

قضايا معاصرة

(المناهج الفكرية والسياسية)

الدكتورة: أماني غازي جرار



اليازوري

قضايا معاصرة

قضايا معاصرة

المناهج الفكرية والسياسية

د/أمني غازي جرار



ALL RIGHTS RESERVED

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة العربية - 2015

رقم الإيداع 2014/4/1841

التحرير: هيئة تحرير
تصميم الغلاف: نضال جمهور
الصف والإخراج: سامي أبو سعدة
الطبعة: سمير منصور للطباعة

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال. دون إذن خطي مسبق من الناشر.

عمان - الأردن

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

Amman - Jordan

اليازوري



دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع

عمان - العبدلي - مقابل مجلس النواب

هاتف: +962 6 4626626 - فاكس: +962 6 4614185

ص. ب. 520646 الرمز البريدي: 11152

www.yazori.com info@yazori.com

قضايا معاصرة

(المناهج الفكرية والسياسية)

تأليف

د. أهاني غازي جرار



اليازوري

الإهداء

ابنتي لين

ابني بشار

قضاياكم المعاصرة، قضايا وطنكم
وعالمكم الذي تعيشون فيه
هي جوهر هذا الكتاب،

أما انتم فجوهر حياتي وقضيتي الأولى

د. أمانى غازي جرار

المقدمة

لعل أهم ما يسهم في إبطاء تقدم المجتمعات البشرية هو العامل السياسي وقلة المعرفة بالقضايا المعاصرة، حيث أن العامل السياسي كائن في كل العلاقات الاجتماعية وفي العلاقات القائمة في كل الدول والمنظمات والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فالعامل السياسي هو الذي يقرر طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمعات والشعوب، بالإضافة إلى مختلف العوامل التراثية والقيمية والاقتصادية والتاريخية والثقافية والحكومية والمدنية وكذلك عامل القوى الأجنبية التي تقرر طبيعة الدور الذي يؤديه العامل السياسي في قضايانا المعاصرة.

ويفرض الواقع الاجتماعي-الثقافي والاقتصادي والنفسي قيوداً على أصحاب الفكر، وخصوصاً الفكر الخلاق. وبسبب هذا القيد يبقى قدر كبير من الفكر حبيس الصدور، ويبقى دائراً في الخاطر، لا يخرج إلى دائرة الضوء إلا من خلال الوعي والإدراك للأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية كقضايا معاصرة تتطلب التحليل والفهم.

ونظراً إلى أن كثيراً من المشاكل الاجتماعية لا يسهم في معالجتها وحلها إلا الفكر الصريح والموضوعي والجريء والنقدي الذي لا يعرف المواربة فإن بقاء ذلك الفكر حبيساً يُعدّ خسارة كبيرة يعاني أفراد المجتمع منها.

وكلما اتسم المجتمع بقدر أكبر من الديمقراطية الاجتماعية ازدادت

كمية الأفكار المفصح عنها والمتصفة بتلك الأوصاف. والشعب الذي لا يخاف من نتائج الإفصاح عن أفكاره شعب يتمتع بقدر أكبر من الحرية، شعب لديه قدر أكبر من الإباء والشموخ لأنه شعب ليس معتادا على كبت فكره وقمع شخصيته وقهرها. بل هو شعب منفتح على النقاش والحوار والبحث في قضايا المصيرية المعاصرة من خلال جذور ثقافته الأصيلة.

ولا يوجد عقل بشري مغلق أو ثابت دوماً، وذلك لأن العقل البشري متفاعل دوماً بطبيعته. ونظراً إلى تفاعلية العقل البشري فإنه نشيط ومنفتح. وتختلف العقول البشرية بعضها عن بعض في مدى ثباتها وقابلية تغيرها، وفي مدى انغلاقها وانفتاحها وسرعة تطورها وتفاعلها مع العقول الأخرى والمعطيات التي حوله.



المحور الأول

الشؤون الدولية

- ◆ العلاقات الدولية
- ◆ الأمم المتحدة ومنظماتها
- ◆ النظام الدولي الجديد والأمركة
- ◆ الإستراتيجية الأمريكية مقابل القوى الموازية
- ◆ التفاوض وإدارة الأزمات
- ◆ البروتوكول والعلاقات الدبلوماسية

العلاقات الدولية

هي تمثل تلك التفاعلات التي تتم بين الفاعلين الدوليين. والمقصود بالتفاعلات هي تلك الأحداث المتعاقبة والمترابطة التي تتكون من سلاسل من الأفعال وردود الأفعال من الفاعلين الدوليين تجاه بعضهم البعض. وقد تكون هذه التفاعلات تعاونية أو صراعية. وقد تكون سياسية بشكل مباشر أو قد تكون أيضا اقتصادية أو فكرية أو رياضية والاهتمام بها هنا يكون من المنظور السياسي.

استخدم التعريف تعبير الفاعلين الدوليين وليس الدول وذلك اتساقا مع الاتجاه الحديث في دراسة العلاقات الدولية. فالدول لم تعد الفاعل الوحيد في النظام الدولي، ولكن هناك فاعلين آخرين مؤثرين، فالشرط المطلوب لوجود الفاعل الدولي لم يعد السيادة ولكن القدرة على التأثير على مستوى النظام الدولي.

وعلم العلاقات الدولية هو العلم الذي يدرس هذه التفاعلات دراسة علمية تنصرف إلى وصف هذه التفاعلات وتفسيرها ومحاولة التنبؤ بها قدر الإمكان.

وتشمل التفاعلات الدولية (التعاون والصراع). فالتعاون: يتضمن مستويات متعددة تبدأ من الاتصالات الودية بين المسؤولين الحكوميين ويتصاعد ليصل إلى درجة الاتحاد بين الأطراف المعنية. أما الصراع فهو موقف من التعارض بين فاعلين دوليين أو أكثر في المصالح والأهداف، وهو يبدأ من تبادل العبارات غير الودية ليصل لدرجة النزاع والحروب.

أما أطراف العلاقات الدولية (الفاعلين الدوليين) فهي أي كيان يستطيع في أي وقت أن يؤثر في مجرى الأحداث الدولية، وإلى جانب الدول هذه هناك:

- ١- الاشخاص الذين يتولون صنع وتنفيذ السياسات الخارجية لدولهم.
- ٢- المنظمات الدولية (غير الساعية لتحقيق الربح)، وهى تضم المنظمات الحكومية التي يكون أعضاؤها من الحكومات، وهى إما إقليمية (جامعة الدول العربية) أو دولية (الأمم المتحدة).

والمنظمات الدولية قد تكون عامة مثل الأمم المتحدة وقد تكون متخصصة مثل:

- منظمة الفاو (منظمة التغذية والزراعة) FAO
- منظمة اليونسكو (التربية والعلوم والثقافة) UNESCO
- منظمة الصحة العالمية (WHO)
- الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)
- منظمة العمل الدولية (ILO)
- منظمة التجارة العالمية (WTO)

أما المنظمات غير الحكومية فتضم مجموعة من الأفراد الذين تجمعهم مصالح مشتركة ويسعون إلى تحقيقها على المستوى الدولي وغالبا ما يكون لها أهداف إنسانية أو اقتصادية وتتسم بالحياد السياسي (مثال: الصليب الأحمر - منظمة العفو الدولية - أطباء بلا حدود).

أما الشركات متعددة الجنسية فتسعى لتحقيق الربح، وهى مؤسسات اقتصادية غير حكومية تتخذ من إحدى الدول مقرا رئيسيا لها، ولكن يكون لها فروع في دول أخرى، أو هي أي مؤسسة تجارية تكون الملكية فيها الإدارة والإنتاج والتسويق ممتدا ليشمل أكثر من دولة (شركات النفط العملاقة - شركات السيارات العالمية - البنوك العالمية). وتلعب هذه الشركات دورا مهما في العلاقات الدولية خاصة عندما تتدخل الحكومات التابعة لها لمساندتها بصرف النظر عن مصالح الشعوب التي تعمل هذه الشركات في دولها.

فالنظام الدولي هو علاقات القوة والسيطرة فيما بين دول العالم من حيث توزيع وتركز القوى الدولية وطبيعة ذلك التوزيع. وهو البيئة التي تعمل بها أطراف العلاقات الدولية وفي مقدمتها الدول، ولذلك لا بد عند وضعها لسياساتها الخارجية من معرفة تركيب وتوزيع القوة في النظام الدولي.

ووفقا لمعيار توزيع القوة في النظام الدولي يمكن تصنيف بنية النظام الدولي إلى:

- نظام أحادي القطبية.
- نظام ثنائي القطبية.
- نظام متعدد الأقطاب.

و يتميز نظام الأحادية القطبية بانفراد فاعل دولي واحد بوظيفة القيادة داخل النظام حيث تتركز فيه عناصر القوة الدولية (النظام الدولي الحالي منذ ١٩٩٠ والذي شهد انهيار الاتحاد السوفيتي - إلى الآن).

و يتميز النظام ثنائي القطبية بممارسة فاعلين اثنين لوظيفة القيادة باعتبارهما أقوى فاعلين في النظام (النظام الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي عندما انهار الاتحاد السوفيتي).

والقطبية الثنائية قد تكون هشة وقد تكون جامدة أو محكمة هشة حيث تكون هناك دولتان عظميان، ولكن هناك دول أخرى كبرى لها نفوذ وسيطرة إلى حد ما، أو وجود كتل شبه مستقلة مثل كتلة عدم الانحياز وبالتالي تكون قادرة على التأثير على الدولتين العظميين ومخالفتها، ومثال ذلك النظام الدولي الذي ساد من بعد تكون حركة عدم الانحياز. أو جامدة بحيث تكون قبضة الدولتين القطبين محكمة على العالم ولا توجد دولة أو كتلة قادرة على تحدى أي منهما وهو النظام الذي كان سائدا قبل بروز حركة عدم الانحياز.

أما النظام متعدد الأقطاب (نظام توازن القوى) ففيه تتعدد القوى التي تقوم بوظيفة القيادة داخل النظام الدولي وهو النظام الذي ساد قبل نظام ثنائي القطبية (قبل الحرب العالمية الأولى).

وهناك دائما احتمال لتطور النظام الدولي الراهن فمن المتوقع أن يتحول النظام الدولي الحالي إلى نظام آخر هو النظام متعدد الأقطاب وذلك لعدة أسباب أهمها:

- ١- التراجع الاقتصادي النسبي الذي تعاني منه الولايات المتحدة
- ٢- وجود دول كبرى بدأت قوتها الاقتصادية والتقنية والعسكرية في التزايد، الأمر الذي ينبئ بتطور هذه الدول لتصبح دول عظمى تتنافس مع الولايات المتحدة مثل ألمانيا، اليابان، روسيا والصين.

أما السياسة الخارجية فهي برنامج العمل الذي يختاره الممثلون الرسميون في الوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهدافها إزاء النظام الدولي. وهي خلق توازن بين الالتزام للدولة والقوة التي تحتاجها هذه الدولة لتجسيد ذلك الالتزام. فالسياسة الخارجية هي حقيقة فردية أي مرتبطة بفاعل دولي معين، وتفاعل السياسات الخارجية ينتج عنه ما نسميه العلاقات الدولية.

ولعل أهم محددات السياسة الخارجية:

- ١- الموقع الجغرافي: مساحة الدولة وطبيعتها ومناخها وموقعها الذي يلعب دورا فاعلا في سياسة الدولة ومكانتها الدولية وتأثيرها الخارجي.
- ورغم أن التطور التكنولوجي قد قلل من دور الجغرافيا في تحديد السياسة الخارجية غير أن ذلك لا يعنى انتهاء دورها تماما.

- ٢- حجم السكان: يلعب حجم السكان الكبير دورا ايجابيا في قوة الدولة ومكانتها الدولية ومن ثم فاعلية توجهاتها الخارجية إذا قدر لها امتلاك عوامل القوة الأخرى إلى جانب السكان (الأيدي العاملة- السوق

المحلي الكبير - تكوين الجيوش). من ناحية أخرى فإن الحجم السكاني الكبير قد يمثل إغراء للدولة بانتهاج سياسة عدوانية خاصة إذا كانت رقعتها محدودة قياسا بسكانها.

٣- الموارد الطبيعية: هو أحد العوامل المؤثرة في مكانة الدولة ونفوذها، فالدولة المكتفية ذاتيا أو شبه المكتفية تكون في وضع أفضل من الدول التي تعتمد على الخارج خاصة في مجال الغذاء. أما الدول المعتمدة على الخارج فإنها تدفع غالبا ثمنا ماليا وسياسيا مكلفا سواء وقت الحرب أو السلم.

٤- التطور الاقتصادي: يعد أحد أهم العوامل المؤثرة في قوة الدولة ومكانتها وفاعلية سياستها الخارجية (الدول المتقدمة في مقابل دول العالم الثالث).

وكثيرا من عناصر القوة الأخرى إنما يعتمد على مدى تقدمها الصناعي. وتحتاج دول العالم الثالث من العالم المتقدم الخبرة التكنولوجية والتي تقدمها بثمن مكلف ماليا وسياسيا.

٥- طبيعة النظام السياسي: فالدول الديمقراطية تستطيع الاستفادة من شعور الارتياح والطمأنينة السائد بين أفراد شعبها وتوظيفه في سياسة خارجية فعالة والعكس صحيح.

ومن أدوات تنفيذ السياسة الخارجية:

١- الأداة الدبلوماسية.

٢- الأداة العسكرية.

٣- الأداة الاقتصادية.

٤- الأداة الدعائية.

أما الأداة الدبلوماسية فتعد أقدم وأهم الأدوات وأكثرها قبولاً وتعني الاتصال السلمي الذي يتم بين مسؤولي الوحدات الدولية المختلفة والتي تشمل نقل وجهات النظر والتفاوض لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لتلك الدولة.

وقد تستخدم الأداة العسكرية في عدة صور:

- الاستخدام الفعلي للقوة: استخداماً عدوانياً أو دفاعياً.
- الاستخدام الرادع للقوة: وهنا يتم توظيف القوة لردع الخصم دون استخدامها فعلياً وذلك بإرسال رسالة للخصم تتضمن تهديداً بتوقيع عقوبة عليه إذا أقدم على سلوك صراعي محتمل ضده، ويتوقف نجاح الردع على شدة التهديد وتصديق المهدد.

أما الأداة الاقتصادية، فتعني استخدام وتوجيه بعض الموارد الاقتصادية المختلفة (سلباً أو إيجاباً) لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

(مثال: استخدام المساعدات الاقتصادية، المقاطعة الاقتصادية)

ثم الأداة الدعائية وتعني توظيف وسائل الإعلام التي تملكها الدولة في خدمة أهداف السياسة الخارجية لها.

ويمكن أن نطلق على هذه الوسيلة الوسيلة النفسية لأنها تخاطب عقول وعواطف الأفراد والجماعات بهدف إقناعهم بوجهة نظر معينة.

وقد أصبحت من أهم وسائل تنفيذ السياسة الخارجية للدول خاصة مع التطورات المتسارعة في وسائل الاتصال الحديثة.

ولعل أهم نظريات العلاقات الدولية نظرية القوة.

وكلمة القوة تستعمل لتدل على أمور عدة، فقد تدل على القدرة الميكانيكية أو القدرة العضلية أو القدرة الشخصية أو القدرة الطبيعية.

وفي أحيان أخرى تستخدم لتدل على القدرة الإدارية أو الاقتصادية أو

السياسية. أما الذي يهمنا من بين هذه المسميات للقوة هو مفهوم (القوة السياسية).

فبالرجوع إلى شارلز سوهنر نجد أنها هي القدرة التي تجبر الشعوب أو المجتمعات بطريقة أو بأخرى على عمل لا يرغبون القيام به، أو أن تمنعهم من القيام على عمل يرغبون في إسدائه.

ولابد من فهم العوامل المؤثرة في السياسات الخارجية حيث أن دراسة السياسة الخارجية لأية دولة تتطلب منا التعرف على مفهوم السياسة الخارجية وكذلك دراسة مفهوم القوة، ذلك أن قوة الدولة تنعكس على سلوكها الخارجي.

ويمكن القول أنه ليس هناك تعريف ثابت للسياسة الخارجية، فهناك من يعرف السياسة من ناحية الهدف المتوخى منها، وهناك من يعرفها بالاعتماد على البعد السيكلوجي لصناع القرار "وتعرف على أنها مجموعة القرارات والإجراءات المتعلقة بها التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها القومية، كما أنها محاولات الدولة لتحقيق على المستوى العالمي قيما وأفكارا تؤمن بأنها فاضلة وهي أيضا رد فعل للمؤثرات الخارجية.

ويمكن تصنيف أهداف السياسة إلى ثلاث فئات هي:

- أ- الأهداف المحورية المتعلقة بوجود النظام والدولة ذاتها.
 - ب- الأهداف المتوسطة المتعلقة بإيجاد نفوذ سياسي للدولة على صعيد علاقاتها الخارجية.
 - ج- الأهداف البعيدة المتعلقة بتصور الدولة لمحيطها ولبنية النظام الدولي.
- ويمكن على أساس ذلك تحديد بعض من أهداف السياسة الخارجية وهي:

١ - حماية السيادة الوطنية ودعم الأمن الوطني.

٢ - تنمية مقدرات الدولة من القوة.

٣ - زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة.

٤ - التوسع.

٥ - الدفاع عن أيديولوجية الدولة والعمل على نشرها في الخارج.

٦ - الأهداف الثقافية.

٧ - السلام.

عوامل القوة الوطنية:

إن ظاهرة القوة هي ظاهرة كلية مكونة من جملة متغيرات متداخلة متفاعلة، وتشمل:

أ- العامل الجغرافي، حيث أن اتساع مساحة الدولة مهم في توفير العمق الاستراتيجي للدولة وفي إعطاء الدولة وفرة وتنوع في الموارد الطبيعية. كما أن اتساع المساحة يتطلب من الدولة أن تؤمن الاتصال بين أجزاء إقليمها بمواصلات ذات كفاءة عالية.

ب- العامل الديمغرافي، حيث يعتبر العامل السكاني مصدرا من مصادر القوة للدولة، ويعتبر جانب نوعي للسكان من حيث مستوى العمر، التعليم، الحالة الصحية، درجة التماسق القومي والديني. فالعامل الكمي للسكان لا يترجم حقيقة قوة الدولة. كما يلعب دورا في تدعيم القدرة العسكرية للدولة. وقد يكون عاملا من عوامل الفقر والتخلف.

ج- الموارد الطبيعة والأولية، حيث أن أغلبية الدول التي تمتاز بخصوبة الأراضي اللازمة للإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية يدعم قدرتها على

تحقيق الاكتفاء الذاتي. كما أن توافر الموارد الأولية كالمعادن مثل الحديد والألمنيوم الذي يدخل في صناعة الطائرات ومصادر الطاقة الأولية كالفحم والبترو.

د- التقدم الصناعي، ويتمثل بإقامة الصناعات التحويلية وليس الصناعات الإستراتيجية. ونتيجة التخلف الصناعي فإن البترول العربي رهين بسوق الطلب العالمي، وهذا ينطبق على معظم دول العالم المتخلفة صناعياً والتي تمتاز بوفرة المواد الأولية.

هـ- التقدم العلمي والتكنولوجي، ولها دوراً في تدعيم عوامل القوة الوطنية للدولة.

و- العامل العسكري، وهو مرتبط بالتقدم التكنولوجي والتقني وبالتقدم الصناعي.

ز- العامل الاقتصادي، وهو شريان القوة والقاعدة التي تدعم العوامل الأخرى.

ح- الأوضاع السياسية والاجتماعية، حيث أن لنظام الحكم وكذلك للمعنويات الوطنية والتماسك الاجتماعي دوراً في إعطاء الدولة قوة في سلوكها الخارجي.

وتأتي أهمية نظرية القوة بالرغم من أن الفلاسفة والعلماء الاجتماعيين والإستراتيجيين العسكريين قد أفاضوا منذ القدم حول تناول مفهوم القوة، واختلفوا في تعريفه إلا أن الاختلافات القائمة بينهم لم تكن جوهرية بالقدر الكبير، وذلك بالنسبة للأغراض العلمية التي تختلف كثيراً في طبيعتها عن المداولات الأكاديمية؛ على قدر أهمية الأخيرة.

والقوة (Power) هي ببساطة القدرة على التأثير على الآخرين وإخضاعهم لإرادة القوي الفاعل، لذلك فالأقوياء في أي موقف اجتماعي كان أم سياسي

أم اقتصادي أم ثقافي هم الذين يفرضون إرادتهم وكلمتهم ويسيطرون الأمور كما يرونها ووفقاً لمصالحهم. وتعتبر قوة الدولة من العوامل التي يعلق عليها أهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية، وذلك بالنظر إلى أن هذه القوة هي التي ترسم أبعاد الدور، الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي وتحدد إطار علاقاتها بالقوى الخارجية في البيئة الدولية، وبطبيعة الحال لا يعني ذلك أن الدولة القوية والتي تسير الأمور وفقاً لمصالحها ورغباتها دولة سيئة أو مفسدة في الأرض، فالسوء والإفساد؛ أمور مستقلة عن القوة في بعض الأحيان. ومفهوم القوة تجاوز في مضمونه الفكري المعنى العسكري الشائع إلى مضمون حضاري أوسع يشمل القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية. ولكن أياً من مصادر القوة مهما تعددت لا يكتسب وزناً وتأثيراً بمجرد وجوده، وإنما يرتبط هذا الوزن والتأثير بالقدرة على التدخل الواعي لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال، فالقوة (Strength) تعني امتلاك مصادر كالموارد والقدرات الاقتصادية والعسكرية والسكان وغيرها، أما القدرة (Power) فتتصرف إلى إمكانية تحويل هذه المصادر إلى عنصر ضغط.

ولم يتفق المختصون في حقل الدراسات الدولية على تعريف جامع شامل للعلاقات الدولية.

لقد مر تطور دراسة العلاقات الدولية كموضوع في مراحل زمنية، حيث ركز الدارسون على ضرورة تعزيز القدرات العسكرية للدولة القومية لتحقيق امن وهيبة وقوة الدولة. ويمكن القول أن قوة الدولة ترتبط بمحصلة التفاعل الإيجابي بين إمكانياتها الموضوعية ونوعيتها ومدى استعدادها الذاتي لتحمل الكلفة المتوقعة والناجمة عن استخدامها لهذه الإمكانيات.



الأمم المتحدة ومنظماتها:

تعتبر الأمم المتحدة مركز لحل المشاكل التي تواجه البشرية جمعاء. ويتعاون في هذا الجهد ما يزيد على ٣٠ منظمة منتسبة تعرف مجتمعة باسم منظومة الأمم المتحدة. وتعمل الأمم المتحدة وأسرتها من المنظمات يوماً تلو الآخر على تعزيز احترام حقوق الإنسان وحماية البيئة ومكافحة الأمراض والحد من الفقر. وتقوم وكالات الأمم المتحدة فضلاً عن ذلك بتحديد معايير السلامة والكفاءة في النقل الجوي وتساعد على تحسين الاتصالات السلوكية واللاسلكية وتعزيز حماية المستهلك. وتتولى الأمم المتحدة أيضاً قيادة الحملات الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب. وتقوم الأمم المتحدة ووكالاتها في جميع أنحاء العالم بمساعدة اللاجئين ووضع البرامج لإزالة الألغام الأرضية، وتساعد على التوسع في إنتاج الأغذية وتقود عملية مكافحة الأمراض السارية.

أما الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة فهي:

١- الجمعية العامة:

وتحتل الجمعية العامة، والتي أنشئت في عام ١٩٤٥ بموجب ميثاق الأمم المتحدة، موقعا مركزيا بصفتها جهاز الأمم المتحدة التمثيلي الرئيسي للتداول وصنع السياسة العامة. والجمعية العامة، التي تتألف من جميع أعضاء الأمم المتحدة البالغ عددهم ١٩٢، تمثل منتدى للمناقشات المتعددة الأطراف لكامل الطيف المتنوع للقضايا الدولية التي يشملها الميثاق. وهي تقوم أيضا بدور مهم في عملية وضع المعايير وتدوين القانون الدولي. وتتعقد الجمعية في دورة عادية مكثفة كل سنة من أيلول/ سبتمبر إلى كانون الأول/ ديسمبر، وتجتمع بعد ذلك بحسب الاقتضاء.

وظائف الجمعية العامة وسلطاتها: وطبقا لميثاق الأمم المتحدة، يجوز للجمعية العامة القيام بما يلي:

- أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك نزع السلاح، وأن تقدم توصيات بصدد هذه المبادئ.
- أن تناقش أي مسألة تكون لها صلة بحفظ السلام والأمن الدوليين وأن تقدم توصيات بشأنها، إلا إذا كان مجلس الأمن يناقش نزاعا أو وضعاً يتعلق بتلك المسألة.
- أن تناقش، مع انطباق الاستثناء ذاته، أي مسائل تدرج ضمن نطاق الميثاق أو تؤثر على وظائف وسلطات جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، وأن تقدم توصيات بشأن تلك المسائل.
- أن تشرع في إجراء دراسات وأن تضع توصيات لتعزيز التعاون السياسي الدولي وتطوير وتدوين القانون الدولي وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية والتعليمية والصحية.
- أن تقدم توصيات لتسوية أي وضع قد يعكر صفو العلاقات الودية بين الدول تسوية سلمية.
- أن تتلقى تقارير من مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى وأن تنظر فيها.
- أن تنظر في ميزانية الأمم المتحدة وتوافق عليها وتقرر الأنصبة المالية المقررة على الدول الأعضاء.
- أن تنتخب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن وفي مجالس الأمم المتحدة وأجهزتها الأخرى وأن تعين الأمين العام بناء على توصية من مجلس الأمن.

ويجوز للجمعية العامة أيضا، عملا بقرارها المعنون "متحدون من أجل السلام" المتخذ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ (القرار ٣٧٧ (د - ٥))، أن تتخذ إجراءات، إذا لم يتمكن مجلس الأمن من التصرف بسبب تصويت سلبي من جانب عضو دائم، في حالة ما إذا بدا أن هناك تهديدا للسلام أو خرقا للسلام أو أن هناك عملا من أعمال العدوان. وعندئذ يمكن للجمعية أن تنظر في المسألة على الفور من أجل إصدار توصيات إلى الأعضاء باتخاذ تدابير جماعية لصون أو إعادة السلام والأمن الدوليين.

ومع أن سلطة الجمعية العامة تقتصر على إصدار توصيات غير ملزمة إلى الدول بشأن القضايا الدولية التي تدرج ضمن نطاق اختصاصها، فقد اتخذت الجمعية العامة مع ذلك إجراءات - سياسية واقتصادية وإنسانية واجتماعية وقانونية - أثرت على حياة ملايين من البشر في جميع أرجاء العالم. والإعلان التاريخي بشأن الألفية الذي اعتمد في عام ٢٠٠٠، والوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ يعبران عن التزام الدول الأعضاء ببلوغ أهداف محددة لتحقيق السلام والأمن ونزع السلاح جنبا إلى جنب مع التنمية والقضاء على الفقر، وحماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون وحماية بيئتنا المشتركة، وتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وتعزيز الأمم المتحدة.

٢- مجلس الأمن:

يتولى مجلس الأمن، بموجب الميثاق، المسؤولية الأساسية عن المحافظة على السلام والأمن الدوليين. وهو منظم بحيث يستطيع العمل بدون انقطاع، ويجب أن يكون ممثل عن كل واحد من أعضائه موجودا في مقر الأمم المتحدة طول الوقت. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، عُقد أول اجتماع قمة للمجلس في المقر، وحضره رؤساء دول وحكومات ١٣ من أعضائه الـ ١٥ ووزيرا خارجية العضوين الآخرين. ويجوز للمجلس أن يجتمع في مكان

غير المقر؛ ففي عام ١٩٧٢، عقد دورة في أديس أبابا، إثيوبيا، وعقد في العام التالي دورة في مدينة بنما، بنما. وعندما ترفع إلى المجلس شكوى تتعلق بخطر يتهدد السلام، يبادر عادة بتقديم توصيات إلى الأطراف بمحاولة التوصل إلى اتفاق بالوسائل السلمية. وفي بعض الحالات، يضطلع المجلس نفسه بالتحقيق والوساطة. ويجوز له أن يعيّن ممثلين خاصين أو يطلب إلى الأمين العام أن يفعل ذلك أو يبذل مساعيه الحميدة. كما يجوز له أن يضع مبادئ من أجل تسوية سلمية. وعندما يفضي نزاع ما إلى القتال، يكون شغل المجلس الشاغل إنهاء ذلك في أقرب وقت ممكن. وفي مناسبات عديدة، أصدر المجلس تعليمات لوقف إطلاق النار كانت لها أهمية حاسمة في الحيلولة دون اتساع رقعة الاقتتال. وهو يوفد أيضا قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام للمساعدة على تخفيف التوتر في مناطق الاضطرابات، والفصل بين القوات المتحاربة وتهيئة ظروف الهدوء التي يمكن أن يجري في ظلها البحث عن تسويات سلمية. ويجوز للمجلس أن يقرر اتخاذ تدابير إنفاذ، أو جزاءات اقتصادية (مثل عمليات الحظر التجاري) أو اتخاذ إجراء عسكري جماعي. وعندما يتخذ مجلس الأمن إجراء منع أو إنفاذ ضد دولة عضو ما، يجوز للجمعية العامة، أن تعلق تمتع تلك الدولة بحقوق العضوية وامتيازاتها، بناء على توصية المجلس. وإذا تكررت انتهاكات دولة عضو ما لمبادئ الميثاق، يجوز للجمعية العامة أن تقصيهما من الأمم المتحدة، بناء على توصية المجلس. ويجوز للدولة العضو في الأمم المتحدة التي ليست عضوا في مجلس الأمن، أن تشارك في مناقشات المجلس، بدون حق التصويت، إذا اعتبر هذا الأخير أن مصالحها عرضة للضرر. ويدعى كل من أعضاء الأمم المتحدة وغير الأعضاء، إذا كانوا أطرافا في نزاع معروض على المجلس، إلى المشاركة في مناقشاته، بدون حق التصويت؛ ويضع المجلس شروط مشاركة الدولة غير العضو. وتتناوب الدول الأعضاء في المجلس على رئاسته شهريا، وفقا للترتيب الأبجدي الانكليزي لأسمائها.

٣- مجلس الوصاية:

علّق مجلس الوصاية أعماله في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، بعد أن استقلت بالاو، وهي آخر إقليم مشمول بوصاية الأمم المتحدة، في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤. وبموجب قرار اتخذ في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٤، عدل المجلس نظامه الداخلي بحيث لم يعد يتضمن الالتزام بالاجتماع سنوياً، ووافق على أن يجتمع حسب الحاجة، بقرار منه أو من رئيسه، أو بناء على طلب أغلبية أعضائه أو الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

وعندما وضع الميثاق نظاماً دولياً للوصاية، أنشأ مجلس الوصاية كأحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وأناط به مهمة الإشراف على إدارة الأقاليم المشمولة بنظام الوصاية.

وكان من الأهداف الرئيسية للنظام تشجيع النهوض بسكان الأقاليم المشمولة بالوصاية وتقديمهم التدريجي صوب الحكم الذاتي أو الاستقلال.

ويتألف مجلس الوصاية من أعضاء مجلس الأمن الدائمين الخمسة، وهم الاتحاد الروسي، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وقد تحققت أهداف نظام الوصاية إلى درجة أن جميع الأقاليم المشمولة بالوصاية حصلت على الحكم الذاتي أو الاستقلال، إما كدول على حدة أو بالانضمام إلى بلدان مستقلة مجاورة.

الوظائف والسلطات:

بموجب الميثاق، يؤذن لمجلس الوصاية أن يفحص ويناقش التقارير المقدمة من السلطة القائمة بالإدارة عن التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي لشعوب الأقاليم المشمولة بالوصاية، وبأن يفحص، بالتشاور مع تلك السلطة، العرائض المقدمة من الأقاليم المشمولة بالوصاية، ويضطلع ببعثات دورية أو غير ذلك من البعثات الخاصة إلى تلك الأقاليم.

٤- محكمة العدل الدولية:

محكمة العدل الدولية هي الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة. وتتولى المحكمة الفصل طبقاً لأحكام القانون الدولي في النزاعات القانونية التي تنشأ بين الدول، وتقديم الفتاوى بشأن المسائل القانونية التي قد تحيلها إليها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وموقع المحكمة على شبكة الانترنت متوافر بكامل محتوياته باللغتين الرسميتين المعمول بهما فيها أي اللغتين الفرنسية والإنكليزية. بيد أن عدداً من الوثائق متاح للجمهور بلغات أخرى من اللغات الرسمية للأمم المتحدة مثل اللغة العربية على سبيل المثال.

٥- الأمانة العامة:

الأمانة العامة هي جهاز يتألف من موظفين دوليين يعملون في مقر الأمم المتحدة في نيويورك وفي جميع أنحاء العالم، ويضطلع بالأعمال اليومية المتنوعة للمنظمة. وتتولى الأمانة العامة خدمة أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى وإدارة البرامج والسياسات التي تضعها. ويرأس الأمانة العامة الأمين العام، الذي تعينه الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الأمن لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد. وتنوع المهام التي تضطلع بها الأمانة العامة بمثل تنوع المشاكل التي تعالجها الأمم المتحدة. ويمتد نطاق هذه المهام من إدارة عمليات حفظ السلام إلى التوسط لتسوية المنازعات الدولية، ومن استقصاء الاتجاهات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية إلى إعداد الدراسات عن حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. كما يقوم موظفو الأمانة العامة بتوعية وسائط الاتصال في العالم بأعمال الأمم المتحدة وتعريفها بها؛ وتنظيم المؤتمرات الدولية بشأن المسائل التي تهم العالم أجمع؛ ورصد مدى تنفيذ القرارات التي تتخذها هيئات الأمم المتحدة؛ والترجمة الشفوية للخطب والترجمة التحريرية للوثائق إلى اللغات الرسمية للمنظمة.

وتتضمن الأمانة العامة عدد كبير من الموظفين في شتى أنحاء العالم. وبوصفهم موظفين مدنيين دوليين، فإنهم والأمين العام مسؤولون عن أنشطتهم أمام الأمم المتحدة وحدها، ويؤدون القسم على ألا يلتمسوا أو يتلقوا أي تعليمات من أي حكومة أو سلطة خارجية. وبموجب الميثاق، تتعهد كل دولة من الدول الأعضاء باحترام الصفة الدولية البحتة لمسؤوليات الأمين العام والموظفين وبعدم السعي إلى التأثير فيهم على أي نحو غير لائق عند اضطلاعهم بمسؤولياتهم. وفي حين أن الأمم المتحدة تتخذ من نيويورك مقراً لها، فإن لها حضوراً بارزاً في أديس أبابا وبانكوك وبيروت وجنيف وسانتياغو وفيينا ونيروبي، ولها مكاتب في جميع أنحاء العالم.

الميثاق:

وقّع ميثاق الأمم المتحدة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية وأصبح نافذاً في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥. ويعتبر النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية جزءاً متمماً للميثاق.

وقد اعتمدت الجمعية العامة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ التعديلات التي أدخلت على المواد ٢٣ و ٢٧ و ٦١ من الميثاق، والتي أصبحت نافذة في ٣١ آب/أغسطس ١٩٦٥. كما اعتمدت الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ التعديلات التي أدخلت على المادة ١٠٩ وأصبحت نافذة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٦٨. ويقضي تعديل المادة ٢٣ بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن من أحد عشر عضواً إلى خمسة عشر عضواً. وتنص المادة ٢٧ المعدلة على أن تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة أصوات تسعة من أعضائه (سبعة في السابق)، وفي كافة المسائل الأخرى بموافقة أصوات تسعة من أعضائه (سبعة في السابق) يكون من بينها أصوات أعضاء مجلس الأمن الدائمين الخمسة. ويقضي تعديل المادة ٦١، الذي أصبح

نافذاً في ٣١ آب/ أغسطس ١٩٦٥، بزيادة عدد أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي من ثمانية عشر عضواً إلى سبعة وعشرين عضواً. ويقضي التعديل اللاحق للمادة نفسها، الذي أصبح نافذاً في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣، بزيادة عدد أعضاء المجلس من سبعة وعشرين إلى أربعة وخمسين عضواً. ويقضي تعديل المادة ١٠٩ المتعلق بالفقرة الأولى من تلك المادة بجواز عقد مؤتمر عام لأعضاء الأمم المتحدة لإعادة النظر في الميثاق في الزمان والمكان اللذين تحددهما الجمعية العامة بأغلبية ثلثي أعضائها وبموافقة أي تسعة من أعضاء مجلس الأمن (سبعة في السابق). أمّا الفقرة الثالثة من المادة ١٠٩ التي تناول مسألة النظر في إمكانية الدعوة إلى عقد هذا المؤتمر خلال الدورة العادية العاشرة للجمعية العامة، فقد بقيت في صيغتها الأصلية وذلك بالنسبة لإشارتها إلى "موافقة سبعة من أعضاء مجلس الأمن" إذ سبق للجمعية العامة ومجلس الأمن أن اتخذا إجراء بشأن هذه الفقرة في الدورة العادية العاشرة عام ١٩٥٥.

عضوية الأجهزة الرئيسية:

الجمعية العامة:

تتألف الجمعية العامة من جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٢ بلدا وهي: الاتحاد الروسي وإثيوبيا وأذربيجان والأرجنتين والأردن وأرمينيا وإريتريا وإسبانيا وأستراليا واستونيا وإسرائيل وأفغانستان وإكوادور وألبانيا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وأنتيغوا وبربودا وأندورا وإندونيسيا وأنغولا وأوروغواي وأوزبكستان وأوغندا وأوكرانيا وجمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا وأيسلندا وإيطاليا وباراغواي وباكستان وبالاو والبحرين والبرازيل وبربادوس والبرتغال وبروني دار السلام وبلجيكا وبلغاريا وبليز وبنغلاديش وبنما وبنن وبوتان وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي والبوسنة والهرسك وبولندا وبوليفيا وبيرو وبيلاروس وتايلاند وتركمانستان وتركيا وترينيداد وتوباغو وتشاد وتوغو وتوفالو وتونس وتونغا

وتيمور - ليشتي وجامايكا والجبل الأسود، الجزائر وجزر البهاما وجزر سليمان وجزر القمر وجزر مارشال والجمهورية العربية الليبية وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية التشيكية وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية الدومينيكية والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا وجورجيا وجيبوتي والدانمرك ودومينيكا والرأس الأخضر ورواندا ورومانيا وزامبيا وزمبابوي وساموا وسان تومي وبرينسيبي وسان مارينو وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس ونيفس وسانت لوسيا وسري لانكا والسلفادور وسلوفاكيا وسلوفينيا وسنغافورة والسنغال وسوازيلند والسودان وسورينام والسويد وسويسرا وسيراليون وسيشيل وشيلي وصربيا والصومال والصين وطاجيكستان والعراق وعمان وغابون وغامبيا وغانا وغرينادا وغواتيمالا وغيانا وغيانا وغيانا الاستوائية وغيانا - بيساو وفانواتو وفرنسا والفلبين وفتزويلا وفنلندا وفيجي وفيت نام وقبرص وقطر وقيرغيزستان وكازاخستان والكاميرون وكرواتيا وكمبوديا وكندا وكوبا وكوت ديفوار وكوستاريكا وكولومبيا والكونغو والكويت وكيريباس وكينيا ولاتفيا ولبنان ولكسمبرغ وليبيريا وليتوانيا وليختنشتاين وليسوتو ومالطة ومالي وماليزيا ومدغشقر ومصر والمغرب والمكسيك وملاوي وملديف والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ومنغوليا وموريتانيا وموريشيوس وموزامبيق وموناكو وميانمار وولايات ميكرونيزيا الموحدة وناميبيا وناورو والنرويج والنمسا ونيبال والنيجر ونيجيريا ونيكاراغوا ونيوزيلندا وهايتي والهند وهندوراس وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليمن ويوغوسلافيا واليونان.

مجلس الأمن:

يتألف مجلس الأمن من ١٥ عضواً. ويحدد ميثاق الأمم المتحدة ٥ دول بوصفها أعضاء دائمين وتنتخب الجمعية العامة ١٠ أعضاء آخرين لمدة سنتين. تنتهي مدة العضو غير الدائم في مجلس الأمن في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر من السنة. الأعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الأمن هم الاتحاد الروسي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

يتألف المجلس الاقتصادي والاجتماعي من ٥٤ عضواً تنتخبهم الجمعية العامة لفترة ٣ سنوات. وتنتهي مدة عمل العضو في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر من السنة. (ربيع، ١٩٩٤)

مجلس الوصاية:

يتألف مجلس الوصاية من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وهم: الاتحاد الروسي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وباستقلال بالاو وهي آخر إقليم كان يخضع لوصاية الأمم المتحدة علق المجلس عملياته رسمياً في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦. وأجرى المجلس تعديلاً في نظامه الداخلي لإسقاط الالتزام بالاجتماع سنوياً والموافقة على الاجتماع حسب ما تقتضيه الظروف بقرار منه أو بقرار من رئيسه بناء على طلب مقدم من غالبية أعضاء الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

محكمة العدل الدولية:

تتكون محكمة العدل الدولية من ١٥ عضواً تنتخبهم الجمعية العامة ومجلس الأمن. وتكون فترة عمل القضاة ٩ سنوات تنتهي في ٥ شباط/ فبراير في السنة.

معنى شعار وعلم الأمم المتحدة:

تبدأ قصة علم الأمم المتحدة بالشعار الذي أعده الفرع الفني بمكتب الخدمات الإستراتيجية التابع للولايات المتحدة في نيسان/ أبريل ١٩٤٥. ولقد أعد الشعار استجابة لطلب تصميم زر لمؤتمر سان فرانسيسكو الذي صيغ وأقر فيه ميثاق الأمم المتحدة. واتخذ تصميم سان فرانسيسكو هيئة عرض دائري لخريطة العالم، يمتد إلى خط العرض ٤٠ جنوباً وخط الطول ١٠٠ غرب غرينتش في المركز السمتي الأسفل. وألح الأمين العام على أنه من المستحسن أن تعتمد الجمعية العامة تصميمًا يكون هو الخاتم والشعار الرسميين للأمم المتحدة، وفي ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦، أقرت الجمعية العامة تصميم سان فرانسيسكو بعد إدخال تعديلات طفيفة عليه. ويتكون الشعار المنقح من خريطة العالم مسقطة على القطب إسقاطاً سمياً متساوي الأبعاد ومحاطة بغصنين من أغصان شجر الزيتون. ودلالة هذين الرمزين واضحة. إذ يرجع استخدام غصن شجر الزيتون إلى أيام الإغريق حيث كان يستخدم كرمز للسلام. وترمز خريطة العالم إلى المنطقة التي تُعنى المنظمة بتحقيق هدفها الرئيسي فيها، ألا وهو السلام. وفي الدورة العادية الثانية للجمعية العامة، قدم الأمين العام مذكرة تنص على أن الحاجة إلى علم للأمم المتحدة ظهرت بالفعل، وأن الحاجة إليه ستزداد دون شك في المستقبل لكي تستخدمه لجان الأمم المتحدة في مختلف بقاع العالم فضلاً عن استخدامه في المقر وفي مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة. وفي ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٧، اعتمدت الجمعية العامة بدون اعتراض قراراً ينص على "أن علم الأمم المتحدة يتكون من الشعار الرسمي الذي اعتمدته الجمعية العامة موضوعاً في وسط أرضية سماوية اللون". وكما هو معروف حتى الآن، فليس لألوان العلم أي دلالة خاصة. ورغم أنه يجوز عرض علم الأمم المتحدة للتدليل على تأييد الأمم المتحدة وأعمالها، إلا أن استخدام شعار الأمم المتحدة أو اسمها أو الحروف الأولى من اسمها في

أغراض تجارية مقيد بموجب قرار الجمعية العامة ٩٢ (د - ١) المعتمد في عام ١٩٤٦. إذ قررت الجمعية في هذا القرار، عدم السماح باستخدام شعار الأمم المتحدة وخاتمها بدون إذن من الأمين العام وذلك لمنع إساءة استخدامها.

تمويل الأمم المتحدة:

تأتي الأمم المتحدة بالأموال اللازمة من خلال الرسوم التي يدفعها كل عضو من أعضائها. كل بلد عليه مستحقات تستند إليه حسب ثرواته والقدرة على الدفع. تطالب الأمم المتحدة أيضا الدول بتقديم تبرعات مالية لجهود حفظ السلام. بالإضافة إلى ذلك، العديد من البلدان تقدم تبرعات لدعم برامج الأمم المتحدة المختلفة. الولايات المتحدة هي أكبر مساهم في الأمم المتحدة. والأمم المتحدة لا يمكنها إجبار الدول الأعضاء على تسديد اشتراكاتهم. وكثير من الدول قد فشلت في دفع مستحقاتها كاملة وخفضت مساهماتها الطوعية، مما تسبب في المنظمة إلى الوقوع في ديون كبيرة.

وقد بدأت الأزمة المالية في ١٩٨٠ عندما بدأت البلدان تتخلف في مدفوعاتها. ولكن كما انخفض الدعم المالي، التابع للأمم المتحدة النفقات ارتفعت. في عام ١٩٩٦ كانت الأمم المتحدة على وشك الإفلاس. بعد أن أصبح السيد كوفي عنان أمين عام الأمم المتحدة في عام ١٩٩٧، الذي حاول تشجيع الولايات المتحدة على دفع المستحقات المتوجبة عليها. وفي عام ١٩٩٩ قام الكونغرس الأمريكي بالموافقة على دفع ما يقرب من ١ مليار دولار من المستحقات المتوجبة عليها، ولكن فقط بشرط أن تقوم الأمم المتحدة بخفض حصة الولايات المتحدة من الميزانية الإدارية من ٢٥٪ إلى ٢٢٪ وحصلتها من ميزانية عمليات حفظ السلام من ٣١٪ إلى ٢٥٪.

وفي عام ٢٠٠٠ قامت الجمعية العامة بالإستجابة لهذه الشروط من خلال إعادة صياغة نظامها للتمويل. ووضع سقفا من ٢٢ في المئة والحد الأقصى

للمبلغ أي بلد من شأنه أن يدفع في اتجاه الميزانية الإدارية. كما استعيض عن النظام المخصص لتمويل عمليات حفظ السلام مع سلم متحرك للمستحقات على أساس نصيب الفرد من الدخل. نتيجة لذلك، فإن مساهمة الولايات المتحدة في عمليات حفظ السلام انخفض إلى نحو ٢٧ في المئة بحلول عام ٢٠٠٤، وأكثر من عشرين بلدا قبول زيادات في مساهماتها لحفظ السلام.

وهكذا فإن الأمم المتحدة منظمة دولية أسسها، عقب الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥، ٥١ بلدا ملتزما بصون السلم والأمن الدوليين، وتنمية العلاقات الودية بين الأمم وتعزيز التقدم الاجتماعي، وتحسين مستويات المعيشة وحقوق الإنسان. وتستطيع المنظمة، نظرا لطابعها الدولي الفريد والصلاحيات الممنوحة في ميثاق تأسيسها، أن تتخذ إجراءات بشأن نطاق واسع من القضايا، كما أنها توفر منتدى للدول الـ ١٩٢ الأعضاء فيها لتعبير فيه عن آرائها من خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الأجهزة واللجان. ويصل عمل الأمم المتحدة إلى كل ركن من أركان المعمورة. وعلى الرغم من أنه يعرف جيدا عن الأمم المتحدة عملها في مجالات حفظ السلام وبناء السلام ومنع النزاعات والمساعدة الإنسانية، إلا أن هناك العديد من الطرائق الأخرى التي تؤثر من خلالها الأمم المتحدة ومنظومتها (الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج) في حياتنا وجعل العالم مكانا أفضل. فهي تعمل على نطاق واسع من القضايا الأساسية ابتداء من التنمية المستدامة والبيئة وحماية اللاجئين والإغاثة في حالات الكوارث ومكافحة الإرهاب ونزع السلاح وعدم الانتشار، وانتهاء بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحة الدولية، وإزالة الألغام الأرضية والتوسع في إنتاج الأغذية والكثير غيرها، وذلك في سعيها من أجل تحقيق أهدافها وتنسيق الجهود من أجل عالم أكثر أمنا لهذا الجيل والأجيال المقبلة.

النظام الدولي الجديد والأمركة

يمثل النظام الدولي الجديد مجموعة حقائق الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والسياسية التي تحكم علاقات المجتمع الدولي بكل أشخاصه ومؤسساته وبكل الأنساق القيمية والقانونية التي تعبر عن هذه الحقائق التي تنظم علاقات الدول بعضها البعض. ومن ميزات النظام الدولي:

١- إن النظام الدولي يجسد نسقا من التفاعلات أو العلاقات تتميز بالوضوح والاستمرارية.

٢- إن النظام الدولي لا يتعايش في حالة ثبات وسكون بل هو في حالة حركة متصلة ومستمرة.

٣- النظام الدولي في حد ذاته قابل للتغير المستمر.

٤- النظام الدولي يمثل هيكلًا بنيويًا تشكله وحدات متعددة

وتعود نشأة النظام إلى حوالي أربعة قرون ويؤرخ له تحديد عام ١٦٤٨ حين وقعت الممالك الأوروبية معاهدة الصلح المسماة (وستفاليا) ويشار إلى هذه المعاهد أنها أنهت الحروب الدينية في أوروبا. ووضعت مبادئ سياسيه منها:

١- إحترام الحدود السياسية بين تلك الممالك.

٢- عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

٣- إقرار مبدأ المساواة

ويتخذ النظام الدولي الجديد شكل النظام متعدد القطبية، في مقابل النظام ثنائي القطبية، والنظام أحادي القطبية. ويتميز النظام متعدد القطبية بوجود مجموعه قوه تمتلك من مصادر القوة القومية. وهذا ما يميز النظام بوضعه على

قمة الهرم. ففي عام ١٧٠٠ كانت القوه تتمثل في تركيا، سويد، النمسا، اسبانيا. وفي عام ١٨٠٠ كانت القوه في نمسا وفي عام ١٨٧٠ ايطاليا. في حين أن النظام الأحادي القطبية، يتميز في بروز دوله واحده على قمة الهرم الدولي. وتمتلك القوه والنفوذ الواسعة من محدات نظام الدولي وميزة هذه النظام أنه يقوم بتوزيع المهام والأنظمة على الدول الأخرى. أما النظام الثنائية القطبية، فكانت فيه توجد قوتين عظيمتين تمتلكان من مصادر القوه لم تكن موجودة في دول أخرى وكان بينهما تنافسيه. مثل أمريكا والاتحاد سوفيتي في الحرب العالمية الأولى.

ومن مكونات النظام الدولي:

١- الدول: وهي العامل الرئيسي نحو مفهوم الدولية في تحقيق الأهداف التي تسعى الدولة نحوها.

٢- المنظمات الدولية: والتي تصنف إلى (عالميه، إقليميه، متخصصة ذات صفه عالميه، متخصصة إقليميه، دوليه حكوميه، غير حكوميه).

٣- شركات متعددة الجنسية: هم الذين يفوقون الدول من ناحية الاختصاص وعدم الالتزام بحدود السياسة معينه.

أما أهم التحولات في مسيرة النظام الثنائي القطبية فهي:

١- مرحلة الحرب الباردة (١٩٤٧-١٩٦٢): حيث شهدت درجه عاليه من تنافس والتوتر وكانت أن تؤدي العالم إلى الهلاك.

٢- مرحلة الوافق (١٩٦٢-١٩٧٢): حيث خف التوتر وحل الوافق بدل العداوة وزادت فرص التعاون لعدد كبير من القضايا الأخرى.

٣- الحرب الباردة (١٩٨٠-١٩٩١) و سببها عدم تصديق الكونجرس الأمريكي على معاهدة سولت على الرغم من توقيع رؤساء الدولتين العظيمتين عليها.

ولعل أهم المقومات الرئيسية للنظام الدولي الجديد:

١- وجود قوه معينه هي التي تمسك بزمام الأمور في نطاقه وتكون هي التي لها الكلمه العليا في توجيه مسار الحركة والأحداث في النظام الدولي الجديد.

٢- تسود فيه طريقة معينة لإدارة الأزمات أو العلاقات المتبادلة بين أطرافه

٣- توافر فيه السمات وملامح خاصة تميزه عن نظام الدولي الذي سبقه

٤- أن يقوم على مجموعة من النظم الدولية الفرعية أو التابعة والتي يمكن أن يباشر تأثيرها على مجمل التفاعلات الحادثة على مستوى النظام الدولي.

ومن ملامح التطور للنظام الدولي الجديد في المرحله الراهنة:

١- الثورة العلمية والتكنولوجيا:

▪ اختصار الزمن والمسافات بين مختلف الدول

▪ السرعة في التواصل بين العالم المعاصر

▪ دور المعلوماتية المتزايد في مجالات الحياة

٢- الاعتماد الاقتصادي المتبادل:

▪ المعايير الجديدة لهذه القوه، حيث ان الموارد الطبيعية لم تعد الركيزة الأساسية للقدرة الاقتصادية للدولة على المنافسة في المجال الدولي.

▪ انخفضت معدلات النمو في الدول التي تتوافر لديها موارد طبيعيه كبيره ومتنوعة كالاتحاد السوفيتي.

▪ أصبحت الدول تخلق من خلال التجديد والابتكار والتطور المستمر.

وهكذا فإن النظام العالمي الجديد مصطلح استخدمه الرئيس الأمريكي

جورج بوش في خطاب وجهه إلى الأمة الأمريكية بمناسبة إرسال القوات الأمريكية إلى الخليج بعد أسبوع واحد من نشوب الأزمة في أغسطس ١٩٩٠م وفي معرض حديثه عن هذا القرار، تحدث عن فكرة عصر جديد، وحقبة للحرية، وزمن للسلام لكل الشعوب. وبعد ذلك بأقل من شهر ١١ سبتمبر ١٩٩٠م، أشار إلى إقامة نظام عالمي جديد يكون متحرراً من الإرهاب، فعالاً في البحث عن العدل، وأكثر أمناً في طلب السلام؛ عصر تستطيع فيه كل أمم العالم غرباً وشرقاً وشمالاً وجنوباً، أن تنعم بالرخاء وتعيش في تناغم.

إن جوهر النظام العالمي هو مجموعة القوانين والقيم الكامنة التي تفسر حركة هذا النظام وسلوك القائمين وأولوياتهم واختياراتهم وتوقعاتهم. أخلاقيات الإجراءات يقول دعاة النظام العالمي الجديد إن ما يدعو إليه النظام هو شكل من أشكال تبسيط العلاقات وتجاوز العقد التاريخي والنفسي والنظر للعالم باعتباره وحدة متجانسة واحدة. والنظام العالمي الجديد، حسب رؤيتهم، هو نظام رشيد يضم العالم بأسره، فلم يعد هناك انفصال أو انقطاع بين المصلحة الوطنية والمصالح الدولية وبين الداخل والخارج. وهو يحاول أن يضمن الاستقرار والعدل للجميع بما في ذلك المجتمعات الصغيرة، ويضمن حقوق الإنسان للأفراد. وهو سينجز ذلك من خلال مؤسسات دولية رشيدة مثل هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية والبنك الدولي وقوات الطوارئ الدولية. وبإمكان كل الدول أن تستفيد من الخبرة الدولية في إدارة شؤون الداخل وتكييفه مع النظام العالمي الجديد.

أما المؤيدون للنظام فهم أميركا واليابان وأغلبية الدول الأوروبية، ويرى دعاة هذا النظام أن بوسعه أن يحقق قدراً معقولاً من النجاح بسبب وسائل الإعلام الغربية العالمية على حد قولهم التي حوّلت العالم كما يظنون إلى قرية صغيرة. فتدفق المعلومات يجعل المعلومات متاحة للجميع، الأمر الذي يحقق قدراً من الانفتاح في العالم وقدراً كبيراً من ديمقراطية القرار، وقد أدى انهيار المنظومة

الاشتراكية والتلاقي بين المجتمعات الغربية الصناعية، واختفاء الخلاف الأيديولوجي الأساسي في العالم الغربي، إلى تقوية الإحساس بأن ثمة نظاماً عالمياً جديداً وإلى أنه لم تعد هناك خلافات أيديولوجية تستعصي على الحل.

ويرى المدافعون عن هذا النظام أن الخطر الذي يهدد الأمن لا يأتي من الخارج وإنما من الداخل، من قوى تقف ضد الديمقراطية وضد تأسيس المجتمع على أسس اقتصادية وعلى أسس التكيف مع النظام العالمي، هذه القوى هي التي تجر الداخل القومي إلى صراع مع الخارج الدولي بدعوى الدفاع عن الكرامة أو الاستقلالية أو الشخصية القومية أو الرغبة في التنمية المستقلة، وهي تكلف الداخل ثمناً فادحاً، ومن المنطقي أن يتصور المبشرون بهذا النظام أن القيادة فيه لابد أن تكون للقوة الاقتصادية العظمى، أي للمجتمع الصناعي الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن الدول كلها يجب أن تنضوي تحت هذه القيادة، وثمة افتراض كامن بأن المجتمع الأمريكي الذي يفترض أن الدافع الأساسي في سلوك البشر هو الدافع الاقتصادي لابد أن يصبح القدوة والمثل الأعلى. أما المعارضون فهم الدول الاشتراكية والشيوعية وبعض الدول العربية.

ومع ازدياد حالة الفوضى وتفاقم المشاكل والأزمات الدولية وتفجر الحروب والصراعات القومية والأثنية والدينية والقبلية في العالم، وما رافقه من تفكك في بنية الكيانات السابقة للعديد من دول العالم كالإتحاد السوفيتي السابق، ودول البلقان، يغدو السؤال عن حقيقة النظام الدولي الجديد، بل عن إمكانية تحقيق، وقيام مثل هذا النظام أصلاً، أكثر إلحاحاً، وحضوراً، خاصة وأن احتدام هذه الصراعات رافقه استفحال الأزمات الاقتصادية والمالية، واتساع الهوة بين دول الشمال، ودول الجنوب، إضافة إلى غياب الأسس والمبادئ، والمعايير الأخلاقية والإنسانية الواحدة التي يجب أن تميز هذا النظام الجديد وتمنحه معناه وقيمه الخاصتين، لكي يتجاوز هذا النظام الجديد، إشكالات

الوضع الدولي السابق، ويمنح المصدقية المطلوبة.

إن الولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت نفسها بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، تتربع وحيدة على قمة الهرم الدولي، قد سارعت إلى الترويج لمقولة هذا النظام الجديد، باعتباره يشكل تحولاً كبيراً في طبيعة العلاقات الدولية، ومضمونها، وحاولت إعلامياً وسياسياً التبشير بقيم هذا النظام، الذي تسعى إلى قيادته بصورة منفردة ووحيدة، انطلاقاً مما مثله اقتصادها من قيمة خاصة هي الأمثل والأفضل في الاقتصاد العالمي، حتى وجدنا كاتباً أمريكياً معروفاً هو "فوكوياما" يتحدث عن أن هذا الاقتصاد الذي أكد تفوقه ونجاحه الكبير، وانتصاره على النظام الشيوعي بعد تفكك وزوال الإتحاد السوفيتي، مما جعله يمثل سقف العالم أو نهايته. وبغض النظر عن هذه الطروحات "البراغماتية" فإن تفرد دولة وحيدة بقيادة العالم، وتزعمه، هي الحالة الأولى في التاريخ إذ أن السمة المميزة لهذا التاريخ ظلت تتميز بتعددية الأقطاب. ومن أجل هذا الاستحواذ، وهذا التفرد عملت الولايات المتحدة جاهدة على تكريس زعامتها للعالم، وتفردتها بالقرار الدولي إلا أن عدم وضوح السياسة الأمريكية، وتناقضها الواضح في مواقفها الدولية، حيال القضايا الراهنة، وتعدد المعايير في التعامل أو التعاطي مع هذه القضايا، يكشف عن أمرين هاميين، وأساسيين هما غياب الإستراتيجية الواضحة الأهداف والمعالم التي تمتلكها الولايات المتحدة، وتنطلق منها في قيادتها للمرحلة الجديدة التي يمر بها العالم، إضافة إلى غياب المعايير الأخلاقية، والإنسانية الواحدة التي تميز هذه السياسة الأمريكية، وتمنحها مضمونها الجديد، الذي يجب أن تتميز به، لتعبر من خلاله عن طابع التحول في الموقف، والعلاقات الدولية الجديدة.

من هنا، ومع غياب هذه الأسس الجديدة، والمعايير الأخلاقية والإنسانية، فإن أسئلة كثيرة تخص مضمون هذا التحول، وقيمه، ودلالاته، تظل تحتاج إلى إجابات واضحة، خاصة وأنا كعرب نعيش في هذه المنطقة الهامة من العالم،

لابد لنا من أن نتلمس موقعنا مما يحدث من حولنا، كما لابد لنا من البحث في الكيفيات التي نستطيع من خلالها أن نجد حلاً لأزماتنا، يخرجنا من حالة التجاذب الدولي والإنفعال بالأحداث والتطورات المتلاحقة إلى مرحلة التقاط الأنفاس، والفعل من أجل مواجهة استحقاقات هذا التحول الكبير في هيكلية النظام الدولي، وطبيعة علاقاته الراهنة.

إن مفهوم النظام العالمي، أو النظام الجديد كما تحاول الولايات المتحدة أن تسميه، لم يكن اختراعاً أمريكياً بل إن الرئيس ميخائيل غورباتشوف إبان مرحلة "البيروسترويكا" في الاتحاد السوفيتي السابق، هو أول من أطلقه، وحدد مضمونه المتمثل في الانتقال من مرحلة الصراع الأيديولوجي، إلى مرحلة التعايش القائم على التعاون، وحل المشاكل الدولية بصورة سليمة، إلى جانب اعتبار الديمقراطية قيمة إنسانية حقيقية وكبيرة، يجب تكريسها إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات حاولت أن تستغل هذا التحول الجديد والمفاجئ في الوضع الدولي لتكريس تفرداها بزعامة العالم، ولذلك جندت كل إمكانياتها السياسية والإعلامية للتبشير بهذا التحول التاريخي الجديد، والحديث عن النظام الدولي الجديد الذي تقوده وتعمل على تكريسه والذي يقوم على جملة من المبادئ والأسس والقواعد التي لخصها الرئيس الأمريكي جورج بوش في تلك المرحلة، في خطاب ألقاه في إحدى القواعد الجوية الأمريكية أثناء أزمة حرب الخليج الثانية "إن أركان النظام الدولي الجديد هي: تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والتضامن الدولي في مواجهة العدوان والعمل من أجل تخفيض مخزونات الأسلحة، وإخضاعها للسيطرة، ومعاملة الشعوب معاملة عادلة.

و على الرغم من هذا التوصيف الذي قدمه الرئيس الأمريكي السابق للنظام الدولي الجديد، فإن مثل هذا النظام لم يتبلور بعد، وليس هناك حتى الآن ما يشير إلى إمكانية قيام هذا النظام، الذي لم تجر حتى الآن عملية تعريف واضحة

ومتكاملة له، تعبر عن وضوح الرؤية والهدف والمفهوم. فالولايات المتحدة التي تسعى إلى

تكريس فردانيته في قيادة العالم، والهيمنة عليه سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، لا تمتلك المؤهلات الذاتية، أو الأخلاقية التي تمكنها من لعب هذا الدور الخطير، لأنها لا تزال في أهدافها ومواقفها، وما تزال محكومة بمصالحها الاقتصادية، وطبيعة نظامها الرأسمالي القائم على المنافسة، الأمر الذي يجعل موقفها من القضايا الدولية المطروحة، ومن الصراعات المتفجرة في العالم، يتحدد في ضوء هذه المصالح، وهذه الأهداف، مما يكشف عن طابع الازدواجية والتناقض في السياسة الأمريكية، وغياب المعايير الواحدة في التعامل مع هذه القضايا، ولا شك أن هذه الازدواجية قد طعنت في مصداقية الدور الأمريكي، ومعاييره الأخلاقية والإنسانية.

ولعل الجانب الأوضح في سياسة المعايير المزدوجة، يتجلى في تعاطي الولايات المتحدة مع عملية السلام منطقة الشرق الأوسط، ففي حين تفرض الحصار على دول عربية عديدة كليبيا والعراق والسودان، نجد الولايات المتحدة لا تفعل أي شيء حيال إسرائيل التي تتمرد على جميع قرارات الشرعية الدولية، وترفض الاعتراف بها، أو تنفيذها حتى الجانب المتعلق منها بالاتفاقات التي وقعتها إسرائيل مع بعض الأطراف العربية، وبرعاية وتعهد أمريكي فما تزال إسرائيل ترفض تنفيذها، دون أن تحاول الولايات المتحدة ممارسة دورها الفاعل والمؤثر في إلزامها بتطبيق هذه القرارات، أو الاتفاقات، مما جعل الاتفاق يحتاج إلى اتفاقات جديدة، تجرد السابق من محتواه، وتعطي إسرائيل مزيداً من المكاسب، ورغم ذلك فهي ترفض في النهاية الالتزام بهذه الاتفاقات المعقودة.

من جهة ثانية يظهر تعاطي الولايات المتحدة، مع بؤر التوتر والصراع الأثني والعربي، والديني، مدى التناقض والازدواجية في مواقفها، ففي حين تبدي

الولايات المتحدة اهتمامها الجدي ببعض الصراعات، والأزمات المتفجرة، نراها في بعضها الآخر لا تمارس أي دور مؤثر أو فاعل من أجل احتوائها والسيطرة عليها، وإيجاد الحلول المناسبة لها، وليس أدل على ذلك من الصراع المحتدم في أفغانستان أو بعض الدول الأفريقية حيث ترك هذه الصراعات مفتوحة، دون أي إحساس أخلاقي بالمسؤولية حيال ما يجري من خراب وموت، ومجاعات.

إن قيام نظام دولي جديد، يفترض قيام نظام مختلف عن النظام الدولي السابق، نظراً لاختلاف المعايير، وطبيعة العلاقات الدولية، التي كانت تحكم الوضع الدولي آنذاك، وتتحكم في مساراته، وطبيعته. فالولايات المتحدة كانت وما زالت تسعى للتفرد بزعامة العالم من جهة، ومن جهة أخرى لا تريد أية منافسة دولية أخرى في هذه المنطقة الغنية والهامة من العالم، لكي تحافظ على مصالحها الاقتصادية فيها، وتكشف المواقف وأشكال التعاطي مع الصراعات وبؤر التوتر المختلفة، التي أعقبت مرحلة غياب ثنائية القطب التي كانت تحكم العالم، عن محاولة الولايات المتحدة الهيمنة على المنظمة الدولية، وإسباكها بالكيفية التي تدار بها هذه الأزمات والصراعات، والتحكم بها، وقد عملت أمريكا جاهدة على عرقلة الدور الأوروبي، إيجاد حل سلمي للصراع المحتدم في جمهوريات يوغسلافيا السابقة، وامتنعت عن تقديم أي دعم، أو مساندة لهذه الجهود، من أجل إفشالها، وبالتالي جعل أوروبا تقر وتسلم بالدور الأمريكي القيادي في العالم الدولي الجديد بغية دمج إسرائيل في جسم المنطقة العربية والقضاء على صيغ العمل القومي العربي، وأشكاله المختلفة نظراً لطبيعة المفهوم السياسي الجديد للمنطقة، والذي يلغي الهوية العربية لها، ويجعلها منطقة شرق أوسطية، تقوم فيها إسرائيل عبر بناء محاور جديدة، في إعادة رسم الخارطة السياسية للمنطقة، بما يعزز دور الهيمنة، والسيطرة عليها، ولعل التحالف العسكري التركي - الإسرائيلي يمثل التعبير

الواقعي عن هذه الرؤية التي تهدف إلى وضع المنطقة بين فكي كماشة، يمثل طرفها الإسرائيلي القوة العسكرية والنووية، في حين أن الطرف التركي يمتلك سلاح الماء من خلال وقوع ينابيع نهري دجلة والفرات في أراضيه، وتحكمه بمصادرها، خاصة وأن القرن القادم سيكون قرن الحروب والصراعات الدولية من أجل المياه في ظل تزايد الطلب عليها، ومحدودية مصادرها، الأمر الذي سيعطي قضية المياه أهمية خاصة في القرن المقبل، تسعى تركيا لتوظيفها بما لقد كان مشروع الشرق -أوسطية، الذي طرحه شمعون بيرس أحد الأشكال الجديدة التي أفرزها النظام يحقق مصالحها في تعزيز دورها الإقليمي.

ومع سقوط النقيض الذي كانت تمثله الشيوعية، سارعت الولايات المتحدة من أجل استمرار التعبئة الداخلية في المجتمع الأمريكي، إلى إيجاد نقيض جديد يتمثل في ما أسمته "الأصولية الإسلامية"، وتهدف هذه المحاولة إلى الحفاظ على حالة القوة والتماسك الداخلي في الولايات المتحدة لأن غياب النقيض كما يرى المحللون

الاستراتيجيون يؤدي إلى غياب المحفزات، والعناصر المحركة للمجتمع، وهكذا فإن "حالة من التعب تصيب القوى الكبرى إذا فقدت القدرة على التمسك بهدف استراتيجي، يعمل بمثابة محرك التنشيط، وتعبئة مختلف القدرات المجتمعية". (زكريا، ١٩٩٦)

وتسعى الولايات المتحدة من خلال تصعيد المواجهة مع الحالة الإسلامية إلى توظيف هذا الهدف في الإبقاء على حالة الاستنفار والتعبئة خوفاً من أن يؤدي غياب النقيض إلى حالة من الضعف والوهن يمكن أن تسارع في انهيار الولايات المتحدة، خاصة وأن كثيراً من الدلالات الناجمة عن خصوصية تشكل المجتمع الأمريكي بثقافته، وأعرافه المختلفة، باتت تعطي مؤشراً في هذا الاتجاه.

لقد استندت الولايات المتحدة في فرض زعامتها على العالم، إلى قوتها العسكرية والنووية الكبيرة، ومن أجل الحفاظ على هذا الموقع الخاص، رفضت المحاولات الفرنسية لاقامة منظمة عسكرية تتولى الإشراف على قوات حلف شمال الأطلسي في الجنوب، تبقى مرتبطة بقيادة الحلف الرئيسة، ويقوم هذا الرفض الأمريكي على عدم السماح لأوروبا بتشكيل أية قوة خاصة حتى ضمن حلف شمال الأطلسي، لأن ذلك سيضعف من مركزية الدور الأمريكي في القيادة العسكرية للحلف. ومن أجل تعميق هذا الدور، وتوسيعه تعمل الولايات المتحدة على توسيعه شرقاً ليشمل مجموعة الدول التي كانت تعرف سابقاً بدول أوروبا الشرقية، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، من أجل أي شيء تعمل الولايات المتحدة على هذا التوسيع وما هي مبررات استمراره، مع حالة التبدل التي طرأت على العالم مع غياب ثنائية الرعب النووي التي كانت تحكم العالم، وكيف تتمشى سياسة الأحلاف العسكرية، مع حديث قادة الولايات المتحدة عن دعم سياسة الأمن والاستقرار في ظل النظام الدولي الجديد.

وعلى الرغم من محاولة الولايات المتحدة توظيف قوتها العسكرية والنووية، لفرض هيمنتها وتفردتها بزعامة العالم إلا أن كثيراً من المحللين الإستراتيجيين يرون تراجع تأثير القوة العسكرية في حل النزاعات الدولية، والوزير الأمريكي الأسبق للخارجية "هنري كيسنجر" يقلل من أهمية الدور الذي تلعبه هذه القوة حالياً في التأثير على الوضع الدولي، لأن "القضايا التي يمكن حلها بالعمل العسكري آخذة في التناقص، ونوع القوة التي تتفوق فيها الولايات المتحدة تتلاشى يوماً بعد يوم ملاءمتها لمعظم الأزمات، التي يمكن حدوثها" ويستند وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في رؤيته هذه إلى "أننا نعيش عالماً يتكون من ست أو سبع قوى عالمية".

إن تعددية مراكز القوة العسكرية في العالم، تجعل من المتعذر استمرار تفرد الولايات المتحدة بفرض زعامتها كقوة وحيدة نظراً لتباين المصالح الاقتصادية،

والسياسية بين هذه المراكز وتكشف حالة الضعف والتردد التي تميز الموقف الدولي الراهن من الصراع في إقليم كوسوفو عن هذه الحقيقة، ففي حين يهدد حلف شمال الأطلسي باستخدام القوة لوقف عمليات التطهير العرقي، التي يمارسها الصرب ضد المسلمين في هذا الإقليم، ترفض روسيا الاتحادية العمل العسكري، الأمر الذي يجعل هذه القوى تلجأ إلى سياسة الموازنة في المصالح الدولية من خلال المقايضة في مناطق أو نزاعات أخرى في العالم، حيث يعيدنا ذلك إلى سياسة النظام الدولي السابق والقائمة على اقتسام العالم من قبل القوى العظمى.

أمريكا وإمكانات قيادة العالم:

إن قيادة العالم بصورة منفردة ووحيدة، تتطلب توفر شروط وعناصر نجاح مثل هذا الدور والولايات المتحدة التي تسعى لتكريس هذا الدور، ما تزال عاجزة عن التدخل العسكري المباشر في مناطق الصراع المختلفة من العالم. فإضافة إلى الأسباب السابقة التي تحدثنا عنها، هناك أسباب داخلية تحول دون ذلك، تتمثل في رفض المواطن الأمريكي بعد هزيمة فيتنام تحمل الخسائر البشرية الكثيرة، التي يمكن أن تؤدي عمليات التدخل هذه إضافة إلى الأعباء المالية الكبيرة التي تحتاجها مثل هذه العمليات، مما يحتاج إلى تأمين مصادر دعم مالي خارجية، كما حدث في حرب الخليج الثانية عندما فرضت الولايات المتحدة على اليابان دفع ستة مليارات دولار لتمويل نفقات هذه الحرب. وفي ظل الوضع الاقتصادي الأمريكي الراهن، وازدياد عدد العاطلين عن العمل لعدم توفر فرص عمل جديدة حتى بلغ تعدادهم أكثر من ثلاثة ملايين إنسان عاطل، فمن الصعب أن تتمكن الولايات المتحدة من لعب هذا الدور، والقيام به.

وبينت الانتخابات الأمريكية السابقة عن حقيقة توجه الرأي العام الأمريكي، وانشغاله بقضايا الداخلية، فعلى الرغم من خروج الولايات المتحدة من انتصار عسكري خارجي في حرب الخليج الثانية، إلا أن انعكاسات الأزمة الاقتصادية الداخلية في أمريكا، جعلت الناخب الأمريكي يصوت للرئيس الأمريكي الحالي

بيل كلنتون، ويعيد انتخابه مرة ثانية بسبب تركيز بيانه الانتخابي على المواضيع الداخلية الأمريكية، وفي مقدمتها القضايا الاقتصادية والبطالة، إن السياسة الأمريكية الخارجية إزار القضايا ومناطق التوتر والصراع في العالم، تكشف عن حالة التردد، والتناقض، وغياب الفاعلية في بعض الأحيان، ولعل هذا الوضع يرتبط أساساً بغياب الرؤية الواضحة والمحددة للدور الأمريكي المفترض باعتبار الولايات المتحدة، تمثل قائدة هذا العالم، فما تزال مراكز القرار الفعلية في الإدارة الأمريكية، والجهات المسؤولة عن التخطيط للدور الأمريكي، تختلف في مواقفها، ورؤيتها من هذا الدور، حيث تحاول جهات عديدة أن تحد من هيمنة الولايات المتحدة الكلية عبر خلق مراكز قوى عالمية مساندة، ومعززة للدور الأمريكي القيادي في العالم، بصورة تخفف من أعباء هذا الدور وتمنحه ثقلاً دلياً أكبر وأهم، فبعد محاولة الولايات المتحدة التفرد الكلي بعملية السلام في المنطقة، وحصر الدور الأوروبي والياباني في الاتفاقات الموقعة كشهود، أو ممولين للمشاريع الاقتصادية، عملت أمريكا بعد اصطدامها بالرفض الإسرائيلي إلى فتح حوار مع أوروبا لاعطائها دور داعم ومساند للدور الأمريكي في إنقاذ عملية السلام، وإخراجها من مأزقها الصعب الذي بلغته مع سياسة اليمين الإسرائيلي. وقد كشفت اللقاءات الأوروبية - الأمريكية، والتصريحات العديدة للمسؤولين الأوروبيين أثناء تحركهم في المنطقة لدعم جهود السلام عن حقيقة هذا الدور المرتبط بالدور الأمريكي والمكمل له.

العرب والنظام الدولي:

كشف النظام الدولي الجديد على المستوى السياسي بالنسبة للعرب عن ازدواجية في المعايير وعن ضياع حقوقهم. بسبب ما انتهى إليه وضعهم بعد حرب الخليج الثانية، والحقيقة أن العرب لم يكونوا وحدهم ضحايا هذا النظام الجديد، إذ إن سياسة دمج دول العالم الفقيرة في هذا النظام الجديد، سيسهم في القضاء على هويتها الثقافية والحضارية، إضافة إلى أن تعزيز الاقتصاد العابر

للقاءات، وإلغاء الحدود السياسية من أجل حرية الحركة أمام الرأسمال الغربي، سيؤدي إلى إلحاق هذه الدول، وجعلها سوقاً لتصريف البضائع الأجنبية، حيث تعجز هذه الدول نتيجة تخلفها الاقتصادي وعجزها عن المنافسة في السوق الاقتصادية الدولية عن المزاومة، الأمر الذي سينعكس سلباً على مشاريع التنمية الوطنية فيها، وسيؤدي إلى تحكم رأسمال المال في اقتصادياتها، الأمر الذي سيؤدي إلى مزيد من التبعية، وإلى مزيد من افتقاد للخصوصية الثقافية والاجتماعية، لأن هذا الرأسمال والمنتج الصناعي، يحمل معه قيماً وأنماط سلوك ستفرض نفسها مع هذا المنتج الغربي، وهنا تكمن خطورة هذا الانتقال والتحول باتجاه دمج دول الجنوب أو الدول الفقيرة في النظام الجديد والدول العربية التي هي إحدى هذه الدول، ستواجه نفس المخاطر، مما يستدعي منها البحث عن صيغ العمل السياسي والاقتصادي الجديدة والعملية التي لا تغزلنا عن العالم إذ أصبح من المتعذر أساساً أن يتحقق ذلك بسبب ثورة المعلومات، وأجهزة الاتصال الحديثة، وإنما تنقلنا من حالة التلقي والانفعال والتبعية، إلى حالة التفاعل والمشاركة في هذا النظام الجديد، ومن المعروف أن مثل هذا الدور يتطلب رؤية مشتركة، وإرادة صادقة وقوية، فالعالم الذي أخذ يتجه نحو بناء التكتلات السياسية والاقتصادية كأوروبا ودول أمريكا الشمالية، بات يفرض علينا أكثر من السابق أن نعمل على صياغة أشكال التعاون والوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية بشكل يلبي طموحاتنا القومية، ويأخذ بالاعتبار الإمكانيات الموضوعية للواقع الراهن.

إن غياب الإستراتيجية القومية الموحدة، وأسس العمل العربي المشترك، سيجعلنا أسرى هذا النظام الدولي الجديد، ويفرض علينا شكل العلاقة التي يحددها لنا، وأمام هذا التحدي الكبير الذي يطال الدول العربية، واقتصادياتها، وأمنها الثقافي فإن المطلوب هو وعي هذه المرحلة، والعمل على بلورة رؤية وموقف عربي حيال هذا الوضع الجديد يستجيب لآمال الأمة، ويصون حريتها

وأمنها القومي ويفعل حضورها على الساحة الدولية بالشكل المطلوب، ولا يمكن لكل هذا أن يتحقق اعتماداً على السياسة القطرية في التوجه والتخطيط وعلى الحسابات الخاصة، فالحل العربي يكمن في إيجاد النواظم، وصيغ العمل القومي القادرة على تعزيز حالة النهوض والوحدة العربية، اقتصادياً وثقافياً وسياسياً، وذلك من خلال تعزيز حالة الثقة، وخلق هيئات جديدة تعمل على حل المشاكل والخلافات العربية، وتسهم في تطوير وتفعيل العمل العربي المشترك حتى نستطيع باستراتيجية عربية موحدة أن نواجه الأخطار، والتحديات، والأطماع الخارجية، ونهيئ لمرحلة هامة وجديدة من العمل العربي المشترك، التي يمكن أن تكون مقدمة لحالة من النهوض العربي الفاعل والمؤثر، بشكل يخرجنا من حالة التجاذب والضعف إلى حالة القوة المؤثرة على الساحتين الاقليمية والدولية معاً.

أمريكا وانهيار النظام الدولي الجديد:

تخوض الولايات المتحدة الآن في الداخل حرباً من نوع آخر، فالجيوش والقواعد خارج الأراضي الأمريكية لم تعد ضماناً لاستمرار سياسة البيت الأبيض المحكوم بلوبي اليمين المتطرف، والنظام الاقتصادي الأمريكي المنهار لم يعد أحد عناوين القوة التي حاول الإعلام الأمريكي إياهم المجتمعات والأنظمة خارج الولايات المتحدة بها. بل إن رجل الشارع الأمريكي قد فقد الثقة بسياسات نظامه الاقتصادي عوضاً عن السياسات الخارجية، والمصدقية الأمريكية التي كانت على المحك خلال الأربعين سنة الماضية قد تكشفت عن ضعف وتخط شديد كما تصرح به تقارير مراكز البحوث الإستراتيجية الأمريكية والأوروبية على السواء.

يصارع النظام الاقتصادي الأمريكي في الكثير من المحاولات المتداعية من أجل المحافظة على البقاء قدر الإمكان، فالحسائر المالية الكبيرة قد أفقدت البيت الأبيض ثقة حتى المجتمعات والأنظمة الموالية له، وهو يحاول عبر

الاتفاقية العراقية - الأمريكية استعادة بعض الثقة وتعويض الخسائر من خلال النفط العراقي. ويلتزم أفراد القوات المسلحة والموظفون المدنيون باحترام القوانين والمواثيق والعادات والتقاليد العراقية أثناء تنفيذ العمليات العسكرية والامتناع عن ممارسة أي نشاط يتعارض مع نص أو روح الاتفاقية وتلتزم الولايات المتحدة باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية في هذا المجال.

نهاية الرأسمالية والأنظمة الليبرالية:

لم يكن الانهيار الاقتصادي الأخير وليد ساعة الحدث بل أن النظام الاقتصادي الأمريكي كان قد حمل جرثومة فناءه منذ البداية، وما خسارة بنك ليمان إلا القشة التي قصمت ظهر البعير، فتراكم الأخطاء أصبح جزء حقيقياً من حلقات التداعي في السياسات الاقتصادية التي تتبعها الأنظمة الرأسمالية، ومن هنا ظهرت دراسات في عقر النظام الرأسمالي تطالب بالخروج من النظام الرأسمالي أو تجميد تفعيله لفترة من الزمن (بين عشرة إلى عشرين سنة) للخروج من الأزمات الاقتصادية المتلاحقة، بل أن بعض فلاسفة الاقتصاد في جامعتي شيكاغو ومشيغين طالوا السلطات الحكومية بالعمل وفق النظام الاقتصادي الإسلامي في الكثير من مراحل تطبيق السياسات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الاتحاد الأوروبي، فعلى الرغم من الخطط الداعمة لعمل البنوك ولإيجاد غطاء للأصول المالية فإن أسواق المال في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والسوق الخليجي قد شهدت انهيارات حادة للأسابيع الثلاث الأخيرة، بل أن البيت الأبيض تهرب من مساعدة الأوربيين ولم يتبنى خططهم لمعالجة الأزمات.

لا شك أن التغيير الحاصل سيعني نهاية عصر الأنظمة الرأسمالية سياسياً واقتصادياً كما سيعني فشل الأنظمة الديمقراطية الليبرالية المعاصرة، من جانب آخر فلا شك أن نهاية الرأسمالية الليبرالية سوف لن يحدث بشكل متسارع كما سعت إليه الولايات المتحدة والأنظمة الأوربية التابعة لها في

إنهاء الاتحاد السوفيتي السابق، (فسقوط الرأسمالية الليبرالية سوف يستغرق بضعة سنوات قد تمتد إلى (١٠ - ١٥) سنة غير أنه مما لا شك فيه أن الانهيار حاصل والساسة ورجال الاقتصاد يحضرون أنفسهم، وما نقل ودائع بنك ليمان (٤٠٠ مليار دولار) من الولايات المتحدة إلى إسرائيل معلنة بذلك ابتداء الأزمة إلا ليقين خبراء الاقتصاد وخاصة اليهود منهم بقرب نهاية عصر الرأسمالية). وهذا ناتج عن تحليل موضوعي وعلمي لكم كبير من التقارير المتلاحقة عن خبراء وفلاسفة الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، روسيا، الصين والهند. فالمستقبل الاقتصادي الذي رسمه هؤلاء الخبراء والفلاسفة يقدم عرضاً لتسلسل عمليات الانهيار والتي تشبه إلى حد كبير التفاعل المتسلسل في تفجير القنبلة الذرية، فالحدث يبدأ صغيراً ثم يتفاقم عبر متواليات هندسية، مما يؤدي إلى تسارع كبير في الانهيار النهائي، والغريب أن الحدث هنا لم يبدأ صغيراً بل بدأ بحجم كبير (انهيار بنك ليمان) وسقوط الأسهم مما أدى سوق المال وهذا بدوره أدى إلى انهيار اقتصادي عالمي. ولا يمكن القول بعدم وجود علاقة بين الانهيار الاقتصادي الحالي وبين إصرار الإدارة الأمريكية على توقيع الاتفاقية العراقية - الأمريكية خلال الأسابيع القليلة المتبقية من حكم بوش وطاقم إدارته في البيت الأبيض، فالحلم الأمريكي بإنشاء ما يعرف بالشرق الأوسط الجديد، هو حلم تقوده حاجات اقتصادية أكثر منها سياسية باعتبار ما يعرف بزواج الاقتصاد والسياسة في الأنظمة الرأسمالية المعاصرة. فالإدارة الأمريكية الحالية (بوش واليمين المتطرف) تتمنى أن لا تخرج خاسرة من معركتها الحالية وربما الأخيرة، وهذه أمنية قضى عليها الانهيار الاقتصادي الحالي، وما محاولات البيت الأبيض الأخيرة من أجبار الساسة في العراق بالتهديد المباشر مرة وغير المباشر (عبر دول الخليج تقودهم السعودية وعبر ومصر والأردن وربما تركيا)، أو عبر الإغراءات والوعود والتي يثق الخبراء الأمريكيون أنهم غير قادرين على

تحقيقها، ألا من أجل بث روح الأمل في النظام الرأسمالي الليبرالي المنهار اقتصاديا وسياسيا. ومن هنا فانه على الدول المتأثرة بالانهيار وتلك التي تتأثر بشكل أقل، عليها ان تعمل على المزيد من التفاعلات المؤدية إلى تقويض القدرات الأمريكية سياسيا واقتصاديا لتسارع وتعجل بوضع نهاية حقيقية للنظام الرأسمالي الليبرالي عسى أن يبحث المجتمع الدولي عن أنظمة حكم تنبع من فلسفات تضع قيمة الإنسانية في موضعها الحقيقي.



الإستراتيجية الأمريكية مقابل القوى الموازية

يتوفر للاقتصاد الأمريكي إمكانيات عديدة وموارد وافرة تدعمه وتسمح للولايات المتحدة بتزعم دول العالم الحر تشكل في الانتاج الزراعي وثروات معدنية و طاقة محركة وفي المجال الصناعي وتطويره بالإضافة إلى التطور العلمي والتقني. يضاف ذلك أن الولايات المتحدة شاركت في حروب كثيرة خارج أراضيها (الحرب العالمية الثانية وفيتنام) ففي الحرب العالمية الثانية خرجت أوروبا محطمة اقتصاديا فلم تعد مصانعها تستطيع سد حاجة الأسواق المحلية والخارجية من المنتجات الصناعية فكان المجال واسع أمام الصناعة الأمريكية للتوسع وغزو الأسواق العالمية مما سمح لهذه الدولة أن تتزعم دول المعسكر الرأسمالي الحر وأن يكون لها نفوذ كبير في الدول النامية. ويمكن توضيح الإستراتيجية الأمريكية خلال الفترات التالية:

١٩٨٧-١٩٩١ الولايات بعد سقوط الاتحاد السوفيتي:

هذه الفترة هي مفصل تاريخي في تاريخ البشرية لأنه ولأول مرة تصدر وتسيطر قوى شاملة على العالم حيث انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط جدار برلين وظهور ما يسمى بنظام القطب الواحد الذي يسيطر على مجريات العلاقات الدولية في العالم، لأن العالم مشغول في قضية العولمة ولم يتم إعطاء انهيار الاتحاد السوفيتي الاهتمام الكبير.

١٩٩٠-١٩٩٧ سيطرة الولايات المتحدة كقطب واحد

حيث صدرت كتب لتشكيل إطارا مرجعيا للإستراتيجية الأمريكية ومن هذه الكتب كتاب ثمن الولاء، حيث صدر كتاب (ثمن الولاء) للسيد بول اونيل وزير الخارجية الأسبق للولايات المتحدة وقال أن الرئيس جورج بوش وضع الأساس لغزو العراق فور توليه الرئاسة وهذا يعني أن الولايات المتحدة كانت

ستنفذ مخططاتها في المنطقة سواء وقعت أحداث ١١ سبتمبر أو لم تقع أي ما حدث في العراق وأفغانستان لم يكن سوى نتائج لمخططات إستراتيجية ولم يكن ١١ سبتمبر سوى مبرر لوقوعها. وقد كان بيل كلينتون قبل وصول جورج بوش يتحدث عن الأمة التي تجتاح الكرة الأرضية هي الأمريكية. وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار جدار برلين ظهر ما يسمى بالخطر الإسلامي، وهذا الذي أعطى الولايات المتحدة المبرر المستمر للتواجد في (اندونيسيا، كينيا، اليمن، جورجيا)، وبعض دول الخليج.

المرحلة الأولى من الإستراتيجية الأمريكية الجديدة:

حيث خلق مراكز عسكرية وقواعد في أماكن محددة لاحتواء أوروبا الموحدة والصين والهند واليابان من جهة أخرى لأن التهديد الحقيقي قادم من هذه الدول وليس بالأخص من الإرهاب الإسلامي كما تدعي أمريكا وإسرائيل.

أما القوى الموازية للولايات المتحدة فهي: (الصين، الهند، وأوروبا الموحدة) تشكل الخطر الحقيقي على الولايات المتحدة ويتوقع الخبراء أن الاقتصاد الصيني سوف يتجاوز الاقتصاد الأمريكي في الثلث الأول من هذا القرن، ففي عام ٢٠٠٣ بلغت الاستثمارات في الصين ٦٦,٢ مليار دولار وفي عام ٢٠٠٤ بلغت ٧٠,٦ مليار دولار، وتعد هذه قفزة لم يكن الاقتصاد الصيني قادر على استيعاب التطور والنمو السريع، إن سبب انهيار الاتحاد السوفيتي هو الاقتصاد الأمريكي عندما بدأ يصل إلى قمته من ناحية النمو والعطاء أما في موضوع التكنولوجيا فهناك تعاون وتحالف هندي صيني في هذا المجال وهذا ما يقلق الولايات المتحدة الأمريكية.

و لمواجهة الخطر الذي يهدد الإستراتيجية الأمريكية فقد قامت أمريكا بإنشاء ١٣٠ قاعدة عسكرية وسيطرت على مناطق النفط والغاز والذهب لإحكام الطوق على الصين والهند. أما مميزات الصين فهي:

- لدى الصين جيش يصل تعداده إلى ملايين الجنود وعدد سكانها يصل إلى ١,٥ مليار نسمة.
 - تغطي الصناعات الصينية ٧٠٪ من الأسواق العالمية وبالتحديد أسواق الشرق الأوسط.
 - تملك الصين قدرات صاروخية هائلة وعابرة للقارات.
 - الصين لها حضور سياسي واقتصادي بالشرق الأوسط.
 - الصين تصنع التكنولوجيا ولا تستورد أي نوع منها بينما الولايات المتحدة تصنع التكنولوجيا ولكنها تستورد بعضا منها من اليابان.
- وقد أدركت أمريكا التهديد القادم من أوروبا الموحدة، فقد أدركت أمريكا الخطر وعملت على شل قدرات أوروبا من خلال الاحتواء والاستقطاب والتفرقة لبعض الدول مثل (إسبانيا، بريطانيا، إيطاليا بولندا) هذه الدول تسير في فلك الولايات المتحدة وليس باتجاه أوروبا الموحدة.
- وعملت أمريكا على مواجهة القدرات الهندية، وذلك عن طريق التعاون الهندي الإسرائيلي في مجال نقل التكنولوجيا. كما تركز أمريكا على التواجد في العراق وأفغانستان وبعض دول شمال إفريقيا لأن هذه المناطق تحتوي على ٧٥٪ من الاحتياط العالمي للنفط فإن السيطرة على النفط ليست المنفعة الوحيدة لأمريكا وإنما لخلق الاحتياجات الأساسية لإفريقيا وآسيا وأوروبا.



التفاوض وإدارة الأزمات

بعض الأشخاص يعزي مهارة التفاوض إلى إنها عبارة عن شيء غامض، والبعض الآخر يقول بأنه يولد الشخص ومعه هذه المهارة، ولكن في الحقيقة التفاوض عبارة عن أدب وفن أكثر منه علم أو بعبارة أخرى التفاوض عبارة عن علم وفن في آن معاً، حيث أن له قواعد وضوابط تحكم عملية التفاوض كما هو الحال مع باقي العلوم الأخرى بالإضافة إلى أنه من الممكن جداً أن تطور مهاراتك التفاوضية عن طريق التدريب على كيفية تطبيق هذه القواعد والضوابط، ومما لا شك فيه بأن هناك بعض الأشخاص الذين يولدون ولديهم بعض المهارات التفاوضية ولكن الكثير منه يمكن أن يكون فعالاً عن طريق فهمه ودراسته والتدريب على كيفية تطبيق هذه القواعد. والتفاوض عادة يكون بين طرفين أو أكثر مثلاً ثلاثة أو أربعة، وكلما ازدادت الأطراف التفاوضية كلما تعقدت عملية التفاوض وأصبح من المتعذر الوصول إلى تسوية أو حل يرضي جميع الأطراف. أن الحلول المقبولة للنزاعات تتطلب التأكيد على أهمية التعاون والمشاركة على المستويين المحلي والدولي للتأكيد على أهمية المصالح المشتركة للأطراف المتنازعة وذلك لتقريب وجهات النظر حول النقاط الخلافية أن الحلول المقبولة للنزاعات يمكن توليدها وتطويرها بعد التأكيد على أهمية المصالح المشتركة والاعتراف بها، بهدف تحقيق الأهداف المرغوبة وهذا يتطلب تزويد الفرق أو الأطراف المتنازعة بالفهم الجيد العملي والنظري لمداخل أو طرق حل النزاعات. هذا ويهدف حل النزاع إلى التوصل إلى صيغة أو صفقة أو اتفاقية مقبولة من جميع الأطراف المتنازعة، وعادة طرق حل النزاع أو إستراتيجيات حل النزاع يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

١- الاستراتيجيات القضائية (رفع الدعاوي).

٢- الاستراتيجيات السياسية والدبلوماسية (التفاوض).

إن التفاوض الجيد هو الذي يحاول إيجاد أو خلق توازن بين التعاون والمنافسة كاستراتيجيات لحل النزاع بين الأطراف المتنازعة، أخذين بعين الاعتبار بأن الكثير من الأطراف المتنازعة تلجأ إلى أسلوب القوة أو السلطة كأسلوب من أساليب حل النزاعات وفيما يلي بعض الإرشادات الضرورية للتفاوض الجيد. إن المشاركة المباشرة للأطراف في العقلية التفاوضية تزيد من قدرة الأطراف المتنازعة على رسم أو تشكيل القرار وبالتالي تزيد من رغبة الأطراف في الوصول إلى اتفاقية ترضي مصالح وحاجات الأطراف المتنازعة، هذا مع العلم بأنه عن طريق إتباع المفاوضات المباشرة فإن الأطراف المتنازعة تتعرف على الجوانب الفنية التي تشكل جوهر النزاع، وبالتالي يزيد فهم الأطراف لأهمية التوصل إلى اتفاق حول الحلول الممكنة للنزاع والذي بدوره يزيد من قدرة الأطراف المتنازعة على توليد الحلول المرضية والممكنة للتغلب على الصراعات وبعد التوصل لاتفاق فإن الأطراف المتنازعة تبدي حساسية كبيرة في كيفية تطبيق الاتفاق وتنفيذه وسبب ذلك يعود إلى رغبة الأطراف في التوصل نتائج إيجابية، وهنا لابد من الإشارة إلى أهمية الطريقة أو الأسلوب التي تتبناها الفرق المتنازعة للتوصل إلى حلول أو اتفاقية وذلك لتأثيرها المباشر على الطريقة أو الأسلوب التي سينفذ أو يطبق الاتفاق من خلالها، كلما ازدادت درجة الاتفاق حول الطريقة المثلى للتفاوض والتوصل إلى الحلول كلما ازدادت طرق تنفيذ الاتفاق بشكل ناجح وهذا يتطلب التزاماً من القيادات العليا للأطراف المتنازعة في ضرورة التوصل إلى اتفاق لحل المشاكل العالقة بين الأطراف وذلك عن طريقة توسيع قاعدة المشاركة في عملية اتخاذ القرار والسماح للإطراف أو وجهات النظر المعارضة في التعبير عن آرائها للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات الضرورية.

كيفية التفاوض ؟

هناك بعض العوامل التي تساهم مساهمة فعالة في تطوير وتفعيل عملية التفاوض وتركز على ما يلي:

١ - على كل طرف تفاوضي أن يعد بشكل أمثل البدائل التفاوضية التي تؤدي إلى اتفاقية أو صفقة معقولة من الطرفين المتنازعين، حيث تشمل هذه العملية البدائل من حيث ماذا يستطيع كل طرف أن يحقق لو لم تتم عملية التفاوض، وما هي الحوافز التي تدفعه إلى عملية التفاوض، هل يستطيع أن يوظف كافة الإمكانيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق ما يريد، وهل هناك بدائل عملية أو مفيدة لعملية التفاوض في حال عدم الرغبة بالمساهمة أو المشاركة في عملية التفاوض، ما هي التكلفة المترتبة على المشاركة في عملية التفاوض، وما هي المنافع التي سوف يحققها، ومدى النجاح أو إمكانية كل بديل من هذه البدائل.

٢ - على كافة الأطراف التي تتأثر بأي اتفاقية يمكن الوصول إليها أن تعد نفسها أعداداً جيداً للمساهمة في عملية التفاوض من حيث كيف يمكن لهذه الأطراف أن تمثل نفسها تمثيلاً جيداً حيث أن نجاح أي اتفاقية يتوقف على إجراءات تنفيذها لذا فإن الأطراف التي تتأثر بالوصول إلى اتفاقية من جراء العملية التفاوضية أو تؤثر فيها أو بإجراءات تنفيذها فأنهم يستطيعون أن يلعبوا دوراً هاماً في العملية التفاوضية، لذا فإنه يحذر أن تشاور الأطراف فيما بينها لبيان الدور الذي ستلعبه كل جهة في تنفيذ الاتفاقية في حال الوصول إليها.

٣ - تحديد مصالح الأطراف المتنازعة والتركيز عليها أن التحليل الجيد الدقيق لمصالح كل طرف يوضح ويحدد حاجات الأطراف واهتماماتهم والتي تقع ضمن مواقفهم المتنازعة، هذا بالإضافة إلى أن

تحليل المصالح وتحديد يبين إلى أي مدى هنالك مصالح مشتركة بين الأطراف المتنازعة وإلى أي مدى هناك اختلاف في المصالح، والتي تعتبر ضرورية وهامة في تطوير البدائل الممكنة.

٤- تحديد الحلول الممكنة للمشكلات والتي يمكن طرحها على طاولة المفاوضات، بعض الأطراف التفاوضية وفي كثير من الحالات يشاركوا في عملية التفاوض وهناك حالاً واحداً في أذهانهم مما يؤدي في كثير من الحالات إلى الوصول إلى طرق مسدودة وبسرعة وبالتالي فشل في عملية التفاوض أن كل طرف تفاوضي يمكن أن يدعم ويقوي من موقفه التفاوضي إذا تمكن من تحديد مصالحه الأساسية التي يرغب في تحقيقها من خلال تطوير مجموعة من البدائل التي تؤدي إلى تحقيق هذه المصالح والحاجات، وهذا بالتالي يؤدي إلى مرونة أكثر في الطريقة التي من الممكن أن تؤدي إلى تحقيق هذه المصالح.

٥- إيجاد التوازن المطلوب بين الأسلوبين التنافسي والتعاوني للوصول إلى صيغ مشتركة ومقبولة من الأطراف التفاوضية كثير من الأطراف المتنازعة تركز على مفهوم المنافسة في الحصول على المكاسب وتحقيق الأهداف كإستراتيجية تفاوضية، ولكن هذا في كثير من الأحيان يؤدي إلى عدم القبول والرضا بالتنازلات التي يجب على الأطراف أن تقدمها لبعضها البعض لتحقيق المصالح المشتركة ولذلك فإنه ينصح بعدم التركيز على مفهوم المنافسة كمفهوم وحيد ولكن يجب أن يصار إلى إيجاد نوع من التوازن مفهوم المنافسة ومفهوم التعاون للتوصل إلى حقائق وقناعات مشتركة تهم الأطراف المنخرطة في العملية التفاوضية حيث أن هذا الأسلوب يعتبر من أهم الأساليب والطرق التعاونية للوصول إلى المصالح المشتركة.

٦- التركيز على آلية تنفيذ الاتفاقية أن تنفيذ الاتفاقية بشكل جيد بحاجة إلى

مناقشة هذه الآلية منذ المراحل الأولية لعملية التفاوض وعدم تركها إلى المراحل النهائية، حيث يتم مناقشة الجدوى الفنية للاتفاقية بكافة تفاصيلها وكيفية تنفيذها الخيارات السياسية التمويل اللازم الأمور العالقة.

٧- هيكلية عملية الوصول إلى اتفاقية تحديد العناصر الجوهرية التي تحكم المشكلة وتؤثر فيها، ما هي الطريقة أو الأسلوب الذي سيتبع في طرح القضايا ومناقشتها؟ هل كافة الأطراف ترغب في الوصول إلى حل؟ أو هي فقط عبارة عن مرحلة "جس النبض" وتبادل أو الحصول على معلومات جديدة هذا بالإضافة إلى أهمية التركيز على أسلوب الاجتماع والاتفاق في الوصول إلى حلول ترضي جميع الأطراف التفاوضية وتحقق مصالحها.

التفاوض عبارة عن طريقة يتم من خلالها الوصول إلى اتفاق باتباع الطرق التعاونية والتنافسية كأسلوب للتفاوض هي عبارة عن طريقة لأنها تتم من خلال مجموعة من اللقاءات والإجراءات التي يجب أن تتبع للوصول إلى نتيجة. والأسلوب أو الطريقة التعاونية تعني رغبة الأطراف المتنازعة في التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف وإذا لم تكن هذه الرغبة متوفرة فانه من الأفضل عدم الشروع بالتفاوض.

والأسلوب أو الطريقة التنافسية تعكس رغبة الطرفين أو الأطراف المتنازعة في الحصول على أكثر قدر ممكن من النتائج الايجابية لأنفسهم. كما أن الفرق بين الأسلوب التعاوني والتنافسي هو ما يشكل جوهر عملية التفاوض، وأن عملية التفاوض الجيدة هي التي تحاول أن تجد طريقة للتوازن بين الأساليب التعاونية والتنافسية وأن إتباع فقط واحد من هذه الأساليب قد يؤدي أحيانا إلى كوارث قد تكون مالية أو اقتصادية أو سياسية أ، سيادية، مثلاً إلى الإفلاس أو الاضطرابات بكل أشكالها أو ألوانها، أو فقدان السيطرة على الأمور أو حتى قيام الحروب بين الدول لأن النتائج قد لا تكون على المستوى المطلوب

وتحقق الرغبات المرجوة من جراء عملية التفاوض. أما الشروط الواجب توفرها لإتمام عملية التفاوض:

تكون عملية التفاوض كاملة إذا توفرت الشروط الثلاث التالية:

١- يجب أن يكون هناك صراع على المصلحة (المصالح)، حيث أنه إذا لا يوجد صراع فليس هناك داعي للتفاوض.

٢- يجب أن يكون هناك ضبابية وغموض حول الطريقة المثلى للوصول إلى نتيجة ترضي الأطراف المتنازعة إذا كان هناك حل واضح فإنه ليس من الضروري إجراء عملية التفاوض.

مثلاً إذا كنت تعلم بأن رئيسك المباشر يرغب بإعداد التقرير الذي بين يديك مساء يوم السبت القادم لأهميته وأنه ليس لديك الوقت الكافي لأعداده فهنا ينصح بعدم القيام بأي عملية تفاوضية مع رئيسك لأن التقرير يجب أن يقدم في الأسبوع القادم يوم السبت ولكنك قد تكون قادر على التفاوض مع رئيسك على أمور أخرى مثل إن يفرغ واحدة من الطابعات لكي تعمل معك، قد تفاوضه على أن يعتبر عملك هذا إضافي ويمنحك مكافأة مالية ولكن ليس من الحكمة أن تفاوضه على التاريخ أو الموعد النهائي لإعداد التقرير.

٣- يجب أن يكون هناك فرصة للوصول إلى تسوية ترضي الأطراف المتنازعة قد لا تعطيك هذه الفرصة كل ما تريد ولكنها قد تحقق بعض أهدافك ويمكن العيش مع هذه الصفقة أي أفضل من لا شيء ومثال ذلك "القضية الفلسطينية".

التوازن بين المساومة والتعاون:

أن إيجاد التوازن يعتبر من الأمور الصعبة والمهمة لأي مفاوض وهنا المقصود بالتوازن هو التوازن بين الرغبة في الحصول على تحقيق الأهداف

المرغوبة أو الصفقة الجيدة والرغبة أو الحاجة في الحفاظ على علاقات ثنائية جيدة على المدى البعيد وهذا الأمر يتطلب الكثير من الانتباه للحلول المطروحة وهنا لابد من إيجاد التوازن بين الجذر والثقة وهذا الأمر يتطلب منك أن تظهر أو تعلن عن رغبتك في الحل أو البديل المناسب وممكن الإصرار على استمرار علاقات جيدة بين الأطراف المتنازعة.

مراحل عملية التفاوض:

تتكون عملية التفاوض من مجموعة من المراحل:

أولاً: مرحلة الإعداد تتضمن كل من الخطوات التالية:

١- تحديد المواضيع التي سيتم التفاوض على أساسها على ماذا سوف نتفاوض ثم اسأل نفسك أين تقع مصلحتك من النزاع ومن ثم حدد مصلحتك من وراء العملية التفاوضية.

٢- وضوح الأهداف أي أن تكون الأهداف واضحة ودقيقة ماذا تريد أن تحقق؟ وتقيم الأهداف إلى نوعين:

أ- جوهرية - التي يجب الوصول إلى تحقيقها.

ب- التي ترغب في تحقيقها.

والصعوبة تكمن في تحديد النقطة الفاصلة بين الحد الأدنى والحد الأعلى من الأهداف Min / Max Settlement Point.

٣- تحليل الموقف أو المشكلة من وجهة نظر الطرف الآخر، على الرغم من مثل هذه الحالات من نقص المعلومات إلا أنه لابد من تحليل الموقف من وجهة نظر الطرف الآخر.

أ- حدد الأهداف أو قدرها ومن ثم عاود مراجعتها في حال حصولك على معلومات جديدة Estimate Objectives.

ب- حلل توازن القوى بين الطرفين وبعناية تفحص البدائل، من بحاجة إلى الاتفاقية أكثر يكون بحاجة إلى التنازل أكثر وهذا يضعف موقفه.

ج- حلل شخصية الطرف الآخر، المركز السياسي أو الوظيفي، الإستراتيجية التي يتبعها الفريق، أي نوع من البشر هم، نوعية الضغوط التي يواجهونها كيف، يمكن أن يكون سلوكهم التفاوضي.

٤- تخطيط الإستراتيجية، وهنا يجب التركيز أكثر على بداية مرحلة التفاوض ولكن دون إغفال أو إهمال للنهاية المرجوة للعملية التفاوضية، اخلق الجو المناسب لذلك، إبداء الاتصال بناء على موقفك الحالي تفهم موقفهم حدد أسلوبك منذ البداية هل أنت مساوم أم متعاون، قرر هل تبدأ أنت في التفاوض، وكم حجم المبادرة المطلوبة، ما هو الجو الذي يجب أن تخلقه؟ وعلى أي أساس سيتم التنازل الأولي، ما هي الأسئلة التي ستبادر بها وتسألها؟ حدد أعضاء الفريق، وما هو كل عضو في الفريق وحدد الصلاحيات المخولة للفريق بشكل عام.

خلال مرحلة تخطيط الإستراتيجية لابد من إيجاد أجوبة لكل هذه الأسئلة.

ثانياً: الشروع في عملية التفاوض وتتضمن النقاط التالية:

١- البدء في تنفيذ الأسلوب أو الاستراتيجي التفاوضية.

٢- الاستمرار في مراجعة الخطط وتفحص المعلومات.

٣- نتائج المفاوضات.

في النهاية لابد لكل عملية تفاوضية أن تنتهي بإحدى الطرق التالية:

أ- إما عقد الاتفاقية.

ب- وإما فشل المفاوضات دون التوصل إلى نتيجة.

وتكون عادة نتائج المفاوضات إما:

١- رابع - خاسر

٢- رابع - رابع

٣- خاسر - خاسر

ثالثاً: مرحلة المراجعة الختامية وتتكون من:

١- مرحلة التنفيذ (تنفيذ الاتفاقية أو الصفقة).

٢- مرحلة التخطيط لمفاوضات مستقبلية للنتائج التي قد تنجم عن تطبيق الاتفاقية مع الطرف الآخر.

٣- مرحلة التدريب وتطوير المهارات بناء على المشاكل التي واجهت الفريق التفاوضي (التعرف على مواطن الضعف والقوة) وتعزيز مواطن القوة والتغلب على مواطن الضعف.

التفاوض إذا عبارة عن عملية وليس حدثاً فحسب وهذه العملية تنطوي على خطوات تحضيرية ابتداء من وليس انتهاء يخلق الجو المناسب الذي يتسم بالثقة وتحديد الغايات والأهداف وكذلك النتائج المتوقع أن تترتب عليك خلال ولدى انتهاء المفاوضات بالممارسة سوف تتمكن من اكتساب وصقل المهارات التي بدورها تؤهلك للفوز وبالتالي يمكنك من الاستمتاع أثناء عملية المفاوضات.

المفاوضات الدبلوماسية: Diplomatic Negotiations

التفاوض وسيلة من وسائل تسوية النزاعات الدولية تهدف إلى صياغة اتفاق مشترك بين أطراف الصراع من أجل تحقيق مصالح متبادلة كما إن التفاوض هو عملية مساومة تتم بين الأطراف المتفاوضة التي قد تختلف في الأهداف والقدرات والمصالح لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكتسبات والفوائد ولهذا فإن المتفاوضين يحاولون إيجاد قاعدة مقبولة لهم، يستندون فيها إلى التوزيع

النسبي للمنافع والمخاطر عند التوصل إلى اتفاق فيما بينهم ويمثل التفاوض أداة مهمة ورئيسية في مجال تقييد استخدام العنف كأسلوب لحل الصراعات بين دولهم ويهدفون في النهاية إلى تحقيق اتفاق يضمن المصالح لكل منهم وإبعاد خطر الحرب أو استمرار الصراع والاتفاق على حل يضمن الحد الأدنى أو على قاسم مشترك من المصالح بينهم.

وترتهن العملية التفاوضية بمدى النجاح الذي يمكن لعمليات المساومة المتبادلة أن تنجزه في مجل إرضاء الجانب الأكبر من مصالح وحاجات كل طرف من الأطراف المشاركة في المفاوضات.

وتعتمد النظرية التفاوضية في العلاقات الدولية على عدة فرضيات:

١ - لابد من التمييز بين الحوار Dialogue وبين المفاوضات Negotiation

لأن الحوار يسبق عادة التفاوض ويمهد له مثل الحوار المصري - الإسرائيلي الذي سبق مفاوضات كامب ديفيد ١٩٨٧ ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية ١٩٧٩ ومن الممكن أن يفشل الحوار ولا يؤدي إلى مفاوضات كما حدث في الحوار العربي - الأوروبي في السبعينات من القرن الماضي الذي لم يصل إلى مفاوضات.

٢ - ترى النظرية التفاوضية أن صورة القوة في العلاقات الدولية تشكل عاملاً مؤثراً في تعميق الميل نحو التفاوض أو إفشاله لأن وجود اختلال كبير في توزيع القوة بين طرفي التفاوض لأن الطرف الأقوى لن يكون بحاجة إلى المساومة والتفاوض فهو يستطيع أن يفرض شروطه بالقوة على الطرف الضعيف دون الاهتمام بردود فعل الخصم كما أن الطرف الضعيف يتعد عن التفاوض لأنه يخشى من التورط في مساومات مع الطرف الأقوى يكون هو الخاسر فيها.

إدارة الأزمات:

كانت الحياة - ولا تزال - تعصف بها ألوان من المشاكل، وأشكال من الأزمات، وكان الإنسان ولا يزال يقاوم أحداثها، وينازل أطرافها، ويكابد نتائجها، يستمر تارة، وينقطع تارة، يبلغ به ذكاؤه إلى أهدافه حيناً، ويقصر به حيناً، ينجح مرة، ويفشل أخرى.

وأخذت الأزمات تتنوع في مجالاتها، وتشتد في خطرها، فجعل الإنسان يستفيد من تجاربه - الناجحة والمخفقة على السواء - وأخذ يصهر ركام خبراته بالنقد البناء، ثم تلقف بعد ذلك اللبنة الصالحة الباقية فشيّد بها بناءً علمياً تراكمت أجزاؤه عبر الأبحاث العلمية الرصينة والخبرات الحياتية الرائدة، فعلا بناؤه في فضاء المعرفة الإنسانية، واصطلح على تسميته بـ "إدارة الأزمات".

وبلغة ميسرة وأسلوب رصين يهدف المؤلف بكتابته في هذا الموضوع الذي نحن بصدد الآن إلى محاولة إكساب القارئ منهجية إدارة الأزمات من خلال الإجابة على سؤالين رئيسيين هما:

١ - كيف ندير الأزمات التي تواجهنا بشكل مباشر في مختلف مناحي حياتنا: في شركتنا، منظمنا، جامعاتنا، منطقتنا، بيتنا؟

٢ - كيف نحلّل الأزمات التي لا تواجهنا مباشرة ولا نشارك في إدارتها، ولكن نتائجها تهّمنا وتؤثر علينا في أشكالها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والدينية، والسياسية.

وبعد هذه المقدمة السريعة، ومن أجل الإفادة من بعض أجزاء الكتاب، يمكنني الولوج إلى الموضوع عبر تلخيص بعض النقاط محافظاً في أكثر المواطن وبشكل كبير على أسلوب المؤلف المتميز "مع الإشارة إلى المواطن الذي أنقل منه بين قوسين":

بعد تجوال في إشكالية التعريف ينتهي المؤلف إلى تعريف مختار للأزمة قائلاً:
 "الأزمة هي فترة حرجة أو حالة غير مستقرة يترتب عليها حدوث نتيجة
 مؤثرة، وتنطوي في الأغلب على أحداث سريعة وتهديد للقيم أو
 للأهداف التي يؤمن بها من يتأثر بالأزمة".

وتعد إستراتيجية "التفريغ" كثيراً ما تستخدم في الأزمات الدينية والثقافية؛
 ذلك أن الدين والثقافة يستعصيان على العنف والإكراه في الأغلب، وهو
 ما يضطر أحد الطرفين إلى تفريغ الأزمة من مضمونها والادعاء بأنها لا تمت
 إلى الدين أو الثقافة بأدنى صلة، لتبقى بعد ذلك مهمة الطرف الآخر منحصرة
 بالتأكيد على هذا المضمون، بل ربما امتدت مهمته إلى إيجاد مضامين
 جديدة لتشيت خصمه تفكيراً وتنفيذاً.

مفهوم الصراع:

تعددت وتنوعت تعريفات مفهوم الصراع، وفي استعراض لبعضها:
 عرف الصراع على أنه عدم اتفاق بين فردين أو أكثر مع إدراكهم بأن لديهم
 اهتمامات متعارضة. (Cock & Jimsaler، ٢٠٠١)

كما عرف الصراع على أنه اختلاف الأطراف وعدم اتفاقها على موضوعات
 جوهرية لوجود تنافر وجداني بينها. أو أنه العملية التي تبدأ حين يدرك
 أحد الأطراف أن الطرف الآخر يؤثر سلبياً أو يوشك على أن يؤثر سلبياً نحو
 شيء ما يهتم به الطرف الأول. في حين عده فليبو (Flippo، ١٩٨١) على أنه
 يحدث عند جود تباين وتعارض في الأهداف بين فردين أو أكثر من الناس أو
 الجماعات لديهم اعتمادية متبادلة في أنشطتهم.

وعده (حريم، ١٩٩٧) بأنه جميع أنواع التعارض أو التفاعل العدواني المستند
 إلى ندرة القوة والموارد والمركز الاجتماعي والاختلاف في النظم القيمة.

وعلى الرغم من تباين وجهات النظر حول تعريف الصراع، إلا أنه يتبين

من التعريفات السابقة أنها تتضمن بعض السمات المشتركة، ولعل أهمها هو أن الصراع عملية تحدث نتيجة مواقف تفاعلية بين الأفراد والجماعات والمنظمات وداخلها، ويدرك من خلالها وجود مصالح متعارضة أو تبايناً في القيم أو عدم توازن في توزيع الموارد المشتركة، مما يفرز سلوكاً يتسم بالتعارض والإعاقة لإحباط مصالح الطرف الآخر وعرقلة أهدافه.

وقد اتجه العديد من الباحثين إلى التعمق في موضوع الصراع وإعطاءه الأهمية القصوى في المنظمات الإدارية الأمر الذي أدى إلى تصنيف الصراع إلى عدة أنماط، واستند بعض الباحثين في تصنيف أنماطه على أساس مصادر نشوء الصراع فيما بين الأفراد وداخل الجماعات، بينما ارتكز البعض الآخر في تصنيف أنماطه على أساس مستويات حدوثه بين الأفراد والجماعات وداخلها وبين المنظمات، وفيما يأتي توضيح لتصنيف أنماط الصراع:

أولاً: أنماط الصراع على أساس مصادره:

- **صراع المهمات Tasks Conflict:** هو الصراع العائد إلى مهام ومحتوى وأهداف العمل، والذي يعد وجوده بدرجة معتدلة من الصراعات الوظيفية البناءة التي لها أثر إيجابي في أداء عمل الجماعة، لأن الصراع المعتدل يثير تولد الأفكار ويحسن من الأداء.
- **صراع العلاقات Relationships Conflict:** صراع يستند إلى العلاقات بين الأفراد، ويعد هذا الصراع غير وظيفي وغير بناء، بسبب الاحتكاك المتسم بالعداء بين الأفراد نتيجة التناقض والاختلاف في شخصية الأفراد وفهمهم للأمور.
- **صراع العمليات Processes Conflict:** هذا النمط من الصراع عائد إلى كيفية أداء سير العمل، ويعد وجود الحد الأدنى منه صراعاً وظيفياً ومفيداً للأداء والإنتاجية.

استراتيجيات إدارة الصراع: (Conflict Management Strategies)

تركزت الاستراتيجيات المختلفة التي استخدمت في إدارة الصراع على تحليل شخصيات أطراف الصراع وأسلوب سلوكهم وقيمهم ودرجة تفضيل الفرد لأسلوب سلوكه المتوجه نحو العمل، أو لأسلوب سلوكه المتوجه نحو الأفراد، أو الاثنين معاً، وأفسح هذا الأسلوب المجال لوجهة النظر التي تقول: إن لمقاصد الطرف المشارك في الصراع، أو لأسلوب إدارته للصراع صلة وثيقة بحسم الصراع القائم، ووضعت نماذج متنوعة لبدائل متعددة كاستراتيجيات نابعة عن تلك الأبعاد لإدارة الصراع، ومن بين هذه النماذج الأنموذج الذي يوضح فيه أبعاد استراتيجيات إدارة الصراع، وهما: بعد الاهتمام بالنفس الذي يشير إلى توجه سلوك الفرد نحو إرضاء الآخرين والاهتمام بمصالحهم، أو الاثنين معاً، وينبثق عن هذين البعدين خمس استراتيجيات لإدارة الصراع.

- التكامل (Integrating): وقد أدرجت هذه الإستراتيجية لدى بعض الباحثين باسم منحى التعاون أو حل المشكلات، وهذا الأسلوب السلوكي يعبر عن الاهتمام الكبير بالنفس وبالآخرين، حيث التعاون المشترك بين أطراف الصراع، والانفتاح لتبادل المعلومات وفحص الاختلافات للوصول إلى حل فعال ومقبول يرضي اهتمامات طرفي الصراع، ومواجهة موضوع الصراع بالاتصال المفتوح وتوضيح سوء الفهم لقضية الصراع، وتحليل أسبابه للتعرف إلى المشكلة الحقيقية.
- إن إستراتيجية التعاون (التكامل) تركز على تقبل كل طرف من طرفي الصراع لاهتمامات وغايات الطرف الآخر، والتعاون للعمل معاً على ابتكار أفضل الحلول التي ترضي كل منهما بتحقيق الأفضل، من خلال تقييم بدائل الحلول التي تحقق لكل منهما والتي تقود إلى رفع مستوى الروح المعنوية لديهم، وقد لا تفيد في حال نشوء صراع حول الاختلافات في القيم.

- الإرضاء (Obliging): وتعرف بمنحى التكيف (accommodating approach) وتشير هذه الإستراتيجية إلى الاهتمام المنخفض بالنفس والاهتمام العالي بالآخرين، وهي تتعلق عامة بمحاولة التقليل من الخلافات لإرضاء اهتمامات الطرف الآخر، إلا أنه توجد حدود للتضحية بالاهتمامات الذاتية والتي تأخذ شكل عدم الأنانية، والإحسان والتلطف، أو الإذعان لمتطلبات الطرف الآخر، والفرد المستخدم للإرضاء يتصف بالتوجه لإرضاء الطرف الآخر على حساب تحقيقه لاهتماماته الذاتية.
- الهيمنة (Dominating): تشير إلى الاهتمام العالي بالنفس والاهتمام المنخفض بالآخرين، وقد أدرجت لدى بعض الباحثين بمنحى المنافسة (Competing approach) المعروف باتجاه (رابح - خاسر) لاستخدام الإداري سلوك القوة والإجبار لتحقيق مكاسبه وأهدافه الشخصية، مع إهماله لحاجات وتوقعات الأفراد الآخرين ومحاولته إخضاعهم له، نتيجة اعتقاده أنه الوحيد الذي على حق وهذه الإستراتيجية تعبر عن سعي أحد الأطراف إلى الفوز وتحقيق أهدافه على حساب خسارة الطرف الآخر غالباً ما يؤدي استخدامها إلى مخرجات غير بناءة، لأنها تحد من الإبداع في العمل أو استكشاف أفكار جديدة لحل المشكلات.
- التجنب (Avoiding): تعبر هذه الإستراتيجية عن انخفاض الاهتمام بالنفس وبالآخرين في آن واحد، وهي مقرونة بالانسحاب والهروب من مواجهة المشكلات وكبت الصراع والإداري الذي يستخدم هذه الإستراتيجية يعتمد تجنب مناقشة موضوعات الخلاف، وإخفاء مشاعره، والعمل على إرضاء أهدافه وأهداف الطرف الآخر، وفي الغالب يستفاد من استخدام هذه الإستراتيجية لبعض الوقت وحين الحاجة إلى تهدئة الصراع، إلا أنها تقود إلى تجاهل القضايا الإدارية التي لها أهميتها، وتسمح بظهور الصراع مجدداً وبقاء السبب الحقيقي للصراع قائماً.

▪ التسوية (Compromising): تشير هذه الإستراتيجية إلى الاهتمام المتوسط بالنفس وبالآخرين، وهي مقرونة بمبدأ "الأخذ والعطاء" والتشارك في تخلي كلا الطرفين عن شيء ما للوصول إلى قرار مقبول وتقترن أيضا بالتفاوض على افتراض وجود مورد ثابت محدد ينبغي اقتسامه بالتسوية للوصول إلى حل وسط يرضي طرفي الصراع فكل منهم رابح وكل منهم خاسر. وتكمن فعالية القائد السياسي في كيفية استخدامه لاستراتيجيات إدارة الصراع في مواقف الصراع المتعددة.



البروتوكول والعلاقات الدبلوماسية

إن مراعاة قواعد المجاملة ورفعة السلوك الاجتماعي في العلاقات البشرية أمر مهم للغاية في المجتمعات كافة لأنه ينبع من إحترام الآخرين. وتسمى هذه القواعد في العلاقات بين الدول و، أو المنظمات الدولية بالبروتوكول حيث تزداد أهمية إحترام الآخرين الذين هم ممثلو دول ذات سيادة أو منظمات دولية تولي عناية فائقة لسيادتها ومكانتها ومصالحها. والبروتوكول لا يعرف شعوبا منتصرة أو منهزمة ولا دولا صغيرة أو كبيرة فهو يطبق على الدول كافة بصرف النظر عن قوتها أو ضعفها، وبهذا المفهوم تطبق قواعد البروتوكول في تنظيم العلاقات بين الدبلوماسيين أو الموظفين الدوليين من جهة والسلطات أو نخب المجتمعات التي يعيشون بين ظهرانيها من جهة أخرى، لذا فإن الدبلوماسي مطالب أكثر من غيره بمعرفة مبادئ المراسم والمجاملات وكيفية التصرف بلباقة وهدوء ورصانة والظهور بالمظهر اللائق ومراعاة الأعراف والتقاليد والشكليات المتبعة كالأسبقية وآداب الزيارة والمائدة والتعارف واختيار الملابس وغيرها.

فن المراسم والبروتوكول:

المفهوم المعاصر لفن المراسم (البروتوكول) بالمفهوم الدبلوماسي: مجموعة الإجراءات والتنظيمات والأساليب وقواعد الأسبقية والأنظمة والأعراف والتقاليد الواجب مراعاتها والتقيد بها في العلاقات الدولية والمناسبات الرسمية المحلية.

ولكلمة بروتوكول ثلاث معاني أخرى مستعملة في العرف الدولي:

١ - تطلق كلمة بروتوكول على الصك الذي يتضمن اتفاقا ثانويا اقل شأنًا من المعاهدات والاتفاقيات وقد يكون مستقلا عنها أو قسما منها.

٢- المحضر الذي يتضمن خلاله المباحثات والمناقشات التي جرت في اجتماع دولي.

٣- تطلق على إحدى إدارات وزارة الخارجية المعنية بالشؤون المراسمية. وتختلف نظم المراسم من دولة إلى دولة ومن مجتمع إلى مجتمع وتتجه أغلبية الدول الحديثة إلى التبسيط فيها، بينما نجد أن الدول المحافظة ما زالت تتبع النظم التقليدية التي تصل إلى حد التعقيد النسبي. ويتناول البروتوكول عدة مواضيع يجب إتباعها في مختلف المناسبات الرسمية والاجتماعية وسنقسمها على النحو التالي:

١- الأسبقية

٢- مراسم الزيارات الرسمية

٣- مراسم الموائد الرسمية

٤- مراسم المؤتمرات والاجتماعات الدولية

٥- مراسم رفع العلم الوطني

١- الأسبقية:

الأسبقية في التشريفات والمراسم: هي حق التقدم بين الشخصيات الرسمية بشكل خاص والاجتماعية بشكل عام.

وقد أشار إليها وأيدها القرآن الكريم في آيتين واضحتين وبالغتين هما:

﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾

(سورة الأنعام)

﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾

(سورة الزخرف)

تحتل الأسبقية مكان الصدارة في موضوع البروتوكول، وكانت الأسبقية في القرون الماضية تعتبر الشغل الشاغل لملوك أوروبا وسفرائهم وكثيرا ما ثارت النزاعات بسببها وحتى أضرمت الحروب. ولقد كان لمؤتمر فينا عام ١٨١٥ الفضل الأكبر في تنظيم الأسبقية في الحقل الدولي والدبلوماسي، وكرستها نهائيا اتفاقية فينا للحصانات الدبلوماسية ١٩٦١. أما في الشأن الداخلي فقد لجأت معظم الدول إلى تنظيم أسبقية كبار رجال الدولة استنادا إلى القواسم الدولية والأعراف والتقاليد المتبعة أو الظروف المحلية وقضت بذلك على الفوضى التي كانت تسود حفلاتها الرسمية.

القاعدة الأساسية هي أنه لا نيابة في الأسبقيات والمراسم:

وإنما يحق لرئيس الدولة أو رئيس الحكومة انتداب أحد الوزراء ويجوز في هذه الحالة فقط أن يحل المنتدب مكان الأصيل ويتمتع بالمراسم المقررة له. أما إذا أناب أحد السفراء الأجانب أحد معاونيه لحضور حفل أو مأدبة رسمية فليس لهذا الأخير أن يحل محل السفير وإنما يجلس في المكان المناسب مع مركزه الدبلوماسي.

الأسبقية بين الدول:

لقد حاولت اتفاقية فينا ١٨١٥ تحديد أسبقية الدول بين جمهوريات وممالك وإمبراطوريات إلا أنها فشلت واكتفت بتحديد أسبقية المبعوثين الدبلوماسيين، وبعدها جاء ميثاق عصبة الأمم عام ١٩٢٠ والذي ميز بين الدول الكبيرة والدول الصغيرة والدول المحدودة الاستقلال (المنتدبة). ثم جاء ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ والذي أقر مبدأ المساواة القانونية بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والذي انبثق عنه مبدأ المساواة القانونية بين رؤساء الدول سواء أكانوا أباطرة أم ملوك أم رؤساء جمهوريات أم حكاما. ففي الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها السنوي خلال شهر أيلول من كل عام

تجري القرعة لتحديد تجليس الدول اعتمادا على الحروف الأبجدية باللغة الانجليزية، فيعطى المكان للدولة الفائزة بالقرعة ويتم ترتيب الدول الباقية من على يمين الدولة الفائزة وحسب الترتيب الأبجدي، وقد اتبعت هذه القاعدة في جميع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي جامعة الدول العربية يأخذ الأردن المكان الأول ثم تليه الإمارات على يمينه ثم البحرين ثم تونس والجزائر ووصولاً إلى اليمن.

الأسبقية بين الملوك ورؤساء الدول:

بما أن ميثاق الأمم المتحدة استند إلى المساواة القانونية بين الدول بالتالي انبثق عنه مبدأ المساواة بين رؤساء الدول مهما كانت ألقابهم، وتحدد أسبقيتهم استناداً إلى قدم كل منهم في الحكم، أي إلى تاريخ تتويج الملوك وتاريخ تولي رؤساء الجمهوريات أعباء الرئاسة دون تمييز وبغض النظر عن أي تفوق حضاري أو علمي أو اقتصادي أو مالي أو عسكري أو مساحة جغرافية أو عدد سكان، ومما يؤيد ذلك أن الرئيس نيكسون رئيس الولايات المتحدة احتل المركز العشرين في حفل القداس الذي أقيم في كنيسة نوتردام في باريس خريف عام ١٩٧٠ بمناسبة وفاة الرئيس الفرنسي شارل ديغول، وتكرر المشهد في جنازة البابا بولص الثاني حيث جلس الرئيس بوش في الصف الثاني بين رؤساء الدول.

أسبقية وزراء الدولة وكبار موظفيها:

المبدأ العام مبدأ الأقدمية:

يحدد أسبقية وزراء الدولة وفقاً للترتيب الوارد فيه اسمهم في مرسوم التعيين الصادر عن رئيس الجمهورية أو رئيس الدولة أو الإرادة الملكية الصادرة عن الملك وكلها تأخذ بعين الاعتبار قدمهم في الوزارات السابقة أو المراكز السابقة التي أشغلوها.

مبدأ أهمية الوزارات:

تحدد أسبقية الوزراء في بعض الدول بالاستناد إلى أهمية الوزارة التي يشغلونها بصرف النظر عن أشخاصهم أو قدمهم في الوزارات السابقة وهذا معمول به في عدد من الدول، إذ تقدم وزير العدل بوصفه يمثل السلطة القضائية وهي السلطة الثالثة بعد السلطتين التشريعية والتنفيذية، ثم يليه وزير الخارجية والداخلية أو المالية وهكذا.

الأسبقية في السلك الدبلوماسي:

الأسبقية بين البعثات الدبلوماسية:

حددت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية الموقعة في العام ١٩٦١م في المادة ١٤ منها الأسبقية بين رؤساء البعثات الدبلوماسية حسب الترتيب الآتي:

أ- مرتبة السفراء ومندوبي البابا من درجة قاصد رسولي المعتمدين لدى رؤساء الدول وكذا رؤساء البعثات الآخرين الذين هم في درجة مساوية لهؤلاء.

ب- مرتبة المبعوثين والوزراء ومندوبي البابا من درجة نائب قاصد رسولي المعتمدين لدى رؤساء الدول.

ج- مرتبة القائمين بالأعمال المعتمدين لدى وزارات الخارجية.

▪ فيما عدا ما يتصل بشؤون الصدارة والمراسم لا يفرق إطلاقاً بين رؤساء البعثات بسبب مرتبتهم.

وتحدد الأسبقية في كل من الفئات الثلاث السالفة الذكر وفق أقدمية رئيس البعثة التي تقاس بساعة تقديمه أوراق اعتماده (باستثناء القاصد الرسولي لدى بعض الدول كفرنسا حيث يكون عميدا للسلك الدبلوماسي بصفة دائمة) وإذا قدم سفيران أوراق اعتمادهما في آن واحد ينظر أيهما قدم إلى البلاد قبل الآخر

فإن جاء على متن الطائرة نفسها يتقدم السفير الذي يسبق اسم بلده اسم بلد الآخر هجائياً حسب الترتيب الأبجدي للغة الفرنسية. ويأتي ترتيب القائمين بالأعمال الأصليين بعد رؤساء البعثات برتبة سفير وفق تاريخ تقديم أوراق اعتمادهم إلى وزارة الخارجية.

وفي حالة غياب مؤقت لرئيس البعثة صاحب الصدارة تحتفظ البعثة بحق الأسبقية لكن ترتيب القائم بالأعمال بالإجابة يأتي بعد رؤساء البعثات الحاضرين برتبة سفير أو برتبة قائم بالأعمال أصيل. أما بالنسبة إلى القائمين بالأعمال بالإجابة فإن ترتيبهم يتبع تاريخ تبليغ وزارة الخارجية عن استلامهم الإجابة في السفارة.

الأسبقية الجماعية:

يجب إحترام وحدة السلك الدبلوماسي في الاحتفالات التي يدعى إليها أعضاء من السلك الدبلوماسي بشكل جماعي فلا يجوز فصل رئيس البعثة عن أفرادها وتستفيد زوجات أعضاء السلك الدبلوماسي من أسبقية أزواجهن وأزواج السيدات أعضاء السلك الدبلوماسي من أسبقية زوجاتهم كما سيأتي ذكره لاحقاً.

الأسبقية الفردية:

يؤخذ في الاعتبار في هذه الحالة رتبة الفرد وأقدميته النسبية وفي حال التساوي في هذين العنصرين يتقدم الأكبر سناً. وترتب الأسبقية الفردية على النحو التالي:

١ - عميد السلك الدبلوماسي

٢ - السفراء والمفوضون السامون

٣ - المبعوثون فوق العادة والوزراء المفوضون المعتمدون لدى رئيس الدولة

٤- القائمون بالأعمال الأصيلون المعتمدون لدى وزارة الخارجية

٥- القائمون بالأعمال بالإنبابة وفق تاريخ استلامهم الإنابة

٦- المستشارون في السفارات

٧- الموظفون برتبة سكرتير أول

٨- الموظفون برتبة سكرتير ثاني

٩- الموظفون برتبة سكرتير ثالث والملحقون الدبلوماسيون .

* يأتي ترتيب الملحق العسكري في أغلب الأحيان بعد السفير.

الأسبقية في السلك القنصلي:

حددت اتفاقية فينا للعلاقات القنصلية الموقعة في العام ١٩٦٣ م الأسبقية بين رؤساء البعثات القنصلية في المادة (١٦) منها على النحو التالي:

١- لرؤساء البعثات القنصلية ترتيب في كل فئة وفق تاريخ منحهم الإجازة القنصلية.

٢- إذا أجاز لرئيس البعثة القنصلية ممارسة وظائفه بصفة مؤقتة، قبل الحصول على الإجازة القنصلية، فإن تاريخ هذا القبول المؤقت هو الذي يحدد ترتيب الأسبقية ويحافظ على هذا الترتيب بعد منحه الإجازة القنصلية.

٣- إن ترتيب الأسبقية بين اثنين أو أكثر من رؤساء البعثات القنصلية الذين تسلموا الإجازات القنصلية أو القبول المؤقت في التاريخ عينه، يحدد بتاريخ تقديم كتاب تفويضهم أو ما يشابهه أو بتاريخ إبلاغ الدولة المضيفة.

٤- يأتي ترتيب الرؤساء بالنيابة بعد جميع رؤساء البعثات القنصلية ويكون ترتيبهم في ما بينهم وفق التواريخ التي تسلموا فيها وظائفهم كرؤساء بالنيابة.

٥- يأتي ترتيب رؤساء البعثات القنصلية من الموظفين القنصلين الفخريين في كل فئة بعد رؤساء البعثات المسلكيين ووفقا للنظام والقواعد المقررة في الفقرات السابقة.

٦- لرؤساء البعثات القنصلية الأسبقية على جميع الموظفين القنصلين الذين لا يملكون هذه الصفة.

المادة ٢١/ الأسبقية بين الموظفين القنصلين في البعثة القنصلية:

على البعثة الدبلوماسية للدولة الموفدة، أو عند عدم وجودها في الدولة المضيفة، على رئيس البعثة القنصلية إبلاغ ترتيب الأسبقية بين الموظفين القنصلين في البعثة القنصلية وكل تعديل يطرأ عليه إلى وزارة خارجية الدولة المضيفة أو إلى السلطات التي تعينها هذه الدولة.

الأسبقية بين المنظمات:

تعطى الأسبقية للمنظمات حسب الترتيب التالي:

١- المنظمات الدولية الكبرى

و تعطى الأسبقية دائما لمنظمة الأمم المتحدة نظرا لطبيعتها الدولية و صفتها العمومية تليها المنظمات الإقليمية السياسية والعسكرية ثم المنظمات الدولية الكبرى الإدارية والاقتصادية والاجتماعية أو الثقافية ويحتل الصدارة من بين الأخيرة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة تبعا لتاريخ انضمامها للأمم المتحدة.

٢- المنظمات الإقليمية الكبرى الأخرى.

٣- الاتحادات والمنظمات الإدارية بين الحكومية المستقلة العالمية أو الإقليمية.

٣- المنظمات الدولية غير الحكومية.

الأسبقية بين الموظفين الدوليين والدبلوماسيين:

١- يتقدم رؤساء البعثات الدبلوماسية على الموظفين الدوليين لأنهم (رؤساء البعثات) يمثلون دولاً.

٢- يأتي ترتيب مساعدي الأمين العام للأمم المتحدة الذين سبق أن شغلوا منصب سفير بعد السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية الآخرين، وينطبق الأمر نفسه، مجاملة، على المدراء العامين والأمناء العامين للوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الكبرى.

٣- يتم تقسيم الموظفين الدوليين الآخرين والدبلوماسيين المسلكيين وفق مكانتهم ورتبتهم.

٤- وفي ما يخص المكلفين مهمة معينة، فإذا شغلوا وظيفة عامة في بلدانهم أو نالوا لقباً شرفياً رفيعاً يعطيهم نوعاً من الأسبقية فإنه وعلى سبيل المجاملة يتم إعطاؤهم المكانة الملائمة لمنصبهم وفي حالة الشك يعامل رئيس الوفد معاملة المستشار في سفارة ويعامل أعضاء وفده معاملة السكرتيرين في السفارة.

٥- توجد قاعدة عامة في المجاملة تقتضي إعطاء الصدارة لكل شخص قادم من الخارج وللأجانب على مواطني الدولة يستثنى من ذلك رؤساء البعثات الدبلوماسية في بلدان إقامتهم.

٦- يعامل رعايا الدولة المكلفون مهمة دولية معاملة الأجانب في بلدانهم أي يمنحوا الصدارة على مواطنيهم من الرتبة نفسها وينطبق الأمر نفسه عند استقبالهم في سفارة أو قنصلية تابعة لبلادهم.

٧- يمكن إعطاء الصدارة على الطاولة لضيف الشرف من دون أن يؤدي ذلك إلى إزعاج المدعوين الآخرين ومنعاً للإحراج يستحسن تجنب

دعوة دبلوماسيين وموظفين دوليين على الطاولة نفسها إلا بعد إجراء دراسة مستفيضة لمكانتهم ورتبتهم. وعند دعوة ضيف شرف يجب كتابة ذلك على بطاقة الدعوة بالإضافة إلى اسم الضيف وصفته.

٨- لا توجد فوارق بين الرجل والمرأة والعرف الدبلوماسي الذي يقتضي إعطاء المرأة أسبقية زوجها ينطبق على زوجات الموظفين الدوليين عندما يتم استقبالهن مع أزواجهن.

٩- يتقدم الموظفون الدوليون، مبدئياً، على القناصل.

ومن الشائع لكي يتم تجنب الإشكاليات البروتوكولية بين رؤساء البعثات الدبلوماسية ورؤساء المنظمات الدولية أن تتم دعوتهم إلى مأدبات منفصلة.

الآتيكيت:

لكل مجتمع عاداته وتقاليده الخاصة به، يمارسها الأفراد بشكل عفوي، وتختلف هذه العادات والتقاليد من مجتمع لآخر، إلا أن أنماط السلوك الراقية، يستطيع أن يكتسبها كل إنسان بالتعلم، وهي ما يطلق عليها الآتيكيت Etiquette.

فقواعد السلوك وآدابه تنظم وتهذب تصرف العقل ولا تشكل أي قيد على مبادراته، فالقاعدة الأساسية لهذه الآداب هي إحترام سلوك الآخرين ونمط حياتهم وهذا شرط أساسي لاكتساب الإنسان إحترام الآخرين له، ناهيك عن أن الأديان السماوية جميعها تحت على مكارم الأخلاق وتدعو إلى إحترام أخلاق الأمم، فهناك فروق كبيرة بين ثقافات الأمم وعاداتها وتقاليدها وبين قواعد السلوك في المجتمعات المختلفة، فسلوك الإنسان هو مقياس شخصيته ولا يمكن تخطي الفواصل بين الحضارات بالإسراف في الإنفاق أو التظاهر بالمعاصرة، بل إن مراعاة السلوك والآداب هي معيار الإنسان المتحضر، فمصادر الحضارة الغربية (الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية

والتاريخية) تختلف اختلافاً جوهرياً عن حضارتنا، وليس بالضرورة أن اقتباس بعض المظاهر السهلة، كالملابس والأدوات المنزلية وبعض المنتجات الأخرى، تعني أننا امتلكنّا حضارة الدول المتقدمة.

لقد أدى سوء الفهم لقواعد السلوك في المجتمعات الغربية إلى عدم قدرة الإنسان العربي أداء مهامه الرسمية أو العلمية أو غيرها بالشكل الصحيح، كما أن الجهل بقواعد السلوك في المجتمعات الغربية، هو أحد الأسباب الرئيسية في عدم تكيف الإنسان العربي مع هذه المجتمعات، لذلك فإننا بحاجة ماسة إلى جهود فكرية لتعزيز الفهم والإدراك بحضارة الغرب وتقاليده من جهة، وإلى خلق الوعي العربي بأهمية الدفاع عن شخصيته وحضارته وتطوير سلوكه من جهة أخرى.

فهناك قواعد للتعامل تختلف من حضارة لأخرى ومن مجتمع لآخر، إلا أن هناك قواسم مشتركة تتفق عليها معظم الحضارات، فمراسم العزاء أو الأفراح على سبيل المثال، تختلف في الشرق عن المراسم المتبعة في الغرب، إلا أن الشعوب الحديثة في الغرب تمارس "إتيكيت" معين تبرز من خلاله معالم التهذيب التي تلتزم بها في حياتها العامة والخاصة، ولما كنا كشعوب نفتح على حضارات العالم التي تشكل ركناً أساسياً من أركان التقدم والتطور والوعي، فمن الضروري أن نأخذ بهذه الممارسات، دون الابتعاد عن آداب السلوك التي ورثناها عن حضارتنا العربية والتي نعزّز بها، فنحن نأخذ ما يلائم حاجتنا ومتطلباتنا.

وأخيراً نستطيع أن نعرف الإتيكيت: بأنه (مجموعة القواعد التي تعارف الناس على احترامها والنظر إليها باعتبارها المؤشرات التي تدل على السلوك القويم والذوق الراقي) وباختصار فإنه "فن الخصال الحميدة".

الزيارات الرسمية:

عندما يقوم رئيس دولة بزيارة رسمية إلى دولة أخرى (دولة معتمدة في دولته) فإنه من المتعارف عليه أن يقوم رئيس بعثة الدولة المعتمدة التي سيزورها الرئيس بمصاحبة رئيس الدولة في رحلته ويحييه لدى مغادرته ولدى عودته ويحيي أعضاء بعثة الدولة المعتمدة رئيس الدولة أيضا لدى مغادرته وعودته كما يحييه لدى مغادرته وعودته رؤساء البعثات المعتمدة التي سوف يهبط في بلدانها.

الدبلوماسية:

وهي تعبير مشتق من عبارة *diplome* باليونانية لتعني الوثيقة المطوية والتي يفهم أنها الوثيقة التي تمنح امتيازاً أو الوثيقة الرسمية. وفي القرن التاسع عشر أصبحت عبارة *diplomacy* تعني حسب تعبير إيرنست ساتو (علم العلاقات الخارجية).

المراسلات الدبلوماسية:

هي تلك التي تتم بين دولتين أو أكثر عبر البعثة الدبلوماسية أو وزارة الخارجية للدولة المضيضة أو بين البعثات الدبلوماسية نفسها.

المراسلات السياسية:

وتشمل الوثائق الصادرة عن وزارة الخارجية أو أي جهة مفوضة في الحكومة في غير قنوات الاتصال الدبلوماسية.

أنماط المراسلات الدبلوماسية:

- وثائق اعتماد السفراء.
- البراءة والإجازة القنصلية.

- الرسائل الدبلوماسية.
- المذكرات الشفوية.
- المذكرة التعميمية.
- المذكرات المتماثلة والمذكرة الجماعية
- المذكرات المساعدة أو المفكرة الإيضاحية.

أنماط المراسلات السياسية:

- تصريح أو بيان رسمي.
- الكتب الملونة.
- الرسائل المختصرة.
- البرقيات المفتوحة والرمزية.
- المذكرات.
- الكتب الرسمية

المفهوم الحديث للدبلوماسية:

لم يعد يقتصر النشاط الدبلوماسي على العلاقات السياسية بين الدول، بل أصبحت العلاقات الاقتصادية محورا أساسيا للاتصالات الدولية. كما أن الجهاز الدبلوماسي بدأ يشهد تطورا في تشكيله وأولوياته على ضوء تغير أولويات الدولة.

وفيما يلي أبرز التطورات على طبيعة العمل الدبلوماسي:

- ظهور المنظمات الدولية والإقليمية وما يعرف بدبلوماسية المؤتمرات.
- ظهور دول عظمى وكتل دولية.

- تطور وسائل الإعلام ودورها في خلق رأي عام مؤثر.
- اتساع مجالات العمل الدبلوماسي وتنوع اهتماماته.
- تزايد عدد المشاركين بالعمل الدبلوماسي من خارج أجهزته المختصة وتقلص صلاحيات السفراء.
- ظهور دبلوماسية القمة التي يمارسها رؤساء الدول مباشرة.
- إفاد المبعوثين الشخصيين لرؤساء الدول والسفراء المتجولين.
- تطور ظروف العمل الدبلوماسي من خلال وسائل الاتصال والإعلام والمواصلات.
- تزايد دور المرأة في العمل الدبلوماسي.



المحور الثاني

الشؤون العربية

- ◆ هوية الإنسان العربي
- ◆ القومية العربية
- ◆ النظام الإقليمي العربي
- ◆ حرب الخليج
- ◆ إيران والعرب والمجتمع الدولي
- ◆ تركيا والشرق الأوسط
- ◆ الحراك السياسي والثورات العربية

هوية الإنسان العربي

الهوية هي مجموع السمات التي تميّز الشيء أو الشخص أو المجموعة عن غيره من الأشياء أو الأشخاص أو المجتمعات، جذرها اللغوي من "هو" الهوية مفهوم يختلف تعريفه باختلاف مجاله، مثلاً الفلسفة تعرفها بأنها مصطلح يدل على ما يكون به الشيء نفسه، وعلم الاجتماع يعرفها تحت مسمى الهوية الجمعية وهي تدلّ على ميزات مشتركة أساسية لمجموعة من الناس، تميّزهم عن غيرهم من المجموعات. أفرادها يتشابهون بميزات أساسية كونتهم كمجموعة، ويختلفون في عناصر أخرى لا تؤثر على كونهم مجموعة. علم النفس يعرفها تحت مسمى الهوية الشخصية وهي تعرّف شخصاً بشكله واسمه وصفاته وسلوكه وانتمائه وجنسه. فالهوية مجموع ما يكوننا كإنسان، الدين الذي نعتنقه، الوطن الذي نحمل جنسيته، وصنفنا الإنساني.

أن الهوية هي مفهوم ليس إلا، لذلك يبقى لكل منا هوية لكن باختلاف فهمه لها، أي أنه ليس من أحد بلا هوية بقدر ما أن هنالك من لا يسعى على فهم هويته وإدراك مكوناتها.

وتتأثر الهوية، بكل ما يتأثر به الفرد، الواقع بكل ما يشكله ويتشكل عنه، الوعي ولا وعي الشخصي كلاهما يؤثر، ما ندركه وما لا ندركه يؤثر، الهوية هي الشخص بنظامه المعرفي، جانبه الوجداني، وسلوكه.

ويعتبر البحث عن الذات أحد أهم ما تركز عليه العلوم أو المعارف في تعريف الهوية، فالذات هي (الأنا) التي تتناول الفلسفة قراءتها معرفياً، وتقرأها العلوم الاجتماعية بما هي فرد في جماعة، وتأخذها العلوم النفسية كنفس تفكر تشعر وتمارس سلوكاً محدداً.

فالهوية نوعان، الهوية الجمعية والهوية الشخصية ولكن عند الحديث عن

الهويات الجمعية فلا بد من الرجوع إلى الهوية الشخصية التي هي بذاتها تضم هويات متعددة (الأسرية، الدينية، والمهنية والاجتماعية والسياسية وأخيرا الثقافية).

و الفرد من حقه التوفيق بينها والتنسيق لتكون لديه هوية خاصة وذلك لأن أحدا آخر قد يشترك مع آخر في الاسم والدين والمهنة مثلا لكن الخليط الخاص في تمثيل هذه الهويات المشتركة هو ما يميز شخص عن الشخص الآخر، تغيير المهنة يغير جزء من هوية الشخص لكن هناك ما لا يمكن تغييره خصوصا الهويات التي تتعلق بمولد الإنسان، لكن إذا ما تحدثنا عن بعض الحالات الاستثنائية كأولئك الذين تقوم الحكومات بتغيير هوياتهم وتزوير تاريخهم إما خوفا على حياتهم أو لسبب آخر فإن الإنسان هنا نستطيع أن نقول بأنه غير هويته الشكلية الحديثة لكن تصرفاته وعاداته الخاصة هي امتداد لما ولد عليه وتعلمه.

والهوية تؤثر وتتأثر، والقناعات جزء من تشكيل الفرد، بمعنى قناعات الشخص وحتى مبادئه حول أخلاقيات معينة تشكل جزءا من سلوكه هذا السلوك يدل على ما يجعل منه فردا متصفا بصفات معينة، قناعاته قد تقوده لفرص تتجه في اتجاه معين كالوظيفة مثلا والوظيفة شكل رئيسي من أشكال الهوية، طبعاً لا بد من فهم أن مفهوم الهوية أوسع وأشمل من القناعات.

ولدى البحث عن أهم مكونات هوية الإنسان في الوطن العربي نجد التراث أحد أهم الموضوعات التي تؤثر في تكوين هوية الإنسان في الوطن العربي والعالم وما يميزه عن الآخرين.

وتقاس أصالة الأمم وعراقتها بما تمتلك من حضارة وتراث إنساني تتوارثه الأجيال وتدخره جيلاً بعد جيل لأولادها وأحفادها وأحفاد أحفادها معترزة بكل ما خلفه لهم الأجداد..

وكلما كانت هذه الحضارة ذات ملامح ومواصفات متميزة، متفردة، كانت

قيمتها أكبر وحضورها أعظم ودورها في خدمة الإنسانية أشمل وهذا من أهم الأسباب التي تدعو المؤرخين والباحثين والدارسين إلى التعمق في دراسة تاريخ الشعوب وعاداتهم وتقاليدهم ومعتقداتهم وأفكارهم من خلال الإرث الحضاري لهم وما خلفه أجدادهم لهم.

فلكل نوع من أنواع هذا الإرث الحضاري ميزاته الخاصة به مما يساعد على التعريف بالحياة الإنسانية التي كانت تعيش في تلك الحقبة من الزمن. وذلك وفق نوعية هذا الموروث المتنوع والغني والكبير، ومن كل جانب منه نستقي جزءاً من المعلومات التي تلقي الضوء على حدث أو فعل أو موقف مرّ في حياة ذلك الشعب وتلك الأمة.

لقد عرف العالم أهمية حضارتنا ودور هذه الحضارة في خدمة الإنسانية عبر مسيرة التاريخ كله مما يشكل خطراً حقيقياً على شعب ليس له حضارة وليس له تاريخ وليس له جذور تراثية في الأرض وليس له هوية وطنية أو قومية تعطيه حق الدفاع عن نفسه وعن أرض ليست أرضه.

وهذه هي الأسباب الحقيقية التي جاءت وراء مشروع العولمة في العالم العربي.

حيث جاءت الدعوة للعولمة في مجال الفكر العربي، ولا سيما مجالات الفنون كجزء عملي لهذا الفكر هدفه طمس الهوية الوطنية التي هي جزء من الهوية القومية الحضارية للأمة العربية وللشعب العربي في جعله جزءاً من تيار هجين جارف ليس له ملامح ولا هوية ولا حضور متميز بحثاً عن بديل لمفهوم التراث الذي نتمسك به والذي يشكل من مقومات إنسانية واجتماعية وجغرافية وأخلاقية وفكرية، معنى الوطن مما يجعل الإنسان العربي يحافظ عليه ويدافع عنه وعن كل معطيات الموروث الإنساني الحضاري العربي عبر التاريخ.

ولعل الهدف الثاني من العولمة سيطرة الدولة الواحدة على الشعوب

وخيراتها وحضارتها وإنسانها وإلغاء حضورها المتفرد على أراضيها وإلحاقها لتصبح تابعة في كل مظاهرها الشكلية والسلوكية والفكرية إلى شكل واحد ونمط واحد وطابع واحد تقوده دولة واحدة تهيمن على مقدرات الشعوب التي يجب أن تتخلى عن تاريخها وحضارتها وتراثها ومستقبلها لتصبح جزءاً من مسيرة الاستعمار الجديد في جميع مرافق حياة الشعوب وتصبح أداة من أدواته. والحقيقة الأخطر في مسألة الدعوة إلى العولمة جاءت من أجل إلغاء دور الحضارة والتراث للأمم التي تمتلك مثل هذا التراث الحضاري العريق وصولاً إلى إلغاء وجودها تماماً، والاستغناء عن هذا الوجود بوجود آخر غريب عن جسمها وعن حياتها وتجاهل تاريخها وإرثها.

وتكمن سبل الحماية للهوية العربية وفقاً لما يلي:

- ١- توعية الأجيال الحالية والقادمة باستمرار بالتأكيد على أهمية ميزات التراث الحضاري العربي والموروث الإنساني العربي عبر التاريخ.
- ٢- توضيح أهمية هذا التراث الإنساني العريق والأصيل وشرح معالمه والتعريف به وبكل جزئياته إلى جميع المثقفين الشرفاء في العالم أجمع.
- ٣- شرح دور هذا التراث وأثره الكبير والفعال على حضارات العالم مثل الاستفادة من خبراء العرب الأندلس في تأسيس حضارة عصر النهضة وتبادل الخبرات ودور العبقريّة العربيّة في تطوير الحضارة الغربيّة.
- ٤- مجابهة تيار العولمة على الحضارة العربية بكل إمكانيات التقنية الحديثة المتوافرة في إيصال المعلومة إلى جميع أنحاء العالم، ونشر ذلك بكل الوسائل الإعلامية المتاحة المرئية والمقروءة والمسموعة.
- ٥- توحيد الجهود العربية الداعية إلى توثيق التراث العربي والحضارة العربية

بالعمل على إصدار كتب وأفلام ونشرات ووثائق عربية موحدة كالموسوعات العربية الكبيرة حول الفنون والعلوم والآداب العربية الأصيلة المرتبطة بالإنسان العربي وبالأرض العربية وتعميم ذلك بكل اللغات على جميع شعوب العالم وعلى أوسع نطاق.

٦- تفعيل دور المؤسسات العربية التي تعمل في نشاط مواز لهذا النشاط والمعنية بالدعوة للحفاظ والتعريف بالتراث والحضارة العربية الأصيلة بكل فروعها كأمة عربية واحدة لها رسالة خالدة.

٧- الاستفادة ما أمكن من توجيهات القادة العرب الشباب بما يمتلكون من طموح ومن ذكاء وموهبة وحماسة نحو أهمية الإبداع العربي والمبدعين العرب وحمايتهم ورعايتهم.

٨- إدخال هذه الأنشطة والمعلومات حول أهمية التراث والحضارة العربية والتعريف بدوره في تطوير حضارات العالم وتوضيح ميزات هذا التراث العريق والأصيل بجميع فروع وأنواعه في مناهج التعليم المختلفة في الوطن العربي.

٩- تشجيع ودعم ورعاية مراكز التوثيق العربية والمتاحف ودور الآثار المعنية بذلك.

١٠- دعم ورعاية دور النشر العامة والخاصة في الوطن العربي وفي العالم التي تبني فكرة إبراز أهمية أصالة التراث العربي والهوية الوطنية والقومية للشعوب ونشره والتعريف به وتعميمه كجزء من الحضارة العربية والعالمية وميزاتها في العمارة والنحت والتصوير والآداب والعلوم والفنون عبر التاريخ.

١١- وضع خطة مرحلية مبرمجة بالتنسيق مع الهيئات العربية المعنية في جامعة الدول العربية، وفي مراكز التوثيق العربية والمراكز الصديقة

للغرب في الخارج لمواجهة الهجمة الشرسة التي تتعرض لها ثقافة وحضارة الأمة العربية والتصدي لكل أشكال المحاولات لطمس معالم هذه الحضارة وهذا التراث.

وتنبه الأجيال العربية على ضرورة الاعتزاز بهذا التراث وعده نقطة ارتكاز أساسية للانطلاق نحو المستقبل وتطوير هذا المستقبل والتركيز على أهمية دور التوثيق والمعلومات في أخطر مرحلة تمر بها الأمة العربية، لأن التوثيق والمعلومات هو الذي يحفظ تراثنا ويثبت دعائم الحضارة العربية.



القومية العربية

القومية العربية حركة فكرية وسياسية هدفها إقامة دولة عربية موحدة على أساس من رابطة الدم واللغة والتاريخ، ففي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ظهرت بدايات الفكر القومي العربي حيث تألفت جمعيات سرية ثم في حركة علنية ثم في حركة سياسية واضحة المعالم من خلال المؤتمر العربي الأول عام ١٩١٢، ثم من خلال الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، ثم في فترة الستينات والسبعينات من القرن العشرين التي تعرف بـ (المد الناصري)، ويطرح الآن مفهوم جديد للقومية العربية على غرار المشروع الأوروبي.

إن الاستعمار هو الذي شجع الفكر القومي العربي وعمل على نشره بين المسلمين حتى تصبح القومية بديلاً عن الدين ويلاحظ أن نصارى بلاد الشام كان لهم نشاط ملحوظ في هذا السياق خاصة في أيام الدولة العثمانية المسلمة، يعلي الفكر القومي من شأن رابطة القربى والدم على حساب رابطة الدين ويعتقد أن رابطة اللغة والجنس أقدر على جمع كلمة العرب من رابطة الدين.

وهناك عدة أحزاب قومية منتشرة في البلاد العربية تحمل هذا الفكر مثل حركة الوحدة الشعبية في تونس وحزب البعث بشقيه في سوريا وبقايا الناصريين في مصر وبلاد الشام وليبيا، ويلاحظ الآن أن الفكر القومي العربي في حالة تراجع وانحسار.

تعتبر القومية العربية (العروبة) الإيديولوجيا الأكثر شيوعاً في الوطن العربي خصوصاً في فترة الستينات والسبعينات من القرن العشرين والتي تميزت بالمد الناصري وقيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا. ويؤمن القوميون العرب بالعروبة كعقيدة ناتجة عن تراث مشترك من اللغة والثقافة والتاريخ

والدين الإسلامي إضافة إلى مبدأ حرية الأديان. الوحدة العربية هدف معظم القوميين العرب.

وتعريف الوحدة العربية الذي ساد في حقبة الستينات وحتى الثمانينات يطرح الآن مفهوماً جديداً للوحدة العربية يعتبر قريباً من المشروع الأوروبي، أي الدعوة للانصهار في كتلة ذات سياسة خارجية موحدة، وذات ثقل اقتصادي كبير يقوم على التكامل الاقتصادي والعملية الموحدة وحرية انتقال الأفراد والبضائع بين الأقطار المختلفة، بالإضافة لتفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك للوصول إلى اتحاد عربي مع المحافظة على الخصوصية الثقافية للأقطار العربية كل على حدة.

وقد تشكلت القومية العربية مع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين أو عصر القوميات كما يسميه البعض، وكان من رواد حركة القومية العربية مفكرون من أمثال: ساطع الحصري، زكي الأرسوزي، عبد الرحمن عزام ومحمد عزة دروزة. وتجلت القومية العربية في أوجها بالثورة العربية الكبرى التي قادها الشريف حسين من مكة، لكن الآمال المعقودة على الحصول على دولة الوحدة تقوضت بأسرها بعد عقد فرنسا وبريطانيا اتفاقيات سايكس بيكو والتي تهدف لاقتسام إرث الإمبراطورية العثمانية.

ويجري اصطلاحاً استخدام العروبة بمعنى مرادف للقومية العربية لكن هناك من يقول بالفرق بين العروبة والقومية العربية. وهناك من ينادي بفك الازدواج بين العروبة والقومية العربية للمساعدة في توضيح المقصود من حيث المعنى اللغوي والسياسي ومن هؤلاء الكاتب العراقي حسن العلوي حيث وصف العروبة والقومية العربية بالتوأم الوهمي. فالعروبة انتساب إلى العرب وتعني فقط الانتساب المجرد عن المعنى السياسي، فمن الممكن للإسلامي أن يكون عروبياً وللماركسي أن يكون عروبياً لأن العروبة مجردة من المعنى السياسي فهي شعور بالانتماء لا أكثر. أما القومية عند البعض فتعني القوم المنحدرين

نسباً من صلب جد واحد، ومع التطور التاريخي انسلخ مصطلح القومية عن جذوره اللغوية فأصبح معناه قريباً من معنى الأمة، وأصبح ذا دلالة سياسية.

ولعل أول إرهابات القومية العربية كانت في بلاد الشام بعد حملة محمد علي والتدخل الأوروبي الذي تبع ذلك وكانت مطالب القوميين العرب محدودة بالإصلاح داخل الدولة العثمانية واستخدام أوسع للغة العربية في التعليم والإدارات المحلية، ثم طرأ تشدد على هذه المطالب إثر برنامج التتريك الذي فرضته حكومة جمعية الاتحاد والترقي (والمعروفة بتركيا الفتاة)، ولكن مع كل ذلك لم يمثل القوميون العرب تياراً شعبياً يعتد به، فمعظم العرب كان ولاؤهم لدينهم أو طائفتهم أو قبيلتهم أو حكوماتهم المحلية، وكانت أبرز الحركات القومية آنذاك متجسمة في جمعيات ونواد مثل الجمعية العربية الفتاة.

ويمكن ذكر أبرز الشخصيات هذه كما يلي: زكي الأرسوزي، محمد عزة دروزة، ساطع الحصري، عبد الرحمن الكواكبي، وقسطنطين. ويرى محمد عزة دروزة العرب كجنس واحد ينشد الوحدة السياسية والتاريخية منذ البدء ومن أقدم أزمنة التاريخ. وبالتالي فإن مطلب الوحدة القومية، من وجهة نظر دروزة، هو مطلب يتخطى التاريخ الواقعي ويهيمن عليه. أنه بداهة التاريخ العربي التي يتعين إكمالها بوحدة فعلية شاملة قوامها التوحيد السياسي، وهذه ضرورة تاريخية يفرضها الواقع العربي. وقد رأى زكي الأرسوزي مفكر ومؤسس حزب البعث أن الانتماء يقوم على شعور فطري سابق على العقل، فلا مناص للفرد من انتمائه القومي. ولهذا كان يقول: إن البعث يقوم على الشعور القومي الذي هو فيما وراء العقل، في الغريزة.

وفيما يلي إشارة إلى أهم الجمعيات ذات التوجه القومي حسب التسلسل التاريخي:

▪ الجمعية السورية: أسسها نصارى منهم: بطرس البستاني وناصيف

اليازجي سنة ١٨٤٧م في دمشق.

- الجمعية السورية في بيروت: أسسها نصارى منهم: سليم البستاني ومنيف خوري سنة ١٨٦٨م.
- الجمعية العربية السرية: ظهرت سنة ١٨٧٥م ولها فروع في دمشق وطرابلس وصيدا.
- جمعية حقوق الملة العربية: ظهرت سنة ١٨٨١م ولها فروع كذلك، وهي تهدف إلى وحدة المسلمين والنصارى.
- جمعية رابطة الوطن العربي: أسسها نجيب عازوري سنة ١٩٠٤م بباريس وألف كتاب يقظة العرب.
- جمعية الوطن العربي: أسسها خير الله خير الله سنة ١٩٠٥م بباريس، وفي هذه السنة نشر أول كتاب قومي بعنوان الحركة الوطنية العربية.
- الجمعية القحطانية: ظهرت سنة ١٩٠٩م وهي جمعية سرية من مؤسسيها خليل حمادة المصري.
- جمعية (العربية الفتاة): أسسها في باريس طلاب عرب منهم محمد البعلبكي سنة ١٩١١م.
- الكتلة النيابية العربية: ظهرت سنة ١٩١١م.
- حزب اللامركزية: سنة ١٩١٢م.
- الجمعيات الإصلاحية: أواخر ١٩١٢م وقد قامت في بيروت ودمشق وحلب وبغداد والبصرة والموصل وتتكون من خليط من أعيان المسلمين والنصارى.
- المؤتمر العربي في باريس: أسسه بعض الطلاب العرب سنة ١٩١٢م.

- حزب العهد: ١٩١٢م وهو سري، أنشأه ضباط عرب في الجيش العثماني.
- جمعية العلم الأخضر: سنة ١٩١٣م، من مؤسسيها الدكتور فائق شاكر.
- جمعية العلم: وقد ظهرت سنة ١٩١٤م، في الموصل.

هذا وقد ظلت الدعوة إلى القومية العربية محصورة في نطاق الأقليات الدينية غير المسلمة، وفي عدد محدود من أبناء المسلمين الذين تأثروا بفكرتها، ولم تصبح تياراً شعبياً عاماً إلا حين تبنى الدعوة إليها الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر حين سخر لها أجهزة إعلامه وإمكانات دولته. ويمكن أن يقال إنها الآن تعيش فترة انحسار أو جمود على الأقل.

و يعد ساطع الحصري ١٨٨٠-١٩٦٨م داعية القومية العربية وأهم مفكرها وأشهر دعائها، وله مؤلفات كثيرة تعد الأساس الذي يقوم عليه فكرة القومية العربية، ويأتي بعده في الأهمية ميشيل عفلق.

وقد ظهرت الدعوة القومية التي في أوروبا وتأسست بتأثيرها دول مثل إيطاليا وألمانيا. ويظهر الواقع أن الاستعمار هو الذي شجع الفكر القومي وعمل على نشره بين المسلمين حتى تصبح القومية بديلاً عن الدين مما يؤدي إلى انهيار عقائدهم، ويعمل على تمزيقهم سياسياً حيث تثار العداوات المتوقعة بين الشعوب المختلفة.

و يلاحظ نشاط نصارى بلاد الشام وخاصة لبنان، في الدعوة إلى الفكر القومي أيام الدولة العثمانية، وذلك لأن هذا الفكر يعمق العداوة مع الدولة العثمانية المسلمة التي يكرهونها، وينبه في العرب جانباً من شخصيتهم غير الدينية، مما يبعد بهم عن العثمانيين. ويرى البعض ظهور الفكر القومي العربي كرد فعل للفكر القومي التركي الطوراني.

الأفكار والمعتقدات:

يعلي الفكر القومي من شأن رابطة القربى والدم على حساب رابطة الدين، وإذا كان بعض كتاب القومية العربية يسكتون عن الدين، فإن بعضهم الآخر يصر على إبعاده إبعاداً تاماً عن الروابط التي تقوم عليها الأمة، بحجة أن ذلك يمزق الأمة بسبب وجود غير المسلمين فيها ويرون أن رابطة اللغة والجنس أقدر على جمع كلمة العرب من رابطة الدين، حيث إن أساسها إبعاد الدين الإسلامي عن معترك حياة العرب السياسية والاجتماعية والتربوية والتشريعية فإنها تعد ردة إلى الجاهلية، وضرباً من ضروب الغزو الفكري الذي أصاب العالم الإسلامية، لأنها في حقيقتها صدى للدعوات القومية التي ظهرت في أوروبا.

و يصفها سماحة الشيخ ابن باز بأنها: "دعوة جاهلية إحادية تهدف إلى محاربة الإسلام والتخلص من أحكامه وتعاليمه". ويقول عنها: "وقد أحدثها الغربيين من النصارى لمحاربة الإسلام والقضاء عليه في داره بزخرف من القول.. فاعتنقها كثير من العرب من أعداء الإسلام واغتر بها كثير من الأعمار ومن قلدهم من الجهال وفرح بذلك أرباب الإلحاد وخصوم الإسلام في كل مكان". ويقول أيضاً: "هي دعوة باطلة وخطأ عظيم ومكر ظاهر وجاهلية نكراء وكيد سافر للإسلام وأهله".

و يرى دعاة الفكر القومي على اختلاف بينهم في ترتيب مقومات هذا الفكر- أن أهم المقومات التي تقوم عليها القومية العربية هي: اللغة والدم والتاريخ والأرض والآلام والآمال المشتركة.

وهم يرون أن العرب أمة واحدة لها مقومات الأمة وأنها تعيش على أرض واحدة هي الوطن العربي الواحد الذي يمتد من الخليج إلى المحيط. كما يرون أن الحدود بين أجزاء هذا الوطن هي حدود طارئة، ينبغي أن تزول

وينبغي أن تكون للعرب دولة واحدة، وحكومة واحدة، تقوم على أساس من الفكر العلماني. ويدعو الفكر القومي إلى تحرير الإنسان العربي من الخرافات والغيبيات والأديان كما يزعمون. لذلك يتبنى شعار: (الدين لله والوطن للجميع). والهدف من هذا الشعار، إقصاء الإسلام عن أن يكون له أي وجود فعلي من ناحية، وجعل أخوة الوطن مقدمة على أخوة الدين من ناحية أخرى. ويرى الفكر القومي أن الأديان والأقليات والتقاليد المتوارثة عقبات ينبغي التخلص منها من أجل بناء مستقبل الأمة. ويقول عدد من قادة هذا الفكر: نحن عرب قبل عيسى وموسى ومحمد عليهم الصلاة والسلام. ويقرر الفكر القومي أن الوحدة العربية حقيقة، أما الوحدة الإسلامية فهي حلم.

كما أن فكرة القومية العربية من التيارات الطبيعية التي تنبع من أغوار الطبيعة الاجتماعية، لا من الآراء الاصطناعية التي يستطيع أن يبدعها الأفراد.

ويقول بعض دعاة الفكر القومي: إن العبرية العربية عبرت عن نفسها بأشكال شتى، فمثلاً عبرت ذات مرة عن نفسها بشريعة حمورابي، ومرة أخرى بالشعر الجاهلي، وثالثة بالإسلام.

ويرى دعاة الفكر القومي أن من الإجماع أن يتخلى العربي عن قوميته، ويتجاوزها إلى الإيمان بفكرة عالمية أو أممية، مع أن إبعاد الإسلام عن معترك حياة العرب ينهي وجودهم. كما يقول بعض مفكري القومية العربية: إذا كان لكل عصر نبوته المقدسة، فإن القومية العربية نبوة هذا العصر.

ويقول بعضهم الآخر: إن العروبة هي ديننا نحن العرب المؤمنين العريقين من مسلمين ومسيحيين، لأنها وجدت قبل الإسلام وقبل المسيحية، ويجب أن نغار عليها كما يغار المسلمون على قرآن النبي والمسيحيون على إنجيل المسيح. ويقرر بعضهم الآخر أن المرحلة القومية في حياة الأمة، مرحلة حتمية، وهي آخر مراحل التطور كما أنها أعلى درجات التفكير الإنساني.

و يوجد كثير من الشباب العربي ومن المفكرين العرب الذين يحملون هذا الفكر، كما توجد عدة أحزاب قومية منتشرة في البلاد العربية مثل حركة الوحدة الشعبية في تونس، وحزب البعث بشقيه في العراق وسوريا، وبقايا الناصريين في مصر وبلاد الشام، وفي ليبيا.

و يلاحظ أن الفكر القومي الآن هو في حالة تراجع وانحسار بسبب التقسيمات بين البلاد العربية فأصبحت الشعوب العربية تتلاهى بمشاكلها وقضاياها الداخلية على حساب القضية القومية العربية.

نهاية وسقوط القومية العربية:

يشهد الواقع المعاصر للمنطقة العربية أفول نجم القومية العربية نتيجة عوامل وأسباب كثيرة تنامت وتضاعفت. والمتتبع لنهاية القومية العربية يجد أنها انتهت فكرياً من حيث نظراً للأسباب تلك النهاية نجدها أهمها كالاتي:-

- تنحية الإسلام كشريعة ومنهج للحياة عن الحكم وذلك في كل الدول التي حكمها أفراد يدعون إلى القومية العربية وأبرزها مصر - العراق - سوريا - ليبيا ورغم محاولات بعض من ينتمون للفكر والثقافة إيجاد كوكتيل بين الإسلام والقومية العربية ولكن ذلك لم يصعد بالإسلام كي يكون حاكم وضابط للمجتمع فقد أرادوا أن يستخدموا الإسلام كمقوى شكلي لفكرتهم.

- الاستبداد ، فقد لبست كل النظم التي علا صوتها بالقومية العربية ثوب الشمولية والاستبداد وحكم الفرد وتغيب المؤسسات والعصف بالمعارضة وكبت الحريات وكل ذلك من أجل فرض الفكرة وكانت سياسات تلك النظم وسقوط حكامها سقوطاً ونهاية للقومية العربية.

- سقوط الشيوعية: المتأمل والمتابع لحركة القومية العربية فكراً وأنظمة حكم يجد بوضوح التصاقهم بالفكر الشيوعي فكثير من مفكريها

ومنظريها كانت قبلتهم الاتحاد السوفيتي، وهى علاقة ملفتة للنظر بين القومية العربية والشيوعية. لذلك ليس غريباً أن تعادى النظم القومية ومفكريها الإسلام والإسلاميين بكل الطرق والوسائل وأن تعصف بالحرّيات ولقد وضع ذلك في سياسات النظم وكتابات مفكري القومية. ومع سقوط الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتي وانهار قوته العالمية اهتزت القومية العربية.

■ الصحوة الإسلامية: خلال فترة الخمسينات والستينات غيّت النظم الديكتاتورية الاستبدادية الإسلام عن الحياة بمختلف الأوجه السياسية والثقافية وتشتت الشباب حول كثير من الأفكار ومنها وعلى رأسها القومية العربية، وشهدت فترة السبعينات انتشار للفكر الإسلامي وخاصة الفكر السلفي وارتفع المد الإسلامي على حساب المد القومي وظهرت كتابات الإسلاميين التي حاولت توضيح مساوئ فكرة القومية العربية، وارتفع الفكر الإسلامي ليشمل أمة الإسلام في كل مكان بهدم حواجز اللغة والجنس واللون والأرض والحدود والنظم السياسية المختلفة بقوة الإسلام.

وسعى الإسلاميون إلى ترسيخ أهمية عالمية الإسلام بإنشاء رابطة العالم الإسلامي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وهيئة الإغاثة الإسلامية والكثير من المنظمات الدعوية والإغاثة الإنسانية تبلور هدفها حول أهمية الإسلام وتركز الكثير منها في الجزيرة العربية السعودية والكويت وغيرها، ومع تفكك الاتحاد السوفيتي واستغلال الجمهوريات الإسلامية قوى الفكر الإسلامي الأمامى على حساب العصبيّة العربية.

■ تحولات الصراع العربي إلى الاستسلام للعدو الإسرائيلي: وجه مفكري القومية معظم جهدهم الفكري حول الصراع العربي الإسرائيلي وجعلوه المحور المركزي للقومية العربية وكذلك شحنت النظم القومية الجماهير

بالشعارات القومية وأن القومية العربية هي سبيل النصر الوحيد ضد الاحتلال والعدو الإسرائيلي، وعلى مدى سنوات حكم القوميين لم يهزم العدو بل توسع وزاد في احتلال الأراضي. وظهر تفكك واختلاف الشعارات القومية المركزية حول ما أطلقوا عليه الصراع العربي الإسرائيلي.

■ أحداث ١١ سبتمبر والضعف العربي العام: إن كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر صدمة للولايات المتحدة الأمريكية فإنها بالنسبة للعرب كشفت تداعياتها ضعف العرب أمام الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت الشعارات بالحفاظ على الهوية الوطنية محاولة واهية لإخفاء حقيقة التغيرات الأمريكية في الهوية والثقافة العربية، وتلاشى تماماً صوت القومية العربية إلا من أصوات فردية هنا وهناك وعلا صوت المتأمرين العرب واحتلوا كثير من المنابر الفكرية والإعلامية والسياسية ليدشنوا عهداً جديداً.



النظام الإقليمي العربي

إذا أردنا فهم النظام الإقليمي العربي فانه يتحتم علينا دراسة عناصر مختلفة تساهم في تشكيله، وهي: الأمن القومي العربي، الأمن المائي، الأمن الغذائي، وأمن الحدود.

وتعود أسباب نشأة النظام العربي عموماً إلى جملة من الظروف والحالات، ولعل أهمها عامل اللغة العربية التي تجمع الشعوب، الدين والعقيدة كعامل موحد، وربما حالة الخضوع لنظام حكم واحد، وقيام النظام الإقليمي العربي بالتفاعل بين الشعوب على شكل منظمة إقليمية.

وقد عملت جامعة الدول العربية بداية للتعامل مع ظاهرة وجود دول مستقلة أو في سبيل الحصول على استقلالها وسيادتها، كما عكست ظاهرة الحركة القومية العربية في سعيها نحو الوحدة العربية.

ويمكن تعريف النظام الإقليمي بداية بأنه النظام الذي تحدد معالمه ضمن عناصر مشتركة بين كافة الدول التي تنتمي لذلك الإقليم.

والمحلل للنظام الإقليمي العربي يجد فيه من الثغرات ما يفكك جداره، ابتداءً من الحرب العربية الإسرائيلية الأولى؛ التي أدت لاحتلال أجزاء هامة من أراضي فلسطين، فقيام تحالفات ثنائية أو ثلاثية متفرقة ولم تدم، وقيام وحدة بين بعض الدول العربية متباعدة الأطراف، وصولاً إلى الكثير من النزاعات الحدودية بين الدول العربية.

ويعتبر موضوع الأمن القومي من أهم المواضيع التي تناولتها الدراسات، نظراً لأهميتها (سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً، تربوياً، وثقافياً)، ويرتبط الأمن العربي بعامل هام وهو موضوع العمل العربي المشترك والذي تعتبر ركيزته

الأولى "جامعة الدول العربية".

لقد كانت فكرة الوحدة العربية والظروف الداخلية والخارجية المحيطة بها تمثل العامل الهام والمؤثر في تاريخ المنظومة العربية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، لكن هذه الفكرة أحدثت مجموعة من التداعيات التي انعكست على مستويات عالمية مختلفة. وقد ظلت هذه الفكرة في صراع مستمر ودائم مع الظروف المحيطة بها (سواء قوة أو ضعف)، حسب المعطيات الذاتية للأمة العربية. أما الظروف المحيطة بهذه الفكرة فقد أدركت المعاني الكامنة في وحدة الأمة.

لكن الفكرة هذه استمرت نابضة بالحياة رغم التحديات ووضع إستراتيجية لتمزيق المنطقة واحتلالها، فعبرت عن نفسها من جديد في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من خلال حركة الأحياء العربية التي قادها كتاب ومفكرون، والتي ظلت تبشر بقيم ولغة وتراث مشترك.

هنا بدأ التصدي لمحاربة الفكرة من جديد إلى أن اضطرت الفكرة بالدفاع عن نفسها بقوة السلاح مغتمنة ظروف الحرب العالمية الأولى. وظهر الصراع مره أخرى بين فكرة الوحدة والظروف التي عاشها العالم العربي، وتداعيات اتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور لتحقيق وطن قومي لليهود، وانتهت الثورة آنذاك بانتصار الجنرال غورو في ميلسون عام ١٩٢٠، وسقطت راية الوحدة ، وبسقوطها كانت آسيا تتمزق بين أيدي الفرنسيين والبريطانيين.

ويمتد مفهوم الأمن القومي لدى أي دولة على جميع عناصر القوة الموجودة (كالقدرة العسكرية)، فالقدرة الاقتصادية والعلمية والسياسية هي عناصر تكمل بعضها البعض في عملية الأمن القومي، وعليه يمكن القول أن الأمن يتناسب طرديا مع مساحة الدول، فكلما زادت مساحة الدولة كلما تدعم الأمن وزادت منعتة.

ويتمثل الأمن القومي في قدرة المجتمع في مواجهة جميع المظاهر المركبة للعنف، وتأمين كيان الدولة ضد الأخطار داخليا وخارجيا، وقدرة الأمة العربية على سبيل المثال على حماية كيانها الذاتي ضد الأخطار الخارجية من أجل ضمان بقائها.

أما أهداف الأمن القومي العربي فتتلخص في امن الفرد العربي، مما يتطلب وعيا لمشاكل الأفراد ومتطلبات الحرية والديموقراطية. فأمن المجتمع العربي، يتطلب وعيا لمشاكل المجتمعات القائمة دون عنصرية. كما أن امن الدولة أو امن الأمة أو الأمن القومي لا يتحقق إلا بأمن الفرد والمجتمع.

وتحديات الأمن القومي العربي كثيرة، فمنها التحديات السياسية، والتحديات الأمنية، والتحديات الاقتصادية.

ويمكن القول إن الأمن المائي يشكل المعضلة الأساسية للعرب ، من حيث ضرورة المحافظة على الموارد المائية المتوفرة واستخدامها بالشكل الأفضل وعدم تلويثها وترشيد استخدامها في الشرب والري والصناعة والسعي للحصول على مصادر مياه جديدة. وتتمثل مشكلة المياه بالوطن العربي في ثلاثة مسائل: النمو السكاني، ظهور العجز المائي، والتوزيع غير المتوازن بين مصادر المياه. في حين نجد سياسة إسرائيل المائية تركز على جر مياه النيل عبر سيناء إلى قطاع غزة والنقب، جر مياه نهر الأردن إلى الغور الغربي، استغلال مياه الفيضانات، والقيام بمشروع قناة البحرين بين البحر المتوسط والبحر الميت. في حين أن الجامعة العربية التي تمثل العرب غير قادرة على اتخاذ موقف عملي في قضية خطيرة كالمياه، فلم يكن هناك تنسيق بين سوريا والعراق لأن العلاقة بينهما فيها الكثير من الإشكاليات، الأمر الذي اثر على النظرة العربية لمياه دجلة والفرات.

أما عنصر الأمن الغذائي فتتلخص أهدافه في: كفاية الإمدادات، استقرار

الأسواق، وضمنان حرية الوصول إلى السلع. ومن المعروف أن للأسعار شكلاً، سعر اقتصادي أو مالي، يدفعه المشتري من موارده الوطنية، وسعر سياسي يدفعه المشتري منعكسا على استقلاله أو سيادته.

ولتحقيق الأمن العربي بأشكاله لابد من توفر ركائز مسيرة التعاون هذه، من خلال قنوات عديدة كالتجارة، والاستثمارات، والمعونات الانتاجية، ودور القطاع العمالي في ذلك.

وقد واجه النظام الإقليمي العربي الكثير من التحديات على مستوى الأمن الغذائي على سبيل المثال، كان أهمها اتفاقية الجات وما لعبته منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤ من اثر، ونمو السكان والعجز الغذائي، إضافة إلى تباين السياسات في تحقيق الأمن الغذائي. ولقد أدى الارتفاع المتسارع في معدل نمو السكان في الوطن العربي إلى نمو سريع بالطلب على المواد الغذائية منذ بداية السبعينيات، وكذلك القصور الانتاجي في مجال الزراعة، إلى ضرورة الاستجابة السريعة لمثل هذا التحدي القائم على تفاقم العجز الغذائي بالوطن العربي. أما الحلول فكانت معروفة لكنها غائبة، وهي الاهتمام بزيادة الإنتاجية والإنتاج بالزراعة، التوسع الزراعي، زيادة الاعتماد على النفس، والتخفيف من الاستيراد.

وقد ظهرت بدوره تحديات كثيرة للأمن الغذائي تمثلت في اختلال حاد في التوازن الاقتصادي، كما أن هناك علاقة وطيدة بين الأمن المائي والأمن الغذائي، الأمر الذي يخشى فيه أن تتوسع التحديات الاقتصادية والسياسية في مجال الأمن الغذائي، مما يتطلب تبني استراتيجيات عربية تنموية موحدة للتصدي لهذه المشكلات.

والعنصر الآخر هو امن الحدود، فالحدود هي الخطوط التي تحدد كيان الدولة وإقليمها الأرضي وتحدد مساحتها الأرضية أو المائية حيث تباشر الدولة

سيادتها. ومعروف أن للحدود وظائف لا بد من رعايتها، أهمها تحديد نوعية الأفكار لدى الشعوب والثقافة السائدة في كل منطقة، وتنظيم انتقال الأفراد، وتنظيم الاتصال الدولي، ومراعاة المصالح المشتركة، وتنظيم المياه الإقليمية، ومنع اختلاط الملكية بين الدول المجاورة، حيث تختلف الحدود، فمنها ما تشكله خطوط فلكية أو هندسية، أو خطوط اتفاقية.

والحدود العربية إما أن تكون (خارجية أو داخلية)، أما الحدود الخارجية، فهي حدود مائية أو حدود برية، في حين أن الحدود الداخلية، وهي الأهم في تشكيل العلاقة بين الدول العربية، فهي حدود قد تكون قائمة في بعض الأحيان على مبدأ فرق تسد، في ضوء وجود كيان غريب وهو الكيان الصهيوني، الذي يعمل على خلق الاحتكاك والمزيد من الصدمات لبث سوء التفاهم بين الجيران العرب.



حرب الخليج

تمثلت حرب الخليج في مراحل عديدة كان أهمها مشروع الحرب على العراق، أما المؤيدين لهذه الفكرة فقد انقسموا إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى كان يقودها وزير الدفاع الأمريكي آنذاك دونالد رامسفيلد ونائبه حيث فكرة دعم التمرد الداخلي واستخدام جنود القوات الخاصة الأمريكية وضربات جوية أمريكية مكثفه.

أما المجموعة الثانية فكان يقودها وزير الخارجية الأمريكي آنذاك كولن باول وزملاءه الجنرالات في هيئه رئاسة الأركان المشتركة فقد نصح باستخدام قوه ساحقه في مقابل الحد الأدنى للإصابات الأمريكية.

وانقسمت المجموعتان حول ما إذا كانت المعارضة العراقية مهمة عسكرية أو موثوقة سياسيا.

وهكذا ظهرت حرب الخليج في مرآة المصالح الدولية حيث الرؤية الأمريكية للحرب، وهي أولى المعارك التي تعكس التناقض في المصالح، فهي من دون شك السيطرة على الاحتياطات النفطية التي تقع بالصدفة الجغرافية المحضه في البقاع العربية والخليجية منها بشكل خاص، ولهذا أصر الأمريكيون على الحرب بغض النظر على قرارات مجلس الأمن وسواء وافقت أوروبا أم لا.

أما الرؤية الأوروبية للحرب فتمثلت بما اعتقده الأوروبيون في الحرب الأمريكية الثانية على العراق كمحاوله لتأكيد إرادة الانفراد بالسلطة والسيادة العالمية من قبل الولايات المتحدة، وبالتالي العمل على فرض نموذج نظام القطبية الأحادية بدل نظام التعددية القطبية، باعتبار ذلك وسيلة لكف يد العرب

عن التلاعب بمصادر الطاقة الدولية أو تأمين سلامة إسرائيل وحسم المسألة اليهودية أو تغيير المناخ السياسي والعقائدي والديني السائد في المنطقة العربية الإسلامية.

والحقيقة أن لكلا الطرفين وجهة نظر في مصالحه الخاصة، فالولايات المتحدة الأمريكية تهدف من الحرب على العراق إلى تغيير الواقع العربي والإسلامي بما ينسجم مع حاجات وتوقعات الغرب من حيث المصالح الاقتصادية والإستراتيجية والثقافية والسياسية .

وبقدر ما يفتقر العرب إلى الرؤية للمصالح القومية أو المشتركة وإلى السياسة العملية لضمان هذه المصالح، فانه كان يفتقر أيضا إلى رد فعل مشترك أو إستراتيجيه عربيه تشبه أي وجه من الاستراتيجيات الدولية المتنافسة. الأمر الذي يجعل العرب موضوع صراع وتنافس بين الأطراف الدولية من دون أن يكونوا هم أنفسهم طرفا ولا فاعلا من أي نوع كان. ومن الوهم أن يتصور الرأي العام العربي الذي يشكو غياب جامع الدول العربية في هذه المواجهة التي تضعهم في مركز الأحداث وتهدد مصالحهم الحيوية، امكانيه بلوره مثل هذه الإستراتيجية، في حين أنه لا يوجد في الوقت الراهن أي أساس عملي أو لم يعمل العرب على إيجاد أي أرضيه ناجعة تسمح لهم بأن يتصرفوا كطرف واحد أو كوعي وإرادة مشتركة.

والحقيقة تكمن وراء هذا العجز العربي الشامل وفي ما وراء الخلاف الشكلي بين الأميركيين والأوروبيين . كما أن هناك إجماعا غربيا ودوليا أيضا على إفلاس النخب العربية في إدارة المنطقة وتسييرها وغياب البدائل المقنعة للنظم الحاكمة، لا يترك للعالم خيارا غير المقبول بما سيصبح في القريب فكره سائدة مقبولة أي وضع البلدان العربية بصوره وأخرى تحت الوصاية الدولية من جديد وبأسلوب آخر يتناسب مع المرحلة.

إيران والعرب والمجتمع الدولي:

تعد إيران من الدول التي تتعرض لتأثيرات خارجية ونزاعات داخلية مما يجعلها تسلك سياسات متطرفة أو غامضة نوعاً ما وذلك لما تملكه من مفاعلات نووية وأسلحة محظورة جعلت المجتمع الدولي يضعها تحت المجهر وفرض عقوبات عليها.

وقد عملت منظمة جند الله البلوشية على الحدود مع باكستان وإيران وأفغانستان حتى نجحت في اقتحام اجتماع لشيخوخ القبائل الشيعية والسنة وباط كبار من الحرس الثوري الإيراني حتى سقط عدد كبير من الضحايا.

والبلوچ أو البلوش هي مجموعة إثنية تعيش بشكل رئيسي في منطقة بلوشستان في الهضبة الإيرانية في جنوب شرق إيران وغرب باكستان، ولهم انتشار في مناطق أخرى من غرب آسيا. ويتحدث البلوش اللغة البلوشية، وهي فرع من فروع اللغات الإيرانية، وبالتحديد اللغات الشمالية الغربية الإيرانية، وهي تشابه مع اللغة الكردية واللغات الفارسية القديمة التي تأثرت بحضارة بلاد الرافدين.

وعلى الرغم من الضيق الذي تعاني منه إيران إلا أنها ترفض القبول بشروط التفاوض على المستوى الدولي، حيث أن ضغوط التهديد ستدفع إيران لحني رأسها مؤقتاً حتى ترى كيف تنتقم من القوى الدولية والعرب كذلك.

أما أهداف البرنامج النووي الإيراني كما يعلن مسؤولوها فهي تأمين ٢٠ في المائة من الطاقة الكهربائية التي تحتاج إليها البلاد، لاسيما في ضوء الزيادة السكانية المطردة، والخطط الاقتصادية الطموحة للبلاد التي تدير قاطرة اقتصادها بوتيرة تصل إلى حوالي ٥ في المائة سنوياً.

وصحيح أن إيران تمتلك احتياطات هائلة من مصادر الطاقة تبلغ ٩٠ مليار برميل من النفط و ٢٠ ألف مليار متر مكعب من الغاز، مما يجعلها في المرتبة الثانية عالمياً لجهة احتياطات النفط.

وقد اختارت إيران المزاجية بين الشدة واللين في الجانب النووي والاقتصادي والاستراتيجي والعلاقات مع العرب.

ويمكن القول بالنسبة للتفاوض في جنيف أنه سيعود الدبلوماسيون لحث إيران للكشف عن نواياها بالنسبة للنووي واستعماله. أما مماثلة إيران للمفاوضات فهي متعلقة بأمرين: التركيز على نشاطات الخصم (إسرائيل)، والتركيز على دول الاعتدال العربي عن طريق نشر الاضطراب من حولها ونشر بقع التفجير بداخلها.

وكما بدت الامتدادات الإيرانية في السنوات الأخيرة عنيفة أحياناً في العراق ولبنان وفلسطين، فإنها تبدو كذلك الآن في اليمن. فالحوثيون يعلنون دون تحرج عن استنارتهم بالنموذج الإسلامي الثوري في إيران، ووسائل الإعلام الإيرانية تنقل أخبارهم يومياً بالتفصيل. والواضح من حركتهم المستميتة أمران: محاولة اصطناع استقلالية لإقليم صعدة باسم المذهب (الشيعي) الزيدي، ومحاولة التمرکز على الحدود السعودية إظهاراً من إيران لنفوذهـا هناك، كما فعلت مع مصر من خلال حماس وغزة.

وما كتمت وسائل الإعلام الإيرانية - كما سبق القول - دعم إيران للحوثيين، لكنها في المدة الأخيرة تشن حملات عنيفة على السعودية بحجة أنها تساعد الحكومة اليمنية في «حرب الإبادة» على الحوثيين.

تكشف إستراتيجية إيران إذن حركة إيران المتعددة الأوجه نحو المجتمع الدولي وامتداداتها في العالم العربي، والتي اصطنعتها خلال العقدين الماضيين، وصارت حقيقة واقعة أيام الرئيس بوش الابن. فهناك ظاهرة حزب

الله بלבنان، وهناك النظام الجديد بالعراق بشتى أطرافه، وهناك الحوثيون باليمن، وهناك الحماسيون والجهاديون بغزة، وهناك أخيراً إمكانيات تفجر العلاقات المتوترة مع سوريا.

ولا يجوز اعتبار تطورات الملف النووي هي الحاكمة وحدها في طرائق استعمال إيران لامتداداتها العربية أو الإسلامية. أما في العراق فتملك إيران نفوذاً باقياً يبدو أن الولايات المتحدة تسلم به. وقد تستخدمه ضد سورية إذا تطورت علاقات سوريا بالعرب الكبار (السعودية ومصر) وبالولايات المتحدة. وكذلك الأمر في تنفيذها من خلال حزب الله بלבنان إذ إنها تهدد من خلاله إسرائيل، كما تهدد العرب بنشر الاضطراب في بلد عربي مثلما فعلت وفعل الحزب خلال السنوات الماضية وهكذا فهناك مناطق للتبادل مع الغرب ومع الولايات المتحدة. وهناك مناطق جرى التسليم من جانب الولايات المتحدة لإيران بها. وإذا كانت الصفقة الشاملة (على النووي وغير النووي) مستبعدة، فإن معنى ذلك أن الامتدادات الإيرانية بالعالم العربي سوف تستخدم بالتقسيم وحسب المصلحة وبالتدرج.

وتحرص إيران على عدم انقطاعها عن التفاوض مع الغرب أو وصوله إلى نتيجة حاسمة؛ فبذلك تأمن من زيادة العقوبات ومن تهديدات الحرب. وتذكر إيران بوجود إثنيات ومذاهب كثيرة على أرضها يمكن أن تضطرب وتثور، مثلما ثارت أو اضطربت الأقليات الشيعية المستثارة في العالم العربي. والواقعة الأخيرة في هذا السياق: أن المنطقة العربية لا تزال - لأسباب متعددة وليس بسبب إيران وإسرائيل وحسب - عرضة للانقسامات والاضطرابات، بشكل قد يتيح للتحويل إلى مناطق نفوذ للجوار، وللقوى الكبرى في العالم.



تركيا والشرق الأوسط

شهدت العلاقات السورية-التركية تحولا واضحا خلال مدة قصيرة جداً، من علاقات إستراتيجية كاملة متعددة الجوانب، كما صرح أكثر من مسؤول سياسي في البلدين، إلى علاقات متوترة لا تخلو من العدائية من قبل كلا الطرفين، وعادت أخيراً إلى علاقات حذرة يشوبها التحفظ والشكوك.

فقد كانت العلاقات عدائية بين السياستين السورية والتركية طوال معظم القرن العشرين. ولعل أهم أسباب العداء كانت ناجمة عن ضم لواء اسكندرون لتركيا بقرار فرنسي عام ١٩٣٨، ورفض تركيا الاعتراف بأن نهر الفرات نهر دولي، وتجاهلها حل مشكلة أملاك السوريين على الجانب التركي من الحدود. وكادت الخلافات تجر البلدين إلى حرب مرتين: أولاها عام ١٩٥٧، وثانيهما عام ١٩٩٨ بسبب تعاون سورية مع حزب العمال الكردستاني العدو للدود لتركيا، وتقديم المساعدة وقواعد التدريب له، وقبول لجوء رئيسه عبد الله أوجلان في سوريا.

إلا أنه تحول العداء إلى صداقة، فمع مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكومة في تركيا بدأ التصاعد السريع لنمو العلاقات وصولاً لعلاقات إستراتيجية وشراكة، عبرت عن نفسها بتوقيع ٥٥ اتفاقية بين البلدين متعلقة بمختلف الجوانب، قضت بإلغاء التأشيرات، وتطهير مناطق الحدود من الألغام، وتفعيل اتفاقية "أضنة ١٩٩٨"، وتوقيع اتفاقية التجارة الحرة، ورفع حجم التبادل التجاري، وفتح الأسواق للبضائع التركية ومعاملتها معاملة خاصة وغير ذلك.

وهكذا اتسعت العلاقات بين البلدين حتى شملت جميع جوانب الحياة الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها.

أما اتفاقية أضنة ١٩٩٨ بين سوريا وتركيا فتضمنت تنازل سوريا عن لواء اسكندرون، والاعتراف بعدم وجود مشاكل حدودية مع تركيا، والتعاون الأمني في مكافحة "الإرهاب"، كما سمحت اتفاقية أضنة تلك، لـ الجيش التركي بدخول الأراضي السورية، تعقباً لـ الإرهابيين، وحتى عمق ١٥ كم، ونجم عن الاتفاق عودة الهدوء فيما يخص الوضع الأمني والعسكري ما بين الدولتين.

ومنذ توقيع الاتفاقية والتقارب بين سوريا وتركيا على مستوى العلاقات الثنائية تصاعد التنسيق ليلبي فيما بعد حاجة البلدين إلى تعميق التعاون في مواجهة التحديات التي تعيشها المنطقة والعالم. فلقد أعقبت اتفاقيات اقتصادية وزيارات أمنية وعسكرية مشتركة وتوقيع العديد من البروتوكولات ذات المصالح المشتركة لكلا الطرفين.

أما توقيع اتفاقية أضنة وتأثيره على المنطقة، فقد اتضح من خلال التحوّل التاريخي بين سوريا وتركيا بما يؤسّس لإعادة هيكلة التوازنات السياسية والإستراتيجية على امتداد المنطقة، وبما يمهد لعودة العثمانيين إلى الفضاء العربي كما رأى بعض الكتاب.

ويتضح ذلك بعد ردم الفجوة بين سوريا وتركيا والقائمة منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية، حيث أن الاتفاق يعتبر نواة تحالف جديد قد يضم إيران في المستقبل والعراق في وقت لاحق.

وهو يعني أن العثمانيين يعودون إلى الشرق الأوسط عبر البوابة السورية وربما أيضاً كما يرى البعض عبر البوابتين الأردنية واللبنانية.

وقد سجلت الفترة الزمنية من ٢٠٠٧-٢٠٠٩ تقدماً كبيراً وانعطافة تاريخية على المستوى العلاقات الثنائية مما أدى إلى توقيع اتفاقية حلب في عام ٢٠٠٩ التابعة لاتفاقية أضنة تحت شعار "سورية وتركيا تاريخ ومستقبل واحد".

و قد تضمنت اتفاقية حلب البنود التالية:

١ - التحالف شبه الكامل على المستويين الاقتصادي والسياسي والأمني

٢ - إلغاء الفيزا للمواطنين البلدين

٣ - التأكيد على العمل ببنود اتفاقية أضنة الأمنية السرية

٤ - هذا التحالف يشكل سوقا اقتصاديا ضخما

أما العلاقات السورية التركية حاليا، وبعد قيام الربيع العربي وسقوط العديد من الأنظمة، فلم تكن سوريا بمنأى عن أحداث المنطقة وسرعان ما اشتعلت الثورة في سوريا، إلا أن سياسة النظام السوري القمعية أفقدته العديد من الحلفاء وكان على رأسهم تركيا، والتي فضلت الانحياز للشعب السوري بدلا من النظام في سوريا، يضاف إلى ذلك اللاجئين السوريين الذين هجروا قراهم ومدنهم إلى الأراضي التركية مما شكل حالة عامة في تركيا متعاطفة مع الشعب السوري، إضافة إلى مسألة الحفاظ على القيم الأخلاقية لحزب العدالة والتنمية والذي يطرح نفسه كنموذج للإسلام السياسي المعاصر والمنتخب من غالبية الشعب التركي، وتداخل سكان البلدين اجتماعيا وجغرافيا على الحدود السورية التركية وتعاطف العرب الأتراك في جنوب تركيا مع أشقائهم السوريين، مما يعني انحياز الحكومة التركية للثورة السورية باعتباره أيضا حفاظا على مصالح تركيا في المستقبل. وتأثير ذلك على الشرق الأوسط الجديد. (مجلة المشاهد، ٢٠٠٩).



الحراك السياسي والثورات العربية

الثورة التونسية:

تسير كل من تونس ومصر خطوات إضافية نحو الخروج من المسار السابق نحو أفق واعد بقيام مشروع دولة ديمقراطية جديدة، وفي الوقت نفسه دخلت ليبيا في مسار من النزاع الحربي المسلح حيث تتواجه قوات النظام مع القوى المعارضة، مع اتخاذ الصراع طابعا دوليا بموجب قرار مجلس الأمن وبدء العمليات العسكرية الدولية، وكذلك تعقد الأمر في اليمن نحو مزيد من التصعيد والتوتر الداخليين وخيم شبح العنف والانقسامات القبلية وغيرها على الوضع، في حين سجل البحرين دخول قوات درع الخليج المشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي بموجب الاتفاقات بين الدول الأعضاء، كما بدأت التحركات في سوريا في أكثر من مدينة. وسميت ثورة تونس ثورة الكرامة والغضب، حيث بدأت الثورة التونسية حين أقدم محمد البوعزيزي صبيحة يوم السبت ١٧/ كانون الأول ٢٠١٠ في حركة غاضبة واحتجاجية على الانتحار حرقا بعد أن سدت أمامه كل أبواب الحياة الكريمة. وقد عاشت مدينة سيدي بوزيد طيلة ذلك اليوم على وقع المسيرات والتجمعات الجماهيرية وعرفت مداخل المدينة ومحاورها الرئيسية في اشتباكات عنيفة مع قوات الشرطة التي واجهت شعارات الأهالي بقنابل الغاز المسيل للدموع وردت على هتافات الكرامة بالضرب المبرح والإيقافات وعرفت بذلك بوزيد ليلة استثنائية حيث تواصلت مصادمات إلى حدود ساعات متأخرة من الليل بين الشباب الغاضب والشرطة. وفي صبيحة ١٤/ كانون الثاني كانت تونس من جنوبها إلى شمالها تهتف بصوت واحد (الشعب يريد إسقاط النظام) ولم ينجح القمع في إخماد الجماهير التي تدفقت منذ الصباح الباكر إلى أكبر شارع بقلب تونس العاصمة

وهو شارع الحبيب بورقيبة الذي مثل على الدوام وجه تونس المشرق واحد المربعات الأمنية التي يتمتع فيها أي شكل من أشكال التظاهر والاحتجاج. وانطلقت مسيرة ضخمة باتجاه مبنى وزارة الداخلية، حيث الاعتصام أمام مبنى وزارة الداخلية. وفي مساء يوم ١٤/ كانون الثاني عندما كانت الجماهير تحرر الأحياء والشوارع أعلن رسمياً عن خروج (فرار) بن علي من تونس لوجهة مجهولة، ورغم حساسية الوضع وحظر التجول فإن ذلك لم يمنع التونسيين بالتعبير عن فرحتهم من انتصار ثورتهم.

ثورة مصر:

قامت ثورة مصر في ٢٥/ يناير ٢٠١١، حيث بدأت انتفاضة شعبية غير مسبوقة احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة وما اعتبر فساداً في ظل حكم الرئيس محمد حسني مبارك. وكان للثورة التونسية الشعبية التي أطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي أثر كبير في إطلاق شرارة الغضب الشعبي في مصر تجاه استمرار نظام مبارك. وتركزت الشرارة التي اندلعت بسببها ثورة "اللوتس" كما أصبح يطلق عليها إعلامياً في عدة نقاط، أهمها:

١ - قانون الطوارئ: وهو القانون المعمول به منذ عام ١٩٦٧، باستثناء فترة انقطاع لمدة ١٨ شهراً في أوائل الثمانينات، وبموجب هذا القانون توسعت سلطة الشرطة وعلقت الحقوق الدستورية وفرضت الرقابة، وقيد القانون بشدة أي نشاط سياسي غير حكومي مثل تنظيم المظاهرات، والتنظيمات السياسية غير المرخص بها. وبموجب هذا القانون وصل عدد السجناء السياسيين إلى ٣٠، ٠٠٠ سجين. ويمنح قانون الطوارئ الحكومة الحق في أن تحتجز أي شخص لفترة غير محددة لسبب أو بدون، ولا يمكن للشخص الدفاع عن نفسه وتستطيع الحكومة أن تبقيه في السجن دون محاكمة. وقد عملت الحكومات

المتوالية في مصر على إبقاء العمل بهذا القانون بحجة الحفاظ على الأمن القومي.

٢- سطوة رجال الشرطة: ففي ظل العمل بقانون الطوارئ عانى المواطن المصري من الظلم وانتهاك حقوقه التي تتمثل في طريقة القبض والحبس والقتل، ومن أشهر هذه الأحداث مقتل الشاب الاسكندري خالد محمد سعيد الذي توفي على يد رجال الشرطة في منطقة سيدي جابر في السادس من يونيو ٢٠١٠، بعد أن تم ضربه وسحله حتى الموت أمام عدد من شهود العيان. ووفاة شاب آخر هو السيد بلال أثناء احتجازه في مباحث أمن الدولة بالإسكندرية، بعد تعذيبه في أعقاب حادثة تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية.

ثورة سوريا:

بدأت المشكلة حين أمر مسؤول أمن محافظة درعا باعتقال تسعة أطفال من عشيرة بايزيد، بسبب كتابتهم على جدران مدرستهم «الشعب يريد إسقاط النظام». لاحقاً، بدأ بعض أقرباء الأطفال الموقوفين بالضغط لإطلاق سراحهم. ومع تشدد المسؤول الأمني، ازداد التضامن الشعبي مع أقرباء الأطفال. وتحولت الساحة المقابلة لمركز الاعتقال، إلى ما يشبه ساحة اعتصام. الأمر الذي أعطى إسلامي المدينة مبرراً لتفعيل الغضب الشعبي أكثر. مع العلم أن الكثير من أبناء درعا عادوا من الخليج، حيث يعمل معظمهم، بثقافة سلفية (من دون أن يعني ذلك أن المتظاهرين في درعا ينتمون إلى تنظيم القاعدة كما يشيع البعض). اللافت هو أن الاحتجاج تطور في اليوم التالي بطريقة غريبة؛ فقد ابتعدت مجموعة من الشباب عن الاعتصام الأساسي أمام مقر الحاكم الأمني، وأحرقت غرفتين في المحكمة التي تضم سجلات الأحكام الصادرة بحق المهزّين، هنا وقعت أول مواجهة بالرصاص الحي بين المتظاهرين والأمن السوري، وسقط بعض الضحايا. لكن حرص القيادة السورية على عدم

تكرار الأخطاء التي حصلت في مصر وتونس وليبيا، دفع بها إلى إفساد اللواء رستم غزالة، بوصفه ابن المنطقة، حاملاً مجموعة تنازلات أهمها الموافقة على تبني المطالب الإنمائية الضرورية في نظر أبناء المنطقة، ولا سيما حفر الآبار الأرتوازية، وتنحية كل من مسؤول الأمن في درعا ومحافظها.

وقد بدأت الثورة السورية بمظاهرات شعبية انطلقت يوم الثلاثاء ١٥ آذار/ مارس عام ٢٠١١ ضد القمع والفساد وكبت الحريات بحسب المعارضة السورية، بينما يرى مؤيدو النظام أنها مؤامرة لتدمير الممانعة العربية ونشر الفوضى في سوريا لمصلحة إسرائيل بالدرجة الأولى، وقد قام بعض الناشطين من المعارضة بدعوات على الفيس بوك وذلك في تحد غير مسبوق لحكم بشار الأسد متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة المعروفة باسم الربيع العربي، والتي اندلعت في الوطن العربي أواخر عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١١.

وكانت الاحتجاجات قد انطلقت ضد الرئيس بشار الأسد وعائلته التي تحكم البلاد منذ عام ١٩٧١، وحزب البعث السوري تحت سلطة قانون الطوارئ منذ عام ١٩٦٣، وقاد هذه الاحتجاجات الشبان السوريون الذين طالبوا بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ورفعوا شعار: «الله سوريا حرة وبس»، لكن قوات الأمن والمخابرات السورية ومليشيات موالية للنظام (عُرفت بالشيحة) واجهتهم بالرصاص الحي فتحوّل الشعار إلى «إسقاط النظام». في حين أعلنت الحكومة السورية أن هذه الحوادث من تنفيذ متشددين وإرهابيين من شأنهم زعزعة الأمن القومي وإقامة إمارة إسلامية في بعض أجزاء البلاد، وبدأت الاحتجاجات بمظاهرة صغيرة في العاصمة دمشق في الثلاثاء ١٥ مارس ٢٠١١، لكن الأمن اعتقل جميع المتظاهرين. وفي اليوم التالي خرجت مظاهرة أخرى شارك فيها حوالي ١٠٠ شخص طالبوا بالإفراج عن المعتقلين، لكن لم يحدث شيء في يوم الخميس. في ١٨ مارس تحت شعار «جمعة الكرامة» خرجت المظاهرات في مدن دمشق وحمص ودرعا

وبانياس وقابلها الأمن بوحشية خصوصاً في درعا، فسقط أربعة قتلى على يد الأمن السوري، وتحوّلت المظاهرات لباقى الأسبوع إلى اشتباكات دامية في محيط المسجد العمري ومناطق أخرى من المدينة، قالت منظمات حقوقية أنها أدت إلى مقتل ١٠٠ محتج بنهاية الأسبوع. وفي ٢٥ مارس انتشرت المظاهرات للمرة الأولى لتعمّ العشرات من مدن سوريا تحت شعار «جمعة العزة» لتشمل جبلة وحماة واللاذقية ومناطق عدة في دمشق وريفها كالحميدية والمرجة والمزة والقابون والكسوة وداريا والتل ودوما والزبداني، واستمرّت بعدها بالتوسع والتمدد شيئاً فشيئاً أسبوعاً بعد أسبوع. وفي ٣١ مارس ألقى بشار الأسد خطاباً في أول ظهور علنيّ له منذ بدء حركة الاحتجاجات، لكن المظاهرات استمرّت بالخروج مع ذلك. وتحت الضغط المتزايد أعلن بشار في ٧ أبريل عن منح الجنسية للمواطنين الأكراد في سوريا بعد حرمانهم منها لعقود، وفي ١٤ أبريل شكّلت حكومة جديدة للبلاد عوضاً عن القديمة التي استقالت الشهر الماضي. ثم أعلن بشار الأسد أخيراً في ٢١ أبريل عن رفع حالة الطوارئ في البلاد بعد ٤٨ عاماً متصلة من فرضها. وفي ٢٥ أبريل أطلق الجيش السوري عمليّات عسكرية واسعة في درعا ودوما هي الأولى من نوعها، وأدت إلى مقتل عشرات الأشخاص تقول المنظمات الحقوقية أن معظمهم من المدنيين جراء حصار وقصف المدينتين والقرى المحيطة بهما. وبعدها بأسبوع فقط بدأ الجيش عمليات أخرى في بانياس، ثمّ بعدها بأيام في حمص، متسبباً بمقتل المزيد من المدنيين. وفي ١٤ مايو بدأ الجيش حملة مشابهة على تلكلخ أدانتها منظمات حقوقية عديدة، واتهمته منظمة العفو الدولية بعد الحملة بشهور بارتكاب ما قد يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية في حق أهالي تلكلخ خلال عملياته. وفي ٢٨ مايو بدأت حملة أخرى في مدينتي الرستن وتليسة أوقعت حوالي ١٠٠ قتيل. وفي ٣ يونيو اعتصم عشرات آلاف المتظاهرين في ساحة العاصي بمدينة حماة وسط سوريا، ففتحت عليهم قوات

الأمن النار مخلفة أكثر من ٧٠ قتيلًا، وهو ما بات يُعرف بـ (مجزرة جمعة أطفال الحرية) نسبة إلى شعار تلك الجمعة، وتلا المجزرة بعد شهر حصار المدينة وإطلاق عمليات أمنية واسعة فيها. وشهدت محافظة إدلب وخصوصاً مدينة جسر الشغور ومنطقة الزاوية عمليات. وابتداءً من ٤ يونيو جرت عمليات في مدن عديدة بأنحاء سوريا أبرزها حماة ودير الزور والبوكمال والحراك، ويُعد ذلك اليوم أكثر أيام الاحتجاجات دمويّة، إذ راح ضحيته أكثر من ١٥٠ قتيلًا في تلك المدن، أكثر من مئة منهم في حماة وحدها، وتلا العمليات حصار لمدينتي حماة ودير الزور استمرَّ لأسابيع.

وفي ١٥ أغسطس بدأ الجيش والأمن عمليات عسكرية في مدينة اللاذقية أدت على مدى أربعة أيام إلى مقتل أكثر من ٥٠ شخصاً. وفي ١٨ أغسطس حدث تصعيد غير مسبوق في مواقف الدول الغربية من الاحتجاجات، فبعد خمسة شهور من الاكتفاء بإدانة القمع والدعوة إلى الإصلاحات أعلنت فرنسا وبريطانيا وألمانيا والاتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة الأمريكية في وقت واحد أن على الرئيس السوري بشار الأسد التنحي على الفور بعد أن «فقد شرعيته بالكامل». وفي أوائل شهر يونيو وبعد تفاقم حالات على مدى ثلاثة شهور أعلن عن تشكيل أول تنظيم عسكريٍّ يوحد هؤلاء العسكريين.

ثورة ليبيا:

بدأت سلسلة من المظاهرات في الشوارع والاحتجاجات وأعمال العصيان المدني في يوم ١٥ فبراير سنة ٢٠١١ والتي تبين اعتراض الناس الذين شاركوا فيها على قلة الحريات السياسية وانتشار الفساد، وانعدام حرية التعبير تحت حكم معمر القذافي. وترتبط الاحتجاجات مع ثورة تونس وثورة مصر اللتين هما من احتجاجات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢٠١٠-٢٠١١. وتطورت الثورة لصراع مسلح ما بين قوات تابعه للقذافي والثوار الذين سيطروا على مدينة بنغازي ومدن ومناطق أخرى في ليبيا، وفي ١٨ مارس ٢٠١١ اصدر مجلس

الأمن قرار بفرض حظر جوى فوق ليبيا بسبب حماية المدنيين، وفي ١٩ مارس ٢٠١١، شنت فرنسا وأمريكا وبريطانيا غارات على المواقع العسكرية التابعة للقذافي لوقف هجماته على المدن الليبية التي يسيطر عليها الثوار.

وبعد ما نجحت ثورة مصر في إسقاط واحد من أقوى الأنظمة في المنطقة العربية وإجبار حسنى مبارك على التنحي، تشجع الناشطون في ليبيا وتظاهروا في بنغازي وطالبوا بالإفراج على المعتقلين السياسيين ومنهم المحامى فتحي تربل والبلو جر فرج الشرانى، وحصلت اشتباكات بينهم ومابين قوات الشرطة، وقد أصاب ٣٨ واحد منهم ١٠ من الشرطة. وبعدها نشر جرنال قريب من سيف الإسلام القذافي أن المحامى فتحي تربل خرج من السجن ووصفت الذين تظاهروا أنهم مخربين وأنهم كان بحوزتهم طوب وقنابل مولوتوف. وظهرت صفحة على الفيسبوك وتويتر، على طريقة ثورة مصر تدعو الليبيين للثورة يوم ١٧ فبراير ليطلبوا فيه بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. والذين دعوا للثورة اختاروا يوم ١٧ فبراير حتى يؤكدوا أنهم لن ينسوا الشهداء الذين ماتوا برصاص نظام القذافي في ١٧ فبراير ٢٠٠٦ في مظاهرات.

وفي ١٧/ فبراير نزل آلاف الليبيين للتظاهر في مناطق ومدن مختلفة في ليبيا ووقعت اشتباكات كبيرة أكبرها في بنغازي وقام الليبيون الذين خارج ليبيا بمظاهرات أمام السفارات الليبية كنوع من أنواع المشاركة مع أهلهم في ليبيا.

واستمر الصراع ما بين الثائرين المسلحين والقوات المنتمية للقذافي، ووقعت العاصمة طرابلس في أيد الثوار وانسحب القذافي على مسقط رأسه واستمرت المعارك البرية والضربات الجوية من قوات حلف الأطلسي، وفي ٢٠ أكتوبر ٢٠١١ وقع القذافي في أيد الثوار وتم قتله وهكذا انتهى حكمه الذي دام حوالي ٤٢ سنة ومات معه نظام الجماهيرية الذي أسسه.



المحور الثالث

القضية الفلسطينية

والصراع العربي الإسرائيلي

- ◆ الصراع العربي الإسرائيلي
- ◆ الاستعمار والاستيطان
- ◆ الخطر الصهيوني على المقدسات
- ◆ بروتوكولات حكماء صهيون
- ◆ إعادة تشكيل العالم العربي والإسلامي

الصراع العربي الإسرائيلي

القضية الفلسطينية أو النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي (بالعبرية: הסכסוך הישראלי-פלסטיני) مصطلح يشار به إلى الخلاف السياسي والتاريخي والمشكلة الإنسانية في فلسطين بدءاً من عام ١٨٩٧ (المؤتمر الصهيوني الأول) وحتى يومنا الحالي. وهي تعتبر جزءاً جوهرياً من الصراع العربي الإسرائيلي، وما نتج عنه من أزمات وحروب في منطقة الشرق الأوسط.

يرتبط هذا النزاع بشكل جذري بنشوء الصهيونية والهجرة اليهودية إلى فلسطين، والاستيطان فيها، ودور الدول العظمى في أحداث المنطقة. كما تتمحور القضية الفلسطينية حول قضية اللاجئين الفلسطينيين وشرعية دولة إسرائيل واحتلالها للأراضي الفلسطينية بعدة مراحل. وما نتج عن ذلك من ارتكابها للمجازر بحق الفلسطينيين وعمليات المقاومة ضد الدولة العبرية، وصدور قرارات كثيرة للأمم المتحدة، كان بعضها تاريخياً؛ كقرار ١٩٤ وقرار ٢٤٢.

يعتبر هذا النزاع، من قبل الكثير من المحللين والسياسيين القضية المركزية في الصراع العربي الإسرائيلي وسبب أزمة هذه المنطقة وتوترها. بالرغم من أن هذا النزاع يحدث ضمن منطقة جغرافية صغيرة نسبياً، إلا أنه يحظى باهتمام سياسي وإعلامي كبير نظراً لتورط العديد من الأطراف الدولية فيه وغالباً ما تكون الدول العظمى في العالم منخرطة فيه نظراً لتمرّكه في منطقة حساسة من العالم وارتباطه بقضايا إشكالية تشكل ذروة أزمات العالم المعاصر، مثل الصراع بين الشرق والغرب، علاقة الأديان اليهودية والمسيحية والإسلام فيما بينها، علاقات العرب مع الغرب وأهمية النفط العربي للدول الغربية، أهمية وحساسية القضية اليهودية في الحضارة الغربية خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية

والهولوكوست اليهودي وقضايا معاداة السامية وقوى ضغط اللوبيات اليهودية في العالم الغربي. على الصعيد العربي يعتبر الكثير من المفكرين والمنظرين العرب وحتى السياسيين أن قضية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي هي القضية والأزمة المركزية في المنطقة وكثيراً ما يربطها بعض المفكرين بقضايا النهضة العربية وقضايا الأنظمة الشمولية وضعف الديمقراطية في الوطن العربي.

وقد بدأ اليهود الغربيون في ثمانينيات القرن التاسع عشر بتبني نظريات جديدة في استعمار الأراضي الفلسطينية تقوم على فكرة استبدال محاولات السيطرة المدنية أو السلمية بالسيطرة المسلحة. وقد كان من أكبر المتبنين لهذه النظرية الحركة الصهيونية العالمية التي قالت: إن اليوم الذي نبي فيه كتيبة يهودية واحدة هو اليوم الذي ستقوم فيه دولتنا.

وفي أواسط ١٨٨٠، قامت الحركة الصهيونية في أوروبا بتكوين مجموعة "عشاق صهيون" (المؤتمر الصهيوني الأول كان في بازل عام ١٨٩٧). طالبت هذه الحركة بإقامة دولة خاصة باليهود، ورأى العديد من الصهاينة أن موقع هذه الدولة يجب أن يكون في مكان الدولة التاريخية اليهودية، المنطقة التي تعرف باسم فلسطين. كانت فلسطين حينئذ جزءاً من الدولة العثمانية وتحظى بحكم محلي (ولاية)، وكانت المنطقة مأهولة بالفلسطينيين العرب بشكل رئيسي (ظل اليهود يشكلون نسبة أقل من ٨٪ حتى عام ١٩٢٠).

ولقى هذا المشروع الصهيوني غضباً شعبياً عم كل فلسطين، ورفضاً قاطعاً من كل الشخصيات السياسية آنذاك، كان من بينهم مفتي القدس أمين الحسيني وعز الدين القسام ولاحقاً عبد القادر الحسيني، وزعماء سياسيين ودينيين وعسكريين آخرين، وكانت هذه هي بدايات نشوء المقاومة الشعبية في فلسطين. فيما تبانت مواقف الشخصيات العربية والحكام العرب في تعاملهم مع هذا المشروع فمنهم من أيد الفلسطينيين في تحقيق مصيرهم ومنهم من التزم الصمت، ومنهم من مد يده لزعماء الحركة الصهيونية من أجل نيل رضا

الحكومة البريطانية، مثل الأمير فيصل بن الحسين الذي التقى حاييم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية.

أما بالنسبة للدول الغربية فقد رحبت بالمشروع الصهيوني في فلسطين، فتلقى المشروع دعماً مالياً وعسكرياً ولوجستياً من دول كبرى مثل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا. والتي رأت في كون الدولة العبرية التي يطمح الصهاينة لإنشائها في فلسطين، حماية لمصالحها في المنطقة.

وكان قد أعلن الشريف حسين بن علي الثورة ضد الأتراك باسم العرب جميعاً. وكانت مبادئ الثورة العربية قد وضعت بالاتفاق ما بين حسين وقادة الجمعيات العربية في بلاد الشام والعراق في ميثاق قومي عربي غايته استقلال العرب وإنشاء دولة عربية متحدة قوية، وكانت فلسطين من ضمن المناطق المكونة لهذه الدولة العتيدة. وقد وعدت الحكومة البريطانية العرب من خلال مراسلات حسين مكماهون (١٩١٥) بالاعتراف باستقلال العرب مقابل إشراكهم في الحرب إلى جانب الحلفاء ضد الأتراك. ونشرت جريدة "القبلة" بياناً رسمياً برفع العلم العربي ذي الألوان الأربعة ابتداءً من (١٠ حزيران/ يونيو ١٩١٧) وهو يوم الذكرى السنوية الأولى للثورة. إلا أن بريطانيا نقضت عهداً للعرب، وتمت المصادقة على اتفاقية سايكس بيكو ومن ثم وعد بلفور لتكريس الوجود الصهيوني في فلسطين، وفصل الأخيرة عن محيطها العربي.

وحسب اتفاقية سايكس بيكو لتوزيع الأراضي، حيث وقع جزء كبير من فلسطين تحت الإدارة الدولية. وتم في عام ١٩١٦ عقد تفاهم سري بين فرنسا وبريطانيا ومصادقة روسيا على اقتسام الجزء الشمالي من الأراضي العربية (العراق وبلاد الشام) بين فرنسا وبريطانيا لتحديد مناطق النفوذ في المشرق العربي بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، المسيطرة على هذه المنطقة، جراء هزيمتها في الحرب العالمية الأولى تقرر أن تقع المنطقة التي اقتطعت فيما بعد من جنوب سوريا وعرفت بفلسطين تحت إدارة دولية (عدا صحراء النقب)،

ليتم الاتفاق عليها بالتشاور بين بريطانيا وفرنسا وروسيا. ولكن الاتفاق نص على منح بريطانيا مينائي حيفا وعكا على أن يكون لفرنسا حرية استخدام ميناء حيفا مقابل حرية استخدام بريطانيا لميناء اسكندرون السوري الواقع تحت الوصاية الفرنسية لاحقاً، وتخفيفاً للإحراج الذي أصيب به الفرنسيون والبريطانيون بعد كشف هذه الاتفاقية ووعد بلفور. وقد صدر كتاب تشرشل الأبيض سنة ١٩٢٢ ليوّضح بلهجة مخففة أغراض السيطرة البريطانية على فلسطين. إلا أن محتوى اتفاقية سايكس-بيكو تم التأكيد عليه مجدداً في مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠. بعدها، أقر مجلس عصبة الأمم وثائق الانتداب على المناطق المعنية في ٢٤ حزيران ١٩٢٢.

لقد تبنت إنجلترا منذ بداية القرن العشرين سياسة إيجاد كيان يهودي سياسي في فلسطين قدروا أنه سيظل خاضعاً لنفوذهم ودائراً في فلكهم وبحاجة لحمايتهم ورعايتهم وسيكون في المستقبل منهكاً للعرب قواهم ويورثهم الهم الدائم يعرقل كل محاولة للوحدة فيما بينهم. وتوجت بريطانيا سياستها هذه بوعد بلفور الذي أطلقه وزير خارجيتها آنذاك.

كانت هناك مصالح مشتركة ذات بعد إستراتيجي، ففي الأساس كانت بريطانيا قلقة من هجرة يهود روسيا وأوروبا الشرقية الذين كانوا يتعرضون للاضطهاد. فوجدت أن لها مصلحة في توظيف هذه العملية في برنامج توسعها في الشرق الأوسط، فحولت قوافل المهاجرين إلى فلسطين بعد صدور الوعد، وقامت بتوفير الحماية لهم والمساعدة اللازمة. فما كان من وزير خارجية إنجلترا آرثر جيمس بلفور إلا أن أصدر وعداً باسم ملك بريطانيا لزعماء الحركة الصهيونية في ٢ نوفمبر عام ١٩١٧ بتأسيس وطن قومي لليهود على أرض فلسطين. ولقي هذا الإعلان معارضة العرب، الذين خدعهم بريطانيا عندما وعدتهم بالاستقلال إذا وقف العرب بجانبها ضد العثمانيين.

وحسب الإحصائيات الرسمية، هاجر ٣٦٧٨٤٥ شخصاً (من اليهود وغير

اليهود) إلى فلسطين منذ نهاية القرن الـ ١٩، منهم ٣٣٣٠٤ هاجروا من الناحية القانونية بين ١٩٢٠ و ١٩٤٥. وكذلك هاجر حوالي ٥٠٠٠٠-٦٠٠٠٠ من اليهود، وعدد قليل من غير اليهود، بطريقة غير قانونية خلال هذه الفترة. أدت الهجرة لمعظم الزيادة في عدد السكان اليهود، في حين أن غير اليهود أتت الزيادة إلى حد كبير الزيادة السكانية الطبيعية. ولا توجد معطيات وثيقة بشأن الهجرة إلى فلسطين من البلدان العربية.

وبدأت بريطانيا بالتعامل بحذر مع الطرفين العربي واليهودي ولكن بحجة معاداة السامية في أوروبا التي نمت خلال أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كان نتيجتها أن الهجرة اليهودية (ومعظمها من أوروبا) إلى فلسطين بدأت على زيادة ملحوظة، مما خلق الكثير من الاستياء العربي. مما أدى لوضع الحكومة البريطانية قيود على الهجرة اليهودية إلى فلسطين حيث أصدرت الكتاب الأبيض لوقف وتنظيم هجرة اليهود لفلسطين. هذه الحصص مثيرة للجدل، ولا سيما في السنوات الأخيرة من الحكم البريطاني.

وقد تنامي الشعور في العديد من الدول العربية لمقاتلة البريطانيين وبعض المنظمات اليهودية التي هاجمت السكان العرب ردا على الهجمات على الجماعات اليهودية. اعتمد اليهود من ناحية عسكرية على منظمة الهاجاناه التي كانت ميليشيا شبه سرية تعاونت مع السلطات البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية، ثم قاتلت البريطانيين والعرب عشية إلغاء الانتداب. في تلك الفترة نشطت أيضا منظمات يهودية أكثر تطرفا مثل ارجون ومجموعة شتيرن التي قامت بعمليات إرهابية وشنّت حملة عنيفة ضد الأهداف العربية.

وتعتبر الثورة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٣٦ من أضخم الثورات الشعبية التي قام بها الشعب الفلسطيني ضد المستعمرين الإنجليز واليهود المهاجرين إلى فلسطين في زمن الانتداب البريطاني على فلسطين، كثورة عام ١٩٢٠، ١٩٢١ وثورة البراق عام ١٩٢٩. والتي استمرت ثلاث سنين متواصلة ابتداء من

عام ١٩٣٦ - ١٩٣٩ اثر وفاة الشيخ عز الدين القسام على أيدي الشرطة البريطانية في جنين. أعلن بعدها الإضراب العام الذي ضم معظم المدن العربية الفلسطينية. أما قرار تقسيم فلسطين فهو الاسم الذي أطلق على ما قامت الجمعية العامة التابعة لهيئة الأمم المتحدة بالموافقة عليه في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، وقضت بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وتقسيم أراضيه إلى ٣ كيانات جديدة، أي تأسيس دولة عربية وأخرى يهودية على تراب فلسطين وأن تقع مدينتا القدس وبيت لحم في منطقة خاصة تحت الوصاية الدولية. كان هذا القرار المسمى رسمياً بقرار الجمعية العامة رقم ١٨١ من أول المحاولات لحل النزاع العربي/ اليهودي-الصهيوني على أرض فلسطين.

تبادرت فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية مع تحديد منطقة دولية حول القدس في تقرير لجنة بيل من ١٩٣٧ وتقرير لجنة وودهد من ١٩٣٨، وصدر هذان التقريران عن لجنتين تم تعيينهما على يد الحكومة البريطانية لبحث قضية فلسطين إثر الثورة الفلسطينية الكبرى التي دارت بين السنوات ١٩٣٣ و ١٩٣٩ بعد الحرب العالمية الثانية وإقامة هيئة الأمم المتحدة بدلا لعصبة الأمم، طالبت الأمم المتحدة إعادة النظر في صكوك الانتداب التي منحتها عصبة الأمم للإمبراطوريات الأوروبية، واعتبرت حالة الانتداب البريطاني على فلسطين من أكثر القضايا تعقيدا وأهمية.

أما النكبة التي أفضت إلى المزيد من اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨، فقد قامت الحركة الصهيونية خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين وحتى بعد تأسيس دولة فلسطين بتنفيذ جملة من الأمور المخطط لها مسبقاً والتي كان الهدف منها ترحيل الفلسطينيين والتطهير العرقي لفلسطين، مثل استهداف قرى ومدن فلسطينية بهجمات إرهابية شنتها منظمات الهاجاناه والإرجون والشتيرن تم مناقشة هذه الأساليب المخطط لها مسبقاً من قبل عدة مؤرخين تاريخيين من أمثال إيلان بابيه وبيني موريس ووليد خالدي.

أدت هذه العمليات إلى استيلاء اليهود على ما يقارب ٨٧ ٪ من مساحة فلسطين التاريخية، وقتل وتهجير ٧٥٠ ألف إلى مليون فلسطيني قسريا إلى دول الجوار وأجزاء أخرى من فلسطين. شكّل اللاجئون الفلسطينيون الذين خرجوا من المناطق التي قامت عليها إسرائيل، نواة جديدة للقضية الفلسطينية.

إذ نزح بين عام ١٩٤٧ مروراً بحرب ١٩٤٨ حوالي ٧٥٠٠٠٠ عربي فلسطيني عن بلداتهم. بعد نهاية الحرب تقسمت منطقة الانتداب بين إسرائيل والأردن ومصر حيث منحت إسرائيل الجنسية الإسرائيلية لمن بقي داخل حدودها فقط ورفضت عودة النازحين العرب من خارج هذه الحدود. أما الأردن فمنحت جنسيتها لسكان الضفة الغربية بما في ذلك اللاجئين إليها. أما سكان قطاع غزة واللاجئين إليها فبقوا دون مواطنة إذ رفضت مصر منحهم الجنسية المصرية. يشكل اللاجئون اليوم قرابة نصف الشعب الفلسطيني أي حوالي ٦،٤ مليون نسمة (١٩٩٥).

وجاء قيام دولة إسرائيل بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، حيث تصاعدت حدة هجمات الجماعات الصهيونية على القوات البريطانية في فلسطين، مما حدا ببريطانيا إلى إحالة المشكلة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، وفي ٢٨ أبريل بدأت جلسة الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة بخصوص قضية فلسطين، واختتمت أعمال الجلسات في ١٥ مايو ١٩٤٧ بقرار تأليف (UNSCOP) لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، وهي لجنة مؤلفة من ١١ عضواً، نشرت هذه اللجنة تقريرها في ٨ سبتمبر الذي أيد معظم أفرادها حل التقسيم، بينما أوصى الأعضاء الباقون بحل فيدرالي، فرفضت الهيئة العربية العليا اقتراح التقسيم. أما الوكالة اليهودية فأعلنت قبولها بالتقسيم، ووافق كل من الولايات الأمريكية المتحدة والاتحاد السوفيتي على التقسيم على التوالي، وأعلنت الحكومة البريطانية في ٢٩ أكتوبر عن عزمها على مغادرة فلسطين في غضون ستة أشهر إذا لم يتم التوصل إلى حل يقبله العرب والصهاينة.

وفي الفترة التي تلت ذلك، تصاعدت وتيرة العمليات العسكرية من جميع الأطراف، وكانت لدى الصهاينة خطط مدروسة قامت بتطبيقها وكانت تسيطر على كل منطقة تنسحب منها القوات البريطانية، في حين كان العرب في حالة تأزم عسكري بسبب التأخر في القيام بإجراءات فعالة لبناء قوة عربية نظامية تدافع عن فلسطين، ونجحت القوات الصهيونية باحتلال مساحات تفوق ما حصلت عليه في قرار التقسيم، وخرجت أعداد كبيرة من الفلسطينيين من مدنهم وقراهم بسبب المعارك أو بسبب الخوف من المذابح التي سمعوا بها. وفي ١٣ مايو وجه حاييم وايزمان رسالة إلى الرئيس الأمريكي ترومان يطلب فيها منه الإيفاء بوعده الاعتراف بدولة يهودية، وأعلن عن قيام دولة إسرائيل في تل أبيب بتاريخ ١٤ مايو الساعة الرابعة بعد الظهر، وغادر المندوب السامي البريطاني مقره الرسمي في القدس متوجها إلى بريطانيا، وفي أول دقائق من ١٥ مايو انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين وأصبح الإعلان عن قيام دولة إسرائيل نافذ المفعول، واعترفت الولايات الأمريكية المتحدة بدولة إسرائيل بعد ذلك بعشرة دقائق، ولكن القتال استمر وأصبحت الحرب بين دولة إسرائيل والدول العربية المجاورة.

وبحلول ٧ يناير عام ١٩٤٩ انتهى القتال، ودخلت كل من إسرائيل الوليدة مع الأردن وسوريا ولبنان ومصر في مفاوضات للهدنة في ما عرف باتفاقية رودس، ومع نهاية الحرب كانت إسرائيل قد أصبحت واقعا، وسيطرت على مساحات تفوق ما نص عليه قرار تقسيم فلسطين، واحتلت من فلسطين (حسب تقسيم الانتداب البريطاني) كامل السهل الساحلي باستثناء قطاع غزة الذي سيطر عليه المصريون، كما قامت على كامل النقب والجليل وشمال فلسطين، وأصبحت مناطق القدس الشرقية والضفة الغربية جزءا من المملكة الأردنية الهاشمية.

ثم جاءت مبادرة السلام العربية وهي مبادرة أطلقها الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك السعودية للسلام في الشرق الأوسط بين إسرائيل والفلسطينيين

هدفها إنشاء دولة فلسطينية معترف بها دولياً على حدود ١٩٦٧ وعودة اللاجئين وانسحاب من هضبة الجولان المحتلة مقابل اعتراف وتطبيع العلاقات بين البلدان العربية مع إسرائيل وكانت في عام ٢٠٠٢ في القمة العربية في بيروت. وقد نالت هذه المبادرة تأييداً عربياً وهي من المواقف العربية التي تثبت إجماعهم على تحقيق السلام العادل والشامل.

وتعتبر القضية الفلسطينية من القضايا التي نتجت عن تحالف إمبريالي صهيوني، نتج عنها تأسيس كيان جديد وطرد معظم الفلسطينيين، وشهدت نهاية القرن ٢٠، انطلاق عملية السلام التي تتعرض بسبب المواقف الإسرائيلية.

وهكذا، يمثل الصراع العربي الإسرائيلي النزاع والتوترات السياسية التي نشأت بين دولة إسرائيل منذ بداية تشكلها عام ١٩٤٨ وبقية الدول والكيانات العربية المجاورة أو البعيدة عن إسرائيل. ويتركز الخلاف أساساً حول أحقية اليهود في الاستيلاء على أرض فلسطين وإقامة دولتهم القومية على أرضها طاردين سكان فلسطين الموجودين فيها. أي أن طبيعة النزاع تتركز أساساً حول القضية الفلسطينية. ويطلق البعض على هذا النزاع اسم نزاع الشرق الأوسط ليشير إلى تركزه في منطقة الشرق الأوسط، لكن هذا المصطلح غامض قليلاً بسبب وجود عدة صراعات في منطقة الشرق الأوسط لكن اسم النزاع العربي الإسرائيلي يبقى الأساسي والمركزي بينها.

ويرتبط هذا الصراع عضوياً بموضوع اسم النزاع الفلسطيني الإسرائيلي فقضيته المحورية وسببه الأساسي هو إقامة دولة قومية دينية لليهود على أرض فلسطين.

وهو يعتبر من قبل الكثير من المحللين والسياسيين العرب سبب أزمة هذه المنطقة وتوترها. بالرغم من أن هذا الصراع يحدث ضمن منطقة جغرافية صغيرة نسبياً، إلا أنه يحظى باهتمام سياسي وإعلامي كبير نظراً لتورط العديد

من الأطراف الدولية فيه وغالبا ما تكون الدول العظمى في العالم منخرطة فيه نظرا لتمرّكه في منطقة حساسة من العالم وارتباطه بقضايا إشكالية تشكل ذروة أزمات العالم المعاصر مثل الصراع بين الشرق والغرب، علاقة الأديان مع بعضها (اليهودية والمسيحية والإسلام)، علاقات العرب مع الغرب، وأهمية النفط العربي للدول الغربية، وأهمية وحساسية القضية اليهودية في الحضارة الغربية خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية والهولوكوست اليهودي وقضايا معاداة السامية وقوى ضغط اللوبيات اليهودية في العالم الغربي.

وقد كانت حرب فلسطين أول معركة شاملة بين العرب والكيان الإسرائيلي عام ١٩٤٨، وشاركت فيها من الطرف العربي جيوش الدول العربية المجاورة لإسرائيل بالإضافة لما كان يعرف بجيش الإنقاذ العربي، بالإضافة أيضاً لآلاف المتطوعين من البلاد العربية والإسلامية، وأشهر هؤلاء المتطوعين مجموعات الإخوان المسلمين. أما من الطرف الإسرائيلي فقد شاركت قوات المنظمات الصهيونية المختلفة التي كانت قد تأسست ودعمت في فترة الاحتلال البريطاني لفلسطين، قبل إعلان قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨. وكانت نتيجة هذه الحرب المباشرة هزيمة العرب ووقوع كارثة التهجير الفلسطيني وتشريد الشعب الفلسطيني وتحول أكثره إلى لاجئين. وأهم أسباب هزيمة الطرف العربي الصراعات العربية العربية التي منعت من التنسيق الحقيقي، وتبعية قيادات الجيوش العربية لدول أجنبية، إضافة للدعم الغربي للدولة الصهيونية الناشئة.

وقد كانت بداية المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي حيث أدى الانسحاب البريطاني من فلسطين وإعلان الصهاينة عن قيام دولة إسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨ على أسس عنصرية توسعية قائمة على قاعدة الارتباط بالمصالح الامبريالية، إلى انطلاق عمليات المقاومة المسلحة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي، وقد اتخذت في البداية شكل حرب بين جماعات من الفلسطينيين وعصابات إسرائيلية استخدم فيها الفلسطينيون بنادق تقليدية في

وجه الدبابات والرشاشات الإسرائيلية. وقد أسفرت هذه الحرب غير المتكافئة عن احتلال واسع للأراضي الفلسطينية شمل ٧٧, ٤ ٪ من فلسطين كما تم تهجير ٢ مليون فلسطيني إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، فلم يبق منهم سوى ١٠٠ ألف فلسطيني بالأراضي المحتلة مقابل ما يزيد عن مليون يهودي.

ومن مظاهر تنظيم المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي ظهور منظمة التحرير الفلسطينية للوجود على اثر قرار مؤتمر القاهرة المنعقد في ١٩٦٤ كترويج للعمل الفدائي المتواصل الذي قامت به الحركة الوطنية الفلسطينية ضد الكيان الإسرائيلي سواء بالأراضي المحتلة أو في مخيمات اللاجئين. وقد شكلت هذه المنظمة إطارا تنظيميا هدفه تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وتحرير أراضيه المحتلة سنة ١٩٤٨ م. وقد تبنت من أجل ذلك خيار الكفاح المسلح بالإضافة إلى العمل السياسي والدبلوماسي والإعلامي الذي كانت تقوم به كافة فصائل المنظمة وعلى رأسها حركة فتح بقيادة ياسر عرفات (١٩٢٩-٢٠٠٤) الذي أصبح رئيسا للمنظمة سنة ١٩٦٩ وقائدا لقوات الثورة الفلسطينية ١٩٧٣ ورئيسا للسلطة الوطنية الفلسطينية سنة ١٩٩٣ إلى حين وفاته في ١١ نونبر ٢٠٠٤ م.

وقد حققت منظمة التحرير مكاسب عسكرية وسياسية تمثلت في رد الاعتبار للعمل الفدائي الفلسطيني المسلح في معركة الكرامة سنة ١٩٦٨ حيث تمكنت المقاومة من قتل ٧٠ إسرائيليًا وجرح أكثر من ٤٠٠ آخرين من كبح جماح التحدي الإسرائيلي. كما نالت الاعتراف بالمنظمة كممثل شرعي للشعب الفلسطيني في مؤتمر القمة العربي بالرباط سنة ١٩٧٤ والأمم المتحدة إثر مشاركة ياسر عرفات في الجمعية العامة في ١٣ نوفمبر من نفس السنة. ثم الإعلان عن دولة فلسطين في المنفى بالجزائر في ١٥ نونبر ١٩٨٨ بعد سنة من اندلاع انتفاضة أطفال الحجارة. وكذلك تمثيل المنظمة للفلسطينيين في المؤتمر الدولي للسلام بمديريد سنة ١٩٩١ بهدف إيجاد حل للقضية الفلسطينية.

ومن أهم محطات الصراع العربي الإسرائيلي على المستوى العسكري ما خلفته نكبة ١٩٤٨ من إعلان قيام دولة إسرائيل انتكاسة بالنسبة للعرب والفلسطينيين فحركت فيهم روح القومية العربية والرغبة في نصرة الحق الفلسطيني، بينما شكلت بالنسبة للصهاينة فرصة لرسم معالم الدولة العبرية التي توسعت على مراحل مستغلة حروبها مع العرب وما ترتب عنها من نتائج. وقد تمثلت هذه الحروب في: -الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، العدوان الثلاثي على مصر، حرب الستة أيام / الحرب العربية الإسرائيلية الثانية، حرب أكتوبر.

أما الحرب العربية الإسرائيلية الأولى (١٩٤٨ - ١٩٤٩)، فقد أسفرت عن هزيمة جيش الإنقاذ العربي الذي تأسس بدعوة من الجامعة العربية وعن توسع صهيوني كبير بالأراضي الفلسطينية غطى ٤, ٧٧٪ من التراب الفلسطيني بعدما تم طرد حوالي ٢ مليون فلسطيني واقتراف مذبحه دير ياسين في ١٦ إبريل ١٩٤٨.

ثم جاء العدوان الثلاثي على مصر في يونيو ١٩٥٦ والذي ترتب على قرار جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس، فشنت إسرائيل، فرنسا وإنجلترا هجوما مباغتاً على مصر تمخض عنه دخول إسرائيل إلى شرم الشيخ، سيناء وقطاع غزة، بينما توجهت القوات الفرنسية والبريطانية للاستيلاء على القناة لولا استنكار الجمعية العامة لهذا العدوان وتهديد الاتحاد السوفيتي بتدخل عسكري، الشيء الذي أجبر هذه القوات على الانسحاب واكتفت إسرائيل بفتح خليج العقبة في وجه سفنها.

ثم حرب الستة أيام / الحرب العربية الإسرائيلية الثانية (بين ٥ و ١١ يونيو ١٩٦٧) حيث شنت إسرائيل هجوماً مباغتاً على مصر وسوريا والأردن كرد على تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٦٤ وبدء حركة فتح عملياتها العسكرية منذ مطلع ١٩٦٤ وكذلك جلب الدول العربية إلى طاولة التفاوض السلمي وفق الشروط الإسرائيلية، فاحتلت صحاري سيناء والجولان وبقيت فلسطين، مما أثار ردود فعل عربية ودولية وأصدر مجلس الأمن القرار الأممي

٣٣٨ القاضي بوقف إطلاق النار وانسحاب إسرائيل الفوري من الأراضي المحتلة واعترافها بسيادة دول الجوار على ترابها وإيجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

وقد شكلت حرب أكتوبر ١٩٧٣ شكلت أحد مظاهر التضامن العربي القوي مع مصر وسوريا والأردن حيث أرسلت دول عربية فرقا عسكرية للمشاركة في هذه الحرب ومن بينها التجريدة المغربية. اتسمت باكتساح القوات السورية لخط آلون الدفاعي الإسرائيلي بالجلولان في ١٦ أكتوبر ١٩٧٣، بينما اقتحمت القوات المصرية مدعومة بعناصر مغربية وعربية أخرى خط بارليف الدفاعي بسيناء، فاقتربت الجيوش العربية من النصر لولا تدخل القوات الجوية والبحرية الأمريكية وتعزيز الجيش الصهيوني بمعدات حربية متطورة مكنتها من إيقاف الزحف العربي، فاستخدمت الدول العربية النفط كسلاح بديل للضغط على الدول الموالية لإسرائيل، فأصدر مجلس الأمن من جديد قرارا يوقف إطلاق النار والتفاوض الفوري بين الأطراف المعنية لإقرار سلم دائم بالمنطقة استنادا للقرار الأممي ٢٤٢.

ولعل أهم المجهودات السياسية لحل الصراع العربي الإسرائيلي أن دحضت حرب أكتوبر التفوق العسكري الإسرائيلي أسطورة التفوق الإسرائيلي، وأجبرت إسرائيل على الدخول في مفاوضات لتسوية صراعها مع العرب والفلسطينيين تحت إشراف الشرعية الأممية. فمهد ذلك لعقد اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل برعاية أمريكية في ١٧ شتنبر ١٩٧٨ حضرها عن الطرف المصري الرئيس أنور السادات وعن إسرائيل ميناخيم بيغن. نصت الاتفاقية على انسحاب إسرائيل من سيناء وعلى وضع إطار عام للمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية بشأن الحكم الذاتي، مقابل معاهدة سلام وتطبيع العلاقة مع مصر، والحصول على امتيازات منها السماح بعبور السفن الإسرائيلية لقناة السويس ومضيق تيران وخليج العقبة بالبحر الأحمر. وبذلك حققت الاتفاقية

أهداف إسرائيل حيث فككت وحدة الصف والموقف العربي، وأمنت جانب إسرائيل من مصر فخرجت بفضل هذه الامتيازات منتصرة عسكريا ودبلوماسيا. أما عن الجانب المغربي، فقد تجلت بعض مجهوداته في حل الصراع العربي -الإسرائيلي داخل المنظومة العربية في عقد مؤتمر فاس في سبتمبر ١٩٨٢ الذي تأسست على إثره لجنة سبوعية برئاسة العاهل المغربي الراحل الحسن الثاني وهي لجنة القدس لعرض القضية أمام الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن ومتابعة تطوراتها الراهنة والمستقبلية وتوفير الدعم المادي والمعنوي اللازم لنصرتها، وقد اتسم هذا المؤتمر بمشاركة عربية واسعة.

أما تطورات القضية الفلسطينية وامتداداتها الراهنة فيمكن تلخيصها في المحطات التالية: في فترة الثمانينيات، خلال فترة التسعينيات، في العقد الأول من القرن ٢١ م.

ففي فترة الثمانينيات فتحت إسرائيل جبهة ضد مقاومة حزب الله بלבnan، فاحتلت في ١٩٨٢ شريطه الجنوبي، وفي ٨ دجنبر من سنة ١٩٨٧ انطلقت انتفاضة أطفال الحجارة اثر مقتل ٤ عمال فلسطينيين في حادثة سير تعمدتها شاحنة إسرائيلية. اتخذت هذه الانتفاضة في البداية شكل مواجهات فلسطينية عفوية ثم تحولت إلى اصطدامات دامية مع قوات الاحتلال بالضفة الغربية وقطاع غزة قتل فيها برصاص الاحتلال والضرب والغازات المسيلة للدموع ١٣٩٢ شهيد إلى حدود سنة ١٩٩٤ (أكثر من ٢٥٪ منهم من الأطفال).

وخلال فترة التسعينيات جاء انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١ على أساس الأرض مقابل السلام في ظرفية تميزت دوليا بانهيار نظام القطبية الثنائية وتفكك الاتحاد السوفيتي الداعم للموقف العربي، وبحلول نظام القطبية الواحدة وباندلاع حرب الخليج الثانية في ١٩٩١ وتراجع الموقف العربي اثر خروج مصر من ساحة الصراع. فسطر المؤتمر ملامح شرق أوسط جديد وعملية سلام من منظور أمريكي، حيث فتح باب مفاوضات ثنائية

عربية إسرائيلية وأخرى متعددة الأطراف بشأن قضية اللاجئين، توزيع المياه، التسليح وأمن إسرائيل باعتبارها القوة الإقليمية الرئيسية بالمنطقة. وجاء إبرام اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين وإسرائيل في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني وتحديد أراضي السلطة الفلسطينية على الخريطة بالضفة الغربية وقطاع غزة. تميز هذا الاتفاق بمنح المجلس الفلسطيني المنتخب بعض الصلاحيات فيما يخص التعليم، الصحة، السياحة والأمن الداخلي، بينما منح إسرائيل حق الاعتراض على القوانين الصادرة عن السلطة الفلسطينية خلال الفترة الانتقالية المحددة في ٥ سنوات وعلى بنود أخرى متعلقة بمسألة وضعية القدس واللاجئين والمستوطنات والملف الأمني وغيرها.

وفي تلك الفترة كان تأسيس وكالة القدس عام ١٩٩٧ وتعزيز مفاوضات السلام بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل تحت رعاية أمريكية ووساطة مصرية كما هو واضح في لقاءات وادي ريفر ١٩٩٨ وشرم الشيخ ١٩٩٩ وفي تعهدات إعادة الانتشار والإفراج عن المعتقلين مقابل حظر كل أشكال الإرهاب والعمل الفدائي ضد إسرائيل والصهيانية.

وفي العقد الأول من القرن ٢١م كان اندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م التي تسببت في انهيار مسيرة السلام، حيث تصاعدت المقاومة الفلسطينية بشكل أربك التوازنات الإسرائيلية عسكريا وسياسيا واقتصاديا واضطرت إسرائيل إلى الانسحاب من جنوب لبنان كما تسبب في وصول في حزب الليكود المتطرف وزعيمه شارون للحكومة الإسرائيلية. وقد جاء تأثير أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الأمريكية على السلام بالشرق الأوسط حيث قامت إسرائيل باجتياح أراضي السلطة الفلسطينية في أبريل ٢٠٠٢ لكبح جماح المقاومة الفلسطينية فدفعت هذه الأحداث إلى اقتراح خارطة الطريق في ١٢ نوفمبر من نفس السنة كخطة لإحلال السلام بالشرق الأوسط من طرف الرباعي ل.م.ا، روسيا الاتحادية، الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة مع وضع

سقف زمني لقيام دولة فلسطينية سنة ٢٠٠٥ م. ثم كانت وفاة ياسر عرفات في ١١ نونبر ٢٠٠٤ اثر مرض عضال وفي ظروف غامضة وتعويضه بالرئيس محمود عباس أبو مازن الذي أقام حكومة الوحدة في ٢٠٠٥ م. ثم اندلاع حرب لبنان في ٢٠٠٦ والحرب على غزة في ٢٠٠٨ ومواصلة سياسة المستوطنات الإسرائيلية بفلسطين والقدس وسياسة التهديد حتى اليوم.

يظهر إذن من خلال تتبع خيوط القضية الفلسطينية وتطوراتها أنها قضية معقدة وشائكة شائكة للحل بسبب جبروت إسرائيل وتعنتها واستمرارها بوحشية في إبادة الشعب الفلسطيني الأعزل : حيث قتل الفلسطينيين على يد القوات العسكرية الإسرائيلية، والتي تسعى لإفشال كل محاولة سلام محتملة، وهو ما يجعل المقاومة السبيل الوحيد لانتزاع الحق الفلسطيني.

ومما سبق نجد أنه يمكن تقسيم الصراع إلى مرحلتين، المطلب الأول: يتمثل في التآمر الامبريالي والصهيوني على فلسطين والتوسع الصهيوني على حساب الشعب العربي الفلسطيني في أرضه.

والمطلب الثاني: يمثل موجات الهجرة والاستيطان إلى فلسطين العربية.

أما التآمر الامبريالي الصهيوني على فلسطين فيقع في أربع حقبة تاريخية:

١- التآمر الصهيوني الامبريالي على فلسطين منذ بداية القرن العشرين حتى عام ١٩٤٨ م.

٢- التآمر الصهيوني الامبريالي على فلسطين منذ ١٩٤٨ م - ٥ حزيران ١٩٦٧ م.

٣- التآمر الصهيوني الامبريالي على فلسطين منذ ١٩٦٧ م وحتى ١٩٧٩ م (كامب ديفيد).

٤- الانتفاضة الفلسطينية من ١٩٨٧ - ١٩٩٣ م (مؤتمر أوسلو).

أما الحقبة الأولى فتمثل المدة التي مرت بها هذه الحقبة كانت بعد سقوط الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى والتوقيع على معاهدة سايكس بيكة ١٩١٦م التي بموجبها وضعت فلسطين وبعض الدول العربية وهي مصر والعراق والأردن تحت الوصاية والانتداب البريطاني الذي سمح

لليهود بالهجرة والتوسع في الأرض الفلسطينية بعد صدور وعد بلفور سنة ١٩١٧م. لقد كان عدد اليهود في فلسطين عام ١٩١٩م ٧٥٠٠٠ نسمة وبفعل الهجرة ارتفع إلى ١٢٠٥٥٩ نسمة عام ١٩٢٥م واستمر العدد بالزيادة حتى بلغ ٣٣٥١٥٧ عام ١٩٣٥م وفي الوقت نفسه زاد ما يمتلكونه من مساحة الأرض من ٦٥٠٠٠٠ دونم عام ١٩١٩ إلى ١٣٩٢٦٠٠ عام ١٩٣٦ وارتفع عدد المستعمرات من ٤٧ عام ١٩١٩ إلى ١٧٢ عام ١٩٣٦. إن هذا النمو السريع في عدد السكان وزيادة مساحة الأرض وبناء المستعمرات في الأرض الفلسطينية كان سببا لانجاز الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦م.

كما أن مؤتمر جنيف المنعقد عام ١٩٧٣ يعد بداية العمل الأمريكي المنفرد لحل النزاع العربي الصهيوني، مروراً بمعاهدة كامب ديفيد الموقعة في ٥ سبتمبر ١٩٧٩م بحضور الرئيس الأمريكي جيمي كارتر والمصري محمد أنور السادات والصهيوني مناحيم بيغن في منتجع كامب ديفيد. وبعد أن وقعت مصر الاتفاقية بادرت الدول العربية عدا السودان بقطع علاقتها مع مصر ونقل الجامعة العربية إلى تونس واستندت معظم الدول العربية في قطع علاقتها إلى قرار مجلس الدول العربية الصادر عام ١٩٥٠م.

وللانتفاضة الفلسطينية ١٩٨٧-١٩٩٣م حتى مؤتمر أوسلو إبعاد عدة:

أولاً: (الأبعاد السياسية للانتفاضة الفلسطينية):

أ- كان للانتفاضة دور كبير في رفع الروح المعنوية الفلسطينية والعربية وأظهرت تحالفات سياسية وعسكرية بين الفلسطينيين أسهمت في

تحقيق وحدة سياسية تنظيمية تجاه استراتيجيات الانتفاضة.

ب- سيادة أجواء التعاون بين قادة الانتفاضة داخل الأرض الفلسطينية المحتلة ومنظمة التحرير.

ج- تحقيق قدر أكبر من التماسك والوحدة الوطنية والعمل على تعزيز هذه الوحدة أصبح ملازماً لاندلاع الانتفاضة.

د- عملت الانتفاضة على تقوية العلاقات السياسية العربية.

هـ- أدت مظاهر القمع الصهيوني إلى استجابة عالمية متعاطفة مع الانتفاضة والقضية الفلسطينية وذلك بإقامة المظاهرات العالمية والمساعدات الطبية.

و- أحدثت إرباكات واضحة بالسياسة الصهيونية.

ثانياً: (الأبعاد السلمية للانتفاضة الفلسطينية):

أ- الصدى العالمي للانتفاضة وأحداثها الدموية فرضت نفسها على الأمم المتحدة عام ١٩٨٨ م.

ب- فتحت الانتفاضة باب الحوار الفلسطيني الأمريكي لتشمل أطراف عديدة لدفع الحوار لتسوية سلمية للقضية الفلسطينية.

ج- لم يقف التشجيع الحكومي المصري والأردني عند حد معين فتابع الرئيس حسني مبارك اتصال مكثف مع الولايات المتحدة منسقا مع الأردن والسعودية والدول الخليجية تشجيعاً للحوار في الإطار الرسمي بين المنظمة والولايات المتحدة.

د- وافقت إدارتي ريغان وبوش على بدء الحوار مع المنظمة التحرير الفلسطينية وعقدت أول جلسة في تونس عام ١٩٨٨ م.

هـ- عام ١٩٩١ م أعلن وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر نقاطه لدفع

مسيرة السلام.

و- بعد الإعلان الأمريكي عن النقاط والفلسطيني عن نقاطه، أعلن عن بداية جديدة للمفاوضات السلمية بعد عقد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ م.

أما معوقات تسوية القضية الفلسطينية فهي:

- أولاً: وجود المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- ثانياً: مشكلة القدس.
- ثالثاً: التهديد الداخلي والخارجي للأرض الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- رابعاً: مشكلة اللاجئين والعودة إلى وطنهم.
- خامساً: مشكلة تقسيم المياه بين الفلسطينيين والصهاينة.
- سادساً: مشكلة التطرف الصهيوني.

أما الآثار السياسية والاجتماعية المترتبة على معوقات تسوية القضية الفلسطينية فهي:

١- الآثار السياسية:

أ- استئثار السلطات والتشكيلات العسكرية الصهيونية بالهيمنة والقوة على الأرض والشعب تدعمها دولة الاحتلال لها عمق يتمثل بالأراضي التي تشكلها بوصفها دولة قوية وأقوى من الدولة الفلسطينية.

ب- احتمال وقوع صدامات مسلحة بين المستوطنين الصهاينة وبين الفلسطينيين في الأراضي المجاورة للمستوطنات.

ج- وجود المستوطنات بهذا النطاق الواسع في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة الذي يشعر الفلسطينيين بانتقاص استقلالهم السياسي.

- د- الدعم المستمر لساكني المستوطنات بوصفهم رعايا الدولة الصهيونية.
- هـ- عدم السماح ببناء المشاريع الاقتصادية والعلمية في ظل وجود المستوطنات على الأرض الفلسطينية.

٢- الآثار الاجتماعية:

أ- عدم تمكن الفلسطينيين من انجاز أي من درجات الوحدة والتماسك والتضامن.

ب- الدعم المتزايد والسخي المادي والمعنوي لسكان المستوطنات يزيدهم شعورا بالنفوذ والقوة مما قد يؤدي إلى ردود أفعال سلبية لدى الفلسطينيين.

ج- اختلاف طبيعة الحياة الاجتماعية لدى الفلسطينيين الذين يتمسكون بالتراث العربي الإسلامي.

د- العزلة بين سكان المستوطنات والفلسطينيين تقود إلى سوء تفاهم يجعل تكيفهم صعبا لاختلاف العادات والتقاليد.

هـ- النزاع المستمر مع المستوطنين الصهاينة وعدم توفر الإمكانية لدى الدولة الفلسطينية لحماية مواطنيها.

أما الآثار السياسية والاجتماعية الناجمة عن مشكلة القدس:

١- الآثار السياسية:

أ- استحواذ الصهاينة على بيت المقدس الذي يتناقض مع مشروع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

ب- بقاء القدس عاصمة لدولة الصهاينة يعني نقمة عربية إسلامية قد تطل الفلسطينيين لقبولهم بهذا الواقع مما يفقد السلطة مصداقيتها.

ج- السيطرة الصهيونية على القدس تعطي الصهاينة منزلة كبيرة نظرا لقداستها لدى المسيحيين وتعمل على ضعف الدولة الفلسطينية.

د- زيادة الشكوك عن الدولة الفلسطينية التي فرطت بيت المقدس وأضاعته وهذا ما يعرضها لمشكلات وفتن وانقسامات في الصف العربي الفلسطيني.

هـ- تعمل على تأزم العلاقات الدولية بما لا تخدم مصلحة الدولة الفلسطينية بتأزم علاقتها مع الدول الكبرى.

الآثار الاجتماعية:

أ- ظهور صدامات دينية وعرقية بين الفلسطينيين والصهاينة ممن يؤدون الفرائض في بيت المقدس.

ب- قيام العديد من الدول العربية والإسلامية والأحزاب الدينية بتأجيج روح الثورة والانتقام لشعورها بخيبة الأمل بفقدان بيت المقدس واستحواذ الصهاينة عليها.

ج- انتقاء الأهمية الدينية للدولة الفلسطينية واستحواذ الصهاينة على بيت المقدس يعمل على ضرب السياحة العربية في فلسطين.

أما مشاريع التسوية المطروحة لحل القضية الفلسطينية ومواقف الشعب العربي إزاءها فتمثلت في:

- الخلفية التاريخية لتسوية القضية الفلسطينية عبر الحلول السلمية.
- المطالب الفلسطينية بالتسوية السلمية لقضيتهم.
- المطالب الصهيونية، السلم مع الشعب العربي.
- مشاريع التسوية المطروحة.

▪ مستقبل مشاريع التسوية في ظل المفاوضات بين الجانب الفلسطيني والصهيوني.

أما مطالب الشعب العربي الفلسطيني لحل قضيته سلميا فتتمثل في:

- أولا: الانسحاب الصهيوني الكامل من الأرض العربية الفلسطينية.
- ثانيا: استعادة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة في أرضه وممتلكاته.

▪ ثالثا: إنشاء الدولة المستقلة في الضفة الغربية

▪ رابعا: حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى الدولة المزمع إنشاؤها.

▪ خامسا: حل مشكلة اللاجئين على وفق قرارات الأمم المتحدة.

▪ سادسا: اعتبار القدس عاصمة الدولة الفلسطينية.

▪ سابعا: ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر والطقوس لكل الديانات.

▪ ثامنا: قيام الأمم المتحدة وبعض الدول الأعضاء فيها بضمان مطالب الشعب العربي الفلسطيني.

أما مطالب الصهاينة لتسوية القضية الفلسطينية سلميا فهي:

▪ أولا: رفض الصهاينة لإقامة الدولة الفلسطينية باعتبارها تهديدا لأمنها وسيادتها.

▪ ثانيا: اعتبار القدس عاصمة أزلية لهم وعدم اعتبارها أو جزء منها عاصمة للدولة الفلسطينية.

▪ ثالثا: عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية واعتبارها منظمة إرهابية.

▪ رابعا: الحق في إنشاء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة.

▪ خامسا: إمكان جنسية الكيان الصهيوني للفلسطينيين على أن يكونوا تحت الحماية والقانون الصهيوني.

▪ سادسا: الأمن والدفاع ليسا من صلاحية الفلسطينيين.

▪ سابعا: منح الاستقلال الذاتي للضفة الغربية وقطاع غزة وإمكان إنشاء قوة شرطة لحفظ الأمن.

وكانت مشاريع التسوية المطروحة لحل القضية الفلسطينية: أولا: مشروع كامب ديفيد للسلام. ثانيا: مؤتمر مدريد. ثالثا: اتفاق الحكم الذاتي بين الصهاينة والفلسطينيين. رابعا: اتفاق أوسلو.

أما اتفاقية كامب ديفيد للسلام فبنيت على أنه ينبغي اشتراك مصر والكيان الصهيوني والأردن وممثلي الشعب الفلسطيني بالمفاوضات الخاصة لحل القضية العربية الفلسطينية بكل جوانبها ويجب أن تتم وفق المراحل التالية:

أ- اتفاق مصر والكيان الصهيوني من أجل ضمان منظم وسلمي لنقل السلطة.
ب- اتفاق مصر والكيان الصهيوني والأردن على إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية.

ج- ستقرر المفاوضات في ضمن أشياء أخرى موضع الحدود وترتيبات الأمن.

د- اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لضمان أمن الكيان الصهيوني وجيرانها.

هـ- خلال المرحلة الانتقالية يتم تشكيل لجنة من ممثلي مصر والكيان الصهيوني والأردن وسلطة الحكم الذاتي تعقد جلساتها.

وقد عقد المؤتمر في مدريد ١٩٩١ م. ويتضمن ما يلي:

أ- اتفق المؤتمر على أن العالم بدأ حربا باردة بعد العدوان الثلاثي على العراق.

ب- أن العملية التفاوضية في مدريد اتخذت شكل مؤتمر دولي مبتعدة عن الشكل الإقليمي الذي سعت إليه السلطات.

ج- حاول الصهاينة طمس المشاركة الفلسطينية من خلال وفد مشترك، أردني/ فلسطيني وعملت على حرمان الفلسطينيين من القدس.

د- على الرغم من التوقعات المتشائمة فقد نجح التمثيل العربي عموماً والفلسطيني بخاصة في إقناع العالم لسعيه بصدق للسلام العادل واحترامه للشرعية الدولية.

ثالثاً: اتفاق الحكم الذاتي بين الفلسطينيين والصهاينة، والتي تضمنت:

١- هدف المفاوضات

٢- إطار عمل المرحلة الانتقالية.

٣- الانتخابات.

٤- الولاية.

٥- المرحلة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي:

أ- تبدأ مرحلة الخمس سنوات حال انسحاب القوات الصهيونية من قطاع غزة.

ب- انطلاق المفاوضات الوضع النهائي في اقرب وقت ممكن.

ج- من المفهوم أن المفاوضات ستغطي قضايا متبقية تشمل القدس واللاجئين والمستوطنات.

د- يتفق الطرفان أن نتيجة المفاوضات في الوضع النهائي لن تكون محكومة أو متأثرة باتفاقيات.

هـ- وتمثل اتفاق أوسلو للسلام في الوجه الجديد لاتفاقية مدريد فتكمل

الاتفاقية وتتلافى النواقص والفجوات فيها، وتم التوقيع على أوسلو عام ١٩٩٣ م أ. تمثل اتفاقية أوسلو إعادة الانتشار للقوات الصهيونية بعد انسحابها من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة.

و- القضايا القانونية والخاصة بالولاية (ولاية المجلس الفلسطيني وتشمل الضفة الغربية وقطاع غزة).

ر- التعاون بين الطرفين المتعاقدين أما ترتيبات التعاون فتتعلق بالعلاقات بين الكيان الصهيوني والمجلس الفلسطيني.

وهكذا فإن الفكر الصهيوني يعبر عما تحمله الكلمة "صهيوني" المشتقة من الكلمة "صهيون" وهي أحد ألقاب جبل صهيون (الذي يسمى بـ "جبل داود" عند المسلمين المقدسين) والذي يعتبر الأقرب إلى مكان بناء هيكل سليمان في القدس كما هو مذكور في الصحائف التي يؤمن بها اليهود وبعض المسيحيين.

والصهيونية اصطلاحاً هي فكر وحركة سياسية هدفها توحيد اليهود في الشتات وإسكانهم في فلسطين بعد حرب وتهجير الشعب الفلسطيني. توجت جهودها بإقامة دولة لليهود تسمى دولة إسرائيل عام ١٩٤٨. أول من استخدم مصطلح الصهيونية هو ناثن برنباوم الفيلسوف اليهودي النمساوي عام ١٨٩٠.

ونذكر هنا أنه تم عقد أول مؤتمر صهيوني في مدينة بازل في سويسرا ل يتم تطبيق الصهيونية بشكل عملي على فلسطين فعملت على تسهيل الهجرة اليهودية ودعم المشاريع الاقتصادية اليهودية. ومن خلال متابعة القضية الفلسطينية منذ ١٩٤٨ م نجد بان الصهيونية حركة إرهابية غير قانونية هدفها إنشاء كيان صهيوني على حساب أرض فلسطين العربية باستخدام جميع الوسائل المحرمة دولياً لأن الصهيونية لا تعترف بقوانين الأمم المتحدة وتعتبر نفسها فوق القانون.



الاستعمار والاستيطان

الاستعمار هو ظاهرة تقوم على سيطرة دولة قوية على دولة ضعيفة، وذلك من أجل نهب خيراتها ومواردها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحطيم كرامة شعوبها وتدمير تراثها الحضاري والثقافي مع نشر حضارة وثقافة المُستعمر.

وقد تطور مفهوم الاستعمار إلى مراحل متعددة (أنواع الاستعمار):

- الاستعمار الاستيطاني
- الاستعمار الاستغلالي (الامبريالية)
- الاستعمار الجديد

أما الاستعمار الاستيطاني -فهو السيطرة على أراضي الآخرين وانتزاع ملكيتها بالقوة والعمل على إنشاء كيان سياسي بديل. ويكون مباشر، باستخدام وسائل سياسية، اقتصادية، عسكرية. مثل: الصهيونية في فلسطين، فرنسا في الجزائر.

والاستعمار الاستغلالي (الامبريالية) - هو مد السيطرة المباشرة على إقليم خارجي، باستخدام وسائل سياسية، اقتصادية، عسكرية. مثل: الإمبراطوريات القديمة والاستعمار الجديد - هو السيطرة غير المباشرة على دولة معينة، باستخدام وسائل سياسية، اقتصادية، ثقافية. مثل: الشركات متعددة الجنسيات.

أما أهداف الاستعمار فهي:

- أهداف سياسية - تسعى الدول الاستعمارية لتحسين مركزها السياسي بين موازين القوى الدولية، وذلك من أجل التحكم في قرارات المجتمعات الدولية وتوسيع دائرة نفوذها فيها. الإجراءات التي تتبعها

الدول الاستعمارية لتحقيق أهدافها السياسية:

- الكشوفات الجغرافية - تهدف إلى البحث عن مناطق غنية بالموارد من أجل الاستثمار فيها.

ولعل أهم الرحالة المكتشفين ومناطق اتجاههم:

- فاسكودينغاما - هو رحالة برتغالي اكتشف الطريق البحري إلى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح.
- كولومبس - اكتشف السواحل الأمريكية، ومنها جزر البهاما.
- ماجلان - رحالة برتغالي دار سواحل أمريكا الجنوبية وعبر المحيط الهادي، ودامت رحلته ثلاث سنوات، وقتل في الفلبين.
- المناطق الساحلية والداخلية الإفريقية وصلتها خلال القرن ١٥-١٩ بعثات بريطانية وفرنسية وألمانية.

الاحتلال العسكري المباشر والاستيطان - مثل:

الاحتلال العسكري المباشر:

- بريطانيا - عدن ١٨٣٩، مصر ١٨٨٢، نيجيريا ١٨٦١
- فرنسا - الجزائر ١٨٣٠، فيتنام ١٨٥٨
- إسبانيا - المغرب ١٩١٢

الاستيطان: الصهيونية في فلسطين، هولندا ثم بريطانيا في

جنوب أفريقيا

- السيطرة على المواقع الإستراتيجية - وذلك للسيطرة على طرق المواصلات، والتحكم في منابع الأنهار، ومنع إقامة أحلاف وتكتلات جغرافية.

- طمع الاستعمار في موقع الوطن العربي والذي يتمتع بموقع استراتيجي، فهو يقع بين قارات ثلاث، ويطل على مسطحات مائية، ويشرف على ممرات مائية، وبه أنهار عدة.
 - قسم الوطن العربي إلى مناطق نفوذ بين الدول الاستعمارية، وذلك على النحو التالي:
 - بريطانيا - الأردن، فلسطين، العراق، الخليج العربي، مصر، السودان، الصومال الأوسط
 - فرنسا - سوريا، لبنان، المغرب العربي، جيبوتي
 - إيطاليا - ليبيا، الصومال الجنوبي
 - إسبانيا - الريف المراكشي في المغرب، الصحراء الغربية
 - السيطرة على المناطق لإجراء تجارب نووية بها -
 - أجرت فرنسا أول تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية، سنة ١٩٦٠.
 - كانت بريطانيا وفرنسا تجري تجاربها النووية في المحيط الهادي.
- أهداف اقتصادية:**

- الحصول على المواد الخام - أدت الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا (في بريطانيا) في أواخر القرن ١٨ إلى البحث عن مواد خام لمصانعهم. ومن أمثلة الدول التي طمع الاستعمار بمواردها:
- مصر - القطن
 - شمال إفريقيا - أراضي زراعية
 - جنوب إفريقيا - الماس وذهب
 - الخليج العربي - النفط (شركات بريطانية، فرنسية، أمريكية، هولندية)

▪ توفير الأسواق - أدت الثورة الصناعية إلى زيادة المصانع والإنتاج، وأدت هذه الزيادة إلى البحث عن أسواق خارجية من أجل تصريف المنتجات.

▪ توفير الأيدي العاملة - انتقلت الصناعة إلى الدول النامية، بسبب وجود الأيدي العاملة الرخيصة.

▪ تأمين طرق المواصلات - وذلك ليحمي الاستعمار ممتلكاته، ومصالحه الحيوية، ولاستخدامها كمحطات تجارية.

أهداف دينية وثقافية:

دينية - يهدف الاستعمار إلى التبشير بالنصرانية ونشر الدين المسيحي بين سكان المستعمرات (كما في جنوب السودان وجنوب نيجيريا).

ثقافية - إعادة تشكيل المنظومة الثقافية لمجتمع المستعمرات. إحلال لغة المُستعمر بدلاً من اللغة المحلية.

وقد تكون لغة المُستعمر رسمية أو ثانوية في مستعمراتها -

لغة رسمية:

▪ الأسبانية - مستعمراتها في أمريكا اللاتينية (أمريكا الجنوبية والوسطى)

▪ الإنجليزية - الهند، نيجيريا، جنوب إفريقيا

▪ الفرنسية - تشاد، مالي، السنغال

▪ البرتغالية - موزمبيق

لغة ثانوية:

▪ الإنجليزية - الأردن، مصر، فلسطين، العراق

▪ الفرنسية - المغرب العربي، لبنان، سوريا

أما أهداف سكانية (ديموغرافية) - تتأثر ب: عدد السكان، الزيادة السكانية، الكثافة السكانية.

وقد شهدت أوروبا في القرن ١٩ زيادة في البطالة، بسبب الزيادة السكانية، مما عزز فكرة الاستيطان الخارجي.

نظرية المجال الحيوي - اعتبار الدولة شبيهاً بالكائن العضوي الذي يحتاج إلى مساحة أكبر يتحرك بها كلما نمى جسمه، وذلك للتخلص من الفائض السكاني. (طبقت ذلك ألمانيا، إيطاليا، اليابان في الحربين العالميتين).

أما ذرائع الاستعمار التي استخدمها ليسوغ بها مسلكه الاستعماري ويخفي أهدافه الحقيقية فهي:

▪ تمدين الشعوب غير الأوروبية.

▪ تأمين طرق المواصلات.

▪ حرية التجارة.

▪ الشرعية الدولية.

ومن أشكال الاستعمار:

١ - الاحتلال العسكري - هو أقدم وأبغض أشكال الاستعمار وأكثرها إثارة للبلاد المحتلة، بسبب سياسة العنف والقهر والتمييز.

٢ - السيطرة السياسية - الحماية، الانتداب، الوصاية

▪ الحماية - هي وضع دولة بموجب معاهدة تحت حماية دولة قوية لحمايتها من أي اعتداء، وهذا يتطلب قوة عسكرية. وقد تكون هذه المعاهدة مشتركة بين طرفين، أو مباشرة من طرف واحد.

▪ الانتداب - هو وضع إقليم أو بلد معين تحت إشراف دولة متقدمة من أجل النهوض بها، وإدارة شؤونها. وقد ابتدعه عصبة الأمم سنة ١٩١٩ بعد الحرب العالمية الأولى.

▪ الوصاية - هو مفهوم ابتدعه هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥ بعد الحرب العالمية الثانية، ليحل محل مفهوم الانتداب.

٣- السيطرة الاقتصادية - تعني السيطرة على الموارد والخيرات الاقتصادية مع التظاهر بعدم التعرض لاستقلال الدولة وسيادتها. وتقوم بذلك الشركات متعددة الجنسيات، التي تتحكم بالموارد الإستراتيجية، كالنفط والقمح.

٤- الغزو الفكري والثقافي - هو أخطر أشكال الاستعمار، وذلك لأنه يدمر روح الأمة ومعتقداتها، ويجعلها جسد بلا روح.

٥- مناطق النفوذ - هو تعبير سياسي، استخدم في القرن ١٩، وارتبط بحركة التوسع الاستعماري الأوروبي في القارة الإفريقية. ويعني الإقرار لدولة على حساب أخرى في منطقة معينة لتحقيق مصالحها.

٦- الاستيطان - هو أقدم أشكال الاستعمار، ويعني السيطرة على أراضي الآخرين وانتزاعها بالقوة.

٧- الإنسانية - حماية رعاياهم من الخطر.

الاستيطان اليهودي في فلسطين:

كانت بداية هذه المأساة عندما أعطى وزير خارجية بريطانيا الصهيوني النصراني "بلفور" وعده المشؤم في ٢/١١/١٩١٧ للمنظمة الصهيونية العالمية بإقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين، وذلك على حساب أهلها الأصليين.

احتلت بريطانيا فلسطين في البداية، من ثم قدمتها كهبة للمنظمة الصهيونية العالمية في ١٥ / ٥ / ١٩٤٨. واعترفت أمريكا بقيام إسرائيل فوراً. وبدأ الصهاينة في عملية طرد الناس من بيوتهم بالإرهاب والقتل وهتك العرض. مما أدى إلى تهجير نسبة كبيرة من سكان المدن والقرى، إما إلى الدول المجاورة لفلسطين، أو أن بعضهم هاجروا وأصبحوا لاجئين في بلدهم.

حيث تم طرد أعداد هائلة من الناس، وسكنوا في مخيمات أو قرى أخرى قريبة من بيوتهم، دون السماح لهم بالعودة إليها وهي أمام أعينهم. بعد قيام دولة إسرائيل، بدأت الأعداد الكبيرة من اليهود في مختلف أنحاء العالم، بما فيها الدول العربية، بالهجرة إلى إسرائيل. وأصبح يزداد عدد اليهود في فلسطين، إلى أن أصبحوا أكثر من أهلها الأصليين. أما بالنسبة لما بقي من أهل البلاد في إسرائيل، رغم معاناتهم وشدة ألمهم، تمسكوا بما بقي لهم من الأرض.

حيث يرتكب الاحتلال يومياً الجرائم بحق أطفال ونساء ورجال وشيوخ فلسطين، فهذا العدو الغاصب لا يحترم أي من هذه الفئات، فيقتل دون مبالاة.

وأكبر دليل على هذا، ما حدث مؤخراً في قطاع غزة. فلا البيوت ولا المدارس ولا المساجد ولا حتى المستشفيات سلمت من شراسة الأعداء. ومن لم يفقد حياته قد فقد شيء من أساسياتها، أو فقد أشخاص كانوا ينبرون عليه ظلمة هذه الحياة. كما أنها تعتقل كل يوم عشرات من الشباب والنساء والأطفال، والزج بهم في السجون دون مبرر. مما زاد عدد من في الأسر عن أكثر من عشرة آلاف شخص.

جدار الفصل العنصري:

جاءت فكرة العزل أو الفصل لأول مرة على لسان بن غوريون، وهو أول رئيس وزراء للكيان الصهيوني. لكن أول من وضع هذه الخطة قيد التنفيذ هو أرييل شارون. وبدأت حكومة شارون ببناء جدار الفصل العنصري بتاريخ

٢٣/٦/٢٠٠٢. والجدار عبارة عن سور حديدي ضخيم مصنوع من الحديد المقوى. ويهدف الجدار لحماية المواقع العسكرية، ومنع تسلل منفذي العمليات الفدائية إلى إسرائيل. ومنع محاولات تهريب الأسلحة.

أما أضرار الجدار فهي:

- تجريف الأراضي الزراعية.
 - تدمير الممتلكات على الشريط الحدودي، وضم المزيد من الأراضي وتقطيع أوصال البلاد والفصل بين السكان.
 - سياسة الحصار الشامل والإغلاق التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على المستوى المعيشي للأسر الفلسطينية.
 - منع التواصل الاجتماعي والعائلي.
 - يعد انتهاكاً صارخاً للقانون الإنساني الدولي ولا اتفاقية جنيف الرابعة.
- ومع كل هذا ما زالت إسرائيل تواصل بناء الجدار، والعالم بأكمله لا يحرك ساكناً.



الخطر الصهيوني على المقدسات

إنَّ الخطر الذي يواجه مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك دق ناقوسه منذ أمد بعيد، وكلما تقاعس العرب والمسلمون عن كبح هذا الخطر الصهيوني والتصدي له، كثَّف المحتل من وتيرة تهويده للمدينة المقدسة علانيةً، وأمام الخطر الداهم الذي يهدد مدينة القدس والمسجد الأقصى، وفي مواجهة المخططات الصهيونية التي تحاول جعل العام ٢٠١٠ عاماً فاصلاً لبناء الهيكل المزعوم على أنقاض المسجد الأقصى، فيما يلي صورة الأخطار التي تتعرض لها مدينة القدس والمسجد الأقصى. فطوال أربعين عاماً تم هدم أكثر من ٢٤٠٠٠ منزل وبناء أكثر من ٦٠٠٠ وحدة استيطانية وتزايدت وتيرة الحفريات الصهيونية والتسارع في تنفيذها ارتفعت منذ مطلع القرن الحادي والعشرين على الرغم من أنها بدأت منذ عام ١٨٦٣ ونشطت منذ احتلال القدس عام ١٩٦٧. والهدف من هذه الحفريات الصهيونية وإنشاء الأنفاق تحت المسجد الأقصى وحوله، يصبُّ في البحث عن الهيكل المزعوم، هذه الكذبة الكبيرة إن لم تجد من يفندوها فقد يصدقها العالم. يلجأ الاحتلال إلى زرع بؤر استيطانية في الأحياء الإسلامية، عبر مصادرة أراضيها وإقامة مجمعات استيطانية عليها، أو عبر هدم منازلها وتهجير سكانها، أو حتى عبر السماح للمستوطنين باحتلال المنازل الفلسطينية فيها.

كما إنَّ عدة قرارات صدرت عن مجلس الأمن الدولي، وهيئة الأمم المتحدة، ومنظمة اليونسكو لإيقاف هذه الحفريات الصهيونية إلا أنَّ سلطات الاحتلال لم تتجاوب معها، واستمرت في تنفيذ مخططاتها لكي تقوِّض أركان المسجد الأقصى. وقد سجل إن عام ٢٠٠٩ تصعيداً غير مسبوق في عمليات هدم منازل المواطنين الفلسطينيين في مدينة القدس المحتلة، والتهديد بهدم مئات أخرى. وقد سعى الاحتلال لجعل العام ٢٠١٠ عاماً فاصلاً لبناء الهيكل

الثالث المزعم على أنقاض المسجد الأقصى.

وفي ظل الصمت والتواطؤ الدولي، تواصل سلطات الاحتلال الصهيوني مخططاتها في هدم مدينة القدس المحتلة، وتجريدها من المعالم الإسلامية كافة، مستخدمة في ذلك كافة الوسائل التعسفية من أجل تهويد المدينة وطردها سكانها المقدسين الأصليين منها؛ ابتداءً بالاستيلاء على الأراضي وإقامة المستوطنات عليها، ومرورًا بالتدمير الجزئي لأسوار وبوابات الأقصى واستمرار الحفريات تحت الأقصى المبارك.

وإلى جانب ذلك تواصل المؤسسة الصهيونية المتطرفة ذاتها أعمال الحفر الواسعة التدميرية بواسطة سلطة الآثار الصهيونية تحت أساسات مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك؛ بهدف تهويد المدينة وإفراغها من مضمونها الإسلامي. ولعل المقصود بالمسجد الأقصى المبارك، هو المساحة المستورة الواقعة داخل أسوار القدس في زاويتها الشرقية الجنوبية، فسوره الشرقي متحد مع سور القدس والجنوبي أكثر من نصفه من الجهة الشرقية متحد كذلك، والباقي من الجهة الجنوبية الغربية والغربية بكاملها والشمالية بكاملها فهو سور خاص داخل المدينة المسورة نفسها. شكل المسجد مضلع، ذو أضلاع أربعة غير منتظمة، طول ضلعه الغربي ٤٩١ م، والشرقي ٤٦٢ م، وأقصرها الجنوبي ٢٨١ م والشمالي ٣٣٠ م. لكن الاحتلال الصهيوني مذ وطئت قدماه الأرض الفلسطينية بدأ مخططاته في البحث عن الهيكل المزعم من خلال الاعتداءات المتكررة على حرمة المسجد الأقصى المبارك وعلى المصلين فيه، وعمليات الحفر المنظمة حول المسجد الأقصى، وإنشاء الأنفاق ذات الأطوال المتعددة بغية إقامة متاحف صهيونية داخل المسجد الأقصى، يتم ذلك كله في إطار عمل جمعيات ومنظمات، إن اختلفت أسماؤها، فإن أهدافها واحدة، تصب جميعها في سبيل هدم المسجد الأقصى. ويعيش المسجد الأقصى اليوم أياماً عصيبة نتيجة المخططات الصهيونية الرامية إلى تهويده، وتغيير معالمه

وصولاً إلى هدمه، ولم يتوقف تنفيذ هذه المخططات يوماً واحداً، بل هي في تزايد مستمر.

وفيما يلي أبرز المحطات التي تمثل انتهاكات صارخة ضد الفلسطينيين والمسجد الأقصى أو ما يمثل عمليات الاستيطان والاعتداءات الصهيونية:

- ١٦ / ٨ / ١٩٢٩ ثورة البراق، حين قام الفلسطينيون بمظاهرات واسعة، احتجاجاً على اعتداءات اليهود على حائط البراق، وحدثت مصادمات أدت إلى استشهاد العشرات من المسلمين، ومقتل كثير من اليهود.
- ١٦ / ٧ / ١٩٤٨ أغار المستوطنون اليهود على الحرم القدسي، وأسقطت طائراتهم في أرض الحرم ستين قبلة، أصابت إحداها مسجد قبة الصخرة، وأخرى أصابت المسجد الأقصى.
- ٧ / ٦ / ١٩٦٧ رفعت قوات الاحتلال الصهيوني علم الاحتلال فوق قبة الصخرة المشرفة، وصور وقتها حائط البراق.
- ١٥ / ٨ / ١٩٦٧ الحاخام الأكبر للجيش الصهيوني شلومو غرون وخمسون من أتباعه يقيمون صلاتهم في ساحة الحرم الشريف.
- وما هذه الحفريات التي يجريها الاحتلال إلاّ عمليات سطو وسرقة للآثار التاريخية في مدينة القدس، وبتخطيط مسبق بهدف الوصول إلى أساسات الحرم القدسي الشريف.
- إنَّ العصابة الصهيونية تخطّط منذ احتلالها للمدينة المقدسة لتحقيق حلمها بإعادة العبادة إلى (الهيكل المزعوم) وإقامة ملكهم في مدينة القدس، إذ بادرت سلطات الاحتلال بالقيام بأعمال الحفر والتنقيب بدءاً من ١٩٦٧م تحت الجدارين الغربي والجنوبي للمسجد الأقصى، وتوالت هذه الحفريات التي غطّت ما مساحته نحو عشرة دونمات، من خلال جمعية الاستطلاع الإسرائيلية، ودائرة الآثار في الجامعة العبرية.

- وقد بدأت الحفريات الصهيونية حول المسجد الأقصى وتحتة في ١١/٦/١٩٦٧، وقد جرت على امتداد ٧٠ متراً أسفل الحائط الجنوبي للحرم القدس الشريف، ووصل عمق هذه الحفريات إلى ١٤ متراً، وتم اكتشاف آثار إسلامية أموية تحت المسجد الأقصى.
- ١٩٦٧/٦/٧ احتلت القوات الصهيونية مدينة القدس بالكامل.
- سنة ١٩٦٩ جرت حفريات على امتداد ٨٠ متراً، مبتدئة من حيث انتهت المرحلة الأولى، ومتجهة إلى باب المغاربة، مارة تحت مجموعة من الأبنية الإسلامية القديمة، وصدعتها، ثم جرفتها قوات الاحتلال في العام نفسه.
- ١٩٦٩/٨/٢١ قيام صهيوني أسترالي بحرق منبر صلاح الدين، وقد بلغت مساحة الجزء المحترق من المسجد ١٥٠٠ متر مربع ولقد حدث تعمد في إطفاء الحريق بحجة تجمهر قوات الاحتلال تهدم ١٤ مبنى تاريخياً في القدس.
- ١٩٦٩/٦/٢٠ قوات الاحتلال تصادر ١٧ مبنى تاريخياً إسلامياً.
- ١٩٧٠/٧/٢٢ دخلت مجموعة يهودية إلى الحرم الشريف، وهي تنشأ أناشيدها التي تدعو لتدمير المسجد الأقصى.
- آب/أغسطس ١٩٧٠ سلطات الاحتلال تصادر الأراضي التي تقع حول مدينة القدس وقرائها.
- ١٩٧٠ بناء مستوطنة "كفار عفري".
- سنة ١٩٧٠ بوشر بحفريات توقفت سنة ١٩٧٤، ثم استؤنفت سنة ١٩٧٥ حتى أواخر عام ١٩٨٨، وقد امتدت لـ ٤٠٠ متر، مارة بأسفل خمسة أبواب من أبواب الحرم القدسي.

- ١٩٧٢ ادّعى بعض المستوطنين اليهود المتدينين ملكيتهم لأرض إسكان الشيخ جرّاح الواقع في الجهة الغربية من حيّ الشيخ جرّاح ورفعوا قضية أمام محاكم الاحتلال لإثبات هذه الملكية.
- في أيار/ مايو ١٩٨٠ العثور على مخزن للمتفجرات بالقرب من المسجد الأقصى كان قد أعده الحاخام مائير كاهانا، وفيه أكثر من طن من مادة (تي. أن. تي) بهدف نسف المسجد الشريف.
- ١٩٨٢/٢/٢٤ سمحت الشرطة الإسرائيلية لمجموعة من أعضاء الكنيس بالقيام بجولة داخل الحرم الشريف.
- ١٩٨٢/٤/١١ اقتحم جندي صهيوني المسجد الأقصى، ثم أطلق النار على حراس المسجد فقتل اثنين منهم. تلا ذلك اشتباكات أدت إلى استشهاد تسعة فلسطينيين.
- ١٩٨٢/٥/٦ إطلاق نار على قبة الصخرة. وفي العام نفسه قام أحد نشطاء حركة "كاخ" الصهيونية بمحاولة لنسف المسجد الأقصى، لكن المحاولة اكتشفت قبل تنفيذها.
- ١٩٨٣/٣/١١ اكتشف حراس المسجد الأقصى ٤٦ مستوطناً يحملون المتفجرات استعداداً لمهاجمة الأقصى.
- ١٩٨٤/١/٣٠ اكتشاف ثلاثة قنابل يدوية أمام أحد أبواب المسجد الأقصى.
- في بداية شهر آب/ أغسطس عام ١٩٨٤ اكتشف حراس الأقصى عدداً من اليهود وهم يعدّون لعملية نسف تامة للمسجد المبارك.
- ١٩٨٥ ادّعى الكيان الصهيوني ملكيته لفندق شيرد الواقع في الجهة الشمالية من حيّ الشيخ جرّاح، وتعود ملكيته في الأصل للحاج أمين

الحسيني مفتي القدس ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى في عهد الاحتلال الإنجليزي، وذلك بحسب قانون أملاك الغائبين وبوصفها حارس أملاك الغائبين (رغم أن ورثة الحاج أمين الحسيني ولدوا في القدس ولم يغادروها لا في عام ١٩٤٨ ولا في عام ١٩٦٧ واستصدرت أمراً بهدمه لإقامة حي استيطاني في مكانه والأرض المحيطة بها يشمل ٩٠ وحدة سكنية، لكن أمر الهدم هذا لم يُنفذ بعد حتى اليوم.

- ٨/١٠/١٩٩٠ نفذ جيش الاحتلال مجزرة في داخل الحرم القدسي الشريف أسفرت عن استشهاد ٢٠ فلسطينياً، وجرح ١١٥ آخرين.
- ٢٣/٩/١٩٩٦ استيقظ سكان القدس على سلطات الاحتلال وهم يقيمون نفقاً تحت السور الغربي للمسجد الأقصى، مما أحدث هبة فلسطينية تصدّت للاحتلال، ما أدى إلى استشهاد أكثر من ثمانين فلسطينياً.
- ٢٢/٦/١٩٩٨ الحكومة الصهيونية، برئاسة نتياهو، تقرّر توسيع الحدود الإدارية لمدينة القدس، وضم المستوطنات المجاورة إلى المدينة.
- ١٩٩٨ وزارة الداخلية الصهيونية تسحب بطاقات هوية ٧٨٨ مقدسياً، وهو إجراء دوري تقوم به قوات الاحتلال لطرد المقدسيين.
- ٢٠٠٠ خلال مفاوضات كامب ديفيد بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني كان هناك إصرار صهيوني على السيادة على المسجد الأقصى كاملاً، أو السيادة على سُمي بـ "المجال المقدّس"، تحت كامل مساحة المسجد الشريف.
- ٢٨/٩/٢٠٠٠ قام رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق أرييل شارون بتدنيس المسجد الأقصى من خلال دخوله إلى ساحة الحرم برفقة الشرطة الصهيونية، ما أدى إلى اندلاع ما يُعرف بانتفاضة الأقصى.

- ١٥ / ١ / ٢٠٠٠ قامت شركة الكهرباء الصهيونية بأعمال حفريات في مقبرة مأمّن الله، التي تعدّ من أكبر المقابر الإسلامية في بيت المقدس، في الجهة المقابلة بجانب الشارع الرئيسي، وهو ما تسبب في تناثر عظام الموتى على سطح الأرض، وذلك بحجة تمديد أسلاك كهرباء في باطن الأرض، وللعلم، فإن جزءاً من المقبرة يستخدم مقرّاً لرئيس لوزارة التجارة والصناعة الصهيونية.
- ١٥ / ٢ / ٢٠٠٤ انهيار جزء من الطريق الواصل بين ساحة البراق وباب المغاربة بسبب الحفريات.
- ١١ / ١١ / ٢٠٠٤ أصدر مهندس بلدية الاحتلال في القدس "أوري شطريت" قراراً بهدم جميع مباني حيّ البستان "لصالح بناء حديقة أثرية متصلة بمدينة الملك داوود.
- وفي بداية العام ٢٠٠٥ بدأت بلدية الاحتلال بتنفيذ هذا الأمر وبدأ سكان الحيّ بتلقي أوامر هدم ولوائح اتهام جرّاء البناء بدون ترخيص، وخلال ذلك العام هدمت البلدية بالفعل بيتين في الحيّ.
- ٢٣ / ٢ / ٢٠٠٥ الحكومة الصهيونية تطلب تمويلاً لخطة أمنية لمراقبة المسجد الأقصى بالكاميرات، وهو ما باشرت العمل به بعد شهرين
- ٢٨ / ٩ / ٢٠٠٥ سلطات الاحتلال تفتتح موقعاً سياحياً في الأنفاق تحت المسجد الأقصى.
- ١٣ / ٦ / ٢٠٠٦ رئيس وزراء الكيان الصهيوني إيهود أولمرت يؤكد أن "جبل الهيكل"، الذي يقوم عليه المسجد الأقصى، غير قابل للتفاوض.
- ١ / ٩ / ٢٠٠٦ بلدية القدس تعلن أن ساحات المسجد الأقصى هي ساحات عامة.

- ١٣ / ٣ / ٢٠٠٦ تم افتتاح كنيس يهودي تحت المحكمة الإسلامية الملاصقة للمسجد الأقصى برعاية رئيس الكيان الصهيوني الأسبق موشي كتساف.
- مستوطنون يعتدون على المقبرة المسيحية في القدس، ويكتبون على بعض القبور "الموت للعرب".
- ١٥ / ٨ / ٢٠٠٦ تسببت الحفريات التي تقوم بها جمعية "العاد" الاستيطانية بتصدّعات وتشققات في جدران مسجد عين سلوان وروضة الطفل المسلم الموجودة داخله.
- ٤ / ٣ / ٢٠٠٦ : ٦ / ٢ / ٢٠٠٧ جرافات الاحتلال تبدأ بإزالة طريق باب المغاربة.
- ٢٩ / ٥ / ٢٠٠٧ وزير الأمن الداخلي الصهيوني يقرّر منع المقدسين من دفن موتاهم في جزء من مقبرة باب الرحمة الملاصقة للمسجد الأقصى.
- ٢٠٠٨ بلغ عدد الفلسطينيين في القدس حوالي مائتين وستين ألفاً، مقابل ستمائة وخمسين ألف مستوطن يهودي.
- ١٢ / ١٠ / ٢٠٠٨ أقامت جمعية "عطيرت كوهينيم" الاستيطانية الصهيونية حفل افتتاح رسمي لكنيس تتجاوز مساحته الـ ٣٠٠ متر مربع في منطقة حَمّام العين، على بعد مئة متر غربي باب المطهرة في سور الأقصى.
- ٥ / ٤ / ٢٠٠٩ صادرت سلطات الاحتلال حجراً من حجارة القصور الأموية الملاصقة للسور الجنوبي للمسجد الأقصى، مدعية أنه من حجارة "الهيكل الثاني".
- ١٤ / ٤ / ٢٠٠٩ اقتحمت جماعات يهودية متطرفة، اليوم، ساحات المسجد الأقصى المبارك من جهة بوابة المغاربة، قُدّر عددها بأكثر

من ١٤٠ يهودياً متطرفاً على شكل مجموعات صغيرة يتقدمها أحد الحاخامات الذي يطلق عليه تسمية "الربانيم" وذلك وسط حراسات شرطية مُشدّدة.

▪ ٢٠٠٩/٨/٣ أعلنت جمعية "إيش هاتوراة" عن افتتاح متحف للتاريخ اليهودي في الحي اليهودي قبالة حائط البراق، يضم أكبر مجسم متحرك للهيكل في العالم.

▪ وتواصل السلطات الصهيونية حفرياتها تحت المسجد الأقصى منذ أمد بعيد، وعلى نسق متسارع مخطّط له، وذلك عبر حفر الأنفاق الكثيرة ومن جهات عدّة، حيث وصلت هذه الحفريات مع مرور الزمن إلى درجة متقدمة من الخطورة إلى أن اقتربت من بئر (الورقة) و(بئر الكأس) تحت الحرم القدسي الشريف. ويقوم الاحتلال الصهيوني بتنفيذ منشآت عبر هذه الأنفاق بهدف إقامة مدينة سياحية يهودية تحت الأرض.

▪ ٢٠٠٩/٢/١ انهيار في إحدى مدارس القدس بسبب الحفريات، ما أدّى إلى إصابة ١٧ طالبة.

▪ ٢٠٠٩/٣/٤ كشفت "مؤسسة الأقصى للوقف والتراث" ومقرها مدينة أم الفحم، عن عزم سلطات الاحتلال وأذرعها التنفيذية حفر نفقين أرضيين جديدين، أحدهما بطول ٥٦ متراً والآخر وبطول ٢٢ متراً بهدف ربط (حي الشرف) الفلسطيني في البلدة القديمة بمدينة القدس المحتلة، وبين ساحة البراق غربي المسجد الأقصى المبارك.

▪ ٢٠٠٩/٣/٧ كشفت مصادر إعلامية عبرية النّقاب عن مخططات تسعى سلطات الاحتلال إلى تنفيذها في المرحلة القادمة، وتتعلّق بتغيير وجه البلدة القديمة من القدس المحتلة من خلال ما تسمّيه إعادة إعمار الأبواب القديمة والأسوار وبعض الأحياء والمواقع التاريخية.

▪ ٢/٤/٢٠٠٩ استولت مجموعات يهودية متطرفة على منزلٍ يعود لعائلة جابر في حارة السعدية بالبلدة القديمة من مدينة القدس المحتلة بدعوى ملكيتها له، وكانت قوة من شرطة وحرس حدود الاحتلال رافقت المجموعة اليهودية المتطرفة، والتي اقتحمت المنزل وأخرجت العائلة المقدسية منه، وقذفت بأثاثه خارج المنزل، وسط عراك شديد بالأيدي استدعت دخول قوات الاحتلال لصالح المتطرفين.

▪ ٢١/٩/٢٠٠٩ م سلمت بلدية الاحتلال في القدس ١٣٤ عائلةً مقدسيّةً مكوّنة من ١٥٠٠ شخص يقطنون في ٨٨ عقاراً في حيّ البستان في ضاحية سلوان جنوب المسجد الأقصى أوامر لإخلاء بيوتهم تمهيداً لهدمها لإقامة حديقة عامة تُسمّى "حديقة الملك داوود" مكانها.

▪ ٥/٢/٢٠٠٩ الإعلان عن نفق غرب جامع عين سلوان بالقدس.

▪ ١٠/٣/٢٠١٠ الحكومة الصهيونية تصادق على بناء ألف وستمئة وحدة سكنية استيطانية في القدس والضفة الغربية.

وهناك العديد من الجماعات الصهيونية التي أُسست بهدف هدم المسجد الأقصى، وهي تُعدّ بالعشرات لكن أهمها: غوش إيمونيم، حي فاكيام، هتجيا، أمناء الهيكل، كاخ، كهانا حي، حشمونائيم، بيتار، سيوري تسيون، هيكل القدس، وغيرها.

ويُعدّ خطر الاستيطان في المدينة أهمّ هذه الأخطار على الإطلاق، فهدفه النهائي هو جعل القدس عاصمةً يهوديّةً تقطنها غالبيةٌ ساحقة من اليهود مع أقلية فلسطينيّة معزولة يُمكن السيطرة عليها. ولتحقيق هذا الهدف، فإن الاحتلال يعمل على خطّين متوازيين هما:

أ- زيادة عدد سكّان المدينة اليهود: وذلك من خلال تكبير المستوطنات القائمة وبناء مستوطنات وبؤر استيطانيّة جديدة في كلّ أنحاء المدينة

وفي الجزء الشرقي منها خصوصاً.

ب- تقليل عدد السكّان الفلسطينيين: ويقوم الاحتلال بذلك من خلال عدّة وسائل أبرزها:

الاستيلاء على الأحياء، وهناك بعض الأحياء الفلسطينية الكبيرة التي توجد في مناطق حيويّة وهامّة في مدينة القدس لم يتمكّن الاحتلال من التخلّص منها عبر الجدار الفاصل كونها تقع في قلب المدينة. لذا فإن الاحتلال يلجأ لزرع بؤر استيطانيّة في هذه الأحياء عبر مصادرة أراضيها وإقامة مجمّعات استيطانيّة عليها أو عبر هدم منازلها وتهجير سكّانها أو حتّى عبر السماح للمستوطنين باحتلال المنازل الفلسطينية فيها. وما تلبث هذه البؤر بعد ذلك أن تتوسّع شيئاً فشيئاً عبر احتلال المستوطنين الجدد للأراضي المحيطة بهم وادّعاء ملكيّتها أو عبر الاعتداء المتكرّر على السكّان الفلسطينيين والتضييق عليهم ما يدفعهم في نهاية المطاف للهجرة وترك الحيّ.

وفي تسعينيّات القرن الماضي، طرحت بلدية الاحتلال في القدس مشروع تهويد المنطقة التي يُسمّيها الاحتلال "الحوض المقدّس"، وهي تشمل البلدة القديمة بكاملها وأجزاء واسعة من الأحياء والضواحي المحيطة بها؛ حيّ الشيخ جراح ووادي الجوز في الشمال، ضاحية الطور في الشرق، وضاحية سلوان في الجنوب. ويتضمّن مشروع التهويد هذا إنشاء مدينة أثرية مطابقة للوصف التوراتيّ "لأورشليم المقدّسة" أسفل المسجد الأقصى وفي ضاحية سلوان وأجزاء من الحيّ الإسلاميّ في البلدة القديمة، وربط هذه المدينة بمجموعة من الحدائق والمنتزهات والمتاحف والمواقع الأثرية المقامة فوق الأرض في محيط البلدة القديمة، وخصوصاً في جنوبها حيث ضاحية سلوان وفي شرقها حيث جبل الزيتون وضاحية الطور. هذا إضافة إلى إحلال السكّان اليهود مكان سكّان المنطقة العرب الفلسطينيين، بدءاً من المدينة القديمة ووصولاً إلى أحياء وادي الجوز والشيخ جراح والطور. ولهذا المشروع أهداف متعدّدة على

مختلف الصعد الثقافية والسياسية والديمقراطية والدينية، من أبرزها:

- محو الهوية العربية والإسلامية لمدينة القدس واستبدال هوية يهودية بها من الناحيتين التاريخية والدينية.
 - ترحيل عدد كبير من المقدسيين إلى مناطق أبعد عن المسجد الأقصى والبلدة القديمة أو حتى ترحيلهم خارج مدينة القدس.
 - عزل المسجد الأقصى عن الأحياء العربية الفلسطينية في مدينة القدس، مما يحرم المسجد من أحد أهم خطوط دفاعه، ويُسهّل على المحتلّ الاعتداء عليه كيف ومتى أراد.
 - تحقيق تواصل جغرافي بين البؤر الاستيطانية في البلدة القديمة ومحيطها وبين المستوطنات الموجودة على أطراف مدينة القدس، كمستوطنة التلة الفرنسية في الشمال، ومستوطنة تل بيوت الشرقية في الجنوب.
- أما جدار الفصل العنصري فيسمّيه الاحتلال الصهيوني بالجدار الفاصل، ويتّخذ هذا الجدار مساراً يُمكن الاحتلال من الحصول على أكبر مساحة أرض ممكنة، وأقل عدد ممكن من السكّان الفلسطينيين، وذلك من خلال الالتفاف على القرى والبلدات الفلسطينية وعزلها ومنعها من الاتصال بمدينة القدس. وفي عام ١٩٦٧ وتحديدًا بعد ضمّ القدس الشرقية، اقترح صهاينة إنشاء حدود قابلة للدفاع عنها من طرف واحد، والخروج من بقية المناطق. وعام ١٩٩٣ اتخذ إسحاق رابين قرار «الإغلاق» رداً على عمليات المقاومة، واقترح ما يُسمى «الجدار العازل»، لكن الفكرة لم تلقَ رواجاً. واقترح قائد الشرطة الصهيونية موشيه شاحل خطة للفصل عام ١٩٩٤، لكنها قوبلت بمعارضة قوية من اليمين الصهيوني على اعتبار أنها ستعطي شرعية للدولة الفلسطينية. وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ وفشل أرييل شارون بالقضاء عليها في مئة يوم كما توعّد، وعادت فكرة الجدار العازل تلوح في فكر الساسة الصهاينة. فتمّ

إقراره في شهر نيسان/ أبريل من عام ٢٠٠٠ خلال اجتماع للمجلس الوزاري المصغر، ثم تمّ البدء بتنفيذه في شهر حزيران/ يونيو من العام نفسه.

ولأن القدس دائماً في قلب الصراع، فإن أحد أهم أسباب إنشاء الجدار كان تهويد المدينة، عن طريق تهجير سكانها المقدسيين وإحلال مستوطنين يهود محلهم وضم المستوطنات إلى محافظة القدس. فالجدار سيترك قرى فلسطينية بأكملها خارجه، وسيجرف أراضيها الزراعية بهدف بناء الطرقات، عازلاً بذلك مئات المنازل عن المدينة. وسيفقد المقدسيون خارج الجدار هويتهم الزرقاء في سنين قليلة. فهم سيُعتبرون خارج حدود بلدية القدس، وسيسقط بالتالي حقهم في الإقامة، فيجدون أنفسهم غرباء عن مدينتهم ومعزولين عنها. فلا هم يستطيعون الاستفادة من خدمات الطبابة والتعليم ولا حتى من الخدمات الاجتماعية، ناهيك عن دخول المدينة دون تصريح، وبالتالي سيكونون مجبرين إما لدخول القدس، مما يعني ترك بيوتهم وممتلكاتهم وأرزاقهم في الضواحي خارج جدار العزل، وهذا أمر صعب، أو سيضطرون للهجرة بعيداً عن القدس.

أما القرارات التهودية فشملت:

- ١٩٧٦/٦/٣٠ أقرت إحدى المحاكم الصهيونية حق اليهود في الصلاة بساحات الأقصى في أي وقت يشاؤون.
- ١٩٨٠/٧/٣٠ الكنيسة تقرر قانوناً يعتبر القدس "العاصمة الموحدة لإسرائيل"
- ١٩٩٣/٩/٢٣ أصدرت المحكمة الصهيونية قراراً يقضي باعتبار المسجد الأقصى المبارك أرضاً إسرائيلية، وجعلته تحت وصاية منظمة أمناء جبل الهيكل الصهيونية.
- ١٩٩٨/٣/٢٤ أعلن رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو أنه أقرّ سلسلة من القرارات التي تحمل أبعاداً سياسية هدفها تعزيز مكانة القدس

بصفتها "عاصمة موحدة لإسرائيل".

▪ ١٢ / ٥ / ٢٠٠٢ صدر قرار عن الكنيسة الصهيونية يجمد بموجبه البت في ملفات لمّ الشمل، ويغلق الباب أمام طلبات جديدة بما في ذلك تسجيل أطفال وُلدوا خارج القدس.

▪ ٢٠٠٣ سنت الكنيسة الصهيونية قانون الجنسية بهدف الحدّ من إمكانية لمّ الشمل بين الأزواج الفلسطينيين المقدسين، وبين الأزواج من سكان الضفة وغزة.

▪ ٢٠٠٥ وزارة الداخلية الصهيونية تقرّر منع تسجيل أطفال الرجل المقدسي الذي يتزوج امرأة ثانية من الضفة أو غزة أو أية دولة أخرى.

▪ ٢١ / ٢ / ٢٠١٠ الحكومة الصهيونية تقرر ضم الحرم الإبراهيمي في الخليل، ومسجد بلال بن رباح في بيت لحم إلى ما يسمى بـ "التراث" اليهودي، وتعلن عن نيتها ضم مواقع مقدّسة أخرى.

▪ أما القرارات الدولية فشملت ما صوّت له مجلس الأمن من عدد من القرارات بشأن القدس منها: القرار ٢٥٠ تاريخ ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٦٨ يدعو "إسرائيل" إلى الامتناع عن إقامة العرض العسكري في القدس. والقرار ٢٥١ تاريخ ٢ أيار/ مايو ١٩٦٨ الذي يعرب عن أسف المجلس لإقامة العرض. والقرار ٢٥٢ تاريخ ٢١ أيار/ مايو ١٩٦٨ يؤكد رفضه الاستيلاء على الأراضي بالقوة. ويعتبر كل الإجراءات والأعمال التي قامت بها إسرائيل في القدس إجراءات باطلة. ويدعوها إلى إلغائها. والقرار ٤٨٧ بتاريخ ٢٠ / ٨ / ١٩٨٠، اعتبر أن الإجراءات الصهيونية الذي يعتبر القدس "عاصمة موحدة لإسرائيل" هو إجراء باطل.

▪ وهكذا فإن الصراع على القدس والمسجد الأقصى يبلغ أوجهه، والخطر يلامس جدران الحرم الشريف وأسسّه، ويهدّد مصير فلسطيني القدس.

بروتوكولات حكماء صهيون

تعد بروتوكولات صهيون إحدى الوثائق الهامة التي تؤسس للفكر الصهيوني، وقد ورد في ملاحظات الترجمة العربية للكاتب عباس محمود العقاد (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)، أيها القارئ احرص على هذه النسخة، لأن اليهود كانوا يحاربون هذا الكتاب كلما ظهر في أي مكان! وبأي لغة، ويضحون بكل الأثمان لجمع نسخته وإحراقها حتى لا يطلع العالم على مؤامراتهم الجهنمية التي رسموها وهي مفضوحة في هذا الكتاب. ومن الجدير بالذكر أنه تتردد كثيراً في هذا الكتاب كلمة "أممي"، وهي تعبير عن كل إنسان "غير يهودي". وقد ظهرت في اللغة العربية نسخة كاملة من هذا الكتاب العجيب: كتاب "بروتوكولات حكماء صهيون"، بغير تصرف كما أشار إليه الأستاذ الكبير عباس محمود العقاد. وقد اعتبر الكتاب ممهداً لصدور "وعد بلفور" ولقيام الدولة الصهيونية على أرض فلسطين. إن هذا الكتاب لا يزال لغزاً من الألغاز في مجال البحث التاريخي وفي مجال النشر، فقلما ظهر في لغة من اللغات إلا أن يعجل إليه النفاد بعد أسابيع أو أيام من ساعة ظهوره. والترجمة العربية منقولة من الطبعة الانجليزية الخامسة، نقلها الأديب المطلع "الأستاذ محمد خليفة التونسي"، وحرص على ترجمتها بغير تصرف يخل بمبناها ومعناها فأخرجها في عبارة دقيقة واضحة وأسلوب فصيح سليم. وقد صدر المترجم الفاضل لهذا الكتاب الجهنمي بمقدمة مستفيضة قال فيها عن سبب وضعه أن زعماء الصيونييين "عقدوا ثلاثة وعشرين مؤتمراً منذ سنة ١٨٩٧ وكان آخرها المؤتمر الذي انعقد في القدس لأول مرة في ١٤ أغسطس سنة ١٩٥١، لبحث في الظاهر مسألة الهجرة إلى إسرائيل ومسألة حدودها - كما جاء بجريدة الزمان - وكان الغرض من هذه المؤتمرات جميعاً دراسة الخطط التي تؤدي إلى تأسيس مملكة صهيون العالمية، وكان أول مؤتمراتهم في مدينة بال بسويسرة سنة ١٨٩٧ برئاسة زعيمهم هرتزل، وقد

اجتمع فيه نحو ثلاثمائة من أعتى حكماء صهيون كانوا يمثلون خمسين جمعية يهودية، وقرروا فيه خطتهم السرية لاستعباد العالم كله تحت تاج ملك من نسل داود" ثم أجمل المترجم ما اشتملت عليه فصول الكتاب من شرح الخطط المتفق عليها، وهي تلخص في تدير الوسائل للقبض على زمام السياسة العالمية من وراء القبض على زمام الصيرفة، وفيها تفسير للمساعي التي انتهت بقبض الصيارفة الصهيونيين على زمام الدولار في القارة الأمريكية ومن ورائها جميع الأقطار، وتفسير إلى جانب ذلك للمساعي الأخرى التي ترمي إلى السيطرة على المعسكر الآخر من الكتلة الشرقية، وانتهت بتسليم ذلك المعسكر إلى أيدي أناس من الصهيونيين الذين دسوا زوجات صهيونيات يعملن في ميادين السياسة والاجتماع. (العقاد، ١٩٨٠)

و بروتوكولات حكماء صهيون هي عبارة عن مجموعة من النصوص تتمحور حول "خطة" لسيطرة اليهود على العالم. تم نشر هذه النصوص لأول مرة في الإمبراطورية الروسية في جريدة زناميا في مدينة سانت بطرسبرغ عام ١٩٠٣ م. ويرى العديد من المؤرخين أن هذه الكتابات هي مجرد خدعة وخاصة بعد إجراء تحقيق صحفي عام ١٩٢١ م حول مصداقية هذه الكتابات قامت به صحيفة التايمز اللندنية وخلصت إلى أن المقالات هي تزوير أدبي لكتاب فرنسي وتم نشر سلسلة من المقالات التي وصفت عملية التزوير. في نفس السنة -أي عام ١٩٢١- تم طبع النص الكامل للبروتوكولات في الولايات المتحدة، وفي عام ١٩٣٤ قام الطبيب السويسري زاندر Dr. A. Zander بنشر سلسلة من المقالات يصف فيه البروتوكولات حقيقة تاريخية ولكنه تعرض للمحاكمة لنشره تلك المقالات (١٩٢١)، (The Times، August 16).

والبروتوكولات هي جزء من نظرية المؤامرة ومعاداة السامية ومعاداة الصهيونية وأن البروتوكولات في الأساس تم نشرها والدعاية لها من قبل الشيوعيين المعارضين لحكومة الإمبراطورية الروسية حيث بدأت بعد الثورة

البلشفية عام ١٩١٧ م وعلى يد البلاشفة نشر أفكار مفادها أن اليهود يحاولون السيطرة على العالم.

وحسب المؤرخ الروسي ميخائيل ليبخين Mikhail Lepekhine فإن مؤلف البروتوكولات بشكله الحالي المثير للجدل هو روسي كان يعمل كعميل مزدوج للإمبراطورية الروسية والبلاشفة واسمه ماثيو جولوفنسكي Mathieu Golovinski والذي انضم فيما بعد إلى منظمة الأخوة المقدسة Holy Brotherhood التي كانت معادية للسامية.

وحسب التحقيقات الصحفية التي قامت بها صحيفة التايمز اللندنية عام ١٩٢١ وهو الاعتقاد الراسخ لدى التيار الذي ينكر حقيقة هذه البروتوكولات فإن هذه البروتوكولات تم اقتباسها وتزويرها وتحريفها من كتيب ذو طابع نقدي لاذع من الطموحات السياسية لإمبراطور فرنسا نابليون الثالث حيث قام المحامي الفرنسي موريس جولي (١٨٢٩ - ١٨٧٨) بتأليف كتيب بعنوان "حوار في جهنم بين ميكافيلي ومونتيسكيو" وتم طبعه لأول مرة في بروكسل عاصمة بلجيكا عام ١٨٦٤. ومن الجدير بالذكر أن مونتيسكيو (١٦٨٩ - ١٧٥٥) المفكر السياسي الفرنسي كان ينادي بعدم الانفراد في السلطة والفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. حاول جولي استعمال الرموز والسخرية بصورة غير مباشرة لانتقاد طريقة حكم نابليون الثالث وقام بطبع الكتاب في بلجيكا لأن نقد العائلة المالكة في فرنسا كانت تعتبر جناية يعاقب عليها القانون ولكن السلطات الفرنسية ألقت القبض على جولي وحكمت عليه بالسجن لمدة ١٥ شهرا وتم منع الكتيب. استنادا إلى نفس التيار الفكري المشكك للبروتوكولات فإنه في عام ١٨٦٨ أي بعد ٤ سنوات من طبع الكتيب المذكور أعلاه قام شخص كان يعتبر ذو أفكار توصف بمعاداة السامية واسمه هيرمان جويدشي (١٨٧٨ - ١٨١٥) Hermann Goedsche باقتباس جزء من الكتيب المذكور في أحد فصول كتاب كتبه بعنوان Biarritz والذي كتبه

جويدشي تحت اسم مستعار وهو جون ريتكلف Sir John Retcliffe وفي هذا الفصل تحدث ريتكلف عن مجموعة من أحبار اليهود الذين - حسب التقاليد القديمة لليهود - يلتقون مرة كل ١٠٠ عام ليضعوا مشاريع وخطط لمستقبل اليهود في العالم (١٩٧٨، Hunting).

وهناك ٢٤ بروتوكولا يحاول فيه حكماء اليهود حسب كتاب جون ريتكلف استغلال غير المنتمين للديانة اليهودية لتحقيق مصالح اليهود في العالم وفي مقدمة الوسائل أو البروتوكولات هي نشر أفكار ليبرالية تدعو إلى حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة بالإضافة إلى نشر أفكار تشكك من الديانة المسيحية. وحسب البروتوكولات فإن السيطرة على وسائل الإعلام والاقتصاد سوف تؤدي على المدى الطويل إلى ازدياد هيمنة اليهود في العالم وتحاول البروتوكولات إبراز فكرة أن التقاليد المحافظة للكنيسة المسيحية هي ضد التطور والرأسمالية ويظهر البروتوكولات أيضا أن الماسونية بصورة غير مباشرة هي جزء من خطة حكماء اليهود للهيمنة على العالم وأنها سوف تستبدل في النهاية بحكومة يكون فيها للديانة اليهودية اليد العليا. ويتحدث البروتوكولات بصورة مفصلة عن "مملكة" سوف تنشأ في المستقبل وكيفية إدارة هذه المملكة التي يفضل فيها الحكماء ألا يكون الدين فيها مسيطرا بشكل واضح وصريح إنما يلعب دورا رئيسيا من خلف الستار.

والمشير في موضوع بروتوكولات حكماء صهيون أن هناك العديد من نظريات المؤامرة المتعلقة بمنشأ البروتوكولات وهناك أيضا نظريات مؤامرة داخل كل نظرية مؤامرة شبيهة بأسلوب بعض الروائيين باستعمال الحلم داخل الحلم في الحبكة الروائية. وهناك اعتقاد أن الشرطة السرية للإمبراطورية الروسية قامت بصورة متعمدة بنشر كتيب جون ريتكلف عن البروتوكولات لأنها وجدتتها مفيدة لتقليل نفوذ الحركات الثورية ضد الإمبراطورية والحيلولة دون اتحاد اليهود مع البلاشفة ضد حكم القيصر نيكولاس الثاني، وقامت

الشرطة السرية القيصريّة أيضاً وحسب التيار المشكك بالبروتوكولات باستخدام أحد رجال الدين الروس واسمه سيرغي نيلوس (Sergei Nilus) بنشر البروتوكولات بصورة غير مباشرة في كتابه "مجيء الدجال وحكم الشيطان" في عام ١٩٠٥ وفي هذا الكتاب ذكر نيلوس أن البروتوكولات تم إقرارها في المؤتمر العالمي الأول للصهيونية في بازل.

وكجزء من الحلم داخل الحلم أو المؤامرة داخل المؤامرة فإن البلاشفة الذين تم استعمال البروتوكولات لإضعافهم قاموا باستخدامها لنشر الكراهية ضد اليهود، لكن الحقائق التاريخية تشير إلى أن الكتاب انتشر بكثرة بعد الترجمة للغة الإنجليزية الذي قام بها الصحفي البريطاني فكتور مارسدين في عام ١٩٢١ الذي كان مسجوناً في معتقلات البلاشفة أثناء تغطيته الإعلامية للثورة البلشفية وأضاف إلى الترجمة مقولات لرئيس المنظمة الصهيونية العالمية حاييم وايزمان، وفي نفس السنة قام هنري فورد في الولايات المتحدة بدعم طبع نصف مليون نسخة من الكتاب وصرح فورد أن البروتوكولات مطابقة لما يجري في العالم لحد هذا اليوم).

وقد تم إعادة طبع كتاب بروتوكولات حكماء صهيون عدة مرات في الاتحاد السوفيتي وحتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في روسيا حتى عام ١٩٩٣ عندما أصدرت محكمة في موسكو قراراً باعتبار البروتوكولات عملاً مزوراً وسيكون هناك غرامة مالية لأية جهة تحاول نشر أفكار بأن البروتوكولات حقيقية، لكن في عام ٢٠٠٣ وبمناسبة مرور ١٠٠ عام على صدور البروتوكولات قامت الصحيفة الأسبوعية الروسية Argumenty i fakty بكتابة مقال ورد فيه مقتطفات من البروتوكولات مع تعليق نصه: (لا يهم إن كانت البروتوكولات حقيقة أم تزوير ولكنها مطابقة لما يجري في أوروبا الآن).

وهناك اعتقاد سائد من قبل التيار المشكك في بروتوكولات حكماء صهيون إن النازية استعملت البروتوكولات في حملتها الدعائية ضد اليهود وفي

عمليات الهولوكوست واستنادا إلى المؤرخة الأمريكية نورا ليفين فإن هتلر استخدم البروتوكولات كحجة لإبادة اليهود وتم ذكر البروتوكولات أيضا في كتاب كفاحي حيث كتب هتلر "إن البروتوكولات تظهر بشكل واضح بان تاريخ اليهود مستند إلى حد كبير على الأكاذيب والتزوير وأن هناك مخاوف حقيقية من نشاطات اليهود وأهدافهم".

ومن وجهة نظر التيار المقتنع بأن البروتوكولات حقيقية فإن الجدل الرئيسي ليست عما إذا كانت البروتوكولات مزورة أو مقتبسة أو محرفة من عمل أدبي تم كتابته في القرن الثامن عشر، النقطة الرئيسية التي يحاول هذا التيار إبرازه هو أنه وبغض النظر عن نظريات المؤامرة المتعددة والمتشابكة والتي يصعب في بعض الأحيان على الإنسان البسيط غربلته وفهمه فإن هناك باعقادهم نوع من الهيمنة لشخصيات يهودية على وسائل الإعلام والاقتصاد والسياسة وعما إذا كانت هذه الهيمنة قد تحققت بصورة عشوائية أو عن طريق حملة تدريجية منظمة فهذا لا يغير من الواقع الحالي شيئا وهذا الواقع وحسب رأي هذا التيار يشهد نفوذا كبيرا لأشخاص محسوبين على الديانة اليهودية بغض النظر عن مدى تمسك هؤلاء الأشخاص بالتعاليم الدينية اليهودية.

وعلى الصعيد السياسي هناك نوع من القناعة لدى البعض بان اليهود مهيمنون بطريقة أو بأخرى على عملية صنع القرار السياسي في العديد من دول العالم، ففي ماليزيا صرح رئيس الوزراء مهاتير محمد "نحن المسلمون أقوياء لا يمكن لأكثر من مليار مسلم أن يتم محيهم من الوجود بسهولة، لقد قتل الأوروبيون ٦ ملايين من مجموع ١٢ مليون يهودي، ولكن اليوم فإن اليهود يحكمون العالم ويجعلون الآخرين يقاتلون ويموتون من اجلهم". وفي ديسمبر ٢٠٠٣ كتب الصحفي شريف حتاته في جريدة الأهرام "إن الرئيس الأمريكي جورج و. بوش استطاع أن يجمع ٢٠٠ مليون دولار لحملته الانتخابية لعام ٢٠٠٤ وأن معظم هذه الأموال قد أتت من اللوبي الصهيوني".

وفي عام ٢٠٠٢ أثارت ضجة إعلامية وسياسية حول المسلسل المصري "فارس بلا جواد" حيث قالت خارجية الولايات المتحدة إن دبلوماسيين من سفارتها في القاهرة سوف يتابعون المسلسل يوميا لمعرفة إن كان يحتوي على مواد معادية للسامية وسوف تحتج لدى السلطات المصرية إن حدث ذلك وكان تدخل الولايات المتحدة بالموضوع تحت ضغوط من "رابطة مكافحة التشهير" اليهودية التي وصفت المسلسل حتى قبل أن يتم عرضه بأنه "آخر مظاهر التحريض على معاداة السامية في الإعلام المصري." وقد صرح الفنان محمد صبحي الذي قام بدور البطولة أنه يقر بأن البروتوكولات مفبركة لكن بعض اليهود لا يزالون يتبعون المبادئ الصهيونية.

وفي نوفمبر ٢٠٠٣ قامت مكتبة الإسكندرية في مصر بعرض أقدم نسخة مترجمة إلى العربية من البروتوكولات بجانب الكتاب المقدس اليهودي التوراة وأثار هذا ردود فعل معارضة من قبل اليهود، ولكن مدير قسم المخطوطات بالمكتبة يوسف زيدان قال "بالنسبة لأتباع الفكر الصهيوني فإن هذه البروتوكولات تعتبر أكثر أهمية من التوراة الذي يعتبره اليهود كتابهم المقدس. ومن الجدير بالذكر أن أول ترجمة عربية للبروتوكولات تمت على يد محمد خليفة التونسي.

وفي السعودية تتضمن مادة التاريخ التي تدرس في المدارس إشارات إلى أن البروتوكولات هي "وثائق سرية" ومن المحتمل أنه "تم إقرارها في المؤتمر العالمي الأول للصهيونية في بازل" وأن اليهود "يحاولون إنكارها" وحسب المنهج الدراسي فإن أفضل دليل على كون البروتوكولات حقيقية هي "التأمل في مجريات التاريخ خلال القرن الماضي" حيث تعتبر التغييرات السياسية والجغرافية والاقتصادية والإعلامية التي حدثت لليهود مطابقة لما ورد في البروتوكولات.

وفي لبنان قام تلفزيون المنار الذي يشرف عليه حزب الله بعرض سلسلة

"الشتات" في أكتوبر ونوفمبر عام ٢٠٠٣ وكان المسلسل متمحورا حول "هيمنة اليهود على العالم" في إشارة صريحة إلى بروتوكولات حكماء صهيون. وفي فلسطين يضم الميثاق الرئيسي لحركة حماس إشارة واضحة إلى ما تعتبره الحركة محاولة الحركة الصهيونية تنفيذ بنود بروتوكولات حكماء صهيون. وفي مقابلة تلفزيونية لقناة المجدد مع مفتي القدس عكرمة سعيد صبري في ٢٠ فبراير ٢٠٠٥ وبعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري قال المفتي "إن من يقرأ بروتوكولات حكماء صهيون يرى بوضوح أن هدف هذه البروتوكولات هو خلق فوضى لتهديد أمن واستقرار العالم.



إعادة تشكيل العالم العربي والإسلامي

يخطئ من يظن أن أحداث اليوم من ثورات وتقسيمات للعلم الإسلامي والعربي هي وليدة الصدفة أو تداعيات الأحداث العالمية. فما يحدث له دوافع وأسباب، وهو نتاج للمخطط الاستعماري الذي خططته وصاغته وأعلنته الصهيونية العالمية؛ لتفتيت العالم العربي والإسلامي، وتجزئته ليكون فيه الكيان الصهيوني صاحب الهيمنة، وذلك منذ إنشاء هذا الكيان الصهيوني على أرض فلسطين ١٩٤٨م، وتعد هذه الوثيقة الخطيرة لـ "برنارد لويس" لخدمة المشروع الصهيوني.

يعتبر "برنارد لويس" العرب الصهيوني أحد أكبر أعداء الإسلام على وجه الأرض، وهو صاحب أخطر مشروع في هذا القرن لتفتيت العالم العربي والإسلامي من باكستان إلى المغرب، والذي نشرته مجلة وزارة الدفاع الأمريكية. ولد "برنارد لويس" في لندن عام ١٩١٦م، وهو مستشرق بريطاني الأصل، يهودي الديانة، صهيوني الانتماء، أمريكي الجنسية. تخرّج في جامعة لندن ١٩٣٦م، وعمل فيها مدرس في قسم التاريخ للدراسات الشرقية الإفريقية، كتب "لويس" في تاريخ الإسلام والمسلمين؛ حيث اعتبر مرجعاً فيه، فكتب عن كل ما يسيء للتاريخ الإسلامي، فكتب عن الحشاشين، وأصول الإسماعيلية، والقرامطة، وكتب في التاريخ الحديث نازعاً النزعة الصهيونية التي يصرح بها ويؤكددها. وقد نشرت صحيفة "وول ستريت جورنال" مقالاً قالت فيه: إن برنارد لويس "٩٠ عاماً" المؤرخ البارز للشرق الأوسط، قد وفّر الكثير من الذخيرة الأيدلوجية لإدارة بوش في قضايا الشرق الأوسط والحرب على الإرهاب؛ حتى أنه يُعتبر بحقّ منظرًا لسياسة التدخل والهيمنة الأمريكية في المنطقة. وقالت نفس الصحيفة إن لويس قدّم تأييداً واضحاً للحملات الصليبية الفاشلة، وأوضح أن الحملات الصليبية على بشاعتها كانت رغم ذلك

ردًا مفهومًا على الهجوم الإسلامي خلال القرون السابقة، وأنه من السخف الاعتذار عنها.

ورغم أن مصطلح "صدام الحضارات" يرتبط بالمفكر المحافظ "صموئيل هنتينجتون" فإن "لويس" هو مَنْ قدّم التعبير أولاً إلى الخطاب العام، ففي كتاب "هنتينجتون" الصادر في ١٩٩٦م يشير المؤلف إلى فقرة رئيسية في مقال كتبها "لويس" عام ١٩٩٠م بعنوان جذور الغضب الإسلامي، قال فيها: "هذا ليس أقل من صراع بين الحضارات، ربما تكون غير منطقية، لكنها بالتأكيد رد فعل تاريخي منافس قديم لثرائنا اليهودي والمسيحي، وحاضرنا العلماني، والتوسع العالمي لكليهما".

وقد طوّر "لويس" روابطه الوثيقة بالمعسكر السياسي للمحافظين الجدد في الولايات المتحدة منذ سبعينيات القرن العشرين؛ حيث يشير "جريشت" من معهد العمل الأمريكي إلى أن لويس ظلّ طوال سنوات "رجل الشؤون العامة"، كما كان مستشارًا لإدارتي بوش الأب والابن.

وفي ١ / ٥ / ٢٠٠٦م ألقى "ديك تشيني" نائب الرئيس "بوش الابن" خطابًا يكرّم فيه "لويس" في مجلس الشؤون العالمية في فيلادلفيا؛ حيث ذكر "تشيني" أن لويس قد جاء إلى واشنطن ليكون مستشارًا لوزير الدفاع لشؤون الشرق الأوسط.

وقد ألف لويس الأستاذ المتقاعد بجامعة "برنستون" ٢٠ كتابًا عن الشرق الأوسط من بينها "العرب في التاريخ" و"الصدام بين الإسلام والحادثة في الشرق الأوسط الحديث" و"أزمة الإسلام" و"حرب مندسة وإرهاب غير مقدس".

ولم يقف دور برنارد لويس عند استنفار القيادة في القارتين الأمريكية والأوروبية، وإنما تعدّاه إلى القيام بدور العراب الصهيوني الذي صاغ

للمحافظين الجدد في إدارة الرئيس بوش الابن إستراتيجيتهم، وقد شارك لويس في وضع إستراتيجية الغزو الأمريكي للعراق؛ حيث ذكرت الصحيفة الأمريكية أن "لويس" كان مع الرئيس بوش الابن ونائبه تشيني، خلال اختفاء الاثنين على إثر حادثة ارتطام الطائرة بالمركز الاقتصادي العالمي، وخلال هذه الاجتماعات ابتدع لويس للغزو مبرراته وأهدافه التي ضمّنها في مقولات "صراع الحضارات" و"الإرهاب الإسلامي".

وفي مقابلة أجرتها وكالة الإعلام مع "لويس" في ٢٠/٥/٢٠٠٥م قال الآتي: "إن العرب والمسلمين قوم فاسدون مفسدون فوضيون، لا يمكن تحضرهم، وإذا تركوا لأنفسهم فسوف يفاجئون العالم المتحضر بموجات بشرية إرهابية تدمّر الحضارات، وتقوّض المجتمعات، ولذلك فإنّ الحلّ السليم للتعامل معهم هو إعادة احتلالهم واستعمارهم، وتدمير ثقافتهم الدينية وتطبيقاتها الاجتماعية، وفي حال قيام أمريكا بهذا الدور فإنّ عليها أن تستفيد من التجربة البريطانية والفرنسية في استعمار المنطقة؛ لتجنّب الأخطاء والمواقف السلبية التي اقترفتها الدولتان، أنه من الضروري إعادة تقسيم الأقطار العربية والإسلامية إلى وحدات عشائرية وطائفية، ولا داعي لمراعاة خواطهم أو التأثير بانفعالاتهم وردود الأفعال عندهم، ويجب أن يكون شعار أمريكا في ذلك، إما أن نضعهم تحت سيادتنا، أو ندعهم ليدمروا حضارتنا، ولا مانع عند إعادة احتلالهم أن تكون مهمتنا المعلنة هي تدريب شعوب المنطقة على الحياة الديمقراطية، وخلال هذا الاستعمار الجديد لا مانع أن تقدم أمريكا بالضغط على قيادتهم الإسلامية - دون مجاملة ولا لين ولا هوادة - ليخلصوا شعوبهم من المعتقدات الإسلامية الفاسدة، ولذلك يجب تضيق الخناق على هذه الشعوب ومحاصرتها، واستثمار التناقضات العرقية، والعصبيات القبلية والطائفية فيها، قبل أن تغزو أمريكا وأوروبا لتدمر الحضارة فيها".

وانتقد "لويس" محاولات الحل السلمي، وانتقد الانسحاب الصهيوني من

جنوب لبنان، واصفاً هذا الانسحاب بأنه عمل متسرّع ولا مبرر له، فالكيان الصهيوني يمثل الخطوط الأمامية للحضارة الغربية، ولذلك فإن على الأمم الغربية أن تقف في وجه هذا الخطر البربري دون تلكؤ أو قصور، ولا داعي لاعتبارات الرأي العام العالمي، وعندما دعت أمريكا عام ٢٠٠٧م إلى مؤتمر "أنابوليس" للسلام كتب لويس في صحيفة "ول ستريت" يقول: "يجب ألا ننظر إلى هذا المؤتمر ونتائجه إلا باعتباره مجرد تكتيك موقوت، غايته تعزيز التحالف ضد الخطر الإيراني، وتسهيل تفكيك الدول العربية والإسلامية، ودفع الأتراك والأكراد والعرب والفلسطينيين والإيرانيين ليقاتل بعضهم بعضاً، كما فعلت أمريكا مع الهنود الحمر من قبل".

أما مشروع برنارد لويس لتقسيم الدول العربية والإسلامية، والذي اعتمدته الولايات المتحدة لسياستها المستقبلية، فيتضح فيما يلي:

في عام ١٩٨٠م والحرب العراقية الإيرانية مستعرة صرح مستشار الأمن القومي الأمريكي "بريجنسكي" بقوله: "إن المعضلة التي ستعاني منها الولايات المتحدة من الآن (١٩٨٠م) هي كيف يمكن تنشيط حرب خليجية ثانية تقوم على هامش الخليجية الأولى التي حدثت بين العراق وإيران تستطيع أمريكا من خلالها تصحيح حدود "سايكس-بيكو" بحيث يكون هذا التصحيح متسقاً مع الصالح الصهيوني الأمريكي.

وفي عقب إطلاق هذا التصريح وبتكليف من وزارة الدفاع الأمريكية "البتاجون" بدأ المؤرخ الصهيوني "برنارد لويس" بوضع مشروعه الشهير الخاص بتفكيك الوحدة الدستورية لمجموعة الدول العربية والإسلامية جميعاً كلا على حدة، ومنها العراق وسوريا ولبنان ومصر والسودان وإيران وتركيا وأفغانستان وباكستان والسعودية ودول الخليج ودول الشمال الإفريقي.. إلخ، وتفتت كل منها إلى مجموعة من الكانتونات والدويلات العرقية والدينية والمذهبية والطائفية، وقد أرفق بمشروعه المفصل مجموعة من الخرائط

المرسومة تحت إشرافه تشمل جميع الدول العربية والإسلامية المرشحة للتفتيت بوحى من مضمون تصريح "بريجنسكي" مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس "جيمي كارتر" الرئيس الأسبق لأمريكا.

وفي عام ١٩٨٣م وافق الكونجرس الأمريكي بالإجماع في جلسة سرية على مشروع الدكتور "برنارد لويس"، وبذلك تمّ تقنين هذا المشروع واعتماده وإدراجه في ملفات السياسة الأمريكية الإستراتيجية لسنوات مقبلة.

أما تفاصيل المشروع الصهيوني لفتيت العالم الإسلامي "البرنارد لويس" فنوجزها بما يلي:

مصر والسودان:

تقسم مصر إلى ٤ دويلات:

١- سيناء وشرق الدلتا: "تحت النفوذ اليهودي" (ليتحقق حلم اليهود من النيل إلى الفرات).

٢- الدولة النصرانية: عاصمتها الإسكندرية، ممتدة من جنوب بني سويف حتى جنوب أسيوط واتسعت غرباً لتضم الفيوم وتمتد في خط صحراوي عبر وادي النطرون ليربط هذه المنطقة بالإسكندرية. وقد اتسعت لتضم أيضاً جزءاً من المنطقة الساحلية الممتدة حتى مرسى مطروح.

٣- دولة النوبة: المتكاملة مع الأراضي الشمالية السودانية. عاصمتها أسوان. تربط الجزء الجنوبي الممتد من صعيد مصر حتى شمال السودان باسم بلاد النوبة بمنطقة الصحراء الكبرى لتلتحم مع دولة البربر التي سوف تمتد من جنوب المغرب حتى البحر الأحمر.

٤- مصر الإسلامية: *عاصمتها القاهرة. الجزء المتبقي من مصر. يراد لها

أن تكون أيضًا تحت النفوذ الإسرائيلي (حيث تدخل في نطاق إسرائيل الكبرى التي يطمع اليهود في إنشائها).

السودان:

تقسيم مصر والسودان إلى ٤ دويلات:

١ - دويلة النوبة: المتكاملة مع دويلة النوبة في الأراضي المصرية التي عاصمتها أسوان.

٢ - دويلة الشمال السوداني الإسلامي

٣ - دويلة الجنوب السوداني المسيحي: وهي التي أعلنت فعلاً انفصالها في الاستفتاء ليكون أول فصل رسمي طبقاً للمخطط.

٤ - دارفور: والمؤامرات مستمرة لفصلها عن السودان بعد الجنوب مباشرة حيث إنها غنية باليورانيوم والذهب والبترو.

دول الشمال الإفريقي

حيث تفكيك ليبيا والجزائر والمغرب بهدف إقامة:

١ - دولة البربر: على امتداد دويلة النوبة بمصر والسودان.

٢ - دويلة البوليساريو.

٣ - الباقي دويلات المغرب والجزائر وتونس وليبيا.

شبه الجزيرة العربية (والخليج)

حيث التخطيط لإلغاء الكويت وقطر والبحرين وسلطنة عمان واليمن والإمارات العربية من الخارطة ومحو وجودها الدستوري بحيث تتضمن شبه الجزيرة والخليج ثلاث دويلات فقط.

١ - دويلة الأحساء الشيعية: (وتضم الكويت والإمارات وقطر وعمان والبحرين).

٢- دويلة نجد السنية.

٣- دويلة الحجاز السنية.

العراق:

تفكيك العراق على أسس عرقية ودينية ومذهبية على النحو الذي حدث في سوريا في عهد العثمانيين. لتصبح ٣ دويلات:

١- دويلة شيعية في الجنوب حول البصرة.

٢- دويلة سنية في وسط العراق حول بغداد.

٣- دويلة كردية في الشمال والشمال الشرقي حول الموصل (كردستان) تقوم على أجزاء من الأراضي العراقية والإيرانية والسورية والتركية والسوفيتية (سابقاً)

وقد صوّت مجلس الشيوخ الأمريكي كشرط انسحاب القوات الأمريكية من العراق في ٢٩/٩/٢٠٠٧ على تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات المذكور أعلاه وطالب مسعود برزاني بعمل استفتاء لتقرير مصير إقليم كردستان العراق واعتبار عاصمته محافظة (كركوك) الغنية بالنفط محافظة كردية ونال مباركة عراقية وأمريكية في أكتوبر ٢٠١٠، والمعروف أن دستور "بريمر" وحلفائه من العراقيين قد أقر الفيدرالية التي تشمل الدويلات الثلاث على أسس طائفية: شيعية في (الجنوب) / سنية في (الوسط) / كردية في (الشمال)، عقب احتلال العراق في مارس-أبريل ٢٠٠٣.

سوريا:

حيث التخطيط لتقسيم سوريا والعراق إلى أقاليم متميزة عرقياً أو دينياً أو مذهبياً، إلى ٤ دويلات:

١- دولة علوية شيعية (على امتداد الشاطئ)

٢- دولة سنية في منطقة حلب.

٣- دولة سنية حول دمشق.

٤- دولة الدروز في الجولان ولبنان (الأراضي الجنوبية السورية وشرق الأردن والأراضي اللبنانية).

لبنان:

تقسيم لبنان إلى ثمانية كانتونات عرقية ومذهبية ودينية:

١- دويلة سنية في الشمال (عاصمتها طرابلس)

٢- دويلة مارونية شمالاً (عاصمتها جونيه)

٣- دويلة سهل البقاع العلوية (عاصمتها بعلبك) خاضعة للنفوذ السوري شرق لبنان.

٤- بيروت الدولية (المدوّلة)

٥- كانتون فلسطيني حول صيدا وحتى نهر الليطاني تسيطر عليه منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف)

٦- كانتون كتّابي في الجنوب والتي تشمل مسيحيين ونصف مليون من الشيعة.

٧- دويلة درزية (في أجزاء من الأراضي اللبنانية والسورية والفلسطينية المحتلة)

٨- كانتون مسيحي تحت النفوذ الإسرائيلي.

تقسيم إيران وباكستان وأفغانستان:

حيث تقسيمها إلى عشرة كيانات عرقية ضعيفة:

١- كردستان.

٢- أذربيجان.

٣- تركستان.

٤- عربستان.

٥- إيرانستان (ما بقي من إيران بعد التقسيم)

٦- بوخونستان.

٧- بلونستان.

٨- أفغانستان (ما بقي منها بعد التقسيم)

٩- باكستان (ما بقي منها بعد التقسيم)

١٠- كشمير.

تركيا:

انتزاع جزء منها وضمه للدولة الكردية المزمع إقامتها في العراق.

خريطة إسرائيل الكبرى:

ابتلاعها بالكامل وهدم مقوماتها وإبادة شعبها.

اليمن:

إزالة الكيان الدستوري الحالي للدولة اليمنية بشطريها الجنوبي والشمالي واعتبار مجمل أراضيها جزءاً من دويلة الحجاز.



المحور الرابع

المحور الثقافي

- ◆ المثقف ودوره في المجتمع
- ◆ العلمانية والمذاهب الفكرية والدينية
- ◆ صراع وصدام الحضارات
- ◆ حوار الأديان وحوار الحضارات

المثقف ودوره في المجتمع

يمكن القول أن تعريف المثقف والثقافة أمرٌ في غاية التعقيد، وهو يختلف بعدد أنواع المثقفين، وأنواع الثقافات. وتختلف التعريفات، فهناك التعريف اللغوي، التعريف التاريخي والفلسفي، والتعريف العلمي، إضافة إلى توضيح نظرة بعض الشعوب والقوميات. ومن الجدير بالذكر أنه في كافة الدول الديمقراطية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا، نجد اعتقادا قويا سائدا مفاده أن للمثقف تأثيرا على السياسة لا يمكن إنكاره. وهو اعتقاد لا شك في صحته إذا كان يتعلق باقتدار المثقف على جعل آرائه في قضايا الساعة تؤثر في الميدان السياسي، وهي القوة التي يمتلكونها بفعل قدرتهم على تشكيل الرأي العام.

وعلى ضوء أحداث التاريخ المعاصر يبدو من المثير للفضول نوعا ما أن لا نجد حتى الآن اعترافا عاما بوجود هذه القوة الحاسمة في أيدي مجموعة من المحترفين بالتداول الثانوي بالأفكار؛ والتطور السياسي للعالم الغربي على سبيل المثال خلال مئة عام مضت؛ إنما هو بنية شيدتها أفكار استمدتها المنظرون من توجهات محددة للفكر المجرد الذي ظل لمدة طويلة منحصرًا باهتمام المثقف فحسب، وتطلبت هذه البنية جهودا من المثقفين.

ويمكن فهم سلطة المثقف بشكل أفضل على أنها التداول بالأفكار. فالمثقف النمطي لا حاجة لامتلاكه معرفة خاصة بأي حقل معين، كما لا حاجة لأن يكون ذكيا بشكل خاص، وذلك كي يؤدي دوره كوسيط في عملية نشر الأفكار؛ فما يؤهله لوظيفته هو المدى الواسع من الموضوعات التي يمكنه الحديث أو الكتابة عنها مباشرة، بالإضافة إلى موقع أو عادات يصبح من خلالها قادرا على الإلمام بأفكار جديدة. وهناك في كل مجتمع توجد شريحة اجتماعية متميزة

عن باقي شرائح المجتمع، تكون مؤهلة للتأثير في ذلك المجتمع سلباً وإيجاباً وتأخذ مواقع ريادية في رسم هوية وشخصية ذلك المجتمع بشكل جماعي. وفي المقابل تتحمل هذه الشريحة مسؤولية كبيرة في تحديد اتجاه تكامل هذا المجتمع نحو الرشد والنضوج في جميع مجالات حياته من خلال بث الوعي داخل صفوفهم وممارسة النقد البناء والايجابي للأفكار والثقافات الاجتماعية والسياسية وغيرها وتبني قضاياها وتحديد أولوياته. وهؤلاء النخبة هم من يعرفون في أوساط مجتمعاتهم بـ (المثقفين).

ويمكن القول أن العنصر الأهم في غربة المثقفين هو المكونات الثقافية التي تغير ثقافة الأفراد، فما يحمله المثقف من ثقافة عالية تجعله يشعر بالغربة الحقيقية لأنها تتعارض مع الواقع الاجتماعي، وعندما نغوص في عمق الأزمة نجد أن غربة المثقف هي تجليات لمرجعية ثقافية، فالمثقف لم يفرغ من تشكيل مرجعيته الثقافية التي في ضوئها ينبغي له أن يمارس نشاطه في دائرة الواقع، فالمرجعية الثقافية ينبغي أن تبنى على أساس صحيح وتتكون من مقولات تعكس رؤية حقيقية للقيم والمبادئ وتشخص حدود الهوية الثقافية، فنضع فواصل حقيقية بين (الانا) والآخر بشكل لا يسمح في انصهار (الانا) بمعنى هيمنة ثقافية تسلبه كل معالمه الثقافية. فالمثقف يعتمد مرجعية ثقافية توفر له رؤية فكرية وقيمة يتطلع إلى تحقيقها، فرغم ما يحمل من ثقافة عالية إلا أنه لا يشعر بالغربة عن مجتمعه وإنما تدفعه ثقافته إلى الاندماج في الوسط الاجتماعي، فهو يعمل ضمن همومه الثقافية وانطلاقاً من موقعه الإنساني. أما الجانب الآخر من المعادلة وهو المجتمع، فلا بد له من فسح المجال للمثقف أياً كان فكره من القيام بدوره المطلوب منه من خلال التحلي بقدر الإمكان عن ثقافة الرفض وتفهم الوضع الجديد وتحويل العلاقة ما بين المجتمع والدولة، من علاقة رفض وإنكار لعدم شرعية السلطة إلى علاقة قبول وتكامل، فيعطي للمثقف مجال أوسع للطرح والتبني والنقد. كما وأن المثقف لا يساوي

أكاديمي بالضرورة كما ينظر المجتمع لهذه الثنائية اليوم. ويمكن أن تقترب أكثر من هذه الفكرة عندما نقول أن حملت الشهادات الأكاديمية هم أكثر من غيرهم مؤهلين لما يحملون من مستوى علمي في مجال اختصاصاتهم لأن ينتموا لهذه الشريحة الاجتماعية المميزة. والمثقف هو من توفرت لديه ثلاث عناصر رئيسة وهي (المعرفة) و(الوعي) و(الموقف)، فيكون تراكم معرفي بمنظومته الثقافية والاجتماعية المتفرعة عن قيم ومبادئ مجتمعه المتجذرة والمتأهلة فيه المصحوبة بوعي كامل وعالي يمكنه من التمييز بين ما هو حقيقي وثابت في المنظومة الثقافية لمجتمعه وبين ما هو زائف وغير مرتبط بقيم وأعراف ذلك المجتمع، ليتخذ على هذا الأساس المواقف العملية والسلوكية المناسبة من قضايا المجتمع في مختلف الميادين. كما أن اختلال أي عنصر من هذه العناصر الثلاثة لا يمكن أن نعتبر هذا الإنسان داخلا ضمن هذه الشريحة المتميزة سواء كان حاملا لأعلى الشهادات الأكاديمية وفي مختلف الاختصاصات أم لا فلا يكون فعله أو قوله ذا اثر حقيقي في المجتمع لكونه لا يحمل أي قيمة خاصة تميزه وتؤهله للتأثير.

الثقافة والمثقف كلمتان متداخلتا المفهوم، غامضتا الدلالة، واسعتا النطاق، يصعب أن يحويهما تعريف أو يحدهما مصطلح. أن كلمة (ثقافة) لم ترد إطلاقاً في القرآن الكريم، وقد وصفها المعجم الوسيط بأنها كلمة محدثة في اللغة العربية، ومن هنا فإن العرب والمسلمين حتى ما قبل قرن من الزمان لم يكونوا يولونها أي حظ من الاهتمام، بينما هي اليوم كل شيء في حياة البشرية بل هي مرآتها.

إن جذر كلمة ثقافة هو: ثقّف، ولهذا الجذر معنيان رئيسيان متباينان في اللغة العربية:

الأول: ثَقَفَ، حيث قال الفيروز أبادي (ثَقَفَهُ): أي صادفه أو أخذه أو ظفر به أو أدركه. وبهذا المعنى جاء قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَثَقَّفَتْهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلَفَهُمْ﴾ (سورة الأنفال: الآية ٥٧).

والثاني: ثَقِفَ يَثْقِفُ، وَثَقْفَ يَثْقِفُ، ثَقْفًا وَثَقْفًا وثقافة: صار حاذقاً خفياً فطناً. ومنه: ثَقِفَ الكلام: حذقه وفهمه بسرعة، وَثَقَّفَ الرمح: قوّمه وسوّاه، وَثَقَّفَ الولد: هدّبه وعلمه. وثاقفه مثاقفة: غالبه فغلبه في الحذق.

ويبين ابن منظور في لسان العرب أن معنى ثَقَفَ: جدّد وسوّى، ويربط بين الثقيف والحذق وسرعة التعليم. ويعرف المعجم الوسيط الثقافة بأنها (العلوم والمعارف والفنون التي يطلب فيها الحذق. هذا في اللغة العربية، أما في اللغة الإنكليزية، فكلمة culture التي تترجم إلى العربية على أنها الثقافة والتهذيب والحراثة، وقد يعطونها أحياناً معنى الحضارة، هذه الكلمة جذرها cult ومعناها: عبادة ودين، ومن مشتقاتها cultivation ومعناها: حراثة، تعهد، تهذيب، رعاية، و cultural ومعناها ثقافي. ونلاحظ أن معناها في الإنكليزية لا يخرج عن معناها في العربية غير أنه يضيف معنى آخر وهو حراثة الأرض، ورعاية الزرع، والاستنبات والتوليد، لكنه بشكل ما يربط مفهوم الثقافة بالدين والعبادة، فهما من جذر واحد، فالدين كان المنبع الأول إن لم نقل الوحيد للثقافة قديماً. وأظن أنه حتى الآن لا يزال المنبع الأساسي والمرتكز الأهم للثقافة. وكانت الثقافة تعني الدين أو الحكمة أو الفلسفة وكان المثقف هو النبي أو الحكيم أو الفيلسوف أو الأديب. وكان السلاطين والملوك يختارون لأبنائهم مؤدبين يعلمونهم مختلف الآداب والفنون والعلوم، وكل ما يحتاجونه ليصبحوا مؤهلين لإدارة دفة الحكم.

على ضوء ما تقدم يتبين لنا أن مصطلح (الثقافة) هو مصطلح غربي، ولذلك لا بد أن نتفحص تعاريف الغربيين للثقافة. فقد عرف تايلور الثقافة بأنها (ذلك المركب الكلي الذي يشمل على المعرفة والمعتقد والفن والأدب والأخلاق والقانون والعرف والقدرات والعادات الأخرى، التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع).

وعلى ضوء ما جاء آنفاً، فإن كلمة المثقف والثقافة حديثة العهد، أي لم

تكن متداولة، وهي كلمة غريبة على اللغة العربية، ومعانيها تختلف حسب مضمونها. والمثقف هو ليس المتخصص، وهو ليس الخبير، ويمكن القول بأن هناك مثقف شامل ومتكامل لحد ما، ومثقف متعدد المواهب، ومثقف منحصر في بعض العلوم. ومنهم من يعرف المثقف على أساس العارف بجميع العلوم... أو على الأقل بشيء من مجمل ما هو متداول ومعروف... أو يراد معرفته. أما تعريف كوينسي رايت للثقافة فهي النمو التراكمي للتقنيات والعادات والمعتقدات لشعب من الشعوب، يعيش في حالة الاتصال المستمر بين أفرادها، وينتقل هذا النمو التراكمي إلى الجيل الناشئ عن طريق الآباء وعبر العمليات التربوية.

ويعرف مالفينوفسكي الثقافة بأنها (جهاز فعال ينتقل بالإنسان إلى وضع أفضل، وضع يواكب المشاكل والطروح الخاصة التي تواجه الإنسان في هذا المجتمع أو ذاك في بيئته وفي سياق تليته لحاجاته الأساسية). أما تعريف غوستان فون غرونيوم، فهو (أن الثقافة هي الجهد المبذول لتقديم مجموعة متماسكة من الإجابات على المآزق المحيرة التي تواجه المجتمعات البشرية في مجري حياتها، أي هي المواجهة المتكررة مع تلك القضايا الجذرية والأساسية التي تتم الإجابة عنها عبر مجموعة من الرموز، فتشكل بذلك مركباً كلياً متكامل المعنى، متماسك الوجود، قابلاً للحياة). ومن هذا القليل تعريف غوستاف فون غرونيوم في مطلع كتابه عن هوية الإسلام الثقافية الصادر في باريس عام ١٩٧٣، حيث يقول عن الثقافة أنها (نظام مغلق من الأسئلة والأجوبة، المتعلقة بالكون وبالسلوك الإنساني). وهذه التعريفات (التعاريف) كلها تبرز بشكل واضح أهمية العقيدة ودور الدين في صنع الثقافة وتوجيه سلوك الإنسان.

ويمكننا القول أن الثقافة هي المخزون الحي في الذاكرة كمركب كلي ونمو تراكمي مكون من محصلة العلوم والمعارف والأفكار والمعتقدات والفنون

والآداب والأخلاق والقوانين والأعراف والتقاليد والمدرجات الذهنية والحسية والموروثات التاريخية واللغوية والبيئية التي تصوغ فكر الإنسان وتمنحه الصفات الخلفية والقيم الاجتماعية التي تصوغ سلوكه العملي في الحياة. وهذا المخزون الحي قد يتمثل لدى الشعوب على شكل عقيدة حية فعالة محركة لما يصدر عن أفراد الشعب من قول أو عمل، وما ينجزه على الصعيدين الفكري والعملي الفردي والاجتماعي على السواء من مهام ووظائف.

ويختلف مفهوم الثقافة باختلاف الزمان والمكان، ولعله لا يطول بنا الزمان لنرى الثقافة قد خرجت من أسر القومية والطائفية والإقليمية والعرقية لتدخل أفق العالمية وتنشر ظلالها الصحية على البشرية في جميع أرجاء المعمورة. وقد يكون التعريف الأكثر قبولاً هو أن الثقافة والمثقف متلازمان، فبدون المثقف لا ثقافة تظهر، وبدون الثقافة لا وجود للمثقف. وما هي بالتالي إلا تعبير عن مجمل الحوادث والأفكار المدونة ودراساتها لاستخلاص الملائم والمناسب للحالة السائدة، أو من أجل إعطاء فكرة لحل آني وتوقع مستقبلي، فهي في النتيجة القصوى إنتاج فكر جديد لحل أزمة حالية أو مستقبلية متوقعة.

وهناك (الثقافة البدائية التلقائية وتوجد حيث يوجد المجتمع، وهي تسود كافة المجتمعات الإنسانية ولا يخلو منها مجتمع، وتتجلى في عموم الحالة السائدة في المجتمع). وهناك (ثقافة موجهة قد تم التخطيط لها على أسس متينة وقواعد ثابتة).

ويمكن القول أن الثقافة ليست هي الحضارة، ولكنها العنصر الهام في عملية البناء الحضاري، فبمقدار شمولية الثقافة وتوازنها واستقرارها يرتفع عمود الحضارة، وترسخ أركانها في المجتمع.

وكما أن الثقافة هي الركن الأساسي لبناء الحضارة فإن البنيان الحضاري بعد أن يقوم يلقي بظلاله على الثقافة بحيث يمكن اعتبار الحضارة القائمة رافداً

جديداً من روافد الثقافة المستقبلية، وتقوم علاقة نمو متبادل طردية بين الثقافة والحضارة. وهنالك من يفرق بينهما إما على أساس أن الثقافة تشير إلى ما هو عقلي في حين تشير الحضارة إلى ما هو مادي أو بالعكس على أساس أن الثقافة تعني المظاهر المادية للحضارة كال تقنية والصناعة وأن الحضارة تعني المظاهر الأدبية والفلسفية والعقلية. وعلى سبيل المثال فإن المفكرين الأوروبيين في عصر النهضة - ولا سيما الألمان منهم - يقصرون الحضارة على الإنجازات التقنية والمعرفة العلمية الموضوعية التي يمكن أن تقاس قياساً كمياً، في حين يرون أن الثقافة تشير إلى المعرفة الذاتية غير الوصفية ذات الأحكام التقييمية كالديانات والاعتقادات والأخلاق والفلسفة والآداب والفنون.

وهكذا فإنه لا يمكن وضع سقف للتقدم الثقافي في عالم سريع التطور، دائم التغير والتبدل بل والتحول. إن وضع سقف لثقافة أمة يعني وقف نمو الأمة، والإخلال بشروط بقائها ونمائها، وبالتالي بداية شوط السقوط والموت.

ولكي تبقى الثقافة في حالة نمو، لابد من انفتاح الثقافات المتنوعة المتباينة على بعضها، الانفتاح الذي يسمح بالفعل والانفعال من أجل الإطلاع على آفاق جديدة من عوامل الثقافة ومكوناتها. لكن ذلك مشروط بالانفتاح الحر الذي يتيح التفاعل الطبيعي الحر دون قسر أو ضغط، ليتم في بوتقة التفاعل. أو أن تجتذب كل ثقافة ما تحتاج لكمالها وشمولها من الثقافات المنفتحة عليها بشكل حر. إن هذا التفاعل الحر - الذي ينطوي على الفعل والانفعال - قد يؤدي إلى الوصول إلى ثقافة عالمية باتت ملامحها شبه واضحة، يتوحد عليها البشر في يوم من الأيام مهما طال انتظاره.

كما إن كل الثقافات الإقليمية والقومية والعرقية قابلة لأن تمارس الغزو الثقافي أو أن تقع فريسة له بسبب الانهزام الثقافي. والانهزام الثقافي في هذه الحال إما داخلي ذاتي أو لغزو ثقافي خارجي. أما عندما تكون الثقافة إنسانية عالمية فلا ينطبق على تحولاتها عنوان الانهزام الثقافي، كما لا يمكن أن يوصم

أثرها في الثقافات القومية بالغزو الثقافي، بل أنه التفاعل الثقافي فعلاً وانفعالاً. أما بالنسبة لدور المثقف، فصحيح أن المثقف ليس هو الذي يوجد الثقافة فهي موجودة بدونه، لكن المثقف هو الذي ينقلها من السكون إلى الحركة، ومن الخمول إلى النشاط.

ولكن ليس هو الموجد لها. وإذا كانت الثقافة الصحيحة السليمة تحتفظ في داخلها بشروط بقائها فماذا يبقى للمثقف من دور؟

إن القيم والمفاهيم والمعلومات والعقائد والفلسفات والأخلاق وكل مكونات الثقافة ومقوماتها تبقى صوراً تجريدية ذهنية ما لم تظهر على أرض الواقع وتتجسد في حالة مادية عملية.

إن أهمية المثقف إنما تنبثق من أهمية الثقافة نفسها وحاجة المجتمع إليها. ويميز البعض بين مثقف ساكن ومثقف متحرك، الأول لا دور له في مجتمعه والثاني ينهض بدوره في المجتمع، وبين مثقف منغلِق ينتج ثقافة الجمود ومثقف منفتح ينتج ثقافة التجديد، الأول يعيش خارج الزمن فمسيرته إلى التوقف والثاني يواكب الزمن ويعيش فيه فمسيرته إلى النمو، ويميز بين مثقف النخبة الذي يعيش بعيداً عن الناس ويتحدث بخطاب القلة أو النخبة فقط ومثقف الجمهور الذي يعايش الناس ويتحدث بخطابهم خطاب الجمهور والكثرة، ويميز بين مثقف مستبد يتحول قلمه إلى رفض الآخر، ولا يتحدث إلا بلغة الرفض والنفي والإقصاء ويمارس القمع والإرهاب، ومثقف ديمقراطي يتحدث قلمه بلغة التعددية والتعايش والتسامح ويمارس الحرية والعدالة، ويميز بين مثقف السلطة الذي يكرس الاستبداد ويمارس الظلم ويعشق المال ومثقف الأمة الذي يعشق العلم وينشر العدل ويزرع الحرية.

وهكذا، نريد المثقف الذي يستشعر المسؤولية الخطيرة والجسيمة، فيتمثل دور المرشد لا دور الفيلسوف، نريد المثقف الذي ينطلق من جوهر مفهوم

الثقافة الذي يفترض فيه التحرك لنشر رسالته الثقافية داخل المجتمع وعلى الصعيد الإنساني العالمي، وتوضيح آفاقها ومنطلقاتها وأهدافها، وترسيخ مفاهيمها باللغة التي يفهمونها والتي تحركهم لأنها تتحدث عن قضاياهم ومشاكلهم التي يعانون منها والظروف التي يعيشون تحت أسرها، والآمال التي تراودهم، والأهداف التي تعيش في قلوبهم؛ ونشر الأمن والحرية والعدالة في المجتمع الذي يعيش فيه وكذلك في شتى أرجاء الأرض ليصبح مثقفا عالميا يؤثر في كل إنسان أراد الحرية.



العلمانية والمذاهب الفكرية والدينية

العلمانية Secularism ترجمتها الحرفية هي اللادينية أو الدنيوية، وهي دعوة إلى إقامة الحياة على العلم الوضعي والعقل ومراعاة المصلحة بعيداً عن الدين. وتعني في جانبها السياسي بالذات اللادينية في الحكم، وهي اصطلاح لا صلة له بكلمة العلم Science، وقد ظهرت في أوروبا منذ القرن السابع عشر، وانتقلت إلى الشرق في بداية القرن التاسع عشر. وقد اختيرت كلمة علمانية في الأدبيات كونها أقل إثارة من كلمة لا دينية. ومدلول العلمانية المتفق عليه يعني عزل الدين عن الدولة وحياة المجتمع وإبقاءه حبيساً في ضمير الفرد لا يتجاوز العلاقة الخاصة بينه وبين ربه فإن سمح له بالتعبير عن نفسه ففي الشعائر التعبدية. وتتفق العلمانية مع الديانة النصرانية في فصل الدين عن الدولة حيث لقيصر سلطة الدولة ولله سلطة الكنيسة. وهذا واضح فيما يُنسب إلى السيد المسيح من قوله: "أعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله". وفي هذا اختلاف عما دعا إليه الإسلام الذي لا يعرف هذه الثنائية.

الأفكار والمعتقدات العلمانية:

- إن بعض العلمانيين ينكرون وجود الله أصلاً، وبعضهم يؤمنون بوجود الله لكنهم يعتقدون بعدم وجود أية علاقة بين الله وبين حياة الإنسان.
- الحياة تقوم على أساس العلم المطلق وتحت سلطان العقل والتجريب.
- إقامة حاجز سميك بين عالمي الروح والمادة، والقيم الروحية لديهم قيم سلبية.
- فصل الدين عن السياسة وإقامة الحياة على أساس مادي.
- اعتماد مبدأ الميكانيكية في فلسفة الحكم والسياسة والأخلاق.

ال جذور الفكرية والعقائدية للعلمانية:

أما الجذور الفكرية للعلمانية فتتمثل في:

- العداء المطلق للكنيسة أولاً، وللدين ثانياً أيّاً كان، سواء وقف إلى جانب العلم أم عاداه.
- لقد كان لليهود دور بارز في ترسيخ العلمانية من أجل إزالة الحاجز الديني الذي يقف أمام اليهود حائلاً بينهم وبين أمم الأرض.
- يقول ألفرد هويت هيو: "ما من مسألة ناقض العلم فيها الدين إلا وكان الصواب بجانب العلم والخطأ حليف الدين"، وهكذا جاء الصراع مع النصرانية.
- تعميم نظرية (العداء بين العلم من جهة والدين من جهة) لتشمل الدين الإسلامي على الرغم من أن الدين الإسلامي لم يقف ضد الحياة والعلم بل كان الإسلام سابقاً إلى تطبيق المنهج التجريبي ونشر العلوم.
- إنكار الآخرة وعدم العمل لها واليقين بأن الحياة هي الدنيا.

التأسيس وأبرز الشخصيات:

انتشرت هذه الدعوة في أوروبا وعمت أقطار العالم بحكم النفوذ الغربي والتغلغل الشيوعي، وقد أدت ظروف كثيرة قبل الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩م وبعدها إلى انتشارها الواسع وتبلور منهجها وأفكارها وقد تطورت الأحداث وفق الترتيب التالي كما أوردتها كتب التاريخ:

- - تحول رجال الدين إلى طواغيت ومحترفين سياسيين ومستبدين تحت ستار الإكليروس والرهبانية والعشاء الرباني وبيع صكوك الغفران.
- - وقوف الكنيسة ضد العلم وهيمنتها على الفكر وتشكيلها لمحاكم

التفتيش واتهام العلماء بالهرطقة، مثل:

١- كوبرنيكوس: نشر سنة ١٥٤٣م كتاب حركات الأجرام السماوية وقد حرمت الكنيسة هذا الكتاب.

٢- جرادانو: صنع التلسكوب فعُذب عذاباً شديداً وعمره سبعون سنة وتوفي سنة ١٦٤٢م.

٣- سبينوزا: صاحب مدرسة النقد التاريخي وقد كان مصيره الموت مسلواً.

٤- جون لوك طالب بإخضاع الوحي للعقل عند التعارض.

▪ - ظهور مبدأ العقل والطبيعة: فقد أخذ العلمانيون يدعون إلى تحرر العقل وإضفاء صفات الإلهية على الطبيعة.

▪ - سارت الجموع الغوغائية لهدم الباستيل وشعارها الخبز ثم تحول شعارها إلى (الحرية والمساواة والإخاء).

أما الاتجاهات العلمانية في العالم العربي والإسلامي فقد ظهرت على النحو التالي:

١- في مصر: دخلت العلمانية مصر مع حملة نابليون بونابرت. وقد أشار إليها الجبرتي في تاريخه - الجزء المخصص للحملة الفرنسية على مصر وأحداثها - بعبارات تدور حول معنى العلمانية وأن لم تذكر اللفظة صراحة. أما أول من استخدم هذا المصطلح العلمانية فهو نصراني يُدعى إلياس بقطر، في معجم عربي فرنسي من تأليفه سنة ١٨٢٧م. وأدخل الخديوي إسماعيل القانون الفرنسي سنة ١٨٨٣م، وكان هذا الخديوي مفتوناً بالغرب، وكان أمله أن يجعل من مصر قطعة من أوروبا.

٢- تونس: أدخل القانون الفرنسي فيها سنة ١٩٠٦ م.

٣- المغرب: أدخل القانون الفرنسي فيها سنة ١٩١٣ م.

٤- تركيا: لبست ثوب العلمانية عقب إلغاء الخلافة واستقرار الأمور تحت سيطرة مصطفى كمال أتاتورك، وأن كانت قد وجدت هناك إرهابات ومقدمات سابقة.

أبرز مفكراتها:

- نيتشة: وكانت فلسفته تزعم بأن الإله قد مات وأن الإنسان الأعلى (السوبر مان) ينبغي أن يحل محله.
- دور كايم: جمع بين حيوانية الإنسان وماديته بنظرية العقل الجمعي.
- فرويد: اعتمد الدافع الجنسي مفسراً لكل الظواهر. والإنسان في نظره حيوان جنسي.
- كارل ماركس: صاحب التفسير المادي للتاريخ الذي يؤمن بالتطور الحتمي وهو داعية الشيوعية ومؤسسها الأول الذي اعتبر الدين أفيون الشعوب.
- جان بول سارتر: في الوجودية وكولن ولسون في اللامتامي، وهما يدعوان إلى الوجودية والإلحاد

أما دعاة العلمانية في العالم العربي والإسلامي فأشهرهم:

- أحمد لطفي السيد، إسماعيل مظهر، قاسم أمين، طه حسين، عبد العزيز فهمي، ميشيل عفلق، أنطون سعادة، مصطفى كمال أتاتورك، جمال عبد الناصر، وأنور السادات صاحب شعار "لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين".

الانتشار ومواقع النفوذ:

بدأت العلمانية في أوروبا وصار لها وجود سياسي مع ميلاد الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩م. وقد عمت أوروبا في القرن التاسع عشر وانتقلت لتشمل معظم دول العالم في السياسة والحكم في القرن العشرين بتأثير الاستعمار والتبشير.

لماذا يرفض الإسلام العلمانية:

رفض الإسلام العلمانية لأنها تغفل طبيعة الإنسان البشرية باعتباره مكوناً من جسم وروح فتهتم بمطالب جسمه ولا تلقي اعتباراً لروحه، ولأنها نبتت في البيئة الغربية وفقاً لظروفها التاريخية والاجتماعية والسياسية وتعتبر فكراً غريباً في البيئة الشرقية، وهي تفصل الدين عن الدولة فتفتح المجال لكافة الطروحات الفكرية كالفردية والعنصرية والمذهبية والقومية والحزبية والطائفية. ومع ظهور العلمانية يتم تكريس التعليم لدراسة ظواهر الحياة الخاضعة للتجريب والمشاهدة وتهمل أمور الغيب من إيمان بالله والبعث والثواب والعقاب.

يتضح مما سبق أن العلمانية دعوة إلى إقامة الحياة على أسس العلم الوضعي والعقل بعيداً عن الدين الذي يتم فصله عن الدولة وحياة المجتمع وحسبه في ضمير الفرد ولا يصرح بالتعبير عنه إلا في أضيق الحدود.

المذاهب الفكرية والدينية:

يمكن ذكر المذاهب الفكرية والدينية التالية والتي قد يتفق بعضها مع العلمانية أو تتعارض معها:

القومية:

هي حركة سياسية فكرية، تدعو إلى تمجيد العرب، وإقامة دولة موحدة لهم، على أساس من رابطة الدم واللغة والتاريخ. وهي صدى للفكر القومي الذي سبق أن ظهر في أوروبا.

الأفكار والمعتقدات:

يعلي الفكر القومي من شأن رابطة القربى والدم على حساب رابطة الدين، وإذا كان بعض كتاب القومية العربية يسكتون عن الدين، فإن بعضهم الآخر يصر على إبعاده إبعاداً تاماً عن الروابط التي تقوم عليها الأمة، بحجة أن ذلك يمزق الأمة بسبب وجود غير المسلمين فيها ويرون أن رابطة اللغة والجنس أقدر على جمع كلمة العرب من رابطة الدين، حيث إن أساسها إبعاد الدين الإسلامي عن معترك حياة العرب السياسية والاجتماعية والتربوية والتشريعية، وهي في حقيقتها صدى للدعوات القومية التي ظهرت في أوروبا. ويصفها الشيخ ابن باز بأنها "دعوة جاهلية إحادية تهدف إلى محاربة الإسلام والتخلص من أحكامه وتعاليمه". ويقول عنها "وقد أحدثها الغربيون من النصارى لمحاربة الإسلام والقضاء عليه في داره بزخرف من القول.. فاعتنقها كثير من العرب من أعداء الإسلام". ويقول أيضاً: "هي دعوة باطلة وخطأ عظيم ومكر ظاهر وجاهلية نكراء وكيد سافر للإسلام وأهله".

ويرى دعاة الفكر القومي - على اختلاف بينهم في ترتيب مقومات هذا الفكر- أن أهم المقومات التي تقوم عليها القومية العربية هي: اللغة والدم والتاريخ والأرض والآلام والآمال المشتركة، ويرون أن العرب أمة واحدة لها مقومات الأمة وأنها تعيش على أرض واحدة هي الوطن العربي الواحد الذي يمتد من الخليج إلى المحيط، كما يرون أن الحدود بين أجزاء هذا الوطن هي حدود طارئة، ينبغي أن تزول وينبغي أن تكون للعرب دولة واحدة، وحكومة واحدة، تقوم على أساس من الفكر العلماني.

يدعو الفكر القومي إلى تحرير الإنسان العربي من الخرافات والغيبيات والأديان كما يزعمون، لذلك يتبنى شعار: (الدين لله والوطن للجميع). والهدف من هذا الشعار جعل أخوة الوطن مقدمة على أخوة الدين، وأيضا يرى الفكر

القومي أن الأديان والأقليات والتقاليد المتوارثة عقبات ينبغي التخلص منها من أجل بناء مستقبل الأمة. ويقول عدد من قادة هذا الفكر (نحن عرب قبل عيسى وموسى ومحمد عليهم الصلاة والسلام)، فيقرر الفكر القومي أن الوحدة العربية حقيقة، أما الوحدة الإسلامية فهي حلم. ويقول بعض دعاة الفكر القومي (إن العبقريّة العربيّة عبرت عن نفسها بأشكال شتى، فمثلاً عبرت ذات مرة عن نفسها بشريعة حمورابي، ومرة أخرى بالشعر الجاهلي، وثالثة بالإسلام)، فقال أحد مشاهيرهم (لقد كان محمد كل العرب، فليكن كل العرب محمداً).

ويرى دعاة الفكر القومي أن من الإجماع أن يتخلى العربي عن قوميته، ويتجاوزها إلى الإيمان بفكرة عالمية أو أممية، مع أن إبعاد الإسلام عن معترك حياة العرب ينهي وجودهم، فيقول بعض مفكري القومية العربية: إذا كان لكل عصر نبوته المقدسة، فإن القومية العربية نبوة هذا العصر، وقال بعضهم الآخر أن العروبة هي ديننا نحن العرب المؤمنين العريقين من مسلمين ومسيحيين، لأنها وجدت قبل الإسلام وقبل المسيحية، ويجب أن نغار عليها كما يغار المسلمون على قرآن النبي والمسيحيون على إنجيل المسيح.

الجدور الفكرية والعقائدية:

- الدعوة القومية التي ظهرت في أوروبا وتأسست بتأثيرها دول مثل إيطاليا وألمانيا.
- يرى البعض أن الاستعمار هو الذي شجع الفكر القومي وعمل على نشره بين المسلمين حتى تصبح القومية بديلاً عن الدين، مما يؤدي إلى انهيار عقائدهم، ويعمل على تمزيقهم سياسياً حيث ثور العداوات المتوقعة بين الشعوب المختلفة.
- يمكن أن يعد ظهور الفكر القومي العربي رد فعل للفكر القومي التركي الطوراني.

التأسيس وأبرز الشخصيات:

- ظهرت بدايات الفكر القومي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين متمثلة في حركة سرية تألفت من أجلها الجمعيات والخلايا في عاصمة الخلافة العثمانية، ثم في حركة علنية في جمعيات أدبية تتخذ من دمشق وبيروت مقراً لها، ثم في حركة سياسية واضحة المعالم في المؤتمر العربي الأول الذي عقد في باريس سنة ١٩١٢م، وفيما يلي إشارة إلى أهم الجمعيات ذات التوجه القومي حسب التسلسل التاريخي:
- الجمعية السورية: أسسها بطرس البستاني وناصيف اليازجي سنة ١٨٤٧م في دمشق.
- الجمعية السورية في بيروت: أسسها سليم البستاني ومنيف خوري سنة ١٨٦٨م.
- الجمعية العربية السرية: ظهرت سنة ١٨٧٥م ولها فروع في دمشق وطرابلس وصيدا.
- جمعية حقوق الملة العربية: ظهرت سنة ١٨٨١م ولها فروع كذلك، وهي تهدف إلى وحدة المسلمين والنصارى.
- جمعية رابطة الوطن العربي: أسسها نجيب عازوري سنة ١٩٠٤م بباريس وألف كتاب يقظة العرب.
- جمعية الوطن العربي: أسسها خير الله خير الله سنة ١٩٠٥م بباريس، وقد نشر لهم أول كتاب قومي بعنوان الحركة الوطنية العربية.
- الجمعية القحطانية: ظهرت سنة ١٩٠٩م وهي جمعية سرية ومن مؤسسيها خليل حمادة المصري.

- جمعية (العربية الفتاة): أسسها في باريس طلاب عرب منهم محمد البعلبكي سنة ١٩١١م.
- الكتلة النيابية العربية: ظهرت سنة ١٩١١م.
- حزب اللامركزية: تأسس سنة ١٩١٢م.
- الجمعيات الإصلاحية: أواخر ١٩١٢م وقد قامت في بيروت ودمشق وحلب وبغداد والبصرة والموصل وتتكون من خليط من أعيان المسلمين والنصارى.
- المؤتمر العربي في باريس: أسسه بعض الطلاب العرب سنة ١٩١٢م.
- حزب العهد: ١٩١٢م وهو سري، أنشأه ضباط عرب في الجيش العثماني.
- جمعية العلم الأخضر: سنة ١٩١٣م، من مؤسسيها الدكتور فائق شاعر.
- جمعية العلم: وقد ظهرت سنة ١٩١٤م، في الموصل.

أبرز مفكرها:

- يعد ساطع الحصري - ١٨٨٠ - ١٩٦٨م داعية القومية العربية وأهم مفكرها وأشهر دعاة، وله مؤلفات كثيرة تعد الأساس الذي يقوم عليه فكرة القومية العربية.
- ميشيل عفلق.

الانتشار ومواقع النفوذ:

- يوجد كثير من الشباب العربي ومن المفكرين العرب الذين يحملون هذا الفكر، كما توجد عدة أحزاب قومية منتشرة في البلاد العربية مثل حركة الوحدة الشعبية في تونس، وحزب البعث بشقيه في العراق وسوريا، وبقايا الناصريين في مصر وبلاد الشام.

لقد ظلت الدعوة إلى القومية العربية محصورة في نطاق الأقليات الدينية غير المسلمة، وفي عدد محدود من أبناء المسلمين الذين تأثروا بفكرتها، ولم تصبح تياراً شعبياً عاماً إلا حين تبنى الدعوة إليها الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر حين سخر لها أجهزة إعلامه وإمكانات دولته. ويمكن أن يقال إنها الآن تعيش فترة انحسار أو جمود على الأقل.

الناصرية:

هي حركة قومية عربية، نشأت في ظل حكم جمال عبد الناصر (رئيس مصر من عام ١٩٥٢م - ١٩٧٠م)، واستمرت بعد وفاته واشتقت اسمها من اسمه، وتبنت الأفكار التي كان ينادي بها وهي: الحرية والاشتراكية والوحدة، وهي نفس أفكار الأحزاب القومية اليسارية العربية الأخرى.

الأفكار والمعتقدات:

- من مبادئ الناصرية أن الحرية والاشتراكية والوحدة هي السبيل للقضاء على مشكلات العالم العربي الأربعة: وهي الاستعمار والتخلف والطبقية والتجزئة بين أقطار العالم العربي. وهي ذاتها أفكار حزب البعث القومي اليساري: الوحدة، الحرية، الاشتراكية.
- الحرية المطلوبة هي حرية الناصريين وليست حرية الشعب بكامله، إذ أن الناصرية القديمة (في عهد عبد الناصر نفسه) رفعت شعارات لا حرية لأعداء الحرية، وهي تعتقد بأن كل معارض لها من أعداء الحرية.
- نادى الناصرية بتوزيع الثروة الوطنية لتحقيق التغيير الاجتماعي، ونادت بالاشتراكية العلمية، وهي خليط من الاشتراكية الماركسية والليبرالية الغربية والأفكار الوطنية مع شيء من الأفكار الدينية.
- الوحدة هي أساس القوة العربية، والعروبة أو القومية العربية هي أساس قيام الوحدة. وأغفلت الناصرية رباط العقيدة.

- نادت الناصرية بالديمقراطية ومفهوم الديمقراطية لديها هو ديمقراطية التحالف السياسي، تبعاً لتحالف القوى الاجتماعية، أو كما وصفها محمد حسنين هيكل بديمقراطية الموافقة، أي أن الزعيم الحاكم ينفرد بالحكم وبإصدار القرارات المصيرية، ودور الشعب يقتصر على تأييد هذه القرارات، لأنه يفترض في الزعيم العصمة والصواب والحكمة وتجسيد إرادة الشعب وحقوق التعبير عنها.
- تعد العلمانية أو اللادينية من أسس الناصرية أيضاً، فليس للدين علاقة بالمجتمع وقوانينه ونظام حياته، وإنما هو طقوس تعبدية في المسجد فحسب.

الجنور الفكرية والعقائدية:

- الناصرية هي حركة قومية يسارية علمانية برزت بعد وفاة عبد الناصر لذلك فهي تعتمد على الفكر القومي الذي ظهر بعد سقوط الدولة العثمانية.
- الناصرية أبعدت الدين من كل مبادئها وممارساتها، من هنا جاء وصفها بالعلمانية (أو اللادينية).

التأسيس وأبرز الشخصيات:

- أول من أطلق لفظ (الناصرية) محمد حسنين هيكل، الصحفي الذي رافق عبد الناصر إبان حكمه، وأصبح له شهرة في العالم العربي، وذلك بمقال له في جريدة الأهرام في ١٤ / ١ / ١٩٧٢ م.
- و جاء بعده كمال رفعت وأصدر في عام ١٩٧٦ م كتيباً بعنوان (ناصريون) ذكر فيه مبادئ الناصرية وأهدافها، وبلور الدكتور عبد القادر حاتم الذي كان وزيراً في عهد عبد الناصر المذهب الناصري في تأبينه لعبد الناصر، كما جاء في جريدة الأخبار (٢ / ١٠ / ١٩٧٠ م) حينما قال: "أصبح في

العالم اليوم مذهب سياسي متميز ينتسب إلى عبد الناصر."

وقد وافق القضاء المصري على إعلان الناصرية كحزب باسم (الحزب الديمقراطي الناصري) وذلك في يوم الاثنين ١٨/ شوال/ ١٤١٢ هـ (٢٠/ ٤/ ١٩٩٢ م) برئاسة ضياء الدين داود المحامي، وعضو مجلس الشعب المصري.

أبرز مفكرها:

- جمال عبد الناصر: وكان يتردد على مركز الإخوان المسلمين لسماع حديث الثلاثاء منذ عام ١٩٤٢ م.
- معمر القذافي رئيس الجماهيرية الليبية الذي صرح بأنه على منهج عبد الناصر.

الانتشار ومواقع النفوذ:

نشأت الناصرية في مصر وانتشرت في باقي البلاد العربية، وأن كان أتباعها في البلاد العربية قلة، وقد طالب بعض الذين تعاونوا مع عبد الناصر إبان حكمه بتشكيل حزب ناصري في مصر وقد سمح لهم بذلك.

ويتضح مما سبق أن الناصرية تتجسد في حفنة من الذين تعاونوا مع عبد الناصر إبان حكمه وأظهروا الولاء لشخصه، فلما سمح بالتعددية الحزبية في مصر اتفقوا على التجمع باسم القومية العربية وتحت لواء الحرية والاشتراكية والوحدة. ولكنهم على أية حال يدينون بالولاء لعبد الناصر ويعتبرونه رائد لهم مشيدين بمواقفه الإيجابية بحكم أنه أنهى الملكية الفاسدة في مصر وأمم قناة السويس، وأنهى الاحتلال البريطاني، وبنى السد العالي، وحرر اليمن الشمالي، وحقق مكاسب للعمال والفلاحين.

البهائية:

هي حركة نبعت من المذهب الشيعي الشيعي سنة ١٢٦٠ هـ تحت رعاية الاستعمار الروسي واليهودية العالمية والاستعمار الإنجليزي بهدف إفساد العقيدة الإسلامية وتفكيك وحدة المسلمين وصرفهم عن قضاياهم الأساسية.

الأفكار والمعتقدات:

- يعتقد البهائيون أن الثواب والعقاب إنما يكونان للأرواح فقط على وجه يشبه الخيال.
- يقدسون العدد ١٩ ويجعلون عدد الشهور ١٩ شهراً وعدد الأيام ١٩ يوماً، وقد تابعهم في هذا المدعو محمد رشاد خليفة حين ادعى قدسية خاصة للرقم ١٩، وحاول إثبات أن القرآن الكريم قائم في نظمه من حيث عدد الكلمات والحروف على ١٩، ولكن كلامه ساقط بكل المقاييس.
- يؤمنون بنبوة بوذا وكنفوشيوس وبراهما وزاردشت وأمثالهم من حكماء الهند والصين والفرس الأول.
- يوافقون اليهود والنصارى في القول بصلب المسيح.
- يؤولون القرآن تأويلات باطنية ليتوافق مع مذهبهم.
- ينكرون معجزات الأنبياء وحقيقة الملائكة والجن كما ينكرون الجنة والنار.
- يحرمون الحجاب على المرأة ويحللون المتعة ومشايعة النساء والأموال.
- قبلتهم إلى البهجة بعكا بفلسطين، والصلاة تؤدي في تسع ركعات ثلاث مرات، والوضوء بماء الورد وأن لم يوجد فالبسملة بسم الله الأظهر الأظهر خمس مرات، لا توجد صلاة الجماعة إلا في الصلاة على الميت وهي ست تكبيرات يقول كل تكبيرة (الله أبهى).

- الصيام عندهم في الشهر التاسع عشر شهر العلا، فيجب فيه الامتناع عن تناول الطعام من الشروق إلى الغروب مدة تسعة عشر يوماً (شهر بهائي) ويكون آخرها عيد النيروز ٢١ آذار وذلك من سن ١١ إلى ٤٢ فقط، أما ما بعد ذلك فيعفى البهائيون من الصيام.
- تحريم الجهاد وحمل السلاح وإشهاره ضد الأعداء، والذي يفسره البعض أنه خدمة للمصالح الاستعمارية.
- ينكرون أن محمداً خاتم النبيين مدعين استمرار الوحي وقد وضعوا كتباً معارضة للقرآن الكريم مليئة بالأخطاء اللغوية والركاكة في الأسلوب.
- يبطلون الحج إلى مكة وحجهم حيث دفن بهاء الله في البهجة بعكا بفلسطين.

الجدور العقائدية:

الرافضة الإمامية - الشيخية أتباع الشيخ أحمد الإحسائي - الصهيونية العالمية.

أماكن الانتشار:

تقطن الغالبية العظمى من البهائيين في إيران وقليل منهم في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين المحتلة حيث مقرهم الرئيسي، وكذلك لهم وجود في مصر حيث أغلقت محافلهم بقرار جمهوري رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ م.

التكفير والهجرة:

هي جماعة المسلمين كما سمت نفسها، أو جماعة التكفير والهجرة كما أطلق عليها إعلامياً، وهي جماعة إسلامية نهجت نهج الخوارج في التكفير بالمعصية، نشأت داخل السجون المصرية في بادئ الأمر، وبعد إطلاق سراح أفرادها، تبلورت أفكارها، وكثر أتباعها في صعيد مصر، وبين طلبة الجامعات خاصة.

الأفكار والمعتقدات:

- إن التكفير عنصر أساسي في أفكار ومعتقدات هذه الجماعة، فهم يكفرون كل من ارتكب كبيرة وأصر عليها ولم يتب منها، وكذلك يكفرون الحكام الذين لا يحكمون بما أنزل الله بإطلاق ودون تفصيل، ويكفرون المحكومين لأنهم رضوا بذلك وتابعوه أيضاً بإطلاق ودون تفصيل، أما العلماء فيكفرونهم لأنهم لم يكفروا هؤلاء ولا أولئك، كما يكفرون كل من عرضوا عليه فكرهم فلم يقبله أو قبله ولم ينضم إلى جماعتهم ويبيع إمامهم. أما من انضم إلى جماعتهم ثم تركها فهو مرتد حلال الدم، وعلى ذلك فالجماعات الإسلامية إذا بلغت دعوتهم ولم تباع إمامهم فهي كافرة مارقة من الدين، وكل من أخذ بأقوال الأئمة أو بالإجماع حتى ولو كان إجماع الصحابة أو بالقياس أو بالمصلحة المرسلة أو بالاستحسان ونحوها فهو في نظرهم مشرك كافر، وهم يرون أن العصور الإسلامية بعد القرن الرابع الهجري كلها عصور كفر وجاهلية لتقديسها لصنم التقليد المعبود من دون الله تعالى، فعلى المسلم أن يعرف الأحكام بأدلتها ولا يجوز لديهم التقليد في أي أمر من أمور الدين.
- قول الصحابي وفعله ليس بحجة ولو كان من الخلفاء الراشدين.
- الهجرة وهي العنصر الثاني في فكر الجماعة، ويقصد بها العزلة عن المجتمع الجاهلي، وعندهم أن كل المجتمعات الحالية مجتمعات جاهلية. والعزلة المعنية عندهم عزلة مكانية وعزلة شعورية، بحيث تعيش الجماعة في بيئة تتحقق فيها الحياة الإسلامية الحقيقية - برأيهم - كما عاش الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام في الفترة المكية.
- يجب على المسلمين في هذه المرحلة الحالية من عهد الاستضعاف الإسلامي أن يمارسوا المفاصلة الشعورية لتقوية ولائهم للإسلام من

خلال جماعة المسلمين - التكفير والهجرة - وفي الوقت ذاته عليهم أن يكفوا عن الجهاد حتى تكتسب القوة الكافية.

■ لا قيمة عندهم للتاريخ الإسلامي لأن التاريخ هو أحسن القصص الواردة في القرآن الكريم فقط، ولا قيمة أيضاً لأقوال العلماء المحققين وأمّهات كتب التفسير والعقائد لأن كبار علماء الأمة في القديم والحديث - بزعمهم - مرتدون عن الإسلام.

■ دعوا إلى الأمية لتأويلهم الخاطئ لحديث (نحن أمة أمية ...) فدعوا إلى ترك الكليات ومنع الانتساب للجامعات والمعاهد إسلامية أو غير إسلامية لأنها مؤسسات الطاغوت كما يعتقدون.

■ قاموا بترك صلاة الجمعة والجماعة بالمساجد لأن المساجد كلها ضرار وأئمتها كفار إلا أربعة مساجد: المسجد الحرام والمسجد النبوي وقباء والمسجد الأقصى، ولا يصلون فيها أيضاً إلا إذا كان الإمام منهم، ويزعمون أن أميرهم شكري مصطفى هو مهدي هذه الأمة المنتظر وأن الله تعالى سيحقق على يد جماعته ما لم يحقق على يد محمد صلى الله عليه وسلم من ظهور الإسلام على جميع الأديان.

الجدور الفكرية والعقائدية:

إن قضية تكفير المسلم قديمة، ولها جذورها في تاريخ الفكر الإسلامي منذ عهد الخوارج. وقد تركت آثاراً علمية وعملية لعدة أجيال. وقد استيقظت هذه الظاهرة لأسباب عدة ذكرها العلماء ويمكن إجمالها فيما يلي:

١ - انتشار الفساد والفسق والإلحاد في معظم المجتمعات الإسلامية دونما محاسبة من أحد، لا من قبل الحكام ولا من المجتمعات الإسلامية المسحوقة تحت أقدام الطغاة والظالمين.

٢ - محاربة الحركات الإسلامية الإصلاحية من قبل حكام المسلمين،

وامتلاء السجون بدعاة الإسلام واستخدام أقصى أنواع التعذيب، مع التلطف بألفاظ الكفر من قبل المعذبين والسجانين.

٣- ظهور وانتشار بعض الكتب الإسلامية التي ألقت في هذه الظروف القاسية وكانت تحمل بذور هذا الفكر، واحتضان هذا الفكر من هذه الجماعة - التكفير والهجرة - وطبعه بطابع الغلو والعنف.

التأسيس وأبرز الشخصيات:

▪ تبلورت أفكار ومبادئ جماعة المسلمين التي عرفت بجماعة التكفير والهجرة في السجون المصرية وخاصة بعد اعتقالات سنة ١٩٦٥م التي أعدم على إثرها سيد قطب وإخوانه بأمر من جمال عبد الناصر حاكم مصر آنذاك كما يرى بعض المؤرخين، وفي هذا الجو من التعذيب الذي تعرضوا له يرى البعض أنه ولد الغلو ونبت فكرة التكفير ووجدت الاستجابة لها.

▪ في سنة ١٩٦٧م طلب رجال الأمن من جميع الدعاة المعتقلين تأييد رئيس الدولة جمال عبد الناصر فانقسم المعتقلون إلى فئات: فئة سارعت إلى تأييد الرئيس ونظامه بغية الإفراج عنهم والعودة إلى وظائفهم وزعموا أنهم يتكلمون باسم جميع الدعاة، وهؤلاء كان منهم العلماء، واعتقد البعض أنهم طابور خامس داخل الحركة الإسلامية، وثمة فئة أخرى هم رجال سياسة التحقوا بالدعوة.

▪ أما جمهور الدعاة المعتقلين فقد لجأوا إلى الصمت ولم يعارضوا أو يؤيدوا باعتبار أنهم في حالة إكراه، بينما رفضت فئة قليلة من الشباب موقف السلطة وأعلنت كفر رئيس الدولة ونظامه، بل اعتبروا الذين أيدوا السلطة من إخوانهم مرتدين عن الإسلام ومن لم يكفرهم فهو كافر، والمجتمع بأفراده كفار لأنهم موالون للحكام وبالتالي فلا ينفعهم صوم ولا صلاة. وكان إمام هذه الفئة ومهندس أفكارها الشيخ علي إسماعيل.

أبرز مفكراتها:

- الشيخ علي إسماعيل: كان إمام هذه الفئة من الشباب داخل المعتقل، وهو أحد خريجي الأزهر، وشقيق الشيخ عبد الفتاح إسماعيل أحد الستة الذين تم إعدامهم مع الأستاذ سيد قطب، وقد صاغ الشيخ علي مبادئ العزلة والتكفير لدى الجماعة ضمن أطر شرعية حتى تبدو وكأنها أمور شرعية لها أدلتها من الكتاب والسنة ومن حياة الرسول صلى الله عليه وسلم في الفترتين: المكية والمدنية، متأثراً في ذلك بأفكار الخوارج؛ إلا أنه رجع إلى رشد وأعلن براءته من تلك الأفكار التي كان ينادي بها.
- شكري أحمد مصطفى (أبو سعد) من أسيوط مواليد ١٩٤٢ م، أحد شباب جماعة الإخوان المسلمين الذين اعتقلوا عام ١٩٦٥ م لانتسابهم لجماعة الإخوان المسلمين وكان عمره وقتئذ ثلاثة وعشرين عاماً.
- ماهر عبد العزيز زناتي (أبو عبد الله) ابن شقيقة شكري مصطفى ونائبه في قيادة الجماعة بمصر وكان يشغل منصب المسؤول الإعلامي للجماعة، أعدم مع شكري سنة ١٩٧٧ م، وله كتاب الهجرة.

أماكن الانتشار:

انتشرت هذه الجماعة في معظم محافظات مصر وفي منطقة الصعيد على الخصوص، ولها وجود في بعض الدول العربية مثل اليمن والأردن والجزائر ... وغيرها.

يتضح مما سبق أن هذه الجماعة أحييت فكر الخوارج بتكفير كل من ارتكب كبيرة وأصر عليها وتكفير الحكام بإطلاق ودون تفصيل لأنهم لا يحكمون بشرع الله وتكفر المحكومين لرضاهم بهم بدون تفصيل وتكفر العلماء لعدم تكفيرهم أولئك الحكام. كما أن الهجرة هي العنصر الثاني في تفكير هذه الجماعة، ويقصد بها اعتزال المجتمع الجاهلي عزلة مكانية وعزلة شعورية،

وتتمثل في اعتزال معابد الجاهلية (يقصد بها المساجد) ووجوب التوقف والتبسن بالإضافة إلى إشاعة مفهوم الحد الأدنى من الإسلام. ولا يخفي مدى مخالفة أفكار ومنهج هذه الجماعة لمنهج أهل السنة والجماعة في مصادر التلقي والاستدلال وقضايا الكفر والإيمان وغير ذلك مما سبق بيانه.

الزيدية:

هي إحدى فرق الشيعة، نسبتها ترجع إلى مؤسسها زيد بن علي زين العابدين الذي صاغ نظرية شيعية في السياسة والحكم، وقد جاهد من أجلها وقتل في سبيلها، وكان يرى صحة إمامة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم جميعاً، ولم يقل أحد منهم بتكفير أحد من الصحابة ومن مذهبهم جواز إمامة المفضل مع وجود الأفضل.

الأفكار والمعتقدات:

▪ يُجيزون الإمامة في كل أولاد فاطمة، سواء أكانوا من نسل الإمام الحسن أم من نسل الإمام الحسين، والإمامة لديهم ليست بالنص، إذ لا يشترط فيها أن ينص الإمام السابق على الإمام اللاحق، بمعنى أنها ليست وراثية بل تقوم على البيعة، فمن كان من أولاد فاطمة وفيه شروط الإمامة كان أهلاً لها، ويجوز لديهم وجود أكثر من إمام واحد في وقت واحد في قطرين مختلفين.

▪ وتقول الزيدية بالإمام المفضل مع وجود الأفضل إذ لا يُشترط أن يكون الإمام أفضل الناس جميعاً بل من الممكن أن يكون هناك للمسلمين إمام على جانب من الفضل مع وجود من هو أفضل منه على أن يرجع إليه في الأحكام ويحكم بحكمه في القضايا التي يدلي برأيه فيها.

▪ معظم الزيدية المعاصرين يُقرُّون خلافة أبي بكر وعمر، ولا يلعنونهما كما تفعل فرق الشيعة، بل يترضون عنهما، إلا أن الرفض بدأ يغزوهم -

- بواسطة الدعم الإيراني -، ويحاول جعلهم غلاة مثله.
- يميلون إلى الاعتزال فيما يتعلق بذات الله، والاختيار في الأعمال، ومرتكب الكبيرة يعتبرونه في منزلة بين المنزلتين كما تقول المعتزلة.
 - يرفضون التصوف رفضاً قاطعاً.
 - يخالفون الشيعة في زواج المتعة ويستنكرونه.
 - يتفوقون مع الشيعة في زكاة الخمس وفي جواز التقية إذا لزم الأمر.
 - هم متفوقون مع أهل السنة بشكل كامل في العبادات والفرائض سوى اختلافات قليلة في الفروع مثل:
- ١- قولهم "حي على خير العمل" في الأذان على الطريقة الشيعية.
 - ٢- صلاة الجنازة لديهم خمس تكبيرات.
 - ٣- يرسلون أيديهم في الصلاة.
 - ٤- صلاة العيد تصح فرادى وجماعة.
 - ٥- يعدون صلاة التراويح جماعة بدعة.
 - ٦- يرفضون الصلاة خلف الفاجر..
- باب الاجتهاد مفتوح لكل من يريد الاجتهاد، ومن عجز عن ذلك قلد، وتقليد أهل البيت أولى من تقليد غيرهم..
 - بعض المنتسبين للزيدية قرروا العصمة لأربعة فقط من أهل البيت هم علي وفاطمة والحسن والحسين.
 - لا يوجد عندهم مهدي منتظر.
 - يستنكرون نظرية البداء التي قال بها المختار الثقفي، حيث إن الزيدية تقرر أن علم الله أزلي قديم غير متغير وكل شيء مكتوب في اللوح المحفوظ.

▪ يؤمنون بوجوب الإيمان بالقضاء والقدر مع اعتبار الإنسان حراً مختاراً في طاعة الله أو عصيانه، ففصلوا بذلك بين الإرادة وبين المحبة أو الرضا وهو رأي أهل البيت من الأئمة.

▪ مصادر الاستدلال عندهم كتاب الله، ثم سنة رسول الله، ثم القياس ومنه الاستحسان والمصالح المرسلة، ثم يجيء بعد ذلك العقل، فما يقر العقل صحته وحسنه يكون مطلوباً وما يقر قبحه يكون منهياً عنه.

الجدور الفكرية والعقائدية:

إن الزيديون يتمسكون بالعديد من القضايا التي يتمسك بها الشيعة كأحقية أهل البيت في الخلافة وتفضيل الأحاديث الواردة عنهم على غيرها، وتقليدهم، وزكاة الخمس، فالملامح الشيعية واضحة في مذهبهم على الرغم من اعتدالهم عن بقية فرق الشيعة.

▪ تأثر الزيدية بالمعتزلة فانعكست إعتزالية واصل بن عطاء عليهم وظهر هذا جلياً في تقديرهم للعقل وإعطائه أهمية كبرى في الاستدلال، إذ يجعلون له نصيباً وافراً في فهم العقائد وفي تطبيق أحكام الشريعة وفي الحكم بحسن الأشياء وقبحها فضلاً عن تحليلاتهم للجبر والاختيار ومرتكب الكبيرة والخلود في النار.

▪ أخذ أبو حنيفة عن زيد، كما أن حفيداً لزيد وهو أحمد بن عيسى بن زيد قد أخذ عن تلاميذ أبي حنيفة في العراق، وقد تلاقي المذهبان الحنفي السني والزيد الشيعي في العراق أولاً، وفي بلاد ما وراء النهر ثانياً مما جعل التأثير والتأثير متبادلاً بين الطرفين.

التأسيس وأبرز الشخصيات:

ترجع الزيدية إلى زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي (٨٠-١٢٢هـ / ٦٩٨-٧٤٠م)، قاد ثورة شيعية في العراق ضد الأمويين أيام

هشام بن عبد الملك، فقد دفعه أهل الكوفة لهذا الخروج ثم ما لبثوا أن تخلوا عنه وخذلوه عندما علموا بأنه لا يتبرأ من الشيخين أبي بكر وعمر ولا يلعنهما، بل يترضى عنهما، فاضطر لمقابلة جيش الأمويين وما معه سوى ٥٠٠ فارس حيث أصيب بسهم في جبهته أدى إلى وفاته عام ١٢٢ هـ.

أبرز مفكرها:

- أحمد بن عيسى بن زيد - حفيد مؤسس الزيدية - أقام بالعراق، وأخذ عن تلاميذ أبي حنيفة فكان ممن أثرى هذا المذهب وعمل على تطويره.
- القاسم بن إبراهيم الرسي بن عبد الله بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه (١٧٠-٢٤٢ هـ) تشكلت له طائفة زيدية عرفت باسم القاسمية.
- يحيى بن الحسين بن القاسم (٢٤٥-٢٩٨ هـ) الذي عقدت له الإمامة باليمن فكان ممن حارب القرامطة فيها، كما تشكلت له فرقة زيدية عرفت باسم الهادوية منتشرة في اليمن والحجاز.
- الإمام أبو محمد الحسن بن علي بن الحسن بن زيد بن عمر بن الحسين ابن علي رضي الله عنه والملقب بالناصر الكبير (٢٣٠ - ٣٠٤ هـ).
- الحسن بن زيد بن محمد بن إسماعيل بن زيد بن الحسن بن علي رضي الله عنه، الذي تكونت له دولة زيدية جنوب بحر الخزر سنة ٢٥٠ هـ.

الانتشار ومواقع النفوذ:

- قامت دولة للزيدية أسسها الحسن بن زيد سنة ٢٥٠ هـ في أرض طبرستان، كما أن الهادي إلى الحق أقام دولة ثانية لها في اليمن في القرن الثالث الهجري، وانتشرت الزيدية في سواحل بلاد الخزر وبلاد طبرستان، وامتدت إلى الحجاز ومصر غرباً وتركزت في أرض اليمن.

ويتضح مما سبق أن الزيدية إحدى فرق الشيعة، ولصلاتهم القديمة بالمعتزلة تأثروا بكثير من أفكارهم ومعتقداتهم، إلا أن المذهب الزيدي في الفروع لا يخرج عن إطار مدارس الفقه الإسلامي ومذاهبه، ومواطن الاختلاف بين الزيدية والسنة في مسائل الفروع لا تكاد تذكر.

القاديانية:

القاديانية دين مُخترعٌ جديد، ظهر أواخر القرن التاسع عشر الميلادي بقاديان، إحدى قرى البنجاب الهندية، وحظي بمباركة ورعاية الاحتلال الإنجليزي.

الأفكار والمعتقدات:

■ يعتقد القاديانية بتناسخ الأرواح، حيث زعم ميرزا أن إبراهيم عليه السلام ولد بعد ألفين وخمسين سنة في بيت عبد الله بن عبد المطلب متجسداً بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم، ثم بُعث النبي صلى الله عليه وسلم مرتين آخرين أحدهما عندما حلت الحقيقة المحمدية في المتبع الكامل يعني نفسه.

■ يعتقدون أن الله يصوم ويصلي وينام ويخطئ، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً، يقول ميرزا: "قال لي الله: إني أصلي وأصوم وأصحو وأنا" وقال: "قال الله: إني مع الرسول أجيب أخطئ وأصيب إني مع الرسول محيط".

■ يعتقدون أن النبوة لم تختتم بمحمد صلى الله عليه وسلم بل هي جارية، وأن الله يرسل الرسول حسب الضرورة، وأن غلام أحمد هو أفضل الأنبياء جميعاً، وأن جبريل عليه السلام كان ينزل على غلام أحمد بالوحي، وأن إلهاماته كالقرآن.

■ يعتقدون أنهم أصحاب دين جديد مستقل، وشريعة مستقلة، وأن رفاق الغلام كالصحابة، كما جاء في صحيفتهم "الفضل، عدد ٩٢": "لم

يكن فرق بين أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وتلاميذ الميرزا غلام أحمد، إن أولئك رجال البعثة الأولى وهؤلاء رجال البعثة الثانية".

▪ يعتقدون أن الحج الأكبر هو الحج إلى قاديان وزيارة قبر القادياني، ونصوا على أن الأماكن المقدسة ثلاثة مكة والمدينة وقاديان، فقد جاء في صحيفتهم: "أن الحج إلى مكة بغير الحج إلى قاديان حج جاف، لأن الحج إلى مكة لا يؤدي رسالته ولا يفي بغرضه".

▪ يبيحون الخمر والأفيون والمخدرات.

▪ كل مسلم عندهم كافر حتى يدخل القاديانية: كما أن من تزوج أو زوج لغير القاديانيين فهو كافر.

▪ ينادون بإلغاء الجهاد، ووجوب الطاعة العمياء للحكومة الإنجليزية التي كانت تحتل الهند آنذاك، لأنها - وفق زعمهم - ولي أمر المسلمين.

▪ يعتقد القادياني بأن إلهه إنجليزي لأنه يخاطبه بالإنجليزية.

التأسيس وأبرز الشخصيات:

ميرزا غلام أحمد القادياني المولود سنة ١٢٦٥ هـ بقاديان هو مؤسس هذه الطائفة، وقد بدأ ميرزا نشاطه كداعية إسلامي، ثم ادعى أنه مجدد ومُلهَم من الله، ثم تدرج درجة أخرى فادعى أنه المهدي المنتظر والمسيح الموعود، يقول في ذلك: "إن المسلمين والنصارى يعتقدون باختلاف يسير أن المسيح ابن مريم قد رفع إلى السماء بجسده، وأنه سينزل من السماء في عصر من العصور، وقد أثبت في كتابي أنها عقيدة خاطئة، وقد شرحت أنه ليس المراد من النزول هو نزول المسيح بل هو إعلام عن طريق الاستعارة بقدم مثل المسيح، وأن هذا العاجز - يعني نفسه - هو مصداق هذا الخبر حسب الإعلام والإلهام".

ثم انتقل من دعوى المثل والشبيه بالمسيح عليه السلام إلى دعوى أنه

المسيح نفسه، فقال: "وهذا هو عيسى المرتقب، وليس المراد بمريم وعيسى في العبارات الإلهامية إلا أنا"، ولما كان المسيح نبيا يوحى إليه، فقد ادعى ميرزا أنه يوحى إليه، وكتب قرآنا لنفسه سماه "الكتاب المبين" يقول: "أنا على بصيرة من رب وهّاب، بعثني الله على رأس المائة، لأجدد الدين وأنور وجه الملة وأكسر الصليب وأطفئ نار النصرانية، وأقيم سنة خير البرية، وأصلح ما فسد، وأروج ما كسد، وأنا المسيح الموعود والمهدي المعهود، من الله علي بالوحي والإلهام، وكلمني كما كلم الرسل الكرام".

يبدو أن دعوى أنه المسيح لم تلق القبول المرجو، ولم تحقق الغرض المؤمل منها، فانتقل من دعوى أنه المسيح النبي إلى دعوى أنه محمد النبي صلى الله عليه وسلم، وأن الحقيقة المحمدية قد تجسدت فيه، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قد بُعث مرة أخرى في شخص ميرزا غلام، يقول ميرزا: "إن الله أنزل محمدا صلى الله عليه وسلم مرة أخرى في قاديان لينجز وعده"، وقال: "المسيح الموعود هو محمد رسول الله وقد جاء إلى الدنيا مرة أخرى لنشر الإسلام" ثم ادعى أن نبوته أعلى وأرقى من نبوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، فاتبعه من اتبعه من الدهماء والغوغاء وأهل الجهل والمصالح الدنيوية.

أما وحيه الذي ادعاه لنفسه فقد كان خليطا من الآيات المتناثرة التي جمعها في مقاطع غير متجانسة تدل على قلة فقهه وفهمه للقرآن، وإليك نماذج من وحيه المزعوم، قال: "لقد ألهمت أنفا وأنا أعلق على هذه الحاشية، وذلك في شهر مارس ١٨٨٢م ما نصه حرفيا: "يا أحمد بارك الله فيك، وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى. الرحمن علم القرآن، لتذر قوما ما أنذر آبائهم، ولتستبين سبيل المجرمين، قل إني أمرت وأنا أول المؤمنين، قل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا،" ويقول أيضا: "والله أنه ظل فصاحة القرآن ليكون آية لقوم يتدبرون. أتقولون سارق فأتوا بصفحات مسروقة كمثلها في التزام الحق والحكمة إن كنتم تصدقون".

وأما نبوءاته فما أكثرها وما أسرع تحققها لكن بخلاف ما أنبأ وأخبر، فمن ذلك أنه ناظر نصرانيا فأفحمه النصراني، ولما لم يستطع ميرزا إجابته غضب على النصراني، وأراد أن يمحو عار هزيمته، فادعى أن النصراني يموت - إن لم يتب - بعد خمسة عشر شهرا حسب ما أوحى الله إليه، وجاء الموعد المضروب ولم يمت النصراني، فادعى القاديانيون أن النصراني تاب إلا أن النصراني عندما سمع تلك الدعوى كتب يكذبهم ويفتخر بمسيحيته.

ومن ذلك زعمه: أن الطاعون لا يدخل بلده قاديان ما دام فيها، ولو دام الطاعون سبعين سنة، فكذبه الله فدخل الطاعون قاديان وفتك بأهلها وكانت وفاته به، وهو الذي قال " وآية له أن الله بشره بأن الطاعون لا يدخل داره، وأن الزلازل لا تهلكه وأنصاره، ويدفع الله عن بيته شرهما ".

أبرز مفكرها:

- الحكيم نور الدين البهيري: وهو أبرز شخصية بعد (الغلام) والخليفة من بعده، ولد سنة ١٢٥٨ هـ تعلم الفارسية ومبادئ العربية.
- محمود أحمد بن غلام أحمد: الخليفة الثاني للقاديانيين، تولى الزعامة بعد وفاة الحكيم نور الدين، وأعلن أنه خليفة لجميع أهل الأرض، حيث قال: " أنا لست فقط خليفة القاديانية، ولا خليفة الهند، بل أنا خليفة المسيح الموعود، فإذا أنا خليفة لأفغانستان والعالم العربي وإيران والصين واليابان وأوربا وأمريكا وأفريقيا وسماترا وجاوا، وحتى أنا خليفة لبريطانيا أيضا وسلطاني محيط جميع قارات العالم ".
- الخواجة كمال الدين: كان يدّعي أنه مثل غلام أحمد في التجديد والإصلاح، وقد جمع كثيرا من الأموال، وذهب إلى إنجلترا للدعوة إلى القاديانية، ولكنه مال للذات والشهوات وبناء البيوت الفاخرة.

موقف علماء الإسلام من القاديانية:

لقد تصدى علماء الإسلام لهذه الحركة، وممن تصدى لهم الشيخ أبو الوفاء ثناء الله أمير جمعية أهل الحديث في عموم الهند، حيث ناظر "ميرزا غلام" وأفحمه بالحجة، وكشف كُفر وانحراف نحلته. ولما لم يرجع غلام أحمد إلى رشده اعلمه الشيخ أبو الوفاء بأن يموت الكاذب منهما في حياة الصادق، ولم تمر سوى أيام قلائل حتى هلك "الميرزا غلام أحمد القادياني" في عام ١٩٠٨م، مخلفاً أكثر من خمسين كتاباً ونشرة ومقالاً كلها تدعوا إلى ضلالاته وانحرافاته.

وقام مجلس الأمة في باكستان (البرلمان المركزي) بمناقشة أحد زعماء هذه الطائفة "ميرزا ناصر أحمد" والرد عليه من قبل الشيخ مفتي محمود رحمه الله. وقد استمرت هذه المناقشة قرابة الثلاثين ساعة عجز فيها "ناصر أحمد" عن الجواب وانكشف النقاب عن كفر هذه الطائفة، فأصدر المجلس قراراً باعتبار القاديانية أقلية غير مسلمة. وفي إبريل ١٩٧٤م انعقد مؤتمر برابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة، وحضره ممثلون للمنظمات الإسلامية العالمية من جميع أنحاء العالم، وأعلن المؤتمر كفر هذه الطائفة وخروجها عن الإسلام، وطالب المسلمين بمقاومة خطرها وعدم التعامل معها، وعدم دفن موتاهم في قبور المسلمين. وقد صدرت فتاوى متعددة من عدد من المجامع والهيئات الشرعية في العالم الإسلامي، تقضي بكفر القاديانية، منها المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي، ومجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وهيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، هذا عدا ما صدر من فتاوى علماء مصر والشام والمغرب والهند وغيرها.

كثيرة هي الأشياء التي تستدعي الانتباه في ظاهرة القاديانية، لكن ما نراه جديراً

بالملاحظة وحرى بالاهتمام هو البحث في جذور نشأة تلك الحركات، وكيف وجدت في البيئة الإسلامية تربة خصبة لنشر أفكارها، مع أنها حركة في لبّها وحقيقتها وفي ظاهرها وعلايتها مناقضة لثوابت الدين، مصادمة لحقيقته، فالأمة مجمعة إجماعاً قطعياً يقينياً على أنه لا نبي بعد محمد صلى الله عليه وسلم، وكل دعوى النبوة بعده فهي ضلال وهوى، هذا غير بدعهم الكفرية الأخرى.

والسؤال الذي يرد هنا، هو كيف أصبح لهؤلاء أتباعاً من المسلمين؟ ولعل الجواب على هذا السؤال رغم أهميته لا يحتاج إلى كبير عناء، فالجهل هو السبب الرئيس وراء اتباع مثل هذه الحركات، ووراءه كذلك تقصير مرير من علماء الأمة وطلبة العلم فيها عن واجب البلاغ، حفظاً للدين وقمعا لدعوات البدع والضلال والردة. وعليه فالعلاج - كما هو واضح - يتركز في نشر العلم وتبليغ الدين، وعدم إهمال أي بقعة من بقاع العالم الإسلامي، ولو كانت في أطراف الدنيا، حفظاً للدين وحتى تسلم الأمة من أمثال هذه البدع المهلكة.

الإسماعلية:

فرقة باطنية، انتسبت إلى الإمام إسماعيل بن جعفر الصادق، ظاهرها التشيع لآل البيت، وحقيقتها هدم عقائد الإسلام، تشعبت فرقها وامتدت عبر الزمان حتى وقتنا الحاضر، وحقيقتها تخالف العقائد الإسلامية الصحيحة.

الأفكار والمعتقدات:

- ضرورة وجود إمام معصوم منصوب عليه من نسل محمد بن إسماعيل على أن يكون الابن الأكبر وقد حدث خروج على هذه القاعدة عدة مرات
- العصمة لديهم ليست في عدم ارتكاب المعاصي والأخطاء بل إنهم يؤولون المعاصي والأخطاء بما يناسب معتقداتهم.
- من مات ولم يعرف إمام زمانه ولم يكن في عنقه بيعة له مات ميتة جاهلية.

- يضيفون على الإمام صفات ترفعه إلى ما يشبه الإله، ويخصونه بعلم الباطن ويدفعون له خمس ما يكسبون.
- يؤمنون بالتقية ويطبقونها في الفترات التي تشتد عليهم فيها الأحداث - الإمام هو محور الدعوة الإسماعيلية، ومحور العقيدة يدور حول شخصيته.
- الإمام عندهم وارث الأنبياء جميعاً ووارث كل من سبقه من الأئمة.
- ينكرون صفات الله تعالى أو يكادون لأن الله - في نظرهم - فوق متناول العقل، فهو لا موجود ولا غير موجود، ولا عالم ولا جاهل، ولا قادر ولا عاجز، ولا يقولون بالإثبات المطلق ولا بالنفي المطلق فهو إله المتقابلين وخالق المتخاصمين والحاكم بين المتضادين، ليس بالقديم وليس بالمحدث فالقديم أمره وكلمته والحديث خلقه وفطرته.

الجدور الفكرية:

- لقد نشأ مذهبهم في العراق، ثم فروا إلى فارس وخراسان وما وراء النهر كالهند والتركستان فخالط مذهبهم آراء من عقائد الفرس القديمة والأفكار الهندية، وقام فيهم ذوو أهواء في انحرافهم بما انتحلوا من نحل.
- اتصلوا ببراهمة الهند والفلاسفة البوذيين وبقيما ما كان عند الكلدانيين والفرس من عقائد وأفكار حول الروحانيات والكواكب والنجوم، واختلفوا في مقدار الأخذ من هذه الخرافات وقد ساعدتهم سريتهم على مزيد من الانحراف.
- بعضهم اعتنق مذهب مزدك وزرادشت في الإباحية والمشاعية كالقرامطة مثلاً.
- ليست عقائدهم مستمدة من الكتاب والسنة فقد داخلتهم فلسفات وعقائد كثيرة أثرت فيهم وجعلتهم خارجين عن الإسلام

التأسيس وأبرز الشخصيات:

الإسماعيلية القرامطية:

كان ظهورهم في البحرين والشام بعد أن شقوا عصا الطاعة على الإمام الإسماعيلي نفسه ونهبوا أمواله ومتاعه فهرب من سوريا إلى بلاد ما وراء النهر خوفاً من بطشهم، ومن أبرز مفكريها:

- عبد الله بن ميمون القداح: ظهر في جنوبي فارس سنة ٢٦٠هـ.
- حمدان قرمط بن الأشعث: جهر بالدعوة قرب الكوفة.
- الحسن بن بهرام (أبو سعيد الجنابي): ظهر في البحرين ويعتبر مؤسس دولة القرامطة.
- سليمان بن الحسن بن بهرام (أبو طاهر): حكم ثلاثين سنة، وفي عهده حدث التوسع والسيطرة وقد هاجم الكعبة المشرفة سنة ٣١٩هـ وسرق الحجر الأسود وأبقاه عنده لأكثر من عشرين سنة.



حوار الأديان وحوار الحضارات

يعد موضوع حوار الأديان من أكثر الموضوعات المعاصرة بحثاً وطرحاً ومن ثم اختلافاً في وجهات النظر إلى حد التعارض. ولعل مرجع هذا الاختلاف هو سعة "حوار الأديان" من حيث المفهوم والتناول والأهداف. فقد يأتي حوار الأديان منصبا على القضايا الدينية التي تختلف فيها الأديان، مثل قضايا الإلهية في الجانب العقدي، وقضايا الرسل وقضايا الكتب السماوية، ومثل قضايا العلمانية وعلاقة الدين بالسياسة، وقضايا الواقع المعاش وعلاقات الشعوب ببعضها وحرية التعبير والعقيدة. وقد يأتي للاتفاق على قضايا مشتركة أو مناقشتها، كمحاربة الإرهاب بكافة أشكاله مثل قتل الأبرياء والمدنيين والمسالمة، وتدمير المنشآت العامة، والاحتلال العسكري للدول، أو منع القتل بكافة أشكاله كالموت السريري والقتل الرحيم والإجهاض، أو إدانة التطاول على الديانات والرسل والأنبياء والمسائل المقدسة. كما قد يأتي حوار الأديان لمناقشة مسائل آنية بعينها، كما لو أقيم مؤتمر لحوار الأديان يناقش قضية الرسوم المسيئة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم. وقد يأتي أيضا لتمرير أهداف سياسية. أما من حيث المتحاورين فقد يكون المتحاورون رجال دين يمثلون الأديان المتحاوره، وقد يكونون ناشطين في المجال الإنساني. وقد يأتي حوار الأديان مقصورا على ديانيتين سماويتين كالإسلام والنصرانية، أو ثلاث ديانات سماوية، أو أكثر من ذلك بإدخال بعض الديانات الوضعية. كما قد يقتصر حوار الأديان على إقليم معين أو بلد معين أو يكون دوليا عاما.

وفيما يلي نماذج من حوار الأديان الذي بدأ ليتمثل في صبر الأنبياء في سبيل إقناع غيرهم:

▪ نوح عليه السلام: لقد دعا نوح عليه السلام قومه ألف سنة إلا خمسين

عاما بلا كلل، ومع ذلك كانوا يسخرون به وبدعوته.

■ إبراهيم عليه السلام: جرب إبراهيم عليه السلام أقصى أنواع التعذيب في مقابل محاولته لإقناع قومه أنه لا إله إلا الله وحده لا شريك له، فأضرمت له نارا عملاقة وطرح فيها بالمنجنيق.

■ عيسى عليه السلام: وقد كذبه قومه وناصبوه العداء وسخروا به، حتى انتهى الأمر إلى محاولة صلبه، لولا أن أنجاه الله برفعه إليه.

■ محمد ﷺ: قضى السنين الطوال يقنع قريشا بالتوحيد، وهم يكذبونه ويؤذونه ويسخرون به ثم ذهب إلى أهل الطائف يدعوهم بدعوة الإسلام، فأذوه وضربوه، فلما نزل عليه جبريل وعرض عليه أن يطبق عليهم الأخشبين وهما جبلان يحيطان بالطائف فأثر النبي صلى الله عليه وسلم إمهالهم وعدم التعجل في أخذهم بذنوبهم أملا في أن يخرج من أصلا بهم من يوحد الله.

كانت تلك الأمثلة من السمو الروحي الذي يرتفع بصاحبه فوق حظوظ النفس الفردية إلى الهم الجماعي الإنساني تؤكد قضية قبول حوار الأديان مع غض الطرف عن الممارسات الجارحة التي يقوم بها بعض منتسبي هذه الأديان، طمعا في إشاعة الحق والسلام والنور.

وبالطبع لا يعني هذا قبول كل الحوارات بلا تمحيص، فأحيانا لا يكون من حوار الأديان إلا اسمه، فقد يستغل المسمى لتمرير بعض القضايا التي هي أبعد ما تكون عن حوار الأديان وأن كانت تحمل اسمه.

وقد بدأت فكرة حوار الأديان في الظهور على الساحة العالمية في القرن الماضي وتحديدا في عام ١٩٣٢م، فقد كانت فرنسا أول من نادى بها، عندما قامت بإرسال ممثلين إلى علماء الأزهر للتحاور معهم حول إمكانية توحيد الديانات الثلاث، الإسلام والنصرانية واليهودية.

أما بالنسبة للتطور الفكري لحوار الأديان ، فأوجزه بما يلي:

تطورت فكرة حوار الأديان، حيث تم انعقاد الكثير من المؤتمرات العالمية، إلى جانب الندوات المحلية، والحوارات التي جرت بين رجال الدين، والتي تبنت الفكرة في حيز التنفيذ. إلا أن الصورة لم تظل على حالها، وتباينت أهداف ومنطلقات حوار الأديان.

وقد اختلفت رؤى علماء الدين، ورجال الفكر والسياسة في قضية حوار الأديان، وذلك وفق للآراء التالية:

مبدأ وحدة الأديان، أو تعاقب الأديان:

أي الاتفاق على قواسم مشتركة بين الأديان، حيث أنه من آمن بتلك المبادئ المجمعة من الأديان السماوية، وربما غير السماوية صار مؤمناً، ولكن يؤخذ على هذه الدعوى من منظور الإسلاميين بمحاولة طمس الهوية الإسلامية.

توسيع حوار الأديان ليشمل الأديان غير السماوية:

وهذا ما حدث في المؤتمرات الأخيرة، حيث تم دعوة ممثلين عن الديانة البوذية، والهندوسية، لحضور المؤتمر، حيث خرج الحوار عن أهل الكتاب.

اتخاذ حوار الأديان وسيلة لتطبيق أجندة سياسية معينة:

وهذا ما حدث على سبيل المثال، في مؤتمر حوار الأديان بقطر، حيث تم الحوار بدعوى من الفاتيكان، الذي جاء بممثلين عنه ودعا أطرافاً إسلامية معينة دون أخرى، وتم فرض الموضوع المطروح للمناقشة؛ وهو حرية الردة، هذا إلى جانب دعوة حاخامات صهيونيين للمؤتمر، مما جعل بعض من علماء منظمة المؤتمر الإسلامي يقاطع المؤتمر؛ لأن هذا يجبر الأمة الإسلامية إلى التنازل على ثوابت ومرتكزات رئيسية.

وعلى الرغم مما سبق، يمكن اعتبار حوار الأديان فرصة لاجتماع الأديان

السمائية، والاتفاق على بعض القضايا المشتركة، كأهمية الأخلاق الفاضلة، وحقوق الإنسان. ولعل أفضل السبل لقيام الحضارات الارتكاز على مبدأ الحوار، حيث أن معطيات الحضارة من علم وفنون وأدب وفكر وأخلاق ودين وغير ذلك لا تتم وراثتها إلا بأساليب تنتمي إلى الحوار.

إن الحقائق العلمية وروائع الفنون والأدب هي أرقى ما تنتجه الحضارات والصدام يكون على المصالح المادية والثروات فقط. وللحوار بين الحضارات دور فاعل، ويجدر هنا ذكر ما قاله جاك شيراك الرئيس الفرنسي في كلمته في مؤتمر العام لليونسكو في ٢٠٠١ (أن الهندسة المعمارية والشعر والرياضيات لولا الثقافة العربية التي ورثت المعارف القديمة وجابت بقاع الأرض بعيدا عن حدودها لما عرفها العالم). ولاشك أن بشرية العيش بسلام وطمأنينة تحتاج إلى تزكية الحوار وإنمائه ودفعه إلى الأمام ويبدأ الاعتراف بأدوار الآخرين وأن البشرية لا تعيش ولا تحيا بجهود شعب واحد أو حضارة واحدة. (أحمد، ٢٠٠٤)

والحوار ينسجم مع خطاب السلام ولا ينسجم مع خطاب الحرب، وخطاب السلام لا يتناقض مع خطاب المصالح لكنه قد يفهم المصالح فهما يخترق المعمول به. فالمصالح في خطاب السلام أن تعيش البشرية بسلام وطمأنينة وأن يصل صاحب الحق إلى حقه وأن تحل مشاكل الفقر والجهل والمرض وأن ينتهي الاستغلال والعبودية والتسلط.

وهكذا فإن سمة الحياة هي الصراع فإن المراحل التي لا يصل فيها الصراع إلى الصدام إنما يكون هادئا حيث ينتعش دور اللغة التي يطلق عليها الحوار. وإذا كانت محطات الصدام معالم بارزة في تاريخ البشرية حيث إن للصدام صوته المسموع وضجيجته الذي لا يخفت ويمكن تحديده فإن الأزمنة المتبقية لا بد وأن تكون أزمنة حوار، وهي تتميز بأشكال الحوار مع العقل. (سعيد، ٢٠٠٢).



المحور الخامس

المحور الاجتماعي

- ◆ أشكال التغيير وخصائصه
- ◆ الانفجار السكاني ومشكلة البطالة
- ◆ الفقر والمجاعات
- ◆ ظاهرة القلق عند الشباب، والجريمة والمخدرات

أشكال التغير وخصائصه

تدل كلمة التغير في اللغة على معنى التحول والتبدل، كما أنها تعني اختلاف الأشياء. ويشير المصطلح (Change) في اللغة الانجليزية أيضا إلى معنى الاختلاف في أي شيء يمكن ملاحظته في فترة زمنية معينة، حيث يفسر مفهوم التغير من وجهة النظر الفلسفية بأنه (إرادة معينة تعني بدورها فعلا، وسواء أكان هذا الفعل ضئيلا أو جسيما فهو تغير). فكل إرادة إذا في معناها الفلسفي فعل، وكل فعل حركة، فيكفي مثلا أن نقول عن الإنسان أنه إنسان لفهم من ذلك أنه في إرادته فاعل، وأنه متحرك ومحرك ومتغير ومغير. والتغير يعني في حد ذاته أنه ظاهرة طبيعية تخضع لها مظاهر الكون وشؤون الحياة بالإجمال. وهو يشمل البيئتين الخارجية والاجتماعية على السواء والمقصود بالبيئة هنا الرضا باطنها وظاهرها، أما البيئة الاجتماعية فتشمل مظاهر التراث الاجتماعي، وما يتضمنه من عادات وأعراف وتقاليد وقوانين ومظاهر ثقافية وروحية تتمثل في الفلسفات والعلوم والفنون والآثار والآداب، والمظاهر الحضارية التي تتمثل في انجازات الإنسان العلمية والفكرية. فجميع الثقافات تتسم بالتغير، إلا أن معدل هذا التغير يختلف.

أما خصائص التغير فهي عديدة، وأهمها أنها عملية معقدة التركيب ومتداخلة العوامل، وهي شمولية وأثر التغير متعدد. والتغير عملية مستمرة وصفة ملازمة للمجتمعات على اختلافها. والتغير صفة الوجود وحقيقته، أي أن كل موجود لابد أن يتغير. وهنا نستذكر مقولة المفكر اليوناني (Heraclitus) "إن الفرد لا يستطيع أن يقول بأني أعبر النهر الواحد مرتين". كما يرى أرسطو (Aristotle) أن الموجودات كافة وفي كافة الأوقات هي في حالة تغير ونمو.

ومن المعلوم أن ثمة قوانين تحكم عملية التغير وتوجهها. فالتغير حقيقة

متأصلة في المجتمع الإنساني وجدت بوجوده. وهي عملية تصدر عن توجهها واعيا مقصودا وليست عملية تلقائية كالنمو.

ومن خصائص التغير أنه: نسبي، قيمى، ارتقائى، ومستمر. كما أنه إن كان إنسانيا فهو يحتاج إلى جهد وإرادة إنسانية، كما رأى في القرن السابع عشر فرنسيس بيكون (Francis Bacon) ورينه ديكارت (R. Descartes). ومن خصائص التغير أنه (حتمى) وفق ما يراه جوليان ستورد (Julian Steward)، ففي حين يسير التغير العضوي (بمعنى التطور) في خط مستقيم، نرى التغير البشري يسير في عدة خطوط حسب اختلاف العوامل المؤثرة، ونظرية المتعدد الخطوط (Multi-liner Evolution) التي تؤدي إلى تطور الثقافة الإنسانية، وذلك وفقا لتغير العوامل الاقتصادية والسياسية في تغير المجتمع. كما أن للتغير بوجه عام خصائص اضطرابية ومرحلية.

فالتغير يتم على مراحل كما يلي:

- انتشار سمة أو عنصر جديد خلال النسق.
- حدوث قلق لدى السمات القديمة من قبل السمات الجديدة للثقافة، فيحدث صراع من أجل البقاء (Conflict).
- انتشار العناصر الجديدة يثير تغيرات توافقية وإعادة تنظيم مظاهر الثقافة القائمة من خلال امتصاص السمة الجديدة.

وهكذا فإن عملية التغير تتضمن خصائص محددة وهي تتضمن عملية القبول وفقا للإمكانيات المتاحة، وأهم هذه الخصائص التي ترتبط بالنمط المتغير:

١- الشكل: ويمكن أن يلاحظ ويدرس من خلاله التغير.

٢- المعنى: حيث أن للتغير ارتباطات ذاتية ومعنوية في الثقافة نفسها.

٣- الاستعمال: استعمال النمط المتغير (كالنمط الثقافي مثلا) بحيث يمكن ملاحظته من الخارج.

٤- الوظيفة: بأن يؤدي التغير عملا، ويكون مترابطا مع الأجزاء.

كما أن عملية قبول التغير من خصائصه أنه يرتبط بمدى تعقد الموضوع، فيكون القبول للعنصر الجديد أسرع في حالة انخفاض التكلفة والجهد وفيه رضى وإشباع للحاجات. ويحدث التغير في سلاسل متتابعة ويربط التغيرات الحالية زمانا ومكانا مع الماضي في صورة إعادة بناء المستقبل.

فالتغير متوقع في كل ظاهرة وهو دلالة طبيعية. والتغير ذو طابع إرادي مخطط له وهادف ومقصود تصنعه المجتمعات وفق إرادتها وخططها، وهو حتمي على اعتبار أنه المرحلة الأولى نحو التطور كما يرى سبنسر في نظريته حول تطور المجتمعات.

وهناك عدة عوامل مؤثرة في عملية التغير في مقابل الحتمية التي تقصر التغير على عامل واحد (كما يرى مور (W.Moore)، فقد تكون العوامل المؤثرة في عملية التغير إما: تكنولوجية، أو ديموغرافية، أو إيكولوجية، أو اقتصادية أو ثقافية، وذلك وفقا للنظريات العالمية في التغير. أما التغيرات المادية فهي أسرع في تراكمها من التغيرات اللامادية. وهذا أثر في إحداث هوة ثقافية وفق نظرية أوجبرن (W.Ogburn) في كتابه (Technology and social change). كما أن التغيرات المادية تصبح علة في التغير اللامادي (كالثقافي مثلا). والتغير المادي أسبق، فالجانب المادي أسبق في التغير، كما يرى كارل ماركس (K.Marx).

إن صعوبة قياس مدى التغيرات قياسا محددا، الأمر الذي يستدعي النسبية والأحكام القيمية. والمبدأ الداخلي الموروث يؤكد حتمية التغير في المجتمع. والتغير سنة الحياة، وكل المجتمعات في تغير مستمر حتى لو بدت ثابتة من الخارج. كما أن للمتغير علاقة ارتباطيه بمتغيرات أخرى، بمعنى أن الجزء

يساهم في تقديم الكل، وأول من جاء بذلك الفيلسوف ليبنز (Leibniz) (في مفهومه حول ماهية الوظيفة ودور المتغيرات الوظيفية في عملية التغير. وعملية التغير تفترض عددا من البدائل (Alternatives)، فدراسة الديناميات والتغير يتطلب فهم البدائل الوظيفية.

ومن خصائص التغير أيضا:

- الحركية (Mobilization) بمعنى الانتقال من حالة إلى أخرى، وتلاحظ في حالة السرعة في التغير.
- التمايز (Differentiation)، فالتغير يؤدي إلى تباين واختلاف في الحالات مما كانت عليه قبل التغير.

وقد يكون التغير بنائي في سمته، وهذه الخاصية تعني إحداث التغير في البنيات الاجتماعية مثلا، مما يؤدي إلى حالة من الصراع مصاحبة لعملية التغير. كما أن من خصائص التغير استمراريته (Continuum) ووضوحه تاريخيا، فالتغير محصلة لتراكمات ثقافية، فالمجتمع الإنساني عاش التغير دائما ولكن بشكل بطيء عبر التاريخ. والتغير حتمي ودائم ويسلك مسارات معينة تسمى مسارات التغير، وهذا ما يرتبط بتفسيره للقضايا الفلسفية والأيدولوجية في التطور. وينظر إلى عملية التغير من المنظور الوظيفي باعتبارها تحقق وظيفة جوهرية في التاريخ الإنساني هي تحقيق مفهوم حالة التوازن (Equilibrium) من خلال الانتقال وفق نظرية الانتقال (Transition Theory) من حالة الديناميكا إلى حالة الاستاتيكا الاجتماعية، أي حالة النظام والثبات من خلال حالة التغير الديالكتيكي (Dialectical).

ويرى مور (Moore) أن التغير باعتباره جانبا من الخصائص المميزة للأنساق الاجتماعية، وأنه ليس كعنصر منعزل عن النسق، وأن التغيرات على المدى القصير قد تكون أساسا للاستمرار على المدى البعيد. وبهذا يعتبر المجتمع

نسق لترتيب التوتر ومواجهة الفوضى وعدم الاستقرار، فالنظام والتغير لديه أمر طبيعي، والتغير يساعد على خفض حدة التوتر.

ومن أهم مصادر التغير الاجتماعي عنده صنع القرار (Decision Making) كما ورد في كتابه (Social Change) الذي عرض فيه خصائص التغير المعاصر. وللتغير طبيعة جزئية وأخرى شمولية، فهناك تفسيرات شاملة للحياة الاجتماعية والتطور التاريخي للمجتمع الإنساني، وقد صيغت في نسق منطق متكامل، وكذلك دراسات محدودة جزئية أنثروبولوجية أمبريقية (empirical) كما يحصل في دراسات الاقتصاد في مجتمعات معينة وقطاعات محددة وهي تعكس التغير الجزئي أيضا. وبالدراسات المقارنة نتوصل لنظرية عامة في التغير الاجتماعي.

كما أن من مميزات عملية التغير ومن ثم عملية التطور كأحد أشكالها ما تنطوي عليه من عملية التباين (Differentiation) في النمو الجزئي للبناءات الاجتماعية. حيث تتسم عملية التغير عند مور (Moore) بأنها عملية تابعة جوهرية وفق نظرية (Theory of Collective Behavior).

وفي النماذج التطورية للتحليل السوسيلوجي، يسير نمو المجتمعات الإنسانية في اتجاه واحد وله طبيعة تراكمية (Un-linear and Cumulative) ولها صفة شمولية عالمية. ويتسم هذا التغير بالاستمرارية واللامنتقية الاتجاه على اعتبار فكرة التغير الاجتماعي كنتيجة للصراع أو التناقض بين ميكانيزمات النسق (System)، وهي ما يسمى بالنظرية الديالكتيكية في التغير الاجتماعي كما هي عند هيجل وماركس.

كما أن بعض الاتجاهات المعاصرة في التغير تفهم التغير على أساس حتمي بمعنى أن عملية التغير محكومة بالعوامل الاقتصادية أو التكنولوجية والأيدولوجية (بمعنى أن الأفكار هي المحرك الأول للحياة الاجتماعية، وأن

التغير الاجتماعي على الخص يعتمد على الأفكار والمعرفة أكثر من اعتماده على الأفعال والحوادث المادية). أما العوامل النفسية فهي التي تفسر الظواهر المتغيرة على أساس النفس والقوانين السيكلوجية لعملية التغير وبخاصة التغير الاجتماعي. ومن أهم خصائص التغير الاتسام بالمرونة والحراك لاسيما في حالات التغير الاجتماعي. فالتغير الاجتماعي مظاهر دينامية. وقد يعتبر الصراع محركا لحالة التغير الاجتماعي، فالتغير هنا بمعنى أنه نتيجة للصراع بين الجماعات وفي النظام الاجتماعي والثقافي، كما يرى أصحاب مدرسة الصراع (conflict) ومنهم (Galting) الذي يرى أن حالة من الصراع تؤدي إلى عملية التغير للتخلص من الصراعات الدائرة في البناء.

وللتغير الاجتماعي عند (جي روسي) خصائص وصفات عدة أهمها:

١- التغير الاجتماعي ظاهرة عامة (Un Pheinomene Collectif) توجد عند أفراد عديدين وتؤثر في أسلوب حياتهم وأفكارهم.

٢- التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي (Structure Social) أي يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي في الكل والجزء، وهو يحدث أثرا عميقا في المجتمع.

٣- يكون التغير الاجتماعي محددا بالزمن ويتم بناء عليه قياس التغير بالنسبة لنقطة مرجعية في الماضي.

٤- يتصف التغير الاجتماعي بالديمومة والاستمرارية (Permanence)، فالتغير الاجتماعي يتضح من خلال ديمومته.

ويعتبر التطور المجتمعي (كما ونوعا) إضافة لثقافة المجتمعات. كما ينطوي التغير الاجتماعي على قيمة أخلاقية وفكرة النمو. ويشير التغير الاجتماعي إلى التحول في البناء الاجتماعي، وقد يكون هذا التحول ايجابيا أو سلبيا، لكنه لا يتصف بالثبات. والتغير الاجتماعي قد يكون سريعا ويتضمن قفزات إلى الأمام

أو الخلف. ويغلب على التغير الاجتماعي التغير الكيفي وهو يتعلق بالجانب المعنوي، في مقابل النمو الذي يعنى بالجانب الكمي المادي.

أما خصائص التغير المعاصر فقد حددها مور (Moore) بما يلي:

- ١ - سرعة التغير تتزايد في المجتمع المعاصر.
- ٢ - التغيرات المعاصرة ليست منعزلة زمانيا أو مكانيا، فهي تحدث في شكل سلسلة متعاقبة أو تكرارية أكثر من حدوثها على شكل أزمان مؤقتة يعقبها فترات من إعادة البناء. وتميل نتائج التغير إلى الانتشار خلال العالم بأكمله.
- ٣ - للتغير أساس مزدوج، لأن التغير المعاصر يحدث في كل مكان ولأن لنتائجه أهمية خاصة.
- ٤ - ترتفع نسبة التغير عن أي فترة سابقة سواء كان التغير مخططا أو مرتبا على تجديدات مستمرة.
- ٥ - يتزايد الطابع التراكمي أو الإضافي للتكنولوجيا المادية والاستراتيجيات الاجتماعية.
- ٦ - يؤثر الحدوث الطبيعي (Normal) للتغير على الخبرات الفردية والجوانب الوظيفية للمجتمعات في العالم الحديث. حيث أنه ليس هناك أي شكل من أشكال الحياة يمكن أن يكون بعيدا عن توقعات حدوث التغير. (مصطفى، ١٩٩٣: ١٢٣)

أما التغير فإما أن يكون مخطط وموجه (وهو الطريق إلى التنمية) أو أن يكون طارئ وسريع. وفي حين يكون النمو عملية تغير (تلقائية) تكون التنمية عملية تغير (إرادية). ويحكم التغير النمطين (الكمي) و(النوعي).

وفيما يلي أهم أشكال التغيير:

- التغيير الديموغرافي (Demographique): وهو التغير المتعلق بالهيكل والهرم السكاني، وهو يحتاج إلى دراسة رياضية للسكان من حيث تحركهم وأحوالهم الحضارية والفكرية والأخلاقية. وأول من استخدم هذا المصطلح هو جيلارد (Guillard) عام (١٨٥٥)، حيث عرفه بأنه (التاريخ الطبيعي والاجتماعي للأنواع الإنسانية).
- التغيير الايكولوجي :: وهو التغير الناتج عن الأثر البيئي والعلاقة المتبادلة بين النبات والحيوان والإنسان في بيئة طبيعية واحدة.
- التغيير الاجتماعي: هو كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية، سواء أكان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة، وهذا التغير يخضع للديمومة والاستمرار.
- التغيير الاقتصادي (Economique): وهو ما يحدثه النشاط الاقتصادي من أثر وتغيير من خلال التحكم في حياة المجتمع السياسية والفكرية وليس العكس (وفق النظرية الماركسية) ويعمل التغيير الاقتصادي وفق مقولة الحتمية الاقتصادية (Determinisme Economique) والتي ترى العامل الاقتصادي هو المحدد الأساسي لبناء المجتمع وتطوره. وحسب النظرية الماركسية فإن عملية التغير تتم وفقا للترابط بين قوى الإنتاج (Force Productions) وعلاقات الإنتاج (Relation)، ويرى ماركس في كتابه (مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي) أنه مع تغير الأساس الاقتصادي يحدث انقلاب في كل البناء الفوقي الهائل، والتغير في البناء الاقتصادي يسبق التغير في البناء الاجتماعي.
- التغيير الثقافي: وهو التغير الذي تحدثه الثقافة سواء الأفكار أو القيم أو الایدولوجيا، وهي بمثابة ميكنزمات التغير الاجتماعي، وفق الانتشار

الثقافي (بمعنى انتقال السمات الثقافية). وأهم ما يميز عملية التغير هذه عامل الإرادة (كما يرى الانتشاريين)، ويمكن تقسيم أنواع التغير الثقافي بالطريقة التالية:

- ١- تغير القيم (Values)
- ٢- تغير المؤسسات (Institutions)
- ٣- تغير في التنظيم (Organization)
- ٤- تغير في الدافعية (بمعنى أن عملية التغير تتطلب دافعا) كما يرى ماكس فيبر (M. Weber).
- التغيرات الهيكلية: كالتغيرات الهيكلية في البناء الاجتماعي التي تؤدي إلى الحراك الاجتماعي
- التغير الصناعي: لقد رأى العالم الانثروبولوجي لويس مورجان (L. Morgan) في كتابه "المجتمع القديم" بأن كل مرحلة من التاريخ الإنساني مرتبطة باختراع مادي جديد.
- يمكن النظر إلى التغير في كل من البناء والمعنى وفق التمييز الكلي للبناء والمعنى لدى أصحاب المدرسة الصورية أمثال دوركايم، في ضوء عمليتين هما:

١- التغير كنتيجة للتتابع أو كنتيجة لمنط (Logic) داخلي.

٢- التغير كنتيجة لتحول العناصر من نظام إلى آخر.

وهناك بالتالي نمطين من المتغيرات هما:

- ١- التغير المحافظ وهو الذي يخدم غرضين هما التغير البنائي وتجنب العنف.

٢- التغيير الثوري التمردى الذي يخدم هدف التغيير ذاته كما ورد في كتاب (C.Johnson) بعنوان (Revolutionary Change).

ويفرق سملرز (Smelser) بين أنواع التغيير الاجتماعي كما يلي:

١- العملية الاجتماعية: وهو أبسط أنواع التغيير، ويحدث في بناء اجتماعي معين عن طريق دوران المكافآت أو تغيير مكانات الأفراد، وما يصاحب ذلك من أنماط التفاعلات والعلاقات المؤقتة التي تنشأ بين الأفراد دون أن تتغير العلاقات الأساسية.

٢- الحراك الاجتماعي، وهو ما يحدث عن طريق تكرار العملية الاجتماعية، ومثال ذلك التحرك الاجتماعي والانتخابات السياسية، ويحدث هذا النوع من التغيير دون أن يصحب ذلك تغيير في التركيب الطبقي، ويترتب على ذلك توزيع جديد لمراكز السلطة السياسية ومواقع القيادة والتوجيه، إلا أن ذلك لا يترتب عليه تغيير في البنية السياسية.

٣- الانقسام أو التعدد (Segmentation)، وينشأ من إضافة وحدات جديدة إلى جانب الوحدات القائمة دون أن تختلف عنها اختلافا نوعيا، مثال ذلك عدد الأسر نتيجة الزيادة الطبيعية في عدد السكان.

٤- التغيير البنائي (Structural Change): وهو الذي يحدث تحولا واسعا وعميقا في بناء المجتمع وظواهره والعلاقات الاجتماعية السائدة فيه.

ويميز (Raynord Firth) بيت التغيير التنظيمي (Organizational Change) وبين التغيير البنائي، فالتغيير التنظيمي لا يؤدي إلى تغيير في العلاقات الأساسية بين أعضاء المجتمع، أما التغيير البنائي فيقتضي ضرورة إحداث تغييرات في مختلف الظواهر والنظم السائدة في المجتمع.

ويتفق معظم علماء الاجتماع على الأنواع الثلاثة التالية للتغير الاجتماعي:

١- التغير الخطي المستقيم: حيث يكون اتجاه التغير خطياً مستقيماً في المجتمع (كما يرى كوندريسيه وسان سيمون)، وهو يتخذ صورتين:

أ- تغير تراجمي: عند حدوث الأزمات السياسية والاقتصادية والحروب.

ب- تغير تقدمي ارتقائي: عند تطور العلوم والتكنولوجيا.

٢- التغير الدائري: حيث يمر المجتمع في تطوره بالمراحل نفسها كما الإنسان في نموه من الميلاد إلى الطفولة ثم البلوغ والنضج، والاكتمال وأخيراً الشيخوخة والموت، فيعود المجتمع من حيث بدأ. وذلك ما حدث للإمبراطوريات الكبرى في التاريخ، المصرية واليونانية والرومانية، ومن دعاة ذلك ابن خلدون وفيكو.

٣- التغير المختلط أو المتذبذب: يأخذ شكل حركات ومظاهر صاعدة وهابطة، وهو اتجاه دوري خطي من حيث النتيجة. وذلك يحدث في المجال الاقتصادي وحركات السكان، وأهم دعاة الفيلسوف هيجل.

ويتخذ التغير الاجتماعي أشكالاً عدة أهمها:

١- التغير في القيم الاجتماعية، التي تؤثر في مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي، مثل الانتقال من النمط الإقطاعي للمجتمع إلى النمط التجاري الصناعي، وما يصاحبه من تغير في القيم كالنظرة لقيمة العمل.

٢- التغير في النظام الاجتماعي، وفي البناء مثل صور التنظيم، والانتقال من الملكية المطلقة إلى الديمقراطية، ومن نظام المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية.

٣- التغير في مراكز الأشخاص الاجتماعية، سواء بحكم التقدم بالسن أو الموت وتأثير ذلك على مجرى الأحداث الاجتماعية.

وبما أن التغير الاجتماعي هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي من الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة زمنية محددة فإن هذا التغير قد يكون سلبي أو ايجابي.

فهناك أشكال للتغير ترتبط بمدى التغير:

١ - التغير من حيث المصدر الداخلي، ويتم بناء على تفاعلات داخل المجتمع ونسقه الاجتماعي.

٢ - التغير من حيث المصدر الخارجي، ويأتي نتيجة اتصال المجتمع بمجتمعات أخرى.

ويمكن تصنيف التغير وفقاً لآلياته:

١ - التغير الناتج عن الاختراع والاكتشاف.

٢ - التغير الذي يتطلب مستوى معين من الذكاء وبيئة ثقافية مساعدة.

٣ - التغير الناتج عن عملية الانتشار وهي عملية قبول التجديد من قبل أفراد المجتمع.

المسار التاريخي والأيدلوجي للتغير الاجتماعي:

شغلت قضية التغير اهتمام المفكرين والفلاسفة الاجتماعيين ولا سيما عند التحليل والدراسات المقارنة للمجتمعات والحضارات المختلفة. فيرى البعض أن تاريخ البشرية يسير في دورات ثابتة، ووفقاً لهذه النظرية يعيد التاريخ نفسه بعد أن يمر في سلسلة من المراحل ويرجع إلى المرحلة الأصلية، وهذه النظرية تربط التغير الاجتماعي (بالارتدادية) ثم بعد ذلك تبدأ الدورة الثانية. وقد ظهرت هذه الفلسفات لدى المفكرين القدامى (الهنود واليونان).

وقد تعرض (Newell Sims) في كتابه (مشاكل التغير الاجتماعي) إلى فكرة الارتقاء (Idea of Accent) حيث يأخذ التغير الاجتماعي مكانه في اتجاه

تصاعدي من الحالة البدائية نحو التقدم الذي لا تقدم بعده، فالاتجاه القديم في التغير كان سلبيا.

أما في القرون الوسطى فقد عولج التغير على اعتبار أن اهتمامات الناس كانت نصبة على القوى الخارقة في توجيه التغير الاجتماعي. حيث فهم الإنسان التغير على أساس تصوراته الأسطورية، وعلى أساس أن الأهداف الخاصة يحققها الله، وأن الأهداف تتكامل، والعالم يذهب إلى المنهي: ويمثل هذا المذهب منتهى الارتدادية والتشاؤم.

ومن أبرز المفكرين العرب الذين تناولوا فكرة التغير الاجتماعي (ابن خلدون) حيث اهتم بعملية الارتقاء الاضطراذي وبتاريخ الإنسانية، وبذلك مهد لفهم جديد لظاهرة التغير الاجتماعي.

أما في مستهل العصور الحديثة عولج التغير باعتباره اتجاها تقدميا، حيث نظر للفكر الإنساني بأنه قادر على تغيير النظام الاجتماعي، حيث يعتمد التغير الاجتماعي على أكثر من مصدر واقعي في العالم الطبيعي (وهذا رأي متفائل في التغير الاجتماعي). وقد عرضه بعض المفكرين الفرنسيين أمثال بيكون على أنه تقدم مستمر، فبين حين ذهب كوندرسيه (Condercet) في القرن الثامن عشر إلى اعتبار المجتمع الإنساني يأخذ في التغير التدريجي، واتجاه تغيره تقدمي دائما إلى أعلى المستويات للوصول نحو الكمال غير المحدود، وأن عمليات التغير ستستمر في التطور الاضطراذي بلا انتهاء.

وقد رأى أوجست كنت أن التغير جدليا يتدرج تقدما في مراحل محددة من المستويات الدنيا إلى العليا من خلال ثلاثة مراحل هي:

▪ المرحلة الثيولوجية / المرحلة الميتافيزيقية / المرحلة الوظيفية (وهي المرحلة العلمية)

أما هربرت سبنسر (H.Spencer) فقدم نظريته في التقدم الدوري حيث شبه

المجتمع بالكائن العضوي، فربط التغير عموميته بالتقدم، ورأى أن المجتمع البشري يرتقي تدريجياً إلى حالة أفضل.

أما أنصار النظرية الغائية في التطور عند علماء الاجتماع المعاصرين فتعتمد على التغير باعتباره مهماً للتقدم في حد ذاته، وعلى أساس أن انجازه يعتمد على المجهود والوعي، فهو تقدم في الحالة البشرية كهدف أخير، بمعنى أنه يحقق الحالة عن طريق الإدراك والوعي والتخطيط المعتمد على المعرفة العلمية والتعليم.

وقد ظهرت بعد ذلك التأثيرات الطبيعية لنظريات داروين وكارل ماركس. ثم جاءت النظريات التي ترى أن الحضارة ونظمها الاجتماعية تمر خلال دائرة النمو والاضمحلال. وأن التغير المتكرر (Variable Recurrence) أكثر أهمية من التغير الدوري، حيث أن التغير في الكم لا يؤدي بالضرورة إلى التغير في الكيف. ثم اختلط مفهوم التغير بالأيديولوجيات، حيث أن فهم التغير وإدراك عوامله وتبع مساراته وتحليل نتائجه قد اختلط بالأيديولوجيات والمذاهب الفكرية والفلسفية المتصارعة، فالتغير الاجتماعي ظاهرة حركية تجمع بين جوانب متعددة وتقوم على عوامل متعددة أيضاً. وتجدر الإشارة هنا محاولة ماركس بتحليله نموذج الصراع للمجتمع باعتباره أن العملية الجدلية تتضمنها نموذج الصراع للمجتمع، حيث أنه بدون صراع لا يمكن أن تقوم للتقدم قائمة، فعملية الجدال تعطينا مصادر للتغير الاجتماعي. أما الاتجاه الوظيفي في التغير فهو يتضح بموقف (اميل دوركايم) الذي يرى أن التغير يحدث من الداخل ويشكل النسق الوظيفي تغيرات في البناء الاجتماعي وفي النزعة الوظيفية. ومثال ذلك صعوبة إدراك البناء الأساسي الكلي بدون وجود المؤسسة العسكرية الكبرى. وأي عنصر في عملية التغير يكون له أداء وظيفي للنسق ككل، فالإتجاه الوظيفي يؤكد على فهم البناء والوظائف تمهيداً لفهم التغير. ويعتبر توجيه التغير أو تخطيطه في الواقع تخطيطاً للتغير في النضج، بمعنى

توجيه التغير من أجل التنمية كهدف أخير. وتبرز أهمية التغير من خلال:

إمكانية توجيه التغير لتحديث الإنسان وتنمية المجتمع، فالحدث (Modernization) هي الحركة وتغيير الشيء من حالة تقليدية في النظم والقيم والمعتقدات إلى حالة أكثر حداثة وتطور، فالمجتمع كيف نفسه لمطالب التغير المستمر.

فهم التغير ودراسته ضروري من أجل ما يسمى بفهم علم المستقبل (Futurology)، بمعنى فهم علم الاجتماع بما يزيد من القدرة الإنسانية على وضع وتقدير الاحتمالات المستقبلية، وذلك من أجل توجيه التغير نحو التنمية المستدامة.

وتتضح أهمية التغير ودراساته على أساس أن التنمية هي تغيير مخطط للبناءات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع. كما يمكن النظر إلى عملية (توجيه التغير) بأنها عملية أساسية متضمنة في التنمية نفسها، والتنمية تعتبر عاملاً في التعجيل بالتغير. وهناك اهتمام عالمي في هذا العصر من منظري التغير والتنمية إلى النظر إلى الماضي والحاضر والمستقبل (كمتمصل ودائري). مع التأكيد على (رؤية المستقبل) من خلال استخدام معطيات دراسة التغير والتنمية ومنجزات التكنولوجيا المتطورة، والعمل على إعادة بناء مجتمع يتميز بالعصرية.

وتتضح أهمية التغير عندما يتم فهمه كعملية معقدة التركيب لغايات توجيهه وجهة ايجابية من أجل تنمية المجتمع ورفاهيته. كما أن عملية إحداث تغيير تعتمد على عملية فهم عملية التغير الاجتماعي. وقد توجه المفكرون لدراسة قوانين وعوامل التغير باعتباره هاماً من أجل توجيه عملية التغير والتحكم بها، ولا سيما في (عملية التغير الثقافي والتربية).

وتتضح أهمية التغير الايجابي في تحقيق التقدم الاجتماعي (وفق كتابات

أوجست كونت) وكوندرسه (Condercet)، وينطوي هذا النوع من التغير على حركة ارتقائية نحو الأهداف المنشودة. كارتقاء المجتمع نحو مرحلة أفضل من حيث الثقافة، أو القدرة الإنتاجية أو السيطرة على الطبيعة. ويرى كانت (Kant) أن التغير الذي تحدثه المعرفة الإنسانية المتراكمة تساعد في عملية التقدم المستمر للإنسان. وقد أشار مونتسكيو (Montesquieu) إلى أهمية التغير في بيئة معينة في عملية التقدم.

وتتضح أهمية التغير من خلال عملية التحريك العلمي المخطط للعمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيديولوجية معينة من أجل الانتقال بالمجتمع إلى حالة مرغوب بها ولتحقيق درجات التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتظهر أهمية التغير بكونه كل ما يحدث من تغير في نواحي المجتمع كاللغة والفن والتكنولوجيا... الخ، والتغير الثقافي يحتوي التغير الاجتماعي.

إن الأكثر أهمية في التغير هو ما يسمى بمرحلة الآمال أو مستقبل الإنسانية، حيث يمكن التنبؤ بالمستقبل الإنساني للتطور والارتقاء من خلال عملية الاستقراء التاريخي والتطور الفلسفي والمنهج التحليلي. هذا وتتجلى أهمية التغير وفق نظرية (أوجست كونت) فيما يتوصل إليه قانون الحالات الثلاث (Loi des Trois Etats) باعتباره الاكتشاف العظيم لعام (١٨٢٢) والذي يظهر من خلاله أهمية التغير في تقدم الإنسانية من خلال ثلاث مراحل للتفكير الإنساني في المعرفة وهي:

١ - الحالة الدينية L'Etat Tleologique

٢ - الحالة الفلسفية L'Etat Metaphysique

٣ - الحالة العلمية الوضعية L'Etat Positive

وقد تظهر أهمية التغير من خلال الصراع من أجل الوجود، ووفق نظرية

داروين في النشوء والارتقاء، فإن التغير يفرض البقاء للأصلح وفق مبدأ الانتخاب الطبيعي، فالتغير في هذه الحالة يؤدي إلى عملية الارتقاء. وقد يؤدي التغير إلى التكامل (Integration) بمعنى التطور من خلال الانتقال من حالة التجانس (Homogeneite) إلى حالة اللاتجانس (Heterogneite) وفق مقولة هيربرت سبنسر. وقد يحدث التغير آثاراً عدة، فيرى هيغل (Hegel) على سبيل المثال "أن الإنسان وهو يعمل على تغيير الطبيعة المحيطة به يغير من طبيعته الخاصة". وذلك على اعتبار أن التغير يؤثر في القيم الاجتماعية على العموم. وتظهر أهمية التغير أيضاً من خلال المخطط التالي كما يرى (Ogburn) بعنوان (Technology and the Changing Family).

وتظهر أهمية التغير الاجتماعي من أجل بناء مستقبل أفضل وإحداث التغير الإيجابي. فعلى مدى التاريخ ومراحل التقدم الاجتماعي ظهرت أهمية التغير والارتقاء في مراحل الإنسانية كما يرى (ويل ديورنت) فيما يلي: النطق، النار، استئناس الحيوان، الزراعة، التنظيم الاجتماعي، الأخلاق، الآلات، الصناعة، العلوم، التربية، الكتابة. وتسعى الإنسانية من خلال عملية التغير إلى تحقيق أهداف قيمة عليا مثل: الحرية، التسامح، المساواة، الاشتراكية.

وتتجلى أهمية التغير الاجتماعي في عملية التنمية الاجتماعية حيث الجهود المنظمة المخطط لها بقصد تحقيق مستويات أعلى من الدخل الفردي والقومي ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية، كالتعليم والصحة والأسرة والشباب، وتحقيق رفاهية اجتماعية.

وتأتي أهمية التغير الاجتماعي والثقافي باعتبارهما متداخلان يؤثر أحدهما على الآخر، وفق تعريف (تايلور) للثقافة في كتابه الثقافة البدائية (Primitive Culture) كما يلي "ذلك الكل المعقد الذي يشتمل على المعرفة والحقيقة والفن والأخلاقيات والقانون والعادات والقدرات الأخرى والتقاليد التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع".

كما تأتي أهمية التغير أيضا وفق ما يصفه (نيقولا تيمياشيف) بأنه تغير يؤدي إلى إسعاد البشرية.

كما تتجلى أهمية التغير في الوصول إلى حالة النضوج وفق نظريات ابن خلدون وشينجلر ومنيكو، على أساس أن التغير يتجه صعودا وهبوطا من نقطة معينة في دورة تعود بالمجتمع إلى نقطة مشابهة. وتؤثر عملية التغير الاجتماعي على عملية التطور الاجتماعي (Social Evolution)، حيث تتدرج المجتمعات في التغير، وتظهر صور بنائية تتجه نحو الاتساع والشمول والتقدم أو التعقيد، وبحيث يكون التطور طبيعيا.

ويرى المفكر الانثروبولوجي مورجان أن عقل الإنسان يعمل في كل ثقافة بنفس الطريقة، حيث أن نظرية التطور لديه مؤداها أن التغير الإنساني يعبر عن تطور المقدرة الفنية في استغلال الموارد الطبيعية حيث انتقل الإنسان من المرحلة التاريخية التي كان يحياها في الغابة إلى المرحلة المعاصرة التي يعيشها في المجتمع المركب الذي تلعب فيه صور التقدم المادي والصناعي والفكري والمهني والطبقي دورا بارزا. كما أن الوقائع الاجتماعية تتساند مع بعضها بالقدر الذي يحافظ على بقاء المجتمع.

كما يشير تقرير هيئة اليونسكو إلى أن التغير الاجتماعي يعني التحول والتطور والتقدم، وهو نوع من التغير المستمر.

ويرى بعض المفكرين أن الحضارة عملية تراكمية وأن كل تطور حضاري يعمل بالتقدم. كما يرى (كندرسية) أن التغير الاجتماعي يفيد في تقدم المجتمعات البشرية الذي يرتبط بتطور العقل البشري الذي يسيطر على حركة التقدم، وبالتالي فإن إمكانية تسين النوع البشري تكون من خلال: الاكتشافات الجديدة في الفنون والعلوم، أو التقدم الحاصل في مبادئ السلوك والتطبيق الأخلاقي، أو تحسين القدرة البشرية. ولهذا فإن التغير الاجتماعي يؤثر على

مسار وفلسفة التاريخ الإنساني في مراحل المتعاقبة للوصول إلى الكمال وفق نظريات الكمال في تقدم الجنس البشري.

وتعتبر عملية الارتقاء العقلي الفكري (Intellectual Advance) الأساس في عملية التقدم. والتطور الاجتماعي ما هو إلا استمرار للتقدم العام، والذي هو حسب رأي (كونت) عملية محكومة بنفس قوانين نمو المجتمع الذي تؤثر فيه التغيرات الاجتماعية.

ولعملية التغير الاجتماعي علاقة بالتحضر، حيث تتسع عمليات التغير الاجتماعي لتشمل بالإضافة لأهميتها في التغير التكنولوجي والتصنيع، عملية التحضر (Urbanization)، ويدخل في تعريفها عملية التغيرات الاجتماعية التي تحدث في طباع وعادات وطرق المعيشة نتيجة أخ أهل القرى بأساليب المدينة مما يعكس التقدم في أسلوب الحياة (Style of Life). والتحضر ظاهرة ديناميكية تتأثر بعوامل التغير الاجتماعي. كما تؤثر عمليات التغير الاجتماعي على عملية التنمية التي تهدف إلى تغيير في علاقات الإنسان بالإنسان وبالأشياء والحياة، بمعنى أنها تعمل على تغيير نمط حضارته.



الانفجار السكاني ومشكلة البطالة

يعتقد العلماء أن عمر الأرض حوالي ٤ بلايين و ٥٠٠ مليون عام، وعندما ظهر الإنسان البدائي منذ حوالي ستة ملايين سنة، كانت الأرض مليئة بالغابات والأشجار ومختلف أنواع الحيوانات، بينما كان هو أقل الكائنات عددا. وظل عدد بني الإنسان ينمو ويتكاثر بنسبة صغيرة خلال مئات الآلاف من السنين، إلى أن وصل عند بداية الألفية الثانية للتقويم المسيحي - أي منذ ألف وأحد عشر عاما - إلى ٤٠٠ مليون نسمة، يسكنون قارات الكرة الأرضية الست. ثم تضاعف هذا العدد خلال سبعة قرون ونصف، ليصل إلى ٨٠٠ مليون في سنة ١٧٥٠، مع بداية انتشار الثورة الصناعية في الدول الأوروبية. ومنذ ذلك الحين تغير الوضع بشكل مفاجئ حيث بدأ عدد السكان يتزايد بسرعة، فتضاعف بمقدار خمس مرات خلال مائتي عام فقط، ليصل إلى ٤ بلايين نسمة في منتصف القرن العشرين.

وقد شهد القرنان الماضيان ارتفاعا كبيرا في تعداد سكان العالم عرف باسم "الانفجار السكاني". وفي ٣١ أكتوبر (تشرين الأول) الماضي وصل عدد سكان الكرة الأرضية التي نعيش عليها إلى سبعة بلايين نسمة. هذه هي المرة الأولى في تاريخ البشرية الطويل التي يصل فيها تعداد السكان إلى هذا الرقم المرتفع، وعلى الرغم من هذا، فإن الأمر لن يتوقف عند هذا الحد، حيث يتوقع خبراء الأمم المتحدة أن تستمر الزيادة السريعة للسكان لتصل بعد ٣٤ سنة فقط، إلى تسعة بلايين نسمة سنة ٢٠٤٥، ثم إلى ١٤ بليوناً في نهاية القرن الحالي. ومن البديهي أن الانفجار السكاني يهدد كوكب الأرض.

ويطلق مصطلح تضخم السكان أو الانفجار السكاني عندما يبلغ عدد السكان حداً يختل فيه التوازن بين عدد السكان وحاجاتهم وبين الموارد الطبيعية

والاقتصادية المتوفرة. لقد حظيت مسألة التوازن بين عدد السكان والموارد اهتمام العلماء والمفكرين فنادى بعضهم بوضع سياسة سكانية تهدف إلى تنظيم الأسرة وقد أولت الأمم المتحدة هذا الموضوع اهتماماً كبيراً فعقدت عدداً من المؤتمرات في بلغراد وبوخارست ومكسيكو والقاهرة لدراسة المشكلات والأزمات الاقتصادية الناجمة عن هذا النمو وصولاً لتأمين مستقبل أفضل للبشرية.

ويرجع السبب الرئيسي لزيادة عدد السكان، لتباعد الفرق بين عدد من يولدون وعدد من يموتون من الناس. وحتى وقت قريب كانت نسبة المواليد تكاد تكون متساوية مع نسبة الوفيات، مما حفظ التوازن في عدد السكان. فعلى الرغم من أن الناس كانوا عادة ينجبون عدداً أكبر من الأطفال، إلا أن كثيراً منهم كانوا يموتون قبل الوصول إلى الخامسة من عمرهم بسبب انتشار الأمراض. وخلال الثورة الصناعية التي تمت في أوروبا وأميركا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر نتيجة لتقدم العلوم والتكنولوجيا، حدث انخفاض في نسبة الوفيات أدى إلى تغيير هذا التوازن. ولعل من أهم نتائج الانفجار السكاني:

أ- اختلال توزيع السكان وانقسام العالم إلى مجموعتين هما: مجموعة الدول الصناعية المتقدمة اقتصادياً. ومجموعة الدول النامية.

ب- بروز ظاهرتي الفقر والجوع.

ج- ارتفاع معدل الإعاقة.

د- انخفاض المستوى الصحي.

هـ- النمو الحضري وتضخم المدن.

ويمكن مواجهة مشاكل الزيادة السكانية من خلال العمل على خفض معدلات النمو السكاني خلال السنوات القادمة، تفعيل دور برامج التنمية. كما يبرز أيضاً أهمية تعزيز مكانة ودور المرأة في الحياة، بالإضافة إلى ذلك

يبرز مدى أهمية تفعيل مشروعات التنمية الإقليمية لتحقيق التوظيف الإقليمي لمواطني الأقاليم، وكذلك بالاهتمام بالصحة العامة والتعليم والبرامج الثقافية، وتحسين الخصائص البشرية للسكان.

وقد تحسن مستوى الصحة العامة، ففي الماضي كان الناس يموتون في سن مبكرة بسبب الأوبئة، مثل الكوليرا التي تنتشر عن طريق تلوث المياه. ومع تقدم التكنولوجيا بدأت بعض البلدان المتقدمة توفر المياه النظيفة لمواطنيها، ثم انتشرت هذه الطريقة في غالبية دول العالم. كما تمكن العلماء من التعرف على وسائل للحماية من العديد من الأمراض ومعالجة المصابين بها.

وتواجه دول الشرق الأوسط العربي تزايداً سريعاً في عدد سكانها، ونقصاً متزايداً في الحبوب والمياه. وللمرة الأولى في التاريخ ينخفض إنتاج الحبوب في المنطقة العربية، ولا توجد خطة لوقف هذا الانخفاض. لهذا أصبح من الضروري على الباحثين والمسؤولين العرب تدارك الأمر قبل فوات الأوان، والعمل على إيجاد حل يعيد التوازن بين النمو السكاني وما يمكن الحصول عليه من الماء والغذاء.

مشكلة البطالة:

البطالة هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة إذ لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية التقليدية. طبقاً لمنظمة العمل الدولية فإن العاطل هو كل قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى. من خلال هذا التعريف يتضح أنه ليس كل من لا يعمل عاطل فالتلاميذ والمعاقين والمسنين والمتقاعدين ومن فقد الأمل في العثور على عمل وأصحاب العمل المؤقت ومن هم في غنى عن العمل لا يتم اعتبارهم عاطلين عن العمل. ويمكن احتساب معدل البطالة من خلال نسبة عدد الأفراد العاطلين عن العمل إلى القوى العاملة

الكلية وهو معدل يصعب حسابه بدقة. وتختلف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو قروي) وحسب الجنس والسن ونوع التعليم والمستوى الدراسي. ويمكن حسابها كما يلي:

معدل البطالة = عدد العاطلين مقسوماً على عدد القوة العاملة مضروباً في مائة.

معدل مشاركة القوة العاملة = قوة العمالة مقسوماً على النسبة الفاعلة مضروباً في مائة.

ويمكن أن نشير إلى أربع أنواع رئيسة للبطالة وهي:

١- البطالة الدورية (البنوية): وهي الناتجة عن دورية النظام الرأس مالي المتقلبة دوماً بين الانتعاش والتوسع الاقتصادي وبين الانكماش والأزمة الاقتصادية التي ينتج عنها وقف التوظيف والتنفيس عن الأزمة بتسريح العمال.

٢- بطالة احتكاكية: وهي ناتجة عن تنقل العمال ما بين الوظائف والقطاعات والمناطق أو نقص المعلومات فيما يخص فرص العمل المتوفرة.

٣- البطالة المرتبطة بهيكل الاقتصاد: وهي ناتجة عن تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو التقدم التكنولوجي، أو انتقال الصناعات إلى بلدان أخرى بحثاً عن شروط استغلال أفضل ومن أجل ربح أعلى.

٤- البطالة المقنعة: وهي تتمثل بحالة من يؤدي عملاً ثانوياً لا يوفر له كفايته من سبل العيش، أو إن بضعة أفراد يعملون سوية في عمل يمكن أن يؤديه فرد واحد أو اثنان منهم.

ومن نتائج البطالة أيضاً وما تحمل من إحباط، لجوء بعض الشباب إلى

المخدرات بأنواعها، أو إلي وسائل من اللهو الرخيص، هروباً أو محاولات هروب، مما هم فيه من ضيق، وفي الوقت نفسه - إذ لا يجدون المال الذي يلزم للإنفاق على المخدرات واللهو، يلجأون إلى أساليب خاطئة في الحصول على هذا المال. وقد يصحب كل هذا شعور من السخط على المجتمع وعلي الدولة التي تتركهم في هذا الضياع بلا حلول.. هذا السخط قد يكون على الأقل عند بعض من الشباب. وهذا كله قد تستغله بعض الهيئات التي تقف ضد الدولة والنظام الحاكم، لكي تثير المشاعر، وتحاول جاهدة أن تعبئ نفوس الشباب في اتجاه معارض.

ولعله من نتائج البطالة أيضاً تفكير كثير من الشباب في الهجرة بحثاً وراء الرزق، دون أن يدرسوا ما ينتظرهم من تلك الهجرة، وأمام هذا التفكير، ظهر بعض سماسة الهجرة غير الشرعية، الذين قادوا الشباب في رحلات غير مضمونة، كان من نتائجها غرق الكثيرين دون أن يصلوا إلي غايتهم، وتعرض بعض الشباب إلى عمليات نصب باسم الهجرة. وتتفق معظم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي تناولت ظاهرة البطالة، أن أنماط البطالة وأشكالها ليست ثابتة أو نهائية، وإنما هي متغيرة ومتجددة باستمرار، طبقاً لجوانب اهتمام الباحثين، وبناءً على معيار التصنيف المتبع في دراسة ظاهرة البطالة، وكذلك وفقاً لمدة البطالة التي تعانيها الفئات المتعطلة.

ويمكن تقسيم أشكال البطالة إلى الأنواع الآتية:

النمط الأول: تقسيم البطالة حسب نمط التشغيل إلى ثلاثة أنماط هي:

أ- البطالة السافرة: ويُقصد بـ"البطالة السافرة"، حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى، ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي

عمل لفترة قد تطول أو تقصر حسب ظروف الاقتصاد القومي، مثل البطالة الخريجين.

ب- البطالة الجزئية أو نقص التشغيل: وتعني الحالة التي يمارس فيها الشخص عملاً، ولكن لوقت أقل من وقت العمل المعتاد أو المرغوب. ومن ثم فهي تتضمن في معناها الواسع وجود جماعة من الناس يعملون لساعات عمل أو أيام أقل مما هو مرغوب، ويعملون من خلال عقود تختلف عما هو مرغوب، ويعملون في أماكن غير مناسبة للتشغيل، كما يكون إنتاجهم، عادة، أقل من الأعمال الأخرى.

ج- البطالة المقنعة أو المستترة: وهي تلك الحالة التي يتكدر فيها عدد كبير من العمال على نحو يفوق الحاجة الفعلية للعمل، ومن ثم يكون إنتاجهم أو كسبهم أو استغلال مهاراتهم وقدراتهم على نحو متدنٍ. وهذه البطالة تُعد أخطر الأنواع خاصة في الدول النامية، لأنها الوجه الآخر لتدني الإنتاج في العمل المبذول.

النمط الثاني: تقسيم البطالة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي السائد إلى ثلاثة أنماط، هي:

أ- البطالة الاحتكاكية: وهي الحالة التي تحدث عندما يتعطل بعض الأشخاص، مع ما قد يكون من طلب على العمال لم يتم إشباعه بعد؛ لأن هؤلاء العمال المتعطلين غير مؤهلين لسد حاجة هذا الطلب. وينشأ -عادة- هذا النوع من البطالة بسبب إحلال الآلات محل العمال في بعض الصناعات، أو لصعوبة تدريبهم على الأعمال التي لم يسبق لهم التدريب عليها، والتي يتزايد الطلب عليها في سوق العمل.

ب- البطالة الدورية: وهي التي تنشأ نتيجة للدورات التجارية المعروفة جيداً في النشاط الاقتصادي المتكامل؛ فعندما يحدث انخفاض عابر في

الطلب على البضائع، يُرغم أصحاب المصانع على تخفيض عدد العمال أو تخفيض ساعات عملهم.

ج- البطالة الهيكلية: ويُقصد بها ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانباً من قوة العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى وجود حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه. وتحدث البطالة الهيكلية بسبب تغير في هيكل الطلب على السلع والمنتجات، أو إلى تغير في الفن التقني المستخدم، أو إلى تغيرات في سوق العمل نفسه.

النمط الثالث: تقسيم البطالة حسب طبيعتها الخاصة إلى:

أ- البطالة الموسمية: وهي البطالة التي تحدث أساساً في القطاع الزراعي بسبب موسمية الإنتاج الزراعي. فقد أصبحت الزراعة مهنة لبعض الوقت، خاصة وأن صغر حجم الحيازة الزراعية بفعل تفتت الحيازة أدى إلى الحد من العمالة الزراعية. وقد تحدث في بعض الصناعات في الريف بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي نتيجة للظروف أو للتغيرات، التي تطرأ على أنماط الاستهلاك.

ب- البطالة الاختيارية: وهي الحالة التي يتعطل فيها الفرد بمحض إرادته واختياره، حينما يقدم استقالته عن العمل، إما لعزوفه عنه أو تفضيله لوقت الفراغ، وإما لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجراً أعلى، وظروف عمل أحسن، أو للانسحاب من سوق العمل بإرادته، كجماعات التكفير والهجرة التي ترفض العمل في الحكومة.

ج- البطالة الإجبارية أو القسرية: ويُقصد بها الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل قسري، أي من غير إرادته أو اختياره، وتحدث من طريق تسريح

العمال بشكل قصري مع أن العامل راغب في العمل (مثل ظاهرة المعاش المبكر الإجباري) وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد. وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصاً للتوظيف، على الرغم من بحثهم الجدي عنه، وقدرتهم عليه، وقبولهم لمستوى الأجر السائد. وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في الدول الصناعية، أو في حالة خصخصة الشركات والمنشآت العامة في الاقتصاد القومي. إن عرض أشكال البطالة ليس هدفاً نهائياً أو غاية في حد ذاته، بل تتوقف جدواه على ما يقدمه من وصف موضوعي واقعي لأشكال البطالة القائمة حتى يسهم ذلك في تشخيص دقيق لها، ومن ثم تحليل أعمق وأشمل لكل عناصرها وأبعادها، الأمر الذي يساعد في وضع تصور علمي لمواجهة الآثار المترتبة عليها والتخفيف من حدتها.

وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في الدول الصناعية، أو في حالة خصخصة الشركات والمنشآت العامة في الاقتصاد القومي. إن عرض أشكال البطالة ليس هدفاً نهائياً أو غاية في حد ذاته، بل تتوقف جدواه على ما يقدمه من وصف موضوعي واقعي لأشكال البطالة القائمة حتى يسهم ذلك في تشخيص دقيق لها، ومن ثم تحليل أعمق وأشمل لكل عناصرها وأبعادها، الأمر الذي يساعد في وضع تصور علمي لمواجهة الآثار المترتبة عليها والتخفيف من حدتها.

وهكذا تمثل العمالة العنصر الجوهري في الدراسات المتعلقة بالبطالة، فبدون العمالة المنتجة، يظل هدف بلوغ مستويات لائقة من العيش، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق الذات، أمراً من قبيل الوهم. وقد اعتمدت منظمة العمل الدولية اتفاقية سياسة العمالة، ولكن يلاحظ في الوقت ذاته عدم وجود إجماع على السياسات الأقدر على خلق الوظائف. فالبعض يعتقد أن

ذلك يتوقف على النمو، بينما يرى آخرون أنه يتوقف على مرونة سوق العمل. ويعتقد البعض أيضا أن الحل يكمن في المهارات والقدرات البشرية، بينما يرى آخرون أنه يكمن في سياسات توضع من أجل تقاسم العمل المتاح، ومشكلة البطالة تعد من المشكلات الاقتصادية، فالعمل يدر على صاحبه الأجر أو الدخل، ومن ثم يستطيع أن يشتري حاجاته الاقتصادية بسهولة، ومن ثم فإن في اختفاء الأجر مواجهة مع الفقر، والفقر مشكلة اقتصادية سببها انعدام الدخل أو انخفاضه، ومن ثم تكون البطالة مشكلة اقتصادية.

وتتمثل أهمية الموضوع في الآتي:

- الأهمية الكبيرة لموضوع البطالة في عملية التنمية.
 - خطورة وانعكاس آثار البطالة على الشرائح الاجتماعية المختلفة.
- وتحتسب القوة العاملة وفقا للقادرين والراغبين في العمل، كما يتم استبعاد الأطفال دون سن ١٥ عام وكبار السن والعاجزين وربات البيوت غير الراغبات في العمل والطلاب. ويعتبر الشخص عاطلا عن العمل ويحسب في إحصاءات البطالة، وفقا لما يلي:

- ١- أن يكون راغبا وقادرا على العمل.
- ٢- أن يبحث عن عمل.
- ٣- أن يقبل بالأجور السائدة في السوق.
- ٤- أن لا يجد من يوظفه.

ومن أسباب البطالة عموما:

- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي
- الإصلاح الاقتصادي وسياسة الخصخصة

- السياسة النقدية
- ارتفاع معدلات النمو السكاني
- عدم مواءمة مخرجات التعليم مع حاجة سوق العمل
- العمالة الوافدة

أما آثار البطالة، فهي:

- ١ - انخفاض الإنتاج والدخل القومي وانخفاض مستوى المعيشة.
- ٢ - هدر الموارد الاقتصادية المتاحة.
- ٣ - ظهور بعض المشكلات الاجتماعية كالسرقات والجرائم.
- ٤ - الشعور بانعدام قيمة الفرد وما يصاحب ذلك من مشاكل نفسية.
- ٥ - ظهور توترات سياسية في المجتمع.

أما بالنسبة للعلاقة بين التضخم والبطالة، فقد وجد العلماء الاقتصاديون علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة أي أن الأجور ترتفع بشكل ملموس عند انخفاض معدل البطالة، وأنها تنخفض بشدة عندما ترتفع معدلات البطالة. ويعود السبب أنه عند زيادة مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد فإن المؤسسات ستسعى إلى زيادة إنتاجها من خلال توظيف المزيد من العمال وإغرائهم بأجور مرتفعة ونتيجة لذلك فإن التكاليف سترتفع بفعل زيادة الأجور الأمر الذي ينعكس على الأسعار فتزيد وبالتالي يحدث التضخم. فالبطالة انخفضت في حين ارتفعت معدلات التضخم.

ومن أبرز التجارب في العالم العربي لحل مشكلة البطالة:

- ١ - برنامج "انجاز" في المملكة الأردنية الهاشمية.
- ٢ - مشروع "سند" في سلطنة عمان.

٣- برنامج " الداكوم " لربط مخرجات التعليم مع سوق العمل بدولة الكويت.

٤- مدرسة " الحريري للتعليم التقني " في لبنان.

٥- " البرنامج الوطني للتوظيف والتدريب " بمملكة البحرين.

٦- تطوير خدمات التشغيل الحكومية في المملكة المغربية (خدمة التشغيل الالكترونية).

٧- مشاريع متنوعة ومختلفة لإنشاء المشاريع الصغيرة في جمهورية مصر العربية.

٨- مشروع " المايكروستارت " بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (إبراهيم، ٢٠١٠)

وهكذا فإن مشكلة البطالة أمر في غاية الصعوبة والتعقيد نظرا لارتباطه بجملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى بعض العوامل الخارجية المؤثرة والفاعلة في الاقتصاد الوطني. وعليه فإن الاستهداف الأبرز يجب أن ينص على التقليل التدريجي من نسب البطالة وهذا لن يتأتى بإحداث تطوير دائم في العملية الاقتصادية اعتمادا على التخطيط السليم الذي يتواءم وقدرة البلد والنتائج المحلي مع النفقات العامة والعمل على التقليل التدريجي في نسبة الخلل في ميزان المدفوعات والقيام ببعض الإجراءات الاقتصادية والقانونية التي تشجع الاستثمار المحلي الخارجي وتعيد عجلة الاقتصاد للدوران، مما يشكل بداية لزيادة نسبة النمو في الاقتصاد. حيث أن حل مشكلة البطالة يعتبر بمثابة تحد كبير للاقتصاد الوطني، مما يستدعي تضافر جهود كلا القطاعين العام والخاص للعمل على حل هذه المشكلة.



الفقر والمجاعات

لقد عرف الإنسان الفقر منذ القدم، والذي اتسع نطاقه خاصة مع هيمنة العولمة الاقتصادية، وأصبح ظاهرة تصيب عدة فئات من المجتمع سواء المتخلفة أو المتقدمة، لذلك يشكل من أهم التحديات التي يواجهها العالم، فرغم التقدم الكبير في مجال الإنتاج والتكنولوجيا والاتصالات إلا أن العالم ما زال يعاني من تواجد الفقر، وبعض الدول تعاني من المجاعة والفقر المزمن.

وليس هناك فقر يحرم الإنسان من أدنى مقومات الحياة، أكثر من المجاعات التي تؤدي إلى الموت. وفي الماضي كانت المجاعات، خصوصاً في المناطق غير المستقرة مناخياً، تحدث سنوياً في مناطق مختلفة من المعمورة، وعلى مر العصور. وبالدرجة الأولى، بسبب (القحط) أو «انقطاع الأمطار»، أو حينما تُغرق المياه الحرث والزرع، كما حدث قديماً في مصر في الأعوام ما بين ١١٩٩ و ١٢٠٢، فسبب الغرق والمجاعات في بلد يستمد مقومات حياته من تدفق النيل في مجراه المعتاد وبكمية المياه نفسها المعهودة منذ الأزل.

ومع أن ما يمكن توثيقه يدل على أن أول مجاعة حدثت في الجزيرة العربية حدثت في عام ٦٣٩، عام «الرمادة»، في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، فمن شبه المؤكد أنه حدثت مجاعات أخرى قبل وبعد ٦٣٩ في عصور ما قبل الإسلام، وفي عصور لاحقة بعد أن انتقلت الخلافة إلى خارج الجزيرة العربية، خصوصاً في وسطها، البعيد عن مكة والمدينة. غير أن سنة «الرمادة» حدثت في وقت الفتوحات العربية الإسلامية الكبرى، ما مكن من كتابة أشياء كثيرة عنها بالعربية وبلغات أخرى، ولذلك أمكن توثيق حدوثها وتعذر معرفة العدد الحقيقي لموتاتها لتفاوت تقديرات الرواة.

وتقول المصادر التاريخية ذات الحد الأدنى من الموثوقية، إن أول مجاعة

تواتر ذكرها في تاريخ القارة الأوروبية هي تلك التي قضت على نحو سبعين في المئة (٧٠٪) من سكان «روما القديمة» في عام ٤٤٠ قبل الميلاد. أما في الصين فمنذ عام ١٠٨ بعد الميلاد وإلى عام ١٩١١ حدثت على الأقل ألفا مجاعة ما بين المجاعات التي قضت على حياة عشرات الملايين إلى المجاعات التي قتلت مئات الآلاف. وسبق أن حصلت مجاعات عدة كبيرة في أقاليم عدة خلال عام واحد. وخلال الفترة من ١٨٥٠ و ١٨٧٣ تناقص عدد سكان الصين إجمالاً بنحو ستين في المئة (٦٠٪) بسبب القحط وحروب أهلية. وآخر مجاعات الصين الكبرى التي أدت إلى موت نحو عشرين (٢٠) مليون شخص حدثت بين عام ١٩٥٩ وعام ١٩٦١.

ويمكن فهم ظاهرة الفقر وفقاً للتعريف التالية والتي يمكن تصنيفها إلى قسمين هما:

▪ التعريف الكمي للفقر الذي يتعلق بانخفاض الدخل بحيث لا يستطيع الفرد تلبية حاجاته الأساسية، وفي ظل التحليل الكمي لظاهرة الفقر نجد مستوى أدنى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء ويسمى خط الفقر الذي يحسب على أساس مفهوم الدخل كمؤشر لمستوى المعيشة في الدول المتقدمة وعلى أساس الإنفاق الاستهلاكي كمؤشر لمستوى المعيشة في الدول النامية، ولقد أستخدم مؤشر خط الفقر لأغراض تقدير انتشار الفقر في العالم حيث حدد خط الفقر الدولي بإنفاق الفرد دولاراً أمريكياً واحداً في اليوم، إلا أن استخدام هذا المؤشر واجه عدة صعوبات متعلقة بالمقارنات الدولية كما أن التعريف الكمي للفقر ذو نظرة ضيقة ومحدودة بحيث يحدد الفقر بدلالة السلع وملكيته فقط.

▪ التعريف الكيفي للفقر والذي يركز على رفاهية الفرد من خلال تحقيق ملكية السلع والمنفعة والقدرات الإنسانية. وعليه فإن الفقر لا يقتصر على انخفاض الدخل وعدم تلبية الحاجات الأساسية بل يشمل أيضاً

التهميش ورعاية صحية متدنية وانخفاض فرص التعليم وتدهور البيئة السكنية، وعلى هذا الأساس فإن الفقر يتناقض مع التنمية البشرية.

وقد حدد تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة في سنة ١٩٩٦ فقر المقدرة الذي يركز على نقص القدرة على الحصول على التغذية الملائمة والصحة الجيدة والمستوى التعليمي المناسب، في هذا المجال نلخص مؤشرات عدم المقدرة في العناصر التالية:

- مؤشرات الصحة والتعليم الذي يتضمن معدل وفيات الأطفال ومعدل وفيات الأمهات، وتوقع الحياة ومعدل سوء التغذية للأطفال ومعدل الأمية.

- مؤشرات الاقتناء مثل الحصول على المياه الصالحة للشرب.

- مؤشرات الحرمان مثل البطالة.

وفي سنة ٢٠٠١ تبنى تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة مقياس للفقر البشري لتحديد الفقر وإظهار نقاط الحرمان البشري من خلال حساب معدل الوفيات للأطفال الرضع ومعدل الأمية ودرجة النقص في الحصول على الحاجات والخدمات الضرورية ودرجة سوء التغذية .

وقد اكتسب تحليل ظاهرة الفقر أهمية كبيرة منذ مطلع التسعينات وذلك في ظل النتائج المخيبة للتوقعات نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في عدد كبير من الدول النامية، وفي سنة ٢٠٠٠ تضمن تقرير الأمم المتحدة تأكيداً على أولوية محاربة الفقر في السياسات التنموية. و مع تصاعد حدة الفقر وظهور انعكاساتها السلبية على المجتمع، أصبح الاهتمام بمكافحة الفقر يتزايد باستمرار.

ويتضح مما سبق أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تشمل عدة مؤشرات كمية وكيفية، ويمكن تلخيص مظاهرها فيما يلي:

▪ البطالة: تعتبر معدلات البطالة المرتفعة في الجزائر عن حالة الاختلال التي يشهدها سوق العمل، وقد ساهم برنامج التصحيح الهيكلي في اتساع حدة هذا المشكل من خلال انخفاض الطلب الكلي، كما أن من أهم مكاسب العولمة يكمن في التقدم التقني الذي يسمح بزيادة إنتاج السلع إلا أنه لا يخلق مناصب عمل جديدة بل قد يتسبب في القضاء على بعضها حيث أصبح اكتساب التكنولوجيا المتطورة يتم على حساب مناصب العمل.

▪ اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء: إن اتساع الهوة على مستوى العالم يعني انكماش الثراء في فئة معينة، ففي سنة ٢٠٠٠ تملك الدول المتقدمة ٨٠٪ من الدخل العالمي وهي تمثل ٢٠٪ من سكان العالم، وبالتالي أصبح العالم تحت سيطرة تلك الدول. ونشير أن التفاوت في الدخل لدى الدول النامية أشد فظاعة حيث فئة قليلة تملك ٩٠٪ من الثروات وعامة الناس يتقاسمون ١٠٪ الباقية.

▪ الانفجار السكاني: يشكل تزايد السكان ضغطا على الموارد والبيئة، كما يؤثر على نوعية الحياة على الكرة الأرضية، خاصة إذا كانت تلك الزيادة تتم بين السكان الذين يعيشون في حالة فقر، كما أن الحياة على الكرة الأرضية لا يمكنها أن تتحمل ٦ مليارات نسمة الآخذين في التزايد بحيث سيصبح عدد سكان العالم ١٠ مليارات نسمة خلال السنوات القادمة .

▪ الصراعات والحروب: تشكل الصراعات والحروب عاملا هاما في تفاقم حدة الفقر سواء الداخلية أو الإقليمية خاصة في الدول المتخلفة، ومن أهم آثارها السلبية نجد مشكلة اللاجئين، تدني أوضاع التنمية البشرية خاصة التعليم، الصحة، الإسكان والرعاية الاجتماعية، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية وتزايد حدة الفوارق الاجتماعية.

▪ الديون الخارجية: تعتبر المديونية إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه الدول النامية بحيث أن تسديد الديون وأقساطها يستنزف جزءاً هاماً من مداخيل الدول المدينة ويزداد الوضع خطورة إذا كان الاقتراض قصد تسديد فوائد وأقساط الديون السابقة، لذلك تصبح تلك الدول تعاني من حلقة مفرغة مما سوف يساهم في استمرار تفاقم أزمات ومشاكل عديدة وبالتالي تكريس حالة الفقر.

▪ التهميش والحرمان: يعاني الوطن العربي من عدة مشاكل جوهرية أهمها البطالة والأمية وفقدان الأمن الغذائي والمائي والصحي مما سمح باتساع حدة الفقر.

▪ فقدان الديمقراطية: إن الديمقراطية لا تتعايش مع الفقر إذ أن الفئات المهمشة مادياً واجتماعياً لا تجد الوقت اللازم للنشاط السياسي والمشاركة في تنظيمات المجتمع المدني بل تقضي وقتها لإشباع حاجاتها الأساسية. والتاريخ السياسي لأوروبا يؤكد أن التوترات الاجتماعية والاضطرابات الشعبية وانتشار البطالة ساهم في انتكاس الديمقراطية.

أما أسباب الفقر فتعود إلى محصلة تفاعل عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، لذلك فإن أسباب زيادة حدة الفقر تختلف من مجتمع إلى آخر، وهي تتعلق بالعوامل التالية:

▪ الأسباب الاقتصادية: تتعلق بانخفاض معدل النمو الاقتصادي وتدني الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة وتخلى الدولة عن دعم المواد الغذائية، بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية التي تركز على رفع الدعم عن السلع الضرورية وتخفيض الإنفاق الاجتماعي، بالإضافة إلى الخصخصة والانكماش الذي يؤدي إلى تقليص فرص العمل، في هذا المجال فإن

سياسة الإصلاح الهيكلي وسوء تسيير الأوضاع الاقتصادية أدى إلى تسريح ٤٠٠ ألف عامل أضيفوا إلى الفقراء.

بالإضافة إلى ما سبق فإن من أسباب تفشي الفقر بمستويات عالية نجد أزمات الاقتصاد الكلي التي تتميز بتفاقم شدة التفاوت والانعكاش الاقتصادي.

تخلص الدراسات إلى أن من أبرز أسباب الفقر اليوم في العالم:

■ ظاهرة العولمة: ففي الوقت الذي رفعت الدول الغربية شعار العولمة مبشرة بعهد جديد يخفف من معاناة الفقراء، ارتفعت الأصوات منذرة بدور هذه الظاهرة في نشر الفقر وتدمير اقتصاد الدول النامية. والكلام هنا ليس لمعارض العولمة ولا لعامة الخلق الذين يرددون الشعارات الكلامية بل للخبراء والمختصين. فهذا جورج سروس أحد أقطاب الاقتصاد العالمي الجديد يقول "لقد أدت العولمة إلى انتقال رؤوس الأموال من الأطراف (ويعني البلدان النامية) إلى المركز أي الدول الغربية"، وهذا يعني باختصار أن العولمة حولت فتات ما كان يقتات عليه الفقراء إلى موائد المتخمين. ويقول جون ستجلتيز الخبير الاقتصادي السابق في البنك الدولي "إن الدول الآسيوية القليلة التي انتفعت من العولمة هي تلك التي أدارت العولمة بطريقتها، أما البلدان التي تضررت وهي الغالبية فهي التي أخضعت نفسها لأحكام الشركات الكبرى والمنظمات الاقتصادية الدولية وهي المؤسسات المؤيدة للعولمة". ويتفق مع هذه المقولة كون الأزمة المالية التي وقعت في شرق آسيا عامي ٩٧ و٩٨، والتي كانت من أولى نتائج ظاهرة العولمة، أدت إلى عواقب اجتماعية مدمرة. ففي إندونيسيا حيث انخفض عدد الفقراء من ٥٨ مليون نسمة إلى ٢٢ مليوناً فيما بين ١٩٧٠ - ١٩٩٥، أدت الأزمات المالية إلى زيادة مهولة في عدد السكان الذين يعيشون في حالة من الفقر، حيث وصلوا إلى حوالي ٣٦ مليوناً. لكن الصين التي ظلت متحفظة على

ظاهرة العولمة، استطاعت أن تبقى في منأى عن الأزمة، وحافظت على نموها الاقتصادي مما ساعد على تقليص عدد سكان المناطق الريفية من ٢٨٠ مليون نسمة سنة ١٩٩٠ إلى ٧٥ مليوناً عام ١٩٩٩. ومن أسوأ نتائج سياسة العولمة التغيرات الكبيرة التي قوضت التنمية الاجتماعية، ومن أمثلتها ما حصل في أوروبا الشرقية ووسط آسيا، حيث قامت المؤسسات العتيقة للاقتصاد ذات التخطيط المركزي - التي كانت توفر في السابق الرعاية الصحية طوال العمر - بإنشاء مؤسسات جديدة أكثر ملائمة للسوق الحرة، وأدى الانخفاض الكبير في الأجور الفعلية المترتب على ذلك والذي وصل إلى ٧٧ في أذربيجان على سبيل المثال إلى زيادة كبيرة في معدلات الفقر في تلك البلدان، وأصبحت نسبة ٣٢ من السكان في تلك المناطق تعيش الآن في حالة من الفقر بعد أن كانت ٤ فقط عام ١٩٨٨. ومن الجدير بالذكر أن فشل أنماط التنمية واستمرار الأزمات أدى إلى استفحال ظاهرة الفقر.

■ الأسباب الاجتماعية: تتعلق بالنمو الديمغرافي بحيث نجد النمو السريع للسكان بوتيرة أكبر من معدلات النمو في الناتج الداخلي الخام، وشدة التفاوت في توزيع الدخل، بالإضافة إلى الأوضاع المتدهورة في الريف مما دفع بالكثير من سكان الأرياف الهجرة إلى المدن مشكلين بذلك لظاهرة البيوت القصديرية أين يشتد التهميش والحرمان.

■ الأسباب السياسية والأمنية: تتمثل في مخلفات الاستعمار والصراعات الداخلية التي أدت إلى عدم الاستقرار السياسي الذي انعكس سلباً على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، كما أن الظروف الأمنية الصعبة خاصة خلال العشرية السوداء (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) قد وسعت كثيراً من دائرة الفقر في العالم عموماً.



ظاهرة القلق عند الشباب، والجريمة والمخدرات

يتناول الباحثون مشكلات الشباب عموماً كونها تنعكس بشكل أو بآخر على معدلات الجريمة في العالم، ولعل أهم تلك المشكلات ما يعانيه الشباب من ظاهرة القلق، والتي قد تتفاقم ليلجأ أصحابها إلى الخروج عن السلوك المألوف. ويعرف القلق على أنه أحد الحالات الانفعالية التي تصاحب الخوف من المستقبل وتؤدي إلى الضيق وعدم الرضى الذي يعوق التفكير والعمليات العقلية المختلفة. وبهذا المعنى فإن القلق ظاهرة اجتماعية طبيعية أو انفعال غير محبب إلى النفس.

و القلق أنواع:

- القلق العادي
- القلق المرضي

والقلق العادي ظاهرة طبيعية اجتماعية تتمثل في مظاهر الخوف من أمور معينة تواجه الشخص العادي كخوف الطلبة من الاختبارات المقررة؛ وخوف المريض على صحته، وخوف الشباب على مستقبلهم. أما القلق المرضي فهو ظاهرة مرضية اجتماعية تتمثل على شكل أعراض عضوية مثل الاضطرابات النفسية والأرق الشديد، وقد يكون على شكل أعراض نفسية حيث يترقب الشخص وقوع الأذى والإحساس الدائم بالهزيمة والعجز وفقدان الثقة بالنفس والهرب من مواجهه الواقع ولذلك يطلق عليه بعض العلماء (لغنه عصرنا الحاضر). والقلق مشكلة من أخطر المشاكل، خصوصاً لدى الشاب الذي نشأ وتربى في أجواء البيئة والثقافة التي تفتقد الإيمان بالروحانيات وقيم الأخلاق. وتصور الإحصائيات التي تسجلها البحوث والدراسات والمصحات النفسية، هذه الظاهرة بشكل مفرع في جيل الشباب. فالقلق كثيراً ما يتحول إلى

ممارسات خطيرة، وجرائم مأساوية، أمثال الانتحار، واللجوء إلى المخدرات، والشعور باللامعنى للحياة، والإصابة بسرعة الانفعال، وبالأرق والأمراض العصبية والجسدية الخطيرة، واللجوء إلى التدخين، والتعبير المنحرف والشاذ.

ولعل أهم أسباب القلق لدى الشباب:

- الفراغ الفكري الذي يدفع الشباب إلى اعتناق الأفكار التي يتصورون صحتها.
- فقدان الإيمان.
- الإحساس بالخوف من المستقبل.
- الاضطهاد السلطوي.
- البطالة وتردي الأوضاع المعاشية، وغياب الأمل في تحقيق الأهداف المعيشية.
- الخوف من الفشل الدراسي وتلاشي الطموح الدراسي.
- الخوف من الإصابة بالأمراض، لاسيما الأمراض الوبائية، كمرض الإيدز، ومرض السرطان.
- الخوف من المشاكل الزوجية.

وأثبتت الدراسات الحديثة أنه أهم أسباب القلق لدى الشباب محاولة انجراف الشباب عبر الحداثة وحب الثراء السريع وبلوغ مكانة اجتماعية مرموقة بأسهل الطرق، وهذا الدافع ليس محرماً على أحد إنما التفكير به بشكل مبالغ فيه قد يصيب صاحبه بقلق شديد، لا يمكن التخلص منه حتى وأن تحقق ما كان يصبو إليه، وقد يدفعه للجريمة والانحراف أو الوقوع في أزمات نفسية حادة تؤدي إلى فقدان القدرة على التركيز أو التمييز الدقيق بين ما ينعكس عليه بالطمأنينة وراحة القلب التي هي أثمن من كنوز الأرض وبين القلق والقهر

وعذاباته المؤلمة وابتعاده عن مصادر السكينة والهدوء الكامنة بممارسة الطقوس الدينية والروحانية وقراءة الكتب التاريخية والراويات الاجتماعية الدالة على أدييات المجتمع السوي المتحضر بنسيجه المتماسك بالحب والاحترام المتبادل بين أفرادهِ. أما آثار القلق، فتتمثل بما يلي:

قسوة القلب والتمادي بالباطل والإعراض عن الحق.

- التفكير في الانتحار وقتل النفس.
- الوقوع في المخدرات والمسكرات طلباً للسعادة الروحية.
- التفكك الأسري وحدة الطباع.
- الخوف والعصبية الدائمين.
- الفشل والإخفاق.

ويمكن معالجة القلق معالجة فردية وفقاً لحالة القلق الطبيعية من خلال ذكر الله والقيام بالعبادات، طرد الملل والابتسام للحياة. والصبر مع النصر والاعتقاد أن الفرج مع الكرب وأن مع العسر يسراً. وكذلك تعويد النفس على اللياقة البدنية والتمارين الرياضية. أما المعالجة الدوائية في حالة القلق المرضية، فقد تكون بتناول أدوية مضادة للقلق: البنزوديازيبين Benzodiazepin وهي مواد مهدئة تتمتع بأفضلية تتمثل في أنها تخفف من حدة الشعور بالقلق في غضون ٣٠ - ٩٠ دقيقة. إلا أنها قد تسبب الإدمان في حال تناولها لفترة تزيد عن بضعة أسابيع. وهناك الأدوية المضادة للاكتئاب، وهذه الأدوية تؤثر على عمل الناقلات العصبية (Neurotransmitter). والمعروف أن لها دوراً هاماً في نشوء وتطور اضطرابات القلق. وتشمل قائمة الأدوية المستخدمة لمعالجة اضطراب القلق. (رباح، ٢٠١٠).

الجريمة والمخدرات:

تزايد الاهتمام بدراسة الجريمة، حيث أصبح علم الإجرام أساسيا للدراسة في أقسام علم الاجتماع في أمريكا مثلاً. وقد برزت النظريات المتعلقة بالجريمة في الغرب بعد الحرب العالمية نتيجة لما تولد من مشكلات اجتماعية أسهمت في ارتفاع الجريمة. كما ظهرت اتجاهات ومدارس فكرية لتحليل السلوك الإجرامي. وقد عرفه ماكسويل بأنه السلوك الانحرافي الإجرامي، وهو عمل نسبي لا يقبل التعريف المطلق لأن نسبيته تمنع إيجاد تعريف محدد وثابت له. أما جان جاك روسو فعرفه بأنه كل فعل يسهم في تفكيك روابط العقد الاجتماعي. أما دور كايم فقد رأى أن "الجريمة ظاهرة اجتماعية وضرورية وسليمة ما دامت مكروهة" لأنها استثارة للوعي الجماعي للدفاع عن الأعراف والتقاليد. كما عرفه رادكف براون بأنه خرق للعادات والتقاليد مما يتطلب عقوبة جنائية على هذا السلوك. ورأى توماس أن الجريمة فعل مضاد للجماعة يشكل تناقضا مع وحدتها كونها متجانسة خاصة بالفرد. أما التعريف الاجتماعي للجريمة عموما فهو أنها كل سلوك مخالف للسلوك المرغوب فيه ويعود بالضرر على المجتمع.

وهكذا فإن الجريمة ظاهرة اجتماعية مرتبطة بالاجتماع الإنساني، فالجريمة موجودة في كافة المجتمعات الإنسانية لكنها تختلف من مجتمع لآخر. وقد رأى اميل دوركايم أن الرقي والتقدم بحاجة لحرية المجتمع الذي يسعى للتطور، والذي بدوره عليه توفير قدر من الحرية لأفراده. وهو يرى أن البعض يفهم الحرية خطأ فيستغلها ويرتكب الجريمة، فقد تكون الحرية أحد العوامل المساعدة على الوقوع في الجريمة في المجتمع، وقد اعتقد أنها من علامات التطور، فتوقف الجريمة دليل على الجمود وأن المجتمع في طريقه إلى الفناء. وقد ربط دوركايم اختفاء الجريمة بزيادة عوامل الضغط والقسوة مما يسهم في شل حركة المجتمع وهي تضحية بجزء من تماسك المجتمع.

وتمتاز الجريمة بكافة الخصائص الاجتماعية، وفيما يلي بعض الاتجاهات في تفسير الجريمة:

- الاتجاه الفردي: فردي بيولوجي، أو فردي نفسي، والذي يفسر على ضوء خصائص نفسية ودوافع محركة للسلوك وهذه المحركات نتيجة العوامل التالية: دوافع غريزية - المكونات النفسية - التخلف العقلي.
- الاتجاه الاجتماعي.
- الاتجاه التكاملي.

أما عوامل وأسباب الجريمة، فيمكن تحليلها كالتالي:

- داخلية: مرتبطة بالمجرم كالوراثة والذكاء والجنس التكوين البيولوجي والنفسية.
- خارجية: نابعة من المحيط وتؤثر في سلوك المجرم سواء أكانت طبيعية أو اجتماعية، كالعوامل الجغرافية والبيئية والمناخ والأوضاع الاقتصادية.



المحور السادس

المحور الاقتصادي

◆ الفقر والبطالة

◆ الخصخصة

◆ الدولار والعالم

◆ العولمة والشركات المتعددة الجنسيات

◆ الأزمة المالية العالمية والنمو الأسوي

الفقر والبطالة

أصبح الفقر واحداً من أهم المهددات الحقيقية للاستقرار الاقتصادي والأمني والاجتماعي في العالم، فالدول الأقل نمواً أو ما يسمى ب(نادي الفقراء) ارتفع عددها من ٢٥ دولة عام ١٩٧١ إلى ٤٨ دولة في عام ١٩٩٩ ليصل إلى أكثر من ٨٦ دولة خلال أكثر من ثلاثين سنة، من الحلول الدولية التي طرحها هذا النادي من عمره لم تخرج غير دولة بوتسوانا في أفريقيا إلى قمة الدول النامية. ويحمل الفقر معاني مختلفة رأى الباحثون منها ما هو مادي أو اجتماعي أو ثقافي، ولذلك فالفقر ظاهرة مركبة تجمع بين أبعادها ما هو موضوعي (كالدخل والملكية والمهنة والوضع الطبقي) وما هو ذاتي كأسلوب الحياة وخط الإنفاق والاستهلاك وأشكال الوعي الثقافي. إن تحليل وفهم الفقر كظاهرة اجتماعية يعتمد على تحليل منطقي لظاهرتين أساسيتين تتعلق الأولى بعملية التفاوت الطبقي والتمايز المعيشي وتشير الظاهرة الأولى إلى اختلاف واضح بين رجال الفكر في رؤية الفقر وتحليله وتحديد العوامل المساهمة في انتشاره، وبينما يرى فريق منهم أنه يجب التركيز على المركز النسبي للفقراء في إطار السياسات الاقتصادية للدولة. والفقر مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات سياسية متعددة الأشكال والأبعاد لا يخلو منها أي مجتمع مع التفاوت الكبير في حجمها وطبيعتها والفئات المتضررة منها، وتشير التقديرات إلى أن خمس سكان العالم يمكن تصنيفهم بأنهم فقراء محرومون من الحدود الدنيا لفرص العيش الكريم الآمن.

وإذا أردنا أن نلقي الضوء على أهمية الدراسات الخاصة بالفقر فإننا نستطيع أن نتناول أهمها في النقاط التالية: فقد أصبح الهدف المحوري لعملية التنمية في الدول النامية الإقلال من الفقر وتخفيف حدته، ويدل مفهوم الفقر على:

▪ وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية وهي أوضاع تتسم بالحرمان.

▪ الفقراء هم أولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على سلة السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن.. الخ إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى كالرعاية الصحية والتعليمية.

▪ خط الفقر المدقع: يعرف على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن به الأسعار الحرة اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية.

يعتبر الفقر شكل من أشكال الإقصاء والتهميش ومس بكرامة الإنسان، ومن ثم فهو انتهاك لحق جوهري من حقوق الإنسان ينسحب عليه انتهاك للعديد من الحقوق المتفرعة منها: الحق في العمل والدخل المناسب والعيش الكريم والضمان الاجتماعي والصحة... الخ، وهي حقوق اقتصادية واجتماعية أساسية. ويمكن من هذه الزاوية أن نتبين أسبابا داخلية وأخرى خارجية للفقر:

ومن أهم الأسباب الداخلية طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد في بلد ما، فالنظام الجائر لا يشعر فيه المواطن بالأمن والاطمئنان أي عدالة تحميه من الظلم والعنف. أما الأسباب الخارجية، فمن أكثرها ظهورا الاحتلال الأجنبي، كما يحدث في حالات الفقر التي تسبب في تفكير شعبه بأكمله رغم الثروات النفطية. ومن أسباب الفقر غير الظاهرة للعيان نقص المساعدات الدولية أو سوء توزيعها في البلدان التي يسود فيها الفساد في الحكم.

أما أسباب الفقر في الدول العربية، فقد رصدت التقارير الدولية تزايد الفقر في البلدان النامية ومنها الدول العربية والإسلامية وارتبط ذلك بعدة أسباب منها:

١- تزايد عدد السكان

٢- تزايد الفساد الإداري.

٣- التخلف العلمي والتعليمي.

٤- ضعف الرقابة المالية.

٥- ضعف الديمقراطية.

٦- الحد من حرية الصحافة اللازمة لكشف الفساد والظلم.

٧- ظاهرة العولمة.

أما المشروع الإسلامي على سبيل المثال، فقد تناول مسألة الفقر فرسم لها الخطوط العريضة واعتمد فيها على تخفيف الضغط عن الطبقات الضعيفة. فالمذهب الإسلامي هو المذهب الجماعي الذي يربي مع كل فرد شعورا عميقا بالمسؤولية تجاه المجتمع ومصالحه. فالإسلام يقول أعط الفقير والمستحق ما تسد به حاجة من الطعام واللباس والسكن وغيرها.

أما أهمية أبعاد الفقر التي لها علاقة بالنوع الاجتماعي فهي ليست بأي حال من الأحوال مسألة جديدة، ويبرز ذلك في الواقع الذي تعرضت فيه المرأة وأنماط التنمية منذ أوائل السبعينات، غير أن الأسباب الأساسية للفقر كانت موضوعا للربط بين النوع الاجتماعي والتنمية، حيث يعهد للمرأة دائما بأدوار دنيا أو ثانوية. وبالتالي فإن هذا النموذج يشير إلى أن هناك حاجة إلى إدخال تغيرات هيكلية من أجل التغلب على العوائق التي تحول دون تحسين المركز الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في المجتمع.

■ أما مسألة تأنيث الفقر وفق الإسكوا، فقد رأت إن مسألة الأنشطة الاقتصادية للمرأة وعملية التنمية تمثل مدخلا مفيدا لتحسين فهم الجوانب العديدة التي تنطوي عليها أبعاد الفقر المرتبطة بالنوع الاجتماعي. وفي حين أن أهمية هذه الأنشطة أصبحت حقيقة مقبولة إلى حد ما في العالم الثالث، فإن هذه الحقيقة لم تبرزها في الواقع بلدان منطقة الإسكوا جميعها كجزء لا يتجزأ من خططها الإنمائية.

والأدلة تشير فيما يتعلق بالأردن ومصر تحديداً، إلى أن هذه التطورات كانت لها آثار ضارة بصفة خاصة عن المرأة في الأسر الحضرية المنخفضة الدخل. مع ذلك، فإن المعلومات المتاحة تشير إلى أن المرأة الريفية لا تزال تواجه عوائق في أجزاء عديدة من منطقة الإسكوا، مثال ذلك الدور الإنجابي والأنشطة الإنتاجية والعادات والتقاليد التي تمنع مشاركة المرأة في صنع القرارات.

نسبة الفقر بالعالم بالأرقام:

▪ ثروة ثلاثة من أغنى أغنياء العالم تساوي ما يعادل الناتج المحلي لأفقر ٤٨ دولة.

▪ ثروة ٢٠٠ من أغنى أغنياء العالم تتجاوز نسبتها دخل ٤١ ٪ من سكان العالم مجتمعين.

▪ أن فوق سطح الأرض ٦ مليارات من البشر يبلغ عدد سكان الدول النامية منها ٤,٣ مليارات يعيش ما يقارب ٣ مليارات تحت خط الفقر وهو دولاران أمريكيان في اليوم ومن بين هؤلاء هناك ٢,١ مليون يحصلون على أقل من دولار واحد باليوم.

▪ يموت ٣٥ ألف طفل يوميا بسبب الفقر والجوع والمرض ويغطي خمس سكان البلدان النامية بقية اليوم يتضورون جوعاً. نقل المساعدات المخصصة للدول الفقيرة عن طريق منظمة الأمم المتحدة.

وهكذا تتحمل الدول الغنية مسؤولية كبيرة في فقر الشعوب والالتزام السياسي، حيث يجب أن تعلن المؤسسات المالية المتحكمة في اقتصاد العالم عن تصميم البرامج الرامية لحد الفقر.



الخصخصة

لا يوجد مفهوم دولي متفق عليه لكلمة الخصخصة، حيث يتفاوت مفهوم هذه الكلمة من مكان إلى آخر ومن دولة إلى أخرى. ولكن لو أردنا تعريف هذه الظاهرة التي أصبحت موضوعاً رئيسياً يتم استخدامه في معظم الدول فإنها فلسفة اقتصادية حديثة ذات إستراتيجية، لتحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية التي لا ترتبط بالسياسة العليا للدولة، من القطاع العام إلى القطاع الخاص. إن الخصخصة مستحيلة وفقاً للظروف الحالية لأغلب الدول العربية وذلك بسبب تفشي الفساد في أغلب الدول النامية أو ما أطلق عليه العالم الثالث اصطلاحاً. وتستحوذ عبارة الخصخصة أو التخصيص أو الخوصصة على اهتمام معظم دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية وهي جميعها تسميات لمصطلح اقتصادي باللغة الإنكليزية لكلمة (privatization). كما أنه لا يوجد مفهوم دولي متفق عليه لكلمة الخصخصة، حيث يتفاوت مفهوم هذه الكلمة من مكان إلى آخر ومن دولة إلى أخرى. ولكن لو أردنا تعريف هذه الظاهرة التي أصبحت موضوعاً رئيسياً يتم استخدامه في معظم الدول، فإنها فلسفة اقتصادية حديثة ذات إستراتيجية، لتحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية التي لا ترتبط بالسياسة العليا للدولة، من القطاع العام إلى القطاع الخاص. فالدولة، في المفهوم الاقتصادي الحديث، يجب أن تهتم بالأمور الكبيرة كالأمور السياسية والإدارية والأمنية والاجتماعية التي ترتبط بسياساتها العليا، أما سائر الأمور الأخرى فيمكن تأمينها من قبل القطاع الخاص وذلك في إطار القوانين والأنظمة التي تضعها الدولة وتنظم من خلالها عمل هذا القطاع.

وقد تعددت واختلفت مفاهيم الخصخصة وتعريفها وفقاً إلى تعدد مجالات تنفيذ هذه الإستراتيجية وإلى تعدد أساليبها، فيتسع التعريف أو يضيق بقدر

شموله لهذه الأساليب وتلك المجالات. وتعرف الخصخصة بأنها نقل ملكية أو إدارة نشاط اقتصادي ما، إما جزئياً أو كلياً من القطاع الخاص أي إنها عكس التأميم. ولا تفهم الخصخصة بحد ذاتها إنما هي عادة ما تكون وسيلة أو أداة لتفعيل برنامج إصلاح اقتصادي شامل ذي محاور متعددة يهدف إلى إصلاح الأوضاع الاقتصادية في دولة ما. ومن هذا المنطلق عادة ما يتزامن مع تنفيذ برامج الخصخصة تنفيذ برامج أخرى موازية ومتناسقة تعمل كل منها في الاتجاه العام نفسه الداعي إلى تحرير كافة الأنشطة الاقتصادية في القطاع العام تجاه القطاع الخاص، أي أن الخصخصة يجب أن تواكبها تغييرات جذرية لمفهوم أو فلسفة مسؤولية الدولة من إدارة الاقتصاد ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي تجاه المزيد من المشاركة للقطاع الخاص.

و للخصخصة منظورين اقتصادي وسياسي فمن المنظور الاقتصادي تهدف عملية الخصخصة إلى استغلال المصادر الطبيعية والبشرية بكفاءة وإنتاجية أعلى، وذلك بتحرير السوق وعدم تدخل الدولة إلا في حالات الضرورة القصوى، وعبر أدوات محددة لضمان استقرار السوق والحد من تقلباته. أما من المنظور السياسي فالتخصيص يدعو إلى اختزال دور الدولة ليقصر على مجالات أساسية مثل الدفاع والقضاء والأمن الداخلي والخدمات الاجتماعية، لذا فإن التخصيص يتجاوز مفهومه الضيق المقتصر على عملية بيع أصول أو نقل ملكية ليكون بمثابة نقلة اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة وفلسفة جديدة لدور الدولة. ويمكن القول أن الخصخصة مستحيلة وفقاً للظروف الحالية لأغلب الدول العربية وذلك بسبب تفشي الفساد وبسبب تطور جوهري تمثل في فشل أغلب الدول النامية أو ما أطلق عليه العالم الثالث اصطلاحاً في ظل تعايش النظامين - الرأسمالي والشيوعي - وصراعهما في الانتقال المتوازن خلال التحول الأول وفي إدراك بواكير التحول الثاني ويرجع ذلك وفقاً للنجاح السلبي لغالبية الدول النامية ومنها الدول العربية بالانتقال بالنظام

الإقطاعي من المستوى الجغرافي المكاني للمستوى القطاعي الاقتصادي، حيث سيطر الإقطاع فيما سبق على منطقة جغرافية وعلى ما يقوم عليها ولكن نظراً للتطورات الفكرية المتسارعة والاندماج في الفكر الاقتصادي العالمي فقد أصبحت هذه السيطرة غير مقبولة اجتماعياً طبقاً لنظريات الحقوق المدنية وحقوق الإنسان فعمل هذا النظام الممثل لمصالح حفنة من كبار الملاك وأصحاب الثروات الجدد المرتبطين شخصياً بمراكز اتخاذ القرار ضمن الدول النامية للتخلي عن السيطرة المكانية الجغرافية والاتجاه نحو السيطرة القطاعية، وقد نجحوا بذلك نسبياً حيث يلاحظ وجود أفراد يسيطرون على قطاعات اقتصادية كاملة بالرغم من عدم وجود كفاءة اقتصادية لهم ولمشاريعهم ضمن الدول النامية مستغلين أنظمة الحصر والسيطرة على الشركات الحكومية العاملة في القطاع أو المسؤولية عن السلعة ومستندين على ارتباطهم بمراكز اتخاذ القرار وبما يكفل لهم فرض جملة من الشروط النوعية التي تحدث فجوة هائلة بين العرض والطلب أو تحقق عملية إذعان وخلال فترة زمنية معينة بما يكفل لهم الحصول على أرباح احتكارية خيالية مع الإشارة لأن العملية السابقة ديناميكية وحركية خلال الزمن.

هذا مع الإشارة لغياب المصلحة الحقيقية لهؤلاء في التطور والارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادي ومستوى الكفاءة الإنتاجية وجودة السلعة أو الخدمة خلال التحول الأول وذلك لغياب المنافسة الحقيقية.

ومن أهم آثار الخصخصة ما يتعرض له العمال والموظفون من فقدان وظائفهم أو وضع شروط مجحفة من قبل الإدارة الجديدة، وهنا تلعب الحكومات دوراً رائداً في تحديد مبادئ توجيهية، مثل ألا يكون هناك إضرار بالعمال عند إجراء الخصخصة، وأن يتم استيعابهم بشروط مناسبة وعادلة أو ضمان حصولهم على مكافآت مناسبة. والسماح للعمال بشراء أسهم المؤسسات المخصصة، مما يخفف حدة المعارضة لهذه الخطوة التي غالباً

ما يكون هؤلاء العمال ضحيّتها، وهو الدرس الذي تعلمته الدول النامية من الدول المتقدمة. وتنطوي عملية مقايضة الديون الخارجية بحقوق ملكية في المشروعات العامة على عدة مخاطر من أبرزها:

▪ إن تحويل الأرباح والفوائد والدخول والتوزيعات التي يجنيها الملاك الجدد - خاصة الأجانب - ستؤثر في الأجل المتوسط على زيادة العجز في ميزان المدفوعات، رغم ما يكون في الأجل القصير من تخفيض عبء الدين من خلال إلغاء دفع الفوائد والأقساط المستحقة عن الديون التي ستقايس بحقوق الملكية.

▪ يصبح للأجانب المستثمرين نصيب في الدخل المحلي المنخفض، وهو يتضاعف مع زيادة تحويل الديون إلى حقوق ملكية، وسيظل مستمراً طالما بقيت المشاريع مملوكة للأجانب.

▪ إتاحة الفرصة للهيمنة الاقتصادية عبر الشركات متعددة الجنسية من خلال امتلاكها للمشروعات المحلية، ويكون ذلك غالباً في ضوء امتيازات و ضمانات سيتضرر منها البلد مثل حرية تحديد الأسعار والأجور، ونوعية التقنية المستخدمة، والإعفاءات الجمركية والضريبية، الأمر الذي يتعارض مع السياسات القومية.

أما أساليب الخصخصة فهي عديدة ومتنوعة، وهي تعتمد في الغالب على القطاع المنوي خصخصته. فهناك الخصخصة عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات، وخصخصة عن طريق تنظيم القطاع، وخصخصة عن طريق نقل الإدارة. أما الخصخصة عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات، فتكون عن طريق تحويل مؤسسة معينة من القطاع العام إلى القطاع الخاص. ومثال ذلك أن تكون للدولة خطوط طيران أو مؤسسة لتنقيب واستخراج المعادن، فخصخصة المؤسسة تكون عن طريق تحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة عامة مملوكة

للحكومة، ويتم بعد ذلك بيع أسهم الحكومة في تلك الشركة للقطاع الخاص. وبذلك تكون ملكية وإدارة المؤسسة انتقلت من القطاع العام إلى القطاع الخاص. ويتم اللجوء إلى هذا النوع من الخصخصة لعدة أسباب، منها: تفادي الترهل الإداري الذي يكون ظاهرا في المؤسسة مما يؤثر على نوع الخدمة أو السلعة التي تنتجها المؤسسة، تفادي الأعباء المادية الكبيرة التي تكون تفتت في المؤسسة نتيجة الفساد الإداري والتوظيف العشوائي والفائض عن الحاجة والذي يكون أساسه الوساطة والمحسوبية، وأخيرا عدم اكتراث القطاع العام (وافتقاره) لأسس العمل التجاري بحيث تكون المؤسسة تحقق خسائر بدلا من الأرباح. أخيرا لا بد من الإشارة أن الحكومة عادة تبقي جزء من أسهمها في الشركة المخصصة دون أن تبيعها للقطاع الخاص، وذلك كي تضمن تدفق جزء من أرباح تلك الشركة للخزينة حال تحققها.

أما الخصخصة عن طريق تنظيم القطاع، فيعتمد هذا الأسلوب من الخصخصة عندما يراد خصخصة قطاع كامل كالكهرباء والاتصالات والنقل أو حتى جزء كبير من القطاع كالنقل البري أو البحري. ويتم الخصخصة بتحرير القطاع المعني الذي كان محتكرا في السابق من قبل القطاع العام. إلا أن هذا التحرير لا يكون عشوائيا فالقطاع العام يقوم بإنشاء هيئة أو مؤسسة تنظيمية لمراقبة الأمور التنظيمية في القطاع المعني كهيئة تنظيم قطاع الاتصالات. وتتولى هذه الهيئة كافة الأمور التنظيمية المتعلقة بالقطاع المعني كإصدار الرخص للشركات العاملة في القطاع، تحديد التعرفة، تنظيم المنافسة بين الشركات في القطاع... الخ. وبعد إنشاء هذه الهيئة يحرر القطاع أمام الشركات الخاصة بحيث يكون لها الحق بالتقدم للهيئة المعنية بطلبات ترخيص لإقامة مشاريع ضمن ذلك القطاع. ويتم اللجوء إلى هذا النوع من الخصخصة لعدة أسباب، منها: رفع نوعية، أداء، وسرعة الخدمة المعينة في القطاع المعني، وتطوير القطاع بشكل كامل. فقد تكون الحكومة غير قادرة على الاستثمار في

البنية التحتية أو التكنولوجيا المطلوبة لتطوير القطاع، فتسحب من هذا القطاع لتقوم بدور المنظم بينما تترك للشركات المختلفة مهمة التطوير. فالمنافسة بين مختلف الشركات في القطاع تقتضي رفع مستوى الخدمة عن طريق الاستثمار المباشر في البنية التحتية وموارد التكنولوجيا. وتكون أرباح الحكومة من هذا النوع من الخصخصة بشكل حصة مقتطعة من أرباح الشركات العاملة في القطاع المعني، بحيث تشمل عادة الرخصة الممنوحة لأي شركة عاملة في القطاع على شرط يتم بموجبه اقتطاع نسبة من أرباح الشركة للحكومة.

أما الشكل الآخر للخصخصة فهو الخصخصة عن طريق نقل الإدارة، ويعتمد هذا الأسلوب من الخصخصة لنفس الأسباب المنصوص عليها أعلاه. إلا أنه يتم تبنيه عندما يكون للحكومة مشروع كبير يحتاج لموارد مالية ضخمة لا تستطيع الحكومة توفيرها كتوسعة مطار معين أو إنشاء سكة حديد. فيتم تنفيذ هذا المشروع عن طريق إعطاء شركة خاصة - عادة بموجب عطاء - الحق ببناء وإدارة المشروع لمدة معينة (ما بين ١٥ - ٣٠ سنة) والاحتفاظ بمعظم الموارد المالية الناتجة عند إدارة المشروع. (BOT: Build، Operate، Transfer). ويكون ربح الحكومة في هذا الأسلوب عبارة عن الرسم السنوي الذي تدفعه لشركة التي تدير المشروع للحكومة بالإضافة إلى أيلولة كافة التوسيعات، التحديثات، المباني والبنية التحتية إلى الحكومة بعد انقضاء عقد الإدارة.



الدولار والعالم

يرى علماء الاقتصاد ارتباط الدولار الأمريكي بالاقتصاد العالمي. والدولار هو العملة الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية ويساوي مئة سنت، ويرمز له بالرمز (USD). والعملة عالميا تكون مغطاة بقيمتها ذهباً لإعطائها الموثوقية، فالدولار الأمريكي يجب أن يكون مغطى بقيمته ذهباً، إلا أنه في الواقع لا أحد يستطيع أن يثبت ذلك فقد امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة ليست بالقصيرة عن استبدال الدولار الأمريكي بما يعادل قيمته ذهباً، مع أن سعر الذهب يباع عالمياً بالدولار، وسعر الذهب (أونصة الذهب) تحدد حسب سعر البورصة وتقيم بالدولار. فالولايات المتحدة الأمريكية رفعت الغطاء الذهبي عن الدولار عام ١٩٧٣ م، وذلك عندما طالب رئيس جمهورية فرنسا شارل ديغول استبدال ما هو متوفر لدى البنك المركزي الفرنسي من دولارات أمريكية بما يعادلها ذهباً. فمذ عام ١٩٧٣ م انخفضت القيمة الحقيقية للدولار الأمريكي حوالي ٤٠ مرة.

وقد تزايدت الأزمات المالية في العالم، حيث انهار الدولار في نهاية عام ٢٠٠٧ على بداية عام ٢٠٠٨ ووصل إلى أدنى مستوياته في التاريخ وذلك بسبب الأزمة المالية وأزمة الرهن العقاري، حيث سجل اليورو مستوى قياسي أمام الدولار في شهر مارس وصل إلى ١,٦٠، وسجل الجنيه الإسترليني أكثر من ٢ دولار وهبط الدولار دون الفرنك السويسري لأول مرة بالتاريخ ووصل الدولار إلى أدنى مستوياته في ١٣ عاماً أمام الين الياباني دون ٩٧ ين وهبط أيضاً أمام غالبية العملات العالمية. وبعدما عصفت الأزمة المالية في الولايات المتحدة وأفلس الكثير من الشركات الضخمة والتي أثرت سلباً على الدولار انتقلت الأزمة بعد ذلك إلى القارة الأوروبية وبريطانيا وبذلك أصبحت الأزمة عالمية وليست أمريكية فحسب أثرت سلباً على اليورو والجنيه الإسترليني

وذلك من شهر يوليو ٢٠٠٨ والذي شهد أيضا انخفاض سعر النفط عن السعر القياسي ٢٧, ١٤٧ دولار للبرميل. ويبقى اليورو، النجم الصاعد الحقيقي في سماء النظام المالي الدولي، والقادر وحده على منافسة الدولار على عرش الزعامة العالمية، لأن الناتج المحلي الإجمالي في منطقته يوازي تقريباً الناتج الأمريكي. لكن المشكلة أن سندات الدين وسندات الخزينة في دول منطقة اليورو ال ١٦ تُقدّم مخاطر مختلفة، وعائدات مختلفة، ودرجات متباينة من السيولة، الأمر الذي يثير الشكوك حول قدرته على منافسة الدولار بشكل فعال. ومع ذلك، فإن اليورو يحرز تقدماً. فهو بات يسيطر الآن على أكثر من ٣٠ في المائة من احتياطي العالم. ومشروع الرئيس الفرنسي ساركوزي للاتحاد المتوسطي قد يوسّع، في حال نجاحه، نفوذ اليورو إلى منطقة شاسعة في الشرق قد تنضم إليها روسيا. وإذا ما تبنت بريطانيا العملة الأوروبية الموحدة، فهذا سيزيد بشكل كبير من قدرة اليورو على المنافسة. ولتسوية الحسابات بين الحكومات ومع صندوق النقد تستخدم سندات حقوق السحب الخاصة التي اقترحتها الصين وروسيا، والتي يصدرها صندوق النقد الدولي بأربع عملات دولية (اليورو، الدولار، الين، والجنيه الإسترليني) كبديل عن الدولار.

وقد أجمع خبراء من جنسيات مختلفة على أن ارتباط سعر صرف الدولار الأمريكي بسلعة النفط أثر على أسعار الذهب الأسود بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة وساهم في تذبذب الأسعار في الأسواق العالمية. وتوقع الخبراء (بالاقتصاد والنفط) أن تظل أوضاع الاقتصاد الأمريكي تلقي بظلالها على الأسعار طالما ظل النفط يباع بهذه العملة الأمريكية. ورأوا أن سلعة النفط ستظل تكتسب أهمية أكبر يوماً بعد آخر في حياة البشرية طالما أن هناك تقدماً في الصناعة والتكنولوجيا وزيادة في مساحة الرقعة الزراعية كون هذه السلعة تكاد تدخل في كل أنواع الصناعة والزراعة وكذلك التجارة.

وأوضح الخبراء الذين يشاركون في ندوة (الدولار واقتصاديات النفط

والمتاجرة في أسواق العملات) وتنظمها شركة المتداول العربي للخدمات المالية والتدريب أنه من الصعب جدا استبدال الدولار كعملة يباع بها النفط في ظل هيمنة الاقتصاد الأمريكي وكون الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأهم في إنتاج واستهلاك النفط إضافة إلى ما تشهده منطقة اليورو من تحديات وأزمات تهدد وجود هذه العملة من الأساس. وبين الاقتصاديون أن الولايات المتحدة قامت بربط الدولار بالنفط في عام ١٩٧٢ لأن النفط أصبح أهم سلعة باعتبار أن الدولار أصبح الآن "وعاء للقيمة ولم يعد مجرد عملة أو سلعة ومصدرا للطاقة. وتوقع أن تشهد أسعار النفط مستويات قياسية في الفترة القادمة بفعل عدة عوامل أهمها الجيوسياسية، حيث أن هذه الأسعار ستعكس سلبا على أسعار الدولار، حيث أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي في الغالب إلى انخفاض سعر صرف الدولار.

ويرى علماء الاقتصاد أن العوامل الجيوسياسية وبالأخص في الشرق الأوسط ليست فقط السبب في ارتفاع الأسعار الآن وإنما الضغط المتواصل والطلب المتزايد على هذه السلعة التي تدخل في إنتاج معظم حاجات البشرية مما أشعل هذه الأسعار. حيث أنه من الصعب جدا الاستغناء عن الدولار في تقييم أسعار النفط لكون الولايات المتحدة هي الأكثر إنتاجا واستهلاكاً لهذه السلعة المهمة في تاريخ البشر وحياتهم، إن تذبذب أسعار النفط خلال الفترة الأخيرة ليس المسؤول عنه الأحداث الجيوسياسية وحدها كما يتخيل البعض إلا أن الدولار ووضع الاقتصاد الأمريكي لعبا وسيلعبان دورا أساسيا في مستوى أسعار النفط.



العولمة والشركات المتعددة الجنسيات

ظهر هذا المصطلح في البداية في اللغة الانجليزية، ثم ترجم فيما بعد إلى اللغات الأخرى ومنها اللغة العربية، وجرى تداول كلمات أخرى بجانب هذه اللفظة منها "الكوكبة" والكونية، والكونية ولكن غلب لفظ العولمة على جميع هذه الألفاظ للدلالة على هذه الظاهرة. فلقد أصبح مفهوم العولمة واحداً من أكثر المفاهيم تداولاً وبحثاً في الثقافة العالمية، وأتسع نظامه ليشمل الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع وغير ذلك. ومفهوم العولمة كما ينبغي أن يكون هو تصور للعولمة التي يتكافأ فيها الشمال مع الجنوب وهي حركة تهدف إلى تعميم تطبيق أمر ما على العالم كله، فمثلاً عولمة الاقتصاد تعني جعل الاقتصاد في جميع أنحاء العالم يتبع النظام نفسه ويطبق نفس الأساليب والطرق لصالح جميع الشعوب دون تمييز. (أبو ذهبيّة وغيث، ٢٠٠٨)

وقد سخرت قوى العولمة التقدم في مجال العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في أواخر القرن الماضي لتصبح الطاقة المولدة والمحركة للعولمة.

ويعتبر مفهوم العولمة من المفاهيم المعقدة التي يصعب تعريفها وينظر إلى العولمة عموماً بوصفها عملية تزايد التدفق الدولي للبضائع والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والمعلومات والأفكار والعمالة مدفوعة بتحرير التجارة والاستثمار، والعولمة عملية تساهم في توسعة العلاقات عابرة الحدود بين الناس والبضائع والخدمات وترتكز على الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين ومن خلال الكيانات العالمية سواء كانت مؤسسات خاصة أو عامة أو حكومات، وتدفعها عوامل اقتصادية (اقتصاد السوق الحر) وتكنولوجية (تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) وسياسية (التوجه نحو الديمقراطية).

وفي مجال التعريف بالعولمة نجد أن التعريفات تعددت وتشعبت نتيجة تعدد دلالاتها وتشعباتها، فهناك من نظر إليها على أنها تطور في سياق التطورات والمراحل التي تمر بها الحضارة الإنسانية، حيث يعرفها البعض على أنها تطور طبيعي للحضارة منذ أقدم الحقب التاريخية التي شهدت الثورات والانتقالات التقنية الأولى المسماة بالعصر الحجري، ثم التقنيات المرتبطة بالعصر الحديدي، فالزراعي، والتي بدأت من عدة آلاف السنوات قبل الميلاد. وهناك من حصر العولمة في نطاق التحولات الرأسمالية العالمية، فالعولمة تمثل حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ. ويرى البعض أن نظرية العولمة ليست سوى الوجه الآخر للهيمنة الامبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة لأمريكا. فالعولمة ما هي إلا فرض النموذج الغربي بكل ألوانه المختلفة من اقتصاد وسياسة وسلوك وتربية وثقافة وما يتعلق بذلك من قريب أو بعيد ضمن سياق فكري.

ويعود تعدد التعاريف لهذه الظاهرة إلى تنوع التخصصات التي تشملها وترى منها، فهناك من اعتبرها بأنها مرحلة متقدمة من الامبريالية الاستعمارية ومرحلة متقدمة من مراحل تطور الحضارة الرأسمالية وبعضهم ينظر إليها على أنها فرض نموذج محدد من الحياة التي تعززه الحضارة الغربية بهدف الهيمنة والسيطرة على العالم ومنهم من يحصرها في إطار اقتصادي ومنهم من يراها من بعد اتصالي لاعتبارات السرعة والكثافة في نقل المعلومات لدرجة أصبح الفرد كأنه يعيش في عالم واحد وبلا حدود. ويرى الكاتب الألماني اورليش بك أن العولمة تعني " تجربة انعدام الحدود في العمل اليومي ضمن الأبعاد المختلفة للاقتصاد والإعلام والبيئة والخبرة الفنية والنزاعات الثقافية العابرة للحدود والمجتمع المدني، على أنه يصاحب ذلك في واقع الأمر شيء مألوف وغامض في الوقت نفسه من الصعب إدراكه ولكنه يغير الحياة العادية بقوة

محسوسة وبصورة أساسية ويرغم الآخرين على التكيف معه وإعطاء الأجوبة عنه. فالأموال والتقنيات والبضائع والإعلام تجتاز الحدود الوطنية وكأن هذه الحدود لا وجود لها، حتى الأشياء والأشخاص والأفكار، التي تود الحكومة إبقائها خارج البلاد كالمخدرات، المهاجرين غير الشرعيين، النقد المتعلق بالتعدي على حقوق الإنسان تجد طريقها إليها". (عبد الله، ٢٠١٠)

نشأة المفهوم:

العولمة ظاهرة قديمة متجددة، ويرى البعض أن أولى تطبيقاتها كانت على يد الفينيقيين الذين طوروا وسائل النقل البحري والكتابة والتجارة، وتواصلت بعد ذلك حضارات عالمية أخرى مثل اليونان وفارس والصين والهند ثم الحضارة العربية الإسلامية، ثم ظهرت القوة العالمية الأوروبية وأخيراً الولايات المتحدة الأمريكية التي كسبت جولة مهمة في الصراع العالمي في أواخر الثمانينات وظهرت كقوة عظمى منفردة على هرم المنظومة الدولية. (ذهبية وغيث، ٢٠٠٨)

وقد تطور مفهوم العولمة وفق مراحل خمسة هي: (المجال، ٢٠٠٥)

- ١- المرحلة الجينية التي تمتد بين القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر.
- ٢- مرحلة النشوء وتبدأ من منتصف القرن الثامن عشر حتى ١٨٧٠م وما بعده.
- ٣- مرحلة الانطلاق التي استمرت من عام ١٨٧٠م إلى العشرينيات من القرن العشرين.
- ٤- مرحلة الصراع من أجل الهيمنة وتمتد ما بين العشرينيات حتى منتصف الستينيات.
- ٥- مرحلة عدم اليقين التي بدأت منذ الستينيات وأدت إلى اتجاهات وأزمات في التسعينيات.

ولكل من هذه المراحل صفاتها المميزة التي تبدأ من ظهور المجتمعات القومية إلى تبلور مفاهيم العلاقات الدولية وحدثت الحرب العالمية الأولى ونشأة عصبة الأمم وإلقاء القنبلة الذرية على اليابان ومن ثم هبوط الإنسان على القمر ونهاية الحرب الباردة. وهناك من يرى أنها مصطلح قديم جديد يدعو إلى السلام، لكن ظهور الشركات المتعددة الجنسيات أدى إلى الانقلاب على هذا المفهوم الخير إلى مفهوم ذي شر مطلق، فالعولمة ليست ظاهرة جديدة في فكرتها بل هي حلم داعب الكثير من الفلاسفة والمفكرين لتوحيد الإنسانية ضمن إطار وعالم واحد تسوده العدالة والسلام. وكذلك دعا الإسلام إلى الأخوة الإنسانية والدينية. وفي ظل العالمية التي طرحها المبادئ والرسالات السماوية تسقط الحواجز النفسية والجغرافية والفكرية والتطبيقية لينشأ عالماً مثالي لا حرب في ولا ظلم ولا فقر ولا استغلال، ولكن ما حدث أن هذه الأحلام اصطدمت بالواقع المر الذي صنعه مجموعة يمتلكون المال الكثير والشركات العملاقة والنفوذ الاقتصادي والسياسي، الذي باستطاعته أن يزلزل أي حكومة سياسة في لحظات، ويستخدمون في تحقيق أغراضهم تقنيات مذهلة في إدارة الإعلام والمعلومات. ويرجع الخبراء بان المصطلح قد أخذ شكله الكامل ومعناه الحقيقي مع التوقيع على اتفاقية الجات والاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية، بالرغم من أن اتفاقيات إنشاء هذه المنظمة أو الاتفاقية لم تحتوي على عبارة العولمة، بل أنه حتى الاتفاقيات واللقاءات الدولية التجارية منها وغير التجارية لا يتم تبادل هذا المصطلح فيها بل يرجح مصطلح آخر وهو حرية التجارة العالمية. (المجالي، ٢٠٠٥).

وقد اختلط مفهوم العولمة بمفاهيم أخرى منها:

أ- العولمة والعالمية:

العالمية:- تعني تلك الدعوة إلى تبني القضايا والهموم المشتركة للبشر جميعاً وتسخير إمكانيات العالم لصالح الإنسانية جمعاء باعتبار البشر جميعاً

شركاء في هذا العامل، فالعالمية تعني دعوة أخلاقية لجلب الخير للناس جميعاً، وتجنبهم المخاطر والشروع مثل الدعوة لتكثيف الجهود العالمية لاكتشاف مصادر جديدة للغذاء والطاقة والبحث عن حلول لمعالجة الاحتباس الحراري والأوبئة المنتشرة ومواجهة خطر أسلحة الدمار الشامل وغيرها.

ومن هنا يصبح لمفهوم العالمية علاقة بمفهوم العولمة لأن العولمة تعني جعل العالم مجالاً لممارسة أي نشاط سواء كان اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو ثقافي سواء كان هذا النشاط ايجابياً أم سلبياً نافعاً أم ضاراً وبغض النظر عن الجهة التي تقوم بهذا النشاط. فالعولمة لا تعني أكثر من توسيع مجال ممارسة النشاط الذي كان يتم عادة في المجال الوطني أو القومي ليصبح العالم كله مجالاً له.

ب- العولمة والتدويل:

التدويل يعني جعل قضية من القضايا محور اهتمام أو تدخل أو نشاط عدة دول، بينما العولمة هي إمكانية القيام بنشاط ما على مستوى العالم دون أية اعتبار لأي كيانات أو حدود أو حواجز داخله فالعولمة تتعامل مع العالم ككيان واحد بغض النظر عند أية حدود سياسية أو عوامل جغرافية، بينما التدويل هنا يشير إلى وجود كيانات متميزة ومتعددة هي الدول التي تتجه للقيام بدور ما في قضية من القضايا.

وهناك من ينظر للعولمة على أنها ليست بظاهرة جديدة وإنما صورة حديثة لظاهرة ممتدة في التاريخ الإنساني، فهي لم تبرز فجأة وإنما مرت بموجات ومراحل عديدة حتى وصلت للمرحلة الحالية، ولكن الأمر الذي يجب أن ننوه له هنا حتى لو أن العولمة هي الموجة الأخيرة من موجات سبقتها وإنما تعتبر ظاهرة متميزة لها طبيعتها وملامحها الخاصة وأنتجت ظروف مختلفة فهي لحظة جديدة في التاريخ البشري ووليدة ظروف ومعطيات تاريخية وحضارية

معاصرة. فالعولمة هي فصل جديد من فصول التاريخ له سماته وخصائصه المختلفة عن الفصول الأخرى.

أما العوامل التي ساهمت في بروز ظاهرة العولمة:

أ- الطفرة الهائلة في تقنية الاتصالات والمعلومات ووسائل النقل: فقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين تقدما هائلا في مجالات النقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فتطورت وسائل النقل البرية والبحرية والحيوية وكان هناك ثورة في التكنولوجيا بفضل استخدام الكمبيوتر وشبكة الأقمار الصناعية والموبايل والفاكس وغير ذلك من الوسائل التي أدت إلى التواصل بين الأمم وفك العزلة والمعرفة بدون قيود أو حدود بفصل شبكة الانترنت فيضاف في كل يوم ٣٠٧ ملايين صفحة تضاف في الانترنت. ومن المنتظر بحلول عام ٢٠٢٠ أن تصبح شبكة الانترنت حاوية لكامل الخبرة الإنسانية لهذا الكوكب وهي عبارة عن المعرفة والحكمة اللتان تراكمتا على مدى التاريخ الإنساني. فالانترنت أصبحت أداة للتواصل عالمية بسبب بساطتها وسهولتها وتدني تكلفتها وتعدد مزاياها وأدواتها فأصبح بإمكان الإنسان أن يمارس أعماله ونشاطاته وترفيهه دون قيد في الزمان أو المكان.

ب- انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم: فقد انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية العقد الأخير من القرن العشرين أي في التسعينات وبالتالي انهيار أحد قطبي القوى في العالم ورزوخ العالم تحت الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وانهيار معه الايدولوجية والفلسفة التي قام عليها أيضا مما أدى ذلك انتصارا للفلسفة الليبرالية التي أصبحت سائدة للآن. مما أدى إلى الأحادية القطبية وفرض سياسات الدولة القوية على مستوى العالم، الأمر الذي جعل أسلوب ممارسة النشاطات المتعددة

واحدة على مستوى العالم كله تقريبا، وبالتالي بروز ملامح ظاهرة العولمة.

ج- بروز الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات: يقصد بها الشركات التي تنتج وتبيع منتجاتها في عدد من الدول، تميزا عن الشركة التي تنتج في بلد واحد وتصدر للأسواق الخارجية، وتستثمر الشركات المتعددة الجنسية مباشرة في إنتاج وحدات إنتاج في بلدان الخارج بسبب ارتفاع فعالية التكاليف والربحية الناشئة عنه.

د- إنشاء منظمة التجارة العالمية ١٩٩٥م: تخضع التجارة الدولية إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وإلى مجموعة من الاتفاقيات والبروتوكولات والأعراف الدولية أبرزها الوثائق الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري واتفاقية الأقاليم الجمركية والأسواق المشتركة والأعراف وقواعد هيئات التجارة الدولية المختلفة، وفي مقدمتها غرفة التجارة الدولية، إلى جانب الاتفاقات التجارية الثنائية.

أشكال العولمة:

العولمة ظاهرة شاملة مركبة لها أشكالها المتعددة الاقتصادية والسياسية والثقافية. ورغم أن العولمة ظاهرة قديمة وليست حديثة، غير أن هيمنة القطبية الأحادية الأمريكية على العلاقات الدولية، قد جعلت منها ظاهرة عالمية، مرتبطة بالتصورات الإستراتيجية الكونية لأمریکا، ارتباط لا تنفك عنه، ولهذا فإن الأشكال الواضحة للعولمة في الوقت الحاضر لا تنفصل عن المستوى الاستراتيجي الكوني في الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية، وهذه الأشكال هي: (اولريش، ١٩٩٩)

▪ العولمة الاقتصادية: وتعني التحول نحو اقتصاد السوق ومنع الدولة من التدخل في النشاطات الاقتصادية ورفع الحواجز والحدود من أمام حركة

وانتقال رأس المال، وتحرير التجارة العالمية وإزالة القيود المركبة عنها وغيرها من المفاهيم واليات النظام الرأسمالي، وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أهم مؤسسات الرأس مال العالمي إلى جانب المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي ترعى هذا الاتجاه وتدعم التحول العالمي باتجاهه عن طريق شروط المساعدات.

■ **العولمة السياسية:** وتعني نشر وتعميم مفاهيم الديمقراطية الليبرالية وما يتبعه من رفض وإنهاء السلطوية والشمولية في الحكم، وتبني التعددية السياسية والالتزام باحترام حقوق الإنسان وكذلك استخدام الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان في العالم والحماية للأقليات والتدخل الدولي الإنساني، وغيرها من آليات ما يعرف بالنظام الدولي الجديد.

■ **العولمة الثقافية:** وتعني إشاعة قيم ومبادئ ومعايير الثقافة الغربية وفي مقدمتها النموذج الأمريكي وجعله نموذجا كونيا يتوجب تبنيه وتقليده، وقد استفاد من التطور الهائل والسريع الحاصل في وسائل وأجهزة الإعلام والتقنيات العلمية والمعرفية في نقل وتقديم هذا النموذج إلى المجتمعات الأخرى.

إفرازات العولمة:

تمتد اذرع العولمة في دول العالم المختلفة من خلال الشركات العابرة للقارات، والتي تهدف إلى الربح وجمع الثروة في أيدي فئة من البشر، وتعتبر منظومة التجارة الدولية WTO إحدى مؤسسات تطبيق العولمة بجانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

١- الشركات العابرة للقارات (المتعددة الجنسيات):

يوجد في العالم حوالي ٤٠ ألف شركة عابرة للحدود تعمل على مد أنشطتها إلى خارج حدود بلادها الأصلية، وتعمل من خلال ٢٠٠ ألف فرع تتوزع في

بلدان العالم. تستثمر مليارات الدولارات وتسيطر على الاقتصاد العالمي وتحدد أسعار صرف العملات الأجنبية والقوة الشرائية لدول العالم. وتوجد هذه الشركات في الدول التالية: اليابان، أمريكا، سويسرا، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، كوريا الجنوبية، إيطاليا، هولندا. (ذهبية وغيث، ٢٠٠٨)

فقد ظهرت هذه الشركات في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وهذه الشركات العملاقة تعمل في نشاطات مختلفة صناعية ومعرفية وخدمية وغيره، وتتمتع هذه الشركات بقدرات مالية واقتصادية ضخمة تمكنها من تخطي الحدود القومية، فقوتها ناتجة من قدرتها في تعبئة الموارد المالية والطبيعية والبشرية على مستوى العالم كله، وقدرتها على تطوير التكنولوجيا الحديثة والكفاءات الإنتاجية والإدارية والتسويقية على أوسع نطاق، فوجود هذه الشركات جعل من ظاهرة العولمة حقيقة واقعة لأنها هي القادرة على الاستفادة من الظروف التي تتيحها مناخات العولمة، فنتيجة لقدراتها الواسعة تستطيع إملاء شروطها على الدول متخطية بذلك حدود الدولة القومية فتقوم بتقسيم العمل في المشروع الواحد على مستوى عالمي حيث يتم توزيع العمليات الإنتاجية جغرافيا على نطاق عالمي، على أساس ميزان الموقع وتعمل على تحقيق قدر عالي من اللامركزية في الإنتاج مع نفس القدر العالي أيضا في مركزية التخطيط، والتمويل، والتسويق، والتجديد التكنولوجي، فلم يعد لهذه الشركات هوية أو جنسية محددة ولم تعد تنتمي لدولة ولا تؤمن بالولاء لأي قومية أو منطقة جغرافية وليس لها من مقر واحد ولا تتأثر بسياسات دولة من الدول متجاوزة بذلك الحواجز والقيود التقليدية على النشاط التجاري والمالي والصناعي فمقرها الإداري في دولة، ومقرها التسويقي في دولة ثانية ومقرها الهندسي والفني في دولة ثالثة ومقرها الإنتاجي في دولة رابعة ومقرها الإقليمي في دولة خامسة ومقرها الإعلامي والدعائي في دولة سادسة ومقرها التنفيذي في دولة سابعة. (اولريش، ١٩٩٩)

ولكن تتمركز هذه الشركات جغرافيا في مجموعة محددة من الدول حيث تنتمي ١٧٢ شركة من بين ٢٠٠ شركة تحتل المرتبة الأكبر من هذه الشركات المتعددة الجنسيات إلى الدول الخمس الأكثر تقدما وهي أمريكا واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا. وعلى الرغم من أن هذه الشركات موجودة في نشاطها وعملياتها وسلعها واستثماراتها في كل أرجاء المعمورة إلا أن الجزء الأكبر والاهم من نشاطاتها يتركز حول ثلاث مناطق اقتصادية رئيسية تتمركز فيها ثروة تقدر بحوالي ٢٠ تريليون دولار أي أكثر من ٨٠٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي وتستأثر بحوالي ٨٥٪ من إجمالي التجارة العالمية وهذه المناطق هي دول الاتحاد الأوروبي، دول منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية المعروفة باسم النافتا NAFTA التي تضم كل من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ومحيط الين الذي يضم اليابان والصين ودول جنوب شرق آسيا. أما بقية المناطق مثل أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط ووسط آسيا وحتى الدول النفطية في الخليج العربي فهي مناطق اقتصادية غير أساسية بالنسبة لعمليات ونشاط هذه الشركات المعولمة. (المرجع السابق)

وتحظى الشركات المتعددة الجنسيات بالمميزات الآتية: (الفتلاوي، ٢٠٠٩)

أ - أفضليات خاصة بالشركات، فقد تمتلك الشركة أفضلية احتكارية على منافسيها فيمكن استغلالها وحمايتها بشكل أفضل بالسيطرة المباشرة بدلا من مشاركتها مع منتجين وموزعين في الخارج.

ب - أفضليات مكانية: إذ يمكن الاستثمار المباشر للشركة من خفض تكاليف النقل والاتصال عن قرب بأوضاع السوق المحلية.

ج - أفضليات خاصة بالبلد، فقد يمكن الاستثمار المباشر للشركة من تجنب القيود الحكومية على النفاذ إلى السوق مثل التعريفات والحصص والاستفادة من انخفاض تكاليف العمالة وتكاليف مدخلات الإنتاج وحوافز الاستثمار.

٢- منظمة التجارة العالمية:

لقد بدأ الاهتمام الدولي بتنظيم التجارة الدولية في الأربعينيات من القرن الماضي، وقد تبلور بوضع الاتفاقية العامة للتجارة الدولية (جات). وبعد مرور نحو خمسين عام على وضع اتفاقية الجات، وبعد ثماني جولات للمفاوضات التجارية بين الدول تأسست في عام ١٩٩٥ م منظمة التجارة العالمية WOT وبدأت اتفاقيتها بالنفاد. وتخضع التجارة الدولية إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وإلى مجموعه من الاتفاقيات والبروتوكولات والأعراف الدولية أبرزها الوثائق الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري واتفاقية الأقاليم الجمركية والأسواق المشتركة والأعراف وقواعد هيئات التجارة الدولية المختلفة، وفي مقدمتها غرفة التجارة الدولية، إلى جانب الاتفاقات التجارية الثنائية. وقد أدى قيام منظمة التجارة العالمية إلى تحول هام في النظام التجاري العالمي على طريق تحرير المبادلات التجارية والنشاط الاقتصادي بشكل عام وعلى نحو غير مسبوق.

وظل النظام العالمي التجاري السابق الذي كان يقوم على الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة GATT: GENERAL AGREEMENT FOR TARIFFS & TRADE التي تأسست ١٩٤٧ وبعد عدد من الجولات للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أفضت إلى الجولة الأخيرة وهي جولة الاوروغواي عام ١٩٩٤ مما أدى إلى تحول هذه الاتفاقية (التجارية) إلى منظمة عالمية وهي " منظمة التجارة العالمية WTO WORLD TRADE ORGANISATION. (اولريش، ١٩٩٩)

وتختلف هذه المنظمة عن اتفاقية الجات كثيرا من حيث اتساع نطاق تنظيمها للمبادلات التجارية التي أصبحت تشمل تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وتجارة السلع وتمتلك الآليات الكاملة من القواعد والأدوات التي

تضمن تطبيق أهداف المنظمة على أكمل وجه وفرض عقوبات على المخالفين لها. وتهدف منظمة التجارة العالمية إلى تحرير التجارة في العالم كله أي (التحرير من القيود الكمية والرسوم الجمركية). (المرجع السابق)

وتقوم بذلك بناء على مبادئ أساسيين:

▪ المبدأ الأول: الدول الأولى بالرعاية: أي أن الامتيازات الممنوحة من قبل دولة لبلد ما يجب أن تمنح للبلدان الأخرى أيضاً، ويهدف هذا المبدأ إلى تحقيق المساواة بين جميع الدول.

▪ المبدأ الثاني: المعاملة الوطنية أي أن السلع المستوردة يجب إن تعامل معاملة السلع المنتجة محلياً.

فقيام منظمة التجارة بالقواعد التي تضمنتها فتح الباب واسعاً لحرية تدفق السلع والخدمات في كل أرجاء المعمورة وشكل مع باقي العوامل المذكورة سابقاً نظام عالمي جديد هو نظام عصر العولمة. (اولريش، ١٩٩٩)

٣- صندوق النقد الدولي والبنك الدولي: (ذهبية، ٢٠٠٨)

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة IMF، انشأ بموجب معاهدة دولية في العام ١٩٤٥ م للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. ويقع مقر الصندوق في واشنطن، ويديره أعضاؤه الذين يشملون كل دول العالم تقريباً، ويبلغ عددهم ١٨٤ بلداً. وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين بلدان العالم المختلفة. ويهدف الصندوق إلى منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة في اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات.

وفي نفس الوقت الذي انشأ فيه صندوق النقد الدولي، انشأ البنك الدولي للإنشاء والتعمير المعروف باسم البنك الدولي، وذلك بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الأجل، من خلال طرق متعددة تتضمن تمويل مشاريع البنية التحتية، مثل بناء الطرق وتحسين إمدادات المياه، ويرتبط بالبنك الدولي خمس مؤسسات إنمائية هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والمؤسسة الدولية لضمان الاستثمار، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

ويركز صندوق النقد الدولي على أداء الاقتصاد الكلي وسياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي، في حين ينصب اهتمام البنك الدولي على القضايا الأطول أجلا المتعلقة بالتنمية لتخفيف حدة الفقر، وتضم أنشطة البنك الدولي تقديم القروض إلى البلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي لتمويل مشاريع البنية التحتية وإصلاح قطاعات معينة في الاقتصاد.

أما صندوق النقد الدولي فإنه يقدم الدعم العام لميزان المدفوعات والاحتياطات الدولية في البلد المعني، في الوقت الذي يقوم فيه ذلك البلد بإتخاذ إجراءات على صعيد السياسات لمواجهة ما يمر به من مصاعب.

ويشير "مارتين وشومان" في كتابهما فخ العولمة إلى السياسات التي تتبناها المؤسسات المالية الدولية تنطوي على عملية تحرير متطرفة لأسواق المال والسلع في الدول النامية، حيث يشترط الصندوق على كل بلد راغب في الحصول على قرض منه أو من البنك الدولي أن يفتح مصارفه، وأسواقه المالية أمام رأس المال الأجنبي، وأن يخصص أكبر قدر ممكن من المصانع والشركات الحكومية، وأن يحرر أسواقه السلعية من كل العوائق من كل العوائق المعيقة للاستيراد والتصدير وأن يخفض الإنفاق الحكومي المخصص للرعاية الصحية والتعليم ودعم المواد الغذائية والوقود، وقد أدى ذلك إلى ازدياد الفقر وانتشار الجوع وتفاقم الحرمان في دول العالم الثالث، وذلك لأن هذه

المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدولي) وبمساعدة من حكومات الدول الغربية دفعت الكثير من دول العالم الثالث إلى انتهاج سياسة اقتصادية واجتماعية تعيق نموها، وقد تبين فيما بعد أن تحرير أسواق المال كان وبالا على العديد من الدول كما تشهد على ذلك الأزمات التي عصفت في الفترة الواقعة بين عام ١٩٩٧ إلى ٢٠٠١ باقتصاديات كل من تايلاند وماليزيا وكوريا وروسيا والبرازيل وتركيا والأرجنتين وغيرها من الدول.

وبالرغم من تحرير التجارة الخارجية فإن الدول الغنية أي أمريكا والاتحاد الأوروبي مازالت تغلق أبوابها أمام المنتجات الزراعية والسلع النسيجية القادمة من دول الجنوب، وذلك إما من خلال فرضها حصص جائرة على صادرات الجنوب أو من خلال فرض رسوم جمركية عالية على هذه الصادرات، وتنظر على دول الجنوب على أنها أسواق تصريف، وأن مواطنيها ليسوا مستهلكين.

والحرير غير المتكافئ للتجارة الخارجية أدى إلى استئثار الدول الصناعية بنصيب الأسد من منافع العولمة، حيث تتحمل الدول النامية أعباء تطبيق نظم تجارية أكثر انفتاحاً بينما تستبعد السياسات الحمائية لدول الشمال من فرص دخول أسواقها.

وتشارك منظمة التجارة العالمية في دعم وتعزيز السياسات الحمائية التي تنتهجها دول الشمال من خلال اتفاقية حقوق الملكية الفكرية وما تنطوي عليه من ترسيخ للتخلف وتعزيز لانتشار التخلف والمرض.

وتعود ملكية ٩٠ ٪ من براءات الاختراع إلى دول الشمال التي أصبحت تفرض غرامات مالية ضخمة على من يحاول الانتفاع بمكتشفات العصر، فعلى سبيل المثال أصرت دول الشمال على احتكار وتسويق الأدوية المستخدمة في علاج الإيدز في قارة أفريقيا بأسعار عالية جداً لا يستطيع المواطن الأفريقي تحملها. (ذهبية، ٢٠٠٨).

أثار العولمة:

أن أي ظاهرة تحتل في طياتها جانبيين ايجابي أو سلبي فأثار العولمة بشكل عام يجب أن ننظر لها بشكل محايد حتى نحكم عليها فيما بعد أنها تحمل مظهر ايجابي أم سلبي، ولكن ما يضمني على هذه الظاهرة المظهر الايجابي أم السلبي هو أسلوب تعامل للمجتمعات مع تجليات هذه الظاهرة والقدرات التي يمتلكها المجتمع للتعامل مع هذه الظاهرة على نحو مناسب.

أ - من الناحية الاقتصادية:

بناء على الظروف التي أفرزتها العولمة فقد أدى ذلك إلى تحويل العالم كله إلى سوق مفتوحة بدون عقبات أو حواجز على مستوى الإنتاج والتوزيع والتسويق وفتح باب المنافسة الشديدة بيد الشركات والمؤسسات والمشروعات الاقتصادية على مستوى العالم كله وسيادة النمط الرأسمالي واقتصاد السوق على الاقتصاد العالمي.

ب - من الناحية السياسية:

أدت العولمة إلى انكماش دور السلطة السياسية وضعف سيطرتها على الأوضاع داخل حدود الدولة التي تحكمها وارتباط أجهزة الدولة وسلطاتها المتعددة التشريعية والقضائية والإدارية بشبكات من العلاقات مع نظيراتها في الدول الأخرى والمنظمات الدولية على حساب جزء من سيادة هذه الأجهزة في نطاق إقليمها.

ج - من الناحية الثقافية:

أدت العولمة إلى سرعة تدفق المعلومات بدون حواجز في أرجاء الكون وإمكانية الحصول على المعلومات بأقل جهد واقصر وقت وقدرة الثقافات المتعددة على التأثير خارج نطاق إقليمها بصورة غير مسبوقه. (اولريش، ١٩٩٩)

ويعطي الكاتب أولريش بك مثالا عن الناحية الثقافية للعولمة قائلاً "في عام ١٩٩٧ اشتهرت أغنية الجزائري المهاجر الشاب خالد في مهرجان الأغنية الفرنسية وأصبحت تدعى بأغنية العام، كما فتنت موسيقاه بلدان مختلفة اختلافاً كبيراً مثل مصر وإسرائيل وحتى السعودية المعروفة بمحافظتها، وقد وجدت لها صياغة محلية باللغة العبرية والتركية والهندية". (المجالي، ٢٠٠٥)

د - من الناحية الاجتماعية:

أدت العولمة إلى المقدرة الواسعة على التأثير في نمط حياة وسلوك الأفراد في حضارات أخرى بفضل تقنيات الاتصال وخاصة البث المرئي.

إيجابيات وسلبيات العولمة:

أما إيجابيات العولمة من وجهة نظر مؤيديها فتتلخص في:

- ١ - توحيد الاتجاهات العالمية وتقريبها بهدف الوصول إلى تحرير التجارة العالمية (السلع ورؤوس الأموال)
- ٢ - محاولة إيجاد فرص للنمو الاقتصادي العالمي.
- ٣ - زيادة الإنتاج العالمي وتوسيع فرص التجارة العالمية.
- ٤ - تسريع دوران رأس المال على المستوى العالمي من خلال ما يسمى بـ

Back Office

- ٥ - التعاون في حل المسائل ذات الطابع العالمي (الأسلحة المدمرة، مشاكل البيئة، المخدرات، الإرهاب)
- ٦ - فتح الباب على مصراعيه في مجال التنافس الحر.
- ٧ - تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية. (الفتلاوي، ٢٠٠٩).

في حين تتلخص سلبيات العولمة من وجهة نظر منتقديها في:

- ١ - فرض السيطرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية على شعوب العالم.
- ٢ - هيمنة الولايات المتحدة على اقتصاديات العالم من خلال سيطرة الشركات الأمريكية الكبرى على اقتصاديات الدول.
- ٣ - تدمير الهويات والثقافات القومية وتغليب الثقافة الغربية.
- ٤ - صناعة القرار السياسي والتحكم في خدمة مصالح الولايات المتحدة.
- ٥ - إلغاء النسيج الاجتماعي والحضاري للأمم الأخرى. (المرجع السابق).



الأزمة المالية العالمية والنموذج الآسيوي

شهد النصف الأخير من عام ٢٠٠٨ بداية انفجار الأزمة المالية العالمية، حيث إفلاس بنك ليمان براذرز، ودخل العالم في مرحلة تباطؤ اقتصادي تنذر بمشاكل ضخمة بسرعة، فقد انهارت أسعار الأوراق المالية في معظم أخبار الإفلاس، وبدأت دول العالم تدخل في مرحلة كساد وتباطؤ والاستعداد لمواجهة الأزمة التي تطول أو تقصر حسب آليات مواجهتها والتعاون بين دول العالم المختلفة لتخفيف أثارها والقضاء عليها بسرعة. وإذا كانت أزمة الكساد العالمي الكبير سنة ١٩٢٩ الشهيرة قد استمرت نحو ١١ سنة، فقد كان من المتوقع إلا تطول الأزمة المالية العالمية هذه عن سنتين أو ثلاث نتيجة الخبرات المتراكمة من الأزمات السابقة من ناحية، وتدخل الدول الكبرى ووضع حلول مبتكرة للخروج من الأزمة المالية العالمية.

تعريف الأزمة المالية:

الأزمة المالية هي التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في العام ٢٠٠٨ بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك. وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأمريكي، ووصلت تبعاتها إلى اقتصادات أوروبا وآسيا مطيحة في طريقها بعدد كبير من كبرى البنوك والمؤسسات المالية العالمية. ولم تفلح مئات مليارات الدولارات التي ضخمت في أسواق المال العالمية في وضع حد لأزمة الرهون العقارية التي ظلت تعمل تحت السطح حتى تطورت إلى أزمة مالية عالمية، لم يخف الكثير من المسؤولين خشيتهم من أن تطيح بنظم اقتصادية عالمية وأن تصل تداعياتها إلى الكثير من أنحاء العالم.

تفجر الأزمة المالية:

بالرغم من ارتفاع الناتج المحلي العربي الإجمالي إلى ما يزيد عن ١, ٥ تريليون \$ لعام ٢٠٠٧، إلا أن قسماً كبيراً من هذا الناتج لم يوظف في تطوير البنية التحتية والمستشفيات والمدارس والجامعات والتقدم العلمي ومشاريع الرعاية الاجتماعية ودعم السلع الغذائية للفقراء من ناحية، وفي تطوير الصناعات التحويلية العربية وتطوير الإنتاجية الزراعية والتوسع في الأراضي الزراعية من ناحية ثانية، حيث بقيت القطاعات الاقتصادية الخدمية والاستهلاكية ومظاهر الإنفاق الباذخة هي السائدة في البلدان العربية، وخاصة النفطية منها، دونما أي تطوير نوعي لقطاعات الإنتاج الزراعي والصناعي، كما استمر إيداع أو توظيف أموال النفط خارج البلدان العربية، وفق شروط رأس المال المالي الأمريكي والغربي علاوة على شروطه السياسية، حيث تقدر الأموال المودعة أو الموظفة في الخارج بما يزيد عن ألف مليار دولار متراكمة منذ أكثر من ثلاثة عقود، في مقابل تزايد حالة التدهور الاقتصادي وتراجع عناصر النمو والتنمية، وتزايد مظاهر الفقر والبطالة في البلدان غير النفطية التي تضم ٧٨٪ من السكان. ١٩٩٩ (Beasley).

أسباب الأزمة المالية العالمية:

تعود أسباب الأزمة المالية العالمية الراهنة إلى عام ٢٠٠٦ ونشوب ما سمي بـ "أزمة القروض العالية المخاطر" التي أدخلت القطاع المصرفي والبنكي الأمريكي في دوامة الخسائر والاضطرابات، وذهب ضحيتها مئات الآلاف من المواطنين الأمريكيين. وقد اندلعت أزمة القروض العالية المخاطر بسبب إقدام العديد من المصارف المختصة في قطاع العقار على منح قروض لمئات الآلاف من المواطنين ذوي الدخل المحدود، متجاهلة بذلك قاعدة الحذر وتقييم المخاطر. واعتمدت البنوك والمصارف هذا النهج في ظرف اتسم بنمو

غير مسبوق لقطاع العقار وانخفاض هام لنسب الفوائد المعمول بها، الأمر الذي أدى بأعداد كبير من الأمريكيين إلى حد القناعة أن الفرصة جد مواتية لشراء مسكن.

ومع الارتفاع المفاجئ لنسب الفوائد في الأسواق المصرفية الأمريكية، وجد عدد كبير من الأمريكيين أنفسهم عاجزين عن تسديد قروضهم، وازداد عددهم مع مرور الأشهر ليخلق جوا من الذعر والهلع في أسواق المال وفي أوساط المستثمرين في قطاع العقار. وقد تضررت البنوك المختصة في القروض العالية المخاطر أكثر من غيرها من ارتفاع نسب الفوائد، وتأثيرها على أوضاع المقترضين ذوي الدخل المتواضع. وبمجرد ظهور الاضطرابات الأولى، تسارعت البنوك إلى مصادرة إسكانات العاجزين عن تسديد القروض وبيعها على خلفية أزمة مفاجئة وحادة لقطاع العقار نتيجة تراجع الأسعار بنسب كبيرة.

ولمواجهة تداعيات مسلسل الأزمة المالية منذ نشوب أزمة القروض العالية المخاطر، وجدت المصارف المركزية في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا نفسها مضطرة للتحرك، ولم يبق لها سوى الخيار بين تغيير نسب الفوائد أو ضخ أموال في البنوك المتضررة. وقد عمد الاحتياطي الفدرالي الأمريكي على نهج الخيار الأول. ولم تكتف الحكومة الأمريكية بهذا الإجراء، بل اختارت الذهاب بعيدا في سعيها إلى تفادي تفشي الأزمة، حيث قررت تأميم ثلاثة بنوك كبيرة.

انعكاسات الأزمة المالية على الدول العربية:

انعكست الأزمة المالية الأميركية على معظم اقتصادات دول العالم حتى إنها أصبحت تلقب بالأزمة المالية العالمية.

وبما أن الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فقد تأثرت سلبا بهذه الأزمة. حيث أن مدى تأثير الدول العربية يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين الدول العربية والعالم الخارجي.

وفي هذا الإطار يمكننا تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة، وهي:

- المجموعة الأولى: هي الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربية.
- المجموعة الثانية: وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسطة أو وفق المتوسطة ومنها مصر والأردن وتونس.
- المجموعة الثالثة: وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المنخفضة ومنها السودان وليبيا.

وبالنسبة للمجموعة الأولى فإن صادراتها تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي، ويعتبر النفط هو المصدر الرئيسي للدخل الوطني. وقد لوحظ جراء تداعيات الأزمة انخفاض أسعار النفط بنسبة ٥٠ ٪. ومما لا شك فيه أن هذا الانخفاض الحاد قد أثر على وضع الموازنات العامة وعلى معدلات النمو الاقتصادي.

من ناحية أخرى، يلاحظ أن النشاط المالي لدول الخليج في العالم الخارجي كبير، حيث تم استثمار جزء لا يستهان به من عوائد النفط، وحيث يلاحظ أن دول الخليج أصبحت تمتلك صناديق ثروات سيادية تستثمر في الخارج خصوصاً في الولايات المتحدة وأوروبا. وتشير بعض التقديرات إلى أن خسائر صناديق الثروات السيادية في الدول النامية بما فيها دول الخليج تقدر بحوالي ٤ مليارات دولار. أما بالنسبة للبورصات فإن حالة الخوف والفرع هي التي أصابت المستثمرين في العالم كله ابتداء من أميركا، حيث انهارت بورصة وول ستريت إلى بورصة إندونيسيا التي أغلقت أبوابها مروراً بالبورصات في معظم دول العالم ومنها إلى البورصات العربية وخصوصاً الخليجية والمصرية. (الحمد والبارودي، ٢٠٠٢)

سبب حدوث الأزمة:

توسعت المؤسسات المالية الأميركية في منح القروض السكنية بصورة لم يسبق لها مثيل من ناحية، وازدادت نسبة القروض إلى قيمة الممتلكات (المساكن) من ناحية أخرى. وقد قدمت المؤسسات المالية تلك القروض لعدد كبير من المستهلكين أصحاب الملاة الضعيفة أو الجدارة الائتمانية الرديئة، بمعنى أن رغبتهم وقدرتهم على سداد القروض متدنية وبالتالي يتعثرون عند حلول مواعيد سداد القروض، مما يؤثر على وضع المؤسسات المالية التي منحت القروض، ومن ثم عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وانهارها. من ناحية أخرى، هناك خاصية أخرى يتميز بها القطاع المالي وهي أنه عند إفلاس أو انهيار مؤسسة مالية بسبب وضعها السيئ فإن الذعر يصيب المودعين في المؤسسات المالية الأخرى، التي يكون الوضع المالي لمعظمها جيداً، ومن ثم يلجأون إلى سحب ودائعهم. وبالتالي فإن سحب الودائع بصورة مفاجئة يؤدي إلى انهيار تلك المؤسسات المالية حتى لو كان وضعها جيداً وسليماً. وهذا الأمر يطلق عليه أثر الدومينو بحيث لو انهارت ورقة واحدة من أوراق لعبة الدومينو انهارت باقي الأوراق، لذا نجد أن تدخل البنوك المركزية في هذه الحالات يعتبر أمراً ضرورياً.

وقد تطورت أزمة الأسواق المالية التي تفجرت في ٢٠٠٧ حتى أصبحت أكبر صدمة مالية منذ الكساد الكبير، ملحقه الضرر البالغ بالأسواق والمؤسسات الأساسية في النظام المالي.

آثار الأزمة المالية:

في أمريكا، بيعت مؤسسة واشنطن ميوتشوال للخدمات المالية - أكبر الصناديق الأميركية العاملة في مجال الادخار والإقراض - لمجموعة جي بي مورغان المصرفية العملاقة بـ ٩, ١ مليار دولار. كما أعلن بنك الاستثمار

الأميركي (ليمان برذارز) عن إفلاسه بعد فشل جهود المسؤولين الأميركيين في وزارة الخزانة والاحتياطي الاتحادي الأميركي لإنقاذ البنك. أما بنك واكوفيا -رابع أكبر مصرف في الولايات المتحدة- فقد بيع لمؤسسة سيتي غروب المصرفية الأميركية ضمن موجة الاندماجات في السوق الأميركية لمواجهة تبعات الأزمة المالية. كما اضطر بنك ميريل لينش أحد البنوك الاستثمارية الكبرى في الولايات المتحدة لقبول عرض شراء من "بنك أوف أميركا" خشية تعرضه للإفلاس. وعملت الحكومة الأميركية على تأمين الجزء الأكبر من نشاط شركة "أي آي جي" العملاقة وأكبر شركة تأمين في العالم، وذلك بعد شرائها ديون الشركة المتعثرة بمبلغ ٨٥ مليار دولار. هذا إضافة إلى انخفاض حاد في الأسواق المالية العالمية، حيث اضطرت الحكومة البريطانية للتدخل لإنقاذ بنك "أتش بي أو أس" عن طريق قيام بنك لويديز بشراؤه بمبلغ ١٢ مليار جنيه إسترليني. وقد فقد عشرات الآلاف من موظفي البنوك والمؤسسات المالية في أميركا وبريطانيا وظائفهم. كما انهار سعر المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية فورتيس في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. (محمود، ٢٠٠٩)

الحلول والمقترحات اللازمة لحل مشكلة الأزمة المالية:

إن أحد الحلول المقترحة للخروج من الأزمة يتمثل في ضرورة تصميم خطة دولية تتسم بتوحيد وتنسيق ادوار كل دولة على حدة والبعد عن انتهاج خطط وطنية مستقلة قد تسهم في مزيد من تعميق الأزمة وتداعياتها، وذلك عن طريق تواصل الحوار بين اللاعبين الأساسيين في النظام المالي العالمي، فعلى سبيل المثال يستطيع العديد من الدول الأوروبية خفض معدلات الفائدة في سوق ما بين البنوك، وبالتالي تشجيع الائتمان المصرفي وتعليق العمل بمبدأ القيمة السوقية العادلة وحظر المساعدات التشجيعية والتفضيلية، أما الدول التي حققت فوائض فيمكنها زيادة الإنفاق الحكومي وتنتهج الأخرى حظر رفع الضرائب،

حيث من الأفضل لكل أطراف هذه المباراة اختيار إستراتيجية التعاون.

كما يتعين إعادة النظر في تطبيق معايير الدقة في الأساليب المستخدمة بغرض تقييم الأدوات المالية المركبة بقيمة سوقية موثوق بها خاصة في ظل بيئة سوقية تتسم بندرة السيولة المتاحة، فعندما يلجأ المستثمرون إلى شراء أدوات مالية مركبة، يتعين عليهم تقييم الجوانب المتعلقة بالسيولة واحتساب علاوات ملائمة لها ضمن هذا السعر، وينبغي للمؤسسات المالية التي تحوز مثل هذه الأدوات المالية كضمانات أن تحدد هامش ضمان وفقا لاحتمالات السيولة، وبوجه عام يجب أن تتأكد المؤسسات المالية من أن استراتيجيات التمويل لديها تناسب نموذج أعمالها، وأن هذه الاستراتيجيات قادرة على اجتياز الفترات العصيبة التي تسودها الظروف غير المواتية. وهنالك بعض الحلول التي تم تنفيذها، مثل البنوك المركزية في مجموعة الاقتصادات الرئيسية في العالم، ومنها البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان، حيث اتفقت على ضخ ١٨٠ مليار دولار في الأسواق عن طريق زيادة مشترياتها من سندات الخزنة الأميركية. وأخيرا ولحل هذه الأزمة العالمية لابد من تضافر الجهود، ووضع خطة دولية إستراتيجية محكمة لحل هذه المشكلة.

النموذج الآسيوي:

النموذج الآسيوي أو نمور شرقي آسيا هو لقب يطلق على اقتصاد دول؛ تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ وكوريا الجنوبية. سميت بهذا الاسم لتحقيقها معدل نمو اقتصادي كبير وتصنيع سريع خلال الفترة ما بين الستينيات والتسعينيات. وفي بداية القرن الواحد والعشرين تحولت هذه البلدان إلى بلدان متقدمة، وساعدت في نمو اقتصادات بعض الدول الآسيوية. تمتلك النمور الآسيوية توجه مشاركة خاصة مع بعض الدول الآسيوية ذات الاقتصاد الجيد، مثل الصين واليابان.

وفي عام ١٩٩٧ حدثت أزمة مالية حادة لتلك الاقتصاديات بدأت في

تايلاند، لتصيب بعدواها جملة البلدان المعنية وأن بأحجام ومستويات متباينة. وقد استطاعت النمر تخطي آثار الأزمة، واستيعاب تداعياتها بالوقائع، ولم يتعد الزمن عمر السنة، حتى كانت معظمها، تصحو من كبوتها وتخرج من أزمته. حتى وصلت احتياطاتها مجتمعة من العملة الأجنبية نحو ٣ تريليونات دولار، وتضاعف تدفق رؤوس الأموال إلى أسواقها نحو ٦ مرات. وصادراتها الخارجية تمثل حصة كبيرة من إجمالي التجارة العالمية، ومعدلات نموها تصل إلى ٥, ٩٪. فقد تعلمت من تجربتها، وحولت الإخفاق إلى نجاحات مشهودة، مستندة إلى منظومة فكرية قيمة، تقدر العمل والتخطيط الدقيق. فقد شخصت هذه الدول أسباب الأزمة، وقامت بحزمة إصلاحات اقتصادية ومالية جادة وشفافة، فأعادت هيكلتها اقتصادها وتنظيم مؤسساتها المالية، وفرضت الرقابة على تحركات رؤوس أموالها، وقد عادت إلى المسرح الاقتصادي بشكل أقوى. وهناك عاملان أساسيان شكلا رافعة إعادة البناء والنهوض:

- أولهما: دعم صندوق النقد الدولي وتقديمه قروضا للطوارئ.
- ثانيهما: وجود ثروة بشرية مؤهلة تأهيلا عاليا، شكلت رصيدا أساسيا للقيام بمستلزمات تصحيح الخلل.

وتتربع سنغافورة على رأس مؤشرات الحرية الاقتصادية، وهي قاعدة أساسية لنقل البضائع والخدمات إلى الأسواق العالمية، فعلى أرضها أنشط مرافئ الحاويات في العالم، كما تتمتع بخطوط مواصلات شاملة جوا وبحرا، وهي اليوم أكثر الدول جاهزية من حيث توصيل الشبكات عبر تقنية المعلومات. ويقيم في سنغافورة سبعة آلاف شركة متعددة الجنسيات، وتغطي شبكة اتفاقيات التجارة الحرة اليوم نحو ٦٠٪ من الناتج المحلي السنغافوري. وتتمتع سنغافورة كمركز جذب للشركات العالمية باقتصاد المعرفة، حيث وجود أهم مراكز الأبحاث والتطوير عالميا، فاقتصادها أصبح اقتصاد معرفة، حيث تخصص ٢٪ من الناتج المحلي للأبحاث، والاهم من ذلك هو توثيق العلاقة

بين هذه المراكز البحثية والقطاعات الاقتصادية، خصوصاً الصناعة. وتتكاثر نسبة العاملين في الأبحاث لتصل إلى ٤٧٤٥ عاملاً من كل مليون نسمة، علماً أن هذه النسبة في الولايات المتحدة هي ٤٨٤ عاملاً.

والقطاع الوظيفي في سنغافورة من الأرشق في العالم، حيث يوجد فقط ٥٠ ألف موظف، ينالون أعلى الرواتب، لذلك ينخفض الفساد الإداري والمالي إلى حد كبير، وتتصدر مؤشرات الشفافية في العالم.

وتتميز هذه الدول بالإننتاجية العالية والعمالة والمهارة الفنية وأخلاقيات العمل الرفيعة، ويعتبر الانترنت أسلوب حياة، فمن كل عشرة أشخاص ٩ يستخدمون البريد الالكتروني، أي ٩٠٪ من السكان، و ٧٥٪ من الأسر تكتني جهاز كمبيوتر. وتنعم سنغافورة على سبيل المثال بأحدث مستويات وسائل التعليم وشموله، وقد تصدرت الاولمبياد العالمي في امتحانات المواد العلمية لعام ٢٠٠٦.

وتشير أرقام الإنتاج إلى الموقع المتقدم في الاقتصاد العالمي، حيث تلخص بالقياس العالمي بالآتي:

٧٠٪ من منصات استخراج البترول البحرية، ٥٠٪ من المراكب السريعة، ٣٥٪ من الزجاجات المتعددة الكربونات لصنع الأقراص المدمجة C.Ds. ٢٥٪ من ماكينات قطاع البيع، تحوي ثالث أكبر مصفاة بترول، وأكبر شركات الاتصالات.

وبالقياس الآسيوي، تحوي أحد أكبر مؤسسات إنتاج البتروكيماويات، وأكبر مركز لصيانة وإعادة بناء محركات الطيران. ويعمل الاقتصاد السنغافوري كأحد النور الآسيوية اليوم على تطوير قطاعات ناشئة مهمة منها: التقنية الحيوية والدقيقة، التعليم الدولي، تنقية البيئة والطاقة البديلة.

والجودة والتصدير قاطرة التنمية في دول النور الآسيوية، حيث استطاعت

تلك الدول أن تنهض بسرعة بعد الأزمة المالية وتعاود الانطلاق محققة أفضل أداء اقتصادي في إقليم جنوب شرق آسيا. ومن أهم مميزات تلك الدول، توزيعها للثروة لصالح الفقراء.

ولعل محور فلسفة الإدارة الاقتصادية للدول النامور، يتلخص في المزج الجيد بين آليات السوق والتدخل الحكومي، وكذلك إشراك مختلف الفئات الاجتماعية في عملية التنمية، بقيادة إدارة اقتصادية حكيمة توحى بالثقة. حيث ركزت الدول الآسيوية بعد الأزمة على استعادة قيمة العملة والحفاظ عليها، وزيادة متوسط الدخل ودعم الفقراء، وتخفيف حدة التضخم والحفاظ على القدرة الشرائية للأجر. واستندت هذه التوجهات على التمدين، لتصل نسبة سكان المدن إلى ٦٠ ٪، وعلى التدريب والتأهيل للمهنيين، وبالتالي عرض قوة العمل الماهرة والقادرة على سد حاجات الصناعة المتنامية، كما أنها عملت على التقليل من الاعتماد على العمالة الأجنبية. وقد اهتمت هذه الدول بالتعليم على حساب الأمن، لذلك كان من الضروري تحسين مستوى التعليم، وربط الأجور بإنتاجية العمل. ولهذا كانت خطوة تقليل الإنفاق الحكومي على مصروفات الأمن ٨, ٠ ٪، وزيادة المصروفات على التنمية ١٦, ٣ ٪ من الموازنات، وكانت الخدمات والبناء أساس المساهمة في النمو. وتعتبر التجربة الكورية الجنوبية، أكثر التجارب نضجا، فقد تحولت من الدولة الآسيوية الثالثة الأكثر فقرا في الخمسينات إلى المرتبة الثالثة اقتصاديا في آسيا بعد الصين واليابان، والعاشرة على صعيد العالم.

وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأميركية على كوريا كأحد أسواق دائرة الضوء السبع، لذا ركزت عليها في تعاملاتها الاقتصادية.



المحور السابع

التكنولوجيا والشؤون الإعلامية

- ◆ الصحافة العالمية والرأي العام العالمي
- ◆ الدعاية والإعلام العالمي
- ◆ وسائل الاتصال الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي

الصحافة العالمية والرأي العام العالمي

الصحافة هي بكسر الصاد، وهي من صحيفة. وجمعها: صحائف أو صحف. والصحيفة هي الصفحة، وصحيفة الوجه، أو صفحة الوجه، هي بشرة جلده. والصحف وصحائف هي الكتاب، بمعنى الرسالة، وفي القرآن الكريم (الصُّحُفِ الْأُولَى) بمعنى الكتب المنزلة.

والصحيفة، أو الصفحة، هي القرطاس المكتوب، أو ورقة الكتاب بوجهيها. وورقة الجريدة بها وجهان، أي صفحتان، أو صحيفتان؛ فسميت صحيفة، ومنها جاءت كلمة: صحافة، والمزاويل لها يسمى صحفياً.

وتسمى الصحافة في الإنجليزية journalism من الأصل journal أحد مشتقات كلمة jour الفرنسية، أي يوم، وكلمة journal في الفرنسية تعني، في الأساس، يومي، من يوم، أما الجريدة فتسمى، بالفرنسية، journale أي يومية، وبالإنجليزية newspaper وهي كلمة، من الكلمات الإنجليزية المركبة، من news أي أخبار، و paper أي ورق، ومعناها مجردة "ورق الأخبار". وتُعرف الصحافة بأنها مهنة من يجمع الأخبار، والآراء، وينشرها في صحيفة أو مجلة. والصحيفة هي مجموعة صفحات، تصدر يومياً، أو في مواعيد منتظمة، وتتضمن أخبار السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والثقافة، وما يتصل بها. وتستخدم كلمة press الإنجليزية، بمعنى صحافة، وتعني شيئاً مرتبطاً بالطبع، والنشر، والأخبار والمعلومات، وكذلك journalism بمعنى صحافة، و journalist بمعنى صحفي. ومنها اشتق المصحف (بضم الميم أو كسرهما)، بمعنى الكتاب، الذي جمعت فيه الصحف، أي الأوراق والرسائل.

المفهوم الاصطلاحي للصحافة:

الصحافة هي جمع الأخبار ونشرها، ونشر المواد المتصلة بها، في مطبوعات، مثل الجرائد، المجلات، الرسائل الإخبارية، المطويات، الكتب، وقواعد البيانات المستعينة بالحاسبات الإلكترونية. أمّا الاستعمال الشائع للصحافة فينحصر في إعداد الجرائد، وبعض المجلات، وهو يتسع ليشمل صور النشر الأخرى. والصحافة كلمة تستخدم للدلالة على أربعة معان:

المعنى الأول: الصحافة بمعنى الحرفة، أو المهنة، ولها جانبان: جانب يتصل بالصناعة والتجارة، من خلال عمليات الطباعة، والتطوير والتوزيع والتسويق والإدارة والإعلان. وجانب يتصل بالشخص، الذي اختار مهنة الصحافة، فمنها اشتقت كلمة صحفي، أي الشخص الذي يحصل على الأخبار، ويجري الأحاديث، والتحقيقات الصحفية وكتابة المقال والتعليق الصحفي وكافة الفنون الصحفية الأخرى.

المعنى الثاني: الصحافة بمعنى المادة، التي تنشرها الصحيفة، كالأخبار، والأحاديث والتحقيقات الصحفية، والمقالات، وغيرها من المواد الصحفية. وهي، بهذا المعنى، تتصل بالفن وبالعلم، فهناك فنون التحرير الصحفي، على اختلاف أنواعها، من فن الخبر، إلى فن الحديث، إلى فن التحقيق إلى فن المقال، إلى فن العمود، وهناك كذلك فنون الإخراج الصحفي وهي متنوعة.

وقد تطورت الفنون الصحفية، وصار علماء، له قواعد وقوانين. ومن ثم فالصحافة تتصل بالفن، من حيث أن الموهبة شرط لازم للصحفي، الذي يقدم للصحيفة، خبراً أو حديثاً أو تحقيقاً أو مقالاً، فالصحافة إذاً حرفة وفن وصناعة في آن واحد، وبنسب مختلفة، حسب استعداد المحررين وميلهم، وكذلك حسب الظروف التي يعملون فيها.

المعنى الثالث: الصحافة بمعنى، الشكل الذي تصدر فيه، فالصحف دوريات

مطبوعة تصدر، من عدة نسخ، وتظهر، بشكل منتظم، وفي مواعيد ثابتة متقاربة، أو متباعدة.

المعنى الرابع: الصحافة بمعنى الوظيفة، التي تؤديها في المجتمع الحديث، أي كونها رسالة تستهدف خدمة المجتمع والإنسان، الذي يعيش فيه، وهي بهذا المعنى تتصل بطبيعة الواقع الاجتماعي والاقتصادي، في المجتمع، الذي تصدر فيه الصحيفة، ونوعية النظام السياسي، والاجتماعي القائم ثم بالأيديولوجية، التي يؤمن بها هذا المجتمع. وهو الأمر الذي أنتج المدارس الصحفية المتباينة.

نشأة الصحافة:

بدأ ظهور الخبر المطبوع عندما أصدرت بعض دور النشر نشرات مطبوعة، بأرقام سلسلة، ولكن بشكل غير دوري، ثم ظهرت، بعد ذلك، نشرات إخبارية مطبوعة في شكل أحداث سنوية منتظمة الصدور، متضمنة بعض المعلومات الفلكية. واستمر ذلك، حتى عام ١٤٧٠، ثم ظهرت نشرات تصدر، كل ستة أشهر، في فرانكفورت عام ١٥٨٨، أصبحت شهرية، ثم صدرت أسبوعية بصورة منتظمة. كانت هذه النشرات الأسبوعية تصدر، بمقتضى امتياز تمنحه الدولة، أو المدينة، مقابل فرض الرقابة عليها. وكانت تنشر، من دون تعليق على الأخبار الخارجية، وخاصة السياسية والعسكرية منها، وكان محظوراً عليها نشر الأخبار الداخلية.

وتعد فرنسا أول دولة أصدرت صحيفة رسمية، فعندما تولى ريشليو مقاليد السلطة، أدرك فائدة الصحافة، وأثرها على الرأي العام، ووجد في تيوفراست رينودو الرجل الذي يمكن الركون إليه، في مثل هذا المجال، وفي عام ١٦٣١ أصدر رينودو الجازيت، التي عُرفت باسم جازيت دي فرانس، وكانت لا تنشر المقالات، بل أخباراً، من كل لون، الداخلية منها والخارجية، بأسلوب

مقتضب، أسوة بالأخبار الموجزة، التي تنشرها بعض الصحف اليومية، في الوقت الحاضر، وحذت معظم دول أوروبا حذو فرنسا فأنشأت صحفاً رسمية.

وفيما عدا هولندا، وإنجلترا لم تظهر صحافة حرة، في أوروبا، إلا بعد انقضاء قرنين من الزمن؛ ففي إنجلترا ظهرت الصحف، لأول مرة، بين ١٦٤١ و١٦٤٣، ولكنها كانت قصيرة المدى. ولما جاء البرلمان وضع لها نظاماً، إلا أن كرومويل، وأسرّة ستيوارت، أعادا مرة أخرى، الامتياز والرقابة، فأصبحت الأقاليم المتحدة (هولندا)، هي الملجأ الوحيد للصحافة الحرة. وفيما عدا الجازيتات الهولندية، فقد ظلت جميع الصحف خاضعة للرقابة، ولإرادة الملوك والأمراء. أمّا صحافة الإنجليز، فتمتعت بالحرية، وزالت عنها الرقابة، منذ عام ١٦٩٥؛ فأصبح للصحافة طابع خاص، وأخذ تأثيرها يتزايد مع الأيام. وظهرت أول صحيفة إنجليزية يومية، عام ١٧٠٢، وأطلق عليها صاحبها اسم الدايلي كورانت. أمّا في فرنسا فقد ظهرت الصحيفة اليومية الأولى، عام ١٧٧٧، باسم جورنال دي باريس.

أمّا في الولايات المتحدة الأمريكية فقد ظهرت أول صحيفة عام ١٦٩٠ في بوسطن وهي صحيفة ذي بابليك أو كورنس The Public Occurrence. وفي عام ١٧٠٤ ظهرت صحيفة ذي بوسطن نيوزليتر News Letter. وفي عام ١٧٢٨ ظهرت صحيفة بنسلفانيا جازيت، التي أصدرها بنجامين فرانكلين، في فيلادلفيا. وفي البداية كانت الصحف الأمريكية تنقل أكثر مادتها وأخبارها من الصحف الإنجليزية، لكنها بدأت تقلل من ذلك، بعد حرب الاستقلال الأمريكية. وقد لعبت الصحافة الأمريكية دوراً كبيراً، في الدعوة إلى حرب الاستقلال الأمريكية عن إنجلترا عام ١٧٧٦. وقد تمتعت الصحافة الأمريكية، منذ بدايتها، بحرية نسبية دعمها التعديل الدستوري، عام ١٧٩١.

وساعد إنشاء الخدمات البريدية على رواج الرسائل الإخبارية المنسوخة، ثم الصحف المطبوعة فيما بعد. وكان الغرض، من إنشاء الخدمة البريدية، هو

جمع الخطابات والصور، في مكان معين، ونقلها، بسرعة وانتظام، إلى المرسل إليه، لقاء أجر معلوم. وكان انتظام الخدمات البريدية سبباً مبكراً في تطور الصحافة الإخبارية، وسعة انتشارها. وكانت مواعيد صدور الصحف تتفق مع مواعيد توزيع البريد. ويلاحظ أن سبب انتشار الصحف الصادرة، ثلاث مرات أسبوعياً، هو أن الخدمات البريدية كانت توزع، ثلاث مرات أسبوعياً، ولم يكن من الميسور إصدار الصحافة اليومية، لولا تقدم الخدمات البريدية. ومن الطريف أن معظم الصحف كانت تحمل اسم البريد، مثل Flying Post البريد الطائر، و Weekly Messenger البريد الأسبوعي، والبريد المسائي Evening Post، و Night Post البريد الليلي.

وعلى الرغم من أن نشأة الخدمات البريدية كان نعمة، على الصحافة الإخبارية، إلا أنه يعيب ذلك أن المسؤولين في البريد كانوا يحتكرون الأخبار الخارجية، ويتصرفون فيها كما يشاءون. وكان أصحاب الصحف يدفعون، لمديري البريد، اشتراكات سنوية، نظير الحصول على ترجمة ملخصة للصحف الواردة، من الخارج.

كما كان بعض مسؤولي البريد يرتشون، مقابل تفضيل بعض الصحف على غيرها، وإعطائها الأولوية، في تسليم الأخبار، مما جعل جون والتر، رئيس تحرير جريدة التايمز اللندنية، على سبيل المثال، يعين مراسلين لصحيفته، في الخارج، لكي يحبط مؤامرات رجال البريد، غير أن رجال البريد، كانوا يستولون على الرسائل الواردة، من مراسلي التايمز، ويطلعون على ما فيها، وكثيراً ما كانوا يعمدون إلى تأخير وصولها للجريدة.

وعندما كشفت صحيفة التايمز ألاعيب رجال البريد، ونشرتها، عام ١٨٠٧، رُفع الأمر إلى القضاء، وحُكم على الصحيفة بغرامة قدرها مائتا جنيه تعويضاً واعتذاراً للبريد.

ولما عاودت التايمز هجومها، مرة أخرى، بعد ثلاثة أسابيع، وعُرض الأمر على النائب العام، أمر بحفظ التحقيق، وعدم تقديم الصحيفة للمحاكمة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية كان إصدار الصحف مرتبطاً بمدير البريد؛ فقد أصدر جون كامبل، مدير البريد في بوسطن صحيفة بوسطن نيوز ليدر، كما أصدر خلفه، وليم بروكر، صحيفة باسم بوسطن جازيت. وتعاقب على إصدار تلك الصحيفة خمسة، من مديري البريد، على التوالي، ابتداء من بروكر.

صحافة القرن الثامن عشر:

كانت إنجلترا سبّاقة، في هذا القرن، في نهضة الصحافة، إذ ظهرت فيها أول صحيفة يومية منتظمة عام ١٧٠٢، هي جريدة دايلي كورانت. كما كانت الصحافة الأمريكية سبّاقة إلى الاستعانة بما يدفعه التجار من مال ثمناً للإعلانات. وفي عام ١٧٤٦ أسس فيلدينج جريدة كوفنت جاردن جورنال، وخصّص فيها باباً جديداً لنشر وقائع جلسات المحاكم التأديبية. ومازالت صحف لندن، إلى اليوم، تنشر تفاصيل القضايا اليومية، في المحاكم، بصورة تزيد على ما تنشره الجرائد الفرنسية أو غيرها. ثم ظهرت، بعد ذلك، بخمسة عشر عاماً، أولى المقالات، التي تناولت شؤون المسرح. وكانت تضم إعلانات بسيطة، عن المسرحيات مع تحليل لها. أمّا وقائع جلسات مجلس النواب فبدأ نشرها بشكل منفصل، عام ١٧٢٨ - ١٧٢٩، في صحيفة بابليك أديرتيزر Public advertiser، ولم يظهر النقد بمعناه الصحيح إلا في عام ١٧٨٠.

وفي عام ١٧٨٥، أسس جون والتر الثاني جريدة "التايمز" الشهيرة، التي لا تزال تصدر، في لندن، إلى اليوم.

ولكن دأبت الحكومة على مناوأتها، مما اضطر صاحبها إلى استخدام سفنه الخاصة في نقل البريد، وتوزيع الصحيفة، ونقل مراسليه، وبذلك يكون أول من استخدم البخار في خدمة النشر.

حرية الصحافة:

وفي الوقت الذي تمتعت فيه الصحافة الإنجليزية، خلال القرن الثامن عشر بحرية أقرها البرلمان ووافق عليها رؤساء الأحزاب، كانت الهوة سحيقة، بين الصحافة الإنجليزية، التي تخلصت من الرقابة، منذ عام ١٦٩٥، وبين صحافة القارة الأوروبية. فبينما وصلت الأولى، بعد نضال مرير، إلى تدعيم استقلالها ودعم حريتها، بقيت الثانية، باستثناء النشرات الإخبارية المطبوعة (الجازيتات) خاضعة لأهواء الرقابة، ولنزوات الحكام. وكانت الصحافة الفرنسية تعاني من الحجر السياسي، الذي فرضته عليها الحكومة الملكية، كما تعاني من الحجر التجاري، الذي فرضه عليها الاحتكار: احتكار صحيفة جازيت دي فرانس للأخبار السياسية، واحتكار ميركور دو فرانس للأنباء الأوروبية والاجتماعية، واحتكار جورنال دي سافان للأخبار العلمية.

وبدأ الشعب الفرنسي يتخلص من الوصاية التي فرضت عليه أيام حكم لويس الرابع عشر، على الرغم من بقاء النظم والقوانين سارية، إلا أن التقاليد والعادات أخذت في التطور، وتطلع الفرنسيون إلى معلومات أكثر نضوجاً ونقداً أكثر جرأة، لذلك لم تعد الصحف الفرنسية تكفي لإرضائهم. وبدأ الأمر بإدخال بعض التعديلات على الاحتكار؛ فسمحت السلطات بتصريحات ضمنية، أو صريحة بتأسيس صحف جديدة، بعد أن تدفع هذه الصحف مبلغاً من المال إلى الدورية صاحبة الامتياز، نظير تنازلها عن بعض احتكارها. وحظيت صحف أخرى بحق الطبع خارج فرنسا ثم الدخول إليها نظير دفع مبلغ من المال إلى خزانة وزارة الخارجية. ولكن إذا كان الاحتكار قد تحطم، بهذه الطريقة، فإن الرقابة ظلت على ما هي عليه، من الصرامة والقسوة، على أنه كلما توالى الأيام، في القرن الثامن عشر، كان الكتاب يزدادون جرأة، وكانت الحكومة تزداد تهاوناً وضعفاً. وإذا كانت الصحافة الفرنسية لم تستطع أن تلعب الدور الأول في التغيير، بعد أن تهيأت لها الظروف لذلك، بسبب أنفة الفلاسفة

والمفكرين من العمل فيها، إلا أنها لعبت دوراً كبيراً في القضاء على عيوب العهد القديم في فرنسا خلال القرن الثامن عشر.

ويرى المؤرخون أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة، التي لم تضطهد الصحافة في ذلك العصر، وهي، وأن كانت أكثر الدول حداثة، إلا أنه توجد فيها أقدم الصحف. وكان أول من أدخل المطبعة، إلى أمريكا، هو توماس جرين. وشهدت بوسطن عام ١٧٠٤، صحيفة بوسطن نيوزليتر، الأسبوعية، التي أسسها جون كامبل، في ورقة واحدة، من الحجم المتوسط؛ وكان ذلك بداية لطور جديد، في صحافة المستعمرات، فبعد أن كانت الصحافة هواية، بدأت تدخل في طور الاحتراف، وبعد أن كانت معظم الصحف المنتظمة الصدور شهرية، شهدت بوسطن أول صحيفة أسبوعية منتظمة، تُنشر في أمريكا كلها. ولقد لعبت صحافة بوسطن الدور الأول، في تاريخ الصحافة، في الولايات المتحدة، وازدهر النشاط الصحفي فيها، حتى قيام الثورة الأمريكية. إلى جانب ذلك، ظهرت الصحافة في المستعمرات الوسطى والجنوبية، وأسهمت الصحافة الأمريكية في دعم الثورة حتى تحقق الاستقلال، وتمت الوحدة، ورفع العلم الأمريكي في واشنطن عام ١٧٧٦.

تطور الصحافة:

مع القرن التاسع عشر تطورت الخدمات الصحفية وظهر العديد من المستحدثات التكنولوجية في مجال الإنتاج والمعالجة وإرسال المعلومات. ووصل تطور الخدمات الصحفية في النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى درجة التفوق على الخدمات الحكومية؛ فوكالة رويترز البريطانية كانت تحصل على المعلومات والأخبار قبل أن تحصل عليها الحكومة. وجريدة جورنال أوف كومورس Journal of Commerce الأمريكية كانت تسبق الحكومة الأمريكية في معرفة الأنباء، وتنقلها بين بوسطن ونيويورك. وللتغلب على عقبات المسافات البعيدة. فقد نظم الصحفي الأمريكي د. اش. كرايج عام

١٨٣٧ أسراباً من الحمام، يزيد عددها على الخمسمائة لنقل الرسائل بين مدن فيلادلفيا وواشنطن ونيويورك وبوسطن. ومن الطريف أنه أعد مهبطاً لها، فوق سطح مبنى صحيفة نيويورك صن. ويذكرنا ذلك بالصحف الحديثة في أوروبا وأمريكا التي تقام على أسطح مبانيها مهابط للطائرات العمودية التي يستخدمها مندوبو المستقبل في أعمالهم الصحفية. وقد كانت وكالات الأنباء في أول إنشائها تستخدم الحمام الزاجل لنقل أخبارها.

ثم جاء اختراع التلغراف عام ١٨٣٧ على يد ف. بي. مورش؛ فكان بمثابة ثورة في عالم الاتصال غيرت وجه الفن الصحفي وجعلت تطور وكالات الأنباء حقيقة مؤكدة. وما لبث كبار الصحفيين أن أدركوا خطورة التلغراف وأثره على نقل الأخبار، فيقول جيمس جوردون بنيت في مقال له عام ١٨٤٤ بصحيفة نيويورك هيرالد: "إن نقل الأخبار بالتلغراف سوف يوقظ الجماهير كلها، ويجعلها أكثر اهتماماً بالمسائل العامة، وسوف يصبح، للمفكرين، والفلاسفة، والمثقفين جماهير أكثر عدداً، وأشد إثارة، وأعمق فكراً، من أي وقت مضى". (خضور، ٢٠٠٠)

ولم يكد يبدأ استخدام التلغراف في إنجلترا عام ١٨٤٥، حتى بدأت الأسلاك تمتد بين سائر المدن. وفي عام ١٨٥١ ارتبطت فرنسا بإنجلترا تلغرافياً، عن طريق خط من الأسلاك الممتدة، تحت سطح البحر، بين كيب جرينية ودوفر. وفي عام ١٨٥٨، ارتبطت أوروبا بأمريكا، عن طريق خط من الأسلاك الممتدة، تحت مياه المحيط الأطلسي، غير أنه انقطع عن العمل بعد الرسالة الرقم ٢٦٩. ومن الطريف أن أول برقية أذيعت، على هذا الخط كانت رسالة تهنئة، موجهة من الملكة فيكتوريا، إلى الرئيس الأمريكي بوكنان، الذي لم يصدق الأمر، وظن أن المسألة خدعة، ولكنه رد على الملكة عندما أكد له المسؤولون إن الاختراع حقيقة واقعة. وأعيد مد هذا الخط العابر للمحيط الأطلسي، في ٢٨ يولييه ١٨٦٦، واستخدمته الصحافة، على نطاق واسع. وفي العقد السابع،

من القرن الماضي، جرى الاتصال، براً وبحراً، بين بريطانيا والهند واليابان كما امتدت الخطوط، بين أمريكا وجزر الهند الغربية، من جهة، وبينها وبين أمريكا الجنوبية، من جهة أخرى، ولما كانت تكاليف إنشاء هذه الخطوط باهظة للغاية؛ فقد استلزم الأمر تضافر الجهود لإنشاء الاتحادات والوكالات، التي تستطيع أن تغطي تلك المصروفات. وفي عام ١٨٧٥، اخترع الكسندر جراهام بيل التليفون؛ فكان بمثابة دفعة قوية، وقفزة رائعة للفن الصحفي، بوجه عام، ولنقل الأخبار، عن طريق الوكالات، بوجه خاص. ومنذ عام ١٩٢٧، أصبح التليفون عاملاً مهماً ورئيسياً، لنقل الأخبار، عبر المسافات الطويلة، عن طريق دوائر تربط القارات سلكياً ولاسلكياً. وأصبحت المدن البعيدة تتصل، ببعضها البعض، في دقائق معدودات، بعد أن كان يستغرق شهوراً وسنوات. وخاصة بعد أن امتدت خطوط المواصلات عبر المحيط الهادي.

ويعد اختراع الراديو أخطر ثورة، في تاريخ الاتصال، بين القارات، انعكس ذلك، بشكل واضح، على الوكالات. ويرجع اختراع الراديو إلى ماركوني، الذي تمكن، في عام ١٨٩٦، من استخدام هذه الوسيلة اللاسلكية للاتصال، لأول مرة، في التاريخ، وتلاه آخرون، في تطوير استخدامه، مثل فيسبندن، الذي أرسل، عام ١٩٠٦، رسائل لاسلكية مختصرة، إلى السفن، في البحار، مصحوبة ببعض القطع الموسيقية مع التهئة بحلول عيد الميلاد. واستخدم التليفون اللاسلكي، في أول الأمر، بطريقة بدائية جداً، إلا أنه أخذ، في التطور، حتى أصبح حقيقة واقعة، عملياً، مع بداية عام ١٩٠٠، عندما صُنع جهاز إرسال تليفوني لاسلكي، وبُنيت أول محطة إذاعة، قرب نيويورك ليلة عيد الميلاد، عام ١٩٠٦، استمع إليها عدد كبير خلال أجهزة استقبال. وقد كان اختراع صمام الراديو هو الخطوة التالية المهمة في تطوير أجهزة الإرسال اللاسلكية، وتلى ذلك قيام دي فورست باستخدام برج إيفل، في مارس ١٩٠٨، للإرسال الإذاعي. وقد جذبت محاولاته التالية أنظار الجماهير، حتى عام ١٩١٧، عندما

اشتركت الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الأولى. وشارك دي فورست، وآخرون، في تطوير الإذاعة الصوتية وتحسينها، منهم أمير موناكو، الذي كان يبث إذاعته، من يخته، عام ١٩١٣، إلا أن هذه الإذاعات كانت ضعيفة الالتقاط في بداية الأمر. وكان نشوب الحرب العالمية الأولى سبباً في تعطيل تقدم الإذاعة، إلى حد كبير؛ فقد سيطرت الحكومات على جميع المحطات اللاسلكية، كما منعت محطات الهواء، واقتصرت البث على الأخبار العسكرية.

وظائف الصحافة:

تجاوزت الصحافة غيرها من وسائل الإعلام الجماهيرية إمكانيات تقنية متطورة وفقاً لباحثي الاتصال من وظائف تقليدية لتلك الوسائل - فقد حدد "لا سويل"، في أواخر الأربعينات، من القرن العشرين ثلاث وظائف للإعلام هي: مراقبة البيئة المحيطة، والعمل على ترابط أجزاء المجتمع ووحدته في مواجهة البيئة، والاهتمام بنقل التراث الثقافي عبر الأجيال المختلفة. (خضور، ٢٠٠٠)

وقد توالى على تلك الوظائف، الإضافات اللاحقة، التي أسهم بها باحثون آخرون، مثل رايت، الذي أضاف وظيفة التسلية، أو الترفيه، ومثل ديفيتو، الذي أورد وظائف أخرى، كال دعم والمساندة والتعليم؛ ومثل شرام، الذي رأى أن الوسيلة الإعلامية، يمكن اعتبارها مروجاً للسلع والخدمات التجارية بيننا كأفراد، مشيراً بذلك، إلى الوظيفة الإعلانية. ويؤكد هذا التطور المتواصل، لوظائف الإعلام، في المجتمعات الحديثة، أن الوسيلة الإعلامية أصبحت اليوم مؤسسة اجتماعية تمارس دوراً كاملاً، في حياة أفراد المجتمع مثل بقية المؤسسات الاجتماعية الأخرى، إذ تؤدي وظائف تربوية وتعليمية من شأنها أن تقلل من حدة الفوارق الثقافية، بين فئات المجتمع المختلفة، وأن تحدث تجانساً فكرياً، من خلال ما تقدمه من مواد إخبارية، وغير إخبارية. (المرجع السابق)

ويرى البعض أن من الوظائف الحيوية للصحافة أن تحارب الجمود الفكري،

الذي هو إحدى سمات النظم غير الديمقراطية، التي تفرض سلطانها وأسلوب تفكيرها، على أفرادها. فمن واجب الصحافة أن تحدث وئاماً، أو تقارباً فكرياً اجتماعياً، من خلال ما تقدمه من ثقافة، ومعلومات، وأخبار على جميع المستويات الاجتماعية، حتى لا تتصف بالتحيز لفئة على حساب الأخرى، وحتى يمكنها الالتزام بالموضوعية.

الصحافة ووظيفة الاستطلاع أو مراقبة البيئة:

وهي أهم وظائف وسائل الإعلام، والصحافة، بما تملكه من شبكات واسعة، في جميع أنحاء العالم، من مراسلي الصحف والتلفزيون والإذاعة. ويقسم البعض وظيفة الاستطلاع، أو مراقبة البيئة، إلى نوعين رئيسيين، هما:

▪ الأول: الاستطلاع التحذيري، ويتمثل في اضطلاع وسائل الإعلام بالإبلاغ عن المخاطر المقبلة، مثل الهجومات العسكرية، والكساد الاقتصادي، وزيادة التضخم.

▪ والثاني: هو الاستطلاع الأدائي أو الخدمي، أي نقل المعلومات، التي يستفيد منها الأفراد في حياتهم اليومية.

وجدير بالذكر أن سرعة نقل المعلومة، قد صاحبها بعض السلبيات مثل: عدم الدقة أو تشويه الحدث، أو محاولة توجيه الرأي العام وجهة ما.

الوظيفة الإخبارية للصحافة:

ينتج عن عملية الاستطلاع، ومراقبة البيئة، التي تقوم بها وسائل الإعلام، وعلى رأسها الصحافة، تحقيق الوظيفة الإخبارية، التي تختص بإمداد القراء بالأخبار، التي يشترط أن تكون إخبارية صرفة، ولا يجوز التحريف فيها أو التغيير، وذلك يستلزم إحترام قدسية الخبر. أمّا في حالة التعليق على الأخبار، فيمكن للصحيفة معالجتها بطرق مختلفة، تتفق مع الفئات المختلفة لجمهور الصحيفة، ومهمة التعليق الأولى، هي توضيح نقاط الخبر الغامضة. وتشترط

الوظيفة الإخبارية توافر ثلاثة عناصر:

١- التكامل: أي تتبع الخبر من نشأته حتى نهايته، والبحث عن العناصر المكمل له، سواء عن طريق المصادر الأصلية أو أقسام المعلومات.

٢- الموضوعية: هي أهم مبادئ تحرير الخبر في المجتمعات الديمقراطية، إلا أن الموضوعية الكاملة حالة مثالية، لا يمكن تحقيقها، ومهما حاول الصحفي الوصول إليها، فسوف تظهر بعض العناصر والاتجاهات الفردية، وعلى الرغم من ذلك فإن الالتزام بالموضوعية هو الركن الأساسي لكل عمل صحفي. ولتحقيق هذا المبدأ، لابد من البحث والتحقق من صحة الخبر وأركانه، وهنا لابد من التفرقة، بين عدم كفاية الموضوعية، لأسباب خارجة عن الإرادة، وبين التحريف المتعمد للخبر.

٣- الوضوح: المقصود هو الوضوح في العرض، الذي يؤدي إلى فهم المحتوى، من جانب المختصين، وعامة الشعب على السواء.

الصحافة ومهمة الخدمات العامة:

من بين الوظائف التي تقدمها الصحافة الآن، مهمة الخدمات العامة، أي تزويد القارئ بأخبار صحفية، وموضوعات تخدمه في حياته، ويحصل على فائدة مباشرة منها. ويدخل في نطاق مهمة الخدمات العامة إعلان مواعيد شركات الطيران الوطنية، وأخبار السينما والمسرح والنقد ومواعيد المحاضرات العامة، وأماكنها، والنشرة الجوية، وإعلانات الوظائف، والإعلانات التجارية، وأخبار الأسواق، المحلية والعالمية، وأخبار أسواق الأوراق المالية، والمعاهدات التجارية، إلى غير ذلك. ومن ثم توفر على المواطن، كثيراً من العناء، في عملية البحث عن حاجياته اليومية، وتنقل له أخبارها داخل منزله. وهناك تيار صحفي، يطلق عليه تيار صحافة الخدمات، ينتشر في الصحافة في العالم، ويعالج الأحداث والأفكار، من وجهة نظر فائدة القارئ المباشرة.

الصحافة توثيق للأحداث ومصدر للتاريخ:

نجم عن الوظيفة التقليدية للصحافة، وهي الإعلام أو الأخبار، وظيفة جديدة هي التوثيق؛ فسرعة تطور العلم الحديث تجعل المؤلفات الموسوعية، أو المواضيع التي تعالجها الكتب حقائق قديمة. ومن ثم تضطلع الصحافة المعاصرة، بمهمة تجديد المعلومات والمعارف وملاحقتها، بفضل دوريتها، التي تسمح لها بالقيام بهذا الدور، أفضل مما يقوم به الكتاب، الذي لا يعاد طبعه بسرعة دورية الصحيفة، فضلاً عن أن عدد قراء الكتاب، أقل بكثير من عدد قراء الصحيفة. ومع ثورة المعلومات، لم يعد في قدرة الكتاب المطبوع، بشكله المعروف، أن يلبي حاجة المؤرخين، إلى رصد الوقائع التاريخية المتلاحقة، أو متابعتها، بينما نجحت الصحافة في ذلك؛ فالصحافة اليومية تقدم للمؤرخ، وقائع الحياة الاجتماعية، في حركتها اليومية، في حين تقوم المجلات الأسبوعية بتلخيص هذه الوقائع وتحليلها. والصحفي يعد مصدراً رئيسياً للمؤرخ، حين يتعلق الأمر بتسجيل وقائع الحياة اليومية، أو حين يتعلق الأمر، برصد الاتجاهات الفكرية للأحزاب والأفراد، أو بدراسة تاريخ الصحافة نفسها. والصحافة كمصدر للتاريخ تقوم بوظيفتين:

- أولهما: رصد الوقائع، وتسجيلها ووصفها، والاحتفاظ بها للأجيال المقبلة.
- ثانيهما: قياس الرأي العام وآراء الجماعات والتيارات المختلفة، إزاء وقائع أو قضايا تاريخية معينة.

الصحافة ومهمة الشرح والتفسير والتحليل:

لا تكتفي الصحافة بسرد الأحداث، وإنما تتولى تحليل هذه الأحداث وتفسيرها؛ فالكثير من الأحداث لا يمكن فهمها، من دون معرفة خلفية هذه الأحداث، وتطورها التاريخي. وتلجأ الصحافة إلى استخدام أشكال صحفية

عديدة، لأداء مهمة تحليل وتفسير الأحداث والتعليق عليها، مثل: التحليلات الإخبارية، المقالات الافتتاحية، التغطية التفسيرية، التفسيرات والملخصات الأسبوعية للأحداث، الرسوم الكاريكاتورية الساخرة، الحملات الصحفية، الأعمدة الصحفية، مقالات التعليق، رسائل القراء.

الصحافة وتكوين الرأي العام:

الرأي العام هو الفكرة السائدة، بين جمهور من الناس، تربطهم مصلحة مشتركة إزاء موقف، من المواقف، أو مسألة من المسائل العامة، التي تثير اهتمامهم، أو تتعلق بمصالحهم المشتركة، وهذه الظاهرة تكتسب صفة الاستقرار وتختلف، في وضوحها ودلالاتها، في عقول الأفراد، ولكنها تصدر عن اتفاق، متبادل بين غالبيتهم، مع اختلافهم في مدى إدراكهم لمفهومها، ومبلغ تحقيقها لنفعهم العام، ومصلحتهم المشتركة. ويُقصد بالرأي العام في هذا المجال، الرأي الغالب. أمّا الرأي العام المتصل اتصالاً وثيقاً بالميراث الثقافي؛ فيطلق عليه الاتجاه العام، وهو مجموعة العادات والتقاليد، التي تمثل اتجاهها ثابتاً يتصف بالدوام، بعكس الرأي، العام الذي يتصف بالحركة والتغيير. وهناك عوامل مختلفة تتفاعل وتؤدي في النهاية، إلى تكوين الرأي العام، هي: الثقافة أو التراث الثقافي، عملية التشيئة الاجتماعية، القادة، الحوادث، الأحزاب، وسائل الإعلام والاتصال، الشائعات، الجماعات، أنماط الجماعات، أو الصور النمطية عن الجماعات، الشعارات، المصالح المباشرة للجماهير.

ويصف البعض الصحافة بأنها تحتل المقام الأول، من بين وسائل الإعلام كلها، في التأثير على الرأي العام، لعدة أسباب، من أهمها: أن الصحافة تهتم، أكثر من سواها، من وسائل الإعلام، بالخوض في القضايا السياسية والاجتماعية ومناقشتها بإسهاب، وعرض وجهات النظر المختلفة، وخلفيات الأنباء ومن أجل ذلك؛ فإن النظم الديموقراطية في العالم، تحرص على إعطاء الصحافة أكبر قدر من الحرية، لتكون المرآة الصافية، التي تعكس آمال

الشعب وآلامه، وأحلامه وتطلعاته، ورضاه أو سخطه، ولتقوم، كذلك، بدورها ورسالتها الهامة، في توعيته وتنويره، في صدق وشرف والتزام، مما جعلها من أقوى وسائل الإعلام وأكثرها قدرة على تكوين الرأي العام ووجدان الجماهير. ويقسّم بعض الباحثين من أهل الصحافة محتويات الصحافة، بالنسبة لمدى تأثيرها على الرأي العام، إلى ثلاثة أقسام:

▪ القسم الأول: له علاقة مباشرة بتوجيه الرأي العام، كالاتحاحية والكاريكاتير والأعمدة وبريد القراء، والمقالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنقد الأدبي والفني والإعلانات. ويتسم هذا القسم بالتحيز المتمدد، الذي يرمي للتأثير في الرأي العام.

▪ القسم الثاني: له علاقة غير مباشرة، بتوجيه الرأي العام؛ فعلى الرغم من أن الطرائف والقصص القصيرة والهزليات والمواد المشيرة، بصفة عامة، التي تدور حول الخرافة والجريمة، وهي قد لا تؤثر، بصفة أساسية، في الرأي العام، إلا أنها تؤثر، بلا شك، في القيم الخلقية والثقافية للجماهير، وخاصة الشباب، وصغار السن، مما لا بد أن ينعكس أثره على أحكام الرأي، واتجاهاته إن عاجلاً أو آجلاً.

▪ القسم الثالث: ليس له علاقة بتوجيه الرأي العام، مثل النشرة الجوية، وبرامج الإذاعة والتلفزيون والسينما، فمثل هذه المواد وأمثالها لا تثير النقاش، عادة، على نطاق عام، وليست موجهة، في الظروف العادية، إلى تكوين رأي عام، حول مسألة معينة.

وإن كانت هناك أحياناً، استثناءات تفرضها أوضاع بعينها. ومن هذا القبيل، الحملات الدعائية المغرضة، التي قد تقوم بها بعض الجهات، والتي تستغل، عادة، كل أبواب الصحافة لتحقيق أغراضها سواء، بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة. وحتى يكون للصحيفة هذا الأثر، في تكوين الرأي العام، وكسب ثقة القارئ

واحترامه، ينبغي أن تحرص في سياساتها، بالنسبة للخبر، على المبادئ التالية:

١- أن يكون الخبر الذي تنشره صحيحاً، فالخبر هو عصب الصحيفة، وهو الذي يخلق الرأي العام، فلا يجب على الصحيفة أن تعتمد إلى تحريف الخبر أو المبالغة فيه، أو تزيفه، لأن ذلك يمثل خطراً بالغاً على الصحيفة نفسها، من جهة، ثم على القارئ، الذي يتوقع من الصحيفة الصدق في أخبارها، والدقة والأمانة، من جهة أخرى. فمن بديهيات العمل الصحفي أن "الخبر ليس ملكاً للصحيفة، وليس ملكاً للرأي العام، ولكنه ملك للحقيقة وحدها"، وأن الصحيفة ملزمة بحكم شرف المهنة أن تلتزم الصدق والنزاهة. (ملحس، ١٩٦٠)

٢- من حق الصحيفة بعد أن تنشر الخبر، بكل الأمانة والصدق، أن تعلق عليه، بما تراه متمشياً مع سياستها، وبما يسمح للقارئ، بعد قراءة الخبر وتدبره، أن يكون له رأي فيه.

٣- تتابع الصحيفة الخبر، بعد نشره، وتعلق عليه، ليتكامل الخبر في ذهن القارئ.

وقد قسّم علماء الرأي العام، في العالم، الصحافة، من ناحية تكوينها للرأي العام، والتأثير عليه، إلى صحافة رأي، وصحافة خبر. وهذا التقسيم لا يعني وجود صحافة تقتصر على نشر الأخبار، وأخرى تقتصر على نشر مقالات الرأي والتوجيه، وإنما المقصود تغليب بعض الصحف لهذا الاتجاه أو ذاك؛ فهناك صحف تعني بالرأي، والتوجيه والتعليق على الأخبار، وإيضاح مغزاها السياسي والاجتماعي، واستخدامها في الدعوة لمذهب سياسي واجتماعي معين، وتأييد الحكومة القائمة أو معارضتها، والكفاح في سبيل قضايا معينة، قومية كانت، أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

وصحافة الرأي هي التي تدين بمذهب من المذاهب السياسية، أو

الاجتماعية، أو نظرية من نظريات الاقتصاد. ولا تحفل هذه الصحافة كثيراً بالخبر؛ لأن الخبر ليس هدفاً من أهدافها. وإذا نشرت بعض الأخبار، فإنها تنتقي منها ما يتفق مع المذهب، الذي تعتنقه وتخدمه. وهذا النوع من الصحافة، أقل انتشاراً؛ لأن قراء صحف الرأي قليلون، في أي بلد من البلاد؛ ولأن إيقاع العصر السريع لم يعد يمنح القارئ الوقت الكافي للقراءة الطويلة المتهمة، ومع ذلك، فإن صحافة الرأي هي الموجهة الحقيقية للرأي العام. أما صحافة الخبر فإنها تعطي كل اهتمامها للأخبار، وتستقطب أعداداً غفيرة من القراء، ومن ثم، فهي أكثر توزيعاً، وأوسع انتشاراً من صحافة الرأي، ومن الحقائق المسلم بها أن صحافة الخبر، حين تلتزم الصدق، والموضوعية والأمانة فيما تنشره من أخبار، فإنها تلعب حينئذ دوراً، بالغ الأهمية، في تكوين الرأي العام، وتشكيل اتجاهاته. والعكس صحيح؛ فإن هناك في الحقل الصحفي، ما يسمى بالصحافة الصفراء، وهي التي تعتمد إلى تزيف الخبر، والتركيز على المثير فيه، والجريمة والفضائح الاجتماعية بصفة خاصة، ويلقي هذا النوع من الصحافة، إقبالاً كبيراً من القراء، في معظم أنحاء العالم، ولكن المجتمع العالمي ينظر إليه، كنوع من السموم المدمرة لعقول الناس وأخلاقياتهم، والمخربة للمجتمعات، وطاقات الشباب، بصفة خاصة. وحتى تكون الصحافة وسيلة بناءة، لتكوين الرأي العام، وأداة حقيقية، للتوعية والتنوير، لا بد أن تستمتع بأكبر قدر من الحرية؛ فالصحافة المقيدة عقيمة، وعديمة القيمة، ولا تأثير لها، على المجتمع. والكاتب، الذي تقيده المحظورات والمحاذير، لا يستطيع أن يسطر كلمة نافعة؛ لأن فاقد الشيء لا يعطيه.

أما الطرق التي يمكن استخدامها، للتأثير في الرأي العام، عن طريق الصحافة:

١ - طريقة ضبط الأخبار والمعارف، حسب حاجة القراء، ومعاناتهم، واهتماماتهم، ومقاصدهم.

٢ - طريقة الإثبات والتأسيس المنطقي، حيث تقدم الصحافة لقراءها،

النصوص المثبتة، والمبرهنة من خلال تصوير الظواهر الموضوعية الجادة، في الحياة الاجتماعية بصورة صحيحة، ويدخل في طريقة الإثبات، استخدام الوثائق والأرقام والإحصائيات والأمثلة الحية، بشكل مقنع.

٣- طريقة الإقناع، التي بواسطتها تؤثر الصحافة على عقل وعاطفة القارئ، ومن ثم تؤثر على سلوكه ونشاطه، من خلال تنشيط ذهنه، مما يزيد استيعابه لأفكار وآراء الصحافة، وتقضي هذه الطريقة تطوير مقدرات وإمكانيات الصحفيين، على إقناع القراء والتأثير على الوعي الاجتماعي، وتكوين الرأي العام.

٤- طريقة الإيحاء، ومن خلالها تدخل الصحافة، إلى ساحة اللا شعور لدى القارئ، وتؤثر فيه، فتجعله يثق، ويؤمن بالقضايا والأفكار والمواقف، التي تريدها الصحافة، بصورة كبيرة ومدهشة. (خضور، ٢٠٠٠)

ومن بين خصائص طريقة الإيحاء هذه، التكرار، وفيه تكمن قوة الإيحاء، في دفع الإنسان للقيام بأي سلوك وعمل تريده الصحافة. ولكنه يجب أن يتم بصور، وأساليب مختلفة، وإمّا أن يستخدم لأغراض إيجابية، لصالح جماهير الشعب، أو أن يستخدم لتضليل الشعب، ومن ثم، تصبح طريقة الإيحاء طريقة تلقين إعلاميين.

الرأي العام العالمي:

يلعب الرأي العام دورا كبيرا في عملية صنع القرارات داخل الدولة، إلا أن هذا الدور يبقى رهينا بمدى تمتع المجتمع بمعطى الحريات العامة، وكذلك بطبيعة النظام السياسي والفلسفة التي تحكم هذا النظام، فالحريات العامة هي التي تصون وتكفل الرأي العام، والنظام السياسي هو الذي يحدد حجم ومدى تفاعله مع آراء المواطنين وتوجهاتهم.

مفهوم الرأي العام وخصائصه:

وهو الشعور الداخلي أو النزوع من قبل عدد من الناس إزاء قضية عامة، وقد عرفه (فلويد أولبورت) في مؤلفه "نحو علم للرأي العام" Towards a science of public opinion بأنه تعبير حجم كبير من الأفراد عن آراءهم في موقف معين إما من تلقاء أنفسهم أو بناء على دعوة توجه إليهم، تعبيراً مؤيداً أو معارضاً لمسألة أو شخص معين أو اقتراح ذي أهمية واسعة بحيث تكون نسبة المؤيدين أو (المعارضين) في عدد ودرجة اقتناعهم وثباتهم واستمرارهم كافية لاحتمال ممارسة التأثير على اتخاذ إجراء معين، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، اتجاه الموضوع الذي هم بصددده. ونظر إليه سعد عبد الرحمن باعتباره محصلة للاتجاهات النفسية الاجتماعية ذات الدرجة العالية سالبة كانت أو موجبة، لأفراد جماعة منظمة، متميزة التركيب اتجاه مشكلة محددة، تمثل نوعاً من التوتر وعدم الاتزان في المجال النفسي الاجتماعي للجماعة. وهناك من المفكرين من نظر إلى الرأي العام نظرة أكثر شمولية واعتبره مجموعة الآراء والأحكام السائدة في المجتمع والتي تكتسب صفة الاستمرار والتي قد تختلف في وضوحها ودلالاتها، لكنها تصدر عن اتفاق متبادل وإدراك بين غالبية الأفراد، ذوى العلاقة، رغم اختلافهم في فهم أبعادها وإدراك درجة تمثيلها لمصالحهم المشتركة. (AL part).

وفيما يلي أهم الخصائص المميزة للرأي العام:

- الرأي العام يفترض وجود "جماعة ما"، قد تكون هذه الجماعة هي كافة أفراد المجتمع فيكون رأي عاماً للمجتمع، وقد تكون جماعة جزئية تمثل قطاعاً محدداً أو عدة قطاعات من المواطنين فيكون "رأي عاماً خاصاً".
- وجود قضية معينة تتطلب إبداء الرأي اتجاهها، أي كانت هذه القضية، عامة أو خاصة، ليدور الرأي العام حولها، ولتكون أساساً وجوده،

ويشترط في هذه القضية أن تكون موجودة، في بيئة الجماعة ومتصلة بمصالحها، وأن تخلق حالة تأزم فعلية لها. (الشاعر، ١٩٧٧)

▪ وجود رأي للجماعة اتجاه تلك القضية سواء بالقبول أو الرفض، والذي يفصح عنه شفاهة أو كتابة، فالرأي العام يفترض عملية تفاعلية شعورية أو لا شعورية (عقلية أو انفعالية) بين أفراد الجماعة المعنيين وبين الموقف أو القضايا المعنية.

▪ الرأي العام تعبير عن سلوك موحد لأفراد الجماعة المعنية، وهو بذلك لا يعبر عن علاقة جمعية لسلوك أفراد الجماعة (مجموع سلوكياته)، بل هو محصلة تفاعل تلك السلوكيات.

▪ الرأي العام في وجوده النهائي (النتيجة المعلنه)، تعبير عن طاقة عامة تساوي في شدتها وقوتها محصلة طاقات الأفراد المتفاعلين في الموقف المعني، وقد تكون الطاقة إيجابية مساندة وقد تكون سلبية مدمرة. (المرجع السابق)

من خلال هذه المعطيات يمكننا تعريف الرأي العام بأنه المحصلة النهائية الناتجة عن عملية تفاعل شعورية أو لا شعورية، سلبية أو إيجابية بين أفراد جماعة ما إزاء موقف أو مشكلة أو قضية معينة، وقعت أو ستقع في بيئتهم، مست أو ستمس مصالحهم المشتركة.

نشأة الرأي العام وتطوره:

لقد ظهرت دراسة الرأي العام وقياس اتجاهاته وعوامل تكوينه، فقط في عصرنا الحديث، إلا أن هذا لا يعني أنه لم يكن هناك رأي عام في العصور القديمة، فالأمم القديمة عرفت الرأي العام وسعت إلى تكوينه بشكل مباشر عن طريق المناقشات والحوارات أو عن طريق الخطب السياسية أو الدينية أو الحربية التي يكون قصدها هو شحذ همم الجنود وتحميسهم للظفر بقضية قد تتعلق

بالعقيدة وقد تتعلق بالوطن، مما يدفع بالشباب إلى الانخراط في صفوف الجند، إلا أن الرأي العام في هذه العصور لم يكن منظماً وموجهاً توجيهياً مبرمجاً.

وقد تعرض عديد من الفلاسفة عبر مراحل التطور الفكري لمفهوم الرأي العام. وكان في بعض الأحيان يشكل محورا رئيسيا من محاور فكرهم، فاليونان عندما كانوا يجتمعون في جمعياتهم وساحاتهم العامة للحوار حول مسألة معينة، كانوا يستهدفون وجهة النظر النهائية التي سوف تفوز في النهاية، وهذا تأكيد على إبراز الرأي العام كسلطة عليا عندهم، وتجدر الإشارة أيضا في هذا الصدد إلى أن كل من أفلاطون وأرسطو لم يستخدموا مصطلح الرأي العام بنفس المعاني التي يستخدم بها الآن، بل كانوا يتحدثون عن الرأي الجماهيري Mass Opinion وأهميته، حيث شكك أفلاطون في قدرة الجماهير وكفاءة رأيها، وحاول أرسطو كما حاول الكثير من دارسي الرأي العام من بعده، تحديد المجالات التي يكون لرأي الجماهير فيها فعالية وكفاءة. (الحمداني، ٢٠٠٤)

أما الرومان فقد كانوا يتحدثون عما أسموه "صوت الشعب" حيث يقولون "صوت الشعب من صوت الله" Vox die vox populi، وقد أكد بعض المؤرخون على أن ذلك تأكيد لمعنى الرأي العام.

ويستعرض "بول بالمر" Palmer تاريخ المصطلح فيرى أن الرأي العام في العصور الوسطى كان سلبيا، ولعل ذلك يرجع إلى السيطرة المطلقة للأحكام والمعتقدات الدينية، ومع ذلك فقد عرف العالم المسيحي عبارة الاتفاق العام commanis Sensus التي كان يستعملها أنصار البابا وخصومهم أنصار الإمبراطور للتعبير عن التقاليد السائدة والاتجاهات العامة للرأي العام في المناطق المختلفة المتنازع عليها. (١٩٣٦)

أما التراث الإسلامي فقد تحدث عن "آراء الرعية" بمعنى الرأي العام، وقد نص القرآن الكريم على مبدأ الشورى "وأمرهم شورى بينهم"، وقد روى ابن

ماجه عن عبد الله بن عمر عن الرسول "ص" أنه قال: "اتبعوا السواد الأعظم". وهذه الإشارات تحيلنا على أهمية الاهتمام برأي الرعية الذي يشكل في نهاية المطاف رأي عاما. (عكاشة، ٢٠٠٢)

وفي عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية نجد أن الحديث كان منصبا حول "الإرادة العامة" وخاصة لدى "روسو"، كما أن مكيافيلي، في نصائحه الموجهة إلى الأمير ركز على ضرورة الاهتمام بما يتفاعل ويدور داخل الجماعة، كأساس للتعامل معها وذلك لضمان الاستقرار والتفوق والسطوة.

أما بعد ذلك فقد أصبح الحديث عن الرأي العام، حديثا واسعا، وأن كان يختلف الاهتمام به من مجتمع لآخر، فنجد أنه يحظى باهتمام كبير في المجتمعات الغربية، وبينما نجده معدوما ومحاصرا في المجتمعات المتخلفة أو النامية، ونجد أنه موجه ومنظما في المجتمعات الشمولية. (المتوفي)

أهمية الرأي العام:

يحوز الرأي العام أهمية بالغة كقوة من قوى الوجود السياسي، فإذا كان الرأي العام يمثل تعبيرا سلوكيا ينبع من تفاعلات الشخصية العامة للجماعة أو المجتمع فإنه كما هو الحال في السلوك الفردي أو أي سلوك، لابد أن يتضمن طاقة، وقوة معينة تكون أصلا وأساسا لحركته. وهكذا تصبح قوة الرأي العام بمثابة الطاقة الفعلية التي يعتمد عليها وجود النظام وتطوره وازدهاره حيث يتمثل الرأي العام في صورة طاقة راضية عن النظام وقاعدة مشروعيتها. أو التي تمثل الأساس في زعزعة النظام وتدميره واستبداله حيث تبرز هذه الطاقة، كطاقة رافضة لنظام سياسي موجود.

وهذا يعتمد في الحالتين على عنصرين هما:

أ- حجم أو درجة التفاعل الشعبي نفسه، وهل يبرز الرأي العام كمعبر عن الأغلبية الساحقة أو البسيطة، والعلاقة طردية بين هذا الأمر وقوة تلك الطاقة.

ب- عمق التفاعل نفسه، وهذا يظل محكوما بدوره بـ:

- الحالة الانفعالية والمناخ العام داخل الجماعة إزاء القضية المعنية.
- الموقف أو القضية المعنية نفسها، ومدى حساسيتها بالنسبة لمصالح الجماعة.
- درجة تماسك أفراد الجماعة وتجانس مصالحهم بالنسبة للقضية المطروحة. (موسى، ١٩٨٦)

صور الرأي العام:

يتخذ الرأي العام صورا عدة، فقد يكون الرأي العام صريحا وعلنيا، وقد يكون خفيا، وذلك يعود إما لأنه لم يجد الشجاعة أو الفرصة التي تمكنه من الإفصاح عن وجوده، أو أنه لا يوجد الظرف الذي يخلق تيارا فعليا من العلاقات بين الجماعات المختلفة ليصير الرأي العام قوة كبيرة تعلن عن نفسها. وقد يكون الرأي العام رسميا أو شكليا، وذلك عندما تقوم السلطة الحاكمة بالتعبير عنه مدعية أنها تمثله، وقد يكون الرأي العام حقيقيا حيث يمكنه أن يعبر عن نفسه. ومن حيث المكان قد يكون الرأي العام وطنيا حين يرتبط بحدود الوطن والدولة، وتكون قضاياها وطنية كالحرية والاستقلال والتنمية والعدالة، كما قد يكون الرأي العام إقليميا عندما يرتبط بمنطقة جغرافية معينة، ويكون تعبيراً عن آراء الشعوب في تلك المنطقة الجغرافية، كما قد يكون الرأي العام عالميا عندما يتعلق برأي شعوب العالم في قضية دولية أو إقليمية أو وطنية. كما يوجد رأي عام واقعي يعبر عن حقيقة واقع المشكلة المعنية، ويوجد أيضا رأي عام عاطفي يعبر عن التصورات العاطفية للمشكلة دون وقوعها. وقد يكون الرأي العام دائما، وقد يكون مؤقتا وذلك حسب طبيعة القضية التي تثيره ومدى ديمومتها، وحسب عمق التأثير بهذه القضية.

وظيفة الرأي العام:

يمكن النظر إلى الوظيفة إلى يمكن أن يقدمها الرأي العام من زاويتين هما:

أ- ما يتعلق بالأفراد والجماعات أنفسهم.

ب- ما يتعلق بالنظام السياسي. (عساف، ١٩٨٧)

فيما يتعلق بالناحية الأولى، فإن الرأي العام هو يأتي كتعبير عن تفاعلات مستمرة بين مختلف التيارات والآراء والاتجاهات المتصارعة في المجتمع، والذي ينعكس على السلوك الفردي والجماعي تعديلا وتغييرا وصولا إلى حالة من الانسجام في البيئة العامة، واستجابة لحاجيات المجتمع المختلفة وبذلك يتوسع أفق الأفراد والجماعات، وتوضح الأهداف والمصالح، وينفتح البعض على البعض الآخر ويتحرر من الفردية الضيقة ودائرة الانتماء الأصغر، وصولا إلى الأهداف العامة، كما أن هذا التفاعل والانفتاح، يوقظ الكثيرين من عدم الاكثريات بالقضايا العامة، وبذلك تذوب الفوارق العرقية والطائفية والطبقية وتوحد الصفوف إلى آفاق إنسانية عالية. أما فيما يتعلق بالناحية الثانية، فإن تبلور الرأي العام سيؤدي إلى النتائج التالية:

▪ يعمل الرأي العام عمل الموجه لحركة النظام السياسي، فهو يقدم الدعم والتأييد حين تكون تلك الحركة متسمة بالمشروعية، كما يعمل عمل المعدل والمغير حين تكون الحركة غير منسجمة مع المصالح العامة. وطبق للنتيجة السابقة، فإن الرأي العام لا يعتبر ضروريا فقط لبقاء النظام السياسي وتمتعه بالفعالية، بل هو أيضا ضروري لخلق هذا النظام، وهذا ما ينسجم مع فكرة أن تكون السلطة وبالتالي النظام بمثابة التعبير عن الإرادة العامة للمواطنين، والإرادة العامة ليست إلا صورة من صور الرأي العام الشاملة.

▪ رعاية المثل الاجتماعية، ودعم القيم الأخلاقية للمجتمع، فالشعب الذي له جذور قيمية دينية وأخلاقية يرفض الخروج عليها لأنها تمثل الفضائل

والممارسات الحققة، ويرفض أية محاولات للانتهاك بأية وسيلة من الوسائل. (عزت، ١٩٦٨)

كيفية خلق الرأي العام وكيفية قياسه:

هناك عدة وسائل تساعد على تعبئة الرأي العام وخلقها، وأهمها، الأحزاب السياسية القوى الضاغطة، السلطة السياسية وأخيرا وسائل الاتصال المختلفة (صحافة، إذاعة، تلفزيون..) وغيرها من الوسائل الأخرى المكتوبة. أما أهم هذه الوسائل جميعها فهي وسائل الاتصال بصورها المختلفة، فأهم ما تقدمه وسائل الاتصال في هذا المجال، أنها تلعب أهم الأدوار من خلال احتكاكها بمختلف أوساط الرأي العام، حيث أنها تعمل على دراسة الاتجاهات العامة لمعرفتها بالنسبة لأية قضية قد يراد طرحها من قبل السلطة أو هي مطروحة فعليا داخلها أو خارجيا، ومن ثمة تقوم هذه الوسائل، وذلك حسب ظروفها بالعمل على تعبئة الرأي العام أو تعديله أو تكيفه بما ينسجم مع مصلحة كل وسيلة ومصلحة الاتجاه الذي تدعمه، فقد تكون وسائل الإعلام أو الاتصال ذات تبعية تامة للسلطة فيتم تسخيرها للتعامل مع الرأي العام بما يخدم أغراض السلطة، وقد تكون مستقلة عن السلطة وتابعة لجهات أخرى متعددة، (أحزاب أو قوى ضاغطة..) فنجد اهتماماتها متعددة وبالتالي نجد أن الرأي العام ممزق بين هذه الاهتمامات المتعددة.

أما بخصوص قياس الرأي العام، فيمكن القول بأنها ليس مهمة سهلة، وذلك لصعوبة تحقيق ذلك، ورغم تعدد المقاييس والمعايير التي يتم استخدامها لهذا الغرض فإنها لم تفلح في حل هذه المعضلة، ويظل أسلوب الاستفتاء العام رغم ما فيه من محاذير، أفضل هذه الأساليب، لكنه أسلوب شائك ومكلف، ومن الصعب إتباعه بشكل مستقل في الأمور الهامة جدا والمصيرية، خاصة في ظل تواجد شعوب وحكومات لازالت لم تتمثل قيم الديمقراطية. (عبد الرحمن، ١٩٧١).



الدعاية والإعلام العالمي

يمثل عصرنا الحاضر عصر الإعلام، ليس لأن الإعلام ظاهرة جديدة في تاريخ البشرية بل لأن وسائله الحديثة قد بلغت غايات بعيدة في عمق الأثر وقوة التوجيه، وشدة الخطورة. فقد تعددت وسائل الإعلام في عصرنا الحاضر وتنوعت طرق تبليغها للناس، وتطورت أساليب استخدامها لدرجة مذهلة، ألغت حاجز الزمان والمكان. وما من شك في أن وسائل الإعلام تؤثر تأثيراً خطيراً في نفوس الناس وأعمالهم. ولا جدال أن هذه الوسائل لها خطرها الكبير في تكوين الاتجاهات والمعتقدات. فالمجتمع الإنساني لا يستطيع الحياة دون اتصال، كما أن الاتصال لا يمكن أن يحدث إلا من خلال نسق اجتماعي. وفي ضوء تعاظم دور وسائل الإعلام يذهب البعض إلى أن التغير الثقافي ما هو إلا ثمرة من ثمرات وسائل الإعلام.

أن تحديد التغير الثقافي أو ما نسميه بالتأثير الثقافي والحضاري لدى مواطن العالم الثالث -على سبيل المثال- من قبل وسائل الإعلام الأجنبية الوافدة بالنسبة للفكر مهمة صعبة. ليس من اليسير تحديدها تحديداً قاطعاً بفواصل زمنية محددة. وتأتي الصعوبة في أنها مرحلة لتتاج تراكمي للأفكار من خلال فعاليات إنسانية، لا بد وأن تكون قد مرت بمراحل طويلة من الصقل والتهذيب، لكي تبلغ مرتبة النضج المرحلي في تاريخ الفكر. ولكن نستطيع أن نقرر بأن أفراد المجتمع الإنساني هم هدف الوسيلة الإعلامية لإيصال الرسالة المطلوبة إليهم. إن هؤلاء الأفراد يعيشون في مجتمعات ذات تركيب اجتماعي معين، ومؤسسات اجتماعية مختلفة تفرض أنماطاً معينة من أنماط الفكر والسلوك. فهي تشكل الأرضية الثقافية التي تتبلور فيها أخلاقيات الفرد وعاداته وعقائده وميوله واتجاهاته ورغباته وأنماطه السلوكية المختلفة. فالتنشئة الاجتماعية والأسرة والبيت والمدرسة والمؤسسات الدينية، تشكل جميعها مع المؤثرات

الثقافية التي تشكل شخصية الفرد. ولا شك أن هذا التكوين الثقافي للأفراد المرتبط بكل هذه المكونات أثره في ثبات شخصيته وثقافته. كما أن مقدار ثبات هذا التكوين الثقافي واستقراره في شخصية الفرد يكون عاملاً مؤثراً في التأثير بالرسائل الإعلامية إيجاباً أو سلباً. لذا فإن ضعف تكوين الأفراد وضعف بنائهم الذاتي المتمثل في عدم تعمق مكونات ثقافتهم في شخصياتهم عامل هام يسبب تأثرهم بالمضامين الثقافية المختلفة عن ثقافتهم الأصلية. وترتفع نسبة هذه الفئة - ضعف التكوين - في الأميين والأطفال، والمراهقين، ومحدودي الثقافة الأصلية لمجتمعهم وقيمهم - مما يجعلهم أكثر عرضة لمجالات الغزو الثقافي عبر وسائل الإعلام التي تحمل مضامين مخالفة لثقافتهم. خاصة إذا أدركنا أن ثقافة هؤلاء المحدودة تحول بينهم وبين معرفة عناصر القوة في ثقافتهم المحلية، فيشعرون أنها لم تعد قادرة على تلبية حاجتهم في الحياة، فيصبحون أكثر ميلاً واستعداداً للتغير الثقافي أو بالأحرى التأثير الثقافي. إن الجانب الحضاري أو الثقافي هو الدافع الذي يقف خلف حماس كثير من الدول الأوروبية لفرض لغاتها القومية وقيمها الثقافية، ولا شك أن ثقافة أي بلد هي هويته الوطنية التي لا يجوز لأي كان ولأي سبب أن يقوم بتشويهها أو تطعيمها بثقافات هجينة غير ذات مستوى.

لقد لوحظ أن أجهزة الإعلام الدولي في الوقت الحالي تعكس القيم والمثل السائدة في مجتمعات معينة، وأن الدول المسيطرة تقوم بدور الرقيب بالنسبة للإعلام في الدول النامية.

وهناك إجماع بين أبرز كتاب التبعية في المجال الإعلامي على تشخيص جوهر التبعية الإعلامية الثقافية في العالم الثالث وإرجاعها إلى عوامل تاريخية تتعلق بالسيطرة الاستعمارية الغربية مضافاً إليها المحاولات الدائبة التي تقوم بها الولايات المتحدة في المرحلة المعاصرة للسيطرة على ثقافات العالم الثالث، وإخضاعها لصالح السوق الرأسمالي العالمي. وتستعين في تحقيق

ذلك بقدراتها الإعلامية الضخمة من خلال وكالات الأنباء الغربية والأقمار الصناعية. علاوة على إمكانياتها الهائلة في مجال تكنولوجيا وسائل الاتصال والنشاط الأخطبوطي للشركات المتعددة الجنسية ووكالات الإعلان الدولية. ثم إن ثمة موضوعاً هاماً جداً يجب التطرق إليه حين البحث عن أسباب التغير الثقافي نتيجة التعرض لوسائل الإعلام الدولي وهو معرفة الخصائص أو سمات الشخصية أو الشخصية الجماهيرية لشعوب الدول النامية وما يميز هذه الشخصية من نزعات وسمات والإلمام بحقيقة الدراسات النفسية والاجتماعية لمعرفة طبيعة الجمهور والتعامل معه وفق تلك النتائج. وكذلك معرفة المداخل النفسية التي تصل الرسالة من خلالها وفي سياق منهجي يتفق مع الحالة المزاجية التي يعيشها الأفراد مما يجعل تلك الرسائل تجمع الحقائق العلمية وتقدمها في قوالب عاطفية وجدانية تخاطب الشعور. وما يلاحظ من قوة الوسائل الإعلامية الوافدة، ليس نتيجة لقوة الوسائل التي تعرض فيها تلك البرامج فقط، ولكنه يعتمد بشكل مباشر وكبير على الدراسات الاجتماعية التي حددت من خلالها طبيعة الجمهور والخصائص التي يتميز بها. فالظروف المحيطة ونفسية المستقبل وطريقة تربيته ودرجة ثقافته تؤثر تأثيراً كبيراً على مدى تقبل الرسالة الإعلامية أو رفضها.

ويرى بعض الإعلاميين أن الفكرة الأولى عن المسائل التي لا يعرفها الناس تصادف منهم تقبلاً وتأييداً، وقد تتأصل هذه الفكرة وتشق لها جذوراً في نفوس الجماهير بحيث يستعصي استئصالها بعد ذلك. فعملية التغير عبر وسائل الإعلام تصبح أكثر سهولة إذا كانت الموضوعات المطروحة جديدة على الجمهور، إذ أن خلو ذهن المتلقي للرسالة الإعلامية عن موضوع ما يجعله أكثر شغفاً وإقناعاً به. وفي هذا تنويه بأهمية الزمن في مجال الإعلام. ولقد أثبتت بحوث علم النفس الاجتماعي أن الإقناع بالرأي بالنسبة لموضوع يعرض لأول مرة أمر ميسور. كما وجد - مثلاً - أن الأطفال الذين لا يعرفون شيئاً كثيراً عن

التمييز العنصري - في بلاد الغرب - يتأثرون بأفلام التسامح وعلى العكس من ذلك نجد أن مثل هذه الأفلام قد تحدث استجابات معاكسه عندما يكون المشاهدون من المتعصبين للتمييز العنصري، إذ يزدادون تعصباً، ويهزؤون بما يعرض عليهم من أفكار. فالإسراع ببيان الرأي من القضايا التي تجدد، يفيد كثيراً في التأثير على الناس خاصة إذا كان هذا الرأي هو الصواب.

الإعلام:

الإعلام هو مصطلح يدل على أي وسيلة أو تقنية أو منظمة أو مؤسسة تجارية أو أخرى غير ربحية، عامة أو خاصة، رسمية أو غير رسمية، مهمتها نشر الأخبار ونقل المعلومات، إلا أن الإعلام يتناول مهاماً متنوعة أخرى، تعدت موضوع نشر الأخبار إلى موضوع الترفيه والتسلية خصوصاً بعد الثورة التلفزيونية وانتشارها الواسع.

تطلق على التكنولوجيا التي تقوم بمهمة الإعلام والمؤسسات التي تديرها اسم وسائل الإعلام. وقد أثبتت الدراسات والتاريخ أن نشأة أي وسيلة إعلامية جديدة لا تلغي ما سبقها من وسائل، فالمذيع لم يلغ الصحيفة والتلفاز لم يلغ المذيع... الخ، ولكن الأمر المؤكد كذلك أنه يقلل الكثير من جمهوره ويغير أنماط استخدامه وفقاً لإمكانيات الوسيلة الجديدة.

ولم يتوقف التغير على الوسيلة الإعلامية فقط أو كم الجمهور وإنما تعداه لطبيعة هذا الجمهور وموقعه من العملية الإعلامية المكونة من مرسل ومستقبل ووسيلة ورسالة ورجع صدى، إذ تغيرت تماماً عناصر هذه العملية في ظل ثورة الإعلام الإلكتروني وصار بينها نوع من التداخل والتطور النوعي أهمه اختفاء الحدود بين المرسل والمستقبل فأصبح الجمهور هو صانع الرسالة الإعلامية، وأبرز مثال على ذلك ظاهرة المواطن الصحفي والتي مثلت اتجاه كاسح في الإعلام الإلكتروني الغربي.

الدعاية:

هي الحصول على تغطية تحريرية مجانية بناءً على معلومات قيمة حقيقية طريفة عن المؤسسة أو المنتج أو الخدمة، والدعاية قد تكون لقاءً ببرنامج تلفزيوني أو إذاعي أو الكتابة عن المؤسسة في مساحة بمجلة شهيرة. ويمكن تعريف الدعاية وفقاً لما يلي:

- محاولة التأثير على الشخصيات والسيطرة على سلوك الأفراد - في مجتمع ما في وقت معين - لتحقيق أهداف تعتبر غير علمية أو مشكوك في قيمتها.
- محاولة لإقناع الآخرين في قبول معتقد معين بدون إعطاء أي دليل ذاتي أو أرضية منطقية لقبوله سواء أكان هذا موجوداً أو لا.
- التعبير المدروس عن الآراء أو الأفعال الذي يصدر عن الأفراد أو الجماعات والذي يهدف التأثير على آراء أو أفعال أفراد أو جماعات أخرى وذلك من أجل أهداف محددة مسبقاً ومن خلال تحكم نفسي.
- تكتيك للضغط الاجتماعي الذي يميل إلى خلق جماعات في بناء نفسي أو اجتماعي موحد عبر تجانس في الحالات العقلية والعاطفية للأفراد.

أساليب الدعاية الحديثة:

مع تطور وتوسع دور وسائل الإعلام وتقنيات الاتصال التي تجتاح عالمنا اليوم، تتلاشى باطراد تلك الحدود التي كانت تفصل في الماضي بين دور كل من الإعلامي والمعلن، إذ يضطر كل منهما للتعايش على ارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي، مستفيدين من تطور مهارات الاتصال وتقنيات الإيهار، مما دفعهما للانتقال إلى مستويات أعلى في نقل الصور المؤدجة عن الواقع، أو الإمعان في ترسيخ صور أخرى في ذهن المتلقي. وتلعب الفلسفة العملية البراغمية

دوراً رئيساً في تشكيل العقل الجمعي المُجبر على الانصياع للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد في العالم الغربي، وبما يصب أساساً في مصلحة النخبة المتنفذة، الأمر الذي يتم تعميمه في مجتمعات العالم كافة مع تزايد وطأة العولمة وفق صياغة عالم القطب الواحد.

ويعتمد الإعلاميون والمعلنون - على حد سواء - على التطور الملفت في تقنيات الإعلام والتسويق، حيث تستفيد معظم الجامعات المختصة بهذين الفرعين من دراسات تقنيات التأثير والاتصال، والتي تتركز في معظمها على النفوذ إلى العقل الباطن والتأثير اللاواعي على اهتمامات المتلقي ورغباته، ثم توجيهها وفق مصالح النخبة.

ويمكن تلخيص أكثر الأساليب الدعائية شيوعاً في النقاط التالية:

١ - القولية والتنميط: لعل هذا الأسلوب من أكثر أساليب الدعاية شيوعاً ووضوحاً، إذ تقدم لنا وسائل الإعلام وجهات نظر أصحابها الخاصة في كل شيء، كأن يُحرص على تقديم المسلم في صورة رجل طويل اللحية غريب الملبس أو في صورة امرأة تتشع بالسواد وتجلس في مقعد السيارة الخلفي، حيث يعمل تكرار هذه الصورة على الربط التلقائي لكل ما تستدعيه من توابع قد لا يُصرح بها، فيغدو الإسلام مرتبطاً في ذهن الغربي بكل الصفات السلبية التي تستنبطها تلك الصورة دون البحث عما يمكن أن يخفيه المظهر الخارجي من قيم ومبادئ تُقضى عمداً عن الطرح والمناقشة.

٢ - تسمية الأشياء بغير مسمياتها: بما أن وسائل الإعلام تمسك اليوم بزمam الرأي العام وتعمل على توجيهه وصياغته على النحو الذي تريد، فإن ذلك يستتبع بالبداية تحكمها في المفاهيم والمصطلحات التي تتداولها وتسعى لتدويلها بين الناس، إذ تتجنب غالباً التعرض المباشر للقضايا

التي ترغب في تحويلها أو تغييرها، وإنما تعمل على إعادة صياغتها بلغة جديدة تناسب مع سياساتها وبثها بين الناس الذي يتقبلونها لا شعورياً على المدى الطويل. ومن ذلك مثلاً إطلاق كلمة الدين على كافة الأديان دون تمييز، تمهيداً لتقبل النقد العلماني للإسلام على أنه دين لا يختلف في شيء عن ذلك الدين الذي وقف عائقاً في وجه النهضة الأوروبية لعشرة قرون، أو تعميم كلمة الأصولية على كل من يعدّ الأصول (النصوص) مرجعية له، للوصول إلى حتمية الربط بين الدين والعنف.

٣- إطلاق الشعارات: وهو أسلوب شائع في الدعايات التجارية والسياسية على السواء كما هو معروف، إذ غالباً ما يتم تعميم أحد الشعارات المنتقاة بعناية كعنوان عريض لكل حملة إعلانية، ومن ذلك مثلاً تأكيد أحد أشهر معاجين الأسنان في أمريكا على شعار (النفس المنعش) أكثر من التذكير بالهدف الرئيس من تنظيف الأسنان وهو حمايتها من التسوس، إذ دلت الدراسات التي قام بها المنتجون على أن اهتمام المستهلك ينصب عادة على رائحة الفم الطيبة أكثر من صحة الأسنان. وهكذا يعتمد المعلنون على ربط أهدافهم الإعلانية بأكثر الشعارات جاذبية، وبغض النظر عن مصداقيتها، وصولاً إلى الربط اللاشعوري بين الشعار والمعلن عنه.

٤- التكرار: لا يكفي المعلنون عادة بمجرد التلميط والكذب، بل يعمدون كثيراً إلى التكرار المستمر لشعاراتهم وحملاتهم الإعلانية التي تلاحق الناس أينما ذهبوا، وقد يلجأ البعض إلى التكرار في عرض إعلاناتهم غير المباشرة ليحصلوا نتائج أكثر فعالية من الإعلان المباشر عندما يكون التصريح مثيراً للحساسية أو الرفض، إذ دلت إحدى الدراسات على أن تكرار ظهور أحد نجوم السينما وهو يدخن خلال الفيلم لأربع مرات، قد يؤدي إلى زرع صورة إيجابية للتدخين عند المراهقين

المعجبين بهذا النجم، مما يعطي دلالة واضحة على أثر الإعلان غير المباشر في بث الرسائل الإعلانية مع التكرار المستمر، وهو أمر يزداد خطورة عندما يقترن بالتصريح المباشر والموجه. فيقول غوستاف لوبون: "إن التوكيد والتكرار عاملان قويان في تكوين الآراء وانتشارها، وإليهما تستند التربية في كثير من المسائل، وبهما يستعين رجال السياسة والزعماء في خطبهم كل يوم، ولا يحتاج التوكيد إلى دليل عقلي يدعمه، وإنما يجب أن يكون التوكيد حماسياً وجيزاً ذا وقع في النفس. والتوكيد لا يلبث بعد أن يُكرَّر تكراراً كافياً أن يُحدِّث رأياً ثم معتقداً، والتكرار تنمة التوكيد الضرورية، ومن يُكرر لفظاً أو فكرة أو صيغة تكراراً متتابعاً يحوِّله إلى معتقد.

٥- الاعتماد على الأرقام والإحصائيات ونتائج الاستفتاء: وهذا الأسلوب يضيف الكثير من المصداقية على الخبر المراد ترويجه، إذ تعتمد وسائل الإعلام - الأمريكية منها على وجه الخصوص - إلى دعم الكثير من الأخبار والإعلانات باستفتاءات وإحصائيات تنسب عادة إلى بعض الجهات المتخصصة ذائعة الصيت، وبالرغم من شيوع القول بأن هذه المؤسسات البحثية والإحصائية قد اكتسبت شهرتها بسبب مصداقيتها ونزاهتها، إلا أنه من غير الممكن أيضاً التأكد من ذلك بأي وسيلة كانت.

٦- الاستفادة من الشخصيات اللامعة: وهو أسلوب شائع وشديد الخطورة، ولا نقصد به هنا الاقتصار على جذب مشاهير الفن والرياضة للإعلان التجاري، مع ما في ذلك من تبعات سيئة على الجيل الناشئ الذي يتخذ من هؤلاء قدوة في السلوك، ولكن الأمر قد يصل إلى حد الخداع بالاستفادة من بعض الانتهازيين من المفكرين والعلماء الذين يقدمون بعض الآراء في قوالب فكرية مصطنعة، مع التأكيد على إبرازها تحت أسماء هؤلاء المشاهير بما يحملونه من ألقاب قد تصاغ خصيصاً

لإضفاء المزيد من التأثير. وهنا نشير إلى أسلوب انتهازي يسرف الإعلام الغربي - أو العربي المستغرب - في تطبيقه عبر تمرير الكثير من الأفكار والتوجهات تحت أسماء عربية وإسلامية يراد لها أن تتبوأ مركز الريادة والتوجيه، ويتم تقديمها تحت مسميات من قبيل: "الباحث الاستراتيجي"، "الخبير في شؤون كذا"، "المفكر الإسلامي المستنير"، وتكمن الخطورة هنا في بث الأفكار المستوردة باللسنة محلية وأسماء مقبولة ومعروفة، بدلاً من الاستعانة بأسماء وألقاب أجنبية قد تثير بعض الحساسية.

٧- عدم التعرض للأفكار السائدة: يؤكد الباحثون في مجال الإعلان اليوم على ضرورة تجنب الصدام مع المتلقي، إذ فشلت الكثير من المحاولات السابقة في فرض بعض التوجهات والآراء على الرأي العام عنوة، وبالتالي عدم التجرؤ على الاصطدام الحاد بالأفكار السائدة في المجتمع.

٨- التظاهر بمنح فرص الحوار والتعبير عن الرأي لجميع الاتجاهات: فمع أن الحرية الفكرية أمر محمود ومطلوب في كل المجتمعات، إلا أن هذه الدعوى قد تبدو كلمة حق أريد بها باطل، إذ أنها كثيراً ما تؤدي إلى نتيجتين على قدر من الخطورة:

أولهما: منح أصحاب الآراء والتوجهات الشاذة فرصة الظهور على مسرح الأحداث وكأنهم أصحاب تيار حقيقي كامل، يملك الحق في الوجود والتعايش مع الآخرين، ويبحث عن موطن قدم مريح وهادئ.

ثانيهما: كسب تعاطف المتلقي عبر تقديم هذه التوجهات الشاذة في صورة عاطفية تداعب الأحاسيس، بدلاً من طرحها للنقاش العلمي والفكري كأن تجري مداولتها في مناظرات علمية حقيقية تعطي الحق للمخالفين في تنفيذها بالتساوي مع حق أصحابها في الطرح.

٩- التأكيد بدلاً من المناقشة والبرهنة: بالرغم من تساهل وسائل الإعلام مع

أصحاب الآراء الشاذة في عرض وجهات نظرها، إلا أنها غالباً ما تغفل الآراء التي لا تتفق مع مصالحها بشكل شبه تام، فتقدم وجهات نظرها على أنها من المسلمات التي يتفق عليها الجميع دون نقاش، وتتجنب حتى الرد على الرأي الآخر خشية تسليط الضوء عليه والمساعدة على انتشاره بلفت الأنظار إليه.

١٠- عدم التعرض للقضايا الحساسة: امتداداً لما سبق، فإن الإعلام الموجه يتجنب غالباً التعرض للقضايا المثيرة للخلاف، بل يتجاوزها إلى ما هو أبعد منها ليتعامل مع الواقع من حيث هو، مما يؤدي لا شعورياً إلى ترسيخ هذا الواقع في وجدان المتلقي إلى درجة التعايش معه وتقبله دون التساؤل عن صحته وحقه أصلاً في الوجود فضلاً عن الاستمرار، ومثال ذلك إغفال حقيقة دولة الكيان الصهيوني واغتصابها للأرض والمقدسات، والتعامل معها على أنها دولة موجودة على أرض الواقع وتملك كافة مقومات الوجود، دون التعرض لحقيقة قيامها المصطنع، وقد أدى هذا التعامل السيئ للإعلام العربي مع القضية الفلسطينية إلى تقبل الرأي العام العربي لوجود دولة صهيونية في قلب العالم العربي - الإسلامي، دون أي تبعات نفسية أو فكرية عميقة.

١١- إثارة الغرائز وادعاء إشباعها: لعل إثارة الغرائز في وسائل الإعلام هي من أكثر الأساليب وضوحاً لدى المتلقي، إذ يستغل المعلن والإعلامي الغربي مساحة الحرية التي يتيحها النظام الليبرالي في العبث بغرائز المتلقي لتلقيه ما يريد. وقد تهدف الدعاية هنا إلى مجرد لفت الانتباه للترويج لسلعة ما. علماً بأن الكثير من المنظمات والفعاليات الحقوقية في الغرب تسعى لمناهضة الاستغلال للإنساني للمرأة مثلاً في وسائل الإعلام.

١٢- ادعاء الموضوعية: يعترف المؤرخون للإعلام الغربي بأن الإعلام المطبوع الذي بدأ في القرن الخامس عشر الميلادي لم يكن يهدف

بالأساس إلى تقديم الصورة الصحيحة للواقع، فحتى الأخبار كانت تتعرض للتزوير حسب مصالح القائمين على النشر، وعندما بدأت الصحافة الحرة في بريطانيا في القرن السابع عشر لم تكن تعكس إلا وجهات نظر أصحابها وتصب في مصالحهم، إلا أن اتساع رقعة الحرية والليبرالية وتزايد الاستقلال الفردي للمواطن العادي، دفع الإعلاميين إلى التزام المزيد من الموضوعية والشفافية كسباً للإعلان التجاري الذي يبحث عادة عن الصحف ذات القبول الشعبي، وهكذا ارتبطت الشفافية الإعلامية بمدى تقبل المتلقي وإيمانه بموضوعية وسائل الإعلام، مما ألزم الإعلاميين بالبحث عن وسائل جديدة تحتفظ لهم بحق نشر قيمهم وتأمين مصالحهم دون المساس بولاء المتلقي. وقد كان الاهتمام منصباً في الأساس على المظهر العام الذي يضفي شعوراً بالموضوعية والكفاءة، إذ يميل الناس عادة إلى الثقة بالمذيع الإخباري أنيق الملبس ولبق الحديث، كما تضفي التجهيزات المبهرة للاستديوهات ومواقع التصوير، أو الطباعة الراقية للصحف والمجلات، شعوراً بالاحتراف. فإذا أضفنا إلى هذه العوامل الجذابة ما سبق الحديث عنه من أساليب دعائية كفتح مجال الحوار للرأي المخالف وعدم التعرض للقضايا الحساسة، فإن ذلك سيعطي صورة إيجابية للمتلقي تمنعه من مجرد التشكيك في مصداقية كل ما يرد إليه من هذه الوسائل الإعلامية.

وهكذا تبرز خطورة هذا التأثير الإعلامي - الدعائي المؤدلج في توجيه الرأي العام مع توسع دائرة اتصالها بالمتلقي الذي بات يعتمد اعتماداً شبه كلي على وسائل الإعلام في اتصاله مع العالم الخارجي، حتى في تلقي أبسط المعلومات التي يحتاجها في حياته اليومية، إذ بات الكثير من المثقفين فضلاً عن غيرهم يضعون ثقتهم في وسائل الإعلام التي ساعدت الثقافة الشعبية على التأثير في النخبة المثقفة بدلاً من العكس، مما أدى إلى انخفاض المستوى الثقافي بشكل

عام، وترسيخ قاعدة "هذا ما يريده الجمهور" كدستور يضطر لمراعاته كل من يطمح إلى الاستمرار في "سوق" الإعلام، وهي النتيجة الحتمية لطغيان سياسة السوق الحر والليبرالية المحتكرة في أيدي القلة، وخدعة كبيرة يشترك الجميع في مسئولية إحكام سيطرتها على كرامة الإنسان. لتبقى الآمال معقودة على دور العلماء وأصحاب الضمير الحي في كسر هذه الحلقة المفرغة، والإفادة الواعية من تقنيات وسائل الإعلام المذكورة في خدمة الإنسان والارتقاء به بدلاً من الدفع إلى المزيد من الانحطاط.

إن الزخم المعلوماتي الهائل السائد في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، أضحى من الظواهر التي تُثير تساؤلاً ملحاً ذا مفاد يقول - هل المجتمعات بحاجة فعلية حقاً لتلقي كل هذا الكم من النشاطات الإعلامية، المحاطة بدعايات الترغيب لاعتمادها كضرورات حياة قصوى، خصوصاً وأن هناك ما يزيد الاعتقاد رسوخاً بأهمية التوجّه لإعادة ترتيب بعض الأوضاع الإعلامية.

و تعمل الدعاية على محاولة لترويج أفكار أو سلع. فهي محاولة تكوين صورة ذهنية ضمن قالبٍ معيّن يهدف إلى ترويج الفكر أو السلع وتكون الصورة الذهنية هي الناتج النهائي لهذه الانطباعات الذاتية التي تتكون عند الجماعات أو الأفراد إزاء شخص معيّن أو نظام معيّن أو شعب أو جنس. فصورة العرب أو المسلمين عند الغرب مثلاً قد بنيت على أساس الصورة الذهنية التي كونتها محاولة ترويج هذه الأفكار من خلال المستشرقين أو من خلال الصورة المنقولة عبر وسائل الإعلام من تسليط الضوء أو اختزال الصورة من أن الإسلام مسجد ومئذنة وأناس غاضبون.

ويقول ادوارد سعيد عن هذه القضية إن الصورة الاستشراقية للشرق وصورة الإسلام وفق ما دأبت وسائل الإعلام الأمريكية على إنتاجها وترويجها لا تختلف في مضمونها وأن تبدلت في أشكالها وسبل إنتاجها منذ العهود الاستعمارية القديمة وحتى نقطة التماس بين الإسلام السياسي انطلاقاً من أزمة

الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران وحتى أحداث ٩/١١ أصبحت صورة الإسلام في وسائل الإعلام لصورة الإبلis الخارجي الأخطر، وثمة إجماع على اختزال الإسلام بكافة أوجهه المختلفة ومظاهره المتنوعة إلى جوهر غير مفكر وخبث.

لقد قال تشرشل إن الحقيقة يجب أن نحافظ عليها وذلك بأن نغلفها بأغلفة كثيرة من الكذب. وهنا يأتي دور الوسيلة التي تخاطب بها الناس لإعلامهم سواء أكانت مجلة أو جريدة أو إذاعة. فالوسائل هي:

١- وسائل الإعلام هي: الوسيلة التي يتم بها إيصال الأخبار كوسيلة النقل، فوسيلة الإعلام كذلك أكانت الرواية أم الإنترنت.

٢- إن كل دولة تحاول أن تبرز مواقفها عبر وسائل إعلامها تبعاً لمصالحها إن كانت دولة لها مصالح أو تبعاً لمصلحة تعلق إرادتها بها. فإن كانت دولة لها مبدأ وكانت مواقفها تتبع من مبدأها كانت وسائل إعلامها تتبع لهذا المبدأ ولا تخرج عنه وكان المبدأ هو الإطار الذي لا تتجاوزه وسيلة الإعلام. أما إن كانت هذه الدولة تتبع غيرها فإن تعاملها مع وسائل إعلامها يجب أن يراعي مصالح هذا الغير في صياغة الخبر أو تقديمه أو تأخيرها. ومثال ذلك تصريح جورج بوش عندما قال (الآن بدأت الحرب الصليبية) ونأخذ السعودية ووسائل إعلامها كيف تعاملت مع هذا الخبر وصياغته أو تحريفه أو حذفه.

٣- إن الأصل في الإعلام هو إيجاد العلم عند من لا يعلم من خبر وحادث وعلم على وجه الحقيقة.

أما وسائل الإعلام اليوم فليست الغاية هي إيجاد العلم أو إيصال الحقيقة بل إن دورها يكمن في أنها الذراع الناعمة لنظام الحكم وهي تعمل على تحميل الناس ما يريده الحاكم وجعلهم أوعية استقبال. فكان الأمر المهم أن هناك فرق

بين وجود وسائل الإعلام كوسيلة وبين كيفية استخدامها.

وللمقارنة بين المصطلحين، يمكن القول أن الإعلام اصطلاح يعني إيجاد (العلم) عند من لا يعلم؛ و(العلم) هذا يدخل في دائرة علمك أنت أو ما تريد أن تُخبر به إخباراً وإعلاماً حتى يصبح من المسلّمات عند السامع أو يردّ هذا الاصطلاح أو ذاك دون تردد أو حرج مثل الأصولية والتطرف والإرهاب والعولمة؛ فالإعلام لدولة كذا هو الوسيلة التي تحاول فيها هذه الدولة أن توجد عند من يسمعها صورة ذهنية عن حدث معين لتربة هذا الحدث أو الخبر من زاوية نظرها هي.

الدعاية Propaganda تعريفها يكمن في الترويج لتغيير سلوك الناس أو معتقداتهم دون القصد إلى الربح المادي.

أنواع الدعاية:

وتختلف أشكال الدعاية من حيث نشاطاتها وفقاً لما يلي:

▪ الدعاية السياسية: وتستخدمها الحكومة أو الحزب أو جماعة الضغط بهدف التأثير لتغيير سلوك الجمهور وموقفه السياسي. وقد تكون الدعاية السياسية إستراتيجية أو تكتيكية:

١ - الدعاية الإستراتيجية: تضع الخطوط العامة وترتيب الحملات الدعاية.

٢ - الدعاية التكتيكية: تسعى للحصول على نتائج فورية (منشورات أثناء الحرب، مكبرات الصوت لاستسلام العدو).

▪ الدعاية الاجتماعية Sociological Propaganda: وتسعى إلى أن تدمج في المجتمع أكبر عدد من أفراده وتوحيد سلوكهم، بناء على نمط المجتمع. وفرض نمط هذا المجتمع على جماعات أخرى.

▪ الدعاية الدينية: تهدف إلى تحويل الناس من معتقداتهم الدينية إلى معتقد آخر، مثل نشر الدين الإسلامي (الدعوة)، ونشر المسيحية (التبشير كنشاط دعائي)

▪ الحرب النفسية Psychological Warfare: دعاية تنشط أثناء الحروب، وتستهدف إضعاف الروح المعنوية عند الخصم وتحقيق الدعم والتأييد لها عند شعبها.، أما أهداف الحرب النفسية فهي:

- ١- تحريك وتوجيه الكراهية ضد العدو وتحطيم معنوياته.
- ٢- إقناع الجمهور بعدالة القضية التي يحاربون من أجلها وتقوية روحهم القتالية.
- ٣- تنمية روح الصداقة مع المحايدين وتقوية القناعة لديهم بانتصارهم مما يهدف إلى الحصول على دعم فعال منهم.

▪ غسيل الدماغ Brain Washing: يستهدف تحويل الأشخاص عن معتقداتهم. وهي عملية لا تتم إلا للأسرى أو المسجونين. ولتحقيق عملية غسيل الدماغ لابد أن:

- ١- ينقطع الفرد تماما عن مناخه الاجتماعي وعن الأخبار والمعلومات. مما يجعل الفرد يعيش في فراغ تام مع نمط حياة قاسية (العزلة، الطعام، الإضاءة...) مما يزيد من القلق ويؤدي إلى تدمير عادات الشخص، ويجعله يشعر بالإهانة لإعادة بنائه.

٢- يتم تعريض الفرد إلى شعارات مدمرة سواء بالراديو أو من مدسوسين عليه.

٣- استخدام نمط المناقشة الجماعية، ويكون قائد المجموعة رجلا متفوقا قادرا على الإجابة على أي سؤال أو اعتراض.

شروط نجاح الدعاية:

يرى لازرسفيلد وميرتون أن هناك شروطاً لفعالية استخدام ونجاح الدعاية لتحقيق أهدافها الاجتماعية أو السياسية، وهذه الشروط هي: الاحتكار، التوجيه في مسار محدد، التعزيز، والمحاصرة .

شروط وجود الدعاية:

▪ الشروط الاجتماعية (المجتمع الفردي والمجتمع الجماهيري)

▪ الرأي العام (وسائل الاتصال الجماهيرية).

الشروط الموضوعية للدعاية الشاملة:

▪ الحاجة إلى مستوى متوسط من المعيشة

▪ مستوى من الثقافة

▪ المعلومات

▪ الأيدولوجية

اتجاهات الدعاية الإعلامية:

لا تتسم الدعاية الإعلامية بتوضيح الفكرة الأساسية لمأربها، فهي تقدم نموذجها عبر وسائل الإعلام كي تستميل أكبر عدد من الناس، ليكونوا (من حيث لا يدرون) وسطاً ترويجياً ناقلاً لها، ومؤثراً على اتجاهات حيادية الرأي العام. والواقع الإعلامي والمعلوماتي يفرض هيمنته بديمومة عجيبة. وتحت ضغوط مضادة غير معلنة، من قبل الرأي العام في البلدان النامية، بادرت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة، عبر لجنة خاصة تابعة لها تُدعى "اللجنة السياسية الخاصة" لتمحيص الطروحات التخريبية الممكن أن تلحقها وسائل الإعلام الغربية والصهيونية بمصالح بعض بلدان العالم

النامي، فاتخذت الجمعية العمومية على عاتقها، مناقشة مسألة التبادل الدولي بالمعلومات وقد أُقرَّ في اجتماع عام عقدته لهذا الغرض بإحدى مقراتها الرسمية، بأن دوائر الإعلام في البلدان الرأسمالية و(إسرائيل) تستخدم وسائل الإعلام الجماهيري، لتوسيع الدعاية للروح العسكرية، وتبرر تصعيد العمليات العدوانية، والتدخلات الغاشمة ضد الشعوب والبلدان النامية بصورة غير مقبولة. ويبدو أن اجتماع الجمعية العمومية لهيئة الأمم كان منصّباً لإمكانية تلافي ما سيؤدي إليه الإعلام الغربي والصهيوني، من نتائج تفاقم الصراع النفسي بين المجتمعات في الشرق والغرب فيما لو استمر على منواله. وبين الحاجة الحقيقية للإعلام.. وفروض الواقع الإعلامي الدولي، عقد ممثلو الإعلام في الدول الرأسمالية الغربية مؤتمراً استثنائياً، بمدينة (تلوار) الفرنسية في أيار ١٩٨١م، أصدروا على أثره بياناً شهيراً سمي بـ (بيان تلوار)، جاء في حيثياته إن الموقعين على البيان قرروا رفض كافة المبادرات الدولية المُطالبة بتنظيم عمل ونشاط مضامين وسائل الإعلام الجماهيري، وأكدت فقرة في البيان المذكور بشمول ذلك حتى المبادرات الصادرة عن جهات دولية معترف بها.. كمنظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) كإحدى منظمات هيئة الأمم المتحدة وغيرها. ويلاحظ من بعض المعطيات، أن وضع هذا الحاجز النفسي الرافض للتعاون الإعلامي الدولي الإيجابي من قبل الغرب، قد تمخض عنه ابتعاد جديد بين المجتمعات الشرقية والغربية، بدلاً من التقارب العقلاني والموضوعي المنشود على مستوى العالم، ولا يخفى أن الإعلام الرأسمالي الذي تسنده السياسات الغربية بلا حدود، جعل مفكره البرجوازيين يشعرون عبر توصيل نشاطاتهم الإعلامية إلى البلدان النامية. (خضور، ٢٠٠٠)

وخلاصة القول أن الدعاية قضية إعلامية دولية تتطلب درجة عالية من المصادقية، حيث أن إثبات المصادقية الإعلامية ستبقى مسألة يتطلع إليها الجمهور المتلقي للإعلام.

وسائل الاتصال الإلكتروني

وشبكات التواصل الاجتماعي:

وسائل الاتصال الإلكتروني:

يرى الباحثون الارتباط الوثيق بين استخدام وسائل الاتصال الإلكتروني والحريات بشكل أو بآخر. وللتعريف بهذه العلاقة يمكن دراسة مصطلحات محددة كالانترنت والويكيبيديا من أجل محاولة فهم مستويات الحرية التي يمكن أن يتمتع بها الأفراد. فالإنترنت هي شبكة عالمية من الروابط بين الحواسيب تسمح للناس بالاتصال والتواصل بعضهم مع بعض واكتساب المعلومات من الشبكة الممتدة إلى جميع أرجاء الأرض بوسائل بصرية وصوتية ونصية مكتوبة، وبصورة تتجاوز حدود الزمان والمكان والكلفة وقيود المسافات - وتتحدى في الوقت نفسه سيطرة الرقابة الحكومية. ويعرف آخرون الإنترنت كذلك بأنه شبكة دولية للمعلومات تتفاهم باستخدام بروتوكولات تتعاون فيما بينها لصالح جميع مستخدميها، وتحتوي على العديد من الإمكانيات مثل البريد الإلكتروني، وإقامة المؤتمرات بالفيديو، وقوائم البريد بالإضافة إلى الملايين من مجموعات الأخبار والعديد من الملفات المتاحة لنقلها واستخدامها بطريقة شخصية .

وتشكل الإنترنت اليوم لغة العصر، ولا يمكن فصله عن أهم اللغات العالمية للتصفح وللإطلاقة على الدنيا من عدة نوافذ دون خوف أو رقيب أو حسيب من البشر. فالإنترنت تمثل التكنولوجيا الجديدة التي تستحوذ على اهتمام الغالبية العظمى من أفراد المجتمع وخاصة فئة الشباب التي تقضي ساعات طويلة أمام أجهزة الكمبيوتر مبحرة في عشرات المئات من المواقع التي بدورها

تحتوي عشرات المئات من المعلومات والمعطيات والمعارف. وقد تم تأسيس أول شبكة إنترنت في أوائل الستينات من قبل وزارة الدفاع الأمريكية. حيث حملت أول نسخة منها اسم (ARPANET) عام ١٩٨٣. وانقسمت حينها شبكة الانترنت إلى قسمين:

١- استخدمت للأبحاث المدنية ARPANET

٢- استخدمت للأبحاث العسكرية MILNET

وفي عام ١٩٨٦ تم وصل الباحثين في كافة أنحاء الولايات المتحدة من خلال خمس أجهزة حاسوب عملاقة وسميت NSFNET اختصاراً لـ National Science Foundation Network، وقد بدأ استخدام الانترنت عملياً عام ١٩٨٥. وتختلف أهمية الإنترنت من شخص إلى آخر حسب نوايا المستخدم، فخدمة الإنترنت منافعها جمة: فهي مصدر للعلم والمعرفة، وهي في الوقت ذاته قد يكون مصدر شر عظيم لمن يسيء استخدامه. وتكمن أهمية الانترنت في مجالات عدة أهمها المجال العلمي: للانترنت دور كبير في تبادل المعلومات والخبرات، والإطلاع على كل ما هو جديد في العالم للإسهام في تقدم العلوم عامة.

أما الشبكات المحلية LAN NETWORK فهي شبكة اتصال تربط بين أجهزة الحاسوب الشخصية ضمن مساحة جغرافية محدودة لا تزيد عن ٥٠ كم. في حين أن الشبكات واسعة النطاق (WAN NETWORK)، (WAN) فهي شبكة كبيرة على مساحة جغرافية واسعة مثل شبكة الانترنت. ومن خدمات الانترنت البريد الإلكتروني (e-mail)، وهو نظام تبادل الرسائل والملفات عبر الانترنت. ويتميز عن البريد العادي بالسرعة والتكلفة القليلة. هذا إضافة إلى نقل الملفات المحتوية على معلومات. ومن خلال المتصفح، وهو البرنامج الذي يسمح للمستخدم أن يدير المعلومات الموجودة على صفحات الانترنت،

يستطيع المستخدم أن يتصرف في المعلومة، وذلك من خلال المتصفحات التالية : Netscape Navigator – Internet Explorer .

وتشكل الإنترنت مصدراً جيداً للبحث، فمن إيجابياتها:

- استخدام الإنترنت في مجال الدراسة والتعلم حيث تتوفر الكثير من الموسوعات والمراجع، الأمر الذي يشكل مصدراً هائلاً للمعلومات لكتابة الأبحاث.

- تنمية مهارات الاستطلاع والتعلم الذاتي، حيث صاغت الإنترنت شكل جديد للتعليم والتعلم الاستكشافي المفتوح.

- تنمية مهارة الأسلوب التفاعلي والمشاركة بالمعلومات والآراء والتجارب.

- متابعة مستجدات الابتكارات والمكتشفات في جميع أنحاء العالم.

- معرفة العلوم الكونية والأخذ بالأسباب التقدم والرقى.

ظهرت فكرة الإنترنت في بداية الستينيات في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الغرض منها خدمة الأغراض العسكرية، وفي السبعينيات اخترع البريد الإلكتروني وكان الغرض منه خدمة العلماء في المشاركة بينهما، وفي بداية الثمانينيات بدأ استخدام الشبكة في الجامعات الأمريكية، وفي بداية التسعينيات انتشرت الإنترنت على مستوى العالم حتى وصل معدل نمو الإنترنت إلى ٣٤١% وما زالت تنمو حتى الآن بشكل رائع. وتحوي شبكة الإنترنت في طياتها المفيد كما تحوي مواد ذات آثار سلبية، وهنا يظهر دور أهمية المدرسة والأسرة في توضيح الأسلوب الأمثل لاستخدام شبكة الإنترنت والاستفادة من كافة إمكانياتها الإيجابية.

إدمان الإنترنت:

على الرغم من مساهمة الإنترنت في إعادة صياغة تصور الإنسان عن الزمن والمكان، إلا أن مشكلة "إدمان الإنترنت" تبعد الإنسان السوي عن السلوك المتوازن.

ويمكن توضيح مفهوم "الإدمان" من خلال أعراضه، وحسب الجمعية الأمريكية للطب النفسي فإن المصاب بهذا المرض يعاني من عدة عوارض هي:

- عدم الإشباع من استخدام الإنترنت وقضاء أوقات طويلة مع الشبكة.
- الشعور بالرغبة في الدخول إليها عند تركها.
- إهمال المستخدم للحياة الاجتماعية والالتزامات العائلية والوظيفية.
- بعد التعب الشديد من استخدام الشبكة يلجأ المستخدم إلى النوم العميق لفترة طويلة.
- ظهور آثار اضطرابات نفسية كالارتعاش وتحريك الإصبع بصورة مستمرة.
- القلق والتفكير المفرط في الشبكة وما يحدث فيها، وشعور بالحزن والاكتئاب لعدم الاتصال بها.

وفي ما يخص آلية حصول الإدمان، فإن الشخص المدمن لديه قابلية مسبقة للإدمان لتحقيق احتياجاته النفسية وممارسة الأنشطة التي لا يستطيع تحقيقها في الواقع الممارس، ومن ثم يلجأ إلى محاولة تحقيقها من خلال الإنترنت في عملية مواءمة نفسية وهروب من الواقع المعيشي؛ لما توفره الإنترنت من إمكانات (كإخفاء كثير من الأسرار حتى الاسم) تعزز سلوكه؛ ما يجعله يمضي شوطاً بعيداً في التعامل مع الإنترنت. ومن شأن "الإدمان" Internet addiction

أن يحدث آثاراً صحية سلبية متعددة؛ إذ تشير بعض الدراسات إلى أن حالات الإجهاد البصري تزيد بنسبة ٥٥ ٪ لدى مستخدمي الكمبيوتر؛ الأمر الذي يتطلب أخذ فترات متقطعة للراحة، فضلاً عن استخدام الشاشة الواقية والنظارة الطبية العاكسة للأشعة المنبعثة من جهاز الكمبيوتر.

ويشير بعض الأطباء إلى بعض المشكلات النفسية التي اقترنت باستخدام الكمبيوتر مثل "انطوائية الكمبيوتر" التي تصيب المدمنين الذين يرغبون في الهروب من واقعهم، وكذلك الذين يتوحدون مع الجهاز ويستعصون به عن الأنشطة الاجتماعية الأخرى؛ ما يؤدي إلى انخفاض مهارات التواصل الاجتماعي مع الآخرين. ولعل المشكلة الأهم التي يواجهها مستخدم الانترنت هي (اللاوثوقية)، حيث يسمح نظام الويكيبيديا (Wikipedia) لأي شخص بإضافة وتعديل وحذف معلومات من معظم مقالات ويكيبيديا، لتصبح ذات صفة غير مرجعية. كما إن مختلف صلاحيات إداريي الويكي، تمكنهم من حماية المقالات التي تحتاج مراقبة مكثفة، أو تتعرض لتخريب متنوع، كمقالات البلدان مثلاً، أو المقالات عن المواضيع الدينية والسياسية.

والمشكلة التالية تتمثل بالافتقار إلى المصدقية عند استخدام الويكيبيديا، حيث لا يوفر كل المساهمين مصادر لكتاباتهم، فطبيعة عمل الويكيبيديا هذه جعلتها موضعاً للشك في مصداقية محتوياتها. وقد أجرى خبراء جامعيون أستراليون دراسة حول ويكيبيديا وطريقة تحرير المقالات فيها، ووجدوا أن مواضيع ويكيبيديا يحررها أعضاء يتعاونون فيما بينهم، وهم غالباً من غير المتخصصين. لذلك يُنصح بقراءة الويكي دائماً بنظرة ناقدة.

أما مؤسس ويكيبيديا فهو جيمي دونالد ويلز، وهو مواليد عام ١٩٦٦، وهو رجل أعمال أميركي معروف لدوره في تطوير ويكيبيديا (كموسوعة حرة مفتوحة)، وقد شارك في تأسيسها في سنة ٢٠٠١. وهو عضو في مجلس أمناء مؤسسة ويكيبيديا. وفي سنة ٢٠٠٤ أسس جيمي ويلز خدمة مجانية

لاستضافة المواقع على شبكة الإنترنت. ومن أهم مقولاته: (تخيل عالماً يتاح به لكل شخص في الكوكب أن يعطى مدخلاً مجانياً إلى جميع العلوم والمعارف البشرية هذا هو ما نفعله). (ايكو، ٢٠٠٩) وتعتبر الويكيبيديا بمثابة مشروع موسوعة متعددة اللغات مبنية على الإنترنت حرة المحتوى. يساهم فيها أكثر من ٩١،٠٠٠ مساهم نشط يعملون على أكثر من ٢٢ مليون مقال في ٢٨٥ لغة؛ منها ١٨٦، ٨٩٢ مقال باللغة العربية. ويجري آلاف الزوار من مختلف أنحاء العالم التعديلات وينشؤون الكثير من المقالات الجديدة يوميا. ونتيجة لطبيعة الويكيبيديا التي تسمح لأي مستخدم بتعديل مقالاتها، فقد شكك النقاد والمحللون بها وتساءلوا عن مدى مصداقيتها ودقتها حيث أنه بإمكان أي مستخدم أن يجري تعديلات على محتويات الموسوعة، تزيد احتمالية أن يضيف مجهولون أو مستخدمو الموسوعة المسجلون معلومات خاطئة أو غير مؤكدة، أو يقوم المخربون بحذف أقسام من مقالات أو إضافة تعليقات شخصية أو آراء متحيزة، خاصة في المواضيع السياسية والدينية. كما تثار الشكوك حول حيادية المقالات في ويكيبيديا، ومدى دقة المعلومات الواردة بهذه المقالات. كما حدد القائمون على موسوعة ويكيبيديا مجموعة من السياسات والتعليمات التي يجب على مستخدمي الموسوعة الالتزام بها عند تحرير وتعديل محتويات الموسوعة، وهذه السياسات تهدف إلى التصدي لمحاولات التخريب، وتحاول ضمان مصداقية المعلومات التي تحتويها مقالات هذه الموسوعة.

شبكات التواصل الاجتماعي:

شبكات التواصل الاجتماعي والوعي السياسي:

تختلف شبكات التواصل اليوم من حيث درجة استخدامها، ولعل أهمها استخداما من قبل الشباب الفيسبوك، ثم التويتر. أما الفيس بوك فهو موقع ويب للتواصل الاجتماعي يمكن الدخول إليه مجاناً وتديره شركة "فيس بوك"

محدودة المسؤولية كملكية خاصة لها. فالمستخدمون بإمكانهم الانضمام إلى الشبكات، وذلك من أجل الاتصال بالآخرين والتفاعل معهم. كذلك، يمكن للمستخدمين إضافة أصدقاء إلى قائمة أصدقائهم وإرسال الرسائل إليهم، وأيضاً تحديث ملفاتهم الشخصية وتعريف الأصدقاء بأنفسهم. ويشير اسم الموقع إلى دليل الصور الذي تقدمه الكليات والمدارس التمهيدية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أعضاء هيئة التدريس والطلبة الجدد، والذي يتضمن وصفاً لأعضاء الحرم الجامعي كوسيلة للتعرف إليهم. هكذا كانت البداية. إلا أن الأمر تعدى ذلك ليصبح من أدوات الوعي السياسي بل والمشاركة السياسية.

والوعي السياسي هو إدراك الفرد لواقع مجتمعه ومحيطه الإقليمي والدولي، ومعرفة طبيعة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط به، ومعرفة مشكلات العصر المختلفة، وكذلك معرفة القوى الفاعلة والمؤثرة في صناعة القرار وطنياً وعالمياً. والوعي السياسي هو طريق الفرد لمعرفة حقوقه وواجباته في كل الأنظمة الديمقراطية أو الشمولية. والمجتمعات التي تنوي التحول من النظام الدكتاتوري إلى النظام الديمقراطي بحاجة إلى منظومة من المعارف السياسية التي تتضمن قيم واتجاهات سياسية مختلفة، يستطيع من خلالها الفرد التعرف على الظروف والمشاكل التي تحيط به محلياً وعالمياً، ويحدد مكانه وموقفه منها والمساهمة في تغييرها أو تطويرها. ولذلك يحتاج الفرد إلى رؤية سياسية واعية وشاملة بالظروف والأزمات التي تعترى المجتمع، ليكون مدركاً لمسؤوليته وناقداً للسلوكيات الخاطئة التي تمارس من قبل السلطات الحكومية.

الوعي السياسي:

تتطلب عملية التحول والبناء الديمقراطي تنسيقاً ثقافياً وسياسياً في أنماط السلوك والعلاقات بين الدولة والمجتمع وبين مختلف القوى السياسية والاجتماعية وبين الأفراد والجماعات. والديمقراطية ليس فقط مجموعة من

الأفكار والمبادئ تكتب في نص الدستور، وإنما هي ممارسة وسلوك مجتمع متكامل لتلك الأفكار والمبادئ والحقوق. لذلك يعتبر الوعي السياسي للمجتمعات هو الأساس في التطبيق الفعلي للديمقراطية. وأن أي انخفاض في نسبة الوعي يهدد الديمقراطية كمفهوم وسلوك.

وتقع مسؤولية الوعي السياسي على عاتق منظمات المجتمع المدني وخاصة الأحزاب السياسية التي تساهم في بلورة الفكر السياسي لدى الشعوب. إن كانت تلك الأحزاب تحمل نضوج سياسي متكامل ومؤهلة لمسؤولية تصدير الوعي السياسي للمجتمع، وأي بناء ديمقراطي يتطلب تجديداً مؤسسياً وثقافياً وسلوكياً لكل المنظمات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع.

أهمية الوعي السياسي:

أن تكوين الوعي السياسي في المجتمعات المتقدمة يخلق تغيرات ثقافية وسياسية واجتماعية كبرى وبالتالي يخلق تغيير في الوعي السياسي للفرد. ومن أهم مصادر تمويل الوعي السياسي وسائل الإعلام المملوكة والمستقلة ومنظمات المجتمع المدني المختلفة، إضافة إلى الثقيف الذاتي عن طريق القراءة والمطالعة للصحف والكتب والدوريات السياسية. وتهتم الأمم المتقدمة بتنمية الوعي السياسي لأقصى حد ممكن، بينما يلاحظ انخفاض الوعي السياسي في بعض الدول المتخلفة، الأمر الذي يكرس التخلف في شتى مجالات الحياة.

قياس مدى الوعي السياسي:

قام بعض علماء السياسة بتصميم «استمارات» تقويم.. لقياس مدى الوعي السياسي (مستوى الوعي السياسي) لأفراد ومجموعات بشرية مختلفة. وذلك التصميم يقوم أساساً على تعريف معين ومحدد لـ «الوعي السياسي». وقد بينت نتائج الدراسات أن الوعي السياسي يتزايد عند المستخدمين للفيس بوك. وتشير

الأدبيات الاجتماعية والسياسية أن الوعي السياسي هو رؤية ومعرفة عقلية لما يحيط بأفراد المجتمع السياسي من أفكار وممارسات واختلافات سياسية يستطيع من خلالها إدراك محيطه السياسي واتخاذ الموقف المناسب ومن ثم التفاعل والتأثير البناء في مجمل العملية السياسية. حيث أن المستخدمين لمواقع مثل الفيس بوك لديهم عدد أكبر من العلاقات الوثيقة وقدرة أعلى للانخراط في الأنشطة المدنية أو السياسية مما يعكس التغيير الكبير الذي أحدثته تلك المواقع في العلاقات الاجتماعية. كما أن المتغيرات العالمية السياسية جعلت من شبكة الإنترنت شريكاً حقيقياً في تصعيد الممارسة السياسية من خلال فتح نوافذ متسعة للجماعات السياسية التي لا تجد لنفسها منفذاً للتعبير عن أيديولوجيتها عبر قنوات التعبير السياسي التقليدية.

لذلك، وفي إطار التضييق على هذه الجماعات في مجال إصدار الصحف وإنشاء الإذاعات والمحطات التليفزيونية الفضائية، وعدم تمكينها من التعبير عن نفسها في وسائل الإعلام السائدة، لجأت هذه الجماعات إلى الهجرة إلى الإنترنت، والهروب من الواقع الحقيقي إلى الواقع الافتراضي الذي تتيحه شبكة الإنترنت، فأنشأت المواقع الإلكترونية، وأطلقت المنتديات التي تدير عبرها حواراً تتفاعل فيه مع المتعاطفين مع دعوتها والمؤيدين لتوجهاتها. وهكذا، أنتج الفيس بوك نمطاً جديداً من أنماط الاتصال السياسي التي أدرجها مارك دويتش في نموذجه عن الاتصال السياسي في النظم السياسية.

وقد قاطعت بعض الدول الفيس بوك حتى وصل إلى حد منع استخدامه في بلدان مثل سوريا وإيران لأسباب سياسية، مما يعني درجة تأثير الفيس بوك سياسياً على بعض البلدان. وفي مصر اخذ الفيس بوك شكلاً مختلفاً متنوعاً بجروبات تتحدث عن كل شيء وفي أي موضوع كالفن والرياضة والدين والسياسة. وهناك الجروبات الدينية التي تضم الآلاف من المشتركين، كما ظهرت جروبات ذات نظرة فلسفية. وقد أثر الفيس بوك في الحياة السياسية

أيضا في مصر خاصة بعدما أن انشأ جروب (شباب ٦ ابريل)، وقد سبب هذا الجروب في أزمة سياسية إلى أن ساهمت بشكل كبير في الثورة المصرية.

ويؤكد الخبراء في مجال التكنولوجيا الحديثة أن تأثير شبكات التواصل الاجتماعي ينمو بشكل متزايد وغير مسبوق، في مجال تعبئة الشعوب ودفعها للمشاركة في الحياة العامة والسياسية. فلا يمكن تجاهل التأثير القوي لها على الشعوب، ودفعها للتحرك والمشاركة في الحياة العامة، من خلال فتحها المجال لتبادل ومشاركة المعلومات بين الجميع، بخلاف وسائل الإعلام التقليدية التي تصب المعلومات باتجاه واحد لتشكل ثنائية المنتج والمتلقي السلبي. فوسائل الإعلام الاجتماعية، على غرار موقعي التواصل الاجتماعي "تويتر" وتحديدًا "فايس بوك" الذي يقارب عدد مستخدميه النصف مليار، تجاوز حقيقة الدور الإخباري لوسائل الإعلام، وحققت الأهم بخلق التواصل والتفاعل بين الناس للمشاركة بأنفسهم وبمختلف مستوياتهم الثقافية في صنع الخبر ونشره بأقصى سرعة.

ولعل الأحداث الأخيرة التي عرفتها مصر وقبلها تونس، قد برهنت على أن هذه الوسائل حقيقة قوة كامنة خرجت عن سيطرة الحكومات، وآلية ساهمت في صنع التغيير في الخارطة السياسية للبلدين، من خلال قدرتها على حشد الجماهير التي أسست دولة افتراضية على الانترنت، وكانت هذه الدولة فضاء مناسباً لمناقشة الأوضاع بين الجميع والتنسيق بينهم للتحرك.



المحور الثامن

الحقوق، الديمقراطية والمواطنة

◆ السياسات الدولية، حقوق الإنسان والقانون الدولي

◆ الديمقراطية والحريات

◆ حقوق المرأة وقضايا النوع الاجتماعي

◆ حقوق الطفل

◆ المواطنة العالمية

السياسات الدولية

حقوق الإنسان والقانون الدولي

إن ما قامت به البشرية من أعمال غير أخلاقية على مر العصور من حروب وهضم لحقوق الآخرين ومحاربة بعض فئاتها لمبادئ التسامح والعفو أدى ببعض الدول إلى البحث عن تشريعات وقوانين لوضعها من أجل المحافظة على هذه الحقوق ومن هنا ظهر مفهوم حقوق الإنسان. ويحتفل بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان كل عام في شهر نوفمبر، حيث تكفل مبادئ حقوق الإنسان للبشرية أن تعيش بأمن وأمان مقترناً بالإنسان في كافة مراحل حياته، مع الإيمان التام "بالخصوصية الثقافية" الحقبة التي تُرسخ شعور الإنسان بالكرامة والمساواة ومشاركته في إدارة شؤون بلاده، إضافة إلى تمكينه من ممارسة حقوقه الدينية أو الثقافية أو السياسية.

ولعل عبارة عمر بن الخطاب لابن عمرو بن العاص: (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً) تمثل جوهر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فهي منهج حياة متكامل لأي إنسان. وللإنسان حقوق يتصدرها حقه في أن يعيش حراً طالما أن حريته لا تضر بغيره، فحرية الإنسان مكفولة ضمن إطار قانوني وضعي وسمائي.

في العصر الحديث نتداول مسميات عديدة لحقوق الإنسان لم يكن لها وجود قانوني على المستوى الدولي في العصور السابقة، منها حق المرأة، وحق الطفل، القضاء على العنف، وغيرها.

إن رؤية متبصرة في حقوق الإنسان يمكن أن نمثلها قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ أَطَعَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ (سورة قريش: الآية ٤) وعلى هذه

الآية من سورة (قريش) يمكن أن تُبنى الكثير من القوانين الوضعية المرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً، من أهمها: حرية الفكر والكلام دون خوف.

المعنى اللغوي لكلمة حق:

تمتد دلالة كلمة "الحق" على مساحة واسعة من المعاني السامية والمفاهيم الرفيعة والأفكار النبيلة تدور كلها حول الصحة والوضوح والإحكام. ولعل أهم أشكال الحقوق، حقوق الإنسان وحقوق الطفل وحقوق المرأة وحقوق الأقليات وحق التعليم وحق العبادة وحق تقرير المصير وغيرها من الحقوق. ويقصد بـ "الحقوق" تلك المبادئ والقيم والقواعد والأخلاق التي تتمتع بها هذه الفئة أو تلك وتحمي أفرادها وتصورهم من التجاوزات بحكم اتصافه بصفات الفئة التي تتمتع بهذه الحقوق.

وليست هذه المبادئ منحة أو هبة أو عطية ولا تتوقف على الإذن بها من مصدر معين أو جهة رسمية لأنها حق فطري طبيعي يتمتع به الفرد كما يتمتع بالوجود، ولا يحق لأحد أو هيئة أن تعطل هذه المبادئ أو تؤجلها أو تمنعها أو تتكرم بمنحها وكل مجتمع مطالب بتكييف أنظمتة وتشريعاته بحيث تسير هذه القيم والقواعد. (الصباح، ١٩٩٦)

وتسمى الحقوق الطبيعية وهي تلك الحقوق الأصلية في طبيعتها دونها لا يستطيع الإنسان العيش كبشر. ويمكن تعريف حقوق الإنسان بأنها المعايير الأساسية التي لا يمكن للناس، من دونها، أن يعيشوا بكرامة كبشر. إن حقوق الإنسان هي أساس الحرية والعدالة والسلام، وأن من شأن احترام حقوق الإنسان أن يتيح إمكان تنمية الفرد والمجتمع تنمية كاملة. وتمتد جذور تنمية حقوق الإنسان في الصراع من أجل الحرية والمساواة في كل مكان من العالم. ويوجد الأساس الذي تقوم عليه حقوق الإنسان، مثل احترام حياة الإنسان وكرامته، في أغلبية الديانات والفلسفات.

تطور فكرة حقوق الإنسان:

يشير مصطلح "حقوق الإنسان" إلى الحقوق التي يعتقد أن كل البشر ينبغي أن يتمتعوا بها لأنهم "آدميون" وينطبق عليهم الشرط الإنساني أي أن هذه الحقوق ليست منحة من أحد ولا يؤذن فيها من الدولة، والدولة لا تمنحها ولا تمنعها وإذا كانت الأنظمة القانونية تختلف من دولة إلى أخرى فإن الحقوق المرصودة والمقررة للإنسان هي استحقاقات لا لبس ولا غموض حولها في القانون الدولي.

مراحل تطور حقوق الإنسان:

لقد تطور مفهوم حقوق الإنسان منذ فترة حكم الأسرة المالكة في الحضارة الفرعونية حيث بدأ هذا المفهوم بالمساواة بين الرجل والمرأة وإعطاء المرأة كامل حقوقها بالإضافة إلى حقوق أخرى كثيرة سهلت من طريقة العيش والتفاهم بين الرجال والنساء في ذلك الوقت. أما في الحضارة الآشورية فقد اصدر الملك العادل حمورابي قانونا يحفظ العدالة لليتيم ويساعد الضعيف والفقير.

أما في الديانات اليهودية فقد انتشر مبدأ التمييز العنصري وخاصة ضد الشعوب التي لا تتبع الديانة اليهودية. أما الديانة المسيحية فقد دعت إلى العدل والتسامح والمساواة في الحقوق ولكن ظهر عكس ذلك كليا في التشريعات اليونانية والرومانية. حيث قامت على مبدأ عدم المساواة بين الرجل والمرأة وبين اليوناني أو الروماني وأي شخص آخر. أما في الديانة الإسلامية فقد أتت الديانة الإسلامية قائمة على مبدأ العدل والمساواة والمحبة بين الناس والمساواة بين الرجل والمرأة وبين الحر والرق.

ولكن بفعل الانتهاكات التي حدثت في العالم وبفعل عدم الالتزام بحقوق الآخرين كان لابد هنالك من قانون لحماية حقوق الأفراد، حيث ظهر ما يعرف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تصنيفات حقوق الإنسان:

مع التطورات المهمة التي لحقت بحقوق الإنسان في العصر الحديث ووسعت من مداها وزادت من أنواعها يمكن تصنيف حقوق الإنسان وفقا لعدد من المعايير التي تشمل الظروف التي تم في سياقها تطبيق حقوق الإنسان، ومجال تطبيق هذه الحقوق ومضمونها.

أولاً: الحقوق المدنية والسياسية:

توصف هذه الحقوق في مجملها بأنها حقوق أساسية مدنية وسياسية وهي تشمل ما يلي:

أ- الحق في الحياة وفي السلامة والأمن.

ب- الحق في ممارسة الحرية الدينية.

ج- حرية الرأي والتعبير.

د- حرية الاجتماع وحق المجتمع.

هـ- الحق في حماية الحرية الشخصية.

ويندرج تحت هذا العنوان حقوق فرعية عديدة منها: الحق في احترام الحياة الخاصة لكل فرد، الحق في أن يعترف للفرد بشخصيته القانونية.

أما بالنسبة للحقوق السياسية فهي تشمل: حق الانتخاب والترشيح، الحق في إدارة الشؤون العامة.

ثانياً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

ظهرت هذه المجموعة من الحقوق تحت تأثير بعض العوامل الدافعة نحو تطور أكبر في مجال حقوق الإنسان تمثلت في تعميق الاتجاه نحو الديمقراطية مع ظهور بعض من الحركات التي شددت على وجوب احترام كرامة الإنسان.

حقوق الإنسان والأمم المتحدة

الشرعية الدولية لحقوق الإنسان:

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

يعد هذا الإعلان أحد أوائل انجازات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان اعتمدته الجمعية العامة في ١٠ / ١٢ / ١٩٤٨، وقد ذكر أن التحولات التي أدت إلى إقرار "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" هي:

- الانتقال من النظام المحلي إلى الكوني في صياغة القوانين والتشريعات الناطمة لحقوق الإنسان.
- شمول الصراع بين المضطَّهدين والمضطَّهدين بمجالات: اختلاف الرأي، والتعذيب، والمرأة، والطفل وغير ذلك.
- الانتقال النوعي من مفهوم الواجبات الفردية إلى مفهوم الحقوق الخاصة بالإنسان.

وبعد هذا الحدث التاريخي، طلبت الجمعية العامة من البلدان الأعضاء كافة أن تدعو لنص الإعلان و"أن تعمل على نشره وتوزيعه وقراءته وشرحه، ولاسيما في المدارس والمعاهد التعليمية الأخرى، دون أي تمييز بسبب المركز السياسي للبلدان أو الأقاليم".

(لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم. ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني، وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة. ولما كان من الضروري أن يتولى

القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم. ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقى الاجتماعي قدماً وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح. ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان اطراد مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها. ولما كان للإدراك العام لهذه الحقوق والحريات الأهمية الكبرى للوفاء التام بهذا التعهد. فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم). كانت تلك دياجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الأمم المتحدة:

الأمم المتحدة هي منظمة دولية أسست عقب الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥، حيث بدأت ب ٥١ بلدا ملتزما بصون السلم والأمن الدوليين، وتنمية العلاقات الودية بين الأمم وتعزيز التقدم الاجتماعي، وتحسين مستويات المعيشة وحقوق الإنسان. وتستطيع المنظمة، نظرا لطابعها الدولي الفريد والصلاحيات الممنوحة في ميثاق تأسيسها، أن تتخذ إجراءات بشأن نطاق واسع من القضايا.

ويصل عمل الأمم المتحدة إلى كل ركن من أركان المعمورة. وعلى الرغم من أنه يعرف جيدا عن الأمم المتحدة عملها في مجالات حفظ السلام وبناء السلام ومنع النزاعات والمساعدة الإنسانية، إلا أن هناك العديد من الطرائق الأخرى التي تؤثر من خلالها الأمم المتحدة ومنظماتها (الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج) في حياتنا وجعل العالم مكانا أفضل. فهي تعمل على

نطاق واسع من القضايا الأساسية ابتداء من التنمية المستدامة والبيئة وحماية اللاجئين والإغاثة في حالات الكوارث ومكافحة الإرهاب ونزع السلاح، وانتهاء بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحة الدولية، وإزالة الألغام الأرضية والتوسع في إنتاج الأغذية والكثير غيرها، وذلك في سعيها من أجل تحقيق أهدافها وتنسيق الجهود من أجل عالم أكثر أمناً لهذا الجيل والأجيال المقبلة.

الاتفاقيات الدولية:

الاتفاقيات الخاصة بوضع اللاجئين:

أشرف على وضع اللاجئين في بداية الأمر "إدارة الأمم المتحدة للإغاثة والتأهيل" التي أنشئت في عام ١٩٤٣م وقد ورثت الأمم المتحدة منذ تأسيسها عام ١٩٤٥م مشكلة اللاجئين الذين قذفت بهم الحرب العالمية الثانية من (٣٠) بلداً من أوروبا الشرقية وغيرها وبلغ عددهم أكثر من مليون نسمة فأنشئت الجمعية العامة في دورتها الثانية من عام ١٩٤٦م "المنظمة الدولية للاجئين" ووضعت دستوراً لهذه المنظمة وأنشئت لجنة تحضيرية في يوليو ١٩٤٧م انتقلت إليها الوظائف التي كانت تضطلع بها إدارة الأمم المتحدة للإغاثة والتأهيل ثم انتقلت هذه الوظائف بصفة رسمية إلى المنظمة الدولية للاجئين في ١٩٤٨م واستمرت في عملها إلى سنة ١٩٥١م.

وقد صيغت اتفاقية ١٩٥١م الخاصة بوضع اللاجئين نتيجة لتوصية أصدرتها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وتتكون من (٤٦) مادة وقد اعتمدها يوم ٢٨/٧/١٩٥١م مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية الذي دعت الجمعية العامة إليه وكانت الاتفاقية علامة على الطريق في رسم المعايير لمعاملة اللاجئين إذ تناولت المادة الأولى تعريف اللاجئين وفي المادة (٣٣) لا يجوز طرد لاجئ بأية صورة من الصور إلى حدود الأقاليم

التي تكون حياته أو حريته مهددين فيها. وظهرت بعد ذلك أعداد ضخمة من اللاجئين وانتشرت انتهاكات حقوق الإنسان فقد دعا ذلك كله إلى وضع "البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين في يناير ١٩٦٧ م.

اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة:

أنشأت الأمم المتحدة اللجنة الخاصة بوضع المرأة عام ١٩٤٧ م بهدف دراسة أوضاع النساء على النطاق العالمي وخلال الأعوام العشر ١٩٤٩ م- ١٩٥٩ م، وأعدت اللجنة عددا من الاتفاقيات بما في ذلك الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية والاتفاقية الخاصة بجنسية المرأة المتزوجة.

وفي عام ١٩٦٥ م توصلت اللجنة إلى وضع ما أصبح يعرف في نوفمبر ١٩٦٧ م "بالإعلان الخاص بالقضاء على التمييز ضد المرأة" ولأن هذا الإعلان لم يتخذ شكل اتفاقية تعاقدية ملزمة، فقد طلب الأمين العام سنة ١٩٧٢ م، استطلاع الآراء حول ذلك وفي عام ١٩٧٤ بدأت اللجنة المعنية صياغة اتفاقية بشأن القضاء على التمييز ضد المرأة ولقي عمل اللجنة تشجيعا بفضل نتائج المؤتمر العالمي للجنة الدولية للمرأة الذي عقد في عام ١٩٧٥ وطالب بوضع اتفاقية وإجراءات فعالة لتنفيذها. وأعلنت الجمعية العمومية للأمم المتحدة الفترة ١٩٧٦-١٩٨٥ م عقداً للأمم المتحدة من أجل المرأة والانتهاج من كل التدابير الخاصة بها، وعينت في عام ١٩٧٧ م فريقاً خاصاً لإتمام المشروع، وفي ١٨/١٢/١٩٧٩ م اعتمدت الجمعية العامة بقرارها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي ٣/٩/١٩٨١ م بدأ إنفاذ الاتفاقية وبحلول يناير ١٩٩٦ م كانت (١٥١) دولة قد أودعت وثائقها الخاصة بالتصديق عليها أو الانضمام إليها غير أن كثيرا من التحفظات والحوار والجدل قد أبدته الدول على الاتفاقية وبنودها وفي ٣٠/١٢/١٩٩٣ تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها "الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة".

اتفاقية جنيف الرابعة:

ترمي اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ م الصادرة عن الأمم المتحدة إلى حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب وتعلق المادة (٤٤) من هذه الاتفاقية التي تستهدف حماية الضحايا المدنيين باللاجئين والمشردين. وتنص المادة (٧٣) من البروتوكول الإضافي لسنة ١٩٧٧ على أن يحمي اللاجئون والأشخاص عديمو الجنسية بموجب الجزأين الأول والثالث من اتفاقية جنيف الرابعة. وفي عام ١٩٧٤ صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان الخاص "بحماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة".

اتفاقيات منع الرق:

بدأ الاهتمام بمنع الرق منذ منتصف القرن التاسع عشر وفي ظل عصبة الأمم صدرت الاتفاقية الخاصة بالرق سنة ١٩٢٦ واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٩ م اتفاقية "حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير" وقع عليها (٦٠) دولة حتى نهاية ١٩٩٠.

وكذلك الاتفاقيات الخاصة بإلغاء العمل القسري سنة ١٩٥٧ م بحيث "لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكل أوضاعها" وأيضا اتفاقيات حقوق الطفل الصادرة سنة ١٩٨٩ م حيث نصت المادة الثالثة من هذه المواد على "منع اختطاف الأطفال أو بيعهم أو الاتجار بهم لأي غرض من الأغراض أو بأي شكل من الأشكال"

اتفاقية مناهضة التعذيب:

نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته الخامسة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في مادته السابعة على أن لا يجوز تعريض أي إنسان للتعذيب أو لمعاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية.

ثم اعتمدت الجمعية العامة بقرارها في ٩/١٢/١٩٧٥ "إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"

اتفاقية حقوق الطفل:

التي اعتمدها الأمم المتحدة عام ١٩٨٩ م وأصبحت نافذة المفعول في ٢/١٠/١٩٩٠ ومهدت لها بجعل سنة ١٩٧٩ سنة دولية للطفل ثم أصدرت "الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه" الذي أقره المجتمعون في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي عقد في نيويورك ٣٠/٩/١٩٩٠

اليوم العالمي لحرية الرأي:

اعتمدت الأمم المتحدة منذ ثلاث سنوات يوم ٣/٥ من كل عام ليكون اليوم العالمي لحرية الرأي في العالم. (عمار، ٢٠٠٢)

ثالثا: التطورات الراهنة وظهور تصنيفات جديدة لحقوق الإنسان:

أدت التطورات التكنولوجية والمعلوماتية إلى الإسهام في ظهور فئة جديدة من حقوق الإنسان لم تكن موجودة في الماضي. وبسبب الصراعات والنزاعات بين الأفراد ازدادت ظاهرة الخروج عن قوانين البيئة والإخلال بالتوازن البيئي وبالتالي اخذ البعض يتحدث عن أهمية أن يعيش الإنسان في بيئة نظيفة ومن هذه الحقوق:

أ: الحق في السلام:

إن مضمون هذا الحق يقوم على أن هناك حق للشعوب جميعها في أن تتاح لها الفرصة الكاملة للعيش معافي سلام وحسن الجوار وبالواقع فإن هذه الحقوق نجدها في العديد من المواثيق والمعاهدات الدولية كميثاق الأمم المتحدة.

ب: الحق في أن يحيا الإنسان في بيئة نظيفة وصحية:

لقد جاء هذا الحق بعد التطورات العلمية والتكنولوجية الهائلة التي أدت إلى بعض النتائج السلبية التي تؤدي إلى تلوث البيئة ولذلك وجب التصدي لكل محاولات التلوث البيئية.

ج: الحق في التنمية:

يقوم هذا الحق على أن تتاح لكل شعب الفرص الممكنة لتحقيق تنمية شاملة وأن يحظى الشعب بالتأييد الواجب من قبل المجتمع الدولي

د: الحق في تداول المعلومات:

بسبب التطور العلمي والتكنولوجي الهائل أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة وبالتالي أدت إلى انتشار المعلومات بصورة سريعة وهائلة لذلك دافع البعض على أنه ثمة حق لكل فرد في أن تتاح له فرصة الحصول على مثل هذه المعلومات من مصادرها المختلفة.

أما بالنسبة لحقوق الإنسان في الوطن العربي فقد كانت قائمة قبل قيام ميثاق الأمم المتحدة بفترة كبيرة وذلك لإتباعها النظام الإسلامي القائم في تلك المنطقة. (التل، ٢٠٠٧)

أما بالنسبة للعصر الحديث أي في وقتنا الحالي فلا زالت هذه الدول تتمسك بتلك الحقوق التي كانت في الماضي، إلا أنها شهدت الكثير من الانتهاكات نظرا للأنظمة الدكتاتورية في بعض الدول العربية.

نظريات حقوق الإنسان:

▪ أولا: نظرية الحق الإلهي: وتقيم هذه النظرية على تفسير حقوق الإنسان بالقانون الإلهي الذي يتجسد بالوحي.

- ثانيا: النظرية الإسلامية المؤسسة على مقاصد الشارع:
وتقوم على تحقيق مصالح العباد في الدنيا والآخرة من وجهة نظر المفكرين الإسلاميين سواء أكانت هذه المصالح ضرورية أم حاجية وتقسم المصالح إلى:
أ- مصالح ضرورية
ب- مصالح حاجية ج: مصالح تحسينية
- ثالثا: نظرية الحقوق الطبيعية: وتقوم هذه النظرية على أن للإنسان حقوق غير قابلة للانتزاع منه، أي بمعنى أنها مطلقة.
- رابعا: النظرية النفسية: تقوم هذه النظرية على أن الحق كأي قيمة أخرى فهي تكون في العاطفة أو النزعة.
- خامسا: النظرية الأخلاقية في الحق: وهي نظرية تعني أن الحق مبدأ أخلاقي يحدد حرية الإنسان في الفعل في السياق الأخلاقي والاجتماعي.
- سادسا: النظرية الاقتصادية في الحق:
أي أن كل ما يتعلق بالإنسان له ثمن، ما عدا الإنسان فله قيمة خاصة به وهي كرامته التي يختلف بها عن باقي الأشياء حوله.
- سابعا: النظرية الاجتماعية في الحق:
وجود نظرية اجتماعية تكفل الحقوق في المجتمع، فهذا يؤثر في نوعية وشكل قيام المجتمع ويحدد سلوك الأفراد في ذلك المجتمع.
- ثامنا: النظرية السياسية في الحق:
وتقوم النظرية السياسية على مبدأ واحد هام وهو حق المواطنة لأن المواطنة حق سياسي رئيسي للإنسان.

■ تاسعا: النظرية القانونية في الحق:

إن الحقوق شيء نستحقه قانونيا، ويجب علينا أن نطلب من الآخرين احترامه أيضا. ولكن من المعلوم لدينا أن القانون لا يمكن أن يضمن الحق لجهة معينة من دون أن يفرض واجبا مناسبا على الطرف الآخر. (جرار، ٢٠٠٩)



حقوق الإنسان في الإسلام

يحتفل العالم الآن بقضية حقوق الإنسان بعد انهيار العديد من الأنظمة التي كانت تحرم الإنسان من هذه الحقوق، وتم إنشاء المؤسسات والمراكز التي أخذت على عاتقها حق الإنسان في العمل والتعليم والحرية والمساواة والملكية، وطالبت هذه المنظمات بتحقيق هذه الحقوق. وإذا كانت الدول الغربية تدعي أن البشرية مدينة لها بتقرير حقوق الإنسان، وتدعي كل واحدة منها أن لها فضل السبق إلى ذلك، وأن هذه الحقوق جاءت وليدة لثوراتهم واستقلالهم من أي احتلال.

إلا أن حقائق التاريخ تؤكد أن الإسلام هو أول من قرر المبادئ الخاصة بحقوق الإنسان في أكمل صورة وأوسع نطاق، وأن الدولة الإسلامية الأولى في عهد الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء الراشدين من بعده كانت أسبق الأمم في السير عليها، في حين أن الديمقراطيات الحديثة لا تزال متخلفة في هذا السبيل، وذلك بغض النظر عن الظروف التي أحاطت بالعالم الإسلامي مؤخراً، وتسببت في تراجع هذه الحقوق بسبب تسلط عدد من الحكام وشمولية الأنظمة التي أقاموها، ثم جاءت حقبة الاستعمار لتنسف هذه الحقوق، وتسحق هذه الشعوب، وتستبد بشعوبها وتنهب ثرواتها وتجتثم على أنفاس هذه الدول، وتدعم عملاءها بها، لتمكنهم من السيطرة على مقدرات هذه الشعوب، وقد تخفى هؤلاء الحكام وراء شعارات فارغة وبيانات كاذبة وخطب جوفاء.

خصائص ومميزات حقوق الإنسان في الإسلام

١- حقوق الإنسان في الإسلام تنبثق من العقيدة الإسلامية:

إن حقوق الإنسان في الإسلام تنبع أصلاً من العقيدة، وخاصة من عقيدة التوحيد، ومبدأ التوحيد القائم على شهادة أن لا إله إلا الله هو منطلق كل

الحقوق والحريات، لأن الله تعالى الواحد الأحد الفرد الصمد خلق الناس أحراراً، ويريدهم أن يكونوا أحراراً، ويأمرهم بالمحافظة على الحقوق التي شرعها والحرص على الالتزام بها.

ثم كلفهم شرعاً بالجهد في سبيلها والدفاع عنها، ومنع الاعتداء عليها وهذا ما تكرر في القرآن الكريم في آيات القتال والجهد.

فحقوق الإنسان في الإسلام تنبع من التكريم الإلهي للإنسان بالنصوص الصريحة، وهو جزء من التصور الإسلامي والعبودية لله تعالى وفطرة الإنسان التي فطره الله عليها.

٢- حقوق الإنسان في الإسلام منح إلهية:

إن حقوق الإنسان في الإسلام منح إلهية منحها الله لخلقه، فهي ليست منحة من مخلوق لمخلوق مثله، يمن بها عليه ويسلبها منه متى شاء، بل هي حقوق قررها الله للإنسان.

٣- حقوق الإنسان في الإسلام شاملة لكل أنواع الحقوق:

من خصائص ومميزات الحقوق في الإسلام أنها حقوق شاملة لكل أنواع الحقوق، سواء الحقوق السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية.

كما أن هذه الحقوق عامة لكل الأفراد الخاضعين للنظام الإسلامي دون تمييز بينهم في تلك الحقوق بسبب اللون أو الجنس أو اللغة.

٤- حقوق الإنسان في الإسلام ثابتة ولا تقبل الإلغاء أو التبديل أو التعطيل:

من خصائص حقوق الإنسان في الإسلام أنها كاملة وغير قابلة للإلغاء؛ لأنها جزء من الشريعة الإسلامية.

إن وثائق البشر قابلة للتعديل غير متأية على الإلغاء مهما جرى تحصينها

بالنصوص، والجمود الذي فرضوه على الدساتير لم يحميها من التعديل بالأغلبية الخاصة.

وقضى الله أن يكون دينه خاتم الأديان وأن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين، ومن ثم فما جاء في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فهو باق ما دامت السماوات والأرض.

٥- حقوق الإنسان في الإسلام ليست مطلقة بل مقيدة بعدم التعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية:

ومن خصائص حقوق الإنسان في الإسلام أنها ليست مطلقة، بل مقيدة بعدم التعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية، وبالتالي بعدم الإضرار بمصالح الجماعة التي يعتبر الإنسان فرداً من أفرادها.

أهم الحقوق التي كفلها الإسلام للإنسان: أولاً: حق الحياة:

وهو الحق الأول للإنسان، وبه تبدأ سائر الحقوق، وعند وجوده تطبق بقية الحدود وعند انتهائه تنعدم الحقوق. ويعتبر حق الحياة مكفولاً بالشريعة لكل إنسان، ويجب على سائر الأفراد أولاً والمجتمع ثانياً والدولة ثالثاً حماية هذا الحق من كل اعتداء، مع وجوب تأمين الوسائل اللازمة لتأمينه من الغذاء والدواء والأمن من الانحراف.

وينبني على ذلك أحكام:

١- تحريم قتل الإنسان: قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾

٢- سد الذرائع المؤدية إلى القتل: قال ﷺ: ((من حمل علينا السلاح فليس
(منا))

٣- القصاص في القتل: قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾

٤- تحريم الانتحار: عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: ((من تردى من جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم يتردى فيه خالداً مخلداً فيها أبداً، ومن تحسى سمّاً فقتل نفسه فسمّه في يده يتحساه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً، ومن قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يجأ بها في بطنه في نار جهنم خالداً فيها أبداً))

٥- إباحة المحظورات للضرورة: قال تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْزِرِ وَمَا أَهْلَ بِهِ لَعَنَ اللَّهُ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١٧٣)

٦- تحريم قتل الجنين: قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ (٣١)

٧- إيجاب الضمان في قتل الجنين.

ثانياً: حق الكرامة:

هناك حقوق تحفظ للإنسان كرامته التي وهبها الله إياها، فمن تلك الحقوق:

١- النهي عن سب المسلم والتنازع بالألقاب: قال تعالى: ﴿وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ﴾

٢- تحريم الغيبة: قال تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾

٣- تحريم السخرية من الإنسان: قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرُونَ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءً مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾

٤- تحريم التجسس على المسلمين وكشف عوراتهم: قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا﴾

٥- تحريم ظن السوء بالمسلم: قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ آمَنُوا أَجَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾

٦- حفظ كرامة المسلم حتى بعد موته: عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: ((كسر عظم الميت ككسره حياً))

٧- المسارعة إلى تجهيز الميت.

ثالثاً: حق الحرية:

١- الخلق كلهم عبيد لله تعالى وحده: قال تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾

٢- المراد بالحرية: تعني الحرية عادة الملكة الخاصة التي تميز الكائن الناطق عن غيره، وتمنحه السلطة في التصرف والأفعال عن إرادة، دون إجبار أو إكراه أو قصر خارجي؛ لأن الإنسان الحر ليس بعبد ولا أسير مقيد، وإنما يختار أفعاله عن قدرة واستطاعة على العمل أو الامتناع عنه دون ضغط خارجي، ودون الوقوع تحت تأثير قوى أجنبية والإنسان يولد حراً ويجب أن يعيش حراً، ولا يعبد إلا الله الواحد القهار الذي فطر الإنسان على العبودية لله تعالى.

فالحرية: هي حرية الإنسان تجاه أخيه الإنسان من جهة، وبما يصدر عنه باختياره من جهة أخرى.

٣- تساوي الناس في الحرية الشخصية: كفل الإسلام حق الحرية الشخصية أو حرية الذات، وأن الناس متساوون في هذه الحرية.

٤- الوعيد الشديد على من باع حراً: عن أبي هريرة رضي - الله عنه عن النبي ﷺ قال: ((قال الله: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة)) فذكر منهم: ((ورجل باع حراً فأكل ثمنه))

رابعاً: حق التدين:

قال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾

خامساً: حق التعليم:

يتجلى حق الإنسان في التعليم من خلال نقاط كثيرة، منها:

١- الترغيب في التعليم.

٢- تخصيص أوقات للمتعلمين.

٣- تحريم كتمان العلم.

٤- تعليم الأهل.

٥- حق النساء في التعليم.

سادساً: حق الإنسان في معرفة الحق:

من الحقوق المقررة في الإسلام أن كل إنسان له الحق في أن يعرف الحق، فلا يجوز الحيلولة بين الإنسان وبين الوصول إلى الدين الحق، ويجب كسر جميع الحواجز التي تقف أمام دعوة الحق أن تصل إلى كافة الناس، لأن وصول الحق إليهم حق من حقوقهم يجب الدفاع عنه.

وقد قرر الإسلام ذلك من نواحي عدة، فمن ذلك:

١- تحريم لبس الحق بالباطل: قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾

٢- تحريم كتمان الحق: قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنُوا

الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾

٣- فتح باب الاجتهاد وأجر المجتهد: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال:

قال رسول الله ﷺ: ((إذا حكم الحاكم فاجتهد وأصاب فله أجران، وإذا

حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر))

٤- شرعية المناظرة والمجادلة وإقامة الحجة لبيان الحق: قال تعالى: ﴿إِنَّ عِنْدَكُمْ مِّن سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾

سابعاً: حق التملك والتصرف: حق التملك يعني الاعتراف بحق الملكية الفردية للإنسان وتمكين المالك من سلطة التصرف بالشيء والاستفادة منه واستغلاله، والأصل أن يكون في الأعيان، ثم قرّر في المنافع والحقوق. والتملك في الأصل يقع على المال الذي هو أحد الضروريات الخمس في الإسلام، ويعتبر المال أحد الدعائم الأساسية في الحياة، وهو أحد عناصر الإنتاج مع العمل والموارد الطبيعية، وهو زينة الحياة، وفطر الإنسان على حبه.

ثامناً: حق العمل:

١- جعل الله عز وجل للإنسان وقتاً لطلب المعاش: قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا الْيَوْمَ مَعَاشًا﴾ (١١)

٢- الحث على السعي لطلب المعاش في الأرض: قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ (١٥)

٣- التحذير من أكل حقوق العمال: عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: ((قال الله: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره)).

٤- حرية العمل.

٥- الإذن بالعمل في وقت الحج: قال تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾

مقارنة بين حقوق الإنسان في الإسلام وفي الوثائق الوضعية الدولية:

أولاً: من حيث الأسبقية والإلزامية:

لقد كان للشريعة الإسلامية الغراء فضل السبق على كافة المواثيق والإعلانات والاتفاقيات الدولية في تناولها لحقوق الإنسان وتأصيلها لتلك الحقوق منذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان، وأن ما جاء به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية اللاحقة ومن قبلها ميثاق الأمم المتحدة ما هو إلا ترديد لبعض ما تضمنه الشريعة الإسلامية الغراء. فحقوق الإنسان المهددة اليوم والتي ندعو إلى حمايتها واحترامها قد أقرها الإسلام وقدها منذ أربعة عشر قرناً فسبق بها سبقاً بعيداً عما قال به القرن الثامن عشر الذي عُده قرن حقوق الإنسان. وحقوق الإنسان كما جاء بها الإسلام حقوق أصيلة أبدية لا تقبل حذفاً ولا تعديلاً ولا نسخاً ولا تعطيلاً، إنها حقوق ملزمة شرعها الخالق سبحانه وتعالى، فليس من حق بشر كائناً من كان أن يعطلها أو يتعدى عليها، ولا تسقط حصانتها الذاتية لا بإرادة الفرد تنازلاً عنها ولا بإرادة المجتمع ممثلاً فيما يقيمه من مؤسسات أياً كانت طبيعتها وكيفما كانت السلطات التي تخولها. أما فيما يتعلق بالقيمة القانونية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان فهو ليس إلا مجرد تصريح صادر عن الأمم المتحدة غير ملزم.

فيتضح أن حقوق الإنسان في المواثيق الدولية عبارة عن توصيات أو أحكام أدبية، أما في الإسلام فحقوق الإنسان عبارة عن فريضة تتمتع بضمانات جزائية وليست مجرد توصيات أو أحكام أدبية، فللسلطة العامة في الإسلام حق الإجبار على تنفيذ هذه الفريضة، خلافاً لمفهوم هذه الحقوق في المواثيق الدولية التي تعتبرها حقاً شخصياً مما لا يمكن الإجبار عليه إذا تنازل عنه صاحبه.

ثانياً: من حيث العمق والشمول:

حقوق الإنسان في الإسلام أعمق وأشمل من حقوق الإنسان في الوثائق الوضعية، فحقوق الإنسان في الإسلام مصدرها كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، أما مصدر حقوق الإنسان في القوانين والمواثيق الدولية فهو الفكر البشري، والبشر يخطئون أكثر مما يصيبون، ويتأثرون بطبيعتهم البشرية بما فيها من ضعف وقصور وعجز عن إدراك الأمور والإحاطة بالأشياء، وقد أحاط الله بكل شيء علماً. إن الحقوق في الإسلام تبلغ درجة الحرمان وهي في هذا تمر بدرجات، فالحقوق مُسَلَّمة، ومن بعدها تدعمها الواجبات، ومن بعد الواجبات تحميها الحدود، ومن بعد الحدود ترتفع إلى الحرمان. وإذا كانت المواثيق البشرية قد ضمنت بعض الحقوق فإن الإسلام بمصدره القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة شملاً جميع أنواع الحقوق التي تكرم الله بها خلقه.

ثالثاً: من حيث الحماية والضمانات:

إن حقوق الإنسان في القوانين الوضعية لم توضع لها الضمانات اللازمة لحمايتها من الانتهاك. فبالرجوع إلى مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٨م نجده لم يحدد الوسائل والضمانات لمنع أي اعتداء على حقوق الإنسان وبخاصة ما يكون من هذه الوسائل والضمانات على المستوى العالمي. كما تضمن الإعلان تحذيراً من التحايل على نصوصه أو إساءة تأويلها دون تحديد جزاء للمخالفة، وتضمنت أيضاً تشكيل لجنة لحقوق الإنسان تقوم بدراسة تقارير الدول الأطراف عن إجراءاتها لتأمين الحقوق المقررة، كما تتسلم التبليغات المقدمة من إحدى الدول الأطراف ضد أخرى بشأن أدائها لأحد التزاماتها المقررة بمقتضى الاتفاقية وذلك بشروط معينة. وبالنظر إلى الحماية الدولية لحقوق الإنسان نجدها محاولات لم تصل إلى حد التنفيذ، وهي تقوم على أمرين:

١ - محاولة الاتفاق على أساس عام معترف به بين الدول جميعاً.

٢ - محاولة وضع جزاءات ملزمة تدين الدولة التي تنتهك حقوق الإنسان.

أما في الإسلام فقد اعتمد المسلمون في مجال حماية حقوق الإنسان على أمرين أساسيين، وهما:

١ - إقامة الحدود الشرعية، إذ إن من أهم أهداف إقامة الحدود الشرعية في الإسلام المحافظة على حقوق الأفراد.

٢ - تحقيق العدالة المطلقة التي أمر الله بها ورسوله صلى الله عليه وسلم وحثا عليها في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾

مفهوم الغرب لحقوق الإنسان:

لم تظهر فكرة حقوق الإنسان جزئياً بشكل رسمي عند الغرب إلا في القرن الثالث عشر الميلادي، الموافق للقرن السابع الهجري، أي: بعد نزول الإسلام بسبعة قرون، وذلك نتيجة ثورات طبقية وشعبية في أوروبا، ثم في القرن الثامن عشر في أمريكا لمقاومة التمييز الطبقي أو التسلط السياسي أو الظلم الاجتماعي.

١- حرية التدين في الغرب:

جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن لكل شخص الحق في حرية الدين وحرية تغيير ديانته أو عقيدته وحرية الإعراب عنها بالتعليم والممارسة. فالإنسان عند الغرب حر في أن يختار الدين الذي يريده وحر في أن يغير دينه متى شاء. وهذا يتعارض مع تعاليم الإسلام الذي لا يجيز للمسلم تغيير ديانته، بل يعتبر ذلك ردة ويجب إقامة الحد فيها؛ لأن السماح بالردة يشكل خطراً على أمن الدولة الإسلامية، ويخالف ما قصده الإسلام من حفظ للضروريات

الخمس التي على رأسها ضرورة حفظ الدين الذي تقوم الدولة الإسلامية أساساً عليه.

٢- حرية إقامة العلاقات الأسرية:

جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين. فيسمح للكافر التزوج بمسلمة وللمسلم التزوج بالكافرة بدون أي قيود على ذلك. وهذا يخالف تعاليم الإسلام التي لا تجيز للمرأة المسلمة أن تتزوج بغير المسلم، وذلك صيانة للأسرة من الانحلال بسبب الاختلاف في الدين عند إحترام الزوج بموجب عقيدته لمقدسات زوجته لأن المرأة أحد عنصري الأسرة الأكثر حساسية في هذا الموضوع بسبب شعورها بالضعف أمام الرجل".

٣- حق الحرية:

جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق".

وفي اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية: "لكل فرد الحق في الحرية والسلامة الشخصية ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا على أساس من القانون وطبقاً للإجراءات المقررة". وهذا الحق يكاد أن يكون نظرياً اليوم، ويعاني الأفراد والشعوب الولايات من الإفراط والتفريط بحق الحرية، والمتاجرة بها والتغني فيها وعدم ضبط الممارسات فيها وحولها، حتى قالت إحدى نساءهم: "كم من الجرائم ارتكبت باسمك أيتها الحرية".

٤- حق التملك:

تفاوت مفهوم حق التملك عند الغرب تفاوتاً هائلاً.

فالرأسمالية أطلقت حرية التملك إلى أبعد الحدود وجردته من كل قيد حتى

استبد الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال بمقدرات الأمم والشعوب واستنزفت خيرات البلاد وطبقات الفقراء والعمال. بينما تمادت الشيوعية في الإفراط والغلو وألغت الملكية الفردية وفرضت ملكية الدولة الكاملة، واستولت على جميع وسائل الإنتاج، وأصبح العمال مجرد آلات للعمل.

حقوق الإنسان والسياسات الدولية:

يقدم كتاب السياسات الدولية لحقوق الإنسان Human Rights World Politics لمؤلفه (David P. Forsythe) كثير من القضايا الهامة الخاصة بالسياسات العالمية والقانون، وإنشاء وإدارة المؤسسات السياسية وحقوق الإنسان من حيث علاقتها بالأمن والتنمية الاقتصادية وتطور النظام السياسي الدولي، والمؤسسات المقصود منها أن تدعم الإنسان بناء على تقييم التشريعات الخاصة بحقوق الإنسان وممارستها المعاصرة تجاه إمكانيات حقيقية قابلة للتحقق في مقابل المعيار المثالي. إلا أن الاهتمام بحقوق الإنسان الدولية يتطلب بالإضافة للجدل الفلسفي إلى عمل سياسي واضح يؤثر على علاقة الشخص بالحكومة والمجتمع. وأن ادراكنا لحقوق الإنسان الدولية المحددة بواسطة القوانين الدولية يعني فهمنا بالضرورة للتأثير الواسع له لا باعتباره مجرد قانون، بل بكونه وسيلة للتكيف السياسي لحاجات المجتمع. ومن الجدير ذكره ما يورده الكتاب في ملحقه (الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان The International Bill Of Human Rights) في أجزائها الأربعة:

أ- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي تم إعلانه في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨، ويتكون من ديباجة و(٣٠) مادة.

ب- الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تمت الموافقة عليه بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ وبدء في حيز التنفيذ في ٣ يناير ١٩٧٦، ويتكون من ديباجة و٥ أجزاء بواقع ٣١ مادة.

ج- الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية، وأقرت بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٦٦، وبدء في حيز التنفيذ في ٢٦ مارس ١٩٦٦، وتتكون من ديباجة و٦ أجزاء بواقع ٥٣ مادة.

د- بروتوكول اختياري للاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية، أقر في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦، وبدء بإدخاله حيز التنفيذ في ٢٦ مارس ١٩٧٦، ويتكون من ١٤ مادة.

ويسعى المؤلف من خلال اهتمامه بعملية وضع وتنفيذ قواعد حقوق الإنسان المتعلقة بالقيم السياسية والقيود على ممارسة السلطة، ومن خلال وصفه القيم الرئيسة الموجودة في أغلب معاهدات حقوق الإنسان، حيث يقدم تركيبة جديدة لما نعرفه عن حقوق الإنسان مؤكداً على العملية السياسية التي تحكم وضع وتنفيذ القواعد الخاصة بحقوق الإنسان، بدلا من المناقشة التجريدية لما تعنيه هذه القواعد للعقلية المنطقية للفرد، محاولا الدمج بين حقوق الإنسان من حيث الوسائل غير الرسمية أو الخاصة لتنفيذها والوسائل الرسمية أو العامة لإحقاق حقوق الإنسان، مؤكداً أن العمل لصالح حقوق الإنسان ممكن رغم الاختلافات الفلسفية، وهو يرى ضرورة مزج التأكيد الليبرالي على الحقوق المدنية والسياسية للفرد مع التأكيد الاشتراكي على الحقوق الجماعية والاجتماعية - الاقتصادية.

أما تعزيز حقوق الإنسان كمثل أعلى قانوني

(Promoting Human Rights: Human Rights as Legal Ideal)

فيشكل كمفهوم صميم الجدل حول البناء والتنظيم المرغوب فيه للمجتمع. ولقد ابتكر الأوروبيون فكرة (السيادة الوطنية) مفترضين أنها من شأنها تعزيز السلام والنظام، لكونها تتضمن مفهوماً لحقوق الإنسان باعتبارها شأن داخلي للدول. وبقي فهم حقوق الإنسان كمسألة وطنية ليست جزءاً من السياسة

العالمية التي تعتبر حقوق الإنسان شأنًا دوليًا حتى عام ١٩٤٨.

وقد حان الوقت بعد ذلك لاعتبار حقوق الإنسان كجزء من السياسات العالمية من خلال المعاهدات والاتفاقات الدبلوماسية في السياسة الخارجية للدول. ولا ننسى أن إحترام حقوق الإنسان تمثل صراعًا بين السلطة والأخلاق بشكل أو بآخر. فالسلام هدفنا، وهو حتمية أخلاقية أساسية بدونه لن يكون هناك أي معنى في النهاية لأي شيء آخر نفعله أو نسعى إليه. والحقوق التي يجب حمايتها هي أولا الحقوق في السلام والحياة كما يجري تنفيذها من خلال الدبلوماسية التقليدية.

وقد تصدى الكتاب السابق لموضوع حقوق الإنسان لكونه الفرضية الأساسية في جداول أعمال السياسة الدولية والقومية والوطنية، وعلى أساس افتراض أن حقوق الإنسان هي حقوق تؤدي إلى مطالب أساسية ضد السلطة العامة، كما أن هدف صياغة حقوق الإنسان هو جعل العمل الحكومي أكثر إلزامًا. وحقوق الإنسان تشكل أهم قيم السياسة التي يفترض أنها لا يمكن أن تنتهك من أجل أية اعتبارات سياسية أخرى، فحقوق الإنسان هي وسيلة لغاية هي الكرامة الإنسانية. ويمكن الحديث عن حقوق الإنسان في ثلاثة أجيال: الجيل الأول يتعلق بالحرية المدنية والسياسية، والجيل الثاني يشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والجيل الثالث من الحقوق التي تطالب بها الأمم المتحدة ولكن لم يعترف بها بعد في قانون معاهدة عالمية بالشكل المطلوب هي حقوق التضامن من أجل السلام، والتنمية والبيئة الصحية والتراث المشترك للجنس البشري والمساعدة الإنسانية. ولعل النقطة الرئيسة بشأن قوانين حقوق الإنسان هي أنها تنشئ مجموعة من القواعد لكل الدول وكل الشعوب، وهو يعكس طلبًا أخلاقيًا لمعاملة مشتركة عالمية للأفراد، وهذا يؤدي إلى وحدة العالم ككل. إلا أن المشكلة تكمن في كون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لم يقدم أية وسائل للتنفيذ غير النية الطيبة للدولة.

القواعد الإقليمية لحقوق الإنسان:

تمثل أوروبا الغربية الديمقراطية أعلى النظم تطوراً للحماية الدولية لحقوق الإنسان. وقد بدأ سريان الاتفاقية الأوروبية بشأن حقوق الإنسان في عام ١٩٥٣، وهي تؤكد حقوقاً مدنية وسياسية واسعة وقد انضمت كل الدول الأعضاء في المجلس الأوروبي لهذه المعاهدة. وتتضمن هذه المعاهدة فئة من الحقوق الواجب عدم انتهاكها، وهي حالات الحظر ضد بعض الأعمال كالتعذيب والقتل. وتنشئ الاتفاقية جهازاً للمساعدة في التنفيذ في صورة محكمة دولية ووكالات إقليمية أوروبية لمراقبة أداء الحكومات الديمقراطية بشأن الحقوق. وبالمحصلة فإن الثقافة الأوروبية (بمجموع المواقف السياسية) في تلك المنطقة تؤيد حقوق الإنسان. والواقع أن الثقافة السياسية تساعد في ذلك إلى الحد الذي تعطى فيه منظمة دولية مثل (المحكمة الأوروبية) الكلمة الأخيرة بشأن حقوق الإنسان، وليس لدول الأمم المتحدة إلا اختصاص قضائي وسيط فقط.

وتتكرر تجربة أوروبا الغربية في إنشاء نظام دولي لحقوق الإنسان في منطقة الدول الأمريكية من خلال بدء سريان اتفاقية الدول الأمريكية بشأن حقوق الإنسان في عام ١٩٧٨، والتي تحتوي في بنائها القانوني الشامل حقوق سياسية ومدنية واسعة، إضافة لإشارات موجزة وصريحة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وقد اتسمت تلك المنطقة في السابق بالتوتر بين تقاليد ثقافية تؤكد على الحقوق المتساوية للأفراد وسياسة حكومية تؤكد على المنافع لقلّة مختارة - عادة العسكريين، والطبقة الأرستقراطية وذوي الأموال. أما في الشرق الأوسط ومنطقة آسيا فليس هناك أية معاهدات إقليمية حول حقوق الإنسان. إلا أن الجامعة العربية لديها لجنة عربية دائمة لحقوق الإنسان منذ عام ١٩٦٨، وقد شكلت اللجنة وفوداً وطنية وخطة عمل إقليمية، وهي تعلق على تقارير حكومية ولكنها أعطت الأولوية في عملها إلى المسألة الهامة ولكنها تبقى

محدودة لحماية حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. وكان عملها في الدول العربية اقل ثباتاً، حيث اتسم بالتشجيع أكثر منه بحماية حقوق الإنسان. وقد نجد على سبيل المثال ما يجب أن يحتذى في الدول العربية كاتفاق هلسنكي لعام ١٩٧٥ وهو بمثابة اتفاق دبلوماسي تنفذ الدول الموقعة عليه قيماً إنسانية تتجاوز الخلافات الفلسفية، حيث يتجه الاهتمام أكثر إلى المعايير الدبلوماسية مما هو إلى القوانين الدولية، وخاصة وأن الاتفاق موجه إلى ضمان تطبيق حقوق الإنسان على أرض الواقع.

ولع القضية الأساسية تتمثل فيما يلي: (لو استطعنا أن نجعل حقوق الإنسان مفهومة، وهبطنا بمفهومنا عنها إلى الأرض قليلاً، فإن فهم وفائدة المناشدات لحقوق الإنسان في الأحاديث الاجتماعية والسياسية سوف تتدعم)، فحقوق الإنسان من وجهة نظر الدولية أصبحت موضوعاً راسخاً بقوة في جدول أعمال صنع السياسة. وفي حين أن الحقوق تجري دراستها بواسطة الفلاسفة ورجال القانون إلا أن معايير الحقوق وصنع قواعد حقوق الإنسان وتنفيذها هو جزء من العملية السياسية. ويمكن القول أن قواعد حقوق الإنسان تشكل مصدراً للشرعية للدول. فالدول التي تطبق معايير حقوق الإنسان لديها مصداقية لا يمكن التشكيك فيها وبشرعيتها من وجهة النظر الدولية. فالشرعية تسهم في الاستقرار والممارسة الناجحة للسلطة، وهكذا فإن حقوق الإنسان تعتبر جزءاً إلى حد كبير من السياسات العالمية. تبرز أولوية الاهتمامات الدولية والوطنية بالشكل الاجتماعي - الاقتصادي للحقوق، حيث تطمح الدول إلى شكل ما من دولة الرفاهية وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية كإشارة إلى الكرامة الإنسانية. ومن الممكن اعتبار الجيل الثالث المتطلع إليه من حقوق الإنسان في التضامن جزءاً من التطور من حيث الانتقال من الحقوق المدنية والسياسية إلى حقوق التضامن والالتزام بالسلام والتنمية والبيئة. وقد يحاول الفرد أو الدولة أن يحتفظ باهتمام محايد أو متوازن كلية بالنسبة لكل حقوق الإنسان في كل

مكان لا اعتبار ذلك نموذجا أخلاقيا أعلى، إلا أنه لابد من الاهتمام بالتطبيق الفعلي للحقوق.

وسرعان ما انتقلت حقوق الإنسان من كونها مسألة اختصاص قضائي محلي إلى قضية راسخة في السياسات العالمية تم تدويلها، ووفقا لميثاق الأمم المتحدة فإن حقوق الإنسان توجد لأنها تسهم في السلام الدولي. فحقوق الإنسان ضرورية كوسيلة لإيجاد مجتمع عالمي سلمي. ويرى ستانلي هوفمان خبير العلوم السياسية البارز بجامعة هارفرد أنه لإنشاء نظام عالمي قادر على الحياة فإن حقوق الإنسان لابد أن توضع في الحسبان، إذ أن للحكومات طريقة تثير القلق بربط سلوكها في الداخل بسلوكها في الخارج. ويجدر هنا ذكر مقولة جيمي كارتر: (لأننا أحرار، فإننا لا نستطيع قط أن نكون غير مباليين بمصير الحرية في مكان آخر). ويمكن فهم العلاقة المعقدة التي تربط حقوق الإنسان بالسلام وفقا لثلاث حجج هي:

١ - هناك صلة بين كيف تعامل الدولة حقوق الإنسان في الداخل وطبيعة سياستها الخارجية.

٢ - إن إنكار حقوق الإنسان في الداخل قد يؤدي إلى تدخل قوة أجنبية لتصحيح الظلم.

٣ - إن إنكار حقوق الإنسان قد يؤدي إلى صراع دولي مسلح.

كما أن النظم الديمقراطية لا تشن حربا ضد بعضها البعض، ولكنها تشن حربا على الآخرين، وبوجه عام فإن الدول إذا لم تقبل معيارا عاما للحقوق، فإن مزيدا من الصراعات الدولية طويلة المدى ستظهر.

إن إنكار حقوق الإنسان المعترف بها عالميا هو بالتأكيد مصدر لصراع محتمل. غير أن الضغط من أجل حقوق الإنسان قد ينتج من الصراعات أكثر مما يحقق السلام. ولعل هناك مشكلات أساسية بسبب طبيعة قواعد حقوق

الإنسان وهي أن بعض القواعد جدلية. كما أن بعض القواعد تسمح بتفسير فضفاض لها مما يشكل إشكالا على مستوى الصياغة القانونية في معاهدات حقوق الإنسان، والتي قد تتطلب صياغة جديدة لمعاهدات حقوق الإنسان باتخاذ خطوات لإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان. وفي حين يرى بعض أصحاب النظريات أن كل الحقوق المعترف بها دوليا ذات قيمة أخلاقية متساوية، وهذا غير واقعي. يرى البعض أنه لا بد من تنفيذ الحد الأدنى من المعايير للحقوق الأساسية. ويمكن النظر في التسلسل الواقعي لمعايير حقوق الإنسان كما يلي:

١- إن أهم حق هو الحق في الحياة، وهذا يشمل توفير الظروف الصحية والغذائية المناسبة، وكذلك التحرر من التعذيب وسوء المعاملة، بمعنى تحقيق الكرامة الإنسانية والسلامة الشخصية.

٢- ثاني الحقوق هو الحق في المشاركة، فالمشاركة السياسية هي التي تسمح للفرد أن يمارس أغلب الحقوق، وبمراقبة كل نوع من القرارات التي تؤثر على حقوق الفرد. وكل الأشكال المشروعة للمشاركة تستلزم حقوقا في حرية الفكر والتعبير. وبهذا المعنى فإن حق المشاركة هو الذي يضمن الحق في الحياة. وهكذا فإن هذين يشكلان دائرة ديناميكية يدعم أحدهما الآخر.

٣- الحق في التعليم، مما يجعل المشاركة أكثر معنى.

وتأتي بقية الحقوق بعد ذلك على سبيل الجدول. ولكن على الفرد الحذر من التفرقة السهلة بين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمدنية - السياسية. وهكذا فإن مبدأ قانوني واحد قد يتضمن كلا الفئتين من الحقوق كوحدة كاملة مندمجة ومركبة.

ولما كانت التناقضات شيء يلزم كل المجتمعات، فإن المهمة الأولى في تفسير الحقوق هي تدبر أمر التناقضات لحماية حقوق الإنسان.

حماية حقوق الإنسان: Protecting Human Rights

لقد عززت حقوق الإنسان عن طريق وضع اتفاقيات دولية، فهي معززة عن طريق معايير قانونية، ولكنها تحتاج مزيداً من الحماية في الواقع من قبل مؤسسات القطاع العام.

والقانون بهذا النحو يؤدي ثلاثة ادوار: فهو يشكل أيولوجية، ويسعى للتحكم بشكل مباشر في السلوك عن طريق الأوامر، وهو يسعى لمراقبة السلوك بطريقة غير مباشر من خلال التعليم غير الرسمي. والقانون يسعى للرقابة على السلوك بصورة غير مباشرة أو غير رسمية، فالقانون هو الوسيلة للتكيف السياسي لمواءمة الحاجات الاجتماعية.

إن القانون الدولي لحقوق الإنسان (كمثال أو نموذج أعلى أيولوجي) يحاول مراقبة السلوك بصورة رسمية وغير رسمية معاً، وبالوسائل الدولية الرسمية للرقابة، حيث تعمل وكالات الرقابة الدولية لحماية حقوق الإنسان بشكل غير مباشر.

أما الرقابة الدولية الرسمية (Formal International Control) فهي تمثل حماية لحقوق الإنسان بشكل غير رسمي من خلال المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والتي تستلزم التنفيذ والتطبيق والالتزام من جانب الدول والسلطة من جانب المنظمات الدولية.

وتتراوح الإجراءات بين وجوب أن تقدم الدول تقريراً إلى منظمة دولية، ودول يجب أن تقبل حكماً ملزماً من منظمة دولية، والإجراءات الوسيطة هي:

أ- السماح لمنظمة دولية بتقديم توصية أو اقتراح للدولة، إما عن طريق هيئة من مندوبي الحكومات، أو من خلال جهاز خاص يتكون من أفراد غير موجّهين أو مستقلين.

ب- . السماح لمنظمة دولية بأن تنشئ هيئة توفيق للعمل من أجل حل مشكلة ما أو تسمح الدول لرعاياها بتقديم التماس إلى منظمة دولية بشكل غير مباشر، وهي عملية تؤدي إما إلى توصية أو قرار ملزم. وتصحح الدول كثير من الأنواع المختلفة لانتهاكات حقوق الإنسان دون أن تدري من خلال هذه التقارير، وأسئلة المتابعة من لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة التي تعمل بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية - السياسية.

كما أن بعض الوكالات تنشأ خصيصاً بموجب معاهدة لإجراء مفاوضات لحل مشكلات حقوق الإنسان، ويمكن الوصول إلى حلول تفاوضية لقضايا حقوق الإنسان من خلال الجهود الدبلوماسية الهادئة.

كما يستطيع الأفراد بمقتضى عدد من اتفاقيات حقوق الإنسان أن يلجأوا مباشرة إلى منظمة دولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان من خلال التماسات فردية. ومجرد استعداد الدول للسماح لرعاياها بالوصول مباشرة إلى المنظمات الدولية هو علامة على جدية اهتمام الدولة بحماية حقوق الإنسان.

أما الإجراءات الملزمة فتصدر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كجهاز سياسي قانوني تقوم إعماله على أساس السلطة، إلا أنه لا يمكن الاعتماد على المجلس لحماية حقوق الإنسان.

إلا أن حماية حقوق الإنسان لا يمكن أن يعهد بها دائماً إلى الدول وإلى الهيئات الدولية من مندوبي الدول، حيث أن الدول وحدها لا يمكن أن يعهد إليها بالحماية.

ويشير الجدل الدبلوماسي المتعلق بالأمم المتحدة أن الدول تفضل حماية سيادتها على حماية حقوق الإنسان، وأنها عندما تكون لديها مصالح متنافسة فإنها سوف تهمل الأخيرة إلى حد كبير من أجل كسب استراتيجي أو اقتصادي.

ولن تكون حماية حقوق الإنسان فعالة إلى أن تحمي من مصالح الدول الإستراتيجية والاقتصادية، وعدم الانحياز بمعنى استبعاد أسباب الدولة كشرط مسبق للحماية الكافية لحقوق الإنسان.

وهناك طريقة لاختبار التزام الدولة بحماية حقوق الإنسان وهي النظر في الالتماسات الفردية للتحقيق في انتهاكات الحقوق.

إن الجهود العامة لحماية حقوق الإنسان سواء كانت دولية أو وطنية لا توجد في فراغ سياسي، بل إن الأصح هو أن الحقوق يعترف بها ثم تحمي من خلال التطبيق الفعلي لها.

فكما أن هناك مجموعة من الوسائل العامة للإحقاق الرسمي لحقوق الإنسان، فإن هناك مجالا واسعا من الخطوات غير الشكلية أو غير الرسمية يمكن اتخاذها، وهذه الجهود تقوم بها مؤسسات غير حكومية مستقلة.

ويأتي ذلك من خلال الوظائف الأساسية لحماية حقوق الإنسان، وهي تكون إما عن طريق التعليم، أو الحماية المباشرة لحقوق الإنسان عن طريق الوقاية من الأذى.

أي أن تعزيز حقوق الإنسان يعني حمايتها وتعليم الناس على حقوق الإنسان، وخير مثال على ذلك العهد الدولي لحقوق الإنسان في ستراسبورغ بفرنسا الذي يدير حلقات دراسية وبرامج تدريب وينشر مجلة عن حقوق الإنسان، كشكل من الحماية غير المباشرة لحقوق الإنسان.

وإضافة للتعليم سواء اعتبر تعزيزا أو حماية غير مباشرة فهناك مؤسسات مستقلة تشترك في الحماية المباشرة، بمعنى أنها تتصل إما بالنخبة الحاكمة التي تسيطر على مواقف حقوق الإنسان أو أولئك الذين تنكر حقوقهم، (كالصليب الأحمر ولجنة الإنقاذ الدولية) ومنظمة العفو الدولية، والعصبة الدولية لحقوق الإنسان واللجنة الدولية لفقهاء القانون (التي تهتم بتنفيذ القاعدة الإنسانية للقانون).

أما خطوات نشاط متابعة حقوق الإنسان، فتبدأ بالبحث عن معلومات عن ممارسات حقوق الإنسان، ثم إقناع النخبة الحاكمة بضرورة ضمان تطبيق حقوق الإنسان، والمشاركة في مراقبة المحاكمات السياسية، وزيارة أماكن الاعتقال لتحسين أحوالها.

وقد ظهر أحد حقوق الجيل الثالث بشكل بارز وهو الحق في المساعدة الإنسانية.

كما أن أفضل ضمان لتنفيذ الحقوق هو وجود مواطنين لديهم ثقافة حقوق الإنسان ومهتمين. فإذا لم يوجد هذا الالتزام بالحقوق بواسطة النخبة، وأيضاً جزء على الأقل من الجماهير في دولة ما، فانه من المستحيل إحراز تقدم في تنفيذ الحقوق.

إن حماية حقوق الإنسان تكون إما عن طريق وسائل رسمية أو غير رسمية إذن.

والنقص الرئيس في الحماية الرسمية هو أن الحكومات تصر على أن تسيطر على عملية التنفيذ، وترفض السماح بالتطبيق بواسطة محاكم مستقلة.

إن القانون الدولي لحقوق الإنسان - باعتباره أيديولوجية - يقدم معايير لتقديم السياسات الحكومية في المجالات المدنية - السياسية، والاجتماعية - الاقتصادية. فالقانون عامل عام في تعبئة الأفراد والجماعات المعنية التي ترغب في مزيد من الحرية والعدالة الاجتماعية - الاقتصادية. وقد ساعدت مجموعات حقوق الإنسان غير الرسمية في تنفيذ حقوق الإنسان بطريقة غير رسمية عن طريق إقناع النخبة الحاكمة بتغيير السياسات والممارسات الرسمية.

وقد يساعد القانون الدولي لحقوق الإنسان أحياناً في السيطرة على السلوك رسمياً ومباشرة من خلال العمل الحكومي وبين الحكومات.

والقانون الدولي يكون أمراً تصدره المحكمة الدولية، ومجلس الأمن

التابع للأمم المتحدة، أو محكمة وطنية. غير أن القانون الدولي يعمل أغلب الوقت باعتباره كعامل للتكيف الاجتماعي السياسي (لتعليم) النخبة الحاكمة والمواطنين نظرة جديدة للفرد والمجتمع. وتركز الجهود الدولية العامة والخاصة على تنبيه الدول لكي تتخذ سياسات أكثر توجهها نحو الحقوق.

السياسة الخارجية وحقوق الإنسان:

لا بد من التأكيد على الحاجة لأن نكون مثلاً في القوة والرخاء معاً من خلال مؤسساتنا الديمقراطية، حيث لا يمكن مطالبة الآخرين بالاستجابة لمعايير حقوق الإنسان الرفيعة إلا إذا التزمنا بذلك في الداخل. فلا بد بذلك أن تسيطر المبادئ الأخلاقية والحقوق على السياسة الخارجية.

ولا شك أن التخطيط لصالح الحقوق الديمقراطية وحق تقرير المصير يجعل العالم أكثر أمناً لسيادة النظام الديمقراطي.

ونستذكر هنا شيئاً من أقوال القادة في مجال حقوق الإنسان:

(لا بد من الحفاظ على حقوق الإنسان الأساسية، والاعتزاز بها، والدفاع عنها، إذا أريد للسلام والرخاء أن يكونا أكثر من انجازات تقنية جوفاء: فحقوق الإنسان هي جوهر الحياة الهادفة ذاتها، والكرامة الإنسانية هي الهدف النهائي للحكومة.. إن احترام كرامة الإنسان يتضاءل في دول كثيرة للغاية في نصف الكرة الغربي، وهناك دول عديدة لا تراعي فيها المعايير الرئيسة للسلوك إنساني) - كينججر/ عام ١٩٧٦ (هذه الإدارة تعتقد أننا يجب أن نبذل كل جهد لزيادة احترام حقوق الإنسان المطلوب إذن سياسة ايجابية فعالة بشأن حقوق الإنسان) - كينججر.

كما أن قرارات الأمم المتحدة تؤكد أن التنمية الاقتصادية يجب أن تكون في النهاية لأغراض الكرامة الإنسانية، لا فقط من أجل النمو الاقتصادي، وهكذا فإن التشديد على مزج حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية أمر يتفق مع معايير المجتمع الدولي.

إن المؤسسات المالية الدولية ليست مؤسسات اقتصادية بحتة، فقراراتها تؤثر إلى حد كبير في السياسات بوجه عام وحقوق الإنسان بوجه خاص.

إضفاء الطابع الإنساني على السياسة الخارجية:

تعمل مجموعات الضغط على اختلافها على تقييم المواقف الإنسانية بصورة تشابك مع الاهتمامات الأمنية والاقتصادية والسياسية. وبعض هذه المجموعات تعمل وفق معايير حقوق الإنسان كضغط للصالح العام وبموجب القانون، وبعضها يوجد على شكل منظمات تعليمية وإعلامية وثقافية ودينية ومهنية، وهي تسعى للتأثير على السياسة الحكومية.

وقد يتعلق الضغط أيضا من أجل حقوق الإنسان بالسياسات الخارجية أو الداخلية، وعليه فإن أية مجموعة تهتم بالسلام أو الحد من التسلح أو نزع السلاح أو حقوق العمال أو الحرية الوطنية والاستقلال، ويمكن القول أنها تعمل من أجل حقوق الإنسان باعتبارها تضع أنشطتها بدقة على أساس حقوق واردة في وثائق دولية.

ولعل العمل من أجل حقوق الإنسان هو مرادف للعمل من أجل سياسة خارجية (تقدمية)، حيث يكون الأفراد منغمسون في وسط السياسة والعمل من أجل حقوق الإنسان مرادف لإضفاء الطابع الإنساني على السياسة.

كما أن هدف الدفاع عن حقوق الإنسان هو الإصرار على أن قوة وامن والرخاء الاقتصادي للدول ونخبها الحاكمة تكون مصحوبة بالاهتمام بالمواطن العادي وكذلك تحسين الأحوال السياسية والاقتصادية. وغالبا ما يكون الضغط القانوني لحماية حقوق الإنسان موجه إلى وزارة الخارجية ووزارة العدل في القضايا الإنسانية وقضايا اللجوء السياسي.

أما بالنسبة لموارد مجموعات حقوق الإنسان، فإن نوعية معلوماتها قانونية تستخدم في تقارير حقوق الإنسان والتي تعبر عن حقائق وأفكار

سياسية. ولا تزال فكرة حقوق الإنسان تخدم بواسطة الجماعات الضاغطة التي لا تسعى إلى الربح.

هناك أيضا معتقدات هامة بشأن حقوق الإنسان حيث أن الهدف العام هو رفع وعي الجمهور والصفوة أيضا بشأن حقوق الإنسان حتى يتسنى تغيير السياسة في النهاية والتناج المنطقي للقيم التقدمية. وتبقى دائما الكثير من الخسائر في قضية حقوق الإنسان.

إن مجموعات المصالح هي وحدها القادرة على التأثير في السياسة بشكل مباشر، فمجموعات حقوق الإنسان تستطيع أن تحول اتجاه السياسة، وهي جماعات ضغط من أجل حقوق الإنسان وللمصلحة العامة.

إن مجموعات الضغط هذه لحقوق الإنسان لها تأثير هام على السياسة من خلال ما تقدمه من معلومات ووضع جداول أعمال لصنع السياسة، والتي تركز على المشكلات ومراقبة أداء الجهات التنفيذية.

ومن الطبيعي أن تلتقي جماعات الضغط للمصلحة العامة مع أذهان السياسيين الليبراليين، كما أن ذلك يستدعي إصدار تشريعات ذات طابع عام تتعلق بحقوق الإنسان من أجل التأثير على عمل الهيئة التنفيذية في السياسة الخارجية من خلال موظفي الحكومة المهتمين بحقوق الإنسان.

لذا فإن الضغط من أجل حقوق الإنسان يعتبر ظاهرة حضارية في السياسة.

إلا أن الاهتمام المتزايد بالقضايا الاقتصادية والأمنية غالبا ما يؤدي إلى تراجع مسألة حقوق الإنسان بعض الشيء نسبيا، الأمر الذي يستدعي دائما إعادة توجيه الكثير من السياسات بشأن حقوق الإنسان، إضافة لأهمية عملية تغطية حقوق الإنسان في أجهزة الإعلام بحيث تشكل نوع من الرأي العام المساند للضغط المباشر لحقوق الإنسان.

الفلسفة السياسية لحقوق الإنسان:

لعل فلسفة حقوق الإنسان هي الأهم عند بحث حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، ولا سيما عند الحديث عن مجتمع عالمي متعدد الثقافات.

كما أن الكثير من العمل الدولي يمكن أن يتخذ لصالح حقوق الإنسان بالرغم من الخلافات النظرية بشأن الحقوق. والتي غالباً ما تتأثر بآراء قادة السياسة والسلطات العامة، ولا ننسى هنا أن ما يعتبر تمييزاً لمطالب الأفراد يصبح شيئاً يمكن تبريره فيما يتعلق بمطالب المجموعات.

ويفترض قبل كل شيء أن الآراء المعاصرة نحو حقوق الإنسان مستمرة في ثلاثة توجهات فلسفية عامة هي:

١- المذهب المحافظ: باعتباره فلسفة للحقوق غير المتساوية والسائدة في ممارسات بعض الدول. في حين أن المادة (٥٥) من ميثاق الأمم المتحدة تتحدث عن حقوق الإنسان (بدون تمييز) والإعلان العالمي أيضاً تحدث عن (حقوق متساوية غير قابلة للانتقاص لكل أعضاء الأسرة البشرية)، ولكن قلما يتبنى هذا المذهب بصورة علنية، حيث أنه اعتبر الصفوة الحاكمة أنفسهم مؤهلين بحق الهي أو غير ذلك لحكم الآخرين، فانه لا يحتمل أن يعترفوا بذلك علناً في قرن يلتزم لغوياً بمعنى الحقوق المتساوية. ومثال ذلك الفهم ما تمثله الدول الشيوعية والفاشية في الثلاثينات.

٢- المذهب الليبرالي: وهو يركز على القيمة المتساوية للفرد واستقلاله، كما يشمل استيعاب فكرة الإيمان بطبيعة التغيير المفيدة وبالتالي تأثير ذلك الفهم على مسألة المساواة التي قد تمتد إلى الحق في فائدة مادية متساوية أو بكونها تشتمل فقط المساواة في الحقوق المدنية والسياسية. ومثال ذلك أسلوب التعامل في الولايات المتحدة.

٣- المذهب الجماعي: وهو يركز على مجموعة ما، طبقة كانت أو شعب ووطني، وفي حين أن المذهب الليبرالي يؤكد على استقلال الفرد وذاتيته، فإن المذهب الجماعي يؤكد على أن الفرد يوجد دائما في مجموعات، وأن خير الفرد مرتبط دائما بمصير المجموعة، وهذا غالبا توجه دول العالم الثالث.

وبالنتيجة فانه يمكن فهم الفلسفات السياسية على اعتبار فهم النهج الثلاثي لجدل حقوق الإنسان ممثلا بطيف عريض من الآراء.

وببساطة يمكن النظر إلى الحقوق باعتبارها استجابة لمواقف معينة، فالحقوق تؤدي إلى ادعاءات أو مطالب من مؤسسات محددة، كما أن تهديدات معينة يمكن الاعتراض عليها وحالات الحرمان يجب أن تزال.

وبذلك فانه يمكن أن تكون هناك اعترافات بحقوق عالمية للإنسان في نفس الوقت الذي تكون فيه اختلافات حول الأسس الفلسفية للحقوق وبالمعنى التجريبي على الأقل فإن الحقوق عادة ما تنشأ من الممارسة الاجتماعية، وهكذا فإن التأكيد على الاعتراف بالحقوق السياسية والقانونية للدول والعاملين في السياسات العالمية.

أما الأفكار الأساسية بشأن الحقوق، فهي موضحة بالشكل التالي الذي يقدم الأسس المنطقية للفلسفات السياسية السابقة، مع الصور المسيطرة في الدول، فهي من حيث الجوهر تمثل مطالب الصفوة الذين يسعون للتبرير وفق نظم سياسية - قانونية وطنية، وهذه المطالب بدورها تستتبع ظهور آراء نحو حقوق الإنسان ونماذج ممثلة لها في الواقع السياسي المعقد.

ومن الجدير بالذكر أن المذهب المحافظ الكلاسيكي ترجع جذوره إلى أفلاطون وكتاب (الجمهورية) والذي كان يقال أن أفضل نظام للحكم هو بواسطة ملك فيلسوف لا يردعه قانون أو إرادة شعبية. وحيث لم يكن الرجال متساوين ولم

يكن هناك حرية متساوية ولا حتى محاولة لإيجاد ظروف مادية متساوية.

أما في عصر ينادي بالمساواة للجميع فإن الحقوق غير المتساوية غير عادلة. والمذهب الليبرالي في المقابل يؤكد أن خير الفرد كأعلى قيمة يوجد من خلال الحرية والمساواة، حيث يرى الليبرالي أن الإنسان المتمسك بالأخلاق والمجتمع الأخلاقي يمكن أن يتطورا ليكونا أنسانا ومجتمعاً أفضل. والسياسي هو بمثابة وسيط لخلق ظروف اجتماعية تجعل التنمية الأخلاقية ممكنة.

ومن أساسيات المدرسة الليبرالية ذات التأثير على حقوق الإنسان، فكر القانون الطبيعي الذي يفترض أن الجنس البشري حر ومتساوي بطبيعته، فالبشر يملكون حقوقاً بسبب النظام الطبيعي للأشياء. وفكر القانون الطبيعي هذا جذور عند مفكري اليونان والرومان ولوك وروسو، وفي الثورة الأمريكية والفرنسية. أما الأساس الثاني للمذهب الليبرالي فهو الفكر النفعي ممثلاً بفكر جون ستيوارت ميل. فالسعي إلى السعادة والرفاهية الإنسانية عن طريق الحرية والمساواة هو أعلى قيمة أو خير لأن هذا ما تثبته فائدته للمجتمع. ثم تحول الأمر بما جاء به للفكر جيرمي بنتام في المذهب النفعي الفردي مركزاً على رفاهية الفرد وصالحه. وجوهر الفكرة النفعية بأن المجتمع الأفضل يتحقق من خلال الممارسة الحرة للمساواة الفردية وهذه بدورها تخدم حركة حقوق الإنسان.

وبالنهاية نحن نتحدث هنا عن تحقيق الإرادة الحرة بمعناها البسيط.

أما الفلسفة الثالثة لحقوق الإنسان فهي المدرسة الكوميونية أو التضامنية، باعتبار الحقوق مستمدة من العنصرية في جماعة أو مجموعة.

هناك إذن مجموعة من الحقوق المادية والإجرائية والوطنية ويمكن القول أن لكل شعب الحق في أن يحدد أولوياته الرئيسة من حقوق الإنسان وأهمها السلام، الحق في الحياة وحقوق التضامن، وحق تقرير المصير والحق في النمو والحق في بيئة صحية.

و على العموم يمكن القول أن دول العالم الثالث تركز على أهمية الاحترام

الفعال لحقوق الإنسان لاسيما ما تضمنته من حقوق الشعب التالية:

إن لكل شعب الحق في الوجود، وفي إحترام كيانه الوطني والثقافي، وفي أن يحتفظ بطريقة سلمية بحيازته لأرضه والعودة إليها إذا ابتعد عنها وأن لا يتعرض أحد بسبب جنسيته أو هويته الثقافية للمذابح أو التعذيب أو الاضطهاد أو الإبعاد أو ظروف معيشية تعرض هويته للخطر، وحق تقرير المصير وتقرير وضعه السياسي بحرية ودون تدخل أجنبي، والحق في التحرر من أي سيطرة استعمارية أو من نظام عنصري، والحقوق الديمقراطية دون تفرقة، وضمان الحريات الأساسية للجميع. وحقه بثروته وموارده الطبيعية، ولكل شعب الحق في المشاركة وفي التقدم العلمي والتكنولوجي باعتباره جزءا من التراث المشترك للجنس البشري والحق في تقييم عادل للعمالة وفي شروط متساوية وعادلة في التجارة الدولية.

وهنا لابد من التأكيد الذاتي المتزايد للإنسان لصالح حقوقه الإنسانية الخاصة فالحقوق تنتمي للإنسان نفسه لا لمجموعته.

أما العالم الثالث فتطبق عليه تصورات مختلفة عن حقوق الإنسان ولابد من التفكير مليا في أي نماذج حقوق الإنسان هذه يناسب العالم الثالث.

ولابد من أن يشدد على حقيقة وجود قواعد لحقوق الإنسان والحرية الحقيقية ومساواة للفرد، وفي النهاية فرض قواعد حقوق الإنسان الدولية.

مستقبل حقوق الإنسان في السياسات الدولية:

من المعروف أن كل الحقائق تمر كما يقول شوبنهاور من خلال ثلاث مراحل: السخرية منها، معارضتها بعنف، وأخيرا قبولها باعتبارها شيئا بديها. وهذا هو الحال بالنسبة إلى الحقوق. ومن الطبيعي أن يكون هناك فرقا بين ما هو موجود وما يجب أن يكون، فالقواعد القانونية عادة ليست هي ذاتها قواعد للسلوك والممارسة.

فالقانون هو شكل مختلف ومن المفترض أن يكون سابقا للسلوك في التقدم، ولو كانا متماثلان لما كانت هناك حاجة للقانون. فالفرد يستخدم القانون لكي يغير ما هو قائم إلى ما ينبغي أن يكون. ويمكن تصنيف الدول سياسيا واقتصاديا معا على اعتبار أن حقوق الإنسان تشمل كلا من الحقوق المدنية - السياسية، والاجتماعية - الاقتصادية.

وفي بعض الأحيان تبذل جهود لإقناع الدول بإتباع قواعد حقوق الإنسان لأن مصلحة الدولة في حكم القانون والتأييد الداخلي والمساندة الخارجية، بمعنى أن انتهاك الدولة للقواعد تضر بالمصلحة الحقيقية للدولة. وهنا لابد من دراسة حجم المهمة التي تواجه جهود الإنسان بشكل تسعى فيه لإحداث التغيير. ويجب أن يعتبر القانون الدولي لحقوق الإنسان باعتباره لغة قانونية تعمل على تمثيل قيم أساسية للدول والفاعلين الأساسيين في السياسات العالمية.

إن معايير حقوق الإنسان تمثل طريقا للفكر مختلفا بشأن كرامة الإنسان والسياسات العالمية. حيث كانت فكرة السيادة الوطنية مقبولة على نطاق واسع وكان معتقدا أن للدول الحق في أن تفعل ما تشاء داخل نطاق اختصاصها الإقليمي. أما حركة حقوق الإنسان فهي تعكس فكرة أن الدول ملتزمة بالوفاء بمعايير معينة في كيفية معاملة رعاياها، حتى أن الهيئات غير الوطنية المحددة في المعاهدات لها الحق في التعليق على قضايا حقوق الإنسان.

و من الظاهر أن تعزيز حقوق الإنسان يتحرك وفقا لديناميكيات غير منتظمة. ويبدو أن بعض الحقوق الاجتماعية تسهم في نوع العالم الذي يسعى قانون حقوق الإنسان أن ينتجه.

فالحق الاجتماعي في التعليم على سبيل المثال يمكن إظهار أنه يرتبط مع عدد من القيم - مثل التسامح والرغبة في إنهاء العنف وتقييده - والذي يبدو أنه ضروري لنظام ثابت من الحقوق المدنية - السياسية.

الديموقراطية والحريات

إن دراسة مفهوم الديمقراطية وتطورها لابد أن يتم ربطه بالعملية التربوية والأدب التربوي من حيث دلالات المبادئ والقيم الديمقراطية وعلاقتها بالتربية.

ولا ننسى أن للديموقراطية مفهوم شامل يتطور وفق التغير المستمر عبر العصور ووفق التطورات الاجتماعية التي تمر بها الأمم عبر التاريخ، فهي تختلف وفقا للفيلسوف والمفكر والسياسي حيث لا يختلف على منطلقات الديمقراطية ومبادئها وقيمها وإنما في الممارسات والاستراتيجيات والأدوار المؤسسية والاجتماعية.

والديموقراطية من المفاهيم القديمة التي تدل على نمط الحكم.

وقد كانت ديموقراطية أثينا متأثرة بالقوانين التشريعية التي وضعها (صولون) الإغريقي في أوائل القرن السادس قبل الميلاد، إلا أنها كانت ديموقراطية لخدمة الأرستقراطية إلى أن سقطت في عهد (بيركليس) الاثيني حيث كان الحكم الاثيني ديموقراطيا نظرا لكون إدارة الحكم تشجع على حكم الكثرة بدلا من حكم القلة (الرشدان، ٢٠٠٣).

وقد أكد المؤرخون السياسيون أن الإغريق هم أول من استنبط فكرة الديمقراطية وطبقها في المدن الإغريقية حي شكلت ممالك مستقلة، وكان القائد السياسي (بيركليس) أول من استخدم المصطلح في حكومة أثينا.

ثم تطورت الفكرة من المفهوم السياسي لتشمل كافة مجالات الحياة متأثرة بذلك بالصراعات في التاريخ الإنساني.

وتعرف الديمقراطية في الأدب التربوي بأنها مشتقة اصطلاحا من أصل

إغريقي Demos Kratia لتعني الأولى (الشعب) والثانية (حكم أو سلطة أو قوة)، أي أنها (حكم الشعب أو نظام الحكم المستمد من الشعب أو حكومة الشعب بواسطة الشعب ولصالح الشعب).

وقد ورد مفهوم الديمقراطية في الموسوعات ليعني مجموعة الأفكار الاجتماعية التي تشير إلى نظام سياسي، حيث تربط الديمقراطية بين النظرة الاجتماعية والتنظيمية، وحيث لا بد أن تكون السلطة في النظام الديمقراطي بيد الشعب.

والديموقراطية (سياسيا) كما ورد في المعجم الوسيط هي: إحدى صور الحكم الذي تكون فيها السيادة للشعب و(اجتماعيا) هي: أسلوب في الحياة يقوم على أساس المساواة وحرية الرأي والتفكير.

أما التعريف الحرفي للديموقراطية عند (توينبي) فهو السيطرة الفعالة على الشؤون الإنسانية من جانب الجماهير الشعبية.

وقد عرفت الديمقراطية وفق ما ورد في دائرة المعارف الأمريكية عام ١٩٦٨ بأنها (منهج من مناهج الحكم الذي تستند فيه القرارات الأساسية للحكومة والسياسية التي تقف وراءها، إلى الموافقة الحرة المعطاة للحكومة من الأغلبية المحكومة بصورة مباشرة أو غير مباشرة).

فالمنهج الديمقراطي هو المنهج الذي تستطيع فيه الأقلية (وممثلوها) أن سلميا الأغلبية في الحكومة بالموافقة الحرة للأغلبية المحكومة.

ظهر نظام الحكم الديمقراطي منذ منتصف القرن الخامس قبل الميلاد واستمر تطوره عبر العصور. وتعتبر الديمقراطية ذات طابع سياسي، ثم ظهرت أنماط الديمقراطية في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية. وقد تطور مفهوم الديمقراطية بفضل الجهود الفردية والاجتماعية والثورات والحركات الفلسفية والسياسية، حيث استهدفت القضاء على

الإقطاع والعبودية والرق وأنظمة الظلم والفساد بهدف تحقيق الكرامة الإنسانية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

لقد مر مفهوم الديمقراطية بتطورات في القرن السابع والثامن عشر في أوروبا حيث حركة إصلاح البرلمان البريطاني، ثم قامت الديمقراطيات الأوروبية والأمريكية على تقليد المؤسسات الديمقراطية البريطانية.

ثم تطورت الديمقراطية لتشمل مجالاتها الثقافية والتربوية، إلا أنها تبلورت في القرن العشرين في دول العالم على الرغم من الصراعات السياسية في دول العالم الثالث.

فالمبادئ والقيم الديمقراطية تعد حاجات إنسانية يسعى إليها الفرد للعيش بحرية، والدول الديمقراطية تقدر قيمة الإنسان وتعترف بالتنوع الاجتماعي والثقافي، وتحترم المشاريع الفردية التي تجمع بين الحرية الشخصية وحق الانتماء للجماعة.

إن مفهوم الديمقراطية كمذهب فلسفي فقد تعرضت له الفلسفات من حيث أصل تنظيم العلاقات الإنسانية أو بين أفراد المجتمعات والأمم بالإضافة إلى تنظيم العلاقات السياسية بين الحاكمين والمحكومين، فالديموقراطية (فلسفيا) ترجع أصل السلطة السياسية إلى الإرادة العامة، فالأمة هي مصدر السلطات وإرادتها هي أصل السيادة ومصدرها في الدولة، والديموقراطية نظام حكم ينشأ استجابة للإرادة العامة.

ومن مميزات نظام الحكم الديمقراطي أنه يضمن التغير السلمي في المجتمع لما تتميز به مرونة الاستجابة للرأي العام، وإتاحة الفرصة للتعبير عن الآراء، فالديموقراطية هي شكل الحياة السياسية الذي يعطي أكبر قدر ممكن من الحرية لأكثر تنوع ممكن. والديموقراطية هي أيضا سيادة الغالبية المقترن سياسيا بالاعتراف بالآخر واحترام الأقليات العرقية أو الدينية.

فالديموقراطية إذا هي منهج حكم وحياة يشارك فيه أفراد المجتمع باتخاذ

القرارات، ويكون الحكم للأغلبية مع إحترام رأي الأقلية، وتحترم فيه كرامة الإنسان وأفكاره، ويشارك كافة المواطنين مراقبة تنفيذ القرارات، وهو نظام حكم يحترم كافة المواطنين على اختلافاتهم ويسعى لتحقيق الاتزان بين واجبات المواطن وحقوقه.

والتربية الديموقراطية تهدف إلى إعداد المواطن الذي يؤمن بالمبادئ والقيم الديموقراطية ويلتزم بالمنهج الديموقراطي.

أما ديموقراطية التربية فهي الاعتماد على المبادئ والقيم الديموقراطية في توفير فرص متكافئة لتربية وتعليم وتدريب كافة أفراد المجتمع دون تحيز أو تمييز بينهم على أساس اقتصادي أو عرقي أو جغرافي أو عقائدي، والأخذ بعين الاعتبار التباين والاختلاف في القدرات والميول.

والممارسات الديموقراطية هي كل ما يقوم به الأفراد والجماعات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية من ممارسات ومواقف سلوكية تتفق مع القيم الديموقراطية، وتدعم الحقوق والواجبات الفردية والمجتمعية.

كما أن المبادئ الديموقراطية هي الركائز التي تقوم عليها الديموقراطية وتحدد موجهات السلوك الإنساني وتضم الحرية والمساواة والكرامة واحترام حقوق الإنسان والتضامن والتسامح والمشاركة والتعاون الإنساني والسلطة وسيادة القانون والتشاور.

أما المبادئ الديموقراطية للتربية فهي الركائز الأساسية لعمليات التربية التي تنظم السلوك البشري لجميع أفراد المجتمع ليكون سلوكا ديموقراطيا، وهي تركز على الطلبة والعاملين في محور العملية التربوية.

والقيم الديموقراطية هي القواعد التي تشكل الضوابط لسلوك الأفراد والجماعات والمؤسسات في المجتمع الديموقراطي، ويقررها أفراد المجتمع كافة، ولا بد من الالتزام بها.

وتعرف الديمقراطية بأنها (حكم الشعب بالشعب وللشعب)، ويعرفها (أبراهام لنكولن) بأنها (حكم بواسطة الشعب لمصلحة الشعب) وهذا مأخوذ عن رجل الدولة الأثيني (كليون).

وقد استبدل روسو قاعدة الإجماع بقاعدة الأغلبية حيث أنه من الصعوبة أن يحكم الشعب، فأصل فكرة الديمقراطية النيابية محل المباشرة، بحيث تقتصر مهمة المواطنين على انتخاب النواب الذين يباشرون السلطة النيابية عنهم (الرشدان، ٢٠٠٣).

وقد وضع بيركليس (مؤسس الديمقراطية) ثلاثة مبادئ أساسية للديموقراطية هي:

- الحكم للأغلبية وليس للأقلية.
- المساواة أمام القانون في النزاعات الشخصية.
- توزيع المناصب في الشؤون العامة حسب الكفاءة دون اعتبار للطبقة.
- كما ينطلق مفهوم الديمقراطية من الحرية، وبهذا يتضمن التحرر الذاتي والموضوعي للفرد والأمة، أي أن هناك بعداً حضارياً لمفهوم الحرية التي تهدف إلى تكوين الإنسان المناضل والمبدع في مجتمع إنساني الرسالة.

وحدد مايو المبادئ السياسية للديموقراطية بأنها:

- السيطرة الشعبية على صنع القرار، وذلك من خلال انتخاب الممثلين لصناعة القرار السياسي.
- المساواة السياسية (بين جميع المواطنين في الانتخاب كحق للمواطن أن يكون له نفس التمثيل ودون استثناءات).
- فعالية الحريات السياسية المتمثلة بالأحزاب السياسية.

▪ تقاسم التمثيل والقرار بالأغلبية، واحترام حقوق الأقلية.

وبالنسبة لمبادئ الديمقراطية في النظام الجمهوري الأمريكي فهي: حرية الاختيار، حرية الاحتواء أو الانضمام، العدالة والاستقامة والمساواة، المسؤولية وحرية التعبير (ديوي، ١٩٨٧).

في حين يرى البعض أنها تشمل جعل قيمة الفرد فوق قيمة الدولة، وجعل الحكومة خالصة للشعب، والحكم والقانون.

وقد تعددت نماذج الديمقراطية وفقا لاختلاف آليات تطبيقها، فهناك ثلاثة نماذج أساسية هي:

١- النموذج الكلاسيكي للديموقراطية: وتشمل الديمقراطية الأثينية والديموقراطية الجمهورية.

٢- نموذج الديمقراطية الليبرالية، وتضم شكلان:

▪ ديموقراطية الحماية والرعاية

▪ الديمقراطية التنموية

٣- نموذج الديمقراطية المباشرة، ويمثله النظام الاشتراكي والشيوعي.

ولم يتبقى حتى تاريخنا المعاصر إلا نموذج الديمقراطية الليبرالية في الغرب وهي وسط بين الديمقراطية التمثيلية الكلاسيكية التي تستند إلى مبادئ الحرية والعدالة والمساواة، أي أنها الديمقراطية الاجتماعية، وبين شكل الديمقراطية الليبرالية الراديكالية، وهي ما يسمى اليوم بالليبرالية الجديدة وفقا لاقتصاد السوق التي لا تهتم بالقيم الاجتماعية والأخلاقية للإنسان الاجتماعي السياسي.

ويستند مفهوم الديمقراطية في النظرة الليبرالية إلى المذهب الفردي الحر وعلى مبادئ الديمقراطية (الحرية والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان)، فالديموقراطية الليبرالية توجه الفرد نحو الخيارات المتاحة أمامه في الحياة العملية.

النموذج الأفلاطوني للديموقراطية:

يرتكز النموذج الأفلاطوني للديموقراطية في الجمهورية على الجوانب السياسية وفئة محددة من الشعب وهي فئة الأحرار، فالفلاسفة هم أفضل من يستطيع تولي الحكم، والفكر الأفلاطوني يحرم فئة كبيرة من المجتمع من التمتع بمزايا الديمقراطية.

نموذج الديمقراطية في الفلسفة الواقعية:

انبثق النموذج الثاني للديموقراطية من الفلسفة الواقعية حيث استمرت أفكار أرسطو وتأثر به جون لوك، إلا أن لوك لم يستطع السير بالديموقراطية في المجال التربوي، فقد وضع على كاهل العملية التربوية مسؤولية كبيرة من أجل (الرجل المثالي)، حيث بقيت الفروق متواجدة بين البشر.

نموذج الديمقراطية الماركسي:

ظهر مفهوم الديمقراطية المتطور من النموذج الاجتماعي والفكر الماركسي في بداية القرن العشرين، حيث قدم مصلحة الجماعة على الفرد، وذلك رداً على الصراع الطبقي الذي نتج عن الرأسمالية الغربية.

نموذج الديمقراطية في الفكر الإسلامي:

أما النموذج الثالث للديموقراطية فهو المستنبط من الفكر التربوي الإسلامي، حيث تضمن الإسلام كنظام حياة شامل مبدأ الشورى الذي يقبل مبدأ مشاركة الشعب في السلطة، هذا إضافة إلى حرية المعتقد والتفكير العلمي وتكافؤ الفرص والعدالة والمساواة ومراعاة الفروق الفردية وتعليم المرأة، وكذلك تحرير العقل البشري من تقاليد الجاهلية.

كما ركز الإسلام على حرية التعلم وعدم اقتصار التعليم على الحاكم أو المحكوم.

لقد ارتبط مفهوم الشورى في الإسلام بالديموقراطية، حيث شغلت قضية الديمقراطية الفكر السياسي في العالم العربي منذ النهضة العربية المعاصرة، ويعتبر الشيخ رفاعة الطهطاوي من أوائل المفكرين في العالم العربي (لقب بأبي الديمقراطية المصرية) الذين بحثوا هذا المجال، ومن المفكرين من رأى أن الإسلام أبو الديمقراطية وأساسها الشورى، ومنهم من أنها مختلفة عن الديمقراطية، فالشورى هي تقليب الآراء ووجهات النظر واختبارها من أصحاب العقول، وهي استطلاع رأي الأمة وذوي الخبرة.

إلا أن الشورى ليست مرادفة للديموقراطية، فهي تعني عدم الانفراد بالرأي بالأمور التي يرد فيها نص الشرع. والشورى فريضة إلهية، وهي ليست حق من حقوق الإنسان وحسب بل هي ضرورة شرعية واجبة على كافة أفراد الأمة حكاما ومحكومين.

وفي الشورى فإن الله هو صاحب السيادة والحق في الشورى مرجعه النص الشرعي، والعقل في الشورى يكون كاشف للحكم لا منشئ له.

ويرى أرسطو في كتاب (السياسة) أن لكل مجتمع ولكل شكل من أشكال الحكومات نظاما تربويا خاصا يناسبه، فهناك نظام تربوي ينسب الديمقراطية وآخر يناسب الأولغاركية، ومن أجل ذلك كانت التربية العمل الأساسي للمشرع، ولا جدال في أن على المشرع أن يهتم قبل كل شيء بتربية الشبيبة، وبالفعل فإن الدول التي تهمل هذا الواجب تتكبد ضررا خطيرا في دستورها.

وفي دراسة ل (ادقوس) بعنوان (المشاركة في الإمكانية: التعليم من أجل الطموح، والديموقراطية والعدالة)، حيث درس الباحث الأدب الديمقراطي

التربوي والسياسي، واثبت فيه أن مفهوم السياسي ليس غامضاً، وأن القوة السياسية تنطلق من التعليم الموجه نحو التطلع المستقبلي المثمر والعدالة الاجتماعية ومزيد من فهم الحياة الاجتماعية، فالطموح من أجل المجتمع الأفضل الذي يعزز المربين مرهون بالنموذج الاستراتيجي للسياسات. وأن من أهم مصادر إحياء الأمل هو (الحوار المتبادل).

ولعل أهم القيم بهذا الصدد مبدأ تربوي ظهر في أمريكا وهو الإخلاص. والمهم التعهد للطلبة بأدوار مؤسسية ومشاركتهم بتعهدات صادقة كسبيل لتوجيه الطلبة نحو التغيرات الجوهرية والإبداع المستقبلي، ولا يكون ذلك إلا من خلال إحياء العمل والطموح عن طريق الحوار المتبادل، والتركيز على إدراك المسؤولية نحو الآخرين وبالتالي تحقيق السيطرة الاجتماعية. ولعل البحث عن لغة عالمية لإيجاد نظم ومؤسسات وسياسات من جهة وتحقيق الآمال من جهة يؤدي لظهور توجه نحو العدالة الاجتماعية والديموقراطية (الرشدان، ٢٠٠٣).

لقد ركزت جميع الدراسات في مجال الديمقراطية والتربية على أهمية دراسة موضوع الديمقراطية وعلاقتها بالتربية، ودور الفلسفة التربوية وأهدافها وسياساتها في ترسيخ المبادئ والقيم الديمقراطية. حيث لا بد من ممارسة المبادئ والقيم الديمقراطية من قبل مديري ومعلمي وطلبة المدارس الثانوية، والذي ينعكس على تعلم وتعليم الديمقراطية في المدارس، وجعل المناخ المدرسي مناخاً ديمقراطياً. وهنا تظهر الحاجة لإعادة النظر في فلسفة التربية وأهدافها واستراتيجياتها في أي بلد.

هذا إضافة إلى أهمية الممارسات الديمقراطية ومظاهر الديمقراطية في الجامعات والمعاهد العليا باعتبارها مؤسسات تربوية تقوم بإعداد الشباب للاندماج في سوق العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي، حيث

يأتي دور هذه المؤسسات مكملًا لدور الأسرة والمدرسة.

وتؤكد الدراسات في الديمقراطية على ضرورة تزويد المعلمين قبل الخدمة بالتربية المدنية والوعي السليم للديموقراطية التي تسهم في تعميق الممارسات الديمقراطية في نفوس الطلبة، وضرورة التغلب على التحديات والصعوبات التي تواجه المعلمين في المدارس وتعيق تطبيق وممارسة الديمقراطية.

كما أن هناك علاقة وثيقة بين الديمقراطية والتعليم والمدرسة، وفاعلية المبادئ والقيم الديمقراطية في العملية التربوية من أجل الحياة الأفضل، وأهمية استغلال غرفة الصف لإعداد مواطن المستقبل الديمقراطي، والذي يكون مواطن فاعل في المجتمع.

وقد ظهرت ديموقراطية التعليم في العصر الحديث عند الإعلان عن حقوق الإنسان عام ١٩٢٩م من قبل معهد الحقوق الدولي.

وقد رأى نقولا هانز أنه: (ليس من دافع يقوم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على تفرقة تتعلق بالجنس أو الجنسية أو اللغة أو الدين يعطي للدولة كي تمنح أي فرد من الأمة حقوقاً خاصة أو عامة ولا سيما في الالتحاق بمؤسسات التعليم).

ثم اتضح مفهوم ديموقراطية التعليم بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المقرر من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٤٨م، وهو ينص على أن (لكل شخص الحق في التعليم، ويجب أن يكون التعليم في المرحلة الأولى إلزامياً، وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني).

ولديموقراطية التعليم أبعاد ثلاثة هي:

- بعد اجتماعي ترتبط فيه ديموقراطية التعليم بديموقراطية المجتمع.
- بعد كمي بحيث تتسع نظم التعليم لتشمل الصغار والكبار.

▪ بعد نوعي بحيث يرتبط التعليم بحاجات البيئة والسكان ومقتضيات التقدم.

ويمكن القول أن هناك عدد من المؤثرات الكمية والنوعية لأبعاد ديموقراطية التعليم، كما يلي:

- نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي والجامعي
- نسبة الأمية، وهو مؤشر على تكافؤ الفرص التعليمية واهتمام النظام السياسي التعليمي بتزويد أفراد المجتمع بالمعارف التي تساعد على المشاركة الفاعلة في المجتمع.
- نسبة تعليم الإناث والأقليات العرقية والدينية.
- مدة التعليم الإلزامي، فكلما زادت كانت مؤشرا على ديموقراطية التعليم.
- المستوى الأكاديمي للمعلمين، حيث اهتمام النظام التعليمي بنوعية الخبرات التربوية.
- نسبة الإنفاق على التعليم من الدخل القومي، وعلاقتها بديموقراطية التعليم طردية.
- تكافؤ فرص الالتحاق والارتقاء بالسلم التعليمي لجميع المواطنين، وذلك بأن يرتبط التعليم بالقدرات الذاتية للمتعليم وليس بالضرورة بظروفه الاجتماعية والاقتصادية.
- تكافؤ فرص التعليم في المناطق الجغرافية المختلفة.
- المرونة في النظام التعليمي وذلك بتوفير الفرص للانتقال من المراحل التعليمية سواء بالتعلم الخاص أو الدراسة المسائية أو غير النظامية بالتقدم للامتحانات مباشرة.

المفهوم الديمقراطي للتربية:

إن التربية وظيفة اجتماعية، تكفل التوجيه والنمو لدى الناشئين عن طريق مشاركتهم في حياة الجماعة التي ينتمون إليها، ومعنى ذلك إن التربية ستتغير بتغير نوعية الحياة السائدة في الجماعة، والمجتمع لديه المثل الأعلى للتغير بحيث يدخل عليه تحسينات، وهو لديه أيضا معايير وطرق للتربية تختلف عن معايير وطرق تربية المجتمع الذي لا يرمي إلا إلى مجرد استدامة عاداته الخاصة (ديوي، ١٩٨٧).

لقد حاول ديوي في كتابه الديمقراطي والتربية اكتشاف وتقدير الأفكار التي ينطوي عليها المجتمع الديمقراطي.

والتربية الحق لا بد أن تتضمن تقديرا نقديا لنظريات المعرفة والنمو الخلقي التي تمت صياغتها في ظروف اجتماعية سابقة، وهي لم تزل ذات فاعلية أو نشاط مؤثر في مجتمعات ديمقراطية اسما بحيث تعرقل تحقيق المثل العليا للديمقراطية.

فالتربية بذلك هي فلسفة تربط نمو الديمقراطية بنمو أو تطور المنهج التجريبي في العلوم، وبالأفكار التطورية في العلوم الحيوية وإعادة التنظيم الصناعي.

وحيث أن مفهوم التربية هي عملية ووظيفة اجتماعيتان، فإن المشكلات الأساسية للتربية في مجتمع ديمقراطي هي تلك المشكلة المتمثلة في الصراع بين الهدف القومي والهدف الاجتماعي الأوسع من القومية. فاستولت المصالح القومية على فكرة أهمية التربية للرءاء والتقدم البشري فتوحد هدف التربية الاجتماعي بهدفها القومي.

والموقف الراهن للتعامل الإنساني هو الارتقاء من الحدود القومية إلى

الدولية، حيث ينطوي ذلك على التعاون وتبادل الاعتماد بين الشعوب، فتأججت فكرة السيادة القومية، فكل أمة تعيش في حالة من العداء المكبوت مع جيرانها، وكل أمة تفترض أنها الحكم الأعلى في مصالحها الخاصة. والمفروض أن السيادة أساسية للممارسة السياسية ولعلم السياسة.

والسؤال المهم يتعلق بالتوفيق بين الولاء القومي والوطنية وبين الولاء الأعلى للأمور التي توحد الناس جميعا في غاية مشتركة بصرف النظر عن حدودهم السياسية القومية من خلال نظام ديموقراطي للتربية يركز على ما يربط الشعوب وعلى المساعي والنتائج الإنسانية التعاونية.

وانطلاقا من كون التربية عملية اجتماعية، وأن لأشكال الحياة الاجتماعية قيمة بناء على:

- أولا: مدى اشتراك جميع الأفراد في مصالحها
- ثانيا: بلوغ الحرية والكمال الذين تتبادل بهما الجماعة العمل مع غيرها من الجماعات.

فالمجتمع غير المحمود هو ذلك المجتمع الذي يضع الحواجز والقيود الداخلية والخارجية للحيلولة دون حرية نقل الخبرة وتبادلها.

الاجتماع البشري والتربية والمساواة:

المجتمع كلمة واحدة ولكنه أشياء كثيرة، فالناس يجتمعون بشتى الطرق والأغراض، والفرد يرتبط بعدد من الجماعات، وفي داخل كل تنظيم اجتماعي توجد جماعات سياسية وصناعية وعلمية ودينية، والخصائص التي تصاحب هذه الوحدة هي المشاركة المحمودة بالفرص والرخاء والولاء للغايات العامة وتبادل التعاطف. وأي تربية تقدمها جماعة تميل إلى جعل أعضائها اجتماعيين، بنوعية وقيمة تتوقف على أهداف الجماعة، فمن هنا تبرز الحاجة إلى معيار لقيمة أي نوع من الحياة الاجتماعية.

المثل الأعلى الديمقراطي:

يشير معيار الديمقراطية إلى مزيد من العدد ومزيد من التنوع في الاهتمامات المشتركة والعامة، كما يعني مزيد من الاعتماد على الاعتراف بالاهتمامات أو المصالح المتبادلة.

هذا إضافة إلى تفاعل أكثر حرية بين الجماعات الاجتماعية، وتغير في العادات الاجتماعية، وإعادة توافقها باستمرار عن طريق مواجهة المواقف الجديدة الناتجة عن التعامل المتباين، وهذه السمات هي ما يميز المجتمع الديمقراطي التكويني.

ومن الناحية التربوية فإن تحقيق شكل للحياة الاجتماعية تكون فيه المصالح متداخلة تبادلياً، وحيث التقدم أو إعادة التوافق، اعتبار هام، وذلك يجعل المجتمع الديمقراطي أشد اهتماماً من المجتمعات الأخرى بالتربية المقصودة والمنهجية، وولاء الديمقراطية للتربية واقع مألوف.



حقوق المرأة وقضايا النوع الاجتماعي

اختلفت نظرة الشعوب إلى المرأة عبر التاريخ، ففي المجتمعات البدائية الأولى كانت غالبيتها "امومية"، وللمرأة السلطة العليا، ومع تقدم المجتمعات وخصوصاً الأولى التي ظهرت في حوض الرافدين، مثل شريعة اورنامو التي شرعت لحقوق المرأة وحق الزوجة بالوراثة من زوجها، ثم شريعة اشنونا التي أضافت إلى حقوق المرأة حق الحماية ضد الزوجة الثانية، وشريعة بيت عشتار التي حافظت على حقوق المرأة المريضة والعاجزة وحقوق البنات غير متزوجات. وأخيراً قوانين حمورابي التي احتوت على ٩٢ نصاً من أصل ٢٨٢ تتعلق بالمرأة، وقد أعطت شريعة حمورابي للمرأة حقوقاً كثيراً من أهمها: حق البيع والتجارة والتملك والتوريث، كما أن لها الأولوية على الزوجة الثانية في السكن والملكية وحفظ حقوق الوراثة والحضانة والعناية عند المرض. كما شهد العصر البابلي بوصول ملكة سميراميس إلى السلطة لمدة خمس سنوات اهتماماً بالحقوق.

ولعل أول اهتمام أخذ الطابع الدولي للمساواة بين الرجال والنساء كان في ميثاق الأمم المتحدة، الذي أبرم في سان فرانسيسكو في ٢٦/٦/١٩٤٥ م، والذي نص على عدم التفرقة بين الناس، بسبب الجنس. وفي عام ١٩٤٨ م صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي تنص المادة الثانية منه على أن: (لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي؛ سياسياً وغير سياسي، أو الأصل الوطني، أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر).

وفي عام ١٩٥١ م أبرمت اتفاقية المساواة في الأجور بين العمال والعاملات،

ثم الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة عام ١٩٥٢م، ثم جاء العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام ١٩٦٦م، فالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في نفس العام، وتلاههما الإعلان الخاص بالقضاء على التمييز ضد المرأة سنة ١٩٦٧م، ثم جاء إعلان طهران لحقوق الإنسان عام ١٩٦٨م؛ وجميع هذه الاتفاقيات والمعاهدات لم تكن ملزمة، كما أنها لم تُخصص للمرأة.

ومنذ عام ١٩٧٥م بدأ عقد المؤتمرات المتخصصة في قضايا المرأة، كما بدأت مقرراتها تأخذ منحى إلزامياً، فكان أول هذه المؤتمرات:

▪ عام ١٩٧٥: المؤتمر العالمي الأول للمرأة (مؤتمر مكسيكو لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام)، واعتمدت فيه خطة عمل للأعوام ١٩٧٦-١٩٨٥م، واعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ذلك العام عام المرأة الدولي.

▪ عام ١٩٧٩: اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو): خرج المؤتمر بما يعرف باتفاقية سيداو، والتي تتضمن ثلاثين مادة، وردت في ستة أجزاء، للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، على أن يبدأ نفاذها في ٣ سبتمبر ١٩٨١م. وجاءت هذه الاتفاقية لأول مرة بصيغة ملزمة قانونياً للدول التي توافق عليها؛ إما بالمصادقة عليها أو بالانضمام إليها. وحددت الأمم المتحدة العام ٢٠٠٠م موعداً نهائياً لتوقيع جميع الدول عليها.

التمييز بين الأطفال في المنزل:

إن التمييز بين الأطفال في المنزل وخاصة بين الابن والابنة يؤدي إلى أخطار وظواهر سيئة في المجتمع كالأضرار النفسية لدى الأطفال. فالبعض من الآباء قد يفضل بعض الأبناء على بعضهم لأسباب أهمها أن يكون

الطفل من الجنس غير المرغوب فيه جهلاً لكونه أنثى. وقد يتشاءم العديد من الأشخاص من إنجاب الإناث بل ويصل الأمر في بعض الأحيان إلى حد الطلاق. إلى أن حدث ثورة أنصفت المرأة التي ظلت مظلومة على مدى عقود طويلة على أساس أنها المسؤولة عن جنس المولود. وإجمالاً يوجد إلى الآن في القبائل والمجتمعات الريفية مظاهر جهل، في موضوع الإرث حيث يسعون دائماً إلى حرمان الأنثى من الميراث بحجة عدم خروج المال إلى شخص غريب.

وعلى الرغم من وجود بيئة سياسية مناسبة في بعض الدول، إلا أنه ما زال تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة يواجه بعض الصعوبات المتعلقة بالقضاء. فبعض هذه الصعوبات يتصل بالنظام القانوني، ويتعلق عدد آخر منها بالجانب المؤسسي حيث تطرح مسألة قدرة الهيئتين التشريعية والتنفيذية على وضع هياكل خاصة بوضعية النساء. في حين يتعلق البعض الآخر بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلاد التي تعزز أشكال التمييز السائدة وترتبط بشكل مباشر بالعقليات السائدة.

ويلاحظ وجود فوارق بين القوانين والممارسة. فما زالت المرأة تتعرض يومياً لأشكال متعددة من التمييز والعنف. وتتفشى الأمية بشكل متنامي في أوساط النساء لاسيما في المناطق الريفية. ويسجل معدل بطالة لدى حاملي الشهادات في أوساط النساء نسباً أعلى مما يسجل في صفوف الرجال. كما يوجد حالات في الريف كحالات الزواج المبكر أو تفضيل تعليم الذكور. هذا إضافة إلى تفشي الفقر. وفضلاً عن ذلك، تحصل النساء بصعوبة على مناصب عليا.

كما أن تطوير مسارهن المهني يتعثر بسبب مسؤوليات الأسرة، ويظل وضع النساء ضعيفاً حسب مؤشر مشاركة النساء. وهو يعكس الفوارق بين الرجال والنساء في مجال اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي. لكن الجهود المبذولة على مستوى المشاركة السياسية للنساء في الهيئات المنتخبة حسنت معدلات

هذا المؤشر. كما أن وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار يساهم في سد ثغرات القوانين المجحفة بحق المرأة، ويعزز فرص إلغاء التمييز ضدها، ويوسع نطاق الحماية القانونية للنساء ووصولهن إلى مواقع سياسية.

وقد جاءت القوانين الدولية لتتصدى لحقوق المرأة ورعايتها، ولعل أهمها (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)، حيث تضمنت المادة الأولى منها في الجزء الأول ما يلي:

المادة ١/ الجزء الأول:

(لأغراض هذه الاتفاقية يعني مصطلح "التمييز ضد المرأة" أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف للمرأة، على أساس تساوي الرجل والمرأة، بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو إبطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو تمتعها بها وممارستها لها بغض النظر عن حالتها الزوجية).

كما تضمن (الميثاق العربي لحقوق الإنسان) في مادته الثالثة ما يؤكد إحترام حقوق المرأة كما هو مبين تاليا:

المادة ٣:

١- تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بان تكفل لكل شخص خاضع لولايتها حق التمتع بالحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الميثاق، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس، أو اللغة أو المعتقد الديني، أو الرأي، أو الفكر، أو الأصل الوطني، أو الاجتماعي، أو الثروة، أو الميلاد، أو الإعاقة البدنية أو العقلية.

٢- تتخذ الدول الأطراف في هذا الميثاق التدابير اللازمة لتأمين المساواة الفعلية في التمتع بكافة الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا

الميثاق، بما يكفل الحماية من جميع أشكال التمييز بأي سبب من الأسباب المبينة في الفقرة السابقة.

٣- الرجل والمرأة متساويان في الكرامة الإنسانية، والحقوق والواجبات، في ظل التمييز الايجابي الذي أقرته الشريعة الإسلامية والشرائع السماوية الأخرى والتشريعات والمواثيق النافذة لصالح المرأة. وتتعهد تبعا لذلك كل دولة طرف باتخاذ كافة التدابير اللازمة لتأمين تكافؤ الفرص والمساواة الفعلية بين النساء والرجال في التمتع بجميع الحقوق الواردة في هذا الميثاق).

التمييز ضد المرأة:

يمكن القول أن هناك فوارق طبيعية بين الناس بسبب اللون والشكل والعرق وفوارق مكتسبة، ثقافية بسبب التربية وتقسيم الأدوار. أما الفوارق الطبيعية فهي موضوع النزاع عندما يحاول جزء من المجتمع استعمالها لاستغلال والسيطرة على جزء آخر من المجتمع، ويعتمد على هذه الفوارق لتبرير جل أشكال الإقصاء والعنف مثل العنف العنصري أو العنف ضد المرأة.

والفوارق المكتسبة هي نتاج المجتمع والتقاليد، ويمكن أن تكون إيجابية أو سلبية. وتكون سلبية عندما تحد من قدرات والحاجات الأساسية للآخر: مثل الحرية، الصحة، التغذية، التربية، الثقافة.

إن الاختلاف بين مكونات المجتمع هي ميزة غناء. فالناس مختلفة ولكن لا يجب أن يكون هذا سبب الاختلاف في الحقوق ولا يجب القبول بها في أية حالة من الأحوال.

وغالبا ما يتم الانطلاق من الفوارق الطبيعية للتبرير وبالقوة الفوارق المكتسبة التي تفرض التمييز ضد مجموعة من المجتمع. وهذه الفوارق الطبيعية تم تأويلها اجتماعيا في غالب الأحيان من أجل تحديد وفرض تبعية المرأة.

النساء والرجال مختلفون، لكنهم متساوون في الحقوق. هذا ما يقره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. والدراسات حول خروقات حقوق الإنسان ضد المرأة تبين خطورة واقع ملايين النساء في العالم.

وهناك نضالات مستمرة ومطالب من أجل المساورة بالرجل والمرأة. وقد تحققت تغييرات مجتمعية في هذا الاتجاه، لكن تحقيق هذه المساواة لازالت في العديد من الحالات حلما.

والتمييز حسب النوع الاجتماعي هو الشكل حيث جميع المجتمعات تفرز مهام، قيم، علاقات وادوار حسب النوع.

ويمكن اعتبار العنف ضد المرأة من خروقات حقوق الإنسان الأكثر والأخطر عالميا، حيث يسود جميع المجتمعات كيفما كان نظامها السياسي أو الاقتصادي وفي مختلف الثقافات والديانات والطبقات الاجتماعية. والإحصائيات تثبت أنه لا يوجد أي جزء من العالم يضمن فيه إحترام حقوق المرأة بشكل شامل.

ولعل المشكلة الأخطر هي في تفشي العنف المعنوي أو النفسي في المجتمعات، ومن صوره: النظرة الدونية للأُنثى، إجبارها على الزواج، حرمانها من منصب تستحقه، حرمانها من فرص تعليمية أو تدريبية، حيث أن أكبر عنف معنوي تمارسه مجتمعاتنا ضد المرأة هو التمييز. ويرى بعض النقاد في هذا المجال أن المجتمع العربي ذكوري حتى في نمط تربيته.

على أن التمييز الأشدّ قسوة ومرارة هو حرمان المرأة العربية من نقل جنسيتها إلى أولادها وزوجها، وهو الظلم الأعظم الذي يمثل (سوءة) أخلاقية وإنسانية لا نظير لها في كل تشريعات العالم. ولا زالت المرأة محرومة من تولي القضاء في نصف الدول العربية، كما لا زالت ديته نصف دية الرجل في بعض التشريعات. كما أنها محرومة من قيادة السيارة في بعض الدول، وتفرض عليها

وصاية الرجل. ولا زالت ثقافات مجتمعية سائدة تزدرى المرأة وتنتقص من عقليتها وتهتمش دورها المجتمعي،. تلك الثقافة (اللاإنسانية) نتيجة موروث تعصبي تمييزي.

أشكال التمييز:

١- التمييز ضد المرأة في المجال العائلي والمنزلي:

العائلة هي المؤسسة الاجتماعية الأكثر أهمية، حيث تشكل العنصر الأساسي لكي يعيد المجتمع إنتاجه سواء للتكاثر أو ثقافيا. وللعائلة دور مهم في تمرير القيم والأدوار المناسبة للرجال والنساء، حيث يتعلم الأطفال الاختلافات المكتسبة بين الرجل والنساء، ويتعلمون كيف يجب التصرف.

ويكون التمييز عندما تكون العلاقات داخل العائلة ليست متساوية، بأن يكون الرجل هو رئيس العائلة والمرأة ليست لها نفس الحقوق. ويرى البعض أن الزواج في حد ذاته يشكل الوسيلة الاجتماعية الرئيسية لتأسيس العائلة على أساس تبعية المرأة. وأن توزيع المهام داخل العائلة ليست متساوية، وتقليديا المرأة هي المكلفة بالأشغال المنزلية، في حين أن الرجل يمكنه استعمال الفضاء العمومي كما يشاء. كما أن تربية الأولاد من مسؤولية المرأة، واتخاذ القرارات من مسؤولية الرجل.

٢- التمييز ضد المرأة في المجال السياسي:

التمييز ضد المرأة لا يشمل فقط المجال العائلي، بل يتعداه ليشمل جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فمنذ التاريخ وحتى اليوم تم تحييد المرأة من مراكز القرار، حيث يتم اتخاذ القرارات في مجتمعاتنا بعيدا عنها.

ولهذا ناضلت آلاف النساء من أجل الحق في التصويت. ويعتقد حاليا

أن هناك حوالي ١٦ في المئة من النساء في البرلمانات في العالم ونفس النسبة في مراكز القرار.

٣- التمييز ضد المرأة في المجال الاقتصادي والمهني:

تعاني المرأة من انتهاكات في حق العمل، الأجر وحق التملك باسمها، فهي عامة تربح وتملك أقل من الرجل. ونظرا لصعوبة الولوج إلى سوق العمل، فهي غالبا ما تعمل في القطاع غير المقنن، وكذلك قد تقوم بعمل بدون أجر في مجالات مثل المهام المنزلية، والعمل التطوعي، كما أن الفقر يحد من إمكانيات عدد كبير من النساء. وحسب الإحصائيات فإن النساء ينجزن ٦٧ في المئة من مجموع العمل ولكن فقط ١٠ في المئة منهن يؤجرون عليه. كما يعتقد البعض بشكل مجحف أن عمل المرأة هو أقل نوعية. وهو ما يعكس التمييز ضد المرأة في مجال العمل، كما أن أحد أهم نتائجه هو التبعية الاقتصادية.

هذه التبعية الاقتصادية تؤدي إلى خرق لحرية والاستقلالية عندما تتعرض المرأة إلى التجاوزات والعنف. كما تنتشر ظاهرة الفقر النسائي، حيث تشير الإحصائيات أن النساء تمثل ٥١ في المئة من سكان العالم، لكنها تملك فقط ١٠ في المئة من المال المتحرك و١ في المئة من مجموع الأملاك، و٨٠ في المئة من الذين يعيشون بأقل من ١ دولار في اليوم.

٤- التمييز الثقافي والديني:

تشكل الثقافة والدين عناصر مهمة في تجسيد شخصية الإنسان، فالبشر يجب أن يتمتع بالحق بحرية الديانة والثقافة، وهي حقوق معترف بها في القوانين العالمية، ولا يمكن استعمال الثقافة أو الدين لهيمنة جماعة على الأخرى.

كما أن الثقافة والتقاليد والعادات رهينة بالتفسيرات والتأويلات التي تعمل بها مكونات المجتمع. فالعديد من السلوكيات التي تحد من حقوق المرأة تبرر وتعتمد على القيم الثقافية والدينية.

مفهوم الجندر / النوع الاجتماعي:

ويعني الأدوار المحددة اجتماعيا لكل من الذكر والأنثى، وهي الصورة التي ينظر بها المجتمع إلينا كرجال أو نساء والأسلوب الذي يتوقعه في تفكيرنا أو تصرفاتنا، ويرجع ذلك إلى أسلوب تنظيم المجتمع، وليس إلى الاختلافات البيولوجية (الجنسية) بين الرجل والمرأة.

أما الوعي بالنوع الاجتماعي فهو القدرة على تحديد المشاكل المرتبطة بالأدوار المحددة للجنسين. أما الجهل بالنوع الاجتماعي فهو عدم القدرة على ملاحظة وجود أدوار ومسؤوليات يحددها جنس الإنسان، وإهمال الحقيقة المتمثلة في الأدوار الجندرية (GENDER).

ومن الجدير بالذكر صدور تقرير عالمي يعكس مؤشرات التنمية البشرية، وهو يتضمن ثلاثة عناصر:

- أ- مدة الحياة، وتقاس باعتماد العمر المتوقع منذ الولادة
- ب- مستوى التعليم، ويقاس باستعمال مؤشر يتكون من ثلثي معدل تعليم الكبار (محو الأمية) وثلث المعدل الإجمالي للدارسين (كل المستويات التعليمية)
- ج- مستوى المعيشة، ويقاس باعتماد الناتج القومي الإجمالي بالنسبة لكل ساكن، ويحتوي على المعدل الحسابي لمجموع العناصر الثلاثة المذكورة ويجب

أن تكون هذه المؤشرات جميعها مفصلة حسب الجنس.

أما مؤشر المشاركة النسائية فهو يتركز على ثلاثة متغيرات:

١- مساهمة المرأة في اتخاذ القرار

٢- المنافذ المهنية المفتوحة للمرأة

٣- مستوى دخل المرأة.

ولمعالجة التشوهات الممكن حصولها في المشاركة السياسية فانه لا بد من مراجعة سياسات النوع الاجتماعي في التنمية على المستويات العالمية والمحلية، حيث لا بد من التخطيط والتحليل للنوع الاجتماعي من خلال تسهيل سبيل الحصول على الموارد، ويعني ذلك المصطلح السبيل لحصول المرأة على الخدمات والمنتجات وتوفير السلع وزيادة الدخل وتحسين الوضع المعيشي لها.

ولا يتم ذلك إلا من خلال تحقيق منهج العدالة، وقد ظهر هذا المدخل في الأمم المتحدة خلال الفترة من ١٩٧٦_١٩٨٥ والذي ركز على المساواة والتنمية والسلام، وهو يهدف إلى إشراك المرأة في التنمية من خلال إعطائها فرص المشاركة وإنصافها حتى تؤدي أدوارها بما يضمن لها سبل النجاح.

وتتخذ عادة آليات التحليل النوعي لحماية حقوق المرأة، وهو الجهد المنظم المبذول من أجل توثيق فهم ادوار الرجال والنساء في مجتمع معين وبيئة معينة، وتشمل المجالات الرئيسية التالية:

- تقسيم العمل وفق الأغراض والأنشطة الإنتاجية ونشاط إنجاب الأطفال.
- التعرف على الموارد والسيطرة عليها والاستفادة منها.
- منهج الكفاءة: وظهر هذا المدخل في الثمانينات وشاع في التسعينات حيث ظهور الأزمة الاقتصادية.

وتقدم التقارير الدولية عادة على أساس تصنيف البيانات والمعلومات حسب الجنس (ذكر وأنثى)، حيث جمع المعلومات في دراسات ميدان وتحليل نتائجها على أساس تقسيم الجنس إلى ذكر وأنثى، مثل البيانات المتعلقة بوضع الرجل والمرأة والأدوار الاجتماعية والاقتصادية لمختلف مجموعات الرجال والنساء.

وتعمل الجهود الدولية من أجل التنمية البشرية، وهي العملية التي تستهدف رفع مستوى دخول الأفراد وزيادة الدخل القومي وإعادة توزيع الدخل الكلي بين أفراد المجتمع بصورة تؤدي إلى تقليل الفوارق بين الجنسين.

وتهتم المنظمات النسائية عادة بالأسر التي تترأسها النساء، وهي الأسر التي لا يوجد فيها ذكور بالغون (بسبب الطلاق أو الهجرة أو عدم الزواج)، أو الأسر التي لا يسهم الرجال على الرغم من وجهودهم بدخل الأسرة (بسبب المرض أو الإدمان والكحولي أو المخدرات).

وتعمل في ضوء ما سبق الآليات الوطنية من (أنظمة ومؤسسات) على رسم السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية للمرأة، حيث تكون مسؤولة عن تنسيق ورصد الدعم المقدم لقضايا المرأة على الصعيد الوطني.

إن تحقيق العدالة لكل امرأة مطلب لا يمكن التهاون به.. وهذه العدالة تتحقق بسن قوانين واضحة تحقق للمرأة حقوقها المشروعة، وكذلك ترسيخ ثقافة الحقوق المتبادلة بين النساء والرجال، كما أن جهل المرأة أو تهاونها بحقوقها هو الذي يجعلها تفقد هذه الحقوق.

ونلخص مما سبق أن المرأة قد عانت الظلم والقهر بسبب العادات والأعراف إلى أن حظيت بالاهتمام والتقدير والمساواة بينها وبين الرجل. و مما تقدم يتضح أن للمرأة حقوق ثابتة وراسخة من القدم حيث أنها وجدت مهددا في الشرائع السماوية والحضارات القديمة حيث استمدت جذورها من حقوق الإنسان عموما. ونرى اهتماما ملحوظا على المستويين الدولي والمحلي للمطالبة بحقوق المرأة كاملة ومساواتها مع الرجل. ونلاحظ أيضا مدى اهتمام التشريعات المعاصرة بهذه الحقوق وتكريس يوما للاحتفال باليوم العالمي للمرأة.



حقوق الطفل

في عام ١٩٨٩ أقرّ زعماء العالم بحاجة أطفال العالم إلى اتفاقية خاصة بهم، لأنه غالباً ما يحتاج الأشخاص دون الثامنة عشر إلى رعاية خاصة وحماية لا يحتاجها الكبار. كما أراد الزعماء أيضاً ضمان اعتراف العالم بحقوق الأطفال.

وتعتبر اتفاقية حقوق الطفل القانون الدولي الأول الذي يلزم الدول الأطراف من ناحية قانونية بدمج السلسلة الكاملة لحقوق الإنسان، أي الحقوق المدنية والسياسية، إضافة إلى الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

وقد حققت الاتفاقية القبول العالمي تقريباً، وقد تم التصديق عليها حتى الآن من قبل ١٩٣ طرف وهي أكثر من الدول التي انضمت إلى منظومة الأمم المتحدة أو الدول التي اعترفت باتفاقيات جنيف.

ولتمكين الطفل من التمتع بطفولة سعيدة ينعم فيها، ويكون محمياً من جميع الجهات ولديه الحقوق التي تؤمن له حياة سعيدة، لخيره وخير المجتمع، لابد من مراعاة ما ورد في الإعلان الخاص بحقوق الطفل وفقاً للآتي:

- أولاً: يجب أن يتمتع الطفل بجميع الحقوق المقررة في هذا الإعلان. ولكل طفل بلا استثناء الحق في أن يتمتع بهذه الحقوق دون أي تفرق أو تمييز بسبب اللون أو الجنس أو الدين، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب أو أي وضع آخر يكون له أو لأسرته.

- ثانياً: يجب أن يتمتع الطفل بحماية خاصة وأن تمنح له الفرص والتسهيلات اللازمة لنموه الجسمي والعقلي والخلقي والروحي والاجتماعي نمواً طبيعياً سليماً في جو من الحرية والكرامة.

- ثالثا: للطفل منذ مولده حق في أن يكون له اسم وجنسية.
- رابعا: يجب أن يتمتع الطفل بفوائد الضمان الاجتماعي وأن يكون مؤهلا للنمو الصحي السليم. وعلى هذه الغاية، يجب أن يحاط هو وأمه بالعناية والحماية الخاصتين اللازمين قبل الوضع وبعده. وللطفل حق في قدر كاف من الغذاء والمأوى واللهو والخدمات الطبية.
- خامسا: يجب أن يحاط الطفل المعوق جسميا أو عقليا أو المقصي اجتماعيا بالمعالجة والتربية والعناية الخاصة التي تقتضيها حالته.
- سادسا: يحتاج الطفل لكي ينعم بشخصية سليمة إلى الحب والتفهم. ولذلك يجب أن تتم نشأته برعاية والديه وفي ظل مسؤوليتهما، في جو يسوده الحنان والأمن المعنوي والمادي فلا يجوز إلا في بعض الظروف، فصل الطفل الصغير عن أمه. ويجب على المجتمع والسلطات العامة تقديم عناية خاصة للأطفال المحرومين من الأسرة وأولئك المفتقرين إلى كفاف العيش.
- سابعا: للطفل حق في تلقي التعليم، الذي يجب أن يكون مجانيا وإلزاميا، في مراحل الابتدائية علي الأقل، وتقع هذه المسؤولية بالدرجة الأولى على أبويه. ويجب أن تتاح للطفل فرصة كاملة للعب واللهو، الذين يجب أن يوجهها نحو أهداف التعليم ذاتها. وعلى المجتمع والسلطات العامة السعي لتيسير التمتع بهذا الحق.
- ثامنا: يجب أن يكون الطفل، في جميع الظروف، بين أوائل المتمتعين بالحماية والإغاثة.
- تاسعا: يجب أن يتمتع الطفل بالحماية من جميع صور الإهمال والقسوة والاستغلال. ولا يجوز استخدام الطفل قبل بلوغه سن الرشد. ويحظر

في جميع الأحوال حمّله على العمل أو تركه يعمل في أية مهنة أو صناعة تؤذي صحته أو تعليمه أو تعرقل نموه الجسمي أو العقلي أو الخلقي.

■ عاشرًا: يجب أن يحاط الطفل بالحماية من جميع الممارسات التي قد تضر به كالتمييز العنصري أو الديني أو أي شكل آخر من أشكال التمييز، وأن يربى على روح التفهم والتسامح، والصداقة بين الشعوب، والسلم والأخوة العالمية.

تتمثل مهمة اليونسف في حماية حقوق الأطفال ومناصرتها لمساعدتهم في تلبية احتياجاتهم الأساسية وتوسيع الفرص المتاحة لهم لبلوغ الحد الأقصى من طاقاتهم وقدراتهم. وتسترشد اليونسف بتنفيذها لهذه المهمة بنصوص ومبادئ اتفاقية حقوق الطفل.

وتتضمن الاتفاقية ٥٤ مادة، وبروتوكولان اختياريان. وهي توضّح بطريقة لا لبس فيها حقوق الإنسان الأساسية التي يجب أن يتمتع بها الأطفال في أي مكان - ودون تمييز، وهذه الحقوق هي: حق الطفل في البقاء، والتطور والنمو إلى أقصى حد، والحماية من التأثيرات المضرة، وسوء المعاملة والاستغلال، والمشاركة الكاملة في الأسرة، وفي الحياة الثقافية والاجتماعية.

وتتلخص مبادئ الاتفاقية الأساسية الأربعة في: عدم التمييز؛ تضافر الجهود من أجل المصلحة الفضلى للطفل؛ والحق في الحياة، والحق في البقاء، والحق في النماء؛ وحق احترام رأي الطفل.

وكل حق من الحقوق التي تنص عليه الاتفاقية بوضوح، يتلازم بطبيعته مع الكرامة الإنسانية للطفل وتطويره وتنميته المنسجمة معها.

وتحمي الاتفاقية حقوق الأطفال عن طريق وضع المعايير الخاصة بالرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية والمدنية والقانونية المتعلقة بالطفل.

وبموافقة الدول على الالتزام (بتصديقها على بنود الاتفاقية)، تكون الحكومات قد ألزمت نفسها بحماية وضمنان حقوق الأطفال، ووافقت على تحمل مسؤولية هذا الالتزام أمام المجتمع الدولي.

وتُلزم الاتفاقية الدول الأطراف بتطوير وتنفيذ جميع إجراءاتها وسياساتها على ضوء المصالح الفضلى للطفل.



المواطنة العالمية

ما هي المواطنة؟

"المواطنة هي وحدة الانتماء والولاء من قبل كل المكون السكاني في البلاد على اختلاف تنوعه العرقي والديني والمذهبي للوطن الذي يحتضنهم، الأمر الذي يقتضي أن تذوب كل خلافتهم واختلافاتهم عند حدود المشاركة والتعاون في بناء الوطن وتنميته والحفاظ على العيش المشترك فيه" (١)

"المواطنة كلمة تتسع للعديد من المفاهيم والتعريفات فالمواطنة في اللغة مأخوذة من الوطن وهو محل الإقامة والحماية، ومن حيث مفهومها السياسية فالمواطنة هي (صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماءه إلى الوطن)، وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريف المواطنة: بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة،.

من منظور نفسي: فالمواطنة هي الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية (وبذلك فالمواطنة تشير إلى العلاقة مع الأرض والبلد" (٤)

المواطنة والهوية

"المواطنة انتساب جغرافي، والهوية انتساب ثقافي. المواطنة انتساب إلى أرض معينة، والهوية انتساب إلى معتقدات وقيم ومعايير معينة".

- الهوية لازمة للمواطنة؛ لأن المواطنين لابد لهم من نظام سياسي، وعلاقات اقتصادية واجتماعية، وقوانين تضبط هذه العلاقات. وكل هذا إنما يبنى على معتقدات وقيم ومعايير؛ أي على هوية معينة.
- ليس الوطن الذي ينتسب إليه المواطنون هو الذي يحدد لهم نوع الهوية التي إليها ينتسبون. فالوطن الواحد قد تتعاقب عليه نظم مختلفة بل ومتناقضة. (٥)

المواطنة العالمية:

يمكننا أن نخلص من كل ما سبق أن المواطنة هي كلمة تدل على طبيعة العلاقة العضوية التي تربط ما بين الفرد والوطن الذي يكتسب جنسيته، وما تفرضه هذه العلاقة أو الجنسية من حقوق وما يترتب عليها من واجبات تنص عليها القوانين والأعراف، وتحقق بها مقاصد حياة مشتركة يتقاسم خيراتها الجميع.

مع أن المواطنة تتسع بأتساع الدولة إلا أن الدولة باعتبارها كياناً معترفاً به جغرافياً وسياسياً قد تضم مواطنين لهم جنسيات أخرى وليست لهم التزامات المواطنين ذاتها، وبالمثل فهم لا ينتفعون بالامتيازات ذاتها التي ينتفع بها المواطنون وفي كل الأحوال ترتبط المواطنة بالدولة القائمة لها سلطات أدرية ولها نظم عاملة، ولها دستور وقوانين ولم تعد المواطنة محصورة في ولاء عشائري ولا قبلي ولا طائفي ولا عرقي ولا طبقي.. بل يتجاوز الولاء هذه الأطر الضيقة ليرتبط بالوطن الأم الحاضن للجميع.

وفي ظل المفهوم الجيد للعولمة وما أتت به من تحولات سياسية واقتصادية وثقافية وعلمية وتقنية فقد أصبح العالم وطننا الأكبر أو كما يقال قريتنا الكوكبية التي نسكن فيها ومن ثم ظهر ما يعرف بالمواطنة العظمى أو المواطنة العالمية (Global Citizenship).

وللمواطنة بمفهومها القومي لها قيمتها وبمفهومها العولمي لها قيم خاصة بها فالمواطنة من مفهومها القومي لها قيمها مثل الولاء، حب الوطن، خدمة الوطن بإخلاص التعاون والمشاركة في الأمور العامة بين المواطنين.

أما المواطنة بمفهومها العولمي فهي تتطلب السلام، والتسامح الإنساني واحترام ثقافات الآخرين وتقديرها والتعايش مع كل الناس، كذلك التعاون مع هيئات ونظم وجماعات وأفراد في كل مجال حيوي كالغذاء والأمن والتعليم والعمل والصحة والمواطنة بمفهومها العالمي لا تمسح أو تلغى المواطنة بمفهومها القومي فبدون تلك الأخيرة لا وجود للمواطنة بمفهومها العالمي فكلاهما يعاضد الآخر.



المحور التاسع

السلام، الأمن والحرب على الإرهاب

◆ السلام العالمي

◆ الأمن الوطني والقومي

◆ الأمن البيئي والمائي

◆ الحرب على الإرهاب

السلام العالمي

كثيرون هم الذين يطمحون بالسلام، بل ويعملون لمقاومة ظاهرة الحرب والنزاع المسلح في العلاقات البشرية والدولية، ويحلمون بتحقيق المجتمع الإنساني الذي يسوده السلم والسلام والإخاء والمحبة، مؤسسات ومنظمات رسمية، وغير رسمية، دولية، محلية، إقليمية تصبو لإحلال السلام، وفُضّ النزاعات بالطرق السلمية. لكن النتائج ميدانياً محدودة، وما أدل على ذلك من موجة الإرهاب التي كادت تفرض شبحها على كل شيء، وفي كل مكان. (الشيرازي، ٢٠٠٥)

السلام هو الأمان وحفظ الكرامة والعمل على وجود مصالح مشتركة تحقق قيام حضارة تقوم على إحترام الذات واحترام الآخر والتمسك بالعدل واحترام العدالة وتوفير الرقى لجميع الأجناس البشرية على وجه الأرض، بل وتهدأ بوجوده جميع الكائنات الحية. يتحقق السلام في ظل العدالة وبدونها لا وجود للسلام، فالعدالة تقوم على حفظ التوازن البشري بتطبيق القوانين على وجه يحقق المساواة وعدم التمييز وبذلك تكون العدالة جسراً يوصل إلى السلام.

وجاءت العدالة ممثلة في ظل تشريعات الكتب السماوية على مر العصور لكي تكون بمثابة الدستور الذي يحقق العدل والمساواة بين جميع أجناس البشر.

والسلم: مصدر من فعل ثلاثي: سلم - السالم - المسالم - السلامة، وكلها مصطلحات تتجه في عمومها إلى معاني البراءة من كل ما يحمل الشر، أو العافية من كل بلاء، وجاء في لسان العرب أن السلم يرادفه في كلام العرب الصلح والبراءة، وبالتالي نلاحظ اتصال بقيمة الخير والجمال، ولذا ربطه ابن منظور بما يلي:

١- اسم من أسماء الذات الإلهية (السلام).

٢- اسم من أسماء الجنة « لهم دار السلام عند ربهم ».

٣- اسم من أسماء الشجر « والشجر رمز البركة والخير ».

وفي اللغة الأجنبية ورد السلم على النحو التالي:

في اللاتينية - Pax - ويعني حالة الوئام التي تكون عليها الدولة أو الجماعة من غير حرب بادرة، أو هي وفاق بين طرفين يحملان أسباب الصراع.

وقد جاء في لسان العرب أن السلام مشتق من الفعل الثلاثي: ومنه أي سلم، السلام، والسلامة: البراءة والتسليم منه.

والسلام بالفرنسية (La paix) وبالإنجليزية (peace) وبالألمانية (Frieden)، وهو المعنى المتعارف عليه، أي حالة أمة أو دولة ليست في حرب، كما أنه يعني العلاقات غير الصراعية بين الناس وانعدام أي عدوانية أو أي عنف داخل مجموعة، كما يعني الوفاق بين أعضاء مجموعة بشرية متقاربة ومتصلة الروابط.

وفي القاموس السياسي السلام هو مصطلح يستخدم في العلاقات الدولية ليشير إلى انعدام العدوان الدولي، مع وجود روابط للعلاقات القوية بين مجموعة من الدول.

ويستخدم مصطلح السلام في علماء الاجتماع لأجل الإشارة إلى حالة الانسجام والتعاون والتوازن في العلاقات الاجتماعية ذوات الأحجام المتباينة. وعرف السلم في علم الاجتماع السياسي كونه عقد دولي تنعدم بموجبه أشكال العداوة بين الدول. وهو جملة الاستراتيجيات الهادفة إلى تقليص دائرة الحرب بين الأنظمة الحاكمة والدول.

ويعتقد بعض الفلاسفة أن السلام هو حالة سكون حركة التاريخ والإنسان

داخل فكرة تكتسب القوة، وتمتد في جذور حركة الفكر العالمي معلنة أنها نهاية الأفكار، وأنها الفكرة التي ستتحده مع المطلق وهذا ما نلاحظه خاصة في كتابات هيجل ونيته.

إن السلام لا يتطابق مع حركة الأفكار عندما تكون في مرحلة الجدل، وتكون الحرب هي التي تتطابق مع الفكر باعتبارها تغذي حركة النقائص.

أما السلام الظاهري هو الذي يحاول الإنسان أن يضمه لنفسه وجماعته من خلال القانون، ولذا يرى أفلاطون (إن الناس إذا تحرروا من المنازعات الداخلية امنوا قيام الأهالي عليهم أو قيام بعضهم على بعض وبذلك يضمون السلام ضمانا وثيقا في جميع الشرائع).

أما في الفلسفة الواقعية السلام معطى أخلاقي يتطابق مع السلوك البشري قبل أن يتطابق مع الأفكار الجانحة إلى الشمولية ونهاية الأفكار في فكرة واحدة. فالسلم يرتبط بسعادة الجماعة الراهنة التي تبحث عن العيش في سلام، فالحرب ما هي إلا سلوك يترجم ضعف الإنسان في ضبط سلوكه وانفعالاته. وأحيانا الحرب لن تكون إلا وسيلة من أجل الوصول إلى السلم.

أما القديس أوغستين فيرى: (أن الحرب يمكن أن تكون ضرورة حتمية لكنها حتمية محزنة، وللوصول إلى السعادة والسلام يجب على جميع الدول الصغيرة التعامل مع بعضها البعض بمحبة). (بوعرفة، ٢٠٠٩)

إن للعالم الآن شكل متغير عما كان من قبل فقد نالت الشعوب درجة أعلى من الحرية وتمكنت منظمات المجتمع المدني درجة أعلى من التمكين وأصبحت العلاقات الدولية غير مقيدة بل وصارت حقوق الإنسان والسلام والتنمية وغيرها تتحرك في آفاق أومية. (بوعرفة، ٢٠٠٩).

ميثاق الأمم المتحدة:

لقد تضمن ميثاق الأمم المتحدة تمهيدا وموادا من شأنها تعزيز السلام في العالم، حيث تضمن التمهيد (نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب).

وقد نصت المادة ١ على مقاصد حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الأمم المتحدة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتندرع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم.

وقد خصص الفصل السادس منه لحل المنازعات حلا سلميا. كما بينت المادة ٣٣ أنه يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية. ويدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى أن يسووا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق إذا رأى ضرورة ذلك.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

وقد نصت المادة ٢٦ من الإعلان العالمي على أن لكل شخص الحق في التعلم، وأنه يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملا، وإلى تعزيز إحترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

اتساع مفهوم السلم والأمن الدوليين:

بعد انتهاء الحرب الباردة اعتقد البعض أن انتهاء الصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب سيخلص الأمم المتحدة من قيدها ويجعلها تعمل من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين بصورة أفضل مما كانت عليه في عصر الحرب الباردة، خاصة أن الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن قد أصدرت العديد من القرارات الدولية بخصوص النزاعات المسلحة على اعتبار أنها تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ولم يقف مجلس الأمن عند حد التصدي للنزاعات المسلحة باعتبارها تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ولكنه تصدى لبعض الحالات التي تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان.

إلى جانب البعد العسكري والأمني الذي يلازم عمليات حفظ السلم أصبحت تتواجد أبعاد أخرى جديدة أملت بها طبيعة النزاعات التي تستدعي نشر قوات حفظ السلام أو نتيجة للتوجه الجديد الذي هيمن على الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة والمتمثل في محاولة معالجة أسباب تهديد السلم والأمن الدوليين، وبذلك أصبحت مهام قوات حفظ السلام ذات أبعاد إنسانية وتنموية.

فمن حيث البعد الإنساني، أصبحت الأمم المتحدة تولي اهتماما متزايدا لحقوق الإنسان بحيث عرفت آليات احترام هذه الحقوق وحمايتها تطورا جوهريا انتقل من الدبلوماسية الإنسانية إلى إقرار المسؤولية الجنائية الدولية للفرد أو الجماعة التي تنتهك حقوق الإنسان بل تم تكريس حق التدخل من أجل المساعدة الإنسانية، وتم الربط بين حقوق الإنسان والمحافظة على السلم والأمن الدوليين، وتبعاً لذلك أصبح فرض احترام حقوق الإنسان وحمايتها يشغل حيزا هاما من مهمات قوات حفظ السلام، بل إن العديد من الجمعيات أحدثت أصلا لحماية هذا الحق الذي أصبح هدفا يشكل أحد الأبعاد الأساسية

في المهمات الجديدة لقوات حفظ السلام وأن يعطى لهذه العمليات أحدثت أساساً لتوفير الإغاثة الإنسانية وبالتالي حماية السكان من خطر الأمراض والمجاعة والاعتداءات المسلحة إضافة إلى الاهتمام بحقوق الإنسان كهدف لتحقيق السلم والاستقرار الوطني والدولي.

وإلى جانب ذلك تركزت مجالات التدخل من طرف قوات حفظ السلام لنزع أسلحة المتحاربين، حيث أصبحت تقوم بتجميع الأسلحة وتحديداتها والتخلص منها سمة أساسية في معظم التسويات السلمية الشاملة وإعادة إدماج المحاربين في الحياة المدنية وأيضاً إزالة الألغام أصبحت تشكل محورا بارزا في أعمال حفظ السلام. (الأمم المتحدة، ٢٠٠٩)

مفهوم السلم لدى الأمم المتحدة:

يحتفل العالم كافة في الحادي والعشرين من سبتمبر من كل عام باليوم العالمي للسلام وفقا لإعلان الأمم المتحدة.

حيث أبدت الأمم المتحدة اهتماماً كبيراً بالسلام منذ تأسيسها في عام ١٩٤٥ م. وفي ١٣ يناير ١٩٩٢ م أجمع مجلس الأمن على قرار لم يسبق له مثيل يتبنى طرق لتطوير الدبلوماسية الوقائية وصناعة السلم وفي يونيو ١٩٩٢ م قدم الأمين العام للأمم المتحدة للجمعية العمومية لمجلس الأمم المتحدة تقريراً عرف بـ أجندة السلم. ولصناعة سلام حقيقي دعت الأمم المتحدة متمثلة في أمينها العام إلى المساهمة التامة في دعم جهود الوساطة، والمفاوضات، والتحكيم كما دعي الأمين العام للأمم المتحدة الحكومات المختلفة إلى إيلاء ثقافة مختلفة لمحكمة العدل الدولية في القضايا الدولية والخلافية مما يوفر تدعيم السلام الدولي. كما وجه نداء عبر الأمم المتحدة لتطوير الوضع والظرف الاقتصادي - الاجتماعي الذي من شأنه الحد من الصراعات في العالم. إلا أن الأمم المتحدة اتخذت خطوة أخرى صارت من بعد محورا

للجدل ومشارا لتشكك وهى تبنيها لاستعمال قوتها للقرار، مما يخول لها استعمال القوة العسكرية في ظل العنف الدولي مهددات السلم والأمن العالمي وهكذا ظهرت إلى حيز الوجود إحدى آليات العنف والقوة لتحقيق السلم وهى وحدة فرض السلام بالأمم المتحدة، وهنا يتضح إلى أي مدى أصبحت عملية توفير الأمن والسلم العالمي قضية هي الأخرى محل جدل من منظور الأمم المتحدة، فالسلام لا يمكن فرضه من الخارج.

إضافة لكل ذلك أن الأحداث والحروب وأعمال العنف التي شهدتها العالم في نهايات القرن العشرين أكدت حقيقة جوهرية أن تدخل قوات الأمم المتحدة العسكرية بدعوى فرض السلم في دول ومناطق بعينها قد صادف مقاومة من الفئات المتصارعة، مما وضع الأمم المتحدة طرفاً في النزاعات الدولية العديدة، بل وفي كثير من الأحيان أصبحت منظومة (التدخل من أجل فرض السلم) ذريعة مواتية وغطاء لتدخل الدول المتفوقة عسكرياً في الشؤون الداخلية لدول أخرى مما أفرز للعالم نوعاً من الحروب التي تصب في خانة مصالح بعض الدول والمنظمات والأحلاف الدولية المتعددة. (قور، ٢٠٠٨)

ثقافة السلام لدى المنظمة العالمية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو):

يعتبر السلام أحد الأهداف الأساسية لليونسكو منذ إنشائها في نهاية الحرب العالمية الثانية، بل قد آلت اليونسكو على نفسها مهمة بناء السلام في عقول البشر منذ نهاية القرن العشرين، وهى مهمة بالغة التعقيد نظراً لما يكتنف العالم اليوم من حروب وتحولات اقتصادية وإستراتيجية كبيرة.

كما شهد العقد الأخير من القرن العشرين وبداية هذا القرن الحادي والعشرين اهتماماً كبيراً من قبل اليونسكو والأمم المتحدة بأمر ثقافة السلام ونشرها. ومن التعريفات التي أوردتها اليونسكو لثقافة السلام التعريف التالي (تتكون ثقافة السلام من القيم والمواقف، وطبيعة السلوك الإنساني التي تركز

على عناصر عدم العنف وتحترم الحقوق الأساسية للإنسان وحريات الآخرين بالتفاهم والتسامح والتماسك. وتذهب اليونسكو في تحديدها لمصطلح (ثقافة السلام) إلى القول إن المفتاح إلى ثقافة السلام هو تحويل التنافس العنيف إلى تعاون في مجال تحقيق الأهداف. وترى اليونسكو أن تستدعي ثقافة السلام كي تعمل كل المجموعات المتنافسة والمتصارعة في إطار التعاون لتطوير نفسها إلى الأفضل. وترى اليونسكو إمكانية تحقق مصطلح (ثقافة السلام) وازدهاره على أرض الواقع في حالات تقليص بيئة الحرب وإحلال بدائل إيجابية في محلها). ولتحقيق هذا الهدف الإنساني النبيل تنظر منظمة اليونسكو إلى (ثقافة السلام) كمشروع متعدد الجوانب، يرتبط بالنواحي التالية: (قور، ٢٠٠٨)

١- التنمية والأمن الاقتصادي.

٢- الديمقراطية والأمن السياسي.

٣- نزع السلاح والأمن العسكري.

٤- الكفاءة والحوار الاقتصادي.

٥- تطوير التماسك الدولي.

يتضح من كل ذلك، إن هذا التعريف الذي طرحته اليونسكو يعود إلى عالم متنوع الثقافات والقيم والمواقف والسلوكيات. إن ثقافة السلام مفهوم معقد ينمو ويتطور من خلال الممارسة، بمعنى ممارسة السلام بطريقة عملية فاعلة ديناميكية. وهي ممارسة تحل محل ممارسة أخرى مثل ممارسة الحرب. (قور، ٢٠٠٨)

اليوم العالمي للسلام:

لقد لجأت اليونسكو للبحث عن آليات لتنفيذ المشروع العالمي للسلام، وأهم تلك الآليات ما أطلقت عليه برنامج ثقافة السلام. وفي يونيو ١٩٨٩ خطت اليونسكو خطوة أساسية في طريق نشر وتعميق ثقافة السلام تتمثل في

مؤتمر السلام في عقول البشر، وارتكز ذلك المؤتمر على أطروحة أساسية وهي تطوير ثقافة السلام كمسألة تركز على قيم عالمية، إحترام الحياة الفردية، الحرية، العدالة، التماسك، التسامح وحقوق الإنسان، والمساواة بين الرجل والمرأة. ومن أهم توصيات المؤتمر: تطوير التعليم وبحوث السلام. لكن هذا أمر يواجه معضلة حقيقية فالتعبير (قيم عالمية) تعبير فضفاض لأن حياة الناس، وحررياتهم، ومفهوم العدالة والتماسك والتسامح وحقوق الإنسان كلها مفاهيم متنوعة، تختلف بين أمة وأمة، بين شعب وشعب آخر، بل بين قبيلة وأخرى فالتعبير (قيم عالمية) لا يمكن لليونسكو تمكينه إلا في (ظل نظام عالمي جديد واحد) وهذا ما يجعل البعض ينظرون إلى منظومة ثقافة السلام بوصفها أحد موضوعات (العولمة). لا بد إذا من بناء السلام في عقول البشر بربط الفرد بالقضايا والمصالح المشتركة عالمياً وربط المجتمعات المحلية بالعالمية.

وفي إطار البحث عن أصول ومرتكزات وقيم عالمية لثقافة السلام عقدت اليونسكو أول مؤتمر في باريس في فبراير عام ١٩٩٤ بعنوان المؤتمر الأول لثقافة السلام وفيه تم تحديد مفهوم ثقافة السلام بالآتي: (قور، ٢٠٠٨)

١- تؤكد ثقافة السلام أن الصراعات المتوارثة بين الناس يمكن حلها بعيداً عن العنف.

٢- السلام وحقوق الإنسان مسألة فردية مكفولة لكل فرد.

٣- بناء ثقافة السلام مهمة تعددية تطلب تضافر جهود كل الناس في كافة القطاعات.

٤- ثقافة السلام امتداد للعملية الديمقراطية.

٥- تطبيق السلام مشروع يتم من خلال كل أنواع التعليم الرسمي وغير الرسمي وكذلك الاتصالات.

٦- تحتاج ثقافة السلام إلى التعليم وتوظيف وسائل جديدة وكذلك الحفاظ على السلام وفض النزاعات.

٧- يمكن لثقافة السلام التطور والنمو من خلال تطور الإنسان المرتكز على الاستقرار والأصالة والعدالة ولا يمكن فرض السلام من الخارج.

إن السلام العالمي هو فكرة طوباوية من اللاعنف الذي من خلاله تتعاون الدول إرادياً، إما طوعاً أو بحكم نظام حكم الذي يمنع الحرب. ويستخدم هذا التعبير للإشارة إلى وقف جميع الأعمال العدائية بين جميع الأفراد، فالسلام العالمي يشير إلى نهاية دائمة للحروب العالمية والإقليمية مع حل الصراعات في المستقبل من خلال وسائل غير عنيفة.

ويمثل مؤشر السلام العالمي Global Peace Index محاولة لقياس وضع المسالمة النسبي للدول والمناطق، وهو من مخرجات معهد الاقتصاد والسلام، ويوضع بالتشاور مع فريق دولي من الخبراء في السلام والمعاهد ومراكز البحوث، بالتعاون مع مركز دراسات السلام والنزاعات في جامعة سيدني - أستراليا.

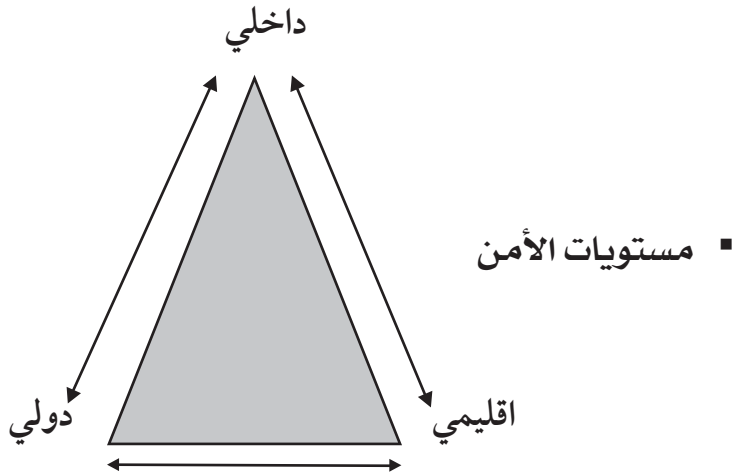


الأمن الوطني والقومي

يمكن فهم الأمن بأنه التحرر من الخوف والقلق، كما أنه يمثل الخطط والترتيبات للمحافظة على البقاء والوجود والدفاع عن القيم.
أما مستويات الأمن فتتضح وفقا للشكل الآتي:

مفهوم الأمن

الأمن ← التحرر من الخوف
الأمن ← الخطط والترتيبات للمحافظة على البقاء والدفاع عن القيم



وقد تبلور مفهوم الأمن عربيا مع إنشاء جامعة الدول العربية، حيث أن هناك اتفاق عربي على أن إسرائيل لازالت تمثل مصدر التهديد الرئيسي.

كما أن الجغرافيا الجديدة للنزاعات " النفط والمياه " تعتبر وسائل ضغط

على عصب الأمن القومي العربي.

و تشكل الديمقراطية وحقوق الإنسان والفقر والبطالة وفقدان الثقة والايديولوجيات كلها عوامل ضغط على الأمن القومي العربي. وهذا يتطلب التضامن العربي وتأكيد مبدأ التعايش بين الدول العربية، إضافة إلى محاولة تعديل الميزان العسكري للصالح العربي، ومعالجة قضايا التنمية والرفاه الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي، وإصلاح الجامعة العربية.

ويبرز مفهوم الأمن الناعم والخشن ليوضحا المفهوم الشمولي للأمن وفقا للأبعاد التالية :

- مواضيع غير عسكرية لها صلة بالأمن ومنها الأمن الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، الطاقة، البيئة، المسائل السكانية، حقوق الإنسان.
- حماية الكينونة، حرية اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي.
- تحقيق الرفاه الاجتماعي بعيدا عن "الفقر، البطالة، الإحباط".
- توسيع مكتسبات التنمية الوطنية.
- الأخذ برأي مراكز الأبحاث والدراسات الإستراتيجية.
- التدرج من امن الإنسان إلى امن المجتمع وامن النظام وصولاً إلى امن الدولة.
- الالتزام بالمواثيق والاتفاقيات بين الدول العربية.
- تعزيز الثقة المتبادلة بين المؤسسات والشعوب والدول.
- معالجة المذاهب والايديولوجيات.
- العمل الجماعي العربي.
- تعزيز القدرات الدفاعية والاستخباريه والأمنية " الردع "

- امتلاك القوة والقدرة على استخدام القوة.
- المفهوم العسكري " الجاهزية للرد " يأخذ أولوية في حال تعرض الدول للتهديد.

الأمن القومي:

يشكل الأمن القومي شرطا للحفاظ على بقاء الدولة من خلال استخدام القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية وممارسة الدبلوماسية، ويكون التركيز على القوة العسكرية باعتبارها الأفضل لحفظ امن الدولة القومي واتخاذ التدابير لضمان الأمن الوطني وفقا لما يلي:

- استخدام الدبلوماسية لحشد الحلفاء وعزل التهديدات
- حشد القوة الاقتصادية لتسهيل التعاون
- الحفاظ على قوات مسلحة فعالة

هذا إضافة إلى تنفيذ تدابير الدفاع المدني والتأهب لحالات الطوارئ (بما في ذلك تشريعات مكافحة الإرهاب)، واستخدام أجهزة الاستخبارات لكشف وتجنب هزيمة أو تهديدات والتجسس، وحماية المعلومات السرية، واستخدام خدمات مكافحة التجسس أو الشرطة السرية لحماية البلاد من التهديدات الداخلية.

ومع تطور العلم والتكنولوجيا ووسائل تخزين المعلومات وتبادلها بطرق مختلفة أو ما يسمى نقل البيانات عبر الشبكة من موقع لآخر، أصبح النظر إلى امن تلك البيانات والمعلومات مهم للغاية. ويمكن تعريف أمن المعلومات بأنه العلم الذي يعمل على توفير الحماية للمعلومات من المخاطر التي تهددها أو الاعتداء عليها وذلك من خلال توفير الأدوات والوسائل اللازم توفيرها لحماية المعلومات من المخاطر الداخلية أو الخارجية.

مفهوم الأمن الوطني:

تعرف دائرة المعارف البريطانية الأمن القومي بأنه حماية الأمن من خطر القهر على يد قوة أجنبية. وتعرف دائرة معارف العلوم الاجتماعية الأمن الوطني بأنه قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية.

ويعرفه والتر ليبمان WILTER LIPPMANN بأنه عندما لا تضطر الدولة للتضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب، وتكون قادرة على حماية تلك المصالح، وأن أمن الدولة يجب أن يكون مساوياً للقوة العسكرية والأمن العسكري إضافة إلى إمكانية الهجوم المسلح المشروعة من وجهة نظر الدولة، ويدور تعريفه في الإطار العسكري.

أما أرنولد ولفير Arnold Willfaras فيرى أن الأمن الوطني يعني حماية القيم، التي سبق اكتسابها، وهو يزيد وينقص حسب قدرة الدولة على ردع الهجوم، أو التغلب عليه.

ويرى فريدريك هارتمان Fredrich Hartman أن الأمن هو محصلة المصالح القومية الحيوية للدولة. في حين رأى هنري كيسنجر Henry Kissinger الأمن بأنه التصرفات، التي يسعى المجتمع عن طريقها لحفظ حقه في البقاء.

ويعتقد لورنس كروز، وج. ناى Lawrence Kranse، J. Nye أن الأمن هو غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية.

ويعرف هولسن، ج ويلبوك J. Waelboeck، J. Holsen. الأمن بأنه الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال السياسات والبرامج، والعمل على توسيع نفوذها في الخارج، أو محاولة التأثير على سلوك الدول الأخرى أو تغييره.

أما تعريف مركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة المصرية فيتلخص بان الأمن القومي عملية محلية مركبة، تحدد قدرة الدولة على تنمية إمكاناتها وحماية قدراتها على كافة المستويات وفي شتى المجالات من الأخطار الداخلية والخارجية، وذلك من خلال كافة الوسائل المتاحة والسياسات الموضوعة بهدف تطوير نواحي القوة وتطبيق جوانب الضعف في الكيان السياسي والاجتماعي للدولة، في إطار فلسفة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها كل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية.

و تعرف كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية الأمن الوطني بأنه التعبير السياسي والاجتماعي عن الحالة الحقيقية التي يعيشها المجتمع، وهو مفهوم ديناميكي متحرك يتفاعل ضمن دوائر ثلاث محلية، إقليمية، ودولية، ويتضمن أمن المواطن وممتلكاته وتاريخه وتراثه ومعتقداته وحرياته الأساسية، وكذلك سيادة الدولة وسلامة جغرافيتها وحدودها السياسية والحرية النسبية لقرارها الوطني، واستقرارها الأمني والاجتماعي الداخلي، وقدرتها على النهوض بالمطلبات التنموية الشاملة لمجتمعها. ويقوم المفهوم على أن أعلى درجات الأمن الوطني لا تتحقق إلا من خلال الدمج المتوازن لعناصر أساسية ثلاثة هي: الحاجة إلى قدرة دفاعية عامة للدولة لردع التهديدات الإستراتيجية، حاجة المواطن إلى الأمن والاستقرار الداخليين، وحاجة المجتمع إلى النمو والتنمية الشاملة. إن الإخلال بهذه العلاقة لصالح أي من هذه العناصر سيقود حتماً إلى تشوهات عضوية في البنية العامة لأمن الدولة. فالأمن الوطني الحقيقي يكمن في هذا التوازن. ويتخذ الأمن الوطني أبعاداً عدة أهمها:

- البعد السياسي: الحفاظ على كيان الدولة السياسي.
- البعد الاقتصادي: توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية.

- البعد الاجتماعي: توفير الأمن يزيد من نتيجة الشعور بالانتماء والولاء.
 - البعد المعنوي: يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.
 - البعد البيئي: يوفر التأمين ضد أخطار البيئة.
- وهم قد يتخذ أشكالا، فقد يكون الأمن:
- داخلي: قدرة الدولة شعباً وحكومة على حماية وتطوير قدراتها السياسية والاجتماعية والعسكرية والاقتصادية والتقنية في بيئة وطنية آمنة من التهديد الداخلي والخارجي
 - إقليمي: الدولة كالأفراد بحاجة إلى توفير الأمن في محيطها الإقليمي ودون ذلك سيكون من الصعب متابعة التنمية وممارسة حرياتها كاملة في إقليم مضطرب، ومثال ذلك "الأردن بين العراق وفلسطين"
 - دولي: لا تستطيع دولة تحقيق أمنها الوطني بدون أخذ البعد الدولي في الحسبان وذلك من خلال الالتزام بالمواثيق الدولية والتعاون الدولي وأخذ مصالح الدول العظمى بالاعتبار.
- ويمكن القول أن الأمن الوطني غير مطلق، فهو نسبي، وذو مفهوم ديناميكي.
- أما من حيث اختصاصية الأجهزة المنوط بها الأمن المباشر للدولة من حيث مجابهة التهديد الخارجي والداخلي، فهي:
- قوات مسلحة محترفة، للدفاع ضد التهديد الخارجي.
 - أمن عام، لحفظ النظام ومكافحة الجريمة.
 - دفاع مدني، لمجابهة الكوارث الطبيعية والصناعية ومساعدة المجتمع.
 - مخابرات عامة، الحصول على المعلومات وتحليلها وبما يخدم الأمن

الوطني والإستراتيجية الوطنية في الوقت المناسب.

أما وظيفة الدولة بكافة مؤسساتها فتظهر في المنظومة السياسية التي تقود العمل في صياغة السياسة الإستراتيجية وتترك للأجهزة العسكرية وشبه العسكرية تنفيذ مهامها في حالات التهديد بناء على إستراتيجية الأمن الوطني الموضوع.

وتعتبر الدولة مسؤولة عن وظيفة الأمن التكاملية، فهي عمل جماعي وروح الفريق بحيث تصب جهود وجميع الفروع في الدولة نحو هدف إستراتيجية الأمن الوطني.

فالدولة الآمنة لا تقبل الارتجال أو ردّات الفعل غير المحسوبة عند الأزمات، وهي وظيفة بحاجة إلى سياسة واضحة وإعداد تأخذ بالحسبان القدرات المتاحة والممكنة في المستقبل، وتهيئ المجتمع مع المحافظة عليه ليكون قادراً على المساهمة في حياة الأمن الوطني من خلال القانون والنظام.

و من حيث الهدف، فإن الأمن الوطني شامل، هدفه المحافظة على المصالح الوطنية المنبثقة عن المطلب الوطنية للشعب أو الأمة.

أما من حيث القانون، فينظمها الدستور أو القانون ويحدد المنظومة والمؤسسات المعنية والمختصة بوضع السياسات والاستراتيجيات وتحقيق أهداف الأمن الوطني في الدولة .

و من حيث التبعية، فإن الأجهزة الأمنية المختصة معلومة ومعروفة كجزء من الجهاز التنفيذي " الحكومة، وهي تخضع للرقابة مباشرة على عدة مستويات عبر التسلسل الهرمي للقيادات السياسية وحسب الصلاحيات الدستورية والقانونية.

و من حيث الرقابة، يوفر نظام الفصل بين السلطات نظاماً رقابياً شاملاً على الجهات الأمنية سواء في إطار القضاء أو البرلمان خدمة للمحصلة العليا للوطن.

أما الإستراتيجية الوطنية فهي فن وعلم تطوير واستخدام موارد السياسة والاقتصادية والنفسية والعسكرية لتحقيق الهدف الوطني في أوقات السلم والحرب.

ولعل القصد من الإستراتيجية الوطنية هو تحقيق الأهداف الوطنية التي تحمي المصالح الوطنية في السلم والحرب. وتعمل الإستراتيجية على:

- تحديد المطلب الوطني.
- تحديد المصالح الوطنية.
- تحديد الأهداف الوطنية.

ويرى الإستراتيجيون أن نظرية الأمن الوطني تعمل على دراسة النظرية والعملية التطبيقية وتحديد المصالح الوطنية والتهديدات والأخطار والتحديات، وإجراءات ومحاوّر تأمين الأمن الوطني وكذلك تحديد الأسس القانونية لمنظومة تأمين الأمن الوطني، وهي كما يلي:

- أولاً: تحديد المصالح الوطنية
- ثانياً: التهديدات للأمن الوطني. سياسياً، اقتصادياً، معلوماتياً عسكرياً، ثقافياً، بيئياً.
- ثالثاً: إجراءات ومحاوّر تأمين الأمن الوطني:
- التنبؤ وكشف التهديدات الخارجية والداخلية على الأمن.
- وضع الخطط قصيرة وطويلة الأمد لمنع وتحييد التهديدات الداخلية والخارجية.
- التنمية الاقتصادية المستدامة.
- تقليص الفجوة التكنولوجية مع العالم.

- الأمن الشخصي لكل مواطن.
- تطوير الإدارة المحلية وتطوير التشريعات الوحدة الوطنية تعزيز القانون والنظام والاستقرار السياسي والاجتماعي.
- احترام الدستور من قبل الجميع.
- التعاون مع كافة الدول وخاصة العربية على إحساس من الاحترام المتبادل.
- رفع القدرة العسكرية كقوة ردع.
- المطالبة بمنطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.
- منع تدخل الدول بحجة حقوق الإنسان.
- تحسين البيئة المحلية.
- حماية المصالح الوطنية في المجال السياسي، وذلك من خلال:
 - اتباع توجيه سياسي خارجي فعال.
 - الإجراءات الاقتصادية الاستثمار وغيره.
 - تأمين الظروف لتطوير الوطن اقتصادياً واجتماعياً.
 - حماية حقوق الرعايا في الخارج.
 - تطوير العلاقات مع الدول مع الحفاظ على المصالح الوطنية.
 - المساعدة في تسوية النزاعات.
 - تنفيذ الالتزامات المتبادلة في مجال الحد من أسلحة الدمار الشامل.
 - تطوير التعاون الدولي في مجال الحرب على الإرهاب.

أمن الحدود:

تبلورت فكرة الحدود لدى الإنسان منذ زمن بعيد، حيث أن الحدود بشكل عام وليدة ظهور حاجة الإنسان إلى التملك، فالتملك فرديا كان أو جماعيا اوجد الحاجة إلى الحدود لتمييز الملكيات وليشعر الإنسان بأنها حقا له يمارس فيها سلطاته ولا يجوز التعدي عليه من قبل الآخرين.

ويمكن تعريف الحدود بأنها الخطوط التي تحدد كيان الدولة وإقليمها من الأراضي وتحدد مساحتها الأرضية أو المائية، حيث تباشر الدولة سيادتها، فالحدود موضع جغرافي تلتقي عنده قوى دولتين وينتهي عند هذه الحدود نفوذ كل دولة وقوانينها.

ويمكن التمييز بين الحدود والتخوم كما يلي:

التخوم هي عبارة عن مساحات من الأرض بين الدول وهي طبيعية لأنها أجزاء من سطح الأرض لا يمكن تحريكها لأنها قد تفقد بعض الخصائص التي أعطتها صفة التخوم بل تبقى في موضعها.

أما الحدود فهي المدى الذي تمارس فيه الدولة سيادتها واللغة والأفكار والكتب والصحف والعملة التي سيستعملها الجميع، والجيش والأرض التي سيدافعون عنها.

ومن وظائف الحدود:

١- تحديد نوعية الأفكار، والصحف، والمنتجات التي تريدها الدولة لتنتشر داخل الحدود وتمنع من انتشار غيرها من الأفكار ومنع تسلل الجماعات الغريبة إلى داخلها.

٢- تنظيم انتقال الأفراد سواء كان هذا الانتقال للمهاجرين أو رجال الأعمال أو المزارعين، ولذلك ظهر ما يسمى بتصاريح المرور أو جوازات السفر.

٣- تنظيم الاتصال الدولي للمصالح المشتركة، كاستخدام مياهه أو الكهرباء المتولدة منه.

٤- تمنع اختلاط الملكية والسيادة بين الدول المتجاورة فتقلل نزاعات الحدود.

والحدود أنواع:

١- الحدود الطبيعية وهي:

- الحدود الجبلية: حدود تسائر المنطقة الجبلية وهي وعرة التضاريس.
- الحدود المائية: انهر أو بحيرات.

٢- الحدود الاصطناعية: وهذه الحدود من وضع الإنسان وتقسم إلى:

- الخطوط الفلكية: أي خطوط الطول ودوائر العرض مثل الحدود بين مصر والسودان.
- الخطوط الهندسية: أي خطوط مستقيمة وخطوط منكسرة مثل الحدود بين الجزائر وموريتانيا.
- خطوط الاتفاقية: هي الحدود التي يتم الاتفاق عليها بين الدولة أو أكثر وترسم بناء على هذا الاتفاق.

الحدود العربية:

معظم الحدود السياسية حدود ذات طبيعة قومية، أي تفصل بين قوميتين. وإذا نظرنا إلى الحدود العربية أمكننا أن نميز بين عدة أنواع من الحدود السياسية، منها الحدود الخارجية التي تفرق الوطن العربي عن القوميات المجاورة، ومنها الحدود الداخلية بين الأقطار الشقيقة.

وهناك نوعان من الحدود العربية:

١- الحدود الخارجية العربية:

▪ الحدود المائية: وهي المسطحات المائية والتي تبدأ غرباً بالجبهة المائية للمحيط الأطلسي والحد الشمالي والذي يمثل جبهة سواحل البحر المتوسط إضافة إلى الجناح الشرقي للبحر المتوسط ولا تعد مياه البحر الأحمر وخلجانه حدوداً للوطن العربي، أما في الجنوب فتجد مياه المحيط الهندي وبحر العرب.

▪ الحدود البرية: تتميز هذه الحدود بطولها المفرط وعدم وضوحها فهناك حدود في القسم الشرقي من الوطن بين العراق وإيران وفي الشمال حدود مع تركيا، وأما الحدود البرية في أفريقيا فهي حدود طويلة لأنها تخترق القارة من أقصى عرض لها في الغرب إلى الشرق.

٢- الحدود الداخلية العربية:

هي حدود وضعت من قبل الاستعمار وفقاً لمخططاتهم، وتتميز بالخصائص التالية:

▪ حدود قائمة على مبدأ فرق تسد حيث جاءت الحدود عاملاً أساسياً من عوامل تفتيت الأرض، وترسيخ الثغرات الإقليمية والخلافات الطائفية لتعكير صفو علاقات الجوار.

▪ وجود كيان غريب داخل حدود الوطن العربي هو الكيان الصهيوني في فلسطين.

▪ ترك مواطن الاحتكاك لخلق سوء تفاهم ومشاحنات بين الجيران حيث ترك الاستعمار هذه المناطق ذات إدارة مشتركة وازدواجية في الحكم.

مشكلات الحدود العربية:

- ١ - إشكالية الحدود السعودية مع اليمن، والبحرين وعمان والإمارات وقطر والكويت والعراق.
- ٢ - إشكالية الحدود المصرية السودانية.
- ٣ - إشكالية الحدود القطرية البحرينية.
- ٤ - إشكالية الحدود العمانية السعودية والعمانية اليمنية.
- ٥ - إشكالية الحدود السورية اللبنانية.
- ٦ - إشكالية الحدود المغاربية ما بين تونس والجزائر وما بين ليبيا وتونس.

مدى أمن الحدود العربية:

إن الدارس لواقع الحدود العربية يجد أنها حدود غير آمنة وهذا أدى بالدول العربية إلى:

- ١ - لجوء الدول العربية للبحث عن حليف استراتيجي من خارج المنطقة، وغالبا ما يكون من الدول الكبرى وهذا التحالف أدى ويؤدي إلى استعمار جديد.
- ٢ - القبول باستضافة الخبراء العسكريين والانتشار بين الدول الحليفة، وهؤلاء يعملون كعيون لبلادهم وتكون مشورتهم لا تتعارض ومصالح دولهم.
- ٣ - ارتفاع فاتورة التسليح ويكون هذا على حساب خطط التنمية وإغراق الدول بالديون والفوائد.
- ٤ - استنجد الدول العربية بالقوى العسكرية العالمية.
- ٥ - استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية في فلسطين وتشريد الشعب الفلسطيني.

الحلول لمشكلة الحدود:

ويمكن التوصل إلى الحلول لهذه المشكلات الحدودية من خلال:

- حل المشاكل ضمن البيت العربي، جامعة الدول العربية
- فتح الحدود بين الدول العربية أسوة بالآخرين مثل الحدود الأوروبية المفتوحة بعد قيام الاتحاد الأوروبي.
- السعي للوحدة العربية سياسيا واقتصاديا وعسكريا.
- التغاضي عن بعض الأمور العالقة والتسامح لأنه بالنهاية الوطن العربي كتلة واحدة.



الأمن البيئي والمائي

إن موضوع الماء والنزاع عليه في المنطقة العربية غاية في الأهمية والخطورة، حيث بدأ الاهتمام بالمياه كمشكلة تؤرق الدول العربية ودول الجوار (تركيا وإيران) و(إسرائيل) والعالم منذ حوالي عقدين من الزمن، ويبدو أن المشكلة تحظى باهتمام خاص لدى (تركيا وإسرائيل).

ويظهر مصطلح الأمن البيئي في أدبياتنا العربية منذ قرابة عقدين من الزمن، وتعود جذوره إلى اتفاقية "سايكس بيكو" عام ١٩١٦، عندما طلبت الحركة الصهيونية أن يكون لليهود وطن قومي محدد في وعد بلفور حدود مائية، تمتد من نهر الأردن شرقاً ومرتفعات الجولان من الشمال الشرقي ونهر الليطاني في لبنان شمالاً، وكان الهدف من ذلك السيطرة على مصادر المياه العربية.

ويمكن تعريف الأمن المائي بأنه المحافظة على الموارد المائية المتوفرة واستخدامها بالشكل الأفضل وعدم تلويثها، وترشيد استخدامها في الشرب والري والصناعة، والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقاتها واستثمارها.

إن التنمية الاقتصادية مستحيلة بدون مياه، وبالتالي فإن للقرارات التي يتخذها صانعو القرار في قطاع المياه تأثيرات لا تقتصر على الأبعاد الاقتصادية فحسب، بل وتشمل أيضاً شروط وصحة الإنسان وما يرتبط بهذه الشروط من أبعاد اجتماعية وبيئية.

أما المسألة المائية في منطقة المشرق العربي فهي مسألة حدود بين دول فيها مصادر المياه ودول مستهلكة لها، وهي صراع بين المستهلك وبين من يمسك بالمنبع في أعلى النهر، وصراع حدود امتد لعشرات السنين لم تتمكن فيه دول المنطقة إلى الآن من التوصل إلى اتفاق بشأن المياه، لأن الأمر يتعلق بقضايا

أخرى سياسية واقتصادية وتاريخية محل خلاف بين تلك الدول.

ومع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخيرة برزت أهمية بحث ودراسة مسألة الأمن المائي العربي، لأنه وثيق الصلة بالأمن الغذائي العربي، وهذا الأخير يعتبر أهم مكونات الأمن القومي العربي، الذي يتعرض للعديد من التحديات.

وتظهر الأزمة المالية حيث تمثل المياه السطحية الجانب الأساسي من الموارد المائية العربية، حيث يهطل على الوطن العربي أمطار تبلغ ٢٢٨٠ مليار متر مكعب سنوياً يستغل منها ٣٥٠ مليار متر مكعب كمياه سطحية والباقي يفقد في الأرض، إلى جانب ذلك هناك حوالي ٧٧٠٠ مليار متر مكعب من المياه الجوفية العربية غير مستغلة. وتمثل تحلية المياه في الوطن العربي حوالي ٦٠٪ من إجمالي تحلية المياه في العالم ولكنها مكلفة وما زال العالم العربي في حاجة إلى المزيد منها. ويعتبر نصيب الفرد العربي من المياه أدنى نصيب للفرد في العالم حيث تراجع من ٣٣٠٠ متر مكعب سنوياً عام ١٩٦٠ إلى ١٢٥٠ متر مكعب عام ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن يصل إلى ٦٥٠ متراً مكعباً عام ٢٠٢٥، وهذا بسبب تزايد عدد السكان العرب الذي تجاوز ٢٥٠ مليون نسمة. وتبلغ مساحة الأرض العربية الصالحة للزراعة حوالي ٢٠٠ مليون هكتار لا يزرع منها سوى ٤٧ مليون هكتار فقط، ويرجع السبب الرئيسي في هذا إلى نقص المياه.

ومع التسليم بأزمة المياه في الوطن العربي إلا أنه يجب التأكيد على أن أزمة المياه تختلف أبعادها في الوطن العربي من منطقة إلى أخرى على النحو التالي:

ففي منطقة المغرب العربي، تعتبر أزمة المياه ذات بعد فني، وذلك لأن الدول في هذه المنطقة لا تستخدم إلا ما يتراوح بين ١١٪ إلى ٥٣٪ من مواردها المائية التقليدية المتجددة، وذلك لأن استغلالها يكلفها الكثير لأن أغلبها مياه أمطار ومياه جوفية.

وفي منطقة حوض النيل يتوفر لدى مصر والسودان المياه، ولكن في مصر تم وضع خطة سيتم تنفيذها بنهاية عام ٢٠١٧، وتهدف إلى زيادة الموارد المائية من المصادر المختلفة بما في ذلك تحلية مياه البحر في سيناء وساحل البحر الأحمر؛ لمواجهة التوسع في استصلاح الأراضي، كما أن الحرب في جنوب السودان تعطل إنهاء مشروع القناة التي ستوفر مزيداً من المياه لمصر والسودان.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي واليمن، تعتبر المياه الجوفية وتحلية مياه البحر المصدر الرئيسي للمياه، ويستهلك القطاع الزراعي ٨٥٪ من المياه، ويصل نقص المياه إلى حوالي مليار متر مكعب، ومن المتوقع أن يرتفع الطلب على المياه في هذه الدول إلى ٤٧ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠١٥، ولكن سيكون المتوفر في ذلك الوقت ٢١,٥ مليار متر مكعب، وهو ما يعني تفاقم عجز المياه في هذه الدول مستقبلاً.

وفي المناطق العربية الأخرى مثل سوريا والأردن ولبنان وفلسطين والعراق، فإن أزمة المياه لها أبعاد أخرى منها ما هو فني ناجم عن الطبيعة المناخية القاحلة في بعض هذه الدول، ومنها ما هو سياسي مرتبط بسياسة تركيا بشأن نهري دجلة والفرات وإسرائيل التي تسعى للسيطرة على المياه العربية في المناطق المحيطة بها.

تحديات الأمن المائي العربي:

رغم عدم الاتفاق التام بين الخبراء والمتخصصين والمسؤولين حول التحديات التي تواجه الأمن المائي العربي إلا أن هناك درجة كبيرة من الاتفاق حول عدد من التحديات والتي يمكن إجمالها في الآتي:

- محدودية الموارد المائية العربية المتجددة وتراجع نصيب الفرد العربي من المياه بدرجة كبيرة.

- المياه المشتركة مع الدول الأخرى غير العربية حيث إن أكثر من ٦٠٪ من

- الموارد المائية العربية يأتي من خارج الوطن العربي.
- أطماع إسرائيل في السيطرة على الموارد المائية العربية؛ حيث إن المياه تشكل أهم مكونات الإستراتيجية الإسرائيلية.
- تدني إنتاجية وحدة المياه في الوطن العربي بسبب عدم كفاءة استخدام المياه العربية.
- تدهور نوعية المياه بسبب التلوث الناجم عن الاستخدام الآدمي أو النشاط الصناعي والزراعي.
- قصور الموارد المالية العربية المخصصة لتطوير حجم واستخدام الموارد المائية العربية.
- قلة الوعي العربي العام بخطورة أزمة المياه وما تتطلبه من الحفاظ عليها وحسن استغلالها وتنميتها.
- وبعد رصد هذه التحديات التي تهدد الأمن المائي العربي فانه من الأهمية بمكان وضع السبل الكفيلة بالتغلب على هذه التحديات.

مفهوم الأمن المائي:

يكتسب موضوع المياه أهمية خاصة في الوطن العربي بالنظر لمحدودية المتاح منها كمياه الشرب وطبقاً للمؤشر الذي يفضي إلى أن أي بلد يقل فيه متوسط نصيب الفرد فيه من المياه سنوياً عن - ١٠٠٠ ٢٠٠٠ متر مكعب يعتبر بلداً يعاني من ندرة مائية، وبناءً على ذلك فإن ١٣ بلداً عربياً تقع ضمن فئة البلدان ذات الندرة المائية. وهذه الندرة في المياه تتفاقم باستمرار بسبب زيادة معدلات النمو السكاني العالية. ويوضح تقرير البنك الدولي لسنة ١٩٩٣ أن متوسط نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية المتجددة والقابلة للتجدد في الوطن العربي (مع استبعاد مخزون المياه الكامنة في باطن الأرض) سيصل إلى

٦٦٧ متراً مكعباً في سنة ٢٠٢٥ بعدما كان ٣٤٣٠ متراً مكعباً في سنة ١٩٦٠، أي بانخفاض بنسبة ٨٠٪. أما معدل موارد المياه المتجددة سنوياً في المنطقة العربية فيبلغ حوالي ٣٥٠ مليار متر مكعب، وتغطي نسبة ٣٥٪ منها عن طريق تدفقات الأنهار القادمة من خارج المنطقة، إذ يأتي عن طريق نهر النيل ٥٦ مليار متر مكعب، وعن طريق نهر الفرات ٢٥ مليار متر مكعب، وعن طريق نهر دجلة وفروعه ٣٨ مليار متر مكعب. وتحصل الزراعة المروية على نصيب الأسد من موارد المياه في الوطن العربي، حيث تستحوذ في المتوسط على ٨٨٪، مقابل ٦،٩٪ للاستخدام المنزلي، و١،٥٪ للقطاع الصناعي. وقد حدد معهد الموارد العالمية منطقة الشرق الأوسط بالمنطقة التي بلغ فيها عجز المياه درجة الأزمة، وأصبحت قضية سياسية بارزة، خاصة على امتداد أحواض الأنهار الدولية.

واقع المياه في الوطن العربي:

وهناك ثلاثة تحديات على العرب مواجهتها لحل مشكلة المياه وهي:

- أولاً: قضية مياه نهري دجلة والفرات وكيفية حل ما هو قائم حالياً بين تركيا وسوريا والعراق من جهة، وبين كل من سوريا والعراق من جهة أخرى.
- ثانياً: مطامع إسرائيل التي اتهمها باستخدام المياه كعنصر أساسي في الصراع العربي الإسرائيلي، حيث تشكل المياه أحد أهم عناصر الإستراتيجية الإسرائيلية سياسياً وعسكرياً وذلك لارتباطها بخططها التوسعية والاستيطانية في الأراضي العربية. وتشمل تلك الأطماع في الموارد المائية العربية نهر الأردن وروافده ونهر اليرموك ونبابيع المياه في الجولان وانهار الليطاني والحاصباني والوزاني في لبنان. إضافة إلى سرقة إسرائيل للمياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة لمصلحة مستوطناتها الاستعمارية.

▪ ثالثاً: كيفية مواجهة مخاطر الشح المتزايد في مصادر المياه العربية والمترافقة مع التزايد السكاني والتي تتطلب مواجهتها بذل الجهود العربية المشتركة سياسياً واقتصادياً وعلمياً، من أجل تحديد الأولويات في توزيع الموارد المائية وترشيد استثمارها، بالإضافة إلى تنمية الوعي البيئي لمخاطر التلوث، وتطوير التقنيات المستخدمة والاعتماد على الأساليب التكنولوجية الحديثة في الري ومعالجة التصحر ومشروعات تكرير وتحلية المياه التي سوف تشهد المرحلة المقبلة تزايداً على استخدامها واستثمارها.

حد الأمان المائي:

وفي دراسة عن مستقبل المياه في المنطقة العربية توقعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، ظهور عجز مائي في المنطقة يقدر بحوالي ٢٦١ مليار م٣ عام ٢٠٣٠، فقد قدرت الدراسة الأمطار التي هطلت في الدول العربية بنحو ٢٢٣٨ مليار م٣ يهطل منها ١٤٨٨ مليار م٣ بمعدل ٣٠٠ ملم على مناطق تشكل ٢٠٪ من مساحة الوطن العربي ونحو ٤٠٦ بلايين م٣ تهطل على مناطق أكثر جفافاً يتراوح معدل أمطارها بين ١٠٠ و ٣٠٠ ملم بينما لا يتجاوز هذا المعدل ١٠٠ ملم في المناطق الأخرى. وأوضحت الدراسة التي ناقشها وزراء الزراعة والمياه العرب أن الوطن العربي يملك مخزوناً ضخماً من الموارد المائية غير المتجددة يعتبر احتياطاً استراتيجياً ويستثمر منه حالياً حوالي ٥, ٠٪ وتقدر كمية المياه المعالجة والمحلاة بنحو ٩, ١٠ بلايين م٣ سنوياً منها ٥, ٤ بلايين م٣ مياه محلاة و ٤, ٦ بلايين م٣ مياه صرف صحي وزراعي وصناعي. أما بالنسبة للحاجات المائية المستقبلية فهي مرتبطة بمعدلات الزيادة السكانية في العالم العربي التي أصبحت بين الأعلى في العالم. فمن المتوقع أن تصل إلى ٧٣٥ مليون نسمة عام ٢٠٣٠ مقابل ٢٢١ مليون نسمة عام ١٩٩١. ولتضييق

الفجوة القائمة بين الموارد المائية المتاحة والحاجات المستقبلية، اقترحت الدراسة محورين للحل: يتمثل الأول في تنمية مصادر مائية جديدة واستثمار مصادر مائية جوفية ممثلة في أحواض دول عدة. أما الحل الثاني فيتمثل في ترشيد استخدامات المياه وحمايتها.

التوصيات الفنية لإدارة للموارد المائية:

١- ترشيد استهلاك الموارد المائية المتاحة.

٢- تنمية الموارد المائية المتاحة.

٣- إضافة موارد مائية جديدة.

لقد حدد معهد الموارد العالمية منطقة الشرق الأوسط بالمنطقة التي بلغ فيها عجز المياه درجة الأزمة، وأصبحت قضية سياسية بارزة، خاصة على امتداد أحواض الأنهار الدولية.

وقد غدا موضوع المياه مرشحاً لإشعال الحروب في منطقة الشرق الأوسط وفقاً لتحليل دوائر سياسية عالمية، خاصة أن أغلب الأقطار العربية لا تملك السيطرة الكاملة على منابع مياهها.

ويدور الحديث الآن حول ارتباط السلام في الشرق الأوسط بالمياه بعد اغتصاب إسرائيل لمعظم نصيب دول الطوق العربي من المياه. كما أن بعض الدول أخذت تتبنى اقتراحاً خطيراً للغاية يتمثل في محاولات إقناع المجتمع الدولي بتطبيق اقتراح تسعير المياه، وبالتالي بيع المياه الدولية. ويقع على رأس هذه الدول تركيا وإسرائيل. والأخطر من ذلك تبني بعض المنظمات الدولية (كالبنك الدولي ومنظمة الفاو) لتلك الاقتراحات، متناسين حقيقة الارتباط الوثيق بين الأمن المائي والأمن الغذائي من جهة، والأمن القومي العربي من جهة أخرى.

فبالنسبة إلى ترشيد الاستهلاك هناك عدة أساليب يمكن إتباعها مثل: رفع كفاءة وصيانة وتطوير شبكات نقل وتوزيع المياه، تطوير نظم الري، رفع كفاءة الري الحقلية، تغيير التركيب المحصولي وكذلك استنباط سلالات وأصناف جديدة من المحاصيل تستهلك كميات أقل من المياه، وتحمل درجات أعلى من الملوحة. أما بالنسبة إلى تنمية الموارد المائية المتاحة، فهناك عدة جوانب يجب الاهتمام بها مثل: مشروعات السدود والخزانات وتقليل المفقود من المياه عن طريق التبخر من أسطح الخزانات ومجاري المياه وكذلك التسريب من شبكات نقل المياه. أما بخصوص إضافة موارد مائية جديدة خصوصاً لدول الخليج العربية، فيمكن تحقيقه من خلال محورين:

▪ أولاً: إضافة موارد مائية تقليدية مثل المياه السطحية والمياه الجوفية، حيث أن هناك أفكاراً طموحة في هذا المجال مثل جر جبال جليدية من المناطق القطبية وإذابتها وتخزينها، ونقل الفائض المائي من بلد إلى آخر عن طريق مد خطوط أنابيب ضخمة وكذلك إجراء دراسات واستكشافات لفترات طويلة لإيجاد خزانات مياه جوفية جديدة. ولكن جميع هذه الأفكار هي في الواقع أفكار مكلفة للغاية وتحتاج إلى وقت طويل لتطبيقها عملياً بالإضافة إلى أنها لا يمكن الاعتماد عليها كمصدر آمن للمياه.

▪ ثانياً: إضافة موارد مائية غير تقليدية (اصطناعية) ويمكن تحقيق ذلك عن طريق استغلال موردين مهمين هما مياه الصرف الصحي ومياه التحلية. إضافي إلى الاهتمام بها والتركيز عليها كمصدر أساسي ومتجدد (غير ناضب) للمياه. فمياه الصرف، سواء الصناعي أو الزراعي أو الصحي، يمكن معالجتها بتقنيات حديثة وإعادة استخدامها في ري الأراضي الزراعية وفي الصناعة وحتى للاستخدام الآدمي (تحت شروط وضوابط معينة) بدلاً من تصريفها دون معالجة إلى المسطحات المائية مما يتسبب في

مشاكل بيئية خطيرة تؤدي إلى هدر مصدر مهم من مصادر الثروة المائية. ولعل تزايد اهتمام الدول الغنية بالموارد المائية، مثل الدول الأوروبية وأميركا، والمتمثل في المبالغ الطائلة التي تنفق سنوياً بهدف تحسين تقنيات معالجة هذه المياه وإعادة استخدامها لهو الدليل القاطع على أهمية هذا المورد وعلى ضرورة اهتمام الدول الفقيرة به والعمل على توفيره كمصدر إضافي للموارد المائية. أما بالنسبة لمياه التحلية، فمما لا شك فيه أن معظم الدول العربية هي دول ساحلية مما يعطيها ميزة وجود مصدر للمياه بكميات لا حدود لها يمكن تحليتها والاعتماد عليها كمورد إضافي، بل في بعض الدول مثل الدول الخليجية كمصدر أساسي للمياه. فعلى سبيل المثال تمثل مياه البحر المحلاة أكثر من ٧٥٪ من المياه المستخدمة في دول الخليج العربية بينما ترتفع النسبة إلى ٩٥٪ في دولة الكويت.

تنمية وإدارة الموارد المائية:

على القائمين على تخطيط الموارد المائية في كافة أنحاء العالم أن يأخذوا موارد مياه التحلية في اعتبارهم. ومن لغط القول الحديث بأن تحلية المياه مكلفة أو مكلفة جداً دون الأخذ بالاعتبار الأوضاع السياسية والجغرافية واقتصاديات موارد المياه البديلة. فعلى سبيل المثال فإن العديد من الدول تفضل أن يتوفر لديها موارد مائية ذاتية تفي بكافة احتياجاتها مهما كان الثمن. وقد طرحت أفكار عديدة لنقل المياه بواسطة الأنابيب وعبر أقطار متعددة، ولكن لم يطبق أي منها لاعتبارات اقتصادية أو سياسية - جغرافية.

وقد أظهرت دراسة أعدت من قبل مفوضية الطاقة النووية في فيينا عام ١٩٩٢ بأن تكلفة نقل المياه بواسطة ناقلات النفط من أوروبا إلى تونس تزيد على دولار أميركي واحد لكل متر مكعب، كما أظهرت نفس الدراسة بأن تكلفة نقل المياه بواسطة الأنابيب لمسافة تزيد عن ٣٠٠ كم أعلى من تكلفة إنتاجها بواسطة طرق التحلية.

وفي المناطق التي تعاني من نقص شديد في المياه العذبة، تعتبر هذه السلعة ثمينة جداً وذات أهمية إستراتيجية، وقد اكتسبت صفة السلعة الإستراتيجية لكونها ذات أهمية حيوية وسلعة نادرة، حالها في ذلك حال السلع الإستراتيجية الأخرى التي تتصف بالندرة والحاجة الحيوية لها مثل النفط وبعض المعادن الثمينة. وهكذا، فإن على أصحاب القرار أن يأخذوا باعتبارهم مورد تحلية المياه كبديل جديد، وعليهم أن يقوموا بتقييم البدائل بما فيها التحلية، وأن يضعوا توصياتهم بناء على تحليل فني واقتصادي وجغرافي وسياسي يجعل من السهل على صاحب القرار اختيار البديل المناسب للتزود بالمياه العذبة مشمولاً بأقل التكاليف وضمن الوسائل وأفضلها من وجهة نظر سياسية - جغرافية.



الحرب على الإرهاب

يشكل الإرهاب مظهراً من مظاهر العنف الذي يمارسه الإنسان داخل المجتمع؛ وهذه الممارسة لم تكن وليدة اليوم؛ فهي منحدره في تاريخه، فقد شهدناها قدماء المصريين، وامتدت إلى عصر الإغريق ثم عصر الرومان، وفي فرنسا ظهرت في القرن الثامن عشر.

وإذا ما نظرنا إلى الإرهاب كأحد صور العنف التي عرفها المجتمع الدولي منذ أمد بعيد وتطور مع تطور المجتمع ومع العلاقات الاجتماعية المختلفة، فإنه لم يكن للإرهاب نفس الخطورة التي اكتسبها اليوم، من حيث زيادة العمليات الإرهابية وزيادة أعداد الضحايا واتساع نطاق تلك العمليات وظهور أشكال جديدة مستخدمة مبتكرات التطور العلمي والتكنولوجي، في وقت طرح فيه العديد من الأسئلة حول انتهاك حقوق الإنسان في شتى بقاع العالم.

تعد ظاهرة الإرهاب من مظاهر العنف الذي تفشى في المجتمعات الدولية، فمنذ أوائل السبعينات من القرن الماضي وكلمة "إرهاب" ومشتقاتها من أمثال "إرهابي" و"الإرهاب المضاد" وغيرها قد غزت أدبيات جميع فروع العلوم الاجتماعية.

والذي يقرأ أو يستمع إلى وسائل الإعلام المختلفة يعتقد أننا نعيش في حقبة من هوس الإرهاب، وأن الإرهاب وحده هو الخطر الوحيد البادي للعيان.

ويمكن توضيح الإرهاب لغتنا كما يلي:

- ١ - جاء في مختار الصحاح كلمة (رهب) بمعنى خاف.
- ٢ - جاء في مختار المنجد: الإرهابي هو من يلجأ إلى الإرهاب لإقامة سلطته كما أن الحكم الإرهابي يقوم على الإرهاب.
- ٣ - جاء في معجم الوسيط: الرهب هو الخوف، والإرهابيون وصف يطلق

على الذين يسلكون سبل العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم السياسية.

٤- جاء في معجم الرائد: الإرهاب هو الرعب تحدثه أعمال العنف كالقتل والتخريب وإلقاء المتفجرات.

٥- جاء في الموسوعة العربية: استخدام العنف والتهديد به لإثارة الخوف والدعر.

نلاحظ أن المعاجم جميعها تتفق على أن كلمة (إرهاب) تشير إلى الخوف والرعب.

أما في اللغة اللاتينية فقد استعملت هذه الكلمة بعد أن ضربت جذورها في لغات المجموعة اللاتينية وانتقلت فيما بعد إلى لغات أوروبية أخرى. وفي اللغة الانجليزية نلاحظ أن كلمة (terose) التي ترجع إلى الفعل اليوناني (tros) والتي تعني الترويع والرعب والهول. أما في اللغة الفرنسية فإن كلمة (terreur) فلها نفس المعنى وهو الخوف. وهنا سنطرح بعض التعريفات لكلمة الإرهاب التي ورد ذكرها في القواميس:

١- القاموس الفرنسي (لاروس): مجموعة أعمال العنف التي ترتكبها مجموعات ثورية أو أسلوب عنف تستخدمه الحكومة.

٢- القاموس اللغة (روبير): الاستخدام المنظم لوسائل استثنائية للعنف من أجل تحقيق هدف سياسي.

٣- قاموس اللغة الإنجليزية التي تصدره أكسفورد: استخدام الرعب لتحقيق أغراض سياسية. (حجار، ٢٠٠٣)

أتت كلمة الإرهاب من رهب، رهبا ورهبة، ولقد أقر المجمع اللغوي كلمة الإرهاب ككلمة حديثه في اللغة العربية أساسها "رهب" بمعنى خاف، وأرهب فلانا بمعنى خوفه وفزعته، والإرهابيون وصف يطلق على الذين يسلكون سبل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية.

ويتفق ما تقدم مع اصطلاح الإرهاب (TERREUR) في اللغات الأجنبية القديمة كال يونانية واللاتينية إذ يعبر عن حركة من الجسد تُفزع الغير Manifestation du – corps. وانتقل هذا المعنى إلى اللغات الأجنبية الحديثة. وقد تباينت المنظورات لهذا المفهوم، وفيما يلي بعض التعاريف لكلمة Terrorism أو الإرهاب:

حسب قاموس أوكسفورد السياسي Oxford Concise Dictionary of Politics الإرهاب هو مصطلح لا يوجد اتفاق على معناه الدقيق حيث يختلف الأكاديميون والسياسيون على تعريفه ولكنه بصورة عامة يستخدم لوصف أساليب تهدد الحياة.

الإرهاب في الاصطلاح:

أ- تعريف الفقهاء:

حاول عدد من الفقهاء المختصين بالقانون الدولي الجنائي إيجاد تعريف محدد للإرهاب، وفيما يلي بعضها:

- أ- هو إستراتيجية عنف منظم محرم دولياً تكون أسبابها عقائدية وتهدف إلى إحداث عنف داخل المجتمع للوصول إلى السلطة، بغض النظر إذا كان مقترفين هذا الجرم يعملون لأنفسهم أو لغيرهم وعن عند دولة من الدول.
- ب- هو عنف منظم ومستمر يهدف إلى أحداث حالة من التهديد الموجه إلى دولة أو جماعة ما ويرتكب من قبل جماعة منظمة ذات أجندة سياسية.

التعريف السياسي للإرهاب:

منهج نزاع عنيف يرمي الفاعل بمقتضاه وبواسطة الرهبة الناجمة عن العنف إلى تغليب رأيه السياسي أو إلى فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على علاقات اجتماعية عامة أو من أجل تغييرها أو تدميرها.

تعريف دائرة المعارف الاجتماعية الأمريكية الصادرة عام ١٩٣٤:

يستخدم لوصف نهج أو أسلوب تحاول من خلاله مجموعة منظمة لتحقيق أهدافها المعلنة باستخدام العنف المنظم بصفة أساسية وتوجيه الأفعال الإرهابية ضد الأشخاص.

تعريف الإرهاب في الاتفاقيات والمواثيق الإقليمية والدولية:

أ- اتفاقية عصبة الأمم عام ١٩٣٧ م بشأن منع الإرهاب والمعاقبة عليه:
أفعال جرمية موجهة ضد دولة من الدول يراد منها خلق حالة من الرهبة في أذهان أشخاص معينين أو مجموعة أشخاص أو الجمهور العام.

ب- الاتفاقية الموحدة بشأن الرقابة القانونية للإرهاب الدولي ١٩٨٠ م:
(عمل عنيف خطير أو التهديد به يصدر عن فرد سواء كان يعمل بمفرده أو بالاشتراك مع أفراد آخرين ويوجه ضد الأشخاص أو المنظمات أو الأمكنة وأنظمة النقل أو المواصلات، أو ضد أفراد الجمهور العام بقصد تهديد هؤلاء الأشخاص أو التسبب بجرح أو موت هؤلاء الأشخاص أو تعطيل فعاليات هذه المنظمات الدولية أو التسبب في إلحاق الخسارة أو الضرر أو الأذى بهذه الأمكنة أو الممتلكات، أو بالعبث بأنظمة النقل والمواصلات هذه بهدف تخريب علاقات الصداقة بين الدول، أو بين مواطني الدولة الواحدة، أو ابتزاز تنازلات من الدول كما أن التآمر على الارتكاب أو محاولة الارتكاب أو الاشتراك في ارتكاب أو التحريض العام على ارتكاب الجرائم..... يشكل جريمة إرهاب دولي)).

ج- الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ١٩٩٨:

▪ عرف الإرهاب بالمادة الأولى: ((كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أيًا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذًا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي

ويهدف إلى ألقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر)).

كان ذلك التعريف المختار أو المتفق عليه بين الدول في الاتفاقية العربية لمكافحة.

ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد تعريف محدد للإرهاب من قبل الأمم المتحدة. أما تعريف A.P. Schmid الذي يستعمله علماء الاجتماع وفيه يعتبر الإرهاب أساليب متكررة تولد الخوف والقلق يقوم بها أفراد بإشراف مجموعات داخل دولة أو بإشراف الدولة نفسها وتكون أهداف العملية سياسية عادة وتختلف عن الاغتيالات بكونها ليست موجهة إلى شخص معين ويتم اختيار الأهداف لغرض إرسال إشارات إلى أكبر عدد من الناس والحكومات التي تمثلهم.

ويعرفه الاتحاد الأوروبي بأنه عبارة عن عمل عدواني متعمد يقوم به أفراد أو مجاميع وتكون موجهة ضد دولة أو أكثر من دولة لغرض ممارسة الضغط على الحكومات بأن تغير سياساتها الدولية والداخلية والاقتصادية.

أما تعريف عصبة الأمم لسنة ١٩٣٧ فهو أن الإرهاب عمل إجرامي موجه ضد حكومة معينة لغرض خلق حالة من الرعب في نفوس أشخاص أو مجموعة من الأشخاص الساكنين في تلك الدولة.

وتعرفه الولايات المتحدة بأنه أي عملية عنف تشكل خطراً على حياة الإنسان والتي تنافي القوانين الجنائية للولايات المتحدة أو أية ولاية من الولايات الأمريكية وحدثت إما داخل حدود الولايات المتحدة أو خارجها مستهدفة لمصالح أمريكية ويكون غرض العملية تهريب المدنيين والتأثير على الحكومة لتغيير سياستها. وفي يوليو ٢٠٠٥ تخلت الإدارة الأمريكية عن استعمال

مصطلح الحرب على الإرهاب وبدأت باستعمال "الصراع الدولي ضد التطرف العنيف" Global Struggle Against Violent Extremism. (الامير، ٢٠١٠)

و هناك تعريف آخر خاص للإرهاب وهو (إرهاب المستعمرين) أو الإرهاب الصهيوني الذي تقوم به إسرائيل ضد أبناء الشعب الفلسطيني. ولعل هذا الإرهاب هو السبب الرئيسي في توليد الجماعات الإرهابية التي تقوم بقتل الأحرار في البلدان الآمنة، فمفهوم الصهيونية والاستعمار هو السبب الرئيسي للإرهاب في العالم.

وقد أخذت ظاهرة الإرهاب تشمل المجتمع الدولي كله. والفعل الإرهابي الواحد يمكن أن يشارك في تنفيذه أشخاص من جنسية معينة أو جنسيات متعددة ومختلفة بينما يكون ضحاياه من دول أخرى، أما مكان ارتكابه فقد يكون إقليم دولة ثالثة (أو عدة دول). فحوادث اختطاف الطائرات واحتجاز ركابها كرهائن وهم ينتمون إلى جنسيات مختلفة، تمتد آثار فعلها إلى عدة دول ويترتب على ذلك أثار قانونية محلية ودولية. وأدى انتشار ظاهرة الإرهاب في المجتمع الدولي كله، واستحضار الأفعال الإرهابية وتنفيذها في دول مختلفة إلى شيوع مصطلح (الإرهاب الدولي International Terrorism). أن تحديد الإرهاب الدولي أكثر صعوبة من تحديد مفهوم الإرهاب العادي. فالتعنف هو ظاهرة مشتركة بين أفعال الإرهاب الدولي وبين الأنشطة التي تمارسها حركات التحرر الوطني وحركات التحرر من الاحتلال الأجنبي ومناهضة العنصرية. ورغم أن تلك الأفعال وهذه الأنشطة ليست من طبيعة واحدة، إلا أن الكثير من الطروحات، خاصة الغربية، لا تميز بين هذين النوعين، مما يؤدي إلى خلط في ممارستها في دوافع كل منها، وبالتالي تؤدي إلى تباين على موقف متميز حيال كل منهما. وعليه لابد من دراسة مفهوم الإرهاب الدولي في جوانبه السياسية والاجتماعية والقانونية بهدف تحديد المفهوم الدقيق للإرهاب الدولي وتميزه عن غيره من النشاطات الأخرى التي تشترك معه في بعض المظاهر، ألا أنها

تختلف عنه في الأهداف، وفي بعض الوسائل والنتائج، وخاصة وأن مفهوم الإرهاب سواء الداخلي والخارجي ظل عصياً عن التعريف من قبل المنظمات الدولية، بسبب تدخل الولايات المتحدة التي تصر على تحريم جميع أنواع الإرهاب مهما كانت ومن أية جهة يصدر، وبغض النظر عن الهدف التي تكمن وراءه. وفيما يلي بعض أشكال الإرهاب:

أنواع الإرهاب:

تعددت أنواع الإرهاب وأحكامه وفقاً لأشكاله وصوره وبواعثه ومصادره وقد تناول المؤلف الإرهاب من ثلاث جوانب، وهي أولاً من حيث فاعله:

١- إرهاب الدولة: ((هو الإرهاب الذي تقوم به أو تبناه دولة من الدول أو جماعة من الجماعات التي تعمل لحساب تلك الدولة ضد دولة أخرى أو ضد جماعة أو أفراد داخل دولة أخرى للسيطرة عليهم وإخضاعهم مستخدمة في ذلك القوة العسكرية بحجة محاربة الإرهاب)).
ومثال على ذلك ما يحدث في بعض الأنظمة العربية الدكتاتورية.

٢- إرهاب السلطة: الإرهاب تقوم به السلطة التي تتولى مقاليد الأمور في الدولة. وذلك باستخدام جميع أساليب القمع بأنواعها المختلفة، وذلك بهدف السيطرة عليهم واضطهادهم وإخضاعهم لمبادئ سياسية أو فكرية أو لدين معين أو طائفة معينة.
ومثال عليها ما يحدث في السودان.

٣- الإرهاب الفردي/ الجماعي: العمل الإرهابي هو الذي يقوم به الشخص لوحده أو مع مجموعة منظمة وذلك لتحقيق هدف معين. وهذا الإرهاب لا تقف وراءه دولة وإنما هو صادر بإرادة الفاعل ذاته نتيجة لدوافع ذاتية قد تكون شخصية أو نفسية أو مرضية. ويوجه ضد نظام معين قائم أو ضد دولة مقصودة أو ضد أفراد معينين بهدف ابتزازهم.

ب- من ناحية المحل:

ينقسم الإرهاب من حيث وقوعه إلى نوعين وهما:

١- الإرهاب الداخلي:

هو الذي يكون داخل حدود الدولة ويقوم به جماعة أو أفراد من رعايا تلك الدولة سواء كانوا ممثلين للسلطة أو بصفتهم الشخصية.

ولا يكون لهذا النوع ارتباط خارجي بأي شكل من الأشكال وتنتصر نتائجه وجميع ما يترتب عليه داخل نطاق الدولة، وتحدث داخل الدولة من قبل جماعات مسلحة لتحقيق أهداف معينة مثل تغيير نظام الدولة.

٢- الإرهاب الدولي:

يؤدي إلى خلق حالة من التوتر والاضطراب في العلاقات الدولية ويتميز بتعدد الأطراف والضحايا فيه لهذا يعتبر دولي.

ج- من ناحية الشكل:

ينقسم من حيث شكل وقوعه إلى:

أ- الإرهاب السياسي:

يؤدي إلى التلاعب بمصير الشعوب من أجل تحقيق مصالح قوى خارجية أو رغبات سياسية معينة.

ب- الإرهاب الاقتصادي:

احتكار فئة من الشعب لثروة البلاد وهي الفئة التي تعتمد عليها السلطة في استمرارها فتعطي الامتيازات الاقتصادية لمن يؤيدونها وتجعل في أيديهم سلطة اتخاذ القرار في ذلك وحرمان طبقات أخرى من المجتمع من العيش.

ج- الإرهاب الاجتماعي:

هو مرتبط بالإرهاب الاقتصادي وهو ناشئ عن عدم مساواة طبقات المجتمع. فإذا الدولة لم تعالج ذلك حدثت فجوات بين المجتمع.

د- الإرهاب العسكري:

هو باستخدام الأسلحة والقوة العسكرية لإجبارهم على شيء ما وأثارة الخوف والفرع عند سكان الدولة.

هـ- الإرهاب الديني:

تحارب بين الديانات باستخدام القوة وإجبارهم على ديانة محددة.

ف- الإرهاب النووي:

الذي يستخدم فيه القوة النووية، كما حدث في عندما سقطت فنبلة هيروشيما.

ض- الإرهاب الفكري:

هو ما يتصل بحرية الرأي والتعبير والفكر. (الشيخ، ٢٠٠٦)

الإرهاب الدولي في التشريعات الدولية والإقليمية:

يعتبر الإرهاب الدولي جريمة من الجرائم الدولية. والجرائم الدولية في ظل القانون الدولي هي جرائم يحق لكل دولة أن تمارس إزائها اختصاصاً جنائياً بغض النظر عن جنسية مرتكبيها أو ضحيتها أو مكان ارتكابها وهناك عدد من الاتفاقيات الدولية التي تلزم أطرافها من الدول بممارسة هذا الاختصاص، مثل اتفاق طوكيو ١٩٦٣ الخاص بالجرائم والأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات، واتفاق لاهاي ١٩٧٠ لقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، واتفاق مونتريال ١٩١٧ لقمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران،

والاتفاق الدولي لمناهضة ارتهان الأشخاص ١٩٧٩. ويعد الإرهاب في الفقه الدولي، هو كل اعتداء على الأرواح والممتلكات العامة والخاصة، مخالف لأحكام القانون الدولي، وعليه يعد الفعل إرهاباً دولياً وجريمة، سواء قام به فرد أو جماعة أو دولة. ويعود اهتمام المجتمع الدولي بمشكلة الإرهاب إلى عام ١٩٣٤ حين تقدمت فرنسا بطلب إلى سكرتير عصبة الأمم، ودعت فيه إلى اتفاق دولي لمعاقبة الجرائم التي ترتكب بغرض الإرهاب السياسي أثار مقتل الملك الكسندر الأول ملك يوغسلافيا ومعه وزير خارجية فرنسا (لوس باروتو) في ١٩٣٤، وفر الجناة إلى إيطاليا ورفضت الأخيرة تسليمهم بحجة أنهما ارتكبا جريمة سياسية. ووضعت اللجنة التي شكلتها عصبة الأمم لدراسة قواعد القانون الدولي المتعلقة بالعقاب عن النشاط الإرهابي في عام ١٩٣٥ مشروع معاهدة للعقاب عن الإرهاب. وعقدت اتفاقية عام ١٩٣٧ حرمت الإرهاب ونصت أن الأفعال الإرهابية تشمل الأفعال الإجرامية الموجهة ضد دولة عندما تكون هدفها أحداث رعب لدى أشخاص أو جماعات معينة أو لدى الجمهور. وتشمل الأفعال العمدية الموجهة إلى حياة رؤساء الدول وسلامتهم، والأفعال الموجهة ضد دولة وسلامتها، والأفعال الموجهة ضد الأشخاص القائمين بوظائف أو خدمات عامة، كما تشمل التخريب العمدي وإلحاق الضرر بالأموال العامة، إذ يتوفر فيها شرط الركن المادي للإرهاب. وحرمت اتفاقية جنيف حيافة الأسلحة والذخائر والمفرقات وتداولها بقصد تنفيذ جريمة من الجرائم سواء تم الفعل أم لمجرد التخطيط واعتبارها من الأعمال الإرهابية ضد الدولة، في حين أغفلت الاتفاقية الأعمال الإرهابية التي تقوم بها الدول ضد الأفراد والجماعات. كما أنها عدت الكفاح المسلح ضد الأنظمة العنصرية والاستبدادية والاستعمار من أعمال الإرهاب. وإدراج موضوع الإرهاب في مناقشات الأمم المتحدة بطلب من أمريكا والكيان الصهيوني أثر عملية (ميونيخ) الفدائية ضد الوفد الأولمبي

الصهيوني في ألمانيا عام ١٩٧٢ وذلك في الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد كان موقف القانون الدولي من الإرهاب منذ ذلك الحين كما يأتي:

▪ أدانت اللجنة القانونية في الأمم المتحدة الإرهاب بعد مناقشات حادة، وعرضت مجموعة الدول العربية والدول النامية والاشتراكية ضرورة تحديد مفهوم الإرهاب قبل التعرض إلى مواجهته، واستبعدت هذه الدول صفة الإرهاب من أعمال الكفاح المسلح الذي تخوضه حركات التحرر الوطني من أجل الاستقلال لأنه يقع ضمن موثيق المنظمة الدولية، فيما أصرت الدول الغربية على أن يشمل مفهوم الإرهاب أعمال حركات التحرر واعتبارها نموذجاً للعمل الإرهابي إرضاء للموقفين الأمريكي والصهيوني.

▪ عملت الدول الغربية على اقتراح اتفاقيات ومعاهدات دولية لمقاومة الإرهاب، واعتبرت كل أشكال وأنواع ما عدته من الإرهاب مخالفاً للقوانين والأعراف والقواعد التي تحكم المجتمع والحياة الجماعية وينال من القيم الإنسانية. وبتأثير هذه الدول أعدت الأمم المتحدة أكثر من (١١) اتفاقية دولية خاصة بمقاومة الإرهاب أو الحد منه.

▪ طرح الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي فكرة التعاون الدولي والإقليمي في الجوانب الفنية في مكافحة الإرهاب بالاستناد إلى الاتفاقيات الدولية الموقعة عليها من قبل الدول وتجاوز الصعوبات الفنية التي تعترض تعاون الدول في هذا المجال وتوسيع نطاق الاتفاقات الملزمة قانوناً بحجة أن بعض الدول تتردد في التنفيذ والتعاون لأسباب تتعلق بالأمن القومي، ويرى أن اختلاف القوانين في الدول يعترض تنفيذ مكافحة الإرهاب، فبعض القوانين تمنح الإرهابيين وضع لاجئ سياسي، وبعضها لا يسمح بتسليمهم. ألا أن فكرة غالي اهتمت بإيجاد آلية عملية

لتنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالإرهاب، ولم يعر أيديولوجيات من يقومون بالإرهاب ولا أهدافهم ولا دوافعهم المتعددة.

وبعد الهجمات على الولايات المتحدة في ١١ أيلول ٢٠٠١ وبتأثير وضغط من الولايات المتحدة أوعزت الأمم المتحدة للجنة القانونية بتشريع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب، وعلى الرغم من كل ذلك فقد جرت مناقشات حادة واختلفت الآراء من جديد حول تحديد مفهوم الإرهاب من الناحية القانونية، ولم تستطع الولايات المتحدة والدول الغربية فرض مفهومها الشامل للإرهاب وأدانتها بغض النظر عن أهدافه وطبيعة المركز القانوني للقائمين بالإرهاب، واكتفى مجلس الأمن بإصدار القرار ١٣٧٣ لسنة ٢٠٠١ حول الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة.

وقد نددت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالإرهاب وعدوه من الجرائم الدولية وعلى المستوى الإقليمي وضعت اتفاقية (أوربا) لقمع الإرهاب في ١٩٧٧ ضمن إطار الاتحاد الأوروبي، وكذلك ضمن إطار المؤتمر الإسلامي الذي أدا ان الإرهاب في مؤتمر القمة الإسلامي التاسع ، وعلى المستوى العربي أنفق وزراء الداخلية العرب في الاجتماع الثالث عشر للمجلس ١٩٩٦ على مشروع (الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب) وهو يناقش سنوياً في اجتماع وزراء الإعلام ومجلس وزراء الداخلية العربي وضع الاتفاقيات والقوانين لمنع الإرهاب .

و مما سبق ذكره، نجد أنه لا خلاف بين الأسرة الدولية على اعتبار الإرهاب الدولي بكل أشكاله جريمة مدانة قانوناً وأخلاقاً، وأن القرارات الدولية والاتفاقات والمعاهدات المعقودة بهذا الصدد تتفق مع ذلك. ألا أن المشكلة تكمن في عدم الاتفاق ضمن إطار القانون الدولي على تحديد دقيق لمعنى الإرهاب، وبالتالي ما هي الأعمال المشمولة بالإرهاب الدولي عن غيرها، وبضوء عدم وجود حدود معينة للتمييز بين مفهوم الأعمال المشمولة بالإرهاب

عن غيرها ووقع ذلك ضمن التعبيرات القانونية لهذه الدولة أو تلك، خاصة بين الدولة الغربية التي تنظر إلى الأعمال الإرهابية بنتائجها النهائية بغض النظر عن أي شيء آخر، في حين ترى دول العالم الثالث خاصة، ضرورة النظر إلى الأهداف والدوافع لتمييز الأعمال المشروعة المقترنة بالعنف عن الأعمال الإرهابية وعند ذلك يكون لكل دولة أن تعرف التزاماتها الحققة تجاه القانون الدولي بما يتعلق بمكافحة الإرهاب والمساهمة في الجهود الدولية لمقاومته بعيداً عن وسائل الضغط التي تمارسها دولاً كبرى لفرض وجهات نظر متنافسة في هذا الموضوع. (تشومسكي، ٢٠٠٣)

الإرهاب والعنف السياسي:

هناك خلط بين الإرهاب والعنف السياسي بسبب التقارب الشديد القائم بينهما، فكلاهما يرمي إلى تحقيق أهداف وغايات سياسية ويمارسها بصورة منظمة لتحقيق تلك الأهداف من خلال استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. وعلى الرغم من هذا التداخل توجد فوارق دقيقة بين المفهومين. فالعمليات الإرهابية غالباً ما تهدف إلى تحويل الأنظار إلى قضية تهم الإرهابيين، بينما يسعى القائلون بالعنف السياسي إلى تحقيق أهداف مغايرة ليست بالضرورة إثارة الرأي العام وجلب انتباهه. وتكون أهداف العنف السياسي أكثر ضيقاً وتحديداً وتسعى إلى هدف مباشر، فالإرهاب يتعدى الهدف المباشر الذي وقع عليه الإرهاب بنية توجيه رسالة أو الإيحاء إلى طرف آخر لتحذره من اتخاذ قراراً أو الرضوخ إلى مطالب الإرهابيين. أذاً الاختلاف الجوهرى بين العنف السياسي والإرهاب هو في كون الأول وسيلة أو أداة، بينما الإرهاب هو ناتج العنف. فاغتيال شخصيات سياسية أو اجتماعية مهمة هو نوع من العنف إذا كان بسبب هدف سياسي واضح أو لمجرد التخلص من شخصية غير مرغوب فيها، في حين يكون إرهاباً إذا كان قصد الاغتيال زرع الذعر والرعب في نفوس القياديين السياسيين أو إثارة وضع من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

الإرهاب والعدوان:

العدوان هو استخدام القوة المسلحة من جانب دولة ضد سيادة دولة أخرى أو وحدتها الإقليمية أو استقلالها السياسي أو بأي أسلوب آخر يتناقض وميثاق الأمم المتحدة. ويختلف العدوان عن الإرهاب في أن الأول قد يكون وسيلة من وسائل الإرهاب أو لا يكون، وقد يهدف إلى تحقيق غاية معينة أو قد يكون لمجرد الاعتداء، وأن أسباب العدوان تكون محط استنكار من قبل الأفراد والمجتمعات والدول.

الإرهاب والحرب:

الحرب صراع مسلح بين دولتين أو أكثر لفرض إرادة الطرف المنتصر على المغلوب. وأوجه تباين الحرب على الإرهاب تتلخص في أن للحرب قوانين وقواعد مقررة ومعروفة دولياً تنظمها، بينما ليس للإرهاب غير المشروع قواعد أو أعراف دولية. ومن ناحية أخرى تكون الحرب عادة صراعاً بين دول، بينما الإرهاب في الغالب عبارة عن جماعة / منظمة لا تتوقع غالباً رداً مقابلًا مباشراً. وتحدث أثناء الحرب عمليات إرهابية، ولكن لا يشترط أن تحدث الحرب في أثناء الأحداث الإرهابية أو بعدها، وأن جرائم الحرب التي ترتكب من قبل الأطراف المتحاربة منصوص عليها في قانون الحرب (القانون الدولي الإنساني).

الإرهاب وحرب العصابات:

٨. حرب العصابات أسلوب للقتل المحدود تقوم به جماعات ضد قوة معادية نظامية صغيرة لا تخضع لقواعد ثابتة، وتتميز بالمباغلة والاستخدام المرن للقوات لكسب المباراة، ويلتقي الإرهاب مع حرب العصابات في التقائهما على عنف منظم يحمل معه أهداف سياسية.

أما أوجه الاختلاف ما بين الاثنين فهي:

- أ- حرب العصابات تعتمد في الأغلب على الدعم المادي والمعنوي من السكان المحليين، بينما لا يتمتع الإرهاب بقواعد إسناد ثابتة.
- ب- مسرح عمليات الإرهاب يتركز غالباً في المناطق الحضرية، بينما الميدان الرئيس لحرب العصابات المناطق الجبلية والأرياف ومراكز تجمع القوات النظامية.
- ج- تستهدف حرب العصابات استنزاف العدو وتحرير الأرض التي يحتلها أو التخلص النهائي من وجوده العسكري، بينما يستهدف الإرهاب الدعاية ولفت النظر وإثارة المشاريع لكسب ود الرأي العام تجاه القضايا التي يعمل من أجلها الإرهابيون، أو ابتزاز الجماعات والسلطات المنافسة.

الإرهاب والجريمة المنظمة:

الجريمة المنظمة عبارة عن عنف منظم بقصد الحصول على مكاسب مالية بطرق وأساليب غير شرعية . وتختلف عن الجريمة الاعتيادية بأنها تأتي بعد تدبير وتنظيم وتنفيذ أفراد العصابة، وأساليبها السطو والاحتلال والقتل والتزوير. وتشترك الجريمة المنظمة مع الإرهاب بطبيعة العمل الذي يتميز بالعنف والتنظيم والقيادة عبر مجموعات أو منظمات تخطط للقيام بأعمالها بسرية، وأن كليهما يسعى لإفشاء

الرعب والخوف والرغبة في النفس الموجهة إلى المواطنين والسلطات في آن واحد، إلا أن هدف الجريمة من ذلك الحصول على أموال الناس وردع رجال الشرطة عن التدخل والتصدي، في حين أن عمليات الإرهاب قد ترهب المواطنين لإثارة الرأي العام ضد السلطات وإظهار عجزها عن حمايتهم. ويختلف الإرهاب عن الجريمة المنظمة بأن وراءه دوافع تتمثل

في قناعة الإرهاب التامة بفكرة أو قضية مشروعة من وجهة نظره، بينما تقف وراء المجرم دوافع ذاتية ضيقة، وفي حين يترك الفعل الإجرامي تأثيراً نفسياً لا يتعدى نطاق ضحايا العمليات الإجرامية، فإن العمليات الإرهابية يتجاوز أثرها نطاق الضحايا، كما أن أساليب التدريب والتجهيز والتسليح هي الأخرى مختلفة بين الطرفين. (حمدي، ٢٠٠٩).

الإرهاب وحركات التحرر:

تقوم وسائل الإعلام الغربية بالخلط والتشويه المتعمدين بين الإرهاب وحركات التحرر لإضفاء عدم الشرعية على الأخيرة. إلا أن استعمال القوة من قبل حركات التحرر الوطني ضد الأنظمة الاستعمارية أو الاستبدادية والعنصرية وضد أشكال السيطرة الأجنبية، هو حق مشروع لا علاقة له بمسألة الإرهاب مادام سلوك المقاتلين من الطرفين تحكمه الاتفاقات الدولية، ويحدث الخلط إذا ما استعملت القوة من قبل أفراد متممين إلى حركات التحرر الوطني أو يعملون باسمها ضد أهداف مدنية خارج أراضي الدولة العدو. وهناك اتجاهان رئيسيان في مسألة الإرهاب وحركة التحرر الوطني:

أ- اتجاه يرى ضرورة التمييز بين أنشطة تمارسها حركات سياسية ثورية تحاول تحقيق مصير شعوبها واستقلالها وبين الإرهاب، فالعنف الذي تمارسه هذه الحركات مسوغ، في حين أن عنف الإرهاب يهدد أرواح الأبرياء ويهدد بالخطر علاقات التعاون والصدقة بين الدول. وهذا هو رأي أغلب فقهاء القانون الدولي.

ب- اتجاه لا يميز بين تلك الأنشطة والأفعال السابقة، ويعدها جميعاً من قبيل الأعمال الإرهابية، وهذا هو الموقف في الغرب، وأن سبب الاختلاف بين الاتجاهين يرجع إلى سبب الاختلاف في المواقف حول حركات التحرر نفسها. فالمؤيدون يرون أنها حركات ثورية مشروعة ولو استخدم

العنف والقوة. وما زال الخلاف حول شرعية الكفاح المسلح في سبيل الحرية والاستقلال وشرعية العنف الذي يستخدمه، محتدماً بين الكتلة الغربية من جهة ودول العالم الثالث من جهة أخرى. (حجار، ٢٠٠٣)

وتسمى أيضاً الحرب العالمية على الإرهاب ويطلق عليه البعض تسمية الحرب الطويلة، وهي عبارة عن حملة عسكرية واقتصادية وإعلامية مثيرة للجدل تقودها الولايات المتحدة وبمشاركة بعض الدول المتحالفة معها وتهدف هذه الحملة حسب تصريحات رئيس الولايات المتحدة السابق جورج دبليو بوش إلى القضاء على الإرهاب والدول التي تدعم الإرهاب. بدأت هذه الحملة عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي كان لتنظيم القاعدة دور فيها وأصبحت محوراً مركزياً في سياسة الرئيس الأمريكي السابق جورج و. بوش على الصعيدين الداخلي والعالمي وشكلت هذه الحرب انعطافة وصفها العديد بالخطيرة وغير المسبوقة في التاريخ لكونها حرباً غير واضحة المعالم وتختلف عن الحروب التقليدية بكونها متعددة الأبعاد والأهداف.

في مايو ٢٠١٠ قررت إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما التخلي عن مصطلح "الحرب على الإرهاب" والتركيز على ما يوصف بـ "الإرهاب الداخلي"، وذلك في إستراتيجيتها الجديدة للأمن القومي. ونصت الوثيقة على أن الولايات المتحدة "ليست في حالة حرب عالمية على الإرهاب" أو على "الإسلام"، بل هي حرب على شبكة محددة هي تنظيم القاعدة و "الإرهابيين" المرتبطين به.

وقد حدد العالم العربي والإسلامي موقفه بأن القتل هو إزهاق روح الآدمي، وهو أعلى درجات الإرهاب، ويعتبر جريمة كبرى في نظر الشرائع السماوية. إذا كان عدواناً أو نتيجة عدوان. وقد قال تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّيْكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

فالإرهاب الذي هو في حقيقته اعتداء موجه ضد الأبرياء من النساء والأطفال والرجال أو التهديد بهذا الاعتداء أو أية وسيلة أخرى من وسائل الإزعاج وإغلاق راحة الآخرين. وسلبهم أمنهم وطمأنيتهم، وهو أمر مرفوض ولا يجوز في نظر الإسلام الإقدام عليه ولا المساهمة فيه، أو التخطيط له. لا حكومات ولا أفراد ولا مؤسسات ولا جماعات مهما كان اسمها أو صفتها.

فهو يدمر الأمل ويحول دون تقدم العمران أو التنمية الضرورية لتأمين غذاء ومصالح الأفراد والجماعات، والجريمة التي فيها اعتداء مباشر على المجتمع، فالإسلام ينظر إلى آثار تلك الجريمة ويعاقب عليها عقاباً شديداً يتناسب مع ما تحدثه تلك الجريمة عقاباً يتناسب مع ما تحدثه هذه الجريمة من إفزاع الآمين. (الأسد، ١٩٩٨)

واستناداً إلى منشورات معهد الدراسات الإستراتيجية وهو معهد بريطاني تأسس عام ١٩٥٨ فإن الأهداف الرئيسية للحرب على الإرهاب يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

- قطع الملاذ الآمن للإرهابيين للحيلولة دون إنشاء معسكرات تدريب أو رص صفوف أعضاء ما يسمى بالمجموعات الإرهابية.
- قطع تدفق الدعم المالي لما يسمى بالمنظمات الإرهابية.
- إلقاء القبض على المشتبهين بانتمائهم إلى ما يعتبر مجاميع إرهابية.
- الحصول على المعلومات بطرق مختلفة مثل الاستجواب والتنصت والمراقبة والتفتيش.
- تحسين مستوى أداء أجهزة المخابرات الخارجية والأمن الداخلي.
- تقليل أو قطع الدعم من المواطنين المتعاطفين لما يسمى بالمجموعات الإرهابية عن طريق تحسين المستوى المعيشي وتوفير فرص العمل.

▪ الاستعمال الكثيف لأجهزة التنصت لكي يكون اعتماد ما يسمى بالمجاميع الإرهابية على الوسائل البدائية البطيئة في التواصل ونقل المعلومات.

▪ إقامة علاقات دبلوماسية متينة مع حكومات الدول التي تشكل جبهة للحرب ضد الإرهاب. (إسماعيل، ١٩٩٤)

وقد حددت اللجنة الخاصة للإرهاب الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة أسبابا سياسية واقتصادية واجتماعية للإرهاب على النحو التالي:

الأسباب السياسية:

- سيطرة دولة على دولة أخرى
- التمييز العنصري
- استخدام القوة ضد الدول الضعيفة
- التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى
- الاحتلال الأجنبي (كليا أو جزئيا)
- ممارسة القمع والعنف والتهجير للسيطرة على شعب معين.

الأسباب الاقتصادية:

- عدم التوازن في النظام الاقتصادي العالمي
- الاستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية للدول النامية

الأسباب الاجتماعية:

- انتهاك حقوق الإنسان (بالتعذيب أو السجن أو الانتقام)
- الجوع والحرمان والبؤس والجهل

▪ تجاهل معاناة شعب ما يتعرض للاضطهاد

▪ تدمير البيئة (التل، ١٩٩٨)

دوافع الإرهاب وأسبابه:

وهكذا يمكن فهم ما سبق بتوضيح دوافع الإرهاب كما يلي:

تختلف دوافع الإرهاب وأسبابه باختلاف نوع العمل، فالإرهاب ما هو إلا رد فعل تلقائي لعامل أو عوامل خارجية يكون الإرهاب تعبيراً عنها، وتأتي الدوافع والأسباب متعددة ومتباينة يتعذر حصولها نظراً لحدوث عمليات إرهابية لا يعرف سببها إلا لوفاة مرتكبها أو لعدم معرفته أو لعدم إمكانية الوصول إلى السبب والدافع أثناء التحقيق. وسأتناول دوافع الإرهاب وأسبابه.

١- الدوافع الشخصية:

تنوع الدوافع الشخصية التي تدفع الإرهابي إلى ارتكاب جريمته لتحقيق هدف شخصي أو سبب عامل يتعلق بشخصيته وهذه الدوافع دوافع نفسية وسياسية وإعلامية.

أ- الدافع النفسي:

هذا الجانب ناشئ عن الجانب الضعف الديني والفراغ الروحي واختلال القيم والقلق الذي يعاني منه الشباب وغياب فرص الحياة الكريمة وانتشار البطالة وعدم العمل.

وقد أظهرت الدراسات ذات الصلة أن النمو الجسمي والعقلي والانفعالي المضطرب والبيئة الاجتماعية غير السليمة لها علاقة مباشرة بالعمل الإرهابي كما ترى بعض الدراسات أن الإرهابيين بسبب الخلل العقلي والعصبي تجمع بينهم خصائص متماثلة كالطفولة المضطربة والانطواء على النفس والعلاقات المضطربة في الأسرة وخاصة الوالدين والانقطاع عن الأصدقاء. ومن الأسباب

التي تدفع الشخص إلى الإقدام على العنف والإرهاب ما يلي:

- ١- إحساس الشخص أنه أقل من غيره وينظرون إليه نظرة متدنية.
- ٢- عيش الشخص في مجتمع ظالم ويهدر حقوق المجتمع من قبل السلطة فيشر بالخوف والقلق من المستقبل فيصاب بالإحباط واليأس فيتولد لديه الحقد والكراهة والاستعداد للقيام بعمل أي شيء ضد المجتمع.
- ٣- افتقاد الشخص الشخص لأهمية دوره في الأسرة والمجتمع وإخفاقه في تحقيق ذاته.
- ٤- الحياة الروتينية التي يحياها الشباب وافتقاد المعنى الحقيقي للحياة وعدم وجود هدف محدد، مما يولد لديه الملل ومشاعر الاغتراب والأنانية وعدم الاحترام مما يؤدي إلى حدوث نزاعات.

٢- الدوافع السياسية:

يتخذ للوصول إلى قرار سياسي معين من قبل الجهة التي تستهدفها العملية الإرهابية سواء كانت داخلية أو خارجية، وتأتي الدوافع السياسية نتيجة أسباب معينة منها:

- أ- الصراعات المحلية الداخلية سواء كانت بين طبقات الشعب المختلفة أو بينهم أو بين السلطة.
- ب- السياسات الغير العادلة التي تتخذها الدولة ضد مواطنيها والكبت السياسي الذي تمارسه عليهم وتهميش دور المواطن وتغييه عن المشاركة السياسية.

- ج- مقاومة الاحتلال الأجنبي والرغبة في الحصول على تقرير المصير.
- د- الانتقام من دولة معينة والإضرار بمصالحها نظرا للمواقف السياسية التي تنتهجها في قضية معينة وانحيازها إلى الجانب دون آخر.

هـ تكوين جماعات وحركات سياسية غير مشروعة وتبنيها ومدّها بالإمكانات المادية والفنية من جانب دول الأخرى لخلق نوع من زعزعة الأمن والاستقرار وخلق الفتن والنزاعات والقلق داخل الدولة.

٣- الدوافع الإعلامية:

يكون هنا دافع الإرهابي إلى لفت الأنظار عن طريق الإعلام والأنظار له، ويحدث من خلالها يستطيع الإرهابيون طرح شروطهم ومطالبهم وأرائهم وشرح قضاياهم.

وبما أن الإرهابيين في الغالب لا يقصدون تحقيق أغراض عسكرية بخصمهم وإنما يهدفون إلى هدم معنوياته وإكراهه على اتخاذ قرار لم يرغب في اتخاذه فهم يعتمدون إلى اتخاذ أهدافهم على عنصرين أساسيين هما:

١- إفشاء الذعر.

٢- نشر القضية.

وهذا يعتمد على قدرة وسائل الإعلام ورغبتها في طرح الحدث ونشره والتغطية الإعلامية.

إضافة إلى ذلك فإن بعض الإعلام يظهر الإرهابيين بمظهر الإبطال مما يدفع إلى تقليدهم والسير على طريقتهم. (الزرق، ٢٠١٠)

٤- الدوافع المجتمعية:

هي الدوافع التي يكون للمجتمع الذي يعيش فيه مرتكب العمل الإرهابي دور كبير في دفعه إلى الإرهاب وتنقسم الدوافع إلى:

١- الدوافع الاقتصادية: معيشة أفراد المجتمع في الدولة ومستوى معيشتهم.

٢- الدوافع الاجتماعية: الأسرة هي اللبنة الأساسية في المجتمع.

فالصراعات التي تحدث في الأسرة وخصوصا الوالدين. تؤدي إلى ضعف الرقابة الأسرية على الأبناء وترك آثار سلبية في نفوسهم، هناك أسباب اجتماعية أخرى تدفع إلى الإرهاب وهي:

- أ- الفراغ الاجتماعي والعزلة التي يعيشها بعض الشباب.
- ب- تأخر سن الزواج والمشاكل العاطفية الناتجة عن ذلك داخل الأسرة وخارجها.
- ج- ضعف دور المدرسة في التربية والتنشئة السليمة وغرس قيم الروحية والأخلاقية وافتقاد لغة الحوار.
- ٣- الدوافع التاريخية: قد تكون سببا للإرهاب انتقاما للمذابح التي حصلت، مثل: المذابح التي حدثت للأرمن إبّان العهد العثماني.
- ٤- الدوافع الاثنية: النزعة العرقية للجماعة المسيطرة على السلطة في الدولة والتمييز العنصري الذي تمارسه ضد شعبها خاصة الجماعات الأقل قوة بهدف أخراجهم من ديارهم كما حصل في البوسنة والهرسك وكوسوفو من قبل الحزب الوطني.
- ٥- الدوافع الأيدولوجية: نشر مبادئها الفكرية أو الدينية وتقوم بنشرها باستعمال العنف وممارسة الإرهاب من قبل فئة معينة تحاول فرض مبادئها التي تؤمن بها على المجتمع التي تعيش به. مثل: الهندوس والمسلمين.

أهداف الإرهاب:

- هناك أهداف كثيرة للإرهاب فاخترت لكم هذه الأهداف وهي:
- ١- نشر الرعب والخوف لدى الدول والشعوب المختلفة، مثل قصف على هيروشيما وناجازاكي في اليابان.
 - ٢- الإخلال بالنظام العام.
 - ٣- إلحاق الضرر بالبنى التحتية للدولة: كتفجير المصانع وتخريب المواصلات أو الجسور.
 - ٤- الانتقام من الخصوم: عن طرق الاغتيالات أو بطريقة غير مباشرة.
 - ٥- تهديد السلطات وابتزازها.
 - ٦- الدعاية والإعلان: بهدف الدعاية للمنظمة أو الجماعة الإرهابية لإبرازها أو إظهار قضيتها التي تحارب من أجلها.
 - ٧- إسقاط الحكومات وتغيير نظام الحكم.
 - ٨- إطلاق سراح المعتقلين والمسجونين.
 - ٩- جمع الأموال: الحصول على الأموال تمكن المنظمة أو الجماعة الإرهابية من استمرار عملياتها وتحويلها واستمرار ولاء أفرادها وتجديد أفراد آخرين ويكون ذلك عن طريق الفدية التي يطلبها الإرهابيين مقابل الإفراج عن رهائن محتجزين لديها.

صور الإرهاب:

وفيما يلي بعض صور الإرهاب في هذا العصر:

- ١- خطف وسائل النقل.
- ٢- احتجاز الرهائن.

٣- الاغتيالات.

٤- الأعمال التخريبية.

٥- ترويج الأفكار والشائعات.

٦- التهديد والابتزاز.

خصائص الإرهاب:

وفيما يلي أهم خصائص الإرهاب:

١- استخدام القوة أو العنف أو التهديد بذلك.

٢- عدم استهداف الضحية.

٣- عدم التقيد بالحدود الإقليمية.

٤- جريمة ضد الإنسانية.

٥- عدم الاتفاق على تعريفه وغموض مفهومه.

٦- وقوعه من جهة أو أكثر.

٧- يعمل على جذب الرأي العام.

٨- التنظيم المتصل بالعنف

آثار الإرهاب:

تعد جرائم الإرهاب من أكثر الجرائم التي تعرقل جهود الدولة من أجل التنمية اقتصاديا واجتماعيا. حيث ينصب الاهتمام من قبل الدولة على المجال الأمني وزيادة الأنفاق عليه من أجل رفع مستوى رجال الأمن لممارسة الإرهاب والقضاء عليه وبالتالي يؤدي ذلك إلى صرف النظر وعدم الاهتمام بالخطط التنموية للدولة، وفيما يلي الآثار التي يسببها الإرهاب على المجتمع

وعلى خطط التنمية فيه من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية والنفسية والأمنية.

١- الآثار الاقتصادية:

عندما يتهدد الاستقرار الاقتصادي نتيجة الأعمال الإرهابية فإن ذلك يؤثر على معدلات الإنتاج فيها ويهددها بالتضخم وترتفع تكاليف الإنتاج وتخفض حصيلة الدولة من العملات الأجنبية وتنخفض قيمة عملتها الوطنية مما ينعكس سلبا على البناء الاقتصادي للدولة. ويمكن إبراز الآثار الاقتصادية للعمليات الإرهابية فيما يلي:

- التأثير على التنمية الاقتصادية للدولة ومعدلات للإنتاج نتيجة تحويل النفقات التي كانت تدفع لمجالات تنمية اقتصادية إلى مجال الأمن لمقاومة الإرهاب ومكافحته.
- التأثير على موارد الدولة سواء كانت تلك المواد داخلية مثل السياحة أو على الموارد الخارجية مثل الاستثمار الأجنبي.
- إضعاف مجالات الحركة التجارية داخليا وخارجيا والاستثمارات المحلية نتيجة عدم الاستقرار الاقتصادي.
- هجرة رؤوس الأموال الوطنية نتيجة عدم الاستقرار الأمني.
- الخسائر المادية الناجمة عن الأعمال الإرهابية الواقعة على المنشآت الحيوية والمصانع والأجهزة.
- انتشار الفساد الإداري والاقتصادي واستغلال حالة البلاد وعدم الاستقرار الاقتصادي فيها للكسب غير المشروع.
- التأثير على السياسة الخارجية للدولة.

٢- الآثار الاجتماعية:

ما يحدث من أعمال إرهابية يؤثر على أفراد المجتمع وتماسكهم، ومن أهم الآثار الاجتماعية للعمليات الإرهابية ما يلي:

- التأثير المباشر على خطط التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى توفير الخدمات الضرورية للفرد وغذاء وصحة. وعندما يسود الإرهاب المجتمع يحدث تغيير فيه.
- تهديد تماسك البنية الاجتماعية للمجتمع وتفككه وانحلال مبادئه.
- تفشي البطالة وانتشارها وتأثير ذلك على الفرد والأسرة والمجتمع.
- هجرة الكفاءات الوطنية.
- شلل في الحياة اليومية.
- انتشار الأمراض والأوبئة نتيجة انعدام النظافة وقلة النفقات الصحية مما يؤدي إلى سوء الخدمات الصحية وقلة الأدوية وانعدامها.

٣- الآثار الأمنية:

- انعدام الشعور بالأمن وعدم الطمأنينة والخوف.
- فقدان الثقة بالأجهزة الأمنية.
- زيادة عدد أفراد رجال الأمن والأجهزة الأمنية لمكافحة الإرهاب ومقاومة الإرهابيين مما يؤثر على نواح أخرى اقتصادية أو أمنية.
- التأثير على شعبية رجال الأمن والمسؤولين عنه والنيل من سمعتهم وفقدان الثقة بالقوانين.

٤- الآثار الدينية:

- المساعدة على ما يروج له أعداء الدين الإسلام من ربط الإرهاب والتطرف بالإسلام.
- التنفير من الدين وسماحته.
- إحداث صراعات دينية وفتنة طائفية داخل المجتمع.

٥- الآثار النفسية وأهمها:

- زيادة الأمراض النفسية على الفرد.
- تأثر الأطفال نفسياً بما يشاهدونه من أحداث إرهابية.
- تهديد الاستقرار النفسي لدى الأشخاص نتيجة القلق والاكتئاب.

٦- الآثار السياسية وأهمها:

- النيل من سمعة الدولة.
- إظهارها أمام الأعلام بمظهر الدولة الضعيفة.
- النيل من الثقل السياسي للدولة
- التأثير على علاقات الدولة مع الدول الأخرى وتعريضها للخطر.
- تفتيت الوحدة الجغرافية للوطن الواحد

وأخيراً فإن الحرب العالمية على الإرهاب هي نوع من الحرب الطويلة، وهي عبارة عن حملة عسكرية واقتصادية وإعلامية مثيرة للجدل تقودها الولايات المتحدة وبمشاركة بعض الدول المتحالفة معها.

وقد شكلت هذه الحرب انعطافاً وصفها العديد بالخطيرة وغير المسبوقة في التاريخ لكونها حرباً غير واضحة المعالم وتختلف عن الحروب التقليدية بكونها متعددة الأبعاد والأهداف.

الخاتمة

إن عملية التفكير والوعي السياسي وما تتضمنه من قدرة على الإدراك والتحليل تقتضي بالضرورة معرفة شاملة بإحداثيات العصر الحديث، وكل ما يدور فيه من قضايا معاصرة ترمي بظلالها على قيمنا ونظمنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وبالتالي كان لابد من التوسع في هذا الكتاب بكل المستجدات التي تشكل الآليات التي تتعامل فيها الدول وتلتقي فيها الحضارات والمجتمعات، وإبراز دور التفكير والتحليل العميق لهذه القضايا التي تدور في عالمنا.

بسم الله الرحمن الرحيم



المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو الحسن سلام، (٢٠٠٥). الإرهاب في وسائل الإعلام والمسرح، الجزء الثاني، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
 - أبو العلا، عواطف (١٩٧٩). التربية السياسية للشباب، القاهرة، دار النهضة مصر .
 - أحمد، حسن إبراهيم (٢٠٠٤). صدام المصالح وحوار الحضارات (ط ١)، دمشق: مؤسسة علاء الدين للطباعة والتوزيع.
 - أحمد، خشاب (١٩٦٨). الضبط الاجتماعي أسس النظرية وتطبيقاته العملية، (ط ٢). القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة.
 - الأحمـد، عدنان (٢٠٠٥). قضايا معاصرة، (ط ١). عمان، دار وائل للنشر.
 - إدريس، سهيل (١٩٥٤). سارتر والوجودية (ط ٢)، دار العلم للملايين .
 - الأسد، ناصر الدين (١٩٩٨). نحن والعصر - مفاهيم ومصطلحات إسلامية (ط ١)، بيروت، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع.
 - إسماعيل، محمد عبد العزيز (١٩٩٤). الإرهاب والإرهابيون (ط ١). الإحساء، مطابع الحسيني الحديثة.
 - الأمم المتحدة والسلام في ٦٠ عاماً: وثائق أساسية (٢٠٠٦).
- (womenforpeace.bibalex.org)
- الأمير، أيمن (٢٠١٠). إرهاب الدولة وإرهاب الفرد، صحيفة الشروق.

- اواملا، أنيا (٢٠٠٧). نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار (ط١)، ترجمة محمد عبد الغني غنوم، اللاذقية، دار الحوار للنشر.
- إيكو، أمبیرتو (٢٠٠٩). الانترنت ومشعل الحرية الضائع، صحيفة الاتحاد الإماراتية، ٢٨ أكتوبر .
- بدايات_الحركة_القومية_العربية:
<http://ar.wikipedia.org/wiki/>
- بروتوكولات_حكماء_صهيون:
<http://ar.wikipedia.org/wiki/>
<http://www.albshara.com/showthread.php?t=21084>
- بوعرفة، عبد القادر (٢٠٠٩). ما السلم؟، مقالة منشورة عبر موقع تبر الخواطر، تاريخ النشر ١ سبتمبر ٢٠٠٩.
- البياتي، وليد (٢٠٠٨). "نظريات البوابات الخلفية - دراسة تنظيرية في تحولات الاستعمار الجديد"، صحيفة صوت كردستان، تاريخ النشر ١١ حزيران ٢٠٠٨، لندن.
- تشومسكي، نعوم (٢٠٠٣). القوة والإرهاب (ط١). ترجمة الدكتور إبراهيم الشهابي، دمشق، دار الفكر.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٢). برنامج الأمم المتحدة والإنمائي UNDP الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- التل، سعيد (١٩٨٧). التربية السياسية لأقطار الوطن العربي، عمان، دار اللواء للصحافة والنشر.
- التل، سعيد (٢٠٠٧). هوية الإنسان في الوطن العربي، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

- التل، أحمد (١٩٩٨). الإرهاب في العالمين العربي والغربي (ط١). عمان، المكتبة الوطنية.
- توماس وماكفيل (٢٠٠٣). "الإعلام الدولي: النظريات-الاتجاهات-الملكية"، دار الكتاب الجامعي.
- جارودي، روجيه (١٩٨٢). "في سبيل حوار الحضارات"، ترجمة عادل العوا، بيروت، عويدات للنشر.
- جرار، أماني (٢٠٠٩). الاتجاهات الفكرية لحقوق الإنسان وحياته العامة، تطور مفهوم حقوق الإنسان.
- الجهنني، مانع (٢٠٠٣). الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، (ط٥). الرياض، دار الندوة.
- الجولاني، فادية (١٩٨٤). التغير الاجتماعي، مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير، الدمام، دار الإصلاح للنشر.
- جيمس، روس (١٩٦٧). الأسس العامة لنظريات التربية، ترجمة صالح عبد العزيز، القاهرة، مطبعة السعادة.
- حجار، سام (٢٠٠٣). ذهنية الإرهاب (ط١). المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.
- حسنة، عمر عبيد (١٩٩٤). رؤية في منهجية التغير (ط١). بيروت، المكتب الإسلامي.
- حسين محمد العثمان، معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: وجهة نظر، جامعة مؤتة، قسم الاجتماع - كلية الآداب، (٢٠٠٩).
- الحسيني، مديحه (١٩٩٧). (برنامج مقترح لتنمية قيم الانتماء الوطني من خلال مادة التاريخ لدى طلبة الصف الثاني الإعدادي. أطروحة دكتوراه

غير منشورة، جامعة عين شمس.

- حمدان، محمد زياد (١٩٩٨). التربية الالكترونية وسيلة مقترحة لمواكبة العصر وتطوير الإنسان الناجح للحاضر والمستقبل، التربية الجديدة، مكتب اليونسكو.
- الحمداني، قحطان أحمد سليمان (٢٠٠٤)، الأساس في العلوم السياسية (ط ١)، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- حمدي، طارق عبد العزيز (٢٠٠٩). التقنين الدولي لجريمة إرهاب الدولة، دار الكتب القانونية.
- خضر، فخري (٢٠٠٦). طرائق تدريس الدراسات الاجتماعية. عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- خضور، أديب. الصحافة نظرية وممارسة (٢٠٠٠). (ط ٢)، دمشق، سلسلة (المكتبة العلمية).
- خليل، احمد سيد (٢٠٠٦). التربية وقضايا المجتمع. القاهرة، الدار العالمية.
- درويش، كمال وآخرون (١٩٧٣). التربية السياسية للشباب، الإسكندرية، دار أبو سعيد للطباعة.
- الدقس، محمد (١٩٨٧). التغير الاجتماعي (بين النظرية والتطبيق) (ط ١). عمان، دار مجدلاوي للنشر.
- دميان، حنا (١٩٦٤). الوجودية فلسفة إنسانية، ترجمة ل جان بول سارتر، بيروت مطبعة مكرم.
- ديوي، جون (١٩٨٧). الديمقراطية والتربية، ترجمة الدكتور نظمي لوقا، مكتبة الأنجلو المصرية.

- ذهبية، منى، وغيث، إيمان (٢٠٠٨). التربية البيئية، العولمة (ط١). عمان، دار الفكر.
- رباح، إسحاق (٢٠١٠). قضايا معاصرة، مشكلات الشباب، دار كنوز المعرفة.
- ربيع، محمد، (١٩٩٤). موسوعة العلوم السياسية (ط١). الكويت، منشورات جامعة الكويت.
- رجب، مصطفى (١٩٩٩). مداخل مختارة لتعليم الدراسات الاجتماعية. القاهرة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات.
- الرشدان، عبد الكريم (٢٠٠٣). دراسة تحليلية للمبادئ والقيم الديمقراطية في فلسفة التربية والتعليم في الأردن، رسالة دكتوراه.
- الرشدان، عبد الفتاح، وحسن، محمود (١٩٩٩). دور التربية في مواجهة تحديات العولمة.
- الرشدان، عبد الفتاح (٢٠٠٣). هموم التربية العربية في مجلة شؤون اجتماعية، عدد رقم ١١٥، خريف ٢٠٠٣، الشارقة.
- زايد، أحمد، واعتماد علام (٢٠٠٠). التغير الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- الزرقعة، أحمد (٢٠١٠). إرهاب الدولة في مواجهة الكلمة، صحيفة مأرب برس الإلكترونية.
- زكريا، فؤاد (١٩٩٦). الكويت، النظام العالمي الجديد وموقع العرب فيه، مجلة الثقافة العالمية، العدد ٧٧ يوليو.
- سارتر، جان بول (١٩٦٦). المادية والثورة (ط٣). ترجمة عبد الفتاح الديدي، بيروت، منشورات دار الآداب.

- سارتر، جان بول (١٩٨١). عالم الفكر، المجلد الثاني عشر، العدد الثالث، مطبعة حكومة الكويت، صفحة ٤٨.
- سعيد، ادوارد ، صدام الجهالات - نشر على الانترنت بتاريخ ٢٤/٨/٢٠٠٢ .
- السفاريني، (١٩٩٣). غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب، الجزء الأول، مؤسسة قرطبة.
- السقار، منقذ بن محمود (٢٠٠٦)، "الاستعمار في العصر الحديث".
- سميث، هاريت فولن (١٩٩٦). المواطن الصالح، "ترجمة" إبراهيم ميخائيل عوده، بيروت، دار اليقظة العربية.
- الشاذلي، عادل (٢٠٠٥). مدى اكتساب تلاميذ المرحلة الإعدادية الأهلية للمفاهيم السياسية المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية المقررة عليهم. مجلة التربية، جامعة الأزهر، ص (٢٨١-٢٣٩).
- الشاعر، رمزي طه (١٩٧٧). النظم السياسية والقانون الدستوري، الجزء الأول، مطبعة جامعة عين الشمس القاهرة ص ٣٢١، ٣٢٠.
- الشاورني، حبيب (١٩٨٧). فلسفة جان بول سارتر، المعارف، الإسكندرية .
- شبكة النبأ المعلوماتية- الأربعاء ٢٢/ تشرين الأول/ ٢٠٠٨ .
- شريف، محمد البارودي (٢٠٠٢). تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على جودة المعلومات بالقوائم المالية مع دراسة اختبارية، مجلة الفكر المحاسبي.
- الشمري، عبد، (٢٠٠٩). "التخطيط اللغوي من الاستعمار إلى العولمة اللغوية"، صحيفة الاقتصادية، ديسمبر.

- الشنتوت، خالد أحمد (٢٠٠٠). التربية السياسية في المجتمع المسلم، ط ١، عمان، دار البيارق للنشر ص ١٣.
- شنودة، اميل فهمي (١٩٧٨)، التربية السياسية والوعي السياسي، القاهرة، دار العلم للطباعة.
- الشيخ، ماجد (٢٠٠٦). الدكتاتوريات الأمنية واستبداد السلطة، الحياة اللبنانية.
- الشيرازي، (٢٠٠٥). السلم والسلام، بيروت، دار العلوم.
- صالحية، محمد وآخرون (١٩٩٣). التربية الوطنية (ط. ١) الجمهورية اليمنية، وزارة التربية والتعليم.
- صائغ، عبد الرحمن أحمد (٢٠٠١). التربية للمواطنة وتحديات العولمة في الوطن العربي، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- الصباح، سعاد محمد (١٩٩٦). حقوق الإنسان في العالم المعاصر، تصنيفات حقوق الإنسان.
- عبد الحكيم محمود (٢٠٠٩). (الأزمة المالية العالمية) جريدة الخليج، العدد ١٠٨٥٤.
- عبد الرحمن، سعد (١٩٧١). السلوك الإنساني، تحليل وقياس المتغيرات، مكتبة القاهرة الحديثة.
- عبد الفتاح، معتز بالله (٢٠١٠). الديمقراطية والليبرالية: بين التكامل والصراع، جريدة الشروق.
- عبد الله، محمود (٢٠١٠). الإعلام وإشكاليات العولمة (ط ١). عمان، دار أسامة للنشر.
- عبود، عبد الغني، وآخرون (٢٠٠٠). التربية المقارنة والألفية الثالثة: الايدولوجيا والتربية والنظام العالمي الجديد (ط ١). القاهرة، دار الفكر العربي.

- العبيسي، محمد إسماعيل (٢٠٠١). تدريس الدراسات الاجتماعية
تخطيطه وتنفيذه وتقويم عائدته التعليمي، الكويت، دار الفلاح.
- عريفج، سامي (٢٠٠٠). مدخل إلى التربية، الطبعة الأولى، عمان، دار
الفكر للطباعة والنشر.
- عساف، عبد المعطي محمد (١٩٨٧). مقدمة إلى علم السياسة (ط
٢). عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- العفيف، أحمد، صالح، قاسم (٢٠٠٦). التربية الوطنية، عمان، دار جرير
للنشر والتوزيع.
- العقاد، عباس محمود (١٩٨٠). بروتوكولات حكماء صهيون (ط ٥).
- عكاشة، محمود (٢٠٠٢). تاريخ الحكم في الإسلام - دراسة في مفهوم
الحكم وتطوره (ط ١). القاهرة، مؤسسة المختار لنشر والتوزيع.
- العكش، منير (٢٠٠٠). "حق التضحية بالآخر - أمريكا والإبادات
الجماعية"، الرياض، الريس للكتاب والنشر.
- علي، سعيد إسماعيل (١٩٨٧). الفكر التربوي العربي الحديث، سلسلة
عالم المعرفة، الكويت.
- عمار، محمود إسماعيل (٢٠٠٢). حقوق الإنسان بين التطبيق والضياع،
عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- غالي، بطرس (١٩٩٥). المدخل في علم السياسة (ط ١). بيروت، دار
النهضة العربية.
- فتحي، أحمد النمر (١٩٨٥). وضع برنامج لتنمية التفكير الناقد في
التاريخ بالصف الأول الثانوي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين
شمس، كلية التربية.

- الفتلاوي، سهيل (٢٠٠٩). العولمة وآثارها على الوطن العربي، (ط ١). عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- فرج، أحمد (١٩٨٦م). علماني وعلمانية، تونس.
- فوكوياما، فرانسيس (١٩٩٣). نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة فؤاد شاهين، بيروت، مركز الإنماء القومي .
- القرآن الكريم، سورة هود، الآية ٦١.
- القطاوي، محمد (٢٠٠٧). طرق تدريس الدراسات الاجتماعية، (ط ١). عمان، دار الفكر.
- قور، عبد القادر (٢٠٠٨). بدايات قرن في المفهوم العالمي لثقافة السلام، مجلة الصحافة، العدد ٥٢٩٧، تاريخ النشر ١٨ / ٣ / ٢٠٠٨.
- كارين، ايفانس (٢٠٠٠). تشكيل المستقبلات: التعلم من أجل الكفاية والمواطنة، ترجمة خميس بن حميدة، دمشق، المركز العربي.
- الكواري، علي خليفة (٢٠٠١). المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ترجمة ميشاري، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد، رويدة (٢٠٠٧). "الإعلام الدولي بين النظام العالمي الجديد والاستعمار الإلكتروني".
- محمود، زكي نجيب (١٩٩٠). نافذة على فلسفة العصر، الكتاب السابع والعشرون، مطبعة حكومة الكويت.
- مرسي، محمد منير (١٩٧٤). الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة، القاهرة، عالم الكتب.
- مستقبلات (١٩٩٧). مجلة فصلية للتربية، العدد رقم ١٠١، اليونسكو، مكتب التربية الدولي، جنيف. (أثر العولمة على نظم التعليم الوطنية/ نويل ف. ماكجين) (تحديات العولمة، كريستيان كوميليان)، ص ٣٧.

- مشاقبة، أمين (٢٠٠٢). في التربية الوطنية: النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية، (ط٦). الحامد للنشر، عمان.
- مصطفى، مريم (١٩٩٣). التغيير ودراسة المستقبل، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.. أهم البنود، صحيفة المعرفة، تاريخ النشر: ٢٠٠٤ / ١٠ / ٣.
- مقلد، إسماعيل صبري، (٢٠٠١). "العلاقات السياسية والدولية: دراسة في الأصول والنظريات".
- مقوص، فدوى، (٢٠٠٧). "دراسة فكرية في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار"، مجلة الوحدة، قضايا فكرية، منشورة بتاريخ: ٢٠٠٧ / ١٢ / ٣.
- مكروم، عبد الودود (٢٠٠٤). القيم والمسؤوليات المواطنة: رؤية تربوية، القاهرة، دار الفكر العربي.
- ملحس، ثريا (١٩٦٠). منهج البحوث العلمية (ط١). بيروت، دار الكتاب اللبناني.
- مناع، هيثم (١٩٩٧). المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي، القاهرة، مركز القاهرة.
- موسى، عصام سليمان (١٩٨٦). المدخل إلى الاتصال الجماهيري، اربد، مكتبة الكتاني.
- موقع القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية (www.jaf.mil.jo).
- ناصر، محمد (١٩٧٧). قراءات في الفكر التربوي (ج١) (ط١) الكويت، وكالة المطبوعات.

- ناصر، إبراهيم (٢٠٠٢). المواطنة) ط ١. (عمان، مكتبة الرائد العلمية.
- ناصر، إبراهيم (١٩٩٣). التربية المدنية والوطنية (ط ١). عمان، مكتبة الرائد العلمية.
- ناصر، إبراهيم عبد الله (٢٠٠٤). المواطنة، عمان، مكتبة الرائد العلمية.
- ناصر، إبراهيم (١٩٩٤). التربية المدنية. عمان: مكتبة الرائد العلمية.
- نايت، كريستوفر (١٩٩٦). مفتاح حيرام، (ط ٢). الولايات المتحدة.
- النجيجي، محمد لبيب (١٩٨١). دور التربية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية، بيروت، دار النهضة العربية.
- نعيم، إبراهيم الظاهر (٢٠٠٧). الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناتجة عن النمو السكاني في الأردن، مجلة علوم إنسانية، السنة الخامسة، العدد ٣٥، خريف ٢٠٠٧.
- نوفل، محمد نبيل (١٩٩٧م). رؤى المستقبل، التعليم في القرن الحادي والعشرين: المنظور العالمي والمنظور العربي، المجلة العربية للتربية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- هنري، كلود وآخرون. الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي. ترجمة محمد عيتاني، بيروت، مكتبة المعارف.
- يوسف، كامل إبراهيم (٢٠١٠). البطالة وتحديات المستقبل في قطاع غزة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تنمية وإعمار غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، الجامعة الإسلامية في فلسطين في شهر فبراير.
- يونج، روبرت (٢٠٠٢). "ما بعد الاستعمار: مقدمة تاريخية"، ترجمة الدكتور البياتي.



ثانيا: المراجع الأجنبية:

- AL Fred De Grazia (1952). the Elements of political science.
- Allen, F. et al. (1957). Technology and Social Change , New York: Appleton – Century – Crofts inc.
- Bereday, G. (1964). Comparative Method in Education, New York, Holt, Rinehart & Winston .
- Center for Civic Education(1994). National Standards for Civic Government, Calabasas CA.
- Chapin, J. & Messick (1992). Rosemary, Elementary Social Studies, Newyork: Longman.
- Chris, G. (1988). Global Political Concepts on a Future for Education. National conference on the future of Civic education.
- Galston, W.(2003). Civic Education & Political participation, 85(1), 29-33.
- <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85>.
- <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9>

- http://hierographics.org/Israel-Colonization_Illegal_Immigration.html
- <http://naqed.info/modules.php?name=News&file=article&sid=371>.
- <http://www.annabaa.org/nba39-40/etechahat.htm>.
- <http://www.freerepublic.com/focus/f-news/1031046/posts>.World Domination.
- <http://www.memri.org/report/en>. Jewish Holy Books On Display at the Alexandria Library: The Torah & the 'Protocols of the Elders of Zion'
- <http://www.un.org/ar/>
- Kelly, G. and Philip A. (1986). New Approaches to Comparative Education, The University of Chicago Press, Chicago & London, page 129.
- Knight, C. & Lomas, R. (1996)."The Second Messiah: Templars, the Turin Shroud and the Great Secret of Freemasonry"
- Langhlin, M. & Hartoon, M.(1999). Challenges of Social Studies Instruction Middle and High Schools, Harcourt Brace and Company.
- Maxim, G.(1995). Social Studies for the Elementary

School Child, Newjersy: prentice – Hall, INC.

- Naka Yame. S. (1989). " Citizen Ship for the 21st Century: the role of social studies, A view From Japan". Social Education. Vol. (53).No(3).
- National Council for the Social Studies (NCSS)(1994). Curriculum Standards for Social Studies, Washington.
- Palmer, P. (1936).The concept of public opinion in political theory, Cambridge, Mass Harvard university, press.
- Rigby, A. (1995). Palestinian Education: The Future Challenge, Palestinian Academic Society for the study of International Affairs, PASSIA, p.13.
- Romer, N, (2001). Political Socialization. Retrieved February 23. From WWW.galloudeu / edu / depenna, plosoc.
- Seely, C. (1953).Philosophy and the Ideological Conflict, Philosophical Library Inc., New York, p. 11, 85, 86, 87,
- Singer, A.(2003). Social Studies for Secondary Schools, Newyork, Lawrence Erlbaum Associates, Publishers.
- The Times (1921).August 16.The Jewish World

Plot: The source of the Protocols.

- Took. M.(1988). " Citizenship for the 21st Century: The role of social studies, A view From Canada". Social Education.Vol. (52).No(6).
- Wettzer, R. (1995). Evidence and Political Education, The Political Quarterly, 58(1), 134-165.
- www.amazon.com/Cyberliteracy-Navigating...
Laura.../0300101570
- Zakaria, F. (1997).The Rise of liberal Democracy, Foreign Affairs, Nov.



فهرس المحتويات

الإهداء	٥
المقدمة	٧
المحور الأول: الشؤون الدولية	٩
العلاقات الدولية	١١
الأمم المتحدة ومنظماتها:	٢١
النظام الدولي الجديد والأمركة	٣٤
الإستراتيجية الأمريكية مقابل القوى الموازية	٥٢
التفاوض وإدارة الأزمات	٥٥
البروتوكول والعلاقات الدبلوماسية	٧١
المحور الثاني: الشؤون العربية	٨٥
هوية الإنسان العربي	٨٧
القومية العربية	٩٣
النظام الإقليمي العربي	١٠٣
حرب الخليج	١٠٨
إيران والعرب والمجتمع الدولي:	١١٠
تركيا والشرق الأوسط	١١٣

- الحراك السياسي والثورات العربية ١١٦
- المحور الثالث: القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ١٢٣
- الصراع العربي الإسرائيلي ١٢٥
- الاستعمار والاستيطان ١٥٠
- الخطر الصهيوني على المقدسات ١٥٨
- بروتوكولات حكماء صهيون ١٧٢
- إعادة تشكيل العالم العربي والإسلامي ١٨٠
- المحور الرابع: المحور الثقافي ١٨٩
- المثقف ودوره في المجتمع ١٩١
- العلمانية والمذاهب الفكرية والدينية ٢٠٠
- حوار الأديان وحوار الحضارات ٢٣٠
- المحور الخامس: المحور الاجتماعي ٢٣٥
- أشكال التغيير وخصائصه ٢٣٧
- الانفجار السكاني ومشكلة البطالة ٢٥٦
- الفقر والمجاعات ٢٦٧
- ظاهرة القلق عند الشباب، والجريمة والمخدرات ٢٧٤
- المحور السادس: المحور الاقتصادي ٢٧٩
- الفقر والبطالة ٢٨١
- الخصخصة ٢٨٥

- الدولار والعالم ٢٩١
- العولمة والشركات المتعددة الجنسيات ٢٩٤
- الأزمة المالية العالمية والنموذج الآسيوية ٣١١
- المحور السابع: التكنولوجيا والشؤون الإعلامية ٣٢١
- الصحافة العالمية والرأي العام العالمي ٣٢٣
- الدعاية والإعلام العالمي ٣٤٩
- وسائل الاتصال الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي: ٣٦٦
- المحور الثامن: الحقوق، الديمقراطية والمواطنة ٣٧٧
- السياسات الدولية، حقوق الإنسان والقانون الدولي ٣٧٩
- حقوق الإنسان والأمم المتحدة ٣٨٣
- حقوق الإنسان في الإسلام ٣٩٢
- الديموقراطية والحريات ٤٢٢
- حقوق المرأة وقضايا النوع الاجتماعي ٤٣٦
- حقوق الطفل ٤٤٧
- المواطنة العالمية ٤٥١
- المحور التاسع: السلام، الأمن والحرب على الإرهاب ٤٥٥
- السلام العالمي ٤٥٧
- الأمن الوطني والقومي ٤٦٧
- الأمن البيئي والمائي ٤٨١

- ٤٩١ الحرب على الإرهاب
- ٥١٩ الخاتمة
- ٥٢٠ المصادر والمراجع
- ٥٣٥ فهرس المحتويات



